جامعة الجزائر 1

كليّة العوم الإسلامية

قسم : اللّغة والحضارة العربية الإسلامية

البلاغة النّبوية من خلال كتاب الأدب من صحيح البخاري
ـ دراسة وصفية تحليلية ـ

مذكّرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية

تخصّص : لغة ودراسات قرآنية

إعداد الطّالب: مراد ماجي تحت إشراف: أ د. عاشور مزيلخ

السّنة الجامعية : 1437 – 1438هـ .

الموافق لـ : 2016 – 2017م.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والديّ الكريمين اللذين كانا سبب وجودي، وأمدّاني بالرعاية والحنان حتى وصلت إلى هذا المقام.

إلى إخوتي، وكلّ الأهل والأقارب.

إلى كلّ محبّ للعلم، موقّرٍ لأهله.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي قال فأوجز وتحدّى فأعجز ووعد فأنجز، فله الحمد والشّكر على حججه البالغة ونعمه السّابغة، والحمد لله وحده الذي أمدّني بعونه وحسن توفيقه حتّى تمّ هذا البحث، فله الحمد والشكر كما يحبّ ربّنا ويرضى

والصلاة والسلام على نبيّه المصطفى

ثمّ أتقدّم بالشكر والعرفان للأستاذ المشرف على هذه الرّسالة؛ الأستاذ الدّكتور: عاشور مزيلخ؛ بما أمدّني من نصح وتوجيه.

كما لا أنسى كلّ أساتذتي الفضلاء؛ بما أسدوه من نصح وتعليم، وبما أوصوا إلى لزوم كلّ خلق قويم، فكان لهم الأثر الواضح في تكويني الدّراسي.

كما أوجّه شكري وتقديري إلى القائمين على هذه الكليّة، الذين نؤمّل فيهم أن يرتقوا بها إلى جانب وأساتذتها وطلبتها، حتى يصلوا إلى مقدّمة الركب.

ولا يفوتني أن أشكر كلّ من قدّم لي يد العون والمساعدة لإنجاز هذا البحث المتواضع.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسّلام على أشرف المرسلين، المؤيّد بمعجزة الله الخالدة القرآن، والمشهود له بالتقدّم على غيره في فصاحة اللّسان، وكمال البيان، ووضوح المعاني، وعلى أزواجه وآل بيته الطّيّبين الطّاهرين، وأصحابه حملة وحماة هذا الدّين، وعلى من سلك نهجهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدّين. وبعد.

معلوم أنّ لكلّ أمّة مقوّمات وأسس تنبني عليها حضارتها، وتؤيّد من خلالها بالنّصرة على الأعداء والحاسدين، ليكون لها العزّ والتّمكين.

ولَمّا كانت الأمّة الإسلاميّة أغلى ما تملكه دينها الذي هو سبب حضارتها ورقيّها بين الشّعوب والأمم، وهو مبنيّ على الأصلين العظيمين، كتاب الله المنزّل بلسان عربيّ مبين، وسنّة رسوله النّبيّ العربيّ الأمين، وكان فهمهما متوقّفا على ما تعارفت عليه العرب من أساليب كلامها، أضحى لزاما على من يريد الكشف عن معاني الوحيين، الإلمام والإحاطة بعلوم اللّغة بمختلف أنواعها، وفي طليعة هذه العلوم علم البلاغة؛ إذ عليه ينبني سرّ إعجاز القرآن، ومن خلاله تظهر فصاحة النّبيّ العدنان، وتبرز مدى تقدّمه وتميّزه على غيره في هذا الميدان.

ومنذ عصر تدوين علم البلاغة نجد أنّ أئمّة هذا الشّأن قد اعتنوا ببيان قواعدها، وشرح أساليبها، مع التّمثيل لذلك بإيراد الشّواهد من كتاب الله عزّ وجلّ ومن كلام رسوله الكريم، وما يصحّ الاستشهاد به من أشعار العرب ونثرهم. غير أنّ النّاظر في كتب البلاغيّين يلحظ أنّ جلّ شواهدهم مستمدّة من كلام الله، ومن أشعار العرب ونثرهم، أمّا الاستشهاد بكلام رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فلا تكاد تجده في كتبهم إلّا قليلا.

وانطلاقا ممّا سبق ذكره يطرح التّساؤل الآتي:

ما مدى استعمال الشّاهد البلاغي في الحديث النّبوي ؟

وما هي أسرار التّعبير النّبوي من النّاحية البلاغية؟

وأيّ حدّ بلاغيٍّ تميّز به الحديث النّبوي على غيره من كلام العرب؟

وما أهميّة علوم البلاغة في فهم السنّة النّبوية؟ وفي كشف وإيضاح ما اشتملت عليه من المعاني؟ وما مدى توظيف شرّاح الحديث علم البلاغة في بيان معانيها؟.

ولأجل الوقوف ما تقدّم ذكره، وبيان ما يجب، لزم دراسة شيء من صحيح حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم من النّاحية البلاغية، فوقع الاختيار على كتاب الأدب من صحيح البخاري للبحث فيه، تحت عنوان: **البلاغة النّبوية من خلال كتاب الأدب من صحيح البخاري ـ دراسة وصفية تحليلية ـ**

أهمّية الموضوع وأسباب اختياره

ـ تطرّق كثير من الدّارسين إلى بيان أوجه إعجاز القرآن الكريم، في مقابل أنّ من تطرّق للبحث في البلاغة النّبويّة فهو أقلّ من سابقه، لذا كان مجال البحث فيه أوسع، لبيان وتوضيح أسرار البلاغة النّبويّة.

ـ كون الدّراسة تتعلّق بالأحاديث النّبويّة والكشف مكنوناتها البلاغيّة، ومن تشريف المؤمن أن يُسهِم في خدمة السنّة النّبويّة.

ـ اختيار صحيح البخاري باعتباره كتاب جمع بين دفّتيه أحاديث نبويّة اشترطت فيها أعلى درجات الصّحّة، وهذا يجعل القلب مطمئنّا من جهة ثبوتها عن النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم.

ـ أنّ كتاب الأدب من صحيح البخاري ـ على حدّ علمي ـ لم تتم دراسته من النّاحية البلاغيّة كبحث مفرد، وإنّما اقتصر الأمر فيه على ذكر بعض لطائفه البلاغيّة المبثوثة في شروح كتب الحديث.

ـ ملاءمة كتاب الأدب من صحيح البخاري للبحث فيه، لتنوّع أساليبه، ممّا جعله مصدرا ثريّا حاويا لفنون بلاغية مختلفة، وتقاسيمها المتنوّعة.

ـ تعلّق موضوع البحث بالبلاغة النّبوية يكسب الطالب اطّلاعا أوسع سواء فيما يتعلّق بعلم البلاغة. أو بعلوم أخرى لها تعلّق بالحديث النّبوي، وهذا يمكّن الباحث من حيازة ملكة أقوى يقتدر من خلالها على إيصال ما يريده إلى قلب السّامع.

أهداف الدّراسة

يرجى من خلال هذا البحث تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

ـ استخراج بلاغة النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وإظهار مدى وضوح وتنوّع معانيه، وبساطة وسلاسة أساليبه، وعلوّ وقوّة بيانه، وبراعة اختياره اللّفظ، مع دقّة الرّصف، وحسن الوصف، وجمال بديعه من دون تكلّف.

ـ التّأكيد على أنّ فهم معنى الحديث، واستنباط أحكامه الشّرعيّة متوقّف على معرفة علوم البلاغة، وهو أحد شروطه الهامّة الواجب توفّرها في الفقيه والأصوليّ لمعرفة ذلك.

ـ خدمة السنّة المطهّرة من خلال دراسة أحاديث الكتاب المختار من النّاحية البلاغيّة.

ـ بيان القيمة والقوّة البلاغيّة في كلام النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم كلّه، وأنّ الاقتصار على جزء يسير من كلامه كاف لاستخراج فنون بلاغيّة مختلفة.

ـ التّأكيد على وفرة الشّواهد البلاغيّة في النّصوص النّبويّة، وتشجيع الدّارسين على توظيف هذه الشّواهد في رسائلهم ومقالاتهم.

الدّراسات السّابقة

لم أجد ـ على حدّ علمي ـ دراسات سابقة تناولت كتاب الأدب من صحيح البخاري من النّاحية البلاغيّة. وقد وُجدَت دراسات تناولت البلاغة النّبوية في الحديث النّبوي، لكن في غير كتاب الأدب من صحيح البخاري، من أمثلة ذلك:

رسالة دكتوراه للباحث: عبد الله بن أحمد العمري، بعنوان البلاغة النّبوية في أحاديث العبادات في الصّحيحين دراسة تحليلية، كليّة اللّغة العربية، جامعة الإمام محمّد بن سعود

رسالة دكتوراه للباحث: عبد الله بن صالح السّعود، البلاغة النّبوية في أحاديث التّرغيب والتّرهيب في الصّحيحين، كليّة اللّغة العربية، جامعة الإمام محمّد بن سعود، الرّياض.

رسالة ماجستير للباحث بدر بن عبد الله النّفيسة، بعنوان: البلاغة النّبوية في كتاب التّوحيد من صحيح البخاري، كليّة اللّغة العربية، جامعة الإمام محمّد بن سعود.

وهناك رسائل درست مباحث بلاغيّة معيّنة، وفي غير كتاب الأدب من صحيح البخاري، ومثال ذلك:

رسالة ماجستير، للباحثة: ناغش عيدة، بعنوان: أسلوب الاستفهام في الأحاديث في رياض الصّالحين دراسة نحوية بلاغية تداولية. قسم الأدب العربي، كليّة الأدب واللّغات، جامعة مولود معمري، تيزي وزّو.

منهجية البحث

ـ اعتمدت في هذا البحث على استعمال المنهج الوصفي التّحليلي في تتبّع وبيان المادّة البلاغيّة، وإبراز خصائص تراكيبها، ودقائق معانيها، ومحكم مبانيها، ومحاسن بديعها.

ـ أكثرت من نّقل التّعليقات والتّنبيهات عن الفوائد البلاغيّة الموجودة في كتب العلماء مع عزوها لمظانّها.

ـ اكتفيت في البحث عن المادّة البلاغيّة على الأحاديث النّبوية الواردة في كتاب الأدب من صحيح البخاري دون غيره.

ـ ذكرت بعض الأمثلة البلاغيّة الواردة على لسان الصّحابة تكملة للفائدة، وتأكيدًا على جودة كلامهم وبلاغته، وتنبيها للبحث في هذا الموضوع.

ـ اعتمدت في كتابة الآيات القرآنيّة على نسخة من القرآن مبرمجة حاسوبيّا (مصحف المدينة النبوية الصادر عن مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف)، ومكتوبة بالرّسم العثماني، مع ذكر اسم السّورة ورقمها عقبها مباشرة؛ في صلب الرّسالة.

ـ قمت بتخريج الأحاديث الواردة في البحث من كتب السنّة، فما كان في الصّحيحين أكتفي بتخريجه منهما، مع الإشارة إلى وجوده في غيرهما، وما كان في غير الصّحيحين أقوم بعزوه لمظانّه ما أمكن، مشيرا إلى اسم الكتاب والباب ـ لمن بوّب ـ ورقم الحديث. ثمّ أبيّن درجته نقلا عن أئمّة هذا الشّأن. أمّا أحاديث كتاب الأدب المساقة للاستدلال فاكتفي بالإشارة لذلك فقط.

ـ لم أترجم لكلّ الأعلام الواردة أسماءهم في الرّسالة، لكثرة من ذكرت أسماءهم، وإنّما اقتصرت في الترجمة لغير المشاهير على حسب اجتهادي؛ لكون الشّهرة أمر نسبي.

ـ جاءت الأبيات الشّعريّة مضبوطة بالشّكل، مع نسبتها إلى قائليها ـ بما أمكن ـ وعزوها لديوان الشّاعر، أو بذكر مصادر من نّسبها لقائلها.

ـ عند ذكر كلّ فنّ بلاغيّ قمت بتصدير مقدّمات نظريّة ذكرت فيه التّعريف اللّغوي والاصطلاحي مع إيراد الأنواع والتّقسيمات الهامّة معتمدا على النّقل من كتب البلاغة مع الاختصار، ثمّ الانتقال إلى الدّراسة التّطبيقيّة ـ التي هي أصل البحث ـ بالتّمثيل والإيضاح.

ـ اضطررت إلى تكرار الأحاديث المراد دراستها في عدّة مواضع؛ نظرا لِما حوته من فوائد بلاغيّة مختلفة في الحديث الواحد، مع نقل النّصّ كاملا ـ في الغالب ـ دون اختصار، خاصّة في علمي المعاني والبيان التي يتوقف فيها فهم معنى الكلام بقراءة النّصّ كاملا، أمّا ما أمكن فيه الاقتصار على ذكر الجملة الحاوية للفائدة فاكتفيت بذلك، تجنّبا للتّطويل.

حال ذكر الشّواهد والنّقولات عن العلماء، جعلت العلامة ﴿ ﴾ خاصة بالآية القرآنية، وعلامة: [ ] في تخريج السّور والآيات، وكذا عند ذكر بحر الأشعار والأرجاز .وكلام النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم بين العلامة: « »، وعند ذكر حديث روي بالمعنى، أو آثار الصّحابة والتّابعين، استعملت العلامة: " "، أمّا النّقل عن العلماء فوضع بين العلامة: ( ).

ـ وقد تمّ هذا البحث ـ بحول الله وقوّته ـ في مقدّمة، وفصل تمهيديّ، ثمّ الدّراسة التّطبيقيّة في بابين، تضمّن الباب الأوّل علم المعاني في فصلين، وتضمّن الباب الثّاني علمي البيان والمعاني في فصلين. وبعدها انتهيت إلى خاتمة أعقبتها بذكر فهارس.

أمّا المقدّمة مهدت فيها للموضوع بكلام يسير انتقلت من خلاله إلى طرح الإشكاليّة، ثمّ تكلّمت عن أهميّة الموضوع وأسباب اختياره، والأهداف المرجوّة من خلاله، ثمّ أشرت إلى ذكر شيء من الدّراسات التي سبقتني لهذا البحث مبيّنا أوجه تفارقها مع موضوع وكتاب البحث المختار، وبعدها عرّجت على ذكر المنهج المتّبع في البحث.

الفصل التّمهيدي جاء لبيان مفاهيم ومصطلحات، وفيه ثلاثة مباحث:

في المبحث الأوّل ضمّنته شرح المصطلحات الواردة في العنوان مركّزا على التّعريف اللّغوي والاصطلاحي لها.

والمبحث الثّاني حوى تعريفا مختصرا بالإمام أبي عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري؛ مصنّف كتاب صحيح البخاري.

والمبحث الثّالث: أوردت ـ وباختصار ـ أهمّ ما تميّز به كتابه بذكر شيء من منهجه العلمي والفنّي من خلال كتابه الصّحيح.

ثمّ انتقلت إلى لبّ الموضوع، والشّروع في الكلام على بلاغة النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم من خلال كتاب الأدب من صحيح البخاري ضمن بابين:

الباب الأوّل: خُصّ بالحديث عن علم المعاني وتجلّيّاته في البلاغة النّبوية، أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري سندا، وذلك ضمن فصلين.

الفصل الأول: جاء الكلام فيه عن الجملة وأحوال عناصرها، وأسرارها البلاغيّة من خلال أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري، في أربعة مباحث:

المبحث الأوّل: الخبر

المبحث الثّاني: والإنشاء

المبحث الثّالث: الحذف والذّكر، والتّقديم والتّأخير

المبحث الرّابع: التّعريف والتّنكير، والإطلاق والتّقييد

والفصل الثّاني: بالكلام عن علاقة الجمل ببعضها من خلال أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري، في ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: القصر

المبحث الثّاني: الفصل والوصل

المبحث الثّالث: الإيجاز

المبحث الرابع: الإطناب

ثمّ انتقلت إلى الباب الثّاني الذي تضمّن علمي البيان والبديع، ومدى استعمالهما في الحديث النّبوي، وأهميّتهما وقيمتهما في كلام رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري سندا، وذلك بإفراد كلّ علم في فصل.

الفصل الأوّل: كان الكلام فيه عن علم البيان وروده في الحديث النّبويّ، وأهميّة استعماله، من خلال كتاب الأدب من صحيح البخاري، في أربعة مباحث:

المبحث الأوّل: التّشبيه

المبحث الثّاني: المجاز (المجاز العقلي، والمجاز المرسل)

المبحث الثّالث: الاستعارة

المبحث الرّابع: الكناية والتّعريض

وفي الفصل الثّاني: خُصّ بذكر وجوه تحسين الكلام، ومدى جوده في الحديث النّبويّ، من خلال كتاب الأدب من صحيح البخاري في مبحثين:

المبحث الأول: في المحسّنات اللّفظيّة، (الجناس والسّجع).

المبحث الثّاني: المحسّنات المعنويّة، (الطّباق والمقابلة، والتّورية، وأسلوب الحكيم).

ثمّ أعقبت ذلك بذكر خاتمة تضمّنت أهمّ النّتائج، مع ذكر بعض التّوصيات.

وكمل البحث بوضع فهارس تخصّ الآيات القرآنيّة والأحاديث النّبوية والآثار والأبيات الشّعرية والأعلام المترجم لهم والمصادر والمراجع، وفهرس تفصيلي للموضوعات.

ولعلّ أنّ أبرز الصّعوبات التي تواجه الباحث في علم البلاغة العربيّة عموما والبلاغة النّبويّة خصوصا، التّرابط والتّداخل الحاصل بين علوم البلاغة يجعل الباحث المبتدئ متحيّرا في الاختيار عند بعض المواطن. كما أنّ اقتصار الباحثين على إعادة نفس أمثلة من سبقهم ـ غالبا ـ من دون تنويع لها، هو تضييق آخر لتسهيل فهم هذا العلم، وحلّ مُشكَلِه؛ إذ معلوم أنّ التّمثيل يوضّح ما يصعب أو يعسر فهمه، وكلّما كثر التّمثيل ظهر واتّضح الأمر المراد بيانه.

أضف إلى هذا أنّ من يتصفّح كتب البلاغة العربيّة يجد أنّ من يستشهد فيها بالكلام النّبوي جدّ قليل. وأمّا من كتب في البلاغة النّبويّة خاصّة، فقد ذكر أمثلة محدودة لمباحث معيّنة.

وكون سند البحث كلام رسول الله عليه وسلّم، يجعل الطّالب يتحرّج أن يخوض في الكلام عن معاني الأحاديث النّبويّة، وينصّب نفسه ويصدّرها لهذا الأمر. إلا أنّه في الرّجوع إلى شروح الحديث ـ وإن كان أمرها غير مقتصر على ذكر الفوائد البلاغيّة ـ قد دلّت على فوائد بلاغيّة

ما كان مثلي ليصل إليها، وحلّت كثير من الصّعوبات التي قد تعترض طريق الدّارسين، وإن كان الكلام عن البلاغة في شروح السنّة النّبوية جاء في مجمله على شكل إشارات وتنبيهات في مواضع من كتبهم.

أهم مصادر ومراجع الدّراسة

ويعتبر صحيح البخاري المصدر للأساسي الذي تمّ الاعتماد عليه في هذا البحث؛ إذ منه اختير كتاب الأدب الذي هو محل الدّراسة.

ـ أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، النّاشر: دار طوق النّجاة ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ.

ـ وأهمّ المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في البحث وأكثرت من النّقل عنها، كتب شروح الحديث بصفة عامّة، وكتب الغريب والمعاجم، وكتب البلاغة للقدماء والمحدثين.

هذا ونسأل الله أن يلهمني رشدي، ولا يكلني إلى نفسي طرفة عين. والحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على نبيّه محمد الأمين، وآل بيته الطّيّبين الطّاهرين، وأصحابه العدول المؤتمنين، وإخوانه الغرّ المحجّلين.

الفصل التّمهيدي

مفاهيم ومصطلحات

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: شرح المصطلحات الواردة في العنوان

المبحث الثّاني: ترجمة موجزة للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري

المبحث الثّالث: منهجه الفنّي والعلمي في كتابه الصّحيح الجامع

الفصل التّمهيدي: مفاهيم ومصطلحات

تمهيد

معروفٌ في طرق البحث العلميِّ الحديث تقسيم البحث لقسمين رئسيّين؛ قسم يخصّ الجانب النّظري لموضوع البحث، وقسم للجانب التّطبيقي. ولَمّا كان الجانب النّظري لموضوع هذا البحث متعرَّضٌ إليه من طرف باحثين سابقين؛ قد كَفوْا مؤنة البحث فيه، جاء الأمر فيه مقتصرًا على أمور معيّنة في مباحث مختصرة دون ما إسهاب ولا استرسال، وتلخّص الأمر بالتّعرّض لتعريف الألفاظ الواردة في العنوان. أعقبها إعطاء ترجمة موجزة للإمام البخاري صاحب مصنّف الجامع الصحيح؛ الذي منه اختِير كتاب الأدب، وذِكْرُ أهمّ من تعرّض لترجمته من القدامى إرشادا لمن يريد التّوسّع في قراءة ترجمته. ثمّ ذكرُ شيء من منهجه الفنّي والعلمي من خلال مصنّفه العظيم؛ الجامع الصّحيح، مع الإشارة إلى أهمّ من توسّع في بيان ما يخصّ الكتاب أو مؤلّفه، وهذا بما تيسّر الوصول إليه من المؤلّفات.

وكون الجانب النّظري لعلم البلاغة هو أيضا قد تناوله العلماء والباحثون قديما وحديثا؛ شرحا وإيضاحا وتمثيلا بما أغنى عن إفراده بباب نظريّ خاصّ به، وإنّما كان الكلام في ذلك مقتصرا على ذكر التّعريف اللّغوي والاصطلاحي، مع الإشارة لأهمّ التّقسيمات لكلّ فنّ من فنون علوم البلاغة كمقدّمات نظرية، وهذا قبل كلّ دراسة تطبيقيّة لأحد هذه الفنون. واللهَ نسأل المعونة والرّشاد، التّوفيق والسّداد.

المبحث الأول: شرح المصطلحات الواردة في العنوان

المطلب الأول: تعريف البلاغة

أوّلا: البلاغة لغة: هي الوصول والانتهاء. قال الله تعالى: ﴿ **إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ قَدۡ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيۡءٖ قَدۡرٗا** ۝٣ ﴾ [الطّلاق: 3].

قال الجوهري: (بَلَغْت المكان بُلوغاً: وصلت إليه، وكذلك إذا شارفت عليه. ومنه قوله تعالى: ﴿**فَإِذَا بَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ**﴾ [البقرة: 232]؛ قارَبْنَهُ. وبَلَغَ الغلامُ: أدرك. والإبلاغ: الإيصالُ، وكذلك التَبْليغُ، والاسمُ منه البَلاغُ. والبَلاغُ أيضاً: الكفاية، ومنه قول الراجز[1]: تَزَجَّ مِنْ دُنْياكَ بالبَلاغ)[2].

وقال ابن فارس رحمه الله في مادّة (بلغ): (الباء واللّام والغين: أصلٌ واحد وهو الوُصول إلى الشيء. تقول بَلَغْتُ المكانَ، إذا وَصَلْتَ إليه .... .

وكذلك البلاغَة التي يمْدَحُ بها الفَصِيحُ اللّسان، لأنّه يبلُغُ بها ما يريده)[3].

وجاء في المحكم والمحيط الأعظم: (بلغ الشَّيْء يبلغ بلوغاً: وصل وانْتهى)[4]. وعنه أيضا: (ورجل بليغٌ، وبَلْغٌ، وبِلْغٌ: حسن الكَلَام فصيحه، يبلغ بِعِبَارَة لِسَانه كُنه ما في قلبه)[5].

---

[1] ـ لم يُذكَر قائل هذا الرّجز. وتمامه: تَزَجَّ مِنْ دُنْيَاكَ بِالْبَلَاغِ وَبَاكِرِ الْمَعِدَةَ بِالدِّبَاغِ
بِكِسْرَةٍ لَيِّنَةِ الْمِضَاغِ بِالْمِلْحِ أَوْ مَا خَفَّ مِنْ صِبَاغِ.
ينظر أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري، الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، تحقيق: د بديع يعقوب، د محمّد نبيل طريفي، النّاشر: دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى، 1420هـ ـ 1999م، مادّة (صبغ)، ج4 ص13. وأبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرّازي، مختار الصّحاح، النّاشر: دار الفكر ـ بيروت، الطّبعة الأولى، 1421هـ ـ 2001م، مادّة (صبغ)، ص152.

[2] ـ أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري، الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، مادّة (بلغ)، ج4، ص4 ـ 5. وينظر أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرّازي، مختار الصّحاح، مادّة (بلغ)، ص36.

[3] ـ أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا، معجم مقاييس اللّغة، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، النّاشر: دار الفكر، (دون ذكر رقم الطّبعة)، 1399هـ ـ 1979م، مادّة (بلغ)، ج1، ص301 ـ 302.

[4] ـ ابن سِيدَه المرسي أبو الحسن علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ ـ 2000م، مادّة (بلغ)، ج5، ص535. وينظر ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن على، لسان العرب، دار صادر ـ بيروت، الطبعة الثالثة، 1414هـ، مادّة (بلغ) ج8، ص499.

[5] ـ ابن سِيدَه المرسي، نفس المصدر، مادّة (بلغ)، ج5، ص536.

ثانيا: البلاغة اصطلاحا

لقد اختلفت عبارات السّلف منذ القدمِ في حدِّ البلاغةِ؛ فمن ملمّح لمعناها بذكر فنٍّ من فنونها بيانا لأهمّيّته، كقولهم: البلاغة هي الإيجاز[1]، أو البلاغة: معرفة الفصل من الوصل[2]. أو بالاقتصار على ذكر بعض شروط تعريفها، فعبّروا عن البلاغة بأنّها: كلّ من أفهمك حاجته من غير إعادة ولا حبسة ولا استعانة[3]، أو البليغ الذي يبلغ بعبارة لسانه كُنْهَ ما في قلبه،[4] أوهي: إيصال المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ[5]، .... .

---

[1] ـ قائل هذا صُحارِ بن عيّاش العبديّ حين سأله معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، قال له: ما تعدون البلاغة فيكم؟ قال: الإيجاز. قال له معاوية: وما الإيجاز؟ قال صحار: أن تجيب فلا تبطيء، وتقول فلا تخطيء. ينظر أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ، البيان والتّبيين، تحقيق: عبد السّلام هارون، النّاشر: مكتبة ابن سينا ـ القاهرة، 2010م، ج1، ص82.
وصحار بن عيّاش العبدي معدود من الصّحابة؛ ممّن وفد على النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم وله رواية عنه ينظر: خليفة بن خياط أبو عمرو، طبقات خليفة بن خياط، تحقيق: د سهيل زكار، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1414هـ ـ 1993م، ص118. وابن قانع أبو الحسين عبد الباقي ، معجم الصّحابة، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية ـ المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1418، ج2، ص8 ـ 9.

[2] ـ القول للفارسي. ينظر أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ، البيان والتّبيين، ج1، ص77.
والفارسي: سهل بن هارون بن راهبون أبو عمرو الفارسي الأصل. أديب كاتب، وشاعر حكيم. توفّي سنة: 215هـ.
ينظر أبو الفرج محمد بن إسحاق المعروف بابن النديم، الفهرست، تحقيق: إبراهيم رمضان، النّاشر: دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان، الطّبعة الثّانية 1417هـ ـ 1997م، ص151 ـ 152. وشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ ـ 1993م، ج3، ص1409 ـ 1410.

[3] ـ القول للعتابيّ. ينظر أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ، البيان والتّبيين، ج1، ص93.
والعتابيّ: أبو عمر كلثوم بن عمرو العتابي الشّاعر، وكان شاعرا محسنا وكاتبا في الرسائل مجيدا، توفّي سنة: 220هـ.
ينظر عبد الله بن محمد ابن المعتز العباسي، طبقات الشّعراء، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج، الناشر: دار المعارف ـ القاهرة، الطّبعة الثّالثة، ص261 ـ 263. وابن النّديم، الفهرست، ص152 ـ 153. والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج14، ص115 ـ 119. وياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج5، ص2243 ـ 2246.

[4] ـ ينظر أبو بكر بن الأنباري؛ محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، الزّاهر في معاني كلمات النّاس، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة . بيروت . لبنان، الطبعة الثّانية، 1432هـ ـ 2011م، ج1، ص432.

[5] ـ القول لعلي بن عيسى الرّمّاني، ينظر: النكت في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله ـ د. محمد زغلول سلام، الناشر: دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة، 1976م، ص76. وعن أبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري: البلاغة إيصال المعنى إلى النّفس في أحسن صورة، ينظر: الفروق اللّغويّة، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، الناشر: دار العلم والثقافة، القاهرة ـ مصر، ص65.

وعلى مرّ الدّهر بدأت تتّضح معالمها، إلى أن استقرّ تعريفها عند قول الخطيب القزويني؛ لَمّا عرّفها بقوله: البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته[1].

ثمّ شرح هذا التّعريف بقوله: (ومقتضى الحال مختلِفٌ؛ فإنّ مقاماتِ الكلامِ متفاوتةٌ؛ فمقامُ التنكيرِ يباينُ مقامَ التعريفِ، ومقامُ الإطلاقِ يباينُ مقامَ التّقييدِ، ومقام التقديم يباين مقام التّأخير، ومقام الذّكر يباين مقام الحذف، ومقام القصر يباين مقام خلافه، ومقام الفصل يباين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمساواة، وكذا خطاب الذّكي يباين خطاب الغبي، وكذا لكل كلمة مع صاحبتها مقام إلى غير ذلك كما سيأتي تفصيل الجميع.

وارتفاعُ شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب، وانحطاطه بعدم مطابقته له. فمقتضى الحال هو: الاعتبار المناسب. وهذا ـ أعني تطبيق الكلام على مقتضى الحال ـ هو الذي يسمّيه الشيخ عبد القاهر بالنظم[2]، حيث يقول: النظم تآخِي معاني النّحو فيما بين الكلام على حسب الأغراض التي يُصاغُ لها الكلام)[3].

وفصاحة الكلام: سلامته من تنافر الكلمات مجتمعة، ومن ضعف التّأليف، ومن التّعقيد، مع فصاحة كلماته.

فتنافر الكلمات يوجب ثقل في الكلام على اللّسان، وعسر النّطق بها. وكذا الكلمة الواحدة يجب أن تكون حروفها متآلفة، غير مخالفة للقياس الصّرفيّ المتعارف عليه، وأن تكون مستعملة غير مهجورة أو غريبة.

وضعف التّأليف: كون الكلام غير جار على ما تقتضيه القواعد النّحوية المشهورة.

والتّعقيد: بأن يكون الكلامُ خفيَّ الدّلالةِ على المعنى المراد[4].

وعلى هذا التّعريف درج غالبيّة من كتب في هذا الشّأن من علماء ومحقّقين، وفضلاء متخصّصين.

---

[1] ـ أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن عمر جلال الدين القزويني المعروف بـ: (خطيب دمشق)، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: تحقيق: إبراهيم شمس الدين، النّاشر: دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، 1424هـ . 2003م.، ص20.

[2] ـ جاء تكرير وتقرير هذه الكلمة في غير ما موضع من كتابه دلائل الإعجاز، وكذا كلامه المذكور.

[3] ـ الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص20. ومجمل كلام الخطيب أخذه عن السكّاكي، ينظر مفتاح العلوم، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، 1407هـ ـ 1987م، ص168 ـ 169.

[4] ـ ينظر (حفني ناصف/ سلطان محمّد/ محمّد دياب/ مصطفى طموم)، دروس البلاغة، النّاشر: المطبعة الكبرى الأميرية بولاق ـ مصر، الطّبعة الرّابعة، 1317هـ . 1899م، ص4 ـ 5. وينظر التّمثيل لما ذكر في الكتاب، وكتب البلاغة الأخرى.

المطلب الثّاني: تعريف النّبيّ لغة واصطلاحا.

أوّلا: النّبيّ لغة:

أمّا معنى النّبيّ من النّاحية اللّغوية، فقد ذكر العلماء أنّ أصل الكلمة مأخوذ من أحد أمرين:

الأوّل: من النّبأ: وهو الخبرُ العظيمُ الشّأنِ. قال تعالى: ﴿**عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلۡعَظِيمِ ۝**﴾ [النّبأ: 1 ـ 2].

قال الخليل رحمه الله: (النّبأُ، مهموز: الخَبَرُ، وإنّ لفُلانٍ نبأً، أي: خَبَراً. والفعلُ: نبّأتُه وأنبأته واستنبأته، والجميع: الأنباء)[1].

ونقل الأزهري عن ابن السكّيت أنّ: (النّبي هو من أَنبأَ عن الله، فتُرك همزه)[2].

وقال الجوهري رحمه الله : (والنَّبَأُ: الخبر، تقول نَبَأ ونَبَّأ، أي: أخبر، ومنه أُخِذ النَّبِيء لأنّه أنبأ عن الله تعالى، وهو فَعيلٌ، بمعنى فاعل)[3].

وذكر ابن فارس رحمه الله في مادّة (نبأ) أنّ: (النون والباء والهمزة: قياسه الإتيانُ من مكانٍ إلى مكان، ....

ومن هَمَز النبيَّ فلأنّه أنبأ عن الله تعالى، والله أعلم بالصواب)[4].

الثّاني: أو هو مأخوذ من النّبو: وهو الارتفاع، وأصل النّبو: المكان المرتفع من الأرض.

عن ابن السكّيت: (وإن أخذته من: النَّبْوة والنّباوة، وهي الارتفاع من الأرض لارتفاع قدره، ولأنّه شرف على سائر الخلق، فأصله غير الهمز).[5]

---

[1] ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، تحقيق: د مهدي المخزومي/ د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال مادّة (نبأ)، ج8، ص382.

[2] ـ أبو منصور محمّد بن أحمد بن الأزهر، الأزهري الهروي، تهذيب اللّغة، تحقيق: د أحمد عبد الرّحمن مخيمر، النّاشر: دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى، 1425هـ ـ 2004م، مادّة (نبا)، ج11، ص394. ونقله أيضا عن الفرّاء، مادّة (برأ)، ج11، ص232

[3] ـ أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مصدر سابق ، مادّة (نبأ)، ج1، ص111. وينظر نفس الكلام عند أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الرّازي، مختار الصحاح، مصدر سابق ، مادّة (نبأ)، ص264

[4] ـ أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللّغة، مصدر سابق ، مادّة (نبأ)، ج5، ص385.

[5] ـ الأزهري، المصدر السابق، مادّة (نبا)، ج11، ص394. ونقله أيضا عن الفرّاء، مادّة (برأ)، ج11، ص232

وقال ابن فارس في مادّة (نبو): (النون والباء والحرف المعتلّ أصلٌ صحيح يدلُّ على ارتفاعٍ في الشّيء عن غَيره أو تَنحٍّ عنه. ....

ويقال أنّ النّبيّ صلى الله عليه وسلم اسمُه من النَّبْوة، وهو الارتفاع؛ كأنَّه مفضّل على سائر النّاس برَفْع منزلته)[1].

وفي الصّحاح للرّازي رحمه الله: (والنَّبْوَةُ والنَّبَاوَةُ: ما ارتفع من الأرض، فإن جعلت النَّبِيَّ مأخوذا منه، أي أنّه شرُف على سائر الخلق، فأَصله غير الهمز، وهو فعيل بمعنى مفعول)[2].

ثانيا: النّبيّ اصطلاحا:

قبل تعريف النّبيّ يحسن بيان الفرق بين اسم النّبيّ واسم الرّسول.

ذكرَ العلماء أكثر من قول في الفرق بين النّبيّ والرّسول، والقول الذي عليه عامّة أهل العلم من أهل السنّة؛ أنّ النّبيَّ: من أوحيَ إليه بشرعٍ، ولم يؤمر بتبليغه، والرسول: من أُوحيَ إليه بشرعٍ وأُمر بتبليغه.

قال ابن أبي العز الحنفي رحمه الله: (وقد ذكروا فروقا بين النّبيّ والرّسول، وأحسنها: أن من نبّأه الله بخبر السّماء؛ إنْ أمره أن يبلغ غيره، فهو نبيّ رّسول، وإن لّم يأمره أن يبلّغ غيره، فهو نبيّ وليس برسول. فالرّسول أخصّ من النّبيّ، فكلّ رسول نبيّ، وليس كلّ نبيّ رّسولا، ولكن الرّسالة أعمّ من جهة نفسها، فالنّبوّة جزء مّن الرّسالة؛ إذ الرّسالة تتناول النّبوّة وغيرها، بخلاف الرّسل، فإنّهم لا يتناولون الأنبياء وغيرهم، بل الأمر بالعكس. فالرّسالة أعمّ من جهة نفسها، وأخصّ من جهة أهلها)[3]. وهذا هو القول المشهور.

لكن يَرِدُ عليه أنّ الأنبياء أيضًا مأمورون بتبليغ ما وُكِلَ إليهم، بدليل قول الله تعالى: ﴿وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِن نَّبِيٍّ فِي الْأَوَّلِينَ ۝٦﴾ [الزّخرف: 6]، وقال: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى الشَّيْطَٰنُ فِيٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ ﴾ [الحج: 52] فأثبت أنّ النّبيّ مرسل.

---

[1] ـ أبو الحسين أحمد بن فارس، المصدر السابق، مادّة (نبو)، ج5، ص184 ـ 185.

[2] ـ أبو عبد الله محمّد بن أبي بكر الرازي، مختار الصّحاح، مصدر سابق، مادّة (نبا) ص265.

[3] ـ ابن أبي العز الحنفي، صدر الدين محمد بن علاء الدين، شرح العقيدة الطّحاويّة، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، النّاشر: وزارة الشؤون الإسلامية، السّعودية، الطبعة الأولى، 1418هـ ، ص117.

ولفظ (تمنّى) الوارد في الآية معناه: تلا وقرأ. قال الشّاعر:[الطويل]

تَمَنَّى كتابَ اللهِ أوَّلَ لَيلهِ وآخِرَه لاقى حِمامَ المقادِرِ[1].

وهناك من يجعل النّبيّ والرّسول بمعنى واحد[2]، ويرد على هذا القول ما جاء في الآية السّابق ذكرها؛ حيث عطف النّبيّ على الرّسول، والعطف يقتضي المغايرة في الغالب.

ولعلّ أرجح الأقوال في هذه المسألة ما ذكره بعض أهل العلم (أنّ الرّسول هو الذي أوحي إليه بشريعة ابتداءً، وأنزل عليه الكتاب، وأمر بتبليغه، والنّبيّ هو الذي أمر بأن يبلّغ رسالة سابقة، ولم ينزل عليه كتاب، ولكنّه كلّف بأن يحكم بكتاب، أو أن يبلّغ كتاباً. وهذا مثل أنبياءِ بني إسرائيل من بعد موسى الذين قال الله عنهم في سورة المائدة: ﴿ **إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ فِيهَا هُدٗى وَنُورٞۚ يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ** ﴾ [المائدة: 44])[3]. وليس من شروط الرّسول أن يأتي بشرع جديد لزاما.

وقال المنّاوي: (قال الشّيباني في شرح الفقه الأكبر: الرّسول من بعث بشرع مجدِّد والنّبيّ يعمّه، ومن بعث بتقرير شرع سابق كأنبياء بني إسرائيل، ومن ثمّ شبّه النّبيّ صلّى الله عليه وسلم علماء أمّته بهم. قال: فإن قيل كيف يصحّ هذا، وقد قال تعالى: ﴿ **وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ وَقَفَّيۡنَا مِنۢ بَعۡدِهِۦ بِٱلرُّسُلِۖ** ﴾ [البقرة: 87]. وقد بين ذلك في الكشاف[4] بالأنبياء بين موسى وعيسى. قلت: لعل المراد بالرسل في الآية المعنى اللغوي. وقال ابن عطاء الله[5]: من الناس من ظنّ أن النّبيّ

---

[1] ـ البيت قيل في رثاء عثمان بن عفّان، ينظر ابن الأنباري، الزّاهر في معاني كلمات النّاس، مصدر سابق، ج2، ص134. ومن ذكره من أهل اللّغة لم يعزه لقائل معيّن، وبعض أهل التّفسير نسبه: لكعب بن مالك، وبعضهم لحسّان بن ثابت.

[2] ـ وممّن ذكر هذا القول أبو هلال العسكري، قال: (والرسول والنبي واحد، وإنما أراد التوكيد فكرر. كما تقول: أحب كل مؤمن ومسلم، والمؤمن والمسلم سواء، وعلى هذا فإن بين المؤمن والمسلم فرقا في العربية، وكذلك بين الرسول والنبي، وأما في أسماء الدّين فكل ذلك سواء). ينظر الوجوه والنّظائر، تحقيق: محمد عثمان، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1428هـ ـ 2007م، ص150.

[3] ـ عبد المحسن العباد، شرح سنن أبي داود، دروس صوتية (شريط رقم: 528).

[4] ـ ينظر الزّمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة، 1407هـ، ج1، ص136 ـ 137. وقال عند آية الحج المذكورة: (والفرق بينهما أن الرسول من الأنبياء: من جمع إلى المعجزة الكتاب المنزل عليه. والنبيّ غير الرسول: من لم ينزل عليه كتاب وإنما أمر أن يدعو الناس إلى شريعة من قبله)، ج3، ص164.

[5] ـ أبو العبّاس ابن العريف، أحمد بن محمد بن موسى بن عطاء الله الصنهاجي الأندلسي المريّي، الإمام الزاهد العارف المقرئ، له كتاب "المجالس" في التّصوّف. توفّي سنة: 536. ينظر ابن الأبار محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي، تحفة القادم، تحقيق: د. إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1406هـ ـ 1986م. ص26. وابن خلّكان، وفيات الأعيان، ص168 ـ 169. وقد نقل عنه المناوي في كتابه فيض القدير كثيرا من كلامه.

الذي هو نبيّ في نفسه، والرّسول هو الذي أرسل لغيره، وليس كما ظن، ولو كان كذلك، فلماذا خص الأنبياء بالذكر دون الرسل في قوله: «عُلَمَاءُ أُمَّتِي كَأَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ»[1]، ومما يدلّ على بطلان هذا المذهب قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيّٖ﴾ [الحج: 52] الآية، فدلّ على أنّ حكم الإرسال يعمّهما، وإنّما الفرق أنّ النّبيّ لا يأتي بشريعة جديدة، وإنّما يجيء مقرّرا لشرع من قبله، ولهذا قال المصطفى: «عُلَمَاءُ أُمَّتِي كَأَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ». الحديث متكلّم فيه والصّحيح من قول النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم: «العُلَمَاءُ أُمَنَاءُ الرُّسُلِ»[2] الحديث «الْعُلَمَاءُ أُمَنَاءُ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ»[3]، أي يأتون مقرّرين ومؤكّدين وآمرين بما جئتُ به لا بشرع جديد)[4].

وإن اختلف العلماء في حدّ كلّ منهما، فهم متّفقون أنّ درجة الرّسول أرفع من درجة النّبيّ وأعم، وكلّ رسول يستحقّ اسم النّبيّ.

وعلى ما سبق يمكن القول بأنّ: **الرسول**: ذكر، حرّ، أوحي إليه بشرع، وأمر بتبليغه. و**النّبيّ**: ذكر، حرّ، من بني آدم أوحي إليه بتبليغ شرع من قبله[5]. والله أعلم.

---

[1] ـ الحديث لا أصل له. قاله الزّركشي، اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان، لطبعة: الأولى، 1406هـ ـ 1986م، ص167. وينظر محمد بن عبد الرّحمن السّخاوي، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة. تحقيق محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1405هـ ـ 1985م، ص459. وجلال الدين السّيوطي، الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، تحقيق: د. محمد بن لطفي الصباغ، الناشر: جامعة الملك سعود، الرياض، ص148. لكن من حيث معناه فصحيح.

[2] ـ الحديث ذكره الضياء المقدسي في المنتقى من مسموعات مرو، رقم: (598). وناصر الدّين الألباني سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، النّاشر: مكتبة المعارف ـ الرّياض ـ السعودية، برقم (2670)، ج6، ص188. وضعيف الجامع الصغير وزيادته، النّاشر: المكتب الإسلامي، الطّبعة الثّالثة، 1408هـ ـ 1988م، برقم: (3884)، ج1، ص566. وذكره أبو نعيم في حلية الأولياء، بلفظ: «الْفُقَهَاءُ أُمَنَاءُ الرُّسُلِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُ الْفُقَهَاءَ قَدْ رَكِبُوا إِلَى السَّلَاطِينِ فَاتَّهِمُوهُمْ». الناشر: مكتبة السعادة . مصر، 1394هـ ـ 1974م، ج3، ص194. والحديث ضعيف. ينظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، برقم: (2034)، ج5، ص52. وضعيف الجامع الصغير، برقم: (3883)، ج1، ص566. ورقم (4032)، ج1، ص587.

[3] ـ الحديث من رواية أنس بن مالك، أخرجه أبو سعيد أحمد بن الأعرابي، معجم ابن الأعرابي، رقم (587)، ج1، ص307. وأبو عبد الله محمد بن سلامة القضاعي، مسند الشّهاب، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، النّاشر: دار الرّسالة العالميّة ـ دمشق، الطّبعة الثّالثة، 1431هـ ـ 2010م، رقم (115)، ج1، ص100.

[4] ـ زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين المناوي القاهري، فيض القدير، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى . مصر، الطبعة الأولى، 1356هـ، ج1، ص15

[5] ـ ينظر شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، 1415 هـ، ج9، ص165.

المطلب الثّالث: تعريف الأدب لغة واصطلاحا

أوّلا: الأدب لغة:

لفظة الأدب في استعمال النّاس لها معنيان متقاربان.

فمعناها الأوّل: أدب النفس، أي الدّعوة إلى مكارم الأخلاق، وهذا المعنى هو الذي أراده البخاري في اسم الكتاب.

ومعناها الثّاني: يقصد به معرفة علوم العربيّة، وأصل هذا المعنى مأخوذ من الأدْب؛ وهو الصّنيع من الطّعام يصنعه الإنسان ويدعو إليه النّاس.

قال الأزهري رحمه الله: (والأدَبُ الذي يتأدَّب به الأديبُ من الناس سمِّي أدباً؛ لأنه يأْدِب الناس الذين يتعلمونه إلى المحامد وينهاهم عن المقابح يأدبهم، أي: يدعوهم، وأصل الأدْبِ الدّعاء، وقيل للصّنيع يُدعى إليه الناس: مَدْعَاة ومَأدَبَة)[1].

وللجوهري: (الأدب: أدب النفس والدرس، تقول منه: أَدُبَ الرجُلُ بالضم فهو أديب، وأدَّبتُه فتَأَدَّب، وابن فلان قد استأدَب، في معنى تأدّب ....

والأدب أيضا: مصدر أدب القوم يَأْدِبهم بالكسر، إذا دعاهم إلى طعامه. والآدِب: الداعي. قال طرفة:[2] [الرّمل]

نَحن فِي المشْتاة نَدْعُو الجَفَلَى لَا ترى الآدِبَ فِينَا يَنْتقِرْ)[3].

وبيّن ابن فارس رحمه الله في مقاييس اللّغة أنّ: (الهمزة والدال والباء: أصل واحد تتفرع مسائله وترجع إليه، فالأدْب: أن تجمع النّاس إلى طعامك .... .

ومن هذا القياس الأدَبُ أيضاً، لأنّه مُجمَعٌ على استحسانه)[4].

---

[1] ـ أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي تهذيب اللّغة، مصدر سابق، مادّة (أدب)، ج10، ص366.

[2] ـ طرفة بن العبد الشّاعر الجاهلي صاحب المعلّقة المشهورة، ينظر البيت في ديوانه، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثالثة، 1423هـ ـ 2002م، ص43.

[3] ـ أبو نصر الجوهري، الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، مصدر سابق، مادّة (أدب) ، ج1، ص132 ـ 133.

[4] ـ أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللّغة، مصدر سابق ، مادّة (أدب)، ج1، ص74 ـ 75.

ثانيا: الأدب اصطلاحا

بما أن لفظ الأدب في العنوان معناه حسن الخلق، فنكتفي على ذكر التعريف الاصطلاحي للأدب من هذه النّاحية.

ومن المعلوم أنّه لا يكاد يوجد تعريف شاملٌ وافٍ، محيطٌ بالأدب الذي يراد به مكارم الأخلاق؛ لكثرة ما يدخل تحت مسمّاه، وعجز اللّفظ على احتواء والإحاطة بكلّ معناه. وللعلماء عبارات متقاربة في إعطاء تعريف يقرّب صورته في الذّهن، فقالوا: (الأدب: اسم يقع على كل رياضة محمودة يتخرّجُ بها الإنسان في فضيلة من الفضائل. وقيل: الأدب استعمال ما يُحمد قولا وفعلا. وقيل: الأخذ بمكارم الأخلاق. وقيل: الوقوف مع المستحسنات. وقيل: هو تعظيم من فوقك، والرفق بمن دونك)[1].

وقد وردت أحاديث كثيرة تبيّن فضل حسن الخلق، وكثير ثوابه، وعظيم أجره، وعلوّ مرتبة صاحبه، كما سيأتي سَوْقُ بعضِها مع شرحٍ وبيانٍ، تبعا لما قرّره العلماء.

ثمّ إنّه من المعلوم أنّ كلّا من الأدبين مكمّل للآخر، وداعية لوجوده؛ فأدب النّفس يتطلّع صاحبه إلى التّحلّي بجميل الخصال، ووجوه الإحسان، وأدب الدّرس يتطلّع إلى قول ما يحسن من كلام يتلفّظه اللّسان، كما أنّ الأوّل صاحبه يتنزّه عن قبائح الخلال، والثّاني يتجنّب اللّحن في كلامه والإخلال. وقد أثر عن أمير المؤمنين؛ عمر بن الخطّاب رضي الله عنه، أنّه قال: " تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ فَإِنَّهَا تُثَبِّتُ الْعَقْلَ، وَتَزِيدُ فِي الْمُرُوءَةِ "[2]. وكتب رضي الله عنه إلى أبي موسى: " مُرْ مَنْ قِبَلَكَ بِتَعَلُّمِ العَرَبِيَّة؛ فَإِنّهُ يَدَلُّ عَلَى صَوَابِ الأَخلَاقِ، وَمُرْهُمْ بِرِوَايَةِ الشِّعْرِ؛ فَإِنّهُ يَدُلُّ عَلَى مَعَالِي الأَخْلَاقِ "[3].

---

[1] ـ ينظر: بدر الدّين العيني أبو محمّد محمود بن أحمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، تحقيق: عبد الله محمود محمّد عمر، النّاشر: دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى، 1421هـ ـ 2001م، ج22، ص126. وابن حجر العسقلاني أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمّد الفاريابي، النّاشر: دار طيبة ـ الرّياض ـ السّعودية، الطّبعة الثّانية، 1429هـ ـ 2008م، ج13، ص491.

[2] ـ ينظر: أبو جعفر النّحاس أحمد بن محمد، عمدة الكتاب، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة الأولى، 1425هـ – 2004 م، ص37. وأبو بكر البيهقي، شعب الإيمان، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، النّاشر: مكتبة الرّشد ـ الرّياض ـ السّعودية، الطّبعة الثّانية، 1425هـ ـ 2004م، رقم (1556)، ج3، ص210

[3] ـ ينظر: أبو جعفر النّحاس، عمدة الكتاب، مصدر سابق، ص36.

المبحث الثاني: ترجمة موجزة للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري[1]

.....

[1] ـ ينظر: ـ أبو أحمد بن عدي الجرجاني، مقدّمة كتاب الكامل في ضعفاء الرّجال، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود/ علي محمّد معوّض، النّاشر: دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1418هـ ـ 1997م، ج1، ص226 ـ 227.

ـ أبو بكر أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، تحقيق: د بشّار عوّاد معروف، النّاشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1422هـ ـ 2001 م، ج2، ص322 ـ 357.

ـ أبو الحسين محمّد بن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، تحقيق د عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، النّاشر: مكتبة العبيكان ـ السّعودية، الطّبعة الأولى، 1425هـ ـ 2005م، ج2، ص242 ـ 259.

ـ أبو سعيد عبد الكريم بن محمّد السمعاني، الأنساب، تحقيق: عبد الرّحمن بن يحيى المعلمي، النّاشر: مكتبة ابن تيمية . القاهرة، الطّبعة الثّانية، 1400هـ ـ 1980م، ج2، ص100 ـ 101.

ـ أبو القاسم علي بن الحسن بن عساكر، تاريخ دمشق، تحقيق: محب الدّين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، النّاشر: دار الفكر، س ط 1415هـ ـ 1995م، ج52، ص51 ـ 99.

ـ أبو بكر محمّد بن إسماعيل بن خلفون، المعلم بشيوخ البخاري ومسلم، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن سعد، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ص15 ـ 26.

ـ أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي، تهذيب الأسماء واللّغات، تحقيق: مجموعة من المحقّقين، النّاشر: دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ج1، ص67 . 76.

ـ أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، تحقيق د إحسان عبّاس. النّاشر: دار صادر بيروت. ج4، ص188 ـ 191.

ـ أبو الحجّاج يوسف بن عبد الرّحمن المزّي. تهذيب الكمال، تحقيق بشار عوّاد معروف، النّاشر: مؤسّسة الرّسالة، الطّبعة الأولى، 1413هـ ـ 1992م، ج24، ص430 ـ 468 .

ـ أبو عبد لله محمد بن أحمد الذّهبي، سير أعلام النّبلاء، تحقيق: مجموعة من المحقّقين، طبعة مؤسّسة الرّسالة، الطّبعة الثالثة، 1405هـ ـ 1985م، ج12، ص391 471. وتاريخ الإسلام تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: د بشّار عوّاد معروف، النّاشر: دار الغرب الإسلامي، الطّبعة الأولى، 2003م، ج6، ص140 ـ 164.

ـ الذّهبي، تذكرة الحفّاظ، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ. 1998م، ج2، ص104 ـ 105.

ـ الذّهبي، العبر في خبر من غبر، تحقيق محمّد بن السعيد بن بسيوني زغلول. دار الكتب العلميّة، ج1. ص367 ـ 368.

ـ صلاح الدّين الصّفدي، الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، النّاشر:دار إحياء التّراث العربي . بيروت . لبنان، الطّبعة الأولى، 1420هـ ـ 2000 م، ج2، ص148 ـ 150.

ـ عفيف الدّين اليافعي، مرآة الجنان وعبرة اليقظان. تحقيق: خليل المنصور. النّاشر: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، 1417هـ ـ 1997م، ج2، ص124 ـ 125.

ـ تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، طبقات الشّافعيّة الكبرى، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي/ د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، الطّبعة الثانية، 1413هـ ، ج2، ص212 ـ 241.

المطلب الأول: نسبه ومولده.

هو: أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي البخاري[1]، أمير المؤمنين في علم الحديث.

وبَرْدِزْبَهْ: بباء موحدة مفتوحة، ثم راء ساكنة ، ثم دال مهملة مكسورة، ثم زاي ساكنة، ثم باء موحدة، ثم هاء. وهو بالبخارية، ومعناه بالعربية: الزرّاع[2].

وجدّه هذا ـ أي بردزبه ـ كان فارسيا على دين قومه؛ المجوسية، ومات عليها.

وأوّل من أسلم من أجداده: المغيرة، على يد اليمان الجعفي والي بخارى.

قال ابن عدي رحمه الله: (والبخاري قيل له: جعفي لأنّ أبا جده أسلم على يدي أبي جد عبد الله المسندي، ويمان جعفي نسب إليه لأنّه مولاه من فوق)[3]؛ فنسبته إليه نسبة ولاء.

وقال ابن خلّكان رحمه الله: (والبخاري: بضم الباء الموحدة، وفتح الخاء المعجمة، وبعد الألف راء، هذه النسبة إلى بخارا، وهي من أعظم مدن ما وراء النهر، بينها وبين سمرقند مسافة ثمانية أيام)[4].

مولده:

ولد الإمام البخاري رحمة الله بعد صلاة الجمعة في الثالث عشر من شهر شوال، سنة أربع وتسعين للهجرة[5]. وكان مولده بمدينة بخارى، وهي موطن أهله.

---

[1] ـ ينظر الخطيب البغدادي. تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج2، ص322.

[2] ـ ينظر: أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، النّاشر: دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى،1411هـ ـ 1990م، ج1، ص258. والنّووي، تهذيب الأسماء واللّغات، مصدر سابق ، ج1، ص67.

[3] ـ عبد الله بن عدي، الكامل في ضعفاء الرّجال، مصدر سابق، ج1 ص227. وينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج2، ص323 ـ 324. وابن عساكر، تاريخ دمشق، مصدر سابق، ج52، ص53. وأبو الحجّاج المزّي، تهذيب الكمال في أسماء الرّجال، مصدر سابق، ج24، ص437.

[4] ـ ابن خلّكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، مصدر سابق، ج4، ص191.

[5] ـ ينظر الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج2 ص324. والذّهبي، سير أعلام، النّبلاء، مصدر سابق، ج12، ص392. والذّهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق، ج6، ص140.

المطلب الثاني: نشأته، وطلبه للعلم.

نشأ الإمام البخاري في بيت علم وصلاح، فأبوه إسماعيل كان من طلبة العلم. ترجم له البخاري في التّاريخ الكبير، فقال: (إسماعيل بن إبراهِيم بن المغيرة الجعفِي أَبُو الحسَن، رأى حماد بن زيد، صافح ابن المبارك بكلتا يديه، وسمع مالكا)[1].

والظاهر أنّ لقاءه بهؤلاء كان أثناء رحلته لأداء فريضة الحج، وهذا يدل على التزامه بالطاعات، وإجلاله للعلماء.

كما أنّ والدَه كان يتحرى الكسب الحلال، فقد نقل الإمام الذّهبي عن أحمد بن حفص[2] أنّه قال: (دخلت على أبي الحسن ـ يعني: إسماعيل؛ والد أبي عبد الله ـ عند موته، فقال: لا أعلم من مالي درهما من حرام، ولا درهما من شبهة. قال أحمد: فتصاغرت إليّ نفسي عند ذلك)[3]. وأحمد بن حفص: أعلم أهل زمانه في بخارى.

ومن الدّلائل التي تبيّن فضل أبيه، تعبيره لرؤيا رآها أحمد بن حفص، حيث قال أحمد: (رَأَيْتُ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم في النّوم عليه قميصٌ، وامرأة إلى جَنْبه تبكي. فقال لها: لا تبكي، فإذا مِتُّ فابكي. قال: فلم أجد من يُعبّرها لي، حتّى قال لي إسماعيل والد البخاريّ: إنّ السُّنّة قائمةٌ بعدُ)[4]، فجعل الله ابنه سببا في جمع ما صحّ من أحاديثِ النّبيّ عليه السّلام.

أمّا أمّه فكانت مجابة الدّعوة، فقد نقل أبو الحسن اللّالكائي رحمه الله، في كتابه كرامات الأولياء بسنده عن محمد بن الفضل البَلْخيُّ[5]، قال: (ذهبت عينا محمد بن إسماعيل في صغره،

---

[1] ـ البخاري، التّاريخ الكبير، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، النّاشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ـ الدكن ـ الهند، (دون رقم وتاريخ الطّبع)ج1، ص342 ـ 343. وينظر الذّهبي، سير أعلام النّبلاء، مصدر سابق، ج12، ص392.

[2] ـ أحمد بن حفص أبو حفص البخاري الحنفي، الفقيه، العلامة، شيخ ما وراء النهر، فقيه المشرق، ووالد العلامة شيخ الحنفية أبي عبد الله محمد بن أحمد بن حفص الفقيه. ولد سنه: 150هـ، وتوفّي سنة: 217 هـ. ينظر: الذّهبي، سير أعلام النّبلاء، ج10، ص157 ـ 159.

[3] ـ الذّهبي، سير أعلام النّبلاء، ج12، ص447. وتاريخ الإسلام، ج6، ص140. وتاج الدّين السّبكي، طبقات الشّافعيّة الكبرى، مصدر سابق، ج2، ص213.

[4] ـ ينظر: الذّهبي، سير أعلام النّبلاء، مصدر سابق، ج10، ص157.

[5] ـ أبو عبد الله محمّد بن الفضل بن العبّاس بن حفص البلخي الإمام الزاهد، الحبر الواعظ ، أصله من بلخ وأخرج منها إلى سمرقند، توفّي سنة 317هـ. ينظر أبو عبد الرّحمن محمد بن الحسين السّلمي، طبقات الصّوفيّة، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ 1998م، والذّهبي، سير أعلام النّبلاء، ج14، ص523 ـ 526.

فرأت والدته في المنام إبراهيم الخليل عليه السلام، فقال لها: يا هذه قد رد الله على ابنك بصره لكثرة بكائك، أو لكثرة دعائك فأصبحنا وقد رد الله عليه بصره)[1].

كما أنّها هي الأخرى أدّت فريضة الحج رفقة البخاريّ وأخيه، قال البخاري: (خرجت مع أمي وأخي أحمد إلى مكة، فلما حججت رجع أخي بها، وتخلفتُ في طلب الحديث)[2].

وبين هذين الأبوين الصالحين نشأ البخاري، وبدأ طلبه للعلم في سنّ مبكرة.

روى أبو بكر البغدادي عن محمد بن أبي حاتم الوراق النحوي قال: (قلت لأبي عبد الله محمد بن أبو جعفر إسماعيل البخاري: كيف كان بدء أمرك في طلب الحديث؟ قال: ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكتاب، قال: وكم أتى عليك إذ ذّاك؟ قال: عشر سنين أو أقل، ثم خرجت من الكتاب بعد العشر، فجعلت أختلف إلى الداخلي وغيره)[3].

وبعد أخذه عن علماء بلده، وبلوغه سنّ السادسة عشر بدأ رحلته في طلب العلم. وكان أوّل سفر له رفقة أخيه وأمّه قاصدين أداء فريضة الحجّ، فنقل عنه أنّه قال: (خرجت مع أمي وأخي أحمد إلى مكة فلما حججت رجع أخي بها، وتخلفت في طلب الحديث. فلما طعنت في ثمان عشرة جعلت أصنّف قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم، وذلك أيام عبيد الله بن موسى)[4].

أمّا عن البلدان التي دخلها فكثيرة، قال صاحب تاريخ بغداد: (رحل في طلب العلم إلى سائر محدثي الأمصار وكتب بخراسان والجبال ومدن العراق كلها وبالحجاز والشام ومصر)[5].

---

[1] ـ أبو الحسن هبة الله بن الحسن اللّالكائي، كرامات الأولياء، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، النّاشر: دار طيبة ـ السعودية، الطبعة الثامنة، 1423هـ ـ 2003م، ج،9 ص290.

[2] ـ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج2، ص325. وابن عساكر، تاريخ دمشق، ج52، ص57. وأبو الحجّاج المزّي، تهذيب الكمال في أسماء الرّجال، ج24، ص439 ـ 440. والذّهبي، سير أعلام النّبلاء، ج12، ص393. وتاج الدّين السّبكي، طبقات الشّافعيّة الكبرى، ج2، 216.

[3] ـ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج2، ص324. وابن عساكر، تاريخ دمشق، ج52، ص57. وأبو الحجّاج المزّي، تهذيب الكمال في أسماء الرّجال، ج24، ص439 ـ 440. والذّهبي، سير أعلام النّبلاء، ج12، ص393. وتاج الدّين السّبكي، طبقات الشّافعيّة الكبرى، ج2، 216.

[4] ـ ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج2، ص325. وابن عساكر، تاريخ دمشق، ج52، ص57. وأبو الحجّاج المزّي، تهذيب الكمال في أسماء الرّجال، ج24، ص439 ـ 440. والذّهبي، سير أعلام النّبلاء، ج12، ص393. وتاج الدّين السّبكي، طبقات الشّافعيّة الكبرى، ج2، ص216.

[5] ـ الخطيب البغدادي، ج2، ص322. وينظر الذّهبي، سير أعلام النّبلاء، ج12، ص393 ـ 394.

المطلب الثالث: شيوخه، وتلاميذه.

شيوخه: يعتبر الإمام البخاري من الأئمّة المكثرين لرواية الحديث، ومن أسباب ذلك كثرة من أخذ عنهم، فقد نقل عنه ورّاقه أنّه قال: (سمعته قبل موته بشهر يقول: كتبت عن ألف وثمانين رجلا، ليس فيهم إلاّ صاحب حديث، كانوا يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص)[1].

فقوله: (ليس فيهم إلاّ صاحب حديث)، أي أنّهم معروفون بين النّاس برواية الحديث.

وقوله: (يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص)؛ فيه دليل على سلامة معتقدهم.

حتى إنّ بعض العلماء من ألّف في عدّ شيوخ البخاري.

ـ فقد صنّف أبو أحمد عبد الله بن عدي المتوفّى سنة: 365هـ، كتابا في عدّ أسماء من روى عنهم البخاري في الصحيح، واسم الكتاب: (أسامي من روى عنهم البخاري).

ـ كما ألّف الحافظ أبو عبد الله محمّد بن إسحاق بن منده المتوفّى سنة 395 هـ كتاب: (أسامي مشايخ البخاري)، ذكر فيه: ستّة وثلاث مائة شيخ، ذكر أنسابهم وبلدانهم ووفاتهم.

ـ وللإمام أبي نصر أحمد بن محمّد بن الحسين البخاري الكلاباذي المتوفّى سنة: 398هـ، كتاب: (الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثّقة والسّداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه).

ـ وألّف أبو بكر محمد بن إسماعيل بن خلفون الأندلسي المتوفّى سنة: 636هـ كتاب: (المعلّم بشيوخ البخاري ومسلم).

وقد قسّم العلماء شيوخه إلى خمس طبقات، قال الذّهبي في السّير: (فأعلى شيوخه الذين حدثوه عن التابعين، وهم: أبو عاصم، والانصاري، ومكي بن إبراهيم، وعبيد الله بن موسى، وأبو المغيرة، ونحوهم.

وأوساط شيوخه الذين رووا له عن الاوزاعي، وابن أبي ذئب، وشعبة، وشعيب بن أبي حمزة، والثوري.

ثم طبقة أخرى دونهم كأصحاب مالك، والليث، وحماد بن زيد، وأبي عوانة.

والطبقة الرابعة من شيوخه مثل: أصحاب ابن المبارك، وابن عيينة،وابن وهب، والوليد بن مسلم.

---

[1] ـ الذّهبي، سير أعلام النّبلاء، مصدر سابق، ج12، ص395.

ثم الطبقة الخامسة، وهو: محمد بن يحي الذهلي الذي روى عنه الكثير ويدلسه[1]، ومحمد بن عبد الله المخرمي، ومحمد بن عبدالرحيم صاعقة، وهؤلاء هم من أقرانه)[2].

وقد قال وراقه محمد بن أبي حاتم: سمعته يقول: (دخلت بلخ، فسألوني أن أملي عليهم لكل من كتبت عنه حديثا، فأمليت ألف حديث لألف رجل ممن كتبت عنهم)[3].

ومن أكابر شيوخه: مكي بن إبراهيم البلخي، وعبدان بن عثمان المروزي، وعبيد الله بن موسى العبسي، وأبو عاصم الشيباني، وأبو بكر الحميدي، ويحي بن معين، وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل، وغيرهم من أكابر أئمّة هذا الشّأن.

تلاميذه: تتلمذ للبخاري تلاميذ كثر. قال الحافظ صالح بن محمد جزرة:(كان البخاري يجلس ببغداد، وكنت أستملى له، ويجتمع في مجلسه أكثر من عشرين ألفًا)[4].

وعن حاشد بن إسماعيل أنّه قال: (كان أهل المعرفة من أهل البصرة يعْدُون خلفه في طلب الحديث وهو شاب حتى يغلبوه على نفسه ويجلسونه في بعض الطريق، فيجتمع عليه الوف أكثرهم ممن يكتب عنه؛ قال وكان أبو عبد الله عند ذلك شاب لم يخرج وجهه)[5]. أي لم تنبت لحيته. وممن روى عنه من الأئمة الأعلام :

ـ الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجّاج بن مسلم القشيري النّيسابوري؛ صاحب كتاب: صحيح مسلم، توفّي 261هـ، روى عنه في غير الصحيح.

ـ الإمام أبو عيسى محمّد بن عيسى التّرمذي، صاحب كتاب: سنن التّرمذي، توفّي سنة 279هـ، وقد روى عنه في سننه الكثير، كما نقل عنه في الجرح والتعديل.

---

[1] ـ ومعنى التّدليس الإخفاء، قال محقّق كتاب سير أعلام النّبلاء: (أي يصفه بأوصاف لا تعرف عند كثير من الناس). ولعلّ تدليسه إيّاه كان في آخر حياته بسبب تحامله عليه، وحسده إيّاه حين رجع البخاري إلى نيسابور، فكره ذكر اسمه، ولم يرد ترك روايته فدلّسه، والله أعلم.

[2] ـ سير أعلام النّبلاء، مصدر سابق ، ج12، ص395.

[3] ـ نفس المصدر، ج12، ص395.

[4] ـ ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر سابق ، ج2، ص340. وابن عساكر، تاريخ دمشق، مصدر سابق ، ج52، ص68. والنّووي، تهذيب الأسماء واللّغات، مصدر سابق ، ج1، ص70. والذّهبي، سير أعلام النّبلاء، ج12، ص433. وتاريخ الإسلام، ج6، ص453.

[5] ـ ينظر: الخطيب البغدادي، المصدر نفسه، ج2، ص334. وابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، 21، ص256. والنّووي، تهذيب الأسماء واللّغات، ج1، ص70.

ـ أبوبكر عبدالله بن محمد بن أبي الدنيا البغدادي؛ صاحب المصنّفات العديدة والمفيدة، (توفّي سنة 281 هـ).

ـ الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي؛ صاحب: "غريب الحديث" المتوفّى: 285هـ.

ـ صالح بن محمّد الحافظ الملقّب بـ: جزرة (توفّي عام 293هـ).

ـ أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المرْوَزِي، إمام عصره بلا مدافعة في الحديث[1]. (مات سنة 294هـ).

ـ الإمام أبو بكر محمّد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري، الملقّب بإمام الأئمّة، صاحب كتاب: صحيح ابن خزيمة، (توفّي عام 311هـ).

ـ أبو محمّد يحيى بن محمّد بن صاعد البغدادي الحافظ، (توفّي عام 318هـ).

ـ أبو عبد الله محمّد بن يوسف بن مطر الفربري، ويعتبر آخر رواة الصحيح عن البخاري، قال: (سمعت الجامع في سنة ثمان وأربعين ومئتين، ومرة أخرى سنة اثنتين وخمسين ومئتين).[2] توفّي سنة 320هـ.

المطلب الرابع: ثناء العلماء عليه.

إنّ رحلة البخاري وتنقلاته بين الأقطار، مع حدّة ذكائه، وقوّة حفظه، وحرصه على الطّلب، عوامل أهّلته للإلمام بعلم الحديث رواية ودراية، ممّا جعل الأئمّة الأعلام من أهل عصره يشهدون له بالسّبق، وذِه بعض أقوالهم فيه:

عن عبدان[3] شيخ البخاري، قال: (ما رأيت بعيني شابا أبصر من هذا، وأشار بيده إلى محمد بن إسماعيل). [4]

---

[1] ـ قول الحاكم، عن الذّهبي، سير أعلام النّبلاء، ج14، ص33.

[2] ـ سير أعلام النّبلاء، مصدر سابق، ج15، ص11.

[3] ـ عبدان عبد الله بن عثمان بن جبلة الأزدي، الإمام الحافظ، محدِّث مِرْو. ولد: سنة نيف وأربعين ومائة، روى عن مالك بن أنس وعن غيره، روى عنه البخاري الكثير، توفّي سنة: 221هـ. ينظر سير أعلام النّبلاء، ج10، ص270 ـ 272.

[4] ـ ينظر الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج2، ص344. وابن عساكر، تاريخ دمشق، ج52، ص87. وأبو بكر محمّد بن خلفون، المعلم بشيوخ البخاري ومسلم، ج1، ص15. والنّووي، تهذيب الأسماء واللّغات، ج1، ص69. وأبو الحجّاج المزّي، تهذيب الكمال، ج24، ص459. والذّهبي، سير أعلام النّبلاء، ج12، ص419. وتاريخ الإسلام، ج6، ص151.

وقال محمد بن أبي حاتم: سمعت حاشد بن عبد الله يقول: (قال لي أبو مصعب أحمد بن أبي بكر المديني: محمد بن إسماعيل أفقه عندنا وأبصر من ابن حنبل. فقال له رجل من جلسائه: جاوزت الحد، فقال أبو مصعب لو أدركت مالكا ونظرت إلى وجهه ووجه محمد بن إسماعيل لقلت كلاهما واحدا في الفقه والحديث)[1].

وعن محمود بن النضر أبا سهل الشافعي يقول: (دخلت البصرة والشام والحجاز والكوفة، ورأيت علماءها، فكلما جرى ذكر محمد بن إسماعيل فضلوه على أنفسهم)[2].

وعن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال سمعت أبي يقول: (ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل)[3].

وقال خلف سمعت أبا عمرو الخفاف يقول: (حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري التّقى النّقي العالم الذي لم أرَ مثله)[4].

وعن عمرو بن على القلاس:(حديث لا يعرفه البخاري ليس بحديث)[5].

وقال عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي: (قد رأيت العلماء بالحرمين والحجاز والشام والعراق، فما رأيت فيهم أجمع من أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري)[6].

---

[1] ـ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج2، ص339. وابن عساكر: تاريخ دمشق، ج52، ص86. وأبو الحجّاج المزّي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج24، ص455. والذّهبي، سير أعلام النّبلاء، ج12، ص420. وتاريخ الإسلام، ج6، ص151.

[2] ـ ينظر: الخطيب البغدادي، المصدر نفسه، ج2، ص340. وابن عساكر، تاريخ دمشق، ج52، ص89. وأبو الحجّاج المزّي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج24، ص452. والذّهبي، سير أعلام النّبلاء، ج12، ص422.

[3] ـ الخطيب البغدادي، المصدر نفسه، ج2، ص342 . وابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، ج2، ص257. وابن عساكر، تاريخ دمشق، ج52، ص81. والنّووي، تهذيب الأسماء واللّغات، ج1، ص68. وأبو الحجّاج المزّي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج24، ص456. والذّهبي سير أعلام النّبلاء، ج12، ص421. وتاريخ الإسلام، ج6، ص152.

[4] ـ الخطيب البغدادي، المصدر نفسه،ج2، ص349. وابن عساكر، تاريخ دمشق، ج52، ص89. والنّووي، تهذيب الأسماء واللّغات، ج1، ص69. والذّهبي، سير أعلام النّبلاء، ج12، ص442. وتاريخ الإسلام، ج6، ص153. وتاج الدّين السّبكي، طبقات الشّافعيّة الكبرى، ج2، ص225.

[5] ـ يحي بن شرف النّووي، تهذيب الأسماء واللّغات، ج1، ص69.

[6] ـ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج2، ص350. وابن عساكر، تاريخ دمشق، ج52، ص89. والنّووي، تهذيب الأسماء واللّغات، ج1، ص69. والذّهبي سير أعلام النّبلاء، ج12، ص432.

وروى أحمد بن حمدون، قال: (سمعت مسلم بن الحجاج، وجاء إلى محمد بن إسماعيل البخاري فقبل بين عينيه، وقالَ: دعني حتى أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله)[1].

وقال ابن حبّان رحمه الله: (وكان ـ يعني البخاري ـ من خيار الناس ممّن جمع وصنّف ورحل وحفظ وذاكر وحثّ عليه، وكثرت عنايته بالأخبار، وحفظه للآثار، مع علمه بالتّاريخ ومعرفة أيّام النّاس، ولزوم الورع الخفيّ، والعبادة الدّائمة إلى أن مات رحمه الله)[2].

ونقل النّووي عن محمد بن إسحاق بن خزيمة: (ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من محمد بن إسماعيل)[3].

قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي معلّقا على قول ابن خزيمة: (وحسبك بإمام الأئمة؛ ابن خزيمة يقول فيه هذا القول مع لقيه الأئمة والمشايخ شرقًا وغربًا، ولا عجب فيه؛ فإن المشايخ قاطبة أجمعوا على قدمه، وقَدَّمُوُه على أنفسهم في عنفوان شبابه، وابن خزيمة إنما رآه عند كبره، وتفرده في هذا الشأن).[4]

وأضاف النّووي رحمه الله بعد نقله ثناء العلماء عليه: (واعلم أن وصف البخاري رحمه الله بارتفاع المحل، والتقدّم في هذا العلم على الأماثل والأقران، متفق عليه فيما تأخر وتقدم من الأزمان، ويكفي في فضله أنّ معظم من أثنى عليه ونشر مناقبه شيوخه الأعلام المبرزون، والحُذَّاق المتقنون)[5].

---

[1] ـ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج15، ص124. وابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، ج2، ص247 ـ 248. وابن عساكر، تاريخ دمشق، ج52، ص68. والنّووي، تهذيب الأسماء واللّغات، ج1، ص70. والذّهبي، سير أعلام النّبلاء، ج12، ص432. وتاريخ الإسلام، ج6، ص146.

[2] ـ ابن حبان، أبو حاتم محمّد بن حبّان بن أحمد البستي، الثّقات، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، 1393هـ ـ 1973م، ج9، ص113 ـ 114.

[3] ـ ينظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج52، ص65. والنّووي، تهذيب الأسماء واللّغات، ج1، ص70، والذّهبي، سير أعلام النّبلاء، ج12، ص431. وتاريخ الإسلام، ج6، ص145. وتذكرة الحفّاظ، ج2، ص105.

[4] ـ ينظر قول أبو الفضل المقدسي، عند النّووي، تهذيب الأسماء واللّغات، ج1، ص70.

[5] ـ يحي بن شرف النّووي، تهذيب الأسماء واللّغات، ج1، ص170.

المطلب الخامس: محنته وفاته.

ذكر العلماء أنّ الإمام البخاري في آخر حياته تعرّض لمحنة ملخّصها أنّه لَمّا دخل نيسابور واستقبله أهلها، قال لهم محدّثها محمّد بن يحيى الذّهلي[1]: (إذهبوا إلى هذا الرجل العالم الصالح فاسمعوا منه، قال فذهب الناس إليه، وأقبلوا على السماع منه حتى ظهر الخلل في مجلس محمد بن يحيى، فحسده بعد ذلك، وتكلم فيه)[2].

فاتّهمه محمّد بن يحيى الذّهلي، وغيره من علماء نيسابور أنّه يقول: " لفظي بالقرآن مخلوق" بسبب الحسد، فألّبوا عليه العامّة، وحذّروا من حضور مجلسه، وتفرّق النّاس من حوله، وقعد في بيته، فحدثت له وحشة شديدة وضيق بسبب ذلك.

أمّا ما نُسِب إليه فهو نَفسُه كذّب من نقل عنه ذلك؛ حيث قال: (من زعم أنّي قلت لفظي بالقران مخلوق فهو كذّاب، فإنّي لم أقله)[3].

ثمّ خرج من نيسابور إلى بخارى، فأحسن النّاس استقباله، وبعد مدّة أرسل إليه أمير بخارى ـ خالد بن أحمد الذّهلي[4] ـ و(سأل أن يحضر منزله فيقرأ "الجامع والتاريخ" على أولاده، فامتنع أبو عبد الله عن الحضور عنده، فراسله أن يعقد مجلسا لأولاده لا يحضره غيرهم، فامتنع عن ذلك أيضا، وقال: لا يسعني أن أخصّ بالسّماع قوما دون قوم، فاستعان خالد بن أحمد

---

[1] ـ أبو عبد الله محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب الذهلي النيسابوري ، الإمام، العلامة، الحافظ، البارع، شيخ لإسلام، وعالم أهل المشرق، وإمام أهل الحديث بخراسان، ولد سنة بضع وسبع ومائة، رحل في طلب العلم إلى سائر الأقطار. توفّي سنة 258. ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج4، ص656 ـ 663. والذّهبي، سير أعلام النّبلاء، ج12، ص173 ـ 285.

[2] ـ ينظر الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج2، ص352. وابن عساكر، تاريخ دمشق،ج52، ص91. والذّهبي، سير أعلام النّبلاء،ج12، ص453 وتاريخ الإسلام، ج6، ص158. وتاج الدّين السّبكي، طبقات الشّافعيّة، ج2، ص228.

[3] ـ الخطيب البغدادي، المصدر نفسه، ج2، ص354. وابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، ج2، ص257. وابن عساكر، تاريخ دمشق، ج52، ص95. والذّهبي، سير أعلام النّبلاء، ج12، ص457. وتاريخ الإسلام، ج6، ص160. وتاج الدّين السّبكي، طبقات الشّافعيّة، ج2، ص230.

[4] ـ أبو الهيثم خالد بن أحمد الأمير الذهلي الأمير ولي إمارة مرو، وهراة، وغيرهما من بلاد خراسان، ثم ولي إمارة بخارى وسكنها وله بها آثار مشهودة، وأمور محمودة، له عناية بعلم الحديث مكرما لأهله، توفّي سنة: 270هـ. ج9، ص256 . 259. والذّهبي، سير أعلام النّبلاء، ج13، ص137.

بحريث بن أبى الورقاء وغيره من أهل العلم ببخارى عليه حتى تكلموا في مذهبه ونفاه عن البلد)[1]. فكان هذا سبب خروجه من بخارى.

وفاته:

ثمّ خرج بعدُ متّجها إلى سمرقند ، فنزل عند أقارب له بقرية خرتنك ، وأثناء مكوثه هناك مرض، واشتدّ عليه المرض حتى مات.

نقل أبو بكر البغدادي بسنده عن عبدوس بن عبد الجبار السمرقندي قوله: (جاء محمد بن إسماعيل إلى خرتنك؛ قرية من قرى سمرقند على فرسخين منها، وكان له بها أقرباء فنزل عندهم، قال: فسمعته ليلة من الليالي وقد فرغ من صلاة الليل يدعو، ويقول في دعائه: اللهم إنه قد ضاقت عليّ الأرض بما رحبت فاقبضني إليك، قال فما تم الشهر حتى قبضه الله تعالى إليه، وقبره بخرتنك)[2].

قال عبد الواحد بن آدم الطواويسي: (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في النّوم ومعه جماعة من أصحابه، وهو واقف في موضع ذكره، فسلّمت عليه فردّ السلام فقلت: ما وقوفك يا رسول الله؟ فقال أنتظر محمد بن إسماعيل البخاري. فلما كان بعد أيام بلغني موته، فنظرنا فإذا هو قد مات في الساعة التي رأيت النبي صلى الله عليه وسلم فيها)[3].

وهذه رؤيا يستأنس بها على بيان فضل البخاري، وسلامة معتقده، وإخلاصه وصدقه في علمه وعمله، وحسن خاتمته؛ كيف لا ؟ ! واسمه قد أصبح مقرونا بالسّنّة الصّحيحة، ولا يخلو اسمه من ذكر في مجالس العلم.

---

[1] ـ ينظر: الخطيب البغدادي، المصدر نفسه، ج2، ص356. وأبو بكر، محمّد بن خلفون، المعلم بشيوخ البخاري ومسلم، ص24. وأبو الحجّاج المزّي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج24، ص465. والذّهبي سير أعلام النّبلاء، ج12، ص465. وتاريخ الإسلام، ج6، ص163. وتاج الدّين السّبكي، طبقات الشّافعيّة الكبرى، ج2، ص233.

[2] ـ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج2، ص357. وينظر ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج52، ص98. وأبو بكر محمّد بن خلفون، المعلم بشيوخ البخاري ومسلم، ص26. وأبو الحجّاج المزّي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج24، ص466. والذّهبي سير أعلام النّبلاء، ج12، ص466.

[3] ـ الخطيب البغدادي، المصدر نفسه، ج2، ص357. وأبو الحجّاج المزّي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج24، ص467. والذّهبي، سير أعلام النّبلاء، ج12، ص468. وتاج الدّين السّبكي، طبقات الشّافعيّة ، ج2، ص232.

قال إبراهيم بن محمد: (أنا توليت دفن محمد بن إسماعيل لما أن مات بخرتنك، أردت حمله إلى مدينة سمرقند أن أدفنه بها، فلم يتركني صاحب لنا فدفناه فيها)[1].

مات ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين وقبره بخرتنك على فرسخين من سمرقند ودفن من الغد يوم الفطر يوم السبت[2].

قال ابن عدي سمعت الحسن بن الحسين البزاز البخاري يقول: (توفي محمد بن إسماعيل البخاري ليلة السبت عند صلاة العشاء ليلة الفطر، ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر يوم السبت مستهل شوال سنة ست وخمسين ومائتين، وعاش اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوما رحمه الله)[3]

المطلب السادس: مصنّفاته.

صنّف الإمام البخاري تصانيف كثيرة، تبرز مدى تمكّنه في العلوم، وسعة اطّلاعه؛ خاصّة في الحديث وعلومه، وهذه بعض مصنّفاته :

ـ الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه[4]: وهو المؤلّف الذي اختير منه كتاب الأدب لموضوع البحث،

ـ الأدب المفرد: ضَمَّن البخاري هذا الكتاب عدد كبير من الأحاديث الدّالة على الآداب والأخلاق، ولم يشترط فيه ما اشترط في كتاب الجامع؛ إذْ فيه الصحيح والحسن والضعيف.

ـ التاريخ الكبير: وقد رتّبه البخاري على حسب حروف المعجم، إلاّ من اسمه محمّد، فقدمه في بداية الكلام تبعا لاسم النّبيّ صلى الله عليه وسلّم.

---

[1] ـ ينظر: الخطيب البغدادي، المصدر نفسه، ج2، ص355. وابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، ج2، ص258. وابن عساكر، تاريخ دمشق، ج52، ص96. وأبو بكر محمّد بن خلفون، المعلم بشيوخ البخاري ومسلم، ص26.

[2] ـ ينظر: ابن حبّان، الثّقات، مصدر سابق، ج9، ص113. والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج2، ص357. وابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، ج1، ص259. وابن عساكر، تاريخ دمشق، ج52، ص98. والنّووي، تهذيب الأسماء واللّغات،ج1، ص68. وابن خلّكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج4، ص190.

[3] ـ أبو أحمد عبد الله بن عدي. أسامي من روى عنهم البخاري من مشايخه في جامعه الصحيح، تحقيق: د. عامر حسن صبري، النّاشر: دار البشائر الإسلامية . بيروت . لبنان، الطّبعة الأولى، 1414هـ ، ص62.

[4] ـ هذا هو الاسم الكامل للصّحيح، وله أسماء أخرى عرف واشتهر بها، أطلقها عليه مؤلّفه، أو من بعده من أهل العلم على سبيل الاختصار، مثل: الجامع، والجامع الصّحيح، وصحيح البخاري.

ـ التاريخ الأوسط، قال البخاري فيه: (كتاب مختصر من تاريخ النّبيّ صلّى الله عليه وسلم والمهاجرين والأنصار وطبقات التّابعين لهم بإحسان ومن بعدهم ووفاتهم وبعض نسبهم وكناهم)[1]. وقد رتّب من ترجم لهم على حسب تاريخ الوفاة

ـ الضّعفاء الصّغير: ذكر فيه الرّواة الضّعفاء، ومن لا يحتجّ بحديثه، ورتّبه على حروف المعجم.

ـ الكنى: جزء من التاريخ الكبير، ذكر فيه من عرف بكنيته، وهو مرتّب على حروف المعجم .

ـ في القراءة خلف الإمام: وهي رسالة صغيرة جمع فيها الأحاديث الدالة على وجوب قراءة الفاتحة على الإمام والمأموم في جميع الصلوات سواء كانت سرية أم جهرية.

ـ خلق أفعال العباد: قرّر في هذا الكتاب عقيدة أهل السّنّة؛ بأنّ القرآن كلام الله ليس بمخلوق، وأنّ أفعال العباد مخلوقة، كما ردّ على الجهمية والمعطّلة، مدعّما ذلك بأحاديث النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وأقوال السّلف؛ الصحابة ومن بعدهم.

ـ رفع اليدين في الصلاة: رسالة صغيرة تكلّم فيها عن مسألة رفع اليدين في الصلاة، وساق الآثار التي تدلّ على مشروعية رفع اليدين.

ـ وله مصنّفات أخرى مفقودة أهمّها: (التفسير الكبير، الأشربة، الهبة، المبسوط، الفوائد، العلل، برّ الوالدين، الضّعفاء الكبير، الوحدان).

[1] ـ التاريخ الأوسط. للبخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد. دار الوعي ـ حلب ـ سوريا، الطبعة الأولى، 1397هـ ـ 1977م، ج1، ص1.

المبحث الثّالث: منهجه الفنّي والعلمي في كتابه الصّحيح الجامع

يعتبر كتاب صحيح البخاري أصحّ كتاب بعد كتاب الله جلّ وعلا[1]؛ كون موضوع الكتاب أحاديث النّبي صلى الله عليه وسلّم، تحرّى في إيرادها أعلى درجات الصحّة، وعلى ما تمليه الصّناعة العلمية المتعلّقة بالحديث النّبوي، فجمع لنا أحاديث من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلّم أفصح النّاس لسانا، وأحسنهم بيانا، وأقومهم حجّة وبرهانا، "أسانيدُها عالية كالشّهب، ومتونها حقّها أن تكتب بماء الذّهب"[2].

ولم يقتصر مؤلّفه على الأحاديث الصحيحة فحسب، بل ساق الأحاديث وكرّرها في الأبواب على حسب تنوّع أسانيدها واختلاف روّاتها، وبثّ بين الأحاديث تراجم مبوّبة، وآيات قرآنيّة، وأقوال الصّحابة والعلماء، إلى جانب ذلك ضمّن كتابه أحاديث ليست على شرطه، ممّا جعل الكتاب مليئاً بالفوائد، في علوم الحديث والتّفسير والفقه واللّغة، وسائر علوم الشّرع بتنوّعها.

ولقد اتبع مؤلّفه في عرض ما ذكرناه منهجا فنّيّا وعلميّا متميّزا، يظهر مدى قوّة حفظه للمتون وأسانيدها مع تقارب وتغاير ألفاظها ورجالها، وقوّة فهم، ودقّة استنباط وظّفها، مع الإشارة إلى الاختيارات الفقهية تصريحا أو تلميحا؛ وعلى حسب قوّة الدّليل ورجاحته، وربّما عدل في استدلاله من دليل واضح ظاهر جليّ، إلى دليل دقيق غامض خفي، حتّى قيل عنه إنّه (يؤثر الخفيّ على الجليّ)[3]، وله من وراء ذلك أغراض.

وهذه العوامل جعلت الكتاب فيه نوعا من الغموض في طريقة التّصنيف، حتّى إنّ من العلماء من انتقد الكتاب، ولقد صوّر لنا ابن المنيّر المالكي في كتابه (المتواري على أبواب البخاري) بعض هذا النّقد بكلام وجيز فقال: (أنّ الإمام أبا عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري لَمّا أودع كتابه من الفقه الذي اشتملت عليه التّراجم ما أودع، ورصّع في عقود تلك الأبواب من جواهر المعاني والحقّ اللّباب ما رصّع، ظهرت من تلك المقاصد فوائد، وخفيت فوائد، واضطربت الأفهام فيما خفي، فمن محوِّم وشارد.

---

[1] ـ ينظر: يحي بن شرف النّووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج1، ص14.

[2] ـ الكلام الذي بين معكوفين مأخوذ عن الفضل بن اسماعيل الجرجاني الأديب في أبيات له يمدح فيها صحيح البخاري، ينظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق،ج52، ص74. والذّهبي، سير أعلام النّبلاء،ج12، ص471. وابن كثير البداية والنهاية، ج11، ص33.

[3] ـ ينظر: ابن المنير، المتواري على أبواب البخاري، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، الناشر: مكتبة المعلا ـ الكويت، ص49. وينظر ص123.

فقائل يقول: اخْتُرم ولم يُهذّب الكتاب، ولم يرتّب الأبواب.

وقائل يقول: جاء الخلل من النسّاخ وتجذيفهم والنّقلة وتحريفهم.

وقائل يقول: أبعد المنجع في الاستدلال، فأوهم ذلك أن في المطابقة نوعاً من الاعتدال.

وبلغني عن الإمام أبي الوليد الباجي أنّه كان يقول: " يسلّم للبخاري في علم الحديث، ولا يسلّم له في علم الفقه "[1]. ويعلّل ذلك بأنّ أدلّته عن تراجمه متقاطعة، ويحمل الأمر على أنّ ذلك لقصور في فكرته وتجاوز عن حدّ فطرته. وربّما يجدون التّرجمة ومعها حديث يتكلف في مطابقته لها جداً، ويجدون حديثاً في غيرها هو بالمطابقة أولى وأجدى، فيحملون الأمر على أنّه كان يضع الترجمة ويفكر في حديث يطابقها، فلا يعنّ له ذكر الجليّ فيعدل إلى الخفيّ، إلى غير ذلك من التقارير التي فرضوها في التراجم التي انتقدوها فاعترضوها.

ويقابل هذه الأقاويل ما أثرته عن جدي رحمه الله؛ سمعته يقول: كتابان فقههما في تراجمهما: كتاب البخاري في الحديث، وكتاب سيبويه في النحو)[2]. انتهى كلامه رحمه الله.

فتبيّن أنّ الأمر على غير ما توّهمه بعض الفضلاء من أهل العلم، ولأجل ذلك قام بعض العلماء في بيان غامضه، وحلّ ما أشكل فهمه، ومن بين من كتب في ذلك:

ـ الإمام العلّامة ناصر الدّين أحمد بن المنيّر المالكي الإسكندري (المتوفّى 683هـ)، واسم كتابه: المتواري على أبواب البخاري. ذكر فيه مؤلّفه المناسبة بين عناوين الأبواب والنّصوص؛ مبيِّنًا وجه الاستدلال. وقال في ذلك: (ومجموع ما وجدتّ له من هذه الأنواع قريب أربع مِائة ترجمة تحتاج التنبيه، فأثبتها ونبهت على كل نوع منها في مكانه بأقصى الإمكان، وأخصر وجوه البيان)[3].

ـ بدر الدّين بن جماعة (توفّي: 733هـ)، واسم كتابه: مناسبات تراجم البخاري. وألّف كتابه على نسق المتواري. قال ابن حجر: (وقد جمع العلامة ناصر الدين أحمد بن المنير خطيب الإسكندرية من ذلك أربع مائة ترجمة وتكلّم عليها، ولخّصها القاضي بدر الدين بن جماعة، وزاد عليها أشياء)[4].

---

[1] ـ لم أقف على كلام أبي الوليد الباجي في كتبه التي تيسّر وجودها والبحث فيها.

[2] ـ ابن المنيّر، المتواري على أبواب البخاري، مصدر سابق ، ص36 . 37.

[3] ـ ابن المنير، نفس المصدر، ص38.

[4] ـ هدى السّاري مقدّمة فتح الباري، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمّد الفاريابي، النّاشر: دار طيبة ـ الرّياض ـ السّعودية، الطّبعة الثّانية، 1429هـ ـ 2008م، ج1، ص25.

ـ ابن حجر العسقلاني: جعله مقدّمة لكتابه: فتح الباري شرح صحيح البخاري، سمّاه: هدى السّاري.

ـ شاه وليّ الله بن عبد الرّحيم العمري الدّهلوي المتوفّى سنة (1176هـ) ، واسم كتابه: شرح تراجم أبواب البخاري

ـ عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي المكّي المتوفّى سنة (1392هـ)، في رسالة سمّاها: عادات الإمام البخاري في صحيحه.

لذا كان لزاما أن يُتعرّض لمنهج البخاري في تأليف الجامع الصحيح حتّى يسهل فهم محتواه، وبيان غامضه، وتقريب معناه. وهذا شيء من منهجه الفنّي والعلمي سوف يذكر تباعا وباختصار، معتمدا بالنّقل عن العلماء[1]، مع شرح وبيان، وتمثيل لما سيذكر في غالب الأحيان.

المطلب الأوّل: منهجه الفني

قسّم الإمام البخاري جامعه أقساما تحت مسمّى: كتاب، وجعل لكلّ كتاب أبوابًا تتفاوت في ما بينها كمّا وعددا. وجعل لكلّ باب عنوانًا يليق بمقامه، كما نلحظ بأنّه لم يتّبع طريقة واحدة في تراجم الأبواب، بل سلك طرقا متنوّعة في ذلك.

ـ فمرّة يعقد الترجمة، ثمّ يذكر الآية القرآنيّة أوّلا، ثمّ الحديث المرفوع المتّصل، ثمّ كلام الصّحابة، فآثار التابعين، وأقوال من سبقه من العلماء المجتهدين. وقد يقتصر على بعض ما ذكرنا كما سيأتي بيانه.

ـ يعقد التّرجمة، ويذكر فيها حديثا مسندا: وهو الغالب في أبوابه، وهي طريقة غالب المصنّفين من المحدّثين، ولك أن تتصفّح مصنّفه؛ لتقف على ما ذُكر.

ـ يعقد التّرجمة ويقتصر على الآية عاطفا إيّاها على التّرجمة. مثل قوله في كتاب الزّكاة: باب صدقة العلانية وقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ ﴾ الآيَةَ إلى قوله: ﴿وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ٢٧٤﴾ [البقرة:274].

وقال في أوّل كتاب المساقاة: باب في الشُّرب. وقول الله تعالى: ﴿ وَجَعَلۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ كُلَّ شَيۡءٍ حَيٍّۖ أَفَلَا يُومِنُونَ ٣٠﴾ [الأنبياء: 30]، وقوله جلَّ ذكره: ﴿ أَفَرَءَيۡتُمُ ٱلۡمَآءَ ٱلَّذِي تَشۡرَبُونَ ٦٨

[1] ـ الكتب السّابقة الذّكر في هذا المبحث هي التي تمّ النّقل منها في بيان منهجه وطريقته في التّأليف، مع اجتهادنا في التمثيل.

﴿ءَأَنتُمۡ أَنزَلۡتُمُوهُ مِنَ ٱلۡمُزۡنِ أَمۡ نَحۡنُ ٱلۡمُنزِلُونَ ٦٩ لَوۡ نَشَآءُ جَعَلۡنَٰهُ أُجَاجٗا فَلَوۡلَا تَشۡكُرُونَ ٧٠﴾ [الواقعة: 68 ـ 70] " الأُجَاجُ: المرُّ، المزْنُ: السَّحَابُ ". وهنا عطف بآيتين.

ـ وربّما عقد الباب وصدّره بآية قرآنيّة، ثمّ يورد بعدها حديثا معلّقا أو أثرا.

ـ يعقد الترجمة بالآية القرآنيّة، ومثال ذلك من كتاب الأدب: باب قول الله تعالى: ﴿ وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيۡهِ حُسۡنٗاۖ ﴾. [العنكبوت: 8].

باب قول الله تعالى: ﴿وَٱجۡتَنِبُواْ قَوۡلَ ٱلزُّورِ ٣٠﴾. [الحج: 30]

باب قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ١١٩﴾ [التّوبة: 119][1] وما ينهى عن الكذب.

ـ وقد يجمع في الترجمة أكثر من آية مثل: باب قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ٩٠ ﴾ [النّحل: 90] وقوله: ﴿ إِنَّمَا بَغۡيُكُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم ﴾ [يونس:23]. ﴿ثُمَّ بُغِيَ عَلَيۡهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُۗ ﴾ [الحج: 60]، وترك إثارة الشَّرِّ على مسلم أَو كافر.

ـ يترجم بآية قرآنيّة ثمّ يذكر بعدها الأثر مثل : باب قول الله تعالى: ﴿ وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡيَتَٰمَىٰۖ قُلۡ إِصۡلَاحٞ لَّهُمۡ خَيۡرٞۖ وَإِن تُخَالِطُوهُمۡ فَإِخۡوَٰنُكُمۡۚ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَعۡنَتَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ٢٢٠﴾ [البقرة: 220]

﴿لَأَعۡنَتَكُمۡ﴾ لَأَحْرَجَكُمْ وَضَيَّقَ، ﴿وَعَنَتِ﴾ [طه: 111][2] : خَضَعَتْ " وقال لنا سليمان، حدثنا حمّاد عن أيّوب عن نافع قال: ما ردّ ابن عمر على أحد وصيّة. وكان ابن سيرين أحبّ الأشياء إليه في مال اليتيم أن يجتمع إليه نصحاؤه وأولياؤه فينظروا الذي هو خير له. وكان طاووس إذا سئل عن شيء من أمر اليتامى قرأ: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِۚ ﴾ [البقرة: 220] وقال عطاء في يتامى الصغير والكبير: ينفق الولي على كل إنسان بقدره من حصته.

---

[1] ـ هذه الآية بوب بها أيضا في كتاب تفسير القرآن، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النّجاة ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ، ج6، ص71.70.

[2] ـ قال تعالى: ﴿وَعَنَتِ ٱلۡوُجُوهُ لِلۡحَيِّ ٱلۡقَيُّومِۖ وَقَدۡ خَابَ مَنۡ حَمَلَ ظُلۡمٗا ١١١﴾ [طه: 111]

ـ يعقد الترجمة بالآية القرآنيّة، ويكتفي بذلك وهذا قليل جدّا. مثال ذلك ما جاء في كتاب بدء الخلق، باب قوله جلَّ وعزَّ: ﴿ وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ ﴾ إلى قوله: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٣٢﴾ ﴾. [الأحقاف: 29 إلى 32] ﴿مَصْرِفًا ﴿٥٣﴾ ﴾ [الكهف: 53] «مَعْدِلًا»، ﴿صَرَفْنَا﴾ «أَيْ وَجَّهْنَا»

وباب قول الله: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٢٥﴾ ﴾ [هود: 25].

قال ابن عبَّاسٍ: ﴿ بَادِىَ ٱلرَّأْىِ ﴾ [هود: 27] مَا ظَهَرَ لَنَا، ﴿ أَقْلِعِى ﴾ [هود:44] «أَمْسِكِي» ﴿وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ﴾ [هود: 40] نَبَعَ المَاءُ. وقال عِكرِمَة: وَجْهُ الأَرْضِ. وقال مجاهدٌ: وقيل ﴿ٱلْجُودِىِّ﴾ [هود: 44] جَبَلٌ بالجَزِيرَة، ﴿مِثْلَ دَأْبِ﴾ [غافر:31]، مِثْل حَال.

وكما ترى فهو شديد الحرص على تفسير الآيات القرآنيّة وبيان غريبها، وسيأتي مزيد كلام عليه في منهجه العلمي.

ـ يعقد التّرجمة ، ثمّ يكتفي بإيراد الأثر وهذا أقلّ القليل.

ومثاله في كتاب الأدب: باب: كيف يكون الرَّجل في أهله، ثمّ روى عَنِ الأَسْوَدِ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ، مَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْنَعُ فِي أَهْلِهِ؟ قَالَتْ: «كَانَ فِي مِهْنَةِ أَهْلِهِ، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلاَةُ قَامَ إِلَى الصَّلاَةِ».

ـ يعقد الترجمة ببعض أو طرف حديث ثم يسوق الحديث، ومثال ذلك ما ذكره في كتاب الأدب، باب قول النّبيِّ صلَّى الله عليه وسلّم: «خَيْرُ دُورِ الأَنْصَارِ». باب قول النّبِيِّ صلَّى الله عليه وسلّم: «يَسِّرُوا وَلاَ تُعَسِّرُوا». باب قول النّبيِّ صلَّى الله عليه وسلّم: «تَرِبَتْ يَمِينُكِ، وَعَقْرَى حَلْقَى». باب قول النّبِيِّ صلَّى الله عليه وسلّم:: «إِنَّمَا الكَرْمُ قَلْبُ المُؤْمِنِ» باب: لَيْسَ الوَاصِلُ بِالْمُكَافِئِ. باب السَّاعِي عَلَى المِسْكِينِ. باب: لاَ تَحْقِرَنَّ جَارَةٌ لِجَارَتِهَا.

ـ أنّه يترجم بلفظ حديث ليس على شرطه، أو بلفظ يومئ إلى معناه، ثمّ يورد في الباب حديثا شاهدا له يؤدّي معناه بأمر ظاهر أو خفيّ. مثل باب: لا يَسُبُّ الرَّجلُ والدَيْهِ. ثمّ ذكر حديث «إِنَّ مِنْ أَكْبَرِ الكَبَائِرِ أَنْ يَلْعَنَ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ». باب: لاَ تَسُبُّوا الدَّهْرَ. ثمّ ذكر حديثي أَبِي هُرَيْرَةَ: «قَالَ اللَّهُ: يَسُبُّ بَنُو آدَمَ الدَّهْرَ، وَأَنَا الدَّهْرُ، بِيَدِي اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ» و «لاَ تُسَمُّوا العِنَبَ الكَرْمَ، وَلاَ تَقُولُوا خَيْبَةَ الدَّهْرِ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ»

ـ يترجم بمذهب يرجّحه بعض العلماء، ثمّ يذكر ما يدلّ على هذا القول، ومثاله ما جاء

في كتاب الإيمان، قوله: باب من قال إنَّ الإيمان هو العمل. وكتاب النّكاح، باب من قال: لا رضاع بعد حولين. وباب من قال: لا نكاح إلَّا بوليّ. ثمّ يسوق أدلّة هذه الأقوال.

ـ ومن عادته أنّه إذا توقّف في شيء، ترجم عليه بترجمة مبهمة مثل قوله في كتاب الصّلاة: (باب ما يذكر في الفخذ)؛ هل الفخذ عورة أو ليس بعورة؟. وكتاب الجنائز، (باب ما قيل في أَولاد المشرِكين)؛ ما مصير من مات منهم دون البلوغ؟.

وكتاب الصّوم، (باب سواك الرّطْبِ واليابِس للصَّائمِ). أي هل السّواك يفطر أو لا. ثمّ يسوق ما يدلّ على القولين.

ـ كثيرا ما يترجم بلفظ الاستفهام مثل قوله في كتاب الأدب: باب من أَحقُّ النَّاس بحسن الصُّحبة؟. باب كيف يكون الرّجل في أهله؟. باب: هل يزور صاحبه كلّ يوم، أو بكرة وعشيّا؟. وكتاب العلم، باب: هل يجعل للنّساء يوم على حدة في العلم؟، باب: كيف يقبض العلم؟. وكتاب الوضوء، باب: هل يمضمض من اللّبن؟. وكتاب الصّلاة، باب: في كم تصلّي المرأة من الثّياب، باب: هل يقال مسجد بني فلان؟، باب: متى يسجد من خلف الإمام؟. وكتاب الصّوم، باب: هل يقال إنّي صائم إذا شُتمَ؟. وكتاب الأحكام، باب: كيف يبايع الإمامَ النّاسُ؟.

ومعلوم أنّ استعمال أسلوب الاستفهام فيه استحضار ذهن السّامع أو القارئ، ولفت انتباهه؛ فيصغي لما سيقال له أو لما يقرأه، وهذا يجعل الخبر يرسخ في ذهن السّامع ولا يُنسى.

ـ في مواضع الاختلاف لا يجزم في التّرجمة بالحكم، إلاّ إذا كانت عنده قوّة الدّليل مثل: كتاب الوضوء، باب مسحِ الرّأس كلّه. وكتاب الآذان، باب وجوب صلاة الجماعة، وباب إمامة المفتون والمبتدع. وكتاب الحجّ، باب وجوب العمرة وفضلها.

ـ في مواضع الاختلاف مهما صدّر من النّقل عن صحابي، أو تابعي، أو إمام، فهو اختياره. فمثلا: لما ذكر باب مسحِ الرّأس كلّه، قال: (لقول اللَّهِ ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ [المائدة:5] وقال ابن المسَيِّبِ: "المرْأَةُ بِمَنْزِلَةِ الرَّجُلِ تَمْسَحُ عَلَى رَأْسِهَا" وسُئِلَ مَالِكٌ: "أَيُجْزِئُ أَنْ يَمْسَحَ بَعْضَ الرَّأْسِ؟ فَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ"). فذكر قول مالك الذي يقول بوجوب مسح الرّأس كلّه[1].

ـ يترجم لأمر ظاهر قليل الفائدة، لكن إذا تحقّقه المتأمّل استفاد؛ كأن ينبّه على أمر

---

[1] ـ ينظر الحديث: صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب المسح الرّأس، رقم الحديث، (185)، ج1، ص48.

اشتهر من طريق ضعيف. ومثاله ما ورد في كتاب الأدب، قوله: (باب تسمية الوليد) ثمّ ساق حديث: «اللَّهُمَّ أَنْجِ الوَلِيدَ بْنَ الوَلِيدِ» دليلا على جواز تسمية الوليد، بيانا لضعف أحاديث تنهى عن التّسمّي باسم الوليد[1].

وقوله: (باب من سمّى بأَسماء الأَنبياء). ثمّ سرد أدلّة جواز ذلك[2].

---

[1] ـ من ذلك ما أخرجه الدّارقطنيّ عَنْ عُمَرَ بنِ الخَطّابِ، قَالَ: وُلِدَ لِأَخِي أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غُلَامٌ فَسَمُّوهُ الْوَلِيدَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « سَمَّيْتُمُوهُ الْوَلِيدَ، غَيِّرُوا اسْمَهُ فَسَمُّوهُ عَبْدَ اللَّهِ، فَإِنَّهُ سَيَكُونُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: الْوَلِيدُ، هُوَ شَرٌّ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ فِرْعَوْنَ لِقَوْمِهِ» ينظر العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني، تحقيق: محفوظ الرّحمن زين الله السّلفي، النّاشر دار طيبة ـ السّعودية، الطّبعة الأولى، 1405هـ ـ 1985م، رقم ح (186)، ج2، ص158 والحديث آفّته إسماعيل بن عيّاش. ضعّفه ابن حبّان في كتابه المجروحين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي ـ حلب، الطبعة الأولى، 1396هـ، ج1، ص125. وينظر: الجورقاني، الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، تحقيق: د عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، لناشر: دار الصميعي ـ الرّياض ـ السّعودية، الطّبعة الثّالثة، 1415هـ ـ 1994م، رقم: (655)، ج2، ص255 ـ 256. وابن الجوزي، الموضوعات، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، النّاشر: المكتبة السلفية . المدينة المنورة ـ السّعودية، الطبعة الأولى، (جـ 1،2: 1386هـ ـ 1966م/ جـ 3: 1388هـ ـ 1968م)، ج1، ص158 ـ 159. ج2، ص46 ـ 47. والسّيوطي، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، تحقيق: صلاح بن محمّد عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، لطبعة الأولى، 1417هـ ـ 1996م، ج1، ص98. 101. ونور الدّين بن عراق الكناني، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف/ عبد الله محمد الصديق الغماري، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، 1399هـ، ج1، ص98.

[2] ـ خلافا إلى ما اشتهر عن عمر من منع التّسمّي باسم الأنبياء، منها الأثر الذي ذكره ابن وهب، قال: وَأَخْبَرَنِي ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، " كَانَ لَا يَدَعُ أَحَدًا يَتَكَنَّى بِاسْمِ نَبِيٍّ وَلَا يُسَمَّى بِهِ". ينظر الجامع في الحديث، تحقيق: د مصطفى حسن أبو الخير، الناشر: دار ابن الجوزي ـ الرياض، الطبعة: الأولى 1416هـ ـ 1995م، ص119، رقم: (66). والحديث المرويّ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تُسَمُّونَ أَوْلَادَكُمْ مُحَمَّدًا، ثُمَّ تَلْعَنُونَهُمْ»، الحديث ذكره، أبو بكر الكلاباذي، بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل ـ أحمد فريد المزيدي، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، 1420هـ ـ 1999م، ص80. ومحمّد بن عبد الرحمن البغدادي، المخلصيات وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلص، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، الطبعة: الأولى، 1429هـ ـ 2008م، رقم (48)، ج1، ص127. والحاكم، المستدرك على الصّحيحين، تحقيق: صالح اللّحّام، النّاشر: دار ابن حزم ـ بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى، 1428هـ ـ 2007م، كتاب الأدب، رقم: (7795)، ج4، ص358. في إسناده الحكم بن عطية، ذكره البخاري في الضّعفاء الصّغير، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، النّاشر: دار المعرفة . بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى، 1406هـ ـ 1986م، ص34. والحديث ضعفه الألباني في ضعيف الجامع الصّغير وزياداته، برقم(2436)، ج1، ص359 وسلسلة الأحاديث الضّعيفة، رقم (3403)، ج7، ص413.

وكذا قوله: باب ما جاء فِي زعَمُوا. ثمّ ذكر حديث أمّ هانئ، جاء في كلامها: " قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، زَعَمَ ابْنُ أُمِّي أَنَّهُ قَاتِلٌ رَجُلًا قَدْ أَجَرْتُهُ "[1]، فاستعملت لفظ زعم ولم ينكر النّبيّ الله عليه وسلّم عليها، وساق التّرجمة والحديث دليل على جواز استعمال هذه العبارة[2].

ـ قد يذكر الباب خال من عنوان ثمّ يذكر بعده آية قرآنية وحديث نبوي فيقتصر على لفظة (باب)، وحمل العلماء فعله هذا على دفع طالب العلم للاجتهاد في وضع عنوان مناسب؛ قصد تعليمه، والله أعلم.

ـ يعتمد النّقل في كلّ فنّ عن أئمّته فيكثر في التّفسير عن المفسرين وفي بيان غريب القرآن عن اللغويّين، وفي الفقه عن الفقهاء، وفي السّير عن أهل المغازي والسّير؛ (فينقل تفسير الغريب من أئمّة اللّغة، كأبي عبيدة، والنّضر بن شميل[3]، والفرّاء وغيرهم، وينقل التّفسير من ابن عبّاس ومجاهد، وغيرهما من تفسير الصّحابة والتّابعين، وينقل المباحث الفقهيّة غالبا من

---

[1] ـ ينظر صحيح البخاري، رقم الحديث: (6158)، ج8، ص37.

[2] ـ أراد بهذا الإشارة إلى الحديث الذي أخرجه أحمد في مسنده، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: قِيلَ لَهُ مَا سَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي زَعَمُوا؟ قَالَ: «بِئْسَ مَطِيَّةُ الرَّجُلِ» تحقيق: مجموعة من المحقّقين، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1421هـ ـ 2001م، برقم: (17075)، ج88، ص307. وذكره أيضا البخاري في الأدب المفرد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار البشائر الإسلامية . بيروت، الطبعة الثالثة، 1409 ـ 1989م، رقم (762) (763)، ص268. وأبو داود في سنه، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا . بيروت، برقم: (4972)، ج4، ص294. وصحّحه الألباني في صحيح الأدب المفرد، الناشر: دار الصديق للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، 1418هـ ـ 1997م، ص285. وصحيح سنن أبي داود، النّاشر: مكتبة المعارف، السعودية، الطّبعة الأولى للطّبعة الجديدة، 1419هـ . 1998م، رقم(4972)، ج3، ص221. وهو في سلسلة الأحاديث الصّحيحة، النّاشر: مكتبة المعارف . الرّياض، الطبعة الأولى، (ج1 ـ 4: 1415هـ ـ 1995م/ ج6: 1416هـ ـ 1996م/ ج7: 1422هـ ـ 2002م) برقم: (866)، ج2، ص522. والحديث مروي أيضا عن حذيفة.

[3] ـ أبو الحسن النضر بن شميل بن خرشة بن زيد المازني البصري، العلامة الإمام الحافظ النحوي، نزيل مرو، وعالمها. ولد: في حدود سنة:122هـ. أخذ عن الخليل بن أحمد، وعن فصحاء العرب، كأبي خيرة الأعرابي وأبي الدقيش.ويحكى عنه أنه قال: أقمت بالبادية أربعين سنة. من مصنّفاته: غريب الحديث، وكتاب المعاني، وكتاب الأنواء، والمدخل إلى كتاب العين. وأخذ عنه أبو عبيدة القاسم بن سلاّم. مات سنة 204هـ. ينظر ابن سعد، الطّبقات الكبرى،، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة: الأولى، 1410هـ ـ 1990م، ج7، 263. وابن النّديم، الفهرست، ص74 ـ 76. وأبو البركات عبد الرحمن، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص73 ـ 75. وياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج6، ص2758 ـ 2761. الذّهبي، سير أعلام النّبلاء،ج9، ص328 ـ 332.

الشّافعي، وأبي عبيد، والحميدي، وأمّا المسائل الكلاميّة فأكثرها مأخوذة من الكرابيسي[1]، وابن كلاّب [2]، وأمّا السّير والمغازي فغالبها مستمدّة من موسى بن عقبة [3]، ومحمّد بن إسحاق[4])[5].

ـ يركز على ربط كلّ باب بسابقه وكلّ كتاب بمرادفه، أي براعة الافتتاح والاختتام. وقد ألّف سراج الدين البُلْقِيني رحمه الله مؤلَّفا [6]، ذكر فيه مناسبة كلّ كتاب بمرادفه

المطلب الثّاني: منهجه العلمي

لقد سلك البخاري في كتابه منهجا علميّا دقيقا اختاره من طريقة علماء سبقوه في التّصنيف، مثل الإمام مالك في موطّئه، وكذا ممّا استفاد من مشايخه الذين أخذ عنهم، إلى جانب علمه الغزير وذكائه العالي.

ـ أصل الكتاب جمع الأحاديث الصحيحة، واشترط فيها شروطا معيّنة، لم يصرّح بها لكن العلماء استنبطوها مِن عنوان الكتاب، ومِن تتبُّعِ واستقراءِ جامعِه. وشروطه: (اتّصال السند. عدالة الرّواة. الخلوّ من الشّذوذ ومن العلّة).

---

[1] ـ أبو علي الحسين بن علي بن يزيد الكرابيسي من أهل بغداد، كان ممّن جمع وصنّف، من بحور العلم، ذكيا، فطنا، فصيحا، لسنا، يحسن الفقه والحديث، مات الكرابيسي سنة ثمان وأربعين. وقيل سنة خمس وأربعين ومائتين. ينظر ابن حبّان، الثّقات، ج8، ص189. وتاريخ بغداد، ج8، ص611 ـ 615. سير أعلام النّبلاء، ج12، ص79 ـ 82.

[2] ـ أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان البصري، رأس المتكلمين بالبصرة في زمانه، ، صاحب التصانيف في الرد على المعتزلة، وربما وافقهم. قال الدّارقطني (ابن كلاب المتكلم على مذهب المثبتة، اسمه عَبد الله بن كلاب). ينظر المؤتَلِف والمختَلِف للدّارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي . بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ ـ 1986م، ج4، ص1988. والذّهبي سير أعلام النّبلاء، ج11، ص174 ـ 176.

[3] ـ أبو محمد موسى بن عقبة بن أبي عيّاش القرشي (مولاهم) مولى آل الزبير، الإمام الثقة، الكبير، كان بصيرا بالمغازي النبوية، ألفها في مجلد، فكان أول من صنف في ذلك، وروى عنه مالك، توفّي سنة: 141هـ. ينظر خليفة بن خياط، الطبقات، ص464. البخاري، التّاريخ الكبير، ج1، ص198 ـ 199 الذّهبي، سير أعلام النّبلاء، ج6، ص114 ـ 118.

[4] ـ أبو بكر محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار المدني، العلامة الحافظ الأخباري، صاحب (السيرة النبوية). ولد سنة: 80هـ، مات سنة: 151هـ. ينظر تاريخ بغداد، ج2، ص7 ـ 35. ص471. والذّهبي، سير أعلام النّبلاء، ج7، ص33 ـ 55.

[5] ـ ينظر ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج1، ص420. وعبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي، عادات الإمام البخاري في صحيحه، تحقيق محمّد بن ناصر العجمي، النّاشر: مكتب الشّؤون الفنّيّة ـ الكويت، الطّبعة الأولى، 1428هـ ـ 2008م، ص94.

[6] ـ سراج الدين البُلْقِيني، أبو حفص عمر بن رسلان البلقيني الشافعي. واسم الكتاب: مناسبات أبواب البخاري، وقد لخّص كلام البلقيني ابن حجر العسقلاني في هدي السّاري مقدّمة فتح الباري، ج2، 1269 ـ 1277.

قال ابن الصّلاح: الحديث الصحيح: هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذا، ولا معللا[1].

وقال في كتاب: صيانة صحيح مسلم: (شرط مسلم في صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه، سالما من الشذوذ، ومن العلة. وهذا هو حد الحديث الصحيح في نفس الأمر، فكل حديث اجتمعت فيه هذه الأوصاف فلا خلاف بين أهل الحديث في صحته)[2].

والعلماء بيّنوا أنّ البخاري لم يكتف بإخراج ما توفّرت فيه شروط الصّحيح التي حدّها العلماء، بل اشترط شروطا أخرى تقيّدَ بها ما أمكن، منها: ثبوت اللّقيا بين الرّواة؛ أي لابدّ من وجود ما يدلّ على أنّ الرّاوي لقي من روى عنه، كأن يصرّح بسماعه منه (حدّثنا أو أخبرنا أو سمعت)، فلا يقبل عنعنة من لم يثبت اجتماعه عن مّن روى عنه، والعلماء يكتفون بأن يكون قد عاصره، فيقبلون عنعنته، إلّا أن يكون الرّاوي مدلّسا فيشترطون تصريحه بالسّماع.

يقلّل الرواية عن المشايخ الذين تكلّم فيهم بعض أهل الفن؛ رغم تعديله لهم، وإذا أخرج لهم أتى بالمتابعات عن غيرهم تقوية لروايتهم، وإبعادا لتوهّم ضعف الحديث، لذا قلّ عدد الرّواة المطعون فيهم في كتابه. قال ابن الصّلاح في صيانة صحيح مسلم: (قرأت بخط الحاكم أبي عبد الله الحافظ في كتابه المدخل إلى معرفة المستدرك أن عدد من أخرجهم البخاري في الجامع الصّحيح ولم يخرجهم مسلم: أربعمائة وأربعة وثلاثون شيخا، وعدد من احتج بهم مسلم في المسند الصحيح، ولم يحتج بهم البخاري في الجامع الصحيح: ستمائة وخمسة وعشرون شيخا)[3].

وقال ابن حجر في كتابه: النكت على كتاب ابن الصلاح، في معرض كلامه على أوجه تفضيل كتاب صحيح البخاري على صحيح مسلم، قال: (ونقل كلام الأئمة في تفضيل كتاب البخاري يكثر. ويكفي من ذلك اتفاقهم على أنه كان أعلم بالفنّ من مسلم. وأن مسلما كان

---

[1] ـ أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن الصّلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، تحقيق: عبد اللطيف الهميم/ ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1423هـ ـ 2002 م، ص79 .

[2] ـ أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن الصّلاح، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، النّاشر: دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الثانية، 1408هـ، ص72.

[3] ـ أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح، المصدر نفسه، ص74.

يتعلّم منه، ويشهد له بالتقدّم والتفرّد بمعرفة ذلك في عصره. فهذا من حيث الجملة.

وأما من حيث التّفصيل، فيترجّح كتاب البخاريّ على كتاب مسلم؛ فإن الإسناد الصّحيح مداره على اتّصاله وعدالة الرّواة كما بيّنّاه غير مرّة، وكتاب البخاري أعدل رواةً، وأشدّ اتّصالا من كتاب مسلم، والدليل على ذلك من أوجه:

أحدها: أنّ الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم أربعمائة وخمسة وثلاثون رجلا. المتكلّم فيهم بالضّعف نحو من ثمانين رجلا. والذين انفرد مسلم بإخراج حديثهم دون البخاري ستمائة وعشرون رجلا. المتكلم فيهم بالضعف منهم مائة وستون رجلا، على الضِّعف من كتاب البخاري. ولا شكّ أنّ التّخريج عن من لم يُتكلّم فيه أصلا أولى من التّخريج عن من تُكلِّم فيه، ولو كان ذلك غير سديد.

الوجه الثاني: أن الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه لم يكن يكثر من تخريج أحاديثهم، وليس لواحد منهم نسخة كبيرة أخرجها أو أكثرها إلا نسخة عكرمة[1] عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما.

بخلاف مسلم، فإنّه يخرج أكثر تلك النسخ التي رواها عمن تُكلّم فيه، كأبي الزبير[2] عن جابر رضي الله تعالى عنه. وسهيل[3] عن أبيه[4] عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله تعالى عنه.

---

[1] ـ عكرمة البربري مولى ابن عباس أبو عبد الله ثقة ثبت عالم بالتفسير لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ولا يثبت عنه بدعة، من الثّالثة، مات سنة 107 وقيل بعد ذلك. نقلا عن: الذّهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية ـ مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، 1413هـ ـ 1992م. ج1، ص649. وابن حجر، تقريب التّهذيب، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد ـ سوريا، الطبعة الأولى، 1406 ـ 1986، ص397.

[2] ـ محمد بن مسلم بن تدرس أبو الزبير مولى حكيم بن حزام المكي عن عائشة وابن عباس وابن عمر حديثه عنهم في مسلم وعنه مالك والسفيانان حافظ ثقة قال أبو حاتم لا يحتج به توفي 128هـ، وكان مدلسا واسع العلم. ينظر: الذّهبي، الكاشف، ج2، ص216. وتقريب التّهذيب، ص506.

[3] ـ سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان أبو يزيد المدني صدوق تغير حفظه بآخره، وروى له البخاري مقرونا وتعليقا من السادسة مات في خلافة المنصور. ينظر: تقريب التّهذيب، ص259. وفي الكاشف قال: قال أبو حاتم لا يحتج به ووثقه ناس. ج1، ص471.

[4] ـ أبو صالح ذكوان السمان الزيات المدني ثقة ثبت، سمّي الزّيات لأنّه كان يجلب الزيت إلى الكوفة من الطّبقة الثالثة مات سنة إحدى ومائة. ينظر: الذّهبي، الكاشف، ج1، ص386. و ابن حجر، تقريب التّهذيب، ص203.

وحماد بن سلمة[1] عن ثابت[2] عن أنس رضي الله تعالى عنه.

والعلاء بن عبد الرحمن[3] عن أبيه[4] عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله تعالى عنه، ونحوهم.

الوجه الثالث: أنّ الذين انفرد بهم البخاري ممّن تُكلّم فيه أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وعرف أحوالهم، واطّلع على أحاديثهم، فميّز جيّدها من رديئها بخلاف مسلم، فإنّ أكثر من تفرد بتخريج حديثه ممّن تُكلّم فيه من المتقدّمين، وقد خرج أكثر نسخهم كما قدمنا ذكره.

ولا شك أنّ المرء أشد معرفة بحديث شيوخه وبصحيح حديثهم من ضعيفه ممّن تقدّم عن عصرهم.

الوجه الرابع: أن أكثر هؤلاء الرّجال الذين تُكلّم فيهم من المتقدّمين يخرج البخاري أحاديثهم غالبا في الاستشهادات، والمتابعات والتعليقات بخلاف مسلم، فإنّه يخرج لهم الكثير في الأصول والاحتجاج، ولا يعرّج البخاري في الغالب على من أخرج لهم مسلم في المتابعات، فأكثر من يخرج لهم البخاري في المتابعات يحتجّ بهم مسلم، وأكثر من يخرج لهم مسلم في المتابعات لا يعرج عليهم البخاري. فهذا وجه من وجوه الترجيح ظاهر.

والأوجه الأربعة المتقدمة كلّها تتعلق بعدالة الرواة. وبقي ما يتعلّق بالاتّصال؛ وهو الوجه الخامس، وهو: أن مسلم كان مذهبه بل نقل الإجماع في أول صحيحه أن الإسناد المعنعن له حكم الاتصال إذا تعاصر المعنعن والمعنعن عنه وإن لم يثبت اجتماعهما.

والبخاري لا يحمله على الاتّصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة واحدة. وقد أظهر البخاري هذا المذهب في التاريخ، وجرى عليه في الصحيح، وهو ممّا يرجح كتابه به، لأنّا وإن

---

[1] ـ حماد بن سلمة بن دينار الامام أبو سلمة أحد الاعلام. قال بن معين إذا رأيت من يقع فيه فاتهمه على الاسلام. توفّي سنة: 167هـ . ينظر الكاشف، ج1، ص349

[2] ـ ثابت بن أسلم البُنَانِي أبو محمد، كان رأسا في العلم والعمل يلبس الثياب الفاخرة يقال لم يكن في وقته أعبد منه عاش ستا وثمانين سنة مات 127هـ . ينظر الكاشف، ج1، ص281.

[3] ـ العلاء ابن عبد الرحمن ابن يعقوب الحرقي بضم المهملة وفتح الراء بعدها قاف أبو شبل بكسر المعجمة وسكون الموحدة المدني صدوق ربما وهم، مات سنة بضع وثلاثين ومائة. ينظر: تقريب التّهذيب، ص435. وفي الكاشف: (أحد علماء المدينة عن أبيه ومعبد بن كعب وعنه شعبة ومالك وخلق، قال أبو حاتم: صالح أنكر من حديثه أشياء). ج2، ص105.

[4] ـ هو عبد الرحمن ابن يعقوب الجهني المدني مولى الحرقة بضم المهملة وفتح الراء بعدها قاف ثقة من الثالثة. ينظر: الذّهبي، الكاشف، ج1، ص649. وتقريب التّهذيب، ص353.

سلّمنا ما ذكره مسلم من الحكم بالاتّصال فلا يخفى أن شرط البخاري أوضح في الاتّصال، وبهذا يتبين أن شرطه في كتابه أقوى اتّصالا وأشد تحريا، والله أعلم)[1]. انتهى كلام ابن حجر.

ـ اختيار من الإسناد العوالي، وأعلى ما يكون له من الأسانيد الثّلاثي. ويختار من الإسناد، ما هو موصوف بأصحّ الأسانيد، مثل رواية مالك عن نافع عن ابن عمر، أو الزّهري عن سالم عن أبيه، وقد روى ابن الصّلاح عن البخاري أنّه قال: (أَصَحُّ الأسانيد كلِّها: مَالِكٌ عن نَافِعٍ عن ابنِ عُمرَ)[2].

ـ تكراره واختصاره وتقطيعه للأحاديث على حسب الأحوال: حيث نجد أنّه لا يورد الحديث بإسناد واحد ومتن واحد إلاّ إذا تعذّر عليه الأمر، فتجده كلّما جاءت مناسبة للاستشهاد بحديث سبق ذكره ساقه بسند غير الأوّل أو لفظ مغاير لسابقه، وقد يذكر الحديث مرسلا أو مقطوعا أو معلقا، ويورده تامّا ومختصرا، كلّ هذا لجعل الأحاديث المجموعة في أعلى مراتب الصّحّة، وإبعادها عن دائرة الضّعف، وهذا أدعى لأن ينطبق اسم الصّحيح على الكتاب، ويوفّي بشرطه الذي صُنّف الكتاب من أجله، وقد وفّقه الله لذلك.

ومن دوافع تكراره للأسانيد والمتون:

ـ رواية الحديث كما نقله عن روّاته بسنده ومتنه دون خلط بينها، وسوق الحديث بأكثر من طريق يقوي الحديث.

ـ إذا رواه عن صحابي ساقه عن آخر لإخراج الحديث عن حدّ الغرابة، كما أنّ تنوع أسانيد الحديث يبعده عن دائرة الآحاد. ومثال ذلك حديث: «مَا زَالَ يُوصِينِي جِبْرِيلُ بِالْجَارِ، حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُوَرِّثُهُ». فقد رواه في كتاب الأدب، باب الوصاة بالجار، عن عائشة وعن ابن عمر.

ـ يورد الأحاديث المعلّقة، تقوية لأحاديث مسندة أو لبيان الاختلاف، فقد يشتهر بين المحدّثين بأنّ هذا الحديث معلّق، فيذكر المعلّق والمسند للبيان.

ـ وإذا وجد حديثا ليس على شرطه، ولفظه أبين من غيره أورده في العنوان، أو ذكره بدون إسناد، ثمّ ذكر ما هو بشرطه بعده، أو في باب آخر كما مرّ معنا في قوله: (باب: لا تسبوا الدهر)

---

[1] ـ ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: د ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1404هـ ـ 1984م، ج1، ص186 ـ 189.

[2] ـ معرفة أنواع علوم الحديث، سبق ذكر، ج1، ص16. ورجّح غير البخاري غير هذا الإسناد.

ومثال آخر قوله في آخر كتاب الأدب: (باب إذا تثاءب فليضع يده على فيه)[1]، فالحديث المذكور بعد التّرجمة ليس فيه التّصريح بوضع اليد على الفم حال التّثاؤب[2]، فترجم بلفظ حديث ليس على شرطه، والحديث بلفظ التّرجمة أخرجه في كتاب الأدب المفرد، كما ذكره غيره من أصحاب المسانيد والسّنن والمعاجم.

ـ بيان اختلاف ألفاظ الروّاة، بحيث ما كان لفظه محتملا أو مبهما من راوٍ، ترجّح أو بان من رواية غيره. وربّما كانت كل رواية لفظها يحمل معنا أو فائدة، فيجعل بين يدي القارئ ألفاظا متنوّعة للحديث الواحد قصد إفادته، ودفعه للبحث والتّحقيق في ما حقّه ذلك.

ـ يؤثر الخفيّ على الجليّ. قال ابن المنيّر: (ومن عادته أن يترك الاستدلال بالظّاهر الجليّ، ويعدل إلى الرّمز الخفيّ)[3]. وقال في موضع آخر (جرى على عادته في إيثار الاستنباط الخفي، والاتكال في الاستدلال بالجلي على سبق الأفهام له)[4].

ومثال ذلك أنّه ترجم لحديث أمّ خالد بقوله: بَاب من تركَ صبيةَ غَيره حَتَّى تلعب بِهِ، أَو قَبَّلها أَو مازحها. رغم عدم وجود ما يدلّ على أنّه قبّلها تصريحا. فقاس المماسّة على القبلة، أي إن كان الحكم يجوز أن تمسّه؛ إذ مكّنها من ذلك، فيجوز منه صلّى الله عليه وسلّم أيضا مسّ الصّبيّة وتقبيلها؛ كون التّقبيل يندرج ضمن المماسّة.

قال ابن المنير: (قلت: رَضِي الله عَنْك، جعل تمكِين النَّبِي صلى الله عليه وسلم لها من ذلك يتنزّل منزلَة ابتدائية يتناولها لتلعب، وقاس قبلة الصّغيرة على المماسّة)[5].

---

[1] ـ ورد في مسند أحمد من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « إِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فِيهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ مَعَ التَّثَاؤُبِ»، رقم (11889)، ج18، ص387. والحديث أخرجه غيره، وإسناده صحيح.

[2] ـ حديث الباب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ العُطَاسَ وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ، فَإِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ وَحَمِدَ اللَّهَ، كَانَ حَقًّا عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ سَمِعَهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، وَأَمَّا التَّثَاؤُبُ: فَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَرُدَّهُ مَا اسْتَطَاعَ، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا تَثَاءَبَ ضَحِكَ مِنْهُ الشَّيْطَانُ» رقم (6226)، ج8، ص50. فقوله (فليردّه)، ويكون الرّدّ بكظمه وإغلاق الفم، أو وضع اليد على الفم إذا غلبه، والله أعلم.

[3] ـ ابن المنير، المتواري علي تراجم أبواب البخاري، مصدر سابق ، ص49

[4] ـ ابن المنير، نفس المصدر، ص123.

[5] ـ ابن المنير، المتواري علي تراجم أبواب البخاري، ص356.

وكذا في (باب: المعاريض مندوحة عن الكذب)، فإنّ ذكر حديث أمّ سليم، واستعمالها التّورية التي تدخل في المعاريض مسلّم له، لكن ذكر قول النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم: «ارْفُقْ يَا أَنْجَشَةُ، وَيْحَكَ بِالقَوَارِيرِ» وتبعه بقوله: «مَا رَأَيْنَا مِنْ شَيْءٍ، وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا»، لا يسلّم له؛ كون الاستعارة والتّشبيه غير داخلين في المعاريض، لكن أراد بهذا الاستدلال أنّه إذا كان يجوز استعمال مثل هذه الأساليب المجانبة لحقيقة الكلام أصالة، من غير ما حاجة ملجئة لذلك، فمن باب أولى استعمال المعاريض التي تدعوا إليها الحاجة.

قال ابن المنيّر رحمه الله: (قلت: رضى الله عنك، مطابقة الترجمة للحديث الأول بينة، وأما ما بعده فليس من المعاريض التي يفزع إليها عن الكذب. وإنما هو تشبيه ومبالغة. لكن وجه دخوله أن التشبيه إذا جاز ذكره بصيغة الإجازة بلا آلة تشبيه، ولم يعد حلفا ولا دعت إليه حاجة. فالمعاريض عند الحاجة أولى)[1].

كما أنّ إعراضه عن الاستدلال بالظّاهر الجليّ وميله إلى الرّمز الخفي، فيه تدريب لطالب العلم على النّظر في الأدلّة، وامتلاك ملكة الاستنباط الدّقيق، وشحذ الهمم بالتّنافس في هذا الميدان؛ لأنّ الظّاهر الجلي كل النّاس يشتركون في معرفته، فكان التّفاضل واقعا في الباطن الخفي[2].

ـ استشهاده بالآيات القرآنية المناسبة في مطلع كلّ باب، كما أنّ له عناية بتفسير غريبها وبيان معانيها، فتراه يهتمّ بالتّفسير بالمأثور، ويكثر من النّقل عن أئمّة التّفسير من الصحابة والتّابعين ومن بعدهم، ومثاله من كتاب الأدب قوله: باب قول الله: ﴿ **مَّن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً حَسَنَةً يَكُن لَّهُۥ نَصِيبٌ مِّنْهَا ۖ وَمَن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً سَيِّئَةً يَكُن لَّهُۥ كِفْلٌ مِّنْهَا ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ مُّقِيتًا ﴿٨٥﴾** ﴾ [النّساء:85]. ﴿**كِفْل**﴾ : نَصِيبٌ قَالَ أَبُو مُوسَى: ﴿ **كِفْلَيْنِ** ﴾ [الحديد: 28] أَجْرَيْنِ، بِالحَبَشِيَّةِ.

وفي كتاب أحاديث الأنبياء، بابُ ﴿ **وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً** ﴾ [البقرة: 67] الآيَةَ.

---

[1] ـ ابن المنير، المتواري علي تراجم أبواب البخاري، مصدر سابق، ص371.

[2] ـ ولا نقصد بالباطن ما يقصده أهل الأهواء من حمل معاني الكتاب والسنّة على أقوال لا يحتملها الكلام تبعا لآرائهم الفاسدة، وإنّما نقصد ما كان اللّفظ دالاّ عليه.

قال أبو العَالِيَةِ: " العَوَانُ: النَّصَفُ بَيْنَ البِكْرِ وَالهَرِمَةِ، ﴿ فَاقِعٌ ﴾ [البقرة: 69] صَافٍ، ﴿ لَّا ذَلُولٌ ﴾ [البقرة: 71]: «لَمْ يُذِلَّهَا العَمَلُ»، ﴿ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ ﴾ [البقرة: 71]: لَيْسَتْ بِذَلُولٍ تُثِيرُ الأَرْضَ وَلاَ تَعْمَلُ فِي الحَرْثِ. ﴿مُسَلَّمَةٌ﴾ [البقرة: 71]: مِنَ العُيُوبِ، ﴿ لَّا شِيَةَ ﴾ [البقرة: 71]: بَيَاضٌ. ﴿صَفْرَآءُ﴾ [البقرة: 69] إِنْ شِئْتَ سَوْدَاءُ، وَيُقَالُ: صَفْرَاءُ كَقَوْلِهِ ﴿ جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ ﴿٣٣﴾ ﴾ [المرسلات: 33]. ﴿فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ﴾ [البقرة:72]: اخْتَلَفْتُمْ

باب ﴿ إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ ﴾ [القصص: 76] [1] الآية

﴿لَتَنُوٓأُ ﴾ [القصص: 76] لَتُثْقِلُ. قال ابن عبَّاس: ﴿ أُوْلِي ٱلْقُوَّةِ ﴾ [القصص: 76] لاَ يَرْفَعُهَا العُصْبَةُ مِنَ الرِّجَالِ. يُقَالُ: ﴿ ٱلْفَرِحِينَ ﴾ [القصص: 76]: المَرِحِينَ، ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ ﴾ [القصص: 82] مِثْلُ: أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ ۖ ﴾ [القصص:82] [2] يُوَسِّعُ عَلَيْهِ وَيُضَيِّقُ.

ـ كما أنّه إذا ورد في الحديث لفظ غريب، وهذا اللّفظ مذكور أيضا في القرآن يقوم ببيانه، وله اهتمام شديد بهذا الأمر. مثال ذلك قوله: باب إِثْمِ من لا يأْمن جاره بَوَايِقَهُ. ثمّ قال بعد ذلك: ﴿يُوبِقْهُنَّ﴾ [الشّورى: 34] يُهْلِكْهُنَّ ﴿مَّوْبِقًا ﴿٥٢﴾ ﴾ [الكهف: 52] مَهْلِكًا. ثمّ ساق الحديث.

باب ما يُكرَهُ من النَّميمة. وقوله: ﴿ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍۭ بِنَمِيمٍ ﴿١١﴾ ﴾ [القلم: 11] ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ﴿١﴾ ﴾ [الهمزة: 1] يَهْمِزُ وَيَلْمِزُ: وَيَعِيبُ وَاحِدٌ

باب الكبر. وقال مجاهد: ﴿ ثَانِيَ عِطْفِهِۦ ﴾ [الحج: 9] مُسْتَكْبِرٌ فِي نَفْسِهِ، عِطْفُهُ: رَقَبَتُهُ.

باب إكرام الضَّيف، وخِدمَتِهِ إِيَّاهُ بنفسه وقوله: ﴿ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [الذّاريات:24] قال: أبو عبد الله: " يُقَالُ: هو زَوْرٌ، وهؤلاء زَوْرٌ وَضَيْفٌ، ومعناه أضيافه وَزُوَّارُهُ،

---

[1] ـ تمام الآية: ﴿ إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُوْلِي ٱلْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُۥ قَوْمُهُۥ لَا تَفْرَحْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ ﴿٧٦﴾ ﴾ [القصص: 76]

[2] ـ تمام الآية ﴿ وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْا۟ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ ۖ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ۖ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾ [القصص:82]

لأنَّها مَصْدَرٌ، مِثْلُ: قَوْمٍ رِضًا وَعَدْلٍ. يُقَالُ: مَاءٌ غَوْرٌ، وَبِئْرٌ غَوْرٌ، وَمَاءَانِ غَوْرٌ، وَمِيَاهٌ غَوْرٌ وَيُقَالُ: الغَوْرُ الغَائِرُ لاَ تَنَالُهُ الدِّلاَءُ، كُلَّ شَيْءٍ غُرْتَ فِيهِ فَهُوَ مَغَارَةٌ (تَزَّاوَرُ): تَمِيلُ، مِنَ الزَّوَرِ، وَالأَزْوَرُ الأَمْيَلُ".

ثمّ اعلم أنّ في ربطه الأحاديث النّبوية بالآيات القرآنيّة ما هو إلا جري على الأصل المعروف، في كون السنّة النّبويّة جاءت شارحة ومبيّنة وموضّحة ومؤكّدة لمعاني القرآن الكريم، وما اشتمل عليه من قواعد وأحكام، وهذا أمر أظهر من أن يستدلّ له، ولنا أن نّضرب مثلا لذلك، وممّا ورد في كتاب الأدب، باب قتل الولد خشية أن يأْكل معه. ثمّ ساق الحديث عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ» قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشْيَةَ أَنْ يَأْكُلَ مَعَكَ» قَالَ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ» وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقَ قَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَام: ﴿ **وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ** ﴾ [الفرقان:68] الآيَةَ [1].

وفي باب الرَّجُل يَنْكُتُ الشَّيْءَ بيده في الأَرض، ثمّ ساق حديث الباب عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَنَازَةٍ، فَجَعَلَ يَنْكُتُ الأَرْضَ بِعُودٍ، فَقَالَ: « لَيْسَ مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ فُرِغَ مِنْ مَقْعَدِهِ مِنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ» فَقَالُوا: أَفَلاَ نَتَّكِلُ؟ قَالَ: «اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ، ﴿ **فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝** ﴾ » [اللّيل: 5] الآيَةَ.

---

[1] ـ تمام الآية: ﴿ **وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقۡتُلُونَ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَلَا يَزۡنُونَۚ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا ۝٦٨** ﴾ [الفرقان: 68]

الباب الأوّل

علم المعاني وتجلّياته في البلاغة النّبوية أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري سندا

وفيه فصلان:

الفصل الأوّل: الكلام عن الجملة وأحوال عناصرها، وأسرارها البلاغيّة من خلال أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري.

الفصل الثّاني: الكلام عن علاقة الجمل بعضها ببعض، من خلال أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري.

الفصل الأول

الكلام عن الجملة وأحوال عناصرها، وأسرارها البلاغيّة من خلال أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأوّل: الخبر

المبحث الثّاني: الإنشاء

المبحث الثّالث: الحذف والذّكر ، والتّقديم والتّأخير

المبحث الرّابع: التّعريف والتّنكير، والإطلاق والتّقييد

الفصل الأوّل: الكلام عن الجملة وأحوال عناصرها، وأسرارها البلاغيّة من خلال أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري.

تمهيد

معلوم عند العلماء المنتهين، والطّلبة المتدرّجين أهمّيّة علوم اللّغة في فهم كتاب الله وسنّة رسوله صلّى الله عليه وسلّم، إذ لا بدّ للباحث فيهما من معرفة هذه العلوم والإحاطة بها؛ كونها شرطا لفهم معانيها، وبيان مُشكَلِها، وتوضيح غامضها. وفي مقدّمة هذه العلوم: علما المعاني والبيان؛ لما لهما من زيادة اختصاص بمعنى الكلام.

وإنّ النّاظر المتأمّل في كتب البلاغة منذ القديم إلى عصر النّاس اليوم، يجد أنّ علم المعاني أوسع علوم البلاغة. وقد تداولت كتابات الباحثين المتخصّصين في إيضاح معالمه، وبيان تقاسيمه. وإن اتّضحت معظم معالم علم المعاني مع علم البيان والبديع، إلا أنّه يلاحظ تداخل في بعض مباحث هذه العلوم، لما لها من ارتباط بعضها ببعض، وتشابك فيما بينها. وإن كان هذا التّداخل في كتب المتأخّرين أقلّ ممّا عند المتقدّمين من حيث التّقسيمات والمفاهيم، إلاّ أنّ طريقة التّأليف تبقى خاضعة للتّداخل المذكور، وما ترجّح لكلّ باحث، مع النّظر إلى طريقة التّأليف وتردّدها بن الاستقصاء؛ بإيراد كلّ ما ذكر، أو الاقتصار على المهمّ في ذلك، ودون إعادة شيء له تعلّق بمذكور.

وبناء على ما سلف ذكره، سيكون الأمر في هذا البحث مقتصرا على أهمّ مباحث علم المعاني، مع تجنّب إيراد ما من شأنه أن يكون في ذكره تكرار أو تحصيل لمبحث آخر سابق أو لما سيذكر لاحقا، أو إعادة مثال له ارتباط بمبحثين؛ كأن يصلح حمله على الأمرين، أو أنّ فائدته مرتبطة بعلمين، ففي مثل هذه الحالات الاقتصار على أحدهما يغني عن ذكره ـ أو إعادته ـ في موضع آخر، وذلك تجنّبا للتّكرار غير المفيد، وإن كان هذا الأمر لا يمكن تحصيله، لكن أحاول اجتنابه والتّقليل منه ما استطعت إلى ذلك سبيلا.

تعريف علم المعاني

أوّلا: تعريف المعاني لغة: المعاني جمع معنى، وهو الشيء المقصود. ومنه قولهم:

إيَّاكِ أَعنِي واسْمَعِي يَا جارةْ[1]. يُقال: عنيت بالقول كذا، أي أردتّ وقصدتّ[2].

قال ابن فارس رحمه الله: (والذي يدلّ عليه قياس اللّغة، أن المعنى هو القصد الذي يَبرُز ويظهرُ في الشيء إذا بُحِثَ عنه. يقال: هذا معنى الكلام ومعنى الشّعر، أي الذي يبرز من مكنون ما تضمنه اللّفظ. والدّليل على القياس قول العرب: لم تَعْنِ هذه الأرض شيئا، ولم تَعْنُ أيضا، وذلك إذا لم تنبت؛ فكأنّها إذا كانت كذا، فإنّها لم تُفد شيئا ولم تُبرز خيرا)[3].

ثانيا: علم المعاني اصطلاحا: هو علم يُعرَف به أحوال اللّفظ التي بها يطابق مقتضى الحال[4]

والمقصود بأحوال اللّفظ: ما تعلّق بأحوال الجملة، وأحوال أجزائها. (فأحوال الجملة: كالفصل والوصل والقصر والإيجاز والإطناب والمساواة، وأحوال أجزائها كأحوال المسند إليه، والمسند ومتعلقات الفعل، وهي الأمور التي تَعرِض لها من التقديم والتأخير والحذف والذكر والتعريف والتنكير والإظهار والإضمار، وغير ذلك من الخصائص والاعتبارات التي يقتضيها الحال، ويدعو إليها المقام؛ لتتحقق مطابقة الكلام لمقتضى الحال)[5]. ومقتضى الحال قد مرّ بيان معناه عند تعريف البلاغة[6].

---

[1] ـ القول عجز من رجز لسهْل بن مالك الفزاري، وتمامه:

يا أُخْتَ خَيْرِ البَدْوِ والحضارهْ كيف تَرَيْنَ في فَتَى فَزَارَهْ

أَصبَحَ يَهْوَى حُرَّةً مِعْطَارَهْ إيَّاكِ أَعْنِي واسْمَعِي يا جَارَهْ

ينظر: أبو طالب المفضل بن سلمة بن عاصم، الفاخر، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، النّاشر: دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، 1380هـ ، ص158 ـ 159. وينظر أبو هلال العسكري، جمهرة الأمثال، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم / عبد المجيد قطايش، النّاشر: دار الفكر، الطّبعة الأولى، 1988م، ج1، ص29.

[2] ـ ينظر أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مصدر سابق ، مادّة (عنا)، ج6، ص437. وابن سيده المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، مصدر سابق، مادّة (عني)، ج2، ص247.

[3] ـ معجم مقاييس اللغة، مصدر سابق ، مادّة (عنى)، ج4، ص248 . 149.

[4] ـ ينظر الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص23، وعلي بن محمّد الشّريف الجرجاني، كتاب التّعريفات، تحقيق: د محمّد عبد الرّحمن المرعشلي، النّاشر: دار النّفائس ـ بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى، 1424هـ ـ 2003م، ص233

[5] ـ ينظر عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، الناشر: مكتبة الآداب، الطبعة السابعة عشر، 1426هـ ـ 2005م، ج1، ص33. وكتاب مناهج جامعة المدينة العالمية (ماليزيا)، البلاغة 2 . المعاني، ، ص67.

[6] ـ ينظر معنى "مقتضى الحال" في: ص11.

المبحث الأول: الخبر

تعريف الخبر لغة واصطلاحا

أوّلا:الخبر لغة: هو النّبأ، تقول: أخْبَرْتُه وخَبَّرْتُه. وجمعه: أخبار. وأخابير جمع الجمع[1].

قال الأزهري رحمه الله: (قال الليث: الخبر ما أتاك من نبأ عمن تستخبر. تقول: أخبرته وخبّرته. وجمع الخبر: أخبار)[2].

وقال الجوهري رحمه الله: (والخَبَرُ بالتحريك: واحد الأَخبارِ. وأخْبَرْتُهُ بكذا وخَبَّرْتُهُ، بمعنىً. والاستِخْبارُ: السؤال عن الخَبَر. وكذلك التَخَبُّرُ)[3].

ثانيا: الخبر اصطلاحا: هو الكلام المحتمل للصدق والكذب لذاته[4].

والمقصود من قولهم: المحتمل للصّدق والكذب؛ أي يمكن أنّ نقول لقائله إنّه صادق في كلامه أو كاذب، على عكس الإنشاء.

ـ أغراض إلقاء الخبر[5]: الأصل في الخبر أن يلقى لأحد غرضين هما:

ـ إفادة المخاطب الحكم الذي تضمّنته الجملة ويسمى الحكم: (فائدة الخبر)

---

[1] ـ ينظر: الخليل بن أحمد، معجم العين، مصدر سابق، مادّة (خبر)، ج4، ص258. وينظر ابن سيده المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، مصدر سابق، يبق ذكره، مادّة (خبر) ج5، ص178.

[2] ـ أبو منصور الأزهري، تهذيب اللّغة، مصدر سابق، مادّة (خبر)، ج5، ص486.

[3] ـ أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مصدر سابق، مادّة (خبر)، ج2، ص299. وينظر: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرّازي، مصدر سابق، مختار الصّحاح، مادّة (خبر)، ص80.

[4] ـ ينظر: أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص164، وينظر: ص437.

[5] ـ الكلام الذي سأذكره ملخّص عن مجموعة من كتب علم البلاغة، ينظر يوسف بن أبي بكر السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص166. والخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص25 ـ 31. و(حفني ناصف/ سلطان محمّد/ محمّد دياب/ مصطفى طموم)، دروس البلاغة، مرجع سابق، ص7 ـ 8. وأحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، تحقيق د. يوسف الصميلي. الناشر: المكتبة العصرية . بيروت، ص55 ـ 56. وأحمد بن مصطفى المراغي، علوم البلاغة (البيان، المعاني، البديع)، ص46. وعبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي، البلاغة العربية، الناشر: دار القلم . دمشق/ الدار الشامية . بيروت، الطبعة: الأولى، 1416هـ ـ 1996م، ج1، ص173. وحامد عوني، المنهاج الواضح للبلاغة، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، ج2، ص9 ـ 10. أوردت ما سنذكره في الدّراسة التّطبيقية، واختصرت الكلام فيه تجنّبا للتّطويل، أمّا التّمثيل لذلك فسنراه في التّطبيق إن شاء الله.

ـ إفادة المخاطب أن المتكلّم عالم بالحكم ويسمى ذلك: (لازم الفائدة).

وكثيرا ما يلقى الخبر لأغراض أخرى تفهم من سياق الكلام. وسيرد التّمثيل لذلك على حسب ورودها في كتاب الأدب من صحيح البخاري.

ـ أضرب الخبر

قسّم علماء البلاغة حال المخاطب مع الكلام الملقى إليه إلى ثلاثة أقسام:

ـ **الابتدائي**: إذا كان المخاطَب خاليَ الذّهن في الحكم، جاهلا به، يلقى إليه الخبر خاليا من أدوات التوكيد، واصطلح عليه أهل هذا العلم اسم: الضّرب الابتدائي.

ـ **الطّلبي**: إذا كان المخاطَب متردّدا في الحكم، يبحث عن اليقين، أكّد له الخبر بمؤكد ليزيل تردّده، ويقوّيَ يقينه، ويعرف عند البلاغيّين باسم: الضرب الطلبي.

ـ **الإنكاري**: إذا كان المخاطَب منكرا للحكم الملقى إليه، أكّد له الخبر بأكثر من مؤكّد على حسب إنكاره، ويطلق علماء البلاغة عليه اسم: الضرب الإنكاري.

وأدوات التوكيد كثيرة أهمّها: إنّ، وأنّ، ولام الابتداء، ونونا التّوكيد، وأحرف القسم (التاء، والواو، والباء)، وأحرف التّنبيه، والحروف الزّائدة، وقد، وأمّا الشّرطيّة.

ويكون الخبر في الحالات الماضية جاريا على مقتضى الظّاهر.

وقد يأتي الخبر على خلاف مقتضى الظّاهر لاعتبارات تتعلّق بالسّياق، منها:

ـ تنزيل خالي الذّهن منزلة السّائل المتردد، أو المنكر.

ـ تنزيل المتردّد منزلة خالي الذّهن، أو تنزيل المتردّد منزلة المنكر.

ـ مخاطبة المنكر بخطاب غير المنكر؛ كون الأمر ممّا لا ينبغي إنكاره لكثرة الدّلائل عليه، أو لسبب آخر.

ـ تنزيل العالم بفائدة الخبر، أو لازمها، أو بهما معا منزلة الجاهل بالحكم؛ لعدم عمله بمضمون الخبر؛ تذكيرا له، أو توبيخا، أو تقبيحا، أو غير ذلك.

ـ كما قد يؤكّد الخبر تقوية للمعنى، وبيانا لشرف المذكور، وتعظيمه في النّفوس.

أهمّ أغراض وأضرب الخبر الموجودة في كتاب الأدب من صحيح البخاري

1 ـ إفادة المخاطب الحكم الذي تضمنته الجملة؛ فائدة الخبر.

عن عبد الله بنِ مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَيُّ العَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ: «الصَّلاَةُ عَلَى وَقْتِهَا». قَالَ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «بِرُّ الوَالِدَيْنِ». قَالَ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «الجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِنَّ، وَلَوِ اسْتَزَدْتُهُ لَزَادَنِي.

قول النّبي صلى الله عليه وسلّم في هذا الحديث: هو من فائدة الخبر؛ لأنّ ابن مسعود رضي الله عنه سأله، والأصل أن يسألَ عن أشياء لا يعلمها.

ولـمّا كان المخاطَبُ خاليَ الذّهنِ، جاء ضربُ الخبر ابتدائيًّا؛ خاليا من المؤكِّدات.

وعن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ مِنْ أَكْبَرِ الكَبَائِرِ أَنْ يَلْعَنَ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ». قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ يَلْعَنُ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ؟ قَالَ: «يَسُبُّ الرَّجُلُ أَبَا الرَّجُلِ، فَيَسُبُّ أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ».

هذ الخبر الغرض منه ـ والله أعلم ـ التّنبيه على أن من تسبّب في جلب المسبّة للوالدين داخل في عموم سب الولدين، فهو من فائدة الخبر.

فقوله: « إِنَّ مِنْ أَكْبَرِ الكَبَائِرِ أَنْ يَلْعَنَ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ» ضربُ خبرِهِ إنكاريٌّ، حيث أُكّدَ الكلامُ بـ: (إنّ)، و(من) الزّائدة.

وجاء ضرب الخبر إنكاريّا؛ لأنكار المخاطب مباشرَةَ السَّبِّ للوالدين، وللفت انتباه السّامع لِما سيقال له بعدُ.

وقوله: «يَسُبُّ الرَّجُلُ أَبَا الرَّجُلِ، فَيَسُبُّ أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ»، ضربه ابتدائيّ؛ كون المخاطب خالي الذّهن، وتوكيد الجملة الأولى أغنى عن توكيد الثّانية؛ لأنّها أُعطِيَت حكمها، والله أعلم.

وعن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الكَبَائِرَ، أَوْ سُئِلَ عَنِ الكَبَائِرِ فَقَالَ: « الشِّرْكُ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَعُقُوقُ الوَالِدَيْنِ، .... ».

الغرض من هذا الخبر هو إفادةُ المخاطَبِ الحكم الذي تضمّنه الكلام؛ بإجابته عن سؤاله.

وكون المخاطب خاليَ الذّهن جاء الكلام بلا مؤكّدات، فضرب الخبر ابتدائيّ.

وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَتَقَارَبُ الزَّمَانُ، وَيَنْقُصُ العَمَلُ، وَيُلْقَى الشُّحُّ، وَيَكْثُرُ الهَرْجُ» قَالُوا: وَمَا الهَرْجُ؟ قَالَ: «القَتْلُ القَتْلُ».

الظّاهر من هذا الحديث: هو الإخبار عن أمور ستحدث في آخر الزّمان، فهو من فائدة الخبر. وقد جاء الكلام خاليا من المؤكّدات؛ كون المخاطب خالي الذّهن، فضرب الخبر ابتدائيّ. ولَمّا غاب معنى: الهرج عن الصّحابة، بيّن لهم النّبيّ صلى الله عليه وسلّم ذلك بقوله: «القَتْلُ القَتْلُ». فجاء ضرب الخبر في هذه العبارة طلبيّا؛ لتوكيد الكلام وتقريره في نفس السّامع.

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « إِذَا أَحَبَّ اللَّهُ عَبْدًا نَادَى جِبْرِيلَ: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ فُلاَنًا فَأَحِبَّهُ، فَيُحِبُّهُ جِبْرِيلُ، فَيُنَادِي جِبْرِيلُ فِي أَهْلِ السَّمَاءِ: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ فُلاَنًا فَأَحِبُّوهُ، فَيُحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، ثُمَّ يُوضَعُ لَهُ القَبُولُ فِي أَهْلِ الأَرْضِ».

أسلوب الحديث من النّوع الخبري، والغرض منه إفادة المخاطب الحكم الذي تضمّنته الجملة، وهو أنّ محبّة الخلق للعبد متّعلّقة بمحبّة الله لذلك العبد، وتابعة لها. وبعبارة أخرى محبّة الخلق للعبد دليل على محبّة الله له، وتكون بعد رضى الله عنه. وجاء الكلام مؤكّدًا بـ: (إنّ)؛ بيانا لشرف محبّة الله لعبده، وتأكيدًا وتقويةً لمعنى الكلام، ليتقرّر في نفس السامع، وإن كان غير متردّد ولا مُنكرٍ.

وعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ ذَكَرَ فِي الإِزَارِ مَا ذَكَرَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ إِزَارِي يَسْقُطُ مِنْ أَحَدِ شِقَّيْهِ؟ قَالَ: «إِنَّكَ لَسْتَ مِنْهُمْ».

دلّ هذا الخبر على أنّ أبا بكر رضي الله عنه ليس ممّن يجر ثوبه خيلاء، فغرض الخبر إفادة المخاطب الحكم الذي تضمّنه الكلام.

وجاء ضربُ الخبرِ إنكاريّا؛ لأنّ أبا بكر الصّدّيق رضي الله عنه اعتقد أنه سيلحقه الوعيد الوارد في الحديث[1]، فخاطبه النّبيّ صلى الله عليه وسلّم بخطاب المنكر. أو أكّد الكلام بيانا لشرف أبي بكر ومكانته، وأنّه بعيد كلّ البعد عن التّكبّر والخيلاء. والله أعلم.

---

[1] ـ تمام الحديث من رواية البخاري عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خُيَلاَءَ، لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ القِيَامَةِ». فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ أَحَدَ شِقَّيْ ثَوْبِي يَسْتَرْخِي، إِلَّا أَنْ أَتَعَاهَدَ ذَلِكَ مِنْهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّكَ لَسْتَ تَصْنَعُ ذَلِكَ خُيَلاَءَ». ينظر صحيح البخاري. كتاب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم. باب قَوْلِ النَّبِيِّ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا». رقم (3665)، ج5، ص6. وكتاب اللّباس. باب من جر إزاره من غير خيلاء، رقم (5784)، ج7، ص141.

وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:«آيَةُ المنَافِقِ ثَلاَثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ».

أسلوب الحديث خبريّ، الغرض منه إفادة المخاطب الحكم الذي تضمّنه حديث النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم؛ ببيان صفات النّفاق العملي التي يجب على المسلم تجنّبها حتّى يسلم من النّفاق كلّه، كما أنّ فيه معنى التّحذير من هذه الخصال.

وضرب الخبر ابتدائيّ؛ لأنّ المخاطب خالي الذّهن، ولا يحتاج ليؤكَّدَ له الكلام.

وعَنْ عَبَّاس بْنِ عَبْدِ المطَّلِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَفَعْتَ أَبَا طَالِبٍ بِشَيْءٍ، فَإِنَّهُ كَانَ يَحُوطُكَ وَيَغْضَبُ لَكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، هُوَ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ، لَوْلاَ أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ».

فقوله: « هُوَ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ، ... ». أسلوب خبري، غرضه إفادة المخاطب الحكم الذي تضمّنته الجملة. وضرب الخبر طلبيّ؛ لأنّ المخاطب حَسِبَ أنّ دخول عبد المطّلب النّار يدلّ على عدم نفع النّبيّ صلى الله عليه وسلّم له؛ رغم حمايته للنّبيّ صلى الله عليه وسلّم، فأجابه بأنّه ينفعه، ويشفع له؛ بتخفيف العذاب عنه، حتّى يكون أهون النّاس عذابا[1]، وشفاعته له بما نفع الله به من دفاعه عنه، فكان سببا لنصرة الدّين.

وعن أبيّ بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ مِنَ الشِّعْرِ حِكْمَةً».

جاء أسلوب الحديث خبريّا، وغرضه إفادة المخاطب الحكم الذي تضمّنه الحديث؛ فهو من فائدة الخبر. وجاء ضرب الخبر طلبيّا حيث أُكِّدَ بـ: (إنّ)؛ لأنّ النّفوس قد تتردّد في مدح

---

[1] ـ ودليل ذلك قول النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم: «أَهْوَنُ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا أَبُو طَالِبٍ، وَهُوَ مُنْتَعِلٌ بِنَعْلَيْنِ يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاغُهُ». أخرجه مسلم في صحيحه، (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت)، كتاب الإيمان، باب أهون أهل النّار عذابا، رقم (212)، ج1، 196. وأحمد في مسنده، برقم (2636)، ج4، ص387. وأبو عوانة في مستخرجه، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة: الأولى، 1419هـ ـ 1998م، برقم: (284)، ج1، ص92. وابن منده في الإيمان، تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الثانية، 1406هـ ، برقم: (962)، ج2، ص889. والبيهقي، البعث والنّشور، تحقيق: الشيخ عامر أحمد حيدر، الناشر: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ ـ 1986م، برقم: (496)، ص283. كلّهم من رواية ابن عباس رضي الله عنهما.

الشّعر؛ لما جاء في ذمّ الشّعر القبيح والكاذب، فبيّن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم لأصحابه أنّ من الشّعر ما يكون حكمة، والله أعلم.

وعَنْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: سَأَلَ أُنَاسٌ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الكُهَّانِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسُوا بِشَيْءٍ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّهُمْ يُحَدِّثُونَ أَحْيَانًا بِالشَّيْءِ يَكُونُ حَقًّا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تِلْكَ الكَلِمَةُ مِنَ الحَقِّ، يَخْطَفُهَا الجِنِّيُّ، فَيَقُرُّهَا فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ قَرَّ الدَّجَاجَةِ، فَيَخْلِطُونَ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ كَذْبَةٍ».

حديث النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم جاء بالأسلوب الخبري، والغرض منه إفادة المخاطب الحكم الذي تضمّنه الحديث.

وجاء ضرب الخبر ابتدائيّا تنزيلا للمتردّد منزلة خالي الذّهن؛ كون تكذيب الكهّان في ادّعائهم علم الغيب ممّا لا ينبغي إنكاره، وبعبارة أخرى: ادّعائهم علم الغيب ممّا لا ينبغي تصديقهم فيه. والله أعلم.

وعن جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «ثُمَّ فَتَرَ عَنِّي الوَحْيُ، فَبَيْنَا أَنَا أَمْشِي، سَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ، فَرَفَعْتُ بَصَرِي إِلَى السَّمَاءِ، فَإِذَا المَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِرَاءٍ، قَاعِدٌ عَلَى كُرْسِيٍّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ»

الخبر الوارد في الحديث الغرض منه إفادة المخاطب الحكم الذي تضمّنه الحديث. وجاء الكلام خاليا من المؤكّدات؛ لخلوّ ذهن المخاطب.

وعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَنَازَةٍ، فَجَعَلَ يَنْكُتُ الأَرْضَ بِعُودٍ، فَقَالَ: «لَيْسَ مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ فُرِغَ مِنْ مَقْعَدِهِ مِنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ» فَقَالُوا: أَفَلاَ نَتَّكِلُ؟ قَالَ: « اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ».

أسلوب الحديث خبري، غرضه إفادة المخاطب الحكم الذي تضمّنه الحديث. وقد جاء ضرب الخبر إنكاريّا؛ حيث أُكِّد بـ: (مِن) الجارّة الزائدة، و(قد)، وبتقديم ضمير الجمع؛ لأنّ هذا أمر ممّا قد ينكره المخاطب قبل معرفته له من كتاب الله، ومن سنّة رسوله صلّى الله عليه وسلّم. ومعلوم أنّ الايمان بالقدر أوّل شيء زلّت فيه الأقدام، وضلّت فيه الأفهام، وتفرّقت فيه جماعة أهل الإسلام، وهذا بعد وفاة النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم. فأفاد التّوكيد الأمر بلزوم ما أخبر به النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم علما واعتقادا وعملا، واجتناب ما ابتدعه النّاس في القدر.

وعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أنّ النّبيّ صلى الله عليه وسلّم كَانَ يَقُولُ: «إِنَّ خِيَارَكُمْ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلاَقًا».

أسلوب الحديث خبريّ، غرضه: إفادة المخاطب الحكم الذي تضمّنه هذا الخبر؛ ببيان أهميّة الأخلاق، وفضلها، وكثير أجرها، وعظيم قدرها في دين الإسلام.

وأُكِّد الكلام بـ:(إنّ)؛ بيانا لشرف الأخلاق، وتوكيدا لمعنى الكلام، وتقريره في نفس السّامع.

وعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ أَتَيَانِي، قَالاَ: الَّذِي رَأَيْتَهُ يُشَقُّ شِدْقُهُ فَكَذَّابٌ، يَكْذِبُ بِالكَذْبَةِ تُحْمَلُ عَنْهُ حَتَّى تَبْلُغَ الآفَاقَ، فَيُصْنَعُ بِهِ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ».

هذا الحديث جزء من رؤيا رآها النّبيّ صلى الله عليه وسلّم[1]، وقصّها على أصحابه. وهي إخبار منه على جزاء الكاذب، وعن عقوبته في الحياة البرزخيّة، وغرض الحديث إفادة المخاطب الحكم الذي تضمّنه، كما حَمَل معنى التّحذير من الكذب وسوء عاقبته. وجاء ضرب الخبر ابتدائيّا؛ لأنّ المخاطَب ـ أي الصحابة ـ خاليَ الذّهن، فالكلام لا يحتاج لليُؤكّد.

2 ـ إفادة المخاطب أن المتكلم عالم بالحكم؛ لازم الفائدة.

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنِّي لَأَعْرِفُ غَضَبَكِ وَرِضَاكِ»، قَالَتْ: قُلْتُ: وَكَيْفَ تَعْرِفُ ذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «إِنَّكِ إِذَا كُنْتِ رَاضِيَةً قُلْتِ: بَلَى وَرَبِّ مُحَمَّدٍ، وَإِذَا كُنْتِ سَاخِطَةً قُلْتِ: لاَ وَرَبِّ إِبْرَاهِيمَ»، قَالَتْ: قُلْتُ: أَجَلْ، لَسْتُ أُهَاجِرُ إِلَّا اسْمَكَ.

الأسلوب الذي جاء به الحديث خبريّ، والغرض منه إفادة المخاطب أن المتكلم عالم بالحكم (لازم الفائدة). وضرب الخبر إنكاريّ، حيث أُكِّدت الجملة الأولي بـ: (إنّ)، وبتقديم الفاعل المعنوي، وبلام التأكيد، كما أُكِّدت الجملة الثّانية أيضا بـ: (إنّ)، وسبب مجيء ضرب الكلام إنكاريا لظنّ عائشة أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم لا يتفطّن لها حالة غضبها عليه. وهذا الغضب بسبب شدّة الغيرة عليه؛ لا بغضا له، وهو خُلُقٌ جُبِلت عليه معاشر النّساء، وهنّ معذورات فيه.

ولم يوقف في كتاب الأدب لهذا النّوع؛ لازم الفائدة، إلّا هذا المثال، والله أعلم.

---

[1] ـ ينظر تمام الرّؤيا عند البخاري، الصّحيح، كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين، رقم (1386)، ج2، ص101. 102.

3 ـ أغراض أخرى للخبر تفهم من سياق الكلام

أ ـ بيان سعة رحمة الله

عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «جَعَلَ اللَّهُ الرَّحْمَةَ مِائَةَ جُزْءٍ، فَأَمْسَكَ عِنْدَهُ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ جُزْءًا، وَأَنْزَلَ فِي الأَرْضِ جُزْءًا وَاحِدًا، فَمِنْ ذَلِكَ الجُزْءِ يَتَرَاحَمُ الخَلْقُ، حَتَّى تَرْفَعَ الفَرَسُ حَافِرَهَا عَنْ وَلَدِهَا، خَشْيَةَ أَنْ تُصِيبَهُ».

الأسلوب الوارد في حديث النّبيّ صلى الله عليه وسلّم خبري، والغرض منه بيان سعة رحمة الله، وتقريبها للأفهام بتجزئتها إلى مِائة جزءٍ، وإلاّ فرحمة الله أوسع من أن تُحدّ أو تُحصر.

وقد جاء ضرب الخبر ابتدائيًّا؛ لأنّ المخاطب خالي الذّهن، فالكلام لا يحتاج لمؤكِّدات.

وعَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَيْسَ أَحَدٌ، أَوْ: لَيْسَ شَيْءٌ أَصْبَرَ عَلَى أَذًى سَمِعَهُ مِنَ اللَّهِ، إِنَّهُمْ لَيَدْعُونَ لَهُ وَلَدًا، وَإِنَّهُ لَيُعَافِيهِمْ وَيَرْزُقُهُمْ»

أسلوب الحديث خبريّ، الغرض منه بيان سعة صبر الله جلّ وعلا، وسعة حلمه ورحمته وكرمه، أوجد الخلق من عدم، ورزقهم بصنوف من النّعم، ومع ذلك تجد من ينتقصونه، ويصرفون العبادة لغيره.

ولَمّا كانت الفِطرُ السّليمة تنفي وتنكر أن يكون لله صاحبة أو ولدٌ، وممّا لا ينبغي قوله واعتقاده، حسن توكيد الكلام تنزيلا للمخاطب منزلة المنكر لوجوده. وبما أنّ هناك من يقول ذلك في واقع النّاس من باب الاستكبار والجحود وتكذيب الرّسل، وكان الأولى من هذه حاله أن لا يرحمه الله في الدّنيا قبل الآخرة، فحسن تأكيد الكلام تنزيلا للمخاطب منزلة المنكر لذلك، وتأكيدا لما سبق بيانه من صفات كمال ربنا جلّ في علاه. والله أعلم.

ب ـ الارشاد

عَنِ المغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الأُمَّهَاتِ، وَمَنْعًا وَهَاتِ، وَوَأْدَ البَنَاتِ، وَكَرِهَ لَكُمْ: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ المالِ»

أسلوب الحديث خبريّ، غرضه النّصح والإرشاد بتجنّب هذه الخصال، وزيادةُ تأكيدٍ لحرمتها وكراهيتها من باب تذكير المخاطب؛ لورود نصوص تنهى عن مّا جاء في الحديث.

وأكّد الكلام بـ: (إنّ) تقويةً للمعنى، وتقبيحًا لهذه الخصال في نفس السامع.

وعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « مَا زَالَ يُوصِينِي جِبْرِيلُ بِالْجَارِ، حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُوَرِّثُهُ».

أسلوب الحديث خبريّ، غرضه الإرشاد إلى الإحسان للجار، وكون الوصيّ جبريل عليه السّلام؛ وهو الملك المكلّف بالوحي، دلّ على أنّ هذا من ربّ العالمين. وجيء بالفعل مضارعا، ليدلّ على ديمومة واستمرار وتجدّد الوصيّة مرّة بعد مرّة، حتّى ظنّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، أنّ الجار سيكون ضمن من يرث.

وأكّد الكلام بـ: (أنّ)، وبضمير الفصل، تقوية للمعنى، وتفخيما لقدر الجار، وتعظيم حقّه في نفس السّامع.

قال ابن بطّال رحمه الله: (في هذه الآية[1] والحديث، الأمر بحفظ الجار والإحسان إليه، والوصاة برعي ذمّته، والقيام بحقوقه)[2].

وعن أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ» قَالُوا: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ: «فَيَعْمَلُ بِيَدَيْهِ فَيَنْفَعُ نَفْسَهُ وَيَتَصَدَّقُ» قَالُوا: فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَوْ لَمْ يَفْعَلْ؟ قَالَ: «فَيُعِينُ ذَا الحَاجَةِ المَلْهُوفَ» قَالُوا: فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ؟ قَالَ: «فَيَأْمُرُ بِالخَيْرِ» أَوْ قَالَ: «بِالْمَعْرُوفِ» قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ؟ قَالَ: «فَيُمْسِكُ عَنِ الشَّرِّ فَإِنَّهُ لَهُ صَدَقَةٌ».

الأسلوب الوارد في الحديث خبريّ، غرضه الإرشاد إلى الإحسان للخلق وكفّ أذاه عنهم، وأنّ سُبُل الخير كثيرة ومتنوّعة، وأنّ كلّ معروف يفعله المسلم يكون له بها صدقة.

وفي هذا قال ابن بطّال رحمه الله: (وفيه: أن المؤمن إذا لم يقدر على باب من أبواب الخير ولا فتح له فعله أن ينتقل إلى باب آخر يقدر عليه، فإنّ أبواب الخير كثيرة، والطريق إلى مرضاة الله تعالى غير معدومة، ألا ترى تفضّل الله على عبده حين جعل له في حال عجزه عن

---

[1] ـ يريد الآية التي ساقها البخاري ضمن هذا الباب، وهي قوله تعالى: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗا وَبِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡجَارِ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡجَارِ ٱلۡجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلۡجَنۢبِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخۡتَالٗا فَخُورًا ٣٦﴾ [النّساء: 36].

[2] ـ أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك ابن بطّال المالكي، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم / وأبو أنس إبراهيم بن سعيد الصّبيحي، دار النشر: مكتبة الرشد ـ الرّياض ـ السعودية، الطبعة الثالثة، 1425هـ - 2004م، ج9، ص221

الفعل عوضًا من القول؛ وهو الأمر بالمعروف والنّهى عن المنكر، ثم جعل عوضًا من ذلك لمن لم يقدر عليه؛ الإمساك عن الشر صدقة)[1].

وعن سُلَيْمَانُ بْنُ صُرَدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: اسْتَبَّ رَجُلاَنِ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ عِنْدَهُ جُلُوسٌ، وَأَحَدُهُمَا يَسُبُّ صَاحِبَهُ، مُغْضَبًا قَدِ احْمَرَّ وَجْهُهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « إِنِّي لَأَعْلَمُ كَلِمَةً، لَوْ قَالَهَا لَذَهَبَ عَنْهُ مَا يَجِدُ، لَوْ قَالَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ». فَقَالُوا لِلرَّجُلِ: أَلاَ تَسْمَعُ مَا يَقُولُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: إِنِّي لَسْتُ بِمَجْنُونٍ.

أسلوب الحديث خبري، الغرض منه إرشاد النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم أصحابه إلى أنّ التّعوّذ بالله من الشّيطان الرّجيم يذهب غضب الإنسان؛ لأنّ الشّيطان يزيّنه. وهو أيضا تحريض للغاضب لينطق بهذه الكلمة، حتّى يزول عنه غضبه، أو تذكيرٌ له؛ في حال علمه من قبلُ بذلك. وأبهم الكلام ابتداءً تشويقا للمخاطب.

وضرب الخبر جاء إنكاريًّا، حيث أُكِّد الكلام بـ: (إنّ)، وبضمير المتكلّم، وبلام التّأكيد في (أعلم، وذهب)، وعلّة التّأكيد؛ كون السّامع قد ينكر كون الاستعاذة بالله من الشّيطان تذهب عنه غضبه الشّديد، أو هو لحضّ الغاضب على قول الكلمة ولفتًا لانتباهه، واللّه أعلم.

قال ابن حجر رحمه الله: (فإنه صلى الله عليه وسلم أرشده إلى ذلك، وليس في الخبر أنّه أمرهم أن يأمروه بذلك، لكن استفادوا ذلك من طريق عموم الأمر بالنصيحة للمسلمين)[2].

ج ـ الترغيب

عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ: جَاءَتْنِي امْرَأَةٌ مَعَهَا ابْنَتَانِ تَسْأَلُنِي، فَلَمْ تَجِدْ عِنْدِي غَيْرَ تَمْرَةٍ وَاحِدَةٍ، فَأَعْطَيْتُهَا فَقَسَمَتْهَا بَيْنَ ابْنَتَيْهَا، ثُمَّ قَامَتْ فَخَرَجَتْ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَحَدَّثْتُهُ، فَقَالَ: «مَنْ يَلِي مِنْ هَذِهِ البَنَاتِ شَيْئًا، فَأَحْسَنَ إِلَيْهِنَّ، كُنَّ لَهُ سِتْرًا مِنَ النَّارِ».

الخبر الوارد في الحديث غرضه التّرغيب بالإحسان إلى البنات، وخصّ البنات في الحديث؛ لضعفهنّ ورغبة النّاس عنهنّ، وإن كان الذّكور يدخلون أيضا. أو خصّهنّ بالذّكر؛

---

[1] ـ ابن بطّال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق، ج9، ص224.

[2] ـ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق ، ج13، ص603.

كون المذكور في الحديث بنتين، لكن الأوّل أولى. قال في طرح التّثريب: (الظاهر أن الإشارة في قوله: «من هذه البنات» للتحقير، وهو بحسب اعتقاد المخاطب لا في نفس الأمر)[1].

وكأنّ خطاب النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم جاء مصوّرا لهذا الاحتقار تجاه البنات، خاصّة وأنّ قومه حديثو عهدٍ بجاهليّة، بل كانت البنت إذا وُلِدت وُئدَت، لذا وردت الأحاديث ترغب وتحضّ على الإحسان إلى جنس النّساء، والرّفق بهنّ ما لم ترد في جنس الذّكور، والله أعلم.

وجاء ضرب الخبر ابتدائيّا؛ لخلوّ ذهن عائشة رضي الله عنها ـ وعن جميع أمّهات المؤمنين ـ وعدم احتياجها لتوكيد الكلام.

قال ابن بطّال رحمه الله: (وقوله في حديث عائشة: «مَنْ يَلِي مِنْ هَذِهِ البَنَاتِ شَيْئًا، كُنَّ لَهُ سِتْرًا مِنَ النَّارِ» دليل أن أجر القيام على البنات أعظم من أجر القيام على البنين؛ إذ لم يذكر عليه السلام مثل في القيام على البنين، وذلك والله أعلم من أجل أن مؤنة البنات والاهتمام بأمورهن أعظم من أمور البنين؛ لأنهنّ عذرات لا يباشرن أمورهن، ولا يتصرّفن تصرّف البنين)[2].

وقال القسطلّاني رحمه الله: (وفيه تأكيد حقوق البنات؛ لما فيهنّ من الضّعف غالبًا عن القيام بمصالح أنفسهنّ بخلاف الذّكور)[3].

وعن سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَنَا وَكَافِلُ اليَتِيمِ فِي الجَنَّةِ هَكَذَا» وَقَالَ بِإِصْبَعَيْهِ السَّبَّابَةِ وَالوُسْطَى.

الأسلوب الوارد في الحديث خبري، والغرض منه ترغيب النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم لأمّته بكفالة الأيتام والإحسان إليهم؛ فرغّب بذكر الجزاء المترتّب على ذلك، وهو مرافقة النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم في الجنّة.

---

[1] ـ أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (توفي: 806هـ). أكمله ابنه: أحمد أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (توفى: 826هـ) طرح التثريب في شرح التقريب (المقصود بالتقريب: تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد)، تحقيق: عبد القادر محمّد على، النّاشر: دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى، 1421هـ ـ 2000م، ج7، ص66.

[2] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطال، مصدر سابق ، ج9، ص213.

[3] ـ أبو العباس أحمد بن محمد الشّافعي القسطلّاني، شهاب الدين، إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري، تحقيق: محمّد عبد العزيز الخالدي، الناشر: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، 1416هـ ـ 1996م، ج13، ص29.

وجاء الكلام خالي من المؤكّدات؛ فضرب الخبر ابتدائيّ، إلاّ أنّه يمكن اعتبار تشبيه شدّة قرب كافل اليتيم من النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم في الجنّة كقرب السّبّابة من الوسطى، والتمثيل لذلك بالإشارة، فيه نوع توكيد للكلام؛ بل فيه قوّة تأكيد معنويّ، وزيادة ترغيب في كفالة الأيتام.

قال ابن بطال رحمه الله عند هذا الحديث: (حقٌّ على كل مؤمن يسمع هذا الحديث أن يرغب في العمل به؛ ليكون في الجنّة رفيقًا للنّبيّ عليه السلام، ولجماعة النّبيّين والمرسلين صلوات الله عليهم أجمعين، ولا منزلة عند الله في الآخرة أفضل من مرافقة الأنبياء)[1].

وعَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «السَّاعِي عَلَى الأَرْمَلَةِ وَالمِسْكِينِ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ: كَالَّذِي يَصُومُ النَّهَارَ وَيَقُومُ اللَّيْلَ».

جاء أسلوب الحديث خبريّا، والغرض المفهوم من الكلام ترغيب وحضّ النّبيّ صلى الله عليه وسلّم على الإحسان للأرملة والمسكين، والسّعي في تحصيل مصالحهما، والإنفاق عليهما؛ ببيان أنّ هذا العمل يعدل أجر المجاهد في سبيل الله، أو هو كأجر المداوم على الصّيام والقيام.

وجاء ضرب الخبر ابتدائيّا؛ لخلوّه من المؤكّدات اللّفظية.

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ، اشْتَدَّ عَلَيْهِ العَطَشُ، فَوَجَدَ بِئْرًا فَنَزَلَ فِيهَا، فَشَرِبَ ثُمَّ خَرَجَ، فَإِذَا كَلْبٌ يَلْهَثُ، يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ العَطَشِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: لَقَدْ بَلَغَ هَذَا الكَلْبَ مِنَ العَطَشِ مِثْلُ الَّذِي كَانَ بَلَغَ بِي، فَنَزَلَ البِئْرَ فَمَلَأَ خُفَّهُ ثُمَّ أَمْسَكَهُ بِفِيهِ، فَسَقَى الكَلْبَ فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَغَفَرَ لَهُ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَإِنَّ لَنَا فِي البَهَائِمِ أَجْرًا؟ فَقَالَ: «نَعَمْ، فِي كُلِّ ذَاتِ كَبِدٍ رَطْبَةٍ أَجْرٌ»

الأسلوب المستعمل في الحديث خبريٌّ، غرضه التّرغيب في رحمة الخلق جميعهم، والإحسان إليهم؛ لكونه سبب لرضى الله عن عبده، ومغفرة ذنوبه وإن كانت من الكبائر. فإحسان العبد للخلق سبب لرحمة الرّبّ لعبده.

ضرب الخبر ابتدائيٌّ في عمومه، وفي تصوير عطش الكلب إلى غاية أكله الثّرى، مع استعمال أداة التوكيد (لقد)، ثمّ تشبيهه بعطش الرّجل، قد أكّد بدوره شدّة عطش هذا الرّجل.

---

[1] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق ، ج9، ص217.

وعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ غَرَسَ غَرْسًا، فَأَكَلَ مِنْهُ إِنْسَانٌ أَوْ دَابَّةٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ».

أسلوب الحديث خبريّ، والغرض المراد منه التّرغيب والحثّ على عمارة الأرض بما يعود بالنّفع على الخلق عموما؛ سواء تعلّق الأمر بالإنسان، أو بالحيوان، وأنّه مأجور على ذلك.

وضرب الخبر ابتدائيّ؛ فالمخاطب خالٍ ذهنهُ، ولا يحتاج ليؤكّد له الكلام.

قال ابن بطّال رحمه الله عند هذا الحديث: (وفيه الحض على عمارة الأرض؛ لتعيش نفسه أو من يأتي بعده ممن يؤجر فيه)[1].

وقال محمّد بن عبد العزيز الخولي رحمه الله: (والحديث يرغّبنا في تعمير الأرض بالأشجار والزّرع التي ينتفع بها الإنسان أو الحيوان)[2].

وقال أيضا: (وفي الحديث حثٌّ على السعي في مصالح الناس وعلى الرحمة بالحيوان)[3].

وعن محمّد بن صالح العثيمين رحمه الله: (ففي هذا الحديث دلاله واضحة على حثّ النبي عليه الصلاة والسلام على الزرع وعلى الغرس؛ لما فيه من المصلحة الدينية، والمصالح الدنيوية)[4].

د ـ الحضّ والحث

عن النّعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَرَى المُؤْمِنِينَ فِي تَرَاحُمِهِمْ وَتَوَادِّهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ، كَمَثَلِ الجَسَدِ، إِذَا اشْتَكَى عُضْوًا تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ جَسَدِهِ بِالسَّهَرِ وَالحُمَّى».

أسلوب حديث النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم خبريّ، غرضه حضّ المؤمنين على أن يتخلّقوا بهذه الأخلاق فيما بينهم، وترغِيبٌ لهم ليكونوا على مثل هذه الحال. وضرب الخبر ابتدائيّ؛ إذ لخلوّ ذهن المخاطب أُستُغنِيَ عن المؤكّدات اللّفظية. إلّا أن يقال إنّ في استعمال

---

[1] ـ ابن بطّال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق ، ج6، ص456.

[2] ـ محمد عبد العزيز بن علي الشاذلي الخَوْلي، الأدب النّبويّ، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة الرابعة، 1423هـ، ص36

[3] ـ محمد عبد العزيز بن علي الشاذلي الخَوْلي، نفس المرجع، ص 36.

[4] ـ محمد بن صالح بن محمد العثيمين، شرح رياض الصّالحين، الناشر: دار الوطن للنشر ـ الرياض ـ السّعودية، الطبعة: 1426هـ ، ج2، ص196.

لفظ (التّراحم والتّوادد والتّعاطف) فيه توكيد للكلام؛ لتقارب معانيها، وهو الأوجه. وسيأتي مزيد بيان لمعاني هذه الألفاظ عند ذكر الإطناب، إن شاء الله.

قال الكرماني رحمه الله عند هذا الحديث: (وفيه تعظيم حقوق المسلمين وتحضيضهم على الملاطفة والمعاونة والتعاطف)[1].

وعَنْ أَبِي مُوسَى الشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «المُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ؛ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا» ثُمَّ شَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ.

أسلوب الحديث خبري، غرضه الحثّ والحضّ من النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم على توطيد أواصر الأخوّة بين المؤمنين. وجيء بالفعل مضارعا ليدلّ على أنّ الأصل ديمومة واستمرارية الأمر على هذا الحال، وزيادة على هذا أكّد التشبيه المذكور بأَنْ مَثّله بالإشارة؛ تقوية لمعنى الحديث. وضرب الخبر ابتدائي لخلوّه من المؤكّدات اللّفظية.

قال ابن بطال رحمة الله عليه: (تعاون المؤمنين بعضهم بعضًا في أمور الدنيا والآخرة مندوب إليه بهذا الحديث، وذلك من مكارم الأخلاق)[2].

وجاء عن القاضي عياض رحمه الله: (وقوله: «المؤمنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ؛ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا» فيه الحض على تعاون المسلمين، وتناصرهم، وتآلفهم، وتوادّهم، وتراحمهم. وتمثيله عليه الصلاة والسلام في ذلك بالبيان، وفى الحديث الآخر: "بالجسد إذا شكا بعضه شكا سائره كله"[3]

---

[1] ـ محمد بن يوسف بن علي، شمس الدين الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، 1401هـ ـ1981م، ج21، ص171 ـ 172.

[2] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق ، ج9، ص227.

[3] ـ لم أقف عليه بهذا اللّفظ في ما تيسّر البحث فيه من كتب الحديث، وقد ورد في مسند أبي داود الطّيالسي من حديث النّعمان بن بشير رضي الله عنه، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «أَلَا إِنَّ مَثَلَ الْمُؤْمِنِينَ وَمَثَلَ تَوَادِّهِمْ وَتَحَابِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى بَعْضُهُ تَدَاعَى سَائِرُهُ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى». تحقيق: د محمّد بن عبد المحسن التّركي، الناشر: دار هجر . مصر، الطبعة الأولى، 1419هـ ـ 1999م، رقم: (827)، ج2، ص139 ـ 140. وذكره الطّبراني، المعجم الصّغير، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار . بيروت، الطبعة: الأولى، 1405 ـ 1985، رقم (382)، ج1، ص135. والمعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية . القاهرة، الطبعة الثانية، رقم (39 ... 52)، ج21، ص55. 63 . تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية: د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة الأولى، 1427هـ ـ 2006م، والقضاعي، مسند الشّهاب، مصدر سابق، رقم: (1366)، ج2، ص283.

تمثيل صحيح، وتقريب للأفهام في إظهار المعاني في الصور المرتبة، فيجب على المسلمين امتثال ما حضّ ـ عليه السلام ـ عليه من ذلك والتخلق به)[1].

وعلّق ابن الجوزي رحمه الله عن معنى الحديث بقوله: (ظَاهره الإخبار ومعْناهُ الأَمر، وهو تحريض على التعاون)[2].

وعلى نسقه جاء كلام ابن باديس رحمه الله، حيث قال: (الجملة الأولى خبرية لفظا طلبية معنى؛ أي ليكن المؤمن للمؤمن كالبنيان، وجيء بالطلب على صورة الخبر تنبيها على أنّ هذا المطلوب، هو الشأن الذي لا ينبغي أن يكون سواه، فهو بحيث يخبر عنه لا أن يطلب، والجملة الثانية استئنافية؛ لبيان وجه التشبيه)[3].

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَأَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ».

الخبر الوارد في الحديث، غرضه الحثّ والحضّ؛ (فحضّ على صلة الرحم بذكر ثواب الدّنيا: النّسأ في الأثر، والبسط في الرزق)[4].

قال عبد الرّحمن بن ناصر بن سُعدِي رحمه الله: (هذا الحديث فيه الحثّ على صلة الرّحم)[5].

---

[1] ـ القاضي عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل، إكمال المعلم بفوائد مسلم، تحقيق: د يحيى إسماعيل. الناشر: دار الوفاء . مصر، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1998م، ج8، ص56 . 57. وينظر: كلامه عند ابن حجر في فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق ، ج13، ص556.

[2] ـ أبو الفرج عبد الرّحمن بن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، تحقيق: د على حسين البوّاب، النّاشر: دار الوطن . الرّياض . السّعودية، الطّبعة الأولى، 1418هـ . 1997م، ج1، ص405.

[3] ـ عبد الحميد بن باديس، مجالس التذكير من حديث البشير النذير، الناشر: مطبوعات وزارة الشؤون الدينية . الجزائر، الطبعة الأولى، 1403هـ - 1983م. ص97.

[4] ـ الكلام الذي بين قوسين لصالح بن عبد العزيز بن محمّد آل الشّيخ، شرح الأربعين النّوويّة، تحقيق: عادل بن محمّد مرسي رفاعي، النّاشر: دار الحجاز ـ مصر، الطّبعة الثّانية، 1433هـ، ص28.

[5] ـ عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر بن حمد آل سعدي، بهجة قلوب الأبرار وقرة عيون الأخيار في شرح جوامع الأخبار، تحقيق: عبد الكريم بن رسمي آل الدريني، الناشر: مكتبة الرشد، السّعودية، الطبعة الأولى، 1422هـ ـ 2002م، ج1، ص191.

وعَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى البِرِّ، وَإِنَّ البِرَّ يَهْدِي إِلَى الجَنَّةِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَصْدُقُ حَتَّى يَكُونَ صِدِّيقًا .... ».

أسلوب الحديث خبري، الغرض منه الحضّ على الصّدق، وأنّ سلوك طريقه يوصل إلى الجنّة، كما أنّ فيه معنى التّرغيب أيضا. وجاء في موطّأ مالك وصحيح مسلم وغيرهما من المسانيد والسّنن في بدايته بلفظ:«عَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ، فإنّ الصّدق...»[1] كلّهم عن ابن مسعود.

أكّد الكلام بـ: (إنّ)، وجاء هذا التوكيد لتقوية المعنى المذكور في الحديث، ولبيان شرف الصّدق.

قال القاضي عياض رحمه الله: (فيه تحريض على تحرّي الصدق وتجنب الكذب، وترك التساهل فيه؛ فإنّ ذلك يؤدّي إلى أمثاله، ويقع فيه ويكثر منه إذا لم يتحفظ من الكذب، حتى يعرف به، ويكتب عند الله بالمبالغة في الصدق إذا اعتاده، أو بالكذب إذا اعتاده، فإنّ فعيل وفعال من " صدّيق، وكذّاب " من أبنية المبالغة والكثرة)[2].

هـ ـ المدح:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرَعَةِ، إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الغَضَبِ».

أسلوب الحديث خبري، والغرض منه مدح الذي يكظم غيظه، ويتحكّم في نفسه حال غضبه، وبيان أنّ من هذه صفته أولى باسم الشّديد مِن الذي يغلب النّاس ويصرعهم. كما أنّ الحديث فيه معنى الحث والتّرغيب بالتّحلّي بهذا الخلق العظيم.

---

[1] ـ الحديث ذكره مسلم في صحيحه. كتاب البر والصّلة والآداب. باب قبح الكذب وحسن الصّدق وفضله. رقم: (2607)، ج4، ص2013. وذكره الإمام مالك في الموطإ بلاغا عن ابن مسعود. كتاب الكلام باب ما جاء في الصّدق والكذب. ينظر الموطّأ برواياته الثّمانية، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، النّاشر مكتبة الفرقان ـ دبي، 1424هـ ـ 2003م، رقم (2007)، ج4، ص516. وأحمد في مسنده برقم: (3638)، ج6، ص147. والبخاري في كتاب الأدب المفرد، باب لا يصلح الكذب، رقم (386)، ص140. والتّرمذي في سننه، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي . بيروت، الطّبعة الثّانية، 1998م، أبواب البر والصّلة، باب ما جاء في الصّدق والكذب. رقم: (1971)، ج3، ص516. وابن حبّان، صحيح ابن حبّان، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: 739 هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطّبعة الثّالثة، 1418هـ ـ 1998م، كتاب البرّ والإحسان، رقم (274). ج1، ص508. والبيهقي في الآداب، تحقيق: أبو عبد الله السعيد المندوه، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، 1408هـ ـ 1988م، باب في فضيلة الصدق وذم الكذب. رقم: (358)، ص120.

[2] ـ القاضي عياض، إكمال المعلّم بفوائد مسلم، مصدر سابق، ج8، ص 81.

ولَمّا كان النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم قد نفى صفة الصُّرَعة عن مّن عُرِفَ بها، أكّد الكلام الذي بعده الذي يبيّن فيه الأحقَّ بها. كما أفاد التّوكيد تقوية معنى الكلام، وتفخيم أمر الذي يكظم غيضه، ومدحه أيّ ما مدح؛ كونه خصّه باسم الشّديد وحده دون غيره.

قال القاضي عياض رحمه الله: (يرِيد أنّ غلبة الشَّهْوَة والغضب أحمد وأدخل فِي المدح شرعا وحقيقة من الذي يصرع النَّاس؛ لأَن ذلك دليل على اعتدال الخلق، وكمال العقل والتُّقى، وهذا من تحويل الكلام من معنى إلى آخر)[1].

وعَنْ أَبِي أُسَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خَيْرُ دُورِ الأَنْصَارِ بَنُو النَّجَّارِ».

أسلوب الحديث خبري، غرضه مدح بني النجّار، وبيان فضلهم؛ بسبب تقدّم إسلامهم، وسبقهم لغيرهم من القبائل في نصرة نبيّهم.

وضرب الخبر ابتدائيّ؛ لعدم وجود داعٍ لتأكيد الكلام.

ولأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُال: «إِنَّ أَخًا لَكُمْ لاَ يَقُولُ الرَّفَثَ»؛ يَعْنِي بِذَاكَ ابْنَ رَوَاحَةَ.

أسلوب الحديث خبريّ، غرضه مدح عبد الله ابن رواحة رضي الله عنه؛ واستحقاقه المدح بسبب ذبّه عن النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وعن دين الإسلام بردّه على هجاء المشركين.

وجاء الكلام مؤَكَّدا بـ: (إنّ)، تقوية لمعنى الحديث، وبيانا لشرف ابن رواحة وشعره، خاصّة وأنّ المقام مقام مدح.

و ـ العرض

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما، قَالَ: لَمَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالطَّائِفِ، قَالَ: «إِنَّا قَافِلُونَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ» فَقَالَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لاَ نَبْرَحُ أَوْ نَفْتَحَهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَاغْدُوا عَلَى القِتَالِ» قَالَ:

---

[1] ـ القاضي عياض، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، دار النشر: المكتبة العتيقة . تونس/ ودار التراث . القاهرة، (دون رقم وسنة الطّبع)، ج2، ص42.

فَغَدَوْا فَقَاتَلُوهُمْ قِتَالًا شَدِيدًا، وَكَثُرَ فِيهِمُ الجِرَاحَاتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّا قَافِلُونَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ» قَالَ: فَسَكَتُوا، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قول النّبيّ صلى الله عليه وسلّم: «إِنَّا قَافِلُونَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ» أسلوب خبريّ غرضه العرض؛ حيث إنّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم عرض على أصحابه الرّجوع إلى المدينة، وترك حصار الطّائف؛ بسبب صعوبة وتعسّر فتحها، وتمنّع العدو في حصونها، ولَمّا فهم الصّحابة منه أنّ الأمر بالقُفول ليس على سبيل الإلزام، طلبوا منه عدم الرّجوع حتّى يفتحوا الطّائف، فأقرّهم على رأيهم. ولَمّا صعب عليهم فتحها، وكثرت فيهم الجراحات، عرض عليهم الأمر مرّة أخرى.

جاء صرب الخبر إنكاري، حيث أكّد الكلام بـ: (إنّ) وبتقديم الفاعل المعنوي بسبب تشبّث الصّحابة بالبقاء، فحسن عرض القفول عليهم باستعمال التّوكيد.

قال أحمد القرطبي رحمة الله عليه: (كان هذا الحصار بعد هزيمة هوازن، وذلك: أنّه لجأ إليها فَلُّهم، واجتمع بها شوكتُهم ورماتُهم مع رماة ثقيف. وكان النبيُّ صلى الله عليه وسلم لَمّا رأى جِدَّهم وامتناعهم قال لأصحابه: «إِنَّا قَافِلُونَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ»؛ على جهة الرفق بهم، والشفقة عليهم، فعظم عليهم أن يرجعوا ولم يفتتحوا ذلك الحصن. ورأوا أن هذا العرض من النبيّ على جهة المشورة، فلما رأى رسول الله جِدَّهم في هذا، وما ظهر لهم، قال لهم: «اغْدُوا عَلَى القِتَالِ» فلما أصابتهم الجراح، وقتل منهم جماعة على ما ذكر أهل التواريخ، قال لهم: «إِنَّا قَافِلُونَ غَدًا» فأعجبهم ذلك؛ لِمَا أصابهم من شدة الحال، ولِما لقوا، فضحك النبي صلى الله عليه وسلم؛ لِمَا رأى من اختلاف قولهم عند اختلاف الحالين، ورجوعهم إلى الرأي السّديد، لكن بعد مشقّة.

وفيه من الفقه: جواز محاصرة العدو، والتضييق عليهم، ومشاورة الإمام أصحابه، وعرضه عليهم ما في نفسه، وسلوكه بهم طريق الرفق والرحمة)[1].

[1] ـ أبو العبّاس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم.. تحقيق: محيي الدّين ديب متو. يوسف علي بدوي. أحمد محمد السيّد. محمود إبراهيم بزّال. النّاشر دار ابن كثير ـ دمشق/ بيروت، الطّبعة الثّالثة، 1426هـ ـ 2005م، ج 3، ص624 . 625.

ز ـ التّأسّي والتّسلّي

عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قِسْمَةً، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ: وَاللَّهِ مَا أَرَادَ مُحَمَّدٌ بِهَذَا وَجْهَ اللَّهِ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرْتُهُ، فَتَمَعَّرَ وَجْهُهُ، وَقَالَ: «رَحِمَ اللَّهُ مُوسَى، لَقَدْ أُوذِيَ بِأَكْثَرَ مِنْ هَذَا فَصَبَرَ».

قوله: « لَقَدْ أُوذِيَ بِأَكْثَرَ مِنْ هَذَا فَصَبَرَ» أسلوب خبري غرضه بيان تأسّي النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم بموسى عليه السّلام في صبره، والتّسلّي بذلك عن أذيّة القائل؛ بذكر أذيّة بني إسرائيل لموسى عليه وعلى نبيّنا أفضل الصلاة، وأزكى التّسليم.

وأكّد الكلام تقوية للمعنى وتعظيما لقدر موسي عليه السّلام وبيان شرفه بشدّة صبره، حيث جعل النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم أذيّة موسى عليه السّلام من طرف قومه أكثر من الذى الذي لاقاه النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، ومعلوم أنّ نبيّنا عليه الصلاة والسلام ابتلي أكثر من غيره، وصبره في ذلك أعظم، وإنّما قوله هذا من باب التّواضع، والله أعلم.

قال ابن بطّال رحمه الله: (وفى تمعرّ وجه النبيّ عليه السلام حين أخبر بقول الأنصاري من الفقه: أن أهل الفضل والخير قد يعزّ عليهم ما يقال فيهم من الباطل، ويكبر عليهم، فإن ذلك جبلّه في البشر، فطرهم الله عليها، إلاّ أنّ أهل الفضل يتلقّون ذلك بالصبر الجميل اقتداء بمن تقدّمهم من المؤمنين، ألا ترى أن الرّسول قد اقتدى في ذلك بصبر موسى)[1].

وفي إرشاد السّاري للقسطلّاني رحمه الله: (ويفهم منه أنّ الكبراء من الخواصّ قد يعزّ عليهم ما يقال من الباطل لما في فطر البشر، إلاّ أنّ أهل الفضل يتلقّون ذلك بالصبر الجميل؛ اقتداءً بالسلف ليتأسى بهم الخلف)[2].

ح ـ التّقرير أو التّصديق

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَالَ صَلَّى بِنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظُّهْرَ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى خَشَبَةٍ فِي مُقَدَّمِ المِسْجِدِ، وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا، وَفِي القَوْمِ يَوْمَئِذٍ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَهَابَا أَنْ

[1] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطال، مصدر سابق ، ج 9، ص252 ـ 253.

[2] ـ أبو العباس أحمد بن محمد، القسطلّاني، إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق ، ج13، ص79.

يُكَلِّمَاهُ، وَخَرَجَ سَرَعَانُ النَّاسِ، فَقَالُوا: قَصُرَتِ الصَّلاَةُ. وَفِي القَوْمِ رَجُلٌ، كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْعُوهُ ذَا اليَدَيْنِ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَنَسِيتَ أَمْ قَصُرَتْ؟ فَقَالَ: «لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تَقْصُرْ». قَالُوا: بَلْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «صَدَقَ ذُو اليَدَيْنِ».

جاء كلام النّبي صلّى الله عليه وسلّم مقرّرا ومصدّقا لقول ذي اليدين، بعدما ما ذكّره أنّه سلّم من ثنتين. وجاء ضرب الخبر ابتدائيّا، لأنّ المخاطَب لا يحتاج لمؤكّدات؛ كونه عالم بالخبر.

عن أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: آخَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ سَلْمَانَ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، فَزَارَ سَلْمَانُ أَبَا الدَّرْدَاءِ، فَرَأَى أُمَّ الدَّرْدَاءِ مُتَبَذِّلَةً، فَقَالَ لَهَا: مَا شَأْنُكِ؟ قَالَتْ: أَخُوكَ أَبُو الدَّرْدَاءِ لَيْسَ لَهُ حَاجَةٌ فِي الدُّنْيَا، فَجَاءَ أَبُو الدَّرْدَاءِ، فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا، فَقَالَ: كُلْ فَإِنِّي صَائِمٌ، قَالَ: مَا أَنَا بِآكِلٍ حَتَّى تَأْكُلَ، فَأَكَلَ، فَلَمَّا كَانَ اللَّيْلُ ذَهَبَ أَبُو الدَّرْدَاءِ يَقُومُ، فَقَالَ: نَمْ، فَنَامَ، ثُمَّ ذَهَبَ يَقُومُ، فَقَالَ: نَمْ، فَلَمَّا كَانَ آخِرُ اللَّيْلِ، قَالَ سَلْمَانُ: قُمِ الآنَ، قَالَ: فَصَلَّيَا، فَقَالَ لَهُ سَلْمَانُ: إِنَّ لِرَبِّكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، فَأَعْطِ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صَدَقَ سَلْمَانُ».

قوله: «صَدَقَ سَلْمَانُ» جملة خبريّة الغرض منها التقرير؛ إذ قرّر النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم كلام سلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وضرب الخبر ابتدائيٌّ، إذ جاء الكلام خاليا من المؤكّدات؛ لكون المخاطب خالي الذّهن، أو هو من باب تنزيل المتردّد منزلة خالي الذّهن؛ كونه أمر ممّا لا ينبغي التردّد فيه، ولا إنكاره.

وعن أمّ هانئ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت : قلت يَا رَسُولَ اللَّهِ، زَعَمَ ابْنُ أُمِّي أَنَّهُ قَاتِلٌ رَجُلًا قَدْ أَجَرْتُهُ، فُلاَنُ بْنُ هُبَيْرَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتِ يَا أُمَّ هَانِئٍ».

قوله: «قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتِ يَا أُمَّ هَانِئٍ» أسلوب خبري غرضه التّقرير، حيث جاء كلام النّبيّ عليه السلام مقرّرا إجارةَ أمّ هانئ رضي الله عنها لابن هبيرة.

ضرب الخبر طلبيّ، حيث أكّد بـ: (قد)؛ إذ لَمّا زعم أخو أمّ هانئ أنّه قاتل رجلا مشركا قد أجارته، تردّدت وظنّت أنّ المرأة لا تجير، فسألت النّبيّ صلى الله عليه وسلّم، فأجابها ـ والله أعلم ـ جواب السّائلة المتردّدة، تأكيدًا لحق المرأة في أن تجير، وقد قال النّبيّ صلّى الله عليه

وسلّم: «إِنَّمَا النِّسَاءُ شَقَائِقُ الرِّجَالِ»[1]. وهذا عامّ في كلّ أمر، إلاّ أن يكون دليل في أمر معيّن يخصّ أحدهما بِحُكْمٍ عن الآخر؛ فيخصّص به.

ط ـ التّعليل

عَنْ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ، قَالَ: اسْتَأْذَنَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعِنْدَهُ نِسْوَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ يَسْأَلْنَهُ وَيَسْتَكْثِرْنَهُ، عَالِيَةً أَصْوَاتُهُنَّ عَلَى صَوْتِهِ، فَلَمَّا اسْتَأْذَنَ عُمَرُ تَبَادَرْنَ الحِجَابَ، فَأَذِنَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَخَلَ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَضْحَكُ، فَقَالَ: أَضْحَكَ اللَّهُ سِنَّكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي؟ فَقَالَ: «عَجِبْتُ مِنْ هَؤُلاَءِ اللَّاتِي كُنَّ عِنْدِي، لَمَّا سَمِعْنَ صَوْتَكَ تَبَادَرْنَ الحِجَابَ»

الغرض من هذا الخبر بيان سبب وعلّة ضحكه صلّى الله عليه وسلّم. وضرب الخبر ابتدائيٌّ؛ لأنّ السّائل خالي الذّهن، وإنّما سأل عن سبب وعلّة ما أضحكه.

وعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: عَطَسَ رَجُلاَنِ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَشَمَّتَ أَحَدَهُمَا وَلَمْ يُشَمِّتِ الآخَرَ، فَقِيلَ لَهُ، فَقَالَ: «هَذَا حَمِدَ اللَّهَ، وَهَذَا لَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ» وفي رواية أخرى لأنس: قَالَ: «إِنَّ هَذَا حَمِدَ اللَّهَ، وَلَمْ تَحْمَدِ اللَّهَ»

أسلوب خبري جاء تعليلا لسبب تشميت النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم للأوّل، وعدم تشميته للثّاني، والله أعلم.

ضرب الخبر في رواية الحديث الأوّل ابتدائي؛ لخلوّه من المؤكّدات. بينما جاء طلبيا في الرواية الثانية؛ كون المخاطب سأل سؤال المتردد، فاستُحسِن تأكيد الكلام.

---

[1] ـ جزء من حديث عائشة رضي الله عنه. أخرجه أحمد في مسنده. رقم: (26195)، ج43، ص264. وأبو داود في سننه. كتاب الطّهارة، باب في الرجل يجد البلة في منامه. رقم: (236)، ج1، ص61. والتّرمذي في سننه. أبواب الطّهارة، باب فيمن يستيقظ فيرى بللا ولا يذكر احتلاما. رقم: (113)، ج1، ص155. وابن الجارود في المنتقى من السنن المسندة، (تحقيق: عبد الله عمر البارودي، الناشر: دار الجنان ومؤسسة الكتب الثقافية . بيروت . لبنان، الطبعة: الأولى، 1408هـ . 1988م)، كتاب الطّهارة، باب في الجنابة والتّطهّر لها. رقم: (90)، ص33 والبيهقي في السّنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة: الثالثة، 1424هـ – 2003م، كتاب الطّهارة ، جماع أبواب ما يوجب الغسل، باب المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل. رقم: (796)، ج1، ص261.

ي ـ السؤال أو الامتحان

عن ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَثَلُ المُؤْمِنِ كَمَثَلِ شَجَرَةٍ خَضْرَاءَ، لاَ يَسْقُطُ وَرَقُهَا وَلاَ يَتَحَاتُّ» فَقَالَ القَوْمُ: هِيَ شَجَرَةُ كَذَا، هِيَ شَجَرَةُ كَذَا، فَأَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ: هِيَ النَّخْلَةُ، وَأَنَا غُلاَمٌ شَابٌّ فَاسْتَحْيَيْتُ، فَقَالَ: «هِيَ النَّخْلَةُ».

أسلوب الحديث خبريّ، غرضه سؤال النّبيّ صلّ الله عليه وسلّم أصحابه، بغية اختبارهم وتنشيطهم على العلم. وجاء ضرب الخبر ابتدائيا؛ لعدم وجود دواعي التّوكيد.

أخرج البخاري رحمة الله عليه هذا الحديث في كتاب العلم، وبوّب له بقوله: (باب طرح الإمام المسألة على أصحابه ليختبر ما عندهم من العلم)[1].

وقرّر المهلّب[2] قول البخاري بقوله: (معنى طرح المسائل على التلاميذ لترسخ في القلوب وتثبت؛ لأن ما جرى منه في المذاكرة لا يكاد ينسى. وفيه: ضرب الأمثال بالشجر وغيرها)[3]

وقال القاضي عياض رحمه الله: (فيه إلقاءُ العالم المسألة على أصحابه ليختبر قدر اهتمامهم وفيه ضرب الأمثال والأشباه)[4].

ك ـ الدّعاء

في حديث أنس حين رجوعهم من خيبر قال:... فَسَارُوا حَتَّى إِذَا كَانُوا بِظَهْرِ المدِينَةِ ـ أَوْ قَالَ أَشْرَفُوا عَلَى المدِينَةِ ـ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «آيِبُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ»

أسلوب الحديث خبريّ غرضه الدّعاء. وضربه ابتدائيّ؛ لخلوّه من المؤكّدات. وقد ذكر البخاري هذا الحديث في كتاب الدّعوات، وبوّب له بقوله: (باب الدُّعَاءِ إذا أراد سَفَرًا أو رَجَعَ)[5].

---

[1] ـ ينظر صحيح البخاري، ج1، ص22، ورقم الحديث: (62).

[2] ـ المهلب بن أحمد بن أبي صفرة أسيد بن عبد الله الأسدي المريي الأندلسي، كان أحد الأئمة الفصحاء، الموصوفين بالذكاء، وله عناية تامّة بالعلوم، صنَّف كتابًا في وله في البخاري، اختصار مشهور، سماه كتاب "النصيح في اختصار الصحيح" وعلق عليه تعليقاً في شرحه مفيد. توفّي نحو: 435هـ. ينظر ابن أبي نصر الميورقي، جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، الناشر: الدار المصرية ـ القاهرة، ج1، ص352. والقاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تحقيق: مجموعة من المحقّقين، ج8، ص35 ـ 36. وأبو جعفر أحمد بن يحيى الضّبّي، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، الناشر: دار الكاتب العربي ـ القاهرة، 1997م، ج1، ص471. الذّهبي، سير أعلام النّبلاء، ج17، ص579. وتاريخ الإسلام، ج9، ص551.

[3] ـ نقلا عن ابن بطّال، شرح صحيح البخاري لابن بطال، ج1، ص141.

[4] ـ القاضي عياض، إكمال المعْلِم بفوائد مسلم، مصدر سابق ، ج8، ص345.

[5] ـ ينظر صحيح البخاري، ج8، ص82. ورقم الحديث: (6385).

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (... فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ هَذَا السَّائِقُ» قَالُوا: عَامِرُ بْنُ الأَكْوَعِ، فَقَالَ: «يَرْحَمُهُ اللَّهُ» فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ القَوْمِ: وَجَبَتْ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، لَوْلاَ أَمْتَعْتَنَا بِهِ).

قوله: «يَرْحَمُهُ اللَّهُ» خبر الغرض منه الدّعاء له بالشّهادة في سبيله ورحمة الله له.

ومعنى قول الرّجل: " وَجَبَتْ يَا نَبِيَّ اللَّهِ" وجبت له الشّهادة، وصاحِب هذا القول هو عمر بن الخطّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما جاء مصرّحا في صحيح مسلم أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم لَمّا سمع الحادي قال: (.... «مَنْ هَذَا؟» قَالَ: أَنَا عَامِرٌ، قَالَ: «غَفَرَ لَكَ رَبُّكَ»، قَالَ: وَمَا اسْتَغْفَرَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِإِنْسَانٍ يَخُصُّهُ إِلَّا اسْتُشْهِدَ، قَالَ: فَنَادَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَهُوَ عَلَى جَمَلٍ لَهُ: يَا نَبِيَّ اللهِ، لَوْلَا مَا مَتَّعْتَنَا بِعَامِرٍ ....)[1].

ل ـ التّأديب

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَيَقُولُونَ الكَرْمُ، إِنَّمَا الكَرْمُ قَلْبُ المُؤْمِنِ».

أسلوب الحديث خبريّ، والغرض منه إرشاد الصّحابة على استعمال الأدب حتّى في الكلام، وتنبيههم إلى عدم إطلاق لفظ الكرم على الخمر، أو العنب الذي تعصر منه، بل أولى بذلك إطلاقها على المؤمن، فهو أحقّ باسم الكرم. ولا يُفهم من هذا الحديث تحريم تسمية العنب كرْما كما نبّه على ذلك العلماء، لذا حُمِلَ الكلام على معنى التّأديب.

أكَّد الجملة الثّانية بـ: (إنّما) التي تفيد الحصر، تشريفا للمؤمن؛ بقصر اسم الكرم عليه،

---

[1] ـ ينظر صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير. باب غزوةِ ذِي قَرَدٍ وغيرها. رقم (1807)، ج3، ص1440. وأخرجه ابن أبي شيبة، المصنّف، تحقيق: حمد بن عبد الله الجمعة / محمّد بن إبراهيم اللّحيدان، النّاشر: مكتبة الرّشد . الرّياض . السعودية، الطّبعة الثّانية، 1427هـ . 2006م، كتاب المغازي، غزوة خيبر. رقم: (37870)، ج13، ص360. وأحمد في كتاب فضائل الصّحابة، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى، 1403هـ . 1983م، فضائل علي رضي الله عنه. (1036)، ج2، ص606. وفي المسند برقم: (16538)، ج27، ص67. وأبو عوانة في مستخرجه، كتاب الحدود، باب عدد أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية، وأنهم بايعوه تحت الشجرة. رقم: (6820)، ج4، ص105. وابن حبّان في صحيحه، مصدر سابق، باب إخباره صلّى الله عليه وسلّم عن مناقب الصّحابة رضي الله عنهم أجمعين، رقم: (6935)، ج10، ص381 والطّبراني في المعجم الكبير، مصدر سابق، رقم: (6243)، ج7، ص17.

ونفيه عن غيره، وتفخيما لمعنى الكلام في نفس السّامع. كما أفاد نفي اسم الكرم عن الخمر زيادة تأكيد لحرمتها، وتحقيرا لها في النّفوس.

قال أبو بكر بن الأنباري: (فكأنَّ رسول الله كره أن يسمى أصل الخمر باسم مأخوذ من الكرم، وجعل المؤمن أحق بهذا الاسم الحسن)[1].

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السّلَام: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ العُطَاسَ وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ، فَإِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ وَحَمِدَ اللَّهَ، كَانَ حَقًّا عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ سَمِعَهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، وَأَمَّا التَّثَاؤُبُ: فَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَرُدَّهُ مَا اسْتَطَاعَ،فَإِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا تَثَاءَبَ ضَحِكَ مِنْهُ الشَّيْطَانُ»

أسلوب الحديث خبريّ، غرضه تعليم النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم من يخاطبه أدب العطاس والتّثاؤب حينما يعرض له ذلك. وكذا يقال في جملة الأمر.

وفي تأكيد الكلام بيانٌ لشرف العطاس، كما أنّه ذمّ للتّثاؤب، وحصره في سبب وجوده من الشيطان؛ كونه يحبّه ويزيّن جوالبه، وهو أيضا إرشاد للمسلم كي يجتهد في ردّه، وقطع أسبابه.

قال ابن قتيبة رحمه الله: (وكل ما كان من الخير والتّمام والنّور، فهو منسوب إليه جلّ وعز؛ لأنّه أحبه، وأمر به. وكل ما كان من الشر والنقص والظلام، فهو منسوب إلى الشيطان؛ لأنه الدّاعي إلى ذلك والمسوّل له)[2].

ولابن العربي عند قوله صلّى الله عليه وسلّم: «العُطَاسُ مِنَ الله، وَالتَّثاؤُبُ منَ الشَّيطَانِ»[3] قال

---

[1] ـ أبو بكر محمد بن الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، مصدر سابق ، ج2، ص283.

[2] ـ أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، تحقيق نور الله شوكت بيكر، النّاشر: مؤسّسة الريّان . بيروت . لبنان، الطّبعة الأولى، 1429هـ . 2008م، ص798.

[3] ـ رواه بهذا اللّفظ التّرمذي في سنه. أبواب الأدب باب ما جاء إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب برقم: (2746)، ج4، ص461. وأبو بكر البزّار في مسنده، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، ، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي ، الناشر: مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، الطبعة الأولى، (بدأت 1988م، وانتهت 2009م)، برقم: (8431)، ج15، ص127. والنّسائي في السّنن الكبرى، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات، النّاشر: دار التّأصيل . مصر، الطّبعة الأولى، 1433هـ ، 2012م، كتاب عمل اليوم واللّيلة، باب ما يقول إذا عطس. برقم: (10152) ج12، ص134، (10155)، ج12، ص136. وابن خزيمة في صحيحه، تحقيق: د محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثالثة، 1424 هـ - 2003 م، كتاب الصّلاة، باب الزجر عن قول المتثائب في الصلاة (هاه) وما أشبهه. برقم: (921)، ج1، ص458. وحسّن إسناده الألباني في صحيح الجامع الصّغير، النّاشر: المكتب الإسلامي، الطّبعة الثّالثة، 1408هـ . 1988م، رقم (4130)، ج2، ص759.

رحمه الله معلّقا :(معناه: أنّ العُطاسَ لما كان سببُهُ محمودًا، وهو خِفَّة الجسم التي كانت عن قلّة الأخلاط، أو رقّتها التي تكون عن قلّة الغذاء وتلطيفه، وهو أمرٌ ندبَ اللهُ إليه؛ لأنّه يُضعِف الشّهوة الّتي هي من جند الشّيطان، ويُحبِّبُ الطّاعة، ومن أجل ذلك أُضيف إلى الله تعالى. ولما كان التّثاؤُبُ بضدِّه في جميع هذه الوجوه على ترتيبها، أُضِيفَ إلى الشّيطان)[1].

وقال النّووي رحمه الله: (قال: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ العُطَاسَ وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ»، قالوا: لأنّ العطاس يدل على النشاط وخفّة البدن والتثاؤب بخلافه؛ لأنّه يكون غالبا مع ثقل البدن وامتلائه، واسترخائه، وميله إلى الكسل، وإضافته إلى الشيطان؛ لأنه الذي يدعو إلى الشهوات. والمراد التحذير من السبب الذي يتولد منه ذلك؛ وهو التوسع في المأكل، وإكثار الأكل)[2].

وعلى هذا الكلام درج غيرهم من العلماء ممّن تعرّض لشرح الحديث، وبيان معناه.

م ـ التّحذير

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « إِنَّ الرَّحِمَ شَجْنَةٌ مِنَ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ اللَّهُ: مَنْ وَصَلَكِ وَصَلْتُهُ، وَمَنْ قَطَعَكِ قَطَعْتُهُ».

قوله: « وَمَنْ قَطَعَكِ قَطَعْتُهُ». أسلوب خبريّ، غرضه التّحذير من قطيعة الرّحم بذكر عقوبة ذلك؛ وهي قَطِيعَةُ اللهِ له.

وأفاد التوكيد بـ: (إنّ) تَقويةَ المعنى، وبيان فضل وشرف صلة الرّحم، مع ما نالته من شرفٍ بنسبتها لله جلّ وعلا.

---

[1] ـ أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المالكي، المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك، تحقيق: محمد بن الحسين السُّليماني وعائشة بنت الحسين السُّليماني الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، 1428هـ - 2007م، ج7، ص517. وقال ابن حجر في الفتح: (وقال ابن العربي: قد بينا أن كل فعل مكروه نسبه الشرع إلى الشيطان لأنه واسطته وأن كل فعل حسن نسبه الشرع إلى الملك لأنه واسطته قال والتثاؤب من الامتلاء وينشأ عنه التكاسل وذلك بواسطة الشيطان والعطاس من تقليل الغذاء وينشأ عنه النشاط وذلك بواسطة الملك). ج14، ص120. وينظر هذا الكلام أيضا في: قوت المغتذي على جامع الترمذي للسّيوطي، ناصر بن محمد بن حامد الغربي، الناشر: جامعة أم القرى . مكة المكرمة، 1424هـ ، ج1، ص180. وإرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري للقسطلّاني، ج13، ص226.

[2] ـ يحيى بن شرف النّووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج، النّاشر: المطبعة المصرية بالأزهر، الطّبعة الأولى، 1348هـ . 1929م، ج18، ص122.

قال المناوي رحمة الله عليه: (وهذا تحذير شديد من قطعها، والمراد بها القرابة من الأبوين؛ وإن بعدت ولم تكن محرما)[1].

وعَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «... وَإِنَّ الكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الفُجُورِ، وَإِنَّ الفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَكْذِبُ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَّابًا».

أسلوب الحديث خبريّ، غرضه التّحذير من الكذب، وأنّه يورد صاحبه نّار جهنّم. وقد جاء في معظم دواوين الحديث الأخرى بزيادة: «...وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ، فإنّ الكذب يهدي إلى الفجور ...» [2] إلى تمام الحديث

ضرب الخبر: أُكِّد الكلام بـ: (إنّ) ولام التوكيد تقوية للمعنى، وتقبيح الكذب في نفس المخاطب، وذمّ متعاطيه.

قال الخطابي رحمه الله:(وهذا القول من رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما خرج على سبيل الإنذار للمرء المسلم، والتّحذير له أن يعتاد هذه الخصال، شفقة أن تُفضيَ به إلى النّفاق، وليس المعنى أنّ من بدرت منه هذه الخلال، وكان ما يفعل منها على غير وجه الاختيار والاعتياد له أنّه منافق)[3].

وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما، قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ بَعْضِ حِيطَانِ المدِينَةِ، فَسَمِعَ صَوْتَ إِنْسَانَيْنِ يُعَذَّبَانِ فِي قُبُورِهِمَا، فَقَالَ: «يُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، وَإِنَّهُ لَكَبِيرٌ، كَانَ أَحَدُهُمَا لاَ يَسْتَتِرُ مِنَ البَوْلِ، وَكَانَ الآخَرُ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ».

أخبر النّبيّ صلى الله عليه وسلّه أصحابه بعذاب الرّجلين في قبريهما، وهذا أمر غيبيٌّ لا يعلمه، إلاّ إذا أعلمه الله إيّاه، كما ذكر سبب العذاب. والغرض من هذا الخبر: تحذير المخاطب من هاتين المعصيتين، وأنّهما من أسباب عذاب القبر.

وجاء الكلام خاليا من المؤكّدات؛ لأنّ المخاطب خالي الذّهن، إذ معلوم أنّ الصّحابة يصدّقون كلام النّبيّ صلى الله عليه وسلّم. أمّا قوله: «وَإِنَّهُ لَكَبِيرٌ» جاء إنكاريّا؛ لأنّ النّاس ربّما

---

[1] ـ زين الدين محمد علي بن زين العابدين المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، مصدر سابق ، ج4، ص53.

[2] ـ الحديث سبق تخريجه (ص69)

[3] ـ أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي. أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري). المحقق د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، الناشر جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، 1409هـ- 1988م، ج1، ص175. (الأجزاء بترقيم تسلسلي واحد).

استبعدوا أن يكون عدم التنزّه من البول، والنّميمة من كبائر الذّنوب، أو أنّها لا يكونان سببا في عذاب القبر، فأكّد الجملة بأقوى أدوات التّوكيد (إنّ، والضّمير، ولام التأكيد)؛ لتأكيد وتقرير ذلك في نفس المخاطب، والله أعلم.

قال النّووي رحمه الله: (وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ»، فقد جاء في رواية البخاري: « وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، وَإِنَّهُ لَكَبِيرٌ، كَانَ أَحَدُهُمَا لاَ يَسْتَتِرُ مِنَ البَوْلِ» الحديث ذكره في كتاب الأدب في باب النميمة من الكبائر وفي كتاب الوضوء من البخاري أيضا ««« وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ بَلْ إِنَّهُ كَبِيرٌ»[1]، فثبت بهاتين الزيادتين الصحيحتين أنه كبير فيجب تأويل قوله صلى الله عليه وسلم: «وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ»، وقد ذكر العلماء فيه تأويلين، أحدهما: أنه ليس بكبير في زعمهما. والثاني أنه ليس بكبير تركه عليهما. وحكى القاضي عياض ـ رحمه الله تعالى ـ تأويلا ثالثا؛ أي ليس بأكبر الكبائر[2] ، قلت فعلى هذا يكون المراد بهذا الزجر والتحذير لغيرهما، أي لا يتوهم أحد أن التعذيب لا يكون إلاّ في أكبر الكبائر الموبقات فإنه يكون في غيرها، والله أعلم)[3].

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بِهِ أَحَدُهُمَا»

وفي رواية عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا»

دلّ الحديث على التحذير الشّديد، والنّهي الأكيد من أن ينادي المسلمُ المسلمَ: يا كافر لمجرّد ظنٍّ أو هوًى، أو تحامل ليس في محلّه، ومن قال ذلك والحال هاته عاد لفظ الكفر عليه. كما أنّ الحديث فيه معنى الزّجر والتّغليظ.

---

[1] ـ الوارد في كتاب الوضوء من صحيح البخاري برواية: «يُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ» ثُمَّ قَالَ: «بَلَى، كَانَ أَحَدُهُمَا لاَ يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ، وَكَانَ الآخَرُ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ»، باب: من الكبائر أن لا يستتر من بوله، رقم (216)، ج1، ص53. وما ذكره له نفس معنى الحديث؛ لدلالة لفظة (بلى) عليه.

[2] ـ نصّ قوله: (وقيل: «ما يعذبان بكبير»؛ أي بأكبر الكبائر وإن كان كبيرًا). إكمال المُعْلِمْ بفوائد مسلم، مصدر سابق، ج2، ص118.

[3] ـ يحيى بن شرف النّووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، مصدر سابق ، ج3، ص201.

قال ابن عبد البر رحمه الله عند هذا الحديث: (والمعنى فيه عند أهل الفقه والأثر أهل السنة والجماعة النّهي عن أن يكفر المسلمُ أخاه المسلمَ بذنب أو بتأويل لا يخرجه من الإسلام عند الجميع، فورد النّهي عن تكفير المسلم في هذا الحديث وغيره بلفظ الخبر دون لفظ النهي، وهذا موجود في القرآن والسنة، ومعروف في لسان العرب)[1].

وعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي عَنِ الهِجْرَةِ، فَقَالَ: «وَيْحَكَ، إِنَّ شَأْنَ الهِجْرَةِ شَدِيدٌ، فَهَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَهَلْ تُؤَدِّي صَدَقَتَهَا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ البِحَارِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَتِرَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا»

فالجملة الواردة في بداية الحديث المقصود منها التّحذير له، كون الهجرة شديدة وثقيلة على النّفوس؛ لما فيها من مفارقة الأهل والأوطان، وقد جاء في الموطّإ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ، يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ نَوْمَهُ وَطَعَامَهُ وَشَرَابَهُ، فَإِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ نَهْمَتَهُ مِنْ وَجْهِهِ، فَلْيُعَجِّلْ إِلَى أَهْلِهِ»[2].

قال أبو بكر بن الأنباري: (وقول الرجل للرجل: وَيْحَكَ، فيه قولان. قال المفسرون: الويح الرحمة، وقالوا: حَسَنٌ أن يقول الرجل لمن يخاطبه: ويحك. وقال الفراء: الويح والويس كنايتان عن الويل. وقال: معنى ويحك: ويلك[3]. قال: وهو بمنزلة قول العرب: قاتله الله)[4]، أي أنّه كلام لا يُراد به حقيقة معناه.

وقال ابن الملقّن: (قوله: «وَيْحَكَ، إِنَّ شَأْنَ الهِجْرَةِ شَدِيدٌ» قيل: كان هذا قبل الفتح فيمن أسلم من غير أهل مكة، كأنّه صلى الله عليه وسلم يحذّره شدة الهجرة ومفارقة الأهل

---

[1] ـ أبو عمر يوسف بن عبد البر، التمهيد لما في الموطّإ من المعاني والأسانيد، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، النّاشر: دار الكتب العلميّة . بيروت . لبنان، الطّبعة الثّانية، 1424هـ . 2003م، ج6، ص461.

[2] ـ الموطّأ برواياته الثّمانية، كتاب الاستئذان، باب ما يؤمر به من العمل في السّفر، رقم (1977)، ج4، ص486، والحديث مخرج في الصّحيحين، كما رواه غيرهم من أصحاب السّنن، كلّهم من طريق مالك بن أنس الإمام.

[3] ـ قال الفرّاء: (ومن كلام العرب أن يقولوا: قاتله الله: ثُمَّ يستقبحونها، فيقولون: قاتعه وكاتعه. ويقولون جوعًا دعاء عَلَى الرجل، ثُمَّ يستقبحونها فيقولون: جُودًا، وبعضهم: جُوسًا. ومن ذَلِكَ قولهم: وَيْحَك وويسكَ، إنما هي ويلك إلا أنها دونها بمنزلة ما مضى). ينظر: معاني القرآن للفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى، ج2، ص362.

[4] ـ أبو بكر بن الأنباري، الزّاهر في معاني كلمات النّاس، مصدر سابق ، ج1، ص213.

والوطن، وكانت هجرته وصوله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم)[1].

ن ـ النهي

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سِبَابُ المسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ».

أسلوب الحديث خبريّ، غرضه النّهي عن سبّ وقتال المسلم، والتّحذير من ذلك، واستعمل لفظ الكفر من باب التّغليظ، لتقبيح قتال المسلم لأخيه المسلم، وتهويله في نفس المخاطب؛ تنفيرا من التّفكير فيه، فضلا على قول ذلك. وضرب الخبر ابتدائيٌّ، فالمخاطب خالي الذّهن، وغير محتاج لتأكيد الكلام له.

بوّب الإمام البخاري رحمه الله لهذا الحديث بقوله: (باب ما يُنْهَى من السِّبَابِ واللَّعْنِ).

وقال ابن بطّال: (وأما قوله: «وَقِتَالُهُ كُفْرٌ». فمعناه التحذير له عن مقاتلة ومشادته والتغليظ فيه، يراد به: كالكفر فلا يقاتله، وهذا كما يقال: الفقر الموت، أي كالموت، ونظير هذا قوله عليه السلام: «كُفْرٌ بالله مَن اِنْتَفَى مِن نَّسَبٍ وَإِنْ دَقَّ وَادَّعَى نَسَبًا لَا يُعْرَفُ»[2] ولم يرد أن من انتفى من نسبه أو أدعى غير نسبه كان كافرًا خارجًا عن الإسلام، ومثله في الكلام كثير)[3].

---

[1] ـ أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي سراج الدين، المعروف بابن الْمُلقّن، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، تحقيق: مجموعة من المحقّقين بإشراف: خالد الرّباط . جمعة فتحي، الناشر: دار النوادر، دمشق ـ سوريا، الطبعة الأولى، 1429هـ ـ 2008م، ج28، ص580. وينظر بدر الدّين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج22، ص303.

[2] ـ الحديث رواه أبو بكر الصديق، ينظر أحمد بن حنبل، المسند، رقم (7019)، ج11، ص592. والدّارمي، سنن الدّارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني . السعودية، الطبعة: الأولى، 1412هـ - 2000م، رقم(2903) (2904) (2905)، ج4، ص1890 . 1891. وابن ماجة، السّنن، تحقيق: بشّار عوّاد معروف، النّاشر: دار الجيل . بيروت . لبنان، الطّبعة الأولى، 1418هـ . 1998م، أبواب الفرائض، باب من أنكر ولده، رقم (2744)، ج4، ص300. والخلاّل، السنّة، تحقيق: د عطية الزهراني، الناشر: دار الراية . الرياض، الطبعة: الأولى، 1410هـ - 1989م، رقم: (1255)، ج4، ص98، (1466)، ج5، ص8، (1529)، ج5، ص29، (1533)، ج5، ص31. والطّبراني، كتاب الدّعاء، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية . بيروت، الطبعة: الأولى، 1413هـ، باب ذكر من لعنه رسول الله صلى الله عليه وسلم. رقم: (2143)، ص587. وصحّح إسناده الألباني في صحيح سنن ابن ماجة، النّاشر: مكتبة المعارف . الرياض، الطّبعة الأولى للطّبعة الجديدة، 1417هـ . 1997م، رقم (2233)، ج2، ص377. وسلسلة الأحاديث الصّحيحة برقم: (3370)، ج7، ص1111.

[3] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطال، ج 9، ص 241 . 242.

ولابن حجر رحمه الله في الفتح: (لما كان القتال أشدّ من السّباب ـ لأنّه مفض إلى إزهاق الروح ـ عبّر عنه بلفظ أشدّ من لفظ الفسق، وهو الكفر، ولم يرد حقيقة الكفر التي هي الخروج عن الملة، بل أطلق عليه الكفر مبالغة في التّحذير، معتمدا على ما تقرّر من القواعد أنّ مثل ذلك لا يخرج عن الملّة، مثل حديث الشفاعة، ومثل قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ** ﴾ [النّساء: 48 . 116])[1].

وذكر العيني رحمه الله أنّه: (لم يرد بقوله: «وَقِتَالُهُ كُفْرٌ» حقيقة الكفر التي هي خروج عن الملّة، بل إنّما أطلق عليه الكفر مبالغة في التّحذير، والإجماع من أهل السنّة منعقد على أنّ المؤمن لا يكفر بالقتال، ولا بفعل معصية أخرى)[2].

وفي إرشاد السّاري للقسطلّاني رحمه الله: (وليس المراد بالكفر هنا حقيقته التي هي الخروج عن الملّة، وإنما أطلق عليه الكفر مبالغة في التحذير معتمدًا على ما تقرر من القواعد على عدم كفره بمثل ذلك، أو أطلقه عليه لشبهه به؛ لأنّ قتال المسلم من شأن الكافر، أو المراد الكفر اللغوي؛ وهو الستر لأنّه بقتاله له ستر ما له عليه من حق الإعانة والنصرة وكفّ الأذى)[3].

وعَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: سَمِعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا يُثْنِي عَلَى رَجُلٍ وَيُطْرِيهِ فِي المِدْحَةِ فَقَالَ: « أَهْلَكْتُمْ، أَوْ: قَطَعْتُمْ ظَهْرَ الرَّجُلِ».

أسلوب الحديث خبريّ، غرضه النّهي عن مدح المرء بما ليس فيه؛ مخافة العجب بنفسه، كما يمكن حمل غرض هذا الخبر على الإنكار، والله أعلم. وضرب الخبر ابتدائيٌّ؛ حيث جاء خاليا من المؤكّدات.

قال ابن بطّال رحمه الله: (معنى هذا الحديث ـ والله أعلم ـ النّهى عن أن يفرّط في مدح الرّجل بما ليس فيه؛ فيدخله من ذلك الإعجاب، ويظنّ أنّه في الحقيقة بتلك المنزلة؛ ولذلك قال صلّى الله عليه وسلم: «قَطَعْتُمْ ظَهْرَ الرَّجُلِ»، حين وصفتموه بما ليس فيه. فربما حمله ذلك على

---

[1] ـ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق ، ج1، ص205.

[2] ـ بدر الدّيت العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق ، ج1، ص434.

[3] ـ أحمد القسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ج1، ص200. وينظر ج15، ص23 ـ 24. وزيد المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير ، مصدر سابق ، ج4، ص84.

العجب والكبر، وعلى تضييع العمل وترك الازدياد من الفضل، واقتصر على حاله من حصل موصوفًا بما وصف به)[1].

وعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضى الله عنهما، أَنَّهُ أَدْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي رَكْبٍ وَهْوَ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ فَنَادَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَلاَ إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ»

أسلوب الحديث خبريّ. غرضه النّهي عن الحَلِفِ بالآباء. وقد أفاد تأكيد الكلام بـ: (ألا) و:(إنّ) أفاد المبالغة في النّهي.

وعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِي البَيْتِ قِرَامٌ فِيهِ صُوَرٌ، فَتَلَوَّنَ وَجْهُهُ ثُمَّ تَنَاوَلَ السِّتْرَ فَهَتَكَهُ، وَقَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ الَّذِينَ يُصَوِّرُونَ هَذِهِ الصُّوَرَ».

أسلوب الحديث خبريّ. غرضه النّهي عن تعليق الصّور، سواءٌ التي يراد بها تعظيم الشّيء الْمُصوَّر، أو لا يراد ذلك؛ مخافة الوقوع في تعظيمها على مرّ الزّمن. والله أعلم.

أكّد الكلام بـ: (إنّ) وحرف الجرّ الزّائد (مِن)؛ كون النّفوس قد تنكر أنّ تعليق الصّور فيه محذور شرعي. وإنّما نهى النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم عن ذلك سدّا لذريعة الوقوع في الشّرك، ومضاهاة خلقِ الله.

وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « قَالَ اللَّهُ: يَسُبُّ بَنُو آدَمَ الدَّهْرَ، وَأَنَا الدَّهْرُ، بِيَدِي اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ».

أسلوب الحديث خبري غرضه النّهي عن سبّ الزّمان، لأنّ الله هو خالقه، فسابّه هو سابّ لله في حقيقة الأمر. وقد جاء مصرّحا بالنّهي في مسند الإمام أحمد، وصحيح مسلم[2]

---

[1] ـ شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق، ج9. ص 253 . 254. وينظر ابن الملقّن،التوضيح لشرح الجامع الصحيح، مصدر سابق، ج28، ص400. وبدر الدّين، العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري،ج22، ص207.

[2] ـ ولفظه: «لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ، فَإِنَّ اللهَ هُوَ الدَّهْرُ». رواه مسلم، صحيح مسلم، كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها، باب النّهي عن سبّ الدّهر. برقم (2246)، ج4، 1763. وأحمد، المسند، من حديث أبي هريرة برقم (9137)، ج15، ص70. (10367)، ج16، ص239. وأبي قتادة برقم (22552)، ج37، ص246. (22653)، ج37، ص327. وقد رواه بهذا اللّفظ غيرهما.

الإمام. وبوّب الإمام البخاري لهذا الحديث بقوله: (باب: لا تَسبُّوا الدّهرَ). تلميحا للرّواية المشار إليها آنفا، ومعلوم أنّ من منهج البخاري إذا لم تتوفّر في حديث الشروط التي وضعها في صحيحه، وكانت دلالته أوضح وأصرح، جعل تلك الرّواية أو بعضها عنوان الباب؛ تلميحا عليها، وإشارة إليها. وقد دلت عبارة «أنا الدّهر» على التّوكيد والله أعلم.

قال الخطّابي رحمه الله: (يريد والله أعلم لا تسبوا الدهر على أنّه الفاعل لهذا الصنيع بكم، فإن الله هو الفاعل له فإذا سببتم الذي أنزل بكم المكاره رجع السبّ إلى الله تعالى عن ذلك وانصرف إليه. ومعنى قوله: «وَأَنَا الدَّهْرُ» أي أنا مالك الدهر ومصرفه فحذف اختصارا للفظ واتساعا في المعنى، وبيان هذا في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ)[1].

ومتن هذا الحديث هو إحدى الرّوايات التي عناها الخطّابي في كلامه، فقوله: «بِيَدِي اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ»، صريح في ما قاله العلماء. وقد نبّه غير واحد على أنّ من الخطإ عدّ (الدّهر) من أسماء الله الحسنى بظاهر هذا الحديث.

ولابن أبي جمرة[2] عند هذا الحديث كلام لطيف يحسن ذكره، حيث قال: (أنّ هذا صيغته صيغة الخبر ومعناه الزّجر والمنع؛ لأنّه ممنوع أن يسبّ عبد مولاه، أو مخلوق خالقه، أو معبود عابده، فلمّا كان هذا ممنوعا عقلا وشرعا استغنى بالإخبار عن النّهي والمنع وشبههما)[3].

---

[1] ـ أبو سليمان حمد بن محمد الخطّابي، غريب الحديث للخطّابي، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، الناشر: دار الفكر ـ دمشق، 1402هـ - 1982م، ج1، ص490. وينظر شرح صحيح البخاري لابن بطّال، ج9، ص337

[2] ـ أبو محمد عبد الله بن سعد بن سعيد بن أبي جمرة الأزدي الأندلسي، الولي القدوة الزاهد الصالح الإمام المحدّث، المقريء المشهور، مالكي. أصله من الأندلس ووفاته بمصر. له مختصر لصحيح البخاري وشرحه في كتاب سمّاه: بهجة النفوس، واختلف في وفاته، ذكر خير الدّين الزّركلي أنّه توفّي سنة 695هـ، (الأعلام، النّاشر دار العلم للملايين . بيروت . لبنان، الطّبعة السّابعة، 1986م، ج4، ص89). تبعا لابن كثير الذي ذكره في وفيات السنّة المذكورة، البداية والنّهاية، تحقيق: علي شيري، النّاشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى 1408هـ ـ 1988م، ج13، ص408. وذكر ابن الملقّن في طبقات الأولياء، أنّه توفّي سنة675هـ، وذكر أبو العباس أحمد بابا، في ترجمته له وفاته سنة699هـ، نيل الابتهاج بتطريز الدّيباج، تحقيق: د. عبد الحميد عبد الله الهرامة، الناشر: دار الكاتب، طرابلس، ليبيا، الطبعة: الثانية، 2000 م، ص216.

[3] ـ أبو محمّد عبد الله بن أبي جمرة الأندلسي، بهجة النفوس، النّاشر: مطبعة الصّدق الخيريّة بجوار الأزهر ـ مصر، الطّبعة الأولى، 1353هـ ، ج4، ص177 . 178.

س ـ الإنكار

عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صَلاَةٍ وَقُمْنَا مَعَهُ، فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ وَهُوَ فِي الصَّلاَةِ: اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا، وَلاَ تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا. فَلَمَّا سَلَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِلْأَعْرَابِيِّ: «لَقَدْ حَجَّرْتَ وَاسِعًا» يُرِيدُ رَحْمَةَ اللَّهِ.

قوله: «لَقَدْ حَجَّرْتَ وَاسِعًا» أسلوب خبريّ الغرض منه الإنكار على الأعرابي قوله.

وجاء الكلام بالتّوكيد؛ لكون مقام الكلام يقتضي ذلك، كما أفاد التّوكيد تعظيم سعة رحمة الله. والأعرابي إنّما دفعه لقول ما قال؛ لانتهار الصّحابة له لَمّا بال في المسجد، مع جهله بما قال، كما جهل حرمة البول في المسجد؛ كونه حديث عهد بالإسلام.

قال ابن بطّال رحمه الله: (وأمّا إنكار النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم على الأعرابي الذي قال: اللهم ارحمني ومحمّدًا ولا ترحم معنا أحدًا، بقوله «لقد حجّرت واسعًا» ولم يعجبه دعاؤه لنفسه وحده، فلأنه بخل برحمة الله على خلقه)[1].

وعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ، قَالَ: .... فَلَمَّا تَصَافَّ القَوْمُ، كَانَ سَيْفُ عَامِرٍ فِيهِ قِصَرٌ، فَتَنَاوَلَ بِهِ يَهُودِيًّا لِيَضْرِبَهُ، وَيَرْجِعُ ذُبَابُ سَيْفِهِ، فَأَصَابَ رُكْبَةَ عَامِرٍ فَمَاتَ مِنْهُ، فَلَمَّا قَفَلُوا قَالَ سَلَمَةُ: رَآنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَاحِبًا، فَقَالَ لِي: «مَا لَكَ» فَقُلْتُ: فِدًى لَكَ أَبِي وَأُمِّي، زَعَمُوا أَنَّ عَامِرًا حَبِطَ عَمَلُهُ، قَالَ: «مَنْ قَالَهُ؟» قُلْتُ: قَالَهُ فُلاَنٌ وَفُلاَنٌ وَفُلاَنٌ وَأُسَيْدُ بْنُ الحُضَيْرِ الأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَذَبَ مَنْ قَالَهُ، إِنَّ لَهُ لَأَجْرَيْنِ ـ وَجَمَعَ بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ ـ إِنَّهُ لَجَاهِدٌ مُجَاهِدٌ، قَلَّ عَرَبِيٌّ نَشَأَ بِهَا مِثْلَهُ».

أسلوب كلام النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم في آخر الحديث خبريّ، غرضه إنكار قول بعض الصّحابة أنّ عامر قد حبط عمله. وضرب الخبر إنكاريّ؛ حيث أُكِّد الكلام بـ: (إنّ)، ولام التّأكيد، وأعادهما في الجملتين؛ لاقتضاء المقام ذلك، وتطيبا لخاطر سلمةَ بسبب ما سمعه في أخيه عامر.

ومعنى قوله: «كَذَبَ مَنْ قَالَهُ» أي أخطأ، وجانب الصّواب في حكمه. وقد جاء استعمال العرب كلمة كذب بمعنى أخطأ وغلَط[2].

---

[1] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، ج 9، ص 220.

[2] ـ قال ابن فارس في مقاييس اللّغة: (الكاف والذال والباء أصل صحيح يدل على خلاف الصدق). مادّة (كذب)، ج5، ص167.

ع ـ التّوبيخ

عَنِ المَعْرُورِ هُوَ ابْنُ سُوَيْدٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: رَأَيْتُ عَلَيْهِ بُرْدًا، وَعَلَى غُلاَمِهِ بُرْدًا، فَقُلْتُ: لَوْ أَخَذْتَ هَذَا فَلَبِسْتَهُ كَانَتْ حُلَّةً، وَأَعْطَيْتَهُ ثَوْبًا آخَرَ، فَقَالَ: كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ كَلاَمٌ، وَكَانَتْ أُمُّهُ أَعْجَمِيَّةً، فَنِلْتُ مِنْهَا، فَذَكَرَنِي إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ لِي: «أَسَابَبْتَ فُلاَنًا؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «أَفَنِلْتَ مِنْ أُمِّهِ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ».

قوله: «إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ» أسلوب خبريّ، غرضه توبيخُ أبي ذرّ بسب ما صدر منه، وتنبيهٌ له على ترك كلّ قبيحٍ من خصال أهل الجاهليّة.

وضرب الخبر إنكاريٌّ، إذْ نزّل خاليَ الذّهن منزلة المنكر، توبيخا له.

قال ابن بطال: (قال عليه السلام لأبى ذر لما سب الرجل الذى أمه أعجمية: «إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ» وهذا غاية في ذم السبّ وتقبيحه؛ لأن أمور الجاهلية حرام منسوخة بالإسلام)[1].

وعن ابن حجر رحمه الله: (وإنما وبخه بذلك ـ على عظيم منزلته عنده ـ تحذيرا له عن معاودة مثل ذلك؛ لأنّه وإن كان معذورا بوجه من وجوه العذر، لكن وقوع ذلك من مّثله يستعظم أكثر ممّن هو دونه)[2].

وذكر محمّد بن علي الصّدّيقي رحمه الله أنّ قوله: («إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ» أتى بالمؤكد في الحكم الملقى لخالي الذهن تنزيلاً له منزلة المنكر)[3].

ف ـ الذّم و التّقبيح

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَجِدُ مِنْ شَرِّ النَّاسِ يَوْمَ القِيَامَةِ عِنْدَ اللَّهِ ذَا الوَجْهَيْنِ، الَّذِي يَأْتِي هَؤُلاَءِ بِوَجْهٍ، وَهَؤُلاَءِ بِوَجْهٍ»

أسلوب الحديث خبريّ، والغرض منه تقبيحُ وذمُّ من اتصف بهذه الخصلة القبيحة، لذا وجب تجنّبها، ومن ابتُلي بها عليه أن يقلع عنها. والكلام جاء في مجمله خاليا من المؤكّدات.

---

[1] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق، ج9، ص241.

[2] ـ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق ، ج1، ص160.

[3] ـ محمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري الصديقي الشافعي، دليل الفالحين لطرق رياض الصّالحين، تحقيق: خليل مأمون شيحا. الناشر: دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الرابعة، 1425هـ ـ 2004م، ج7، ص154.

قال ابن عبد البَرِّ رحمه الله: (هذا حديث ظاهره كباطنه، وباطنه كظاهره في البيان؛ عن ذم من هذه حالته وفعله وخلقه، عصمنا الله برحمته)[1].

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ رَجُلٍ قَيْحًا يَرِيهِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شِعْرًا».

أسلوب الحديث خبريّ، غرضه ذمّ من يغلب على أمره حفظ الشّعر دون قراءة القرآن، وتحصيل ما يحتاجه في أمر دينه من العلم، أو هو في الذي يحفظ الشّعر القبيح الذي لا حاجة له فيه. وجاء الكلام مصدّرا باللاّم؛ توكيدا لمعنى الحديث، وزيادة ذمٍّ وتقبيحٍ لِمن كان هذا حاله، والله أعلم.

قال بدر الدّين العيني رحمه الله: (امتلاء الجوف بالشعر كناية عن كثرة الاشتغال به حتى يكون وقته مستغرقا به فلا يتفرغ لذكر الله، عز وجل، ولا لقراءة القرآن وتحصيل العلم، وهذا هو المذموم. وفيه إشارة إلى أن ذكر الله تعالى وقراءة القرآن والاشتغال بالعلم إذا كانت غالبة عليه فلا يدخل تحت هذا الذم)[2].

وعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « إِنَّ الغَادِرَ يُرْفَعُ لَهُ لِوَاءٌ يَوْمَ القِيَامَةِ، يُقَالُ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلاَنِ بْنِ فُلاَنٍ».

أسلوب الحديث خبريّ، غرضه ذمّ وتقبيح صفة الغدر بذكر عقوبته يوم القيامة. واستعمال (إنّ) التي للتّوكيد، تقبيحا لصفة الغدر في نفس السّامع، وتنفيرا له من الاتّصاف بها.

قال محمد عبد العزيز الخَوْلي رحمه الله: (« يُقَالُ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلاَنِ بْنِ فُلاَنٍ»؛ تشنيعا عليه، وتقبيحا وتوبيخا له)[3].

وبهذا يكون قد تمّ الكلام عن الخبر ومتعلّقاته، والأصل أن تُجعل أغراض الخبر في مطلب، وأضرُبه في مطلب، قصد إحداث نوع توازن بين تقسيمات المباحث والمطالب، لكن لَمّا كان ذكر الغرض والضّرب معا بعد كلّ حديث أنسب وأوجز، حال دون التّقسيم المذكور.

---

[1] ـ أبو عمر يوسف بن عبد البرالتمهيد لما في الموّطأ من المعاني والمسانيد، مصدر سابق ، ج7، ص360.

[2] ـ بدر الدّين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق ، ج22، ص293.

[3] ـ محمد بن عبد العزيز الخولي، الأدب النّبويّ، مرجع سابق، ص 158.

المبحث الثّاني: الانشاء

– تعريف الإنشاء لغة واصطلاحا.

أوّلا: الإنشاء لغة: هو الإحداث والابتداء. تقول أنشأت حديثا: ابتدأت[1]. وأنشأ فلَان حَدِيثا، أَي ابْتَدَأَ حَدِيثا وَرَفعه[2].

قال أبو بكر بن الأنباري رحمه الله: (معنى أنشأ ابتدأ. أنشد الفراء للحطيئة[3]: [مجزوء الكامل المرفل] حتى إذا حَصَلَ الأمورُ وصارَ للحسبِ المصائِرْ

أنشأتَ تطلبُ ما تَغَيّرَ بعدما نَشِبَ الأظافِرْ.

معناه: ابتدأت تطلب)[4].

وقال الجوهري رحمه الله: (أَنْشَأَهُ الله: خَلَقَهُ. والاسم النَّشْأَةُ والنَّشاءةُ بالمدّ، عن أبي عمرو بن العلاء. وأَنْشَأَ يفعلُ كذا؛ أي: ابتدأَ. وفلان يُنْشِئُ الأحاديث؛ أي يضعُها. والناشِئُ: الحَدَثُ الذي قد جاوز حدَّ الصغر، والجارِية ناشِئٌ أيضاً)[5].

وعن ابن هلال العسكري رحمه الله: (الإنشاء هو الإحداث حالا بعد حال من غير احتذاء على مثال، ومنه يقال نشأ الغلام، وهي ناشئ، إذا نما وزاد شيئا فشيئا، والاسم النشوء)[6].

ثانيا: الإنشاء اصطلاحا: هو الكلام الذي لا يحتمل الصدق والكذب لذاته[7].

---

[1] ـ ينظر الخليل بن أحمد، معجم العين، مصدر سابق ، مادّة (نشأ)،ج6، ص288.

[2] ـ قول اللّيث عن الأزهري، تهذيب اللّغة، مصدر سابق، مادّة (نشأ)، ج9، ص130.

[3] ـ ينظر ديوان الحطيئة، تحقيق: حمدو طمّاس، دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان، الطّبعة الثّانية، 1426هـ. 2005م، ص78.

[4] ـ أبو بكر بن الأنباري، الزّاهر في معاني كلمات النّاس، مصدر سابق ، ج1، 268.

[5] ـ أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مصدر سابق، مادّة (نشأ)، ج1، ص116 ـ 117. وينظر: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصّحاح، مصدر سابق، مادّة (نشأ)، ص270.

[6] ـ ابن هلال العسكري، الفروق اللّغويّة، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، الناشر: دار العلم والثقافة، القاهرة. مصر، ص134.

[7] ـ ينظر (حفني ناصف/ سلطان محمّد/ محمّد دياب/ مصطفى طموم)، دروس البلاغة، ص7، وأحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ص69.

ـ **أقسام الأسلوب الإنشائي**: ينقسم الأسلوب الإنشائي إلى قسمين هما[1]:

القسم الأوّل: الإنشاء الطّلبي: وهو ما يستدعي مطلوبًا غير حاصل وقتَ الطلب، وهو الذي يهمّنا في هذا البحث لارتباطه بعلم البلاغة. وأنواعه خمسة: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والنداء. وسيأتي ذكرها تباعا، وعلى حسب المادّة العلمية الموجودة في ثنايا الكتاب المختار.

القسم الثّاني: الإنشاء غير الطّلبي: وهو ما لا يستدعي مطلوبًا، وله صيغ كثيرة كالقسم، والمدح، والذّمّ، وصيغ العقود، وغير ذلك. وهذا القسم غير داخل في موضوع بحثنا؛ كونه لا يدخل في مباحث البلاغة، والسّبب الذي جعل أهل هذا الشّأن يهملونه أمران هما:

ـ أنّ أكثر أساليبه أصلها أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء.

ـ أنّ معانيها لا تكاد تنفكّ دلالاتها عن معانيها الأصليّة، وفوائدها البلاغيّة قليلة، مقارنة مع الإنشاء الطّلبي.

---

[1] ـ ينظر: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص108. و(حفني ناصف/ سلطان محمّد/ محمّد دياب/ مصطفى طموم)، دروس البلاغة، ص9. وأحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ص69 ـ 70. وحبنكة الميداني، البلاغة العربية، ج1، ص223 ـ 225.

المطلب الأوّل: الأمر.

تعريف الأمر لغة واصطلاحا

أوّلا: الأمر لغة: ضدّ النّهي[1]. قال الخليل بن أحمد: (الأمر: نقيضُ النَّهي)[2].

ثانيا: الأمر اصطلاحا: هو طلب حصول الفعل على جهة الاستعلاء[3].

وقال يحيى بن حمزة المؤيّد بالله: وهو صيغة تستدعى الفعل، أو قول ينبئ عن استدعاء الفعل من جهة الغير على جهة الاستعلاء[4].

وعرّفه أحمد الهاشمي بقوله: هو طلب حصول الفعل من المخاطب على وجه الاستعلاء مع الالزام[5].

صيغ الأمر: للأمر أربع صيغ هي :

1 ـ فعل الأمر.

2 ـ الفعل المضارع المقرون بلام الأمر.

3 ـ اسم فعل الأمر.

4 ـ المصدر النّائب عن فعل الأمر.

دلالة فعل الأمر: الأصل أن يحمل الأمر على ظاهره، وكثيرا ما يخرج أسلوب الأمر عن دلالته الأصليّة إلى أغراض أخرى تفهم من سياق الكلام، والتي سيأتي بيان بعضها على حسب ورودها في أحاديث كتاب الأدب.

---

[1] ـ ينظر أبو الحسن علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، الملقب بـ : كراع النمل، المنجد في اللّغة، تحقيق: د أحمد مختار عمر، د ضاحي عبد الباقي. الناشر: عالم الكتب، القاهرة. الطبعة: الثانية، 1988م، ص109. وينظر ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، مصدر سابق، مادّة (أمر)، ج1، ص137.

[2] ـ ينظر الخليل بن أحمد، معجم العين، مصدر سابق، مادّة (أمر)، ج8، ص297. والأزهري عن اللّيث، تهذيب اللّغة، مصدر سابق، مادّة (أمر)، ج11، ص246. و ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، مادّة (أمر)، ج1، ص137.

[3] ـ ينظر: السّكّاكي. مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص318. والخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص117.

[4] ـ يحيى بن حمزة المؤيّد، الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، النّاشر: مطبعة المقتطف ـ مصر، 1322هـ ـ 1914م، ج3، ص281 . 282.

[5] ـ أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، تحقيق د. يوسف الصميلي. الناشر: المكتبة العصرية . بيروت، ص 71.

أهمّ أغراض الأمر المبثوثة في ثنايا أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري

1 ـ دلالة الأمر على ظاهره، والذي يراد منه وجوب فعل الأمر

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُجَاهِدُ؟ قَالَ: «لَكَ أَبَوَانِ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ».

قول النّبيّ صلى الله عليه وسلّم: «فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ» أمر منه بلزوم برّ الوالدين والإحسان إليهما. وكلام النّبيّ صلى الله عليه وسلّم جاء في أسلوب بديع، حيث أطلق كلمة الجهاد على الإحسان للوالدين، ثمّ قَصَرَ هذا الجهاد على برّهما خاصّة، توكيدًا لذلك؛ كأنّه أراد أن يقول للسّائل ـ والله أعلم ـ جهاد العدوّ الذي فيه مشقّة للنّفس وإزهاق للأرواح وذهاب للمال في سبيل الله، أعظم لك منه أجرا طاعتك والديك، والإحسان إليهما.

وعَنْ أَبِي سُلَيْمَانَ مَالِكِ بْنِ الحُوَيْرِثِ قَالَ: أَتَيْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَنَحْنُ شَبَبَةٌ مُتَقَارِبُونَ، فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ عِشْرِينَ لَيْلَةً، فَظَنَّ أَنَّا اشْتَقْنَا أَهْلَنَا، وَسَأَلَنَا عَمَّنْ تَرَكْنَا فِي أَهْلِنَا، فَأَخْبَرْنَاهُ، وَكَانَ رَفِيقًا رَحِيمًا، فَقَالَ: «ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ، فَعَلِّمُوهُمْ وَمُرُوهُمْ، وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي، وَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلاَةُ، فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، ثُمَّ لِيَؤُمَّكُمْ أَكْبَرُكُمْ».

معنى هذا الحديث ـ واللّه أعلم ـ أمره إيّاهم بامتثال ما طُلب منهم على سبيل الإيجاب والحتم؛ لأنّ تعليم النّاس ما يجب عليهم لمن علِمَهُ واجب، وكذا فعل الواجبات كالصّلاة، وحمله على الأمر أظهر من حمله على مجرّد التحريض؛ بسبب ما سبق من معاني الحديث، أمّا عبارة: «ارجعوا» فمحمولة على العرض كما سيأتي بيان ذلك في موضعه، إن شاء الله.

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلاَ يُؤْذِ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ».

وفي رواية: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ».

الأوامر الواردة في الحديث تحمل على ظاهرها، حيث جعل النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم امتثال هذه الأوامر شرط في كمال الإيمان.

قال ابن عبد البر رحمه الله: (وأمّا قوله: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ». فالمعنى أن المؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر ينبغي أن تكون هذه أخلاقه قول الخير أو الصّمت، وبر الجار، وإكرام الضّيف، فهذه حلية المؤمن وشيمته وخلقه)[1].

وقال أبو الوليد الباجي رحمه الله: (حضّ النبي صلى الله عليه وسلم على إكرام الجار وحسن مجاورته، وأعلم أن ذلك من شرائع الإيمان، وأن كل مؤمن بالله وبالثواب والعقاب في الآخرة؛ يتعين عليه أن يلتزم هذا ويعمل به)[2].

وفي الكواكب الدّراري للكرماني رحمه الله: (فإن قلت الأمر بالإكرام للوجوب أم لا؟. قلت يختلف بحسب المقامات، فربما يكون فرض عين أو فرض كفاية، وأقله أنّه من باب مكارم الأخلاق).[3]

ولأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أيضا، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: هَلَكْتُ، وَقَعْتُ عَلَى أَهْلِي فِي رَمَضَانَ، قَالَ: «أَعْتِقْ رَقَبَةً» قَالَ: لَيْسَ لِي، قَالَ: «فَصُمْ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ». قَالَ: لاَ أَسْتَطِيعُ، قَالَ: «فَأَطْعِمْ سِتِّينَ مِسْكِينًا» قَالَ: لاَ أَجِدُ، فَأُتِيَ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ ـ قَالَ إِبْرَاهِيمُ: العَرَقُ المِكْتَلُ ـ فَقَالَ: «أَيْنَ السَّائِلُ، تَصَدَّقْ بِهَا» قَالَ: عَلَى أَفْقَرَ مِنِّي، وَاللَّهِ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَهْلُ بَيْتٍ أَفْقَرُ مِنَّا، فَضَحِكَ النَّبِيُّ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ، قَالَ: «فَأَنْتُمْ إِذًا».

الأمر الموجود في الحديث يحمل على حقيقته، وهو وجوب فعل إحدى هذه الخصال؛ لأنّ الأمر متعلّق بالكفّارة عن الذّنب، والامتثال على حسب قدرة العبد قال تعالى: ﴿**لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ**﴾ [البقرة: 286]، لذا لَمّا كان حال الرّجل لا يقوى على فعل إحدى هذه الكفّارات أسقطها عنه وتصدّق مكانه، وأعطى الصّدقة له بعد أن اشتكى حاجته، وهذا يدلّ على يسر شريعة الإسلام.

---

[1] ـ أبو عمر يوسف بن عبد البر، الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمّنه الموطّأ من معاني الرّأي والآثار، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، 1421هـ ـ 2000م، ج8، ص367.

[2] ـ أبو الوليد سليمان بن خلف القرطبي الباجي الأندلسي، المنتقى شرح الموطإ، تحقيق: محمّد عبد القادر أحمد عطا، النّاشر: دار الكتب العلميّة . بيروت . لبنان، الطّبعة الأولى، 1420 ـ 1999م. ج9، ص347.

[3] ـ شمس الدّين الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، ج21، ص175.

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ، فَقَالَ فِي حَلِفِهِ: بِاللَّاتِ وَالعُزَّى، فَلْيَقُلْ: لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: تَعَالَ أُقَامِرْكَ، فَلْيَتَصَدَّقْ».

قوله: « فَلْيَقُلْ: لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وقوله: « فَلْيَتَصَدَّقْ » أمر، ودلالة الحديث على الأمر واضحة، واختلف العلماء هل يحمل على الوجوب أو على النّدب، وحمله على الوجوب أظهر.

وسبب ورود الحديث يبيّنه ما نقله ابن بطّال عن المهلب قال: (كان أهل الجاهلية قد جرى على ألسنتهم الحَلِفُ باللاّت والعزّى، فلمّا أسلموا ربّما جَرَوْا على عادتهم من ذلك من غير قصد منهم، فكان من حلف بذلك فكأنّه قد راجع حاله إلى حالة الشرك، وتشبّه بهم في تعظيمهم غير الله، فأمر النبي عليه السلام من عرض له ذلك بتجديد ما أنساهم الشيطان؛ أن يقولوا: لا إله إلا الله، فهو كفارة له؛ إذ ذلك براءة من اللات والعزى، ومن كل ما يعبد من دون الله.

قال الطبري: وقول ذلك واجب عليه، مع إحداث التّوبة، والندم على ما قال من ذلك، والعزم على ألا يعود، ولا يعظم غير الله)[1].

وعن أَبِي مُوسَى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنّه قَالَ: لَمَّا بَعَثَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ، قَالَ لَهُمَا: «يَسِّرَا وَلاَ تُعَسِّرَا، وَبَشِّرَا وَلاَ تُنَفِّرَا، وَتَطَاوَعَا».

وفي رواية أنس بن مالك: «يَسِّرُوا وَلاَ تُعَسِّرُوا، وَسَكِّنُوا وَلاَ تُنَفِّرُوا»

الأوامر المذكورة في الحديث، وما معها من النّهي تحمل على الظّاهر؛ إذ أنّ التّيسير على النّاس، والدّعوة إلى الله بالتّبشير والتّسكين والمطاوعة، ومجانبة التّعسير والتّنفير من واجبات الدّاعية إلى الله.

قال الطبري رحمه الله: (ومعنى قوله: «يَسِّرُوا وَلاَ تُعَسِّرُوا»، فيما كان من نوافل الخير دون ما كان فرضا من الله، وفيما خفّف الله عمله من فرائضه في حال العذر كالصلاة قاعدًا في حال العجز عن القيام، وكالإفطار في رمضان في السفر والمرض وشبه ذلك فيما رخص الله فيه لعباده وأمر بالتّيسير في النّوافل والإتيان بما لم يكن شاقًا ولا فادحًا خشية الملل لها ورفضها، وذلك أنّ أفضل العمل إلى الله أدومه وإن قلّ)[2].

---

[1] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، ج6، ص 99 . 100.

[2] ـ الطبري نقلا عن ابن بطال، المصدر نفسه، ج9، ص302.

وعن ابن بطّال رحمه الله: (فيه الحضّ على الاتّفاق وترك الاختلاف؛ لما في ذلك من ثبات المحبّة والألفة، والتّعاون على الحق، والتّناصر على إنفاذه وإمضائه)[1].

وقال بدر الدّين العيني رحمه الله: (قَوْله: « يَسِّرُوا» أَمر بالتّيسير)[2].

وعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا هَذِهِ النِّيرَانُ، عَلَى أَيِّ شَيْءٍ تُوقِدُونَ»؟ قَالُوا: عَلَى لَحْمٍ، قَالَ: «عَلَى أَيِّ لَحْمٍ؟» قَالُوا: عَلَى لَحْمِ حُمُرٍ إِنْسِيَّةٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَهْرِقُوهَا وَاكْسِرُوهَا» فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْ نُهَرِيقُهَا وَنَغْسِلُهَا؟ قَالَ: «أَوْ ذَاكَ».

قوله: « أَهْرِقُوهَا» أمر يحمل على الظّاهر؛ كون لحوم الحمر الإنسيّة حُرِّمت، وكانت قبلُ حلالٌ. أمّا أمره لهم بكسر القدور، فالقصد منه تقبيحُ ما يوقد فيها من لَحْمٍ في نفوس الصحابة، وتأكيدٌ لحرمتها، وغضبٌ لحرمات لله، لذا لَمَّا راجعوه على أن يهرقوها ويغسلوها دون كسرها أذن لهم في ذلك.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: الحَمْدُ لِلَّهِ، وَلْيَقُلْ لَهُ أَخُوهُ أَوْ صَاحِبُهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَإِذَا قَالَ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَلْيَقُلْ: يَهْدِيكُمُ اللَّهُ وَيُصْلِحُ بَالَكُمْ».

دلّت الأوامر المذكورة في الحديث على وجوب امتثالها. وقد وردت أحاديث أخرى تدلّ على وجوب تشميت العاطس، تؤكّد القول بالوجوب.

وعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الجُهَنِيِّ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ اللُّقَطَةِ، فَقَالَ: «عَرِّفْهَا سَنَةً، ثُمَّ اعْرِفْ وِكَاءَهَا وَعِفَاصَهَا، ثُمَّ اسْتَنْفِقْ بِهَا، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَدِّهَا إِلَيْهِ».

قوله: «عَرِّفْهَا سَنَةً » أمر غرضه وجوب تعريف اللّقطة.

وقوله: «ثُمَّ اعْرِفْ وِكَاءَهَا وَعِفَاصَهَا» أمر، غرضه وجوب حفظ العلامات التي تعرف بها؛ حتّى يعرفها بها صاحبها.

وقوله: «فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَدِّهَا إِلَيْهِ»: وجوب تأدية اللّقطة لصاحبها حال مجيئه.

---

[1] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، ج8، ص247.

[2] ـ بدر الدّين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج2، ص70.

2 ـ الأغراض البلاغيّة التي يخرج إليها الأمر

أ ـ الإباحة والجواز

عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الجُهَنِيِّ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ اللُّقَطَةِ، فَقَالَ: «عَرِّفْهَا سَنَةً، ثُمَّ اعْرِفْ وِكَاءَهَا وَعِفَاصَهَا، ثُمَّ اسْتَنْفِقْ بِهَا، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَدِّهَا إِلَيْهِ» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَضَالَّةُ الغَنَمِ؟ قَالَ: «خُذْهَا، فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذِّئْبِ»

في قوله: «ثُمَّ اسْتَنْفِقْ بِهَا» أمر غرضه إباحة تملّك الضّالّة التي لم يظهر صاحبها والانتفاع بها، وهذا خاصّ باللّقطة التي لا تستغني عن الحافظ لها.

أمّا قوله ـ حين سئل عن ضالّة الغنم ـ: «خُذْهَا، فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذِّئْبِ»، أفاد الحضّ على أخذ ضالّة الغنم وحفظها؛ لئلّا تكون عرضة للافتراس أو الهلاك، ثمّ جواز تملّكها في حال عدم ظهور صاحبها، وإن ظهرَ وجب تأديتها إليه.

قال ابن عبد البر رحمه الله: (فمن ذلك أنّ في الحديث دليلا على إباحة التقاط اللقطة وأخذ الضالة ما لم تكن إبلا؛ لأنّه عليه السلام أجاب السائل عن اللقطة بأن قال: «أعرف عفاصها ووكاءها»؛ كأنّه قال: أحفظها على صاحبها واعرف من العلامات ما تستحق به إذا طلبت، وقال في الشاة: «هي لك أو لأخيك أو للذئب»؛ يقول: خذها فإنما هي لك أو لأخيك أو للذئب إن لم تأخذها؛ كأنه يحضّه على أخذها)[1].

وعَنْ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَت: قَدِمَتْ أُمِّي وَهِيَ مُشْرِكَةٌ، فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ وَمُدَّتِهِمْ إِذْ عَاهَدُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مَعَ ابْنِهَا، فَاسْتَفْتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ: إِنَّ أُمِّي قَدِمَتْ وَهِيَ رَاغِبَةٌ؟ أَفَأَصِلُهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، صِلِي أُمَّكِ».

قوله: «صِلِي أُمَّكِ» أمر غرضه إباحة وجواز صلة المشرك غير المحارب، وهو توكيد للفظة «نعم» التي دلّت بدورها على الجواز أيضا.

قال الخطّابي رحمه الله: (وفيه: أن الرحم الكافرة توصل ببر المال ونحوه؛ كالرحم المسلمة)[2].

---

[1] ـ أبو عمر يوسف بن عبد البر، التمهيد لما في الموطإ من المعاني والأسانيد، مصدر سابق، ج2، ص64 . 65.

[2] ـ أبو سليمان الخطّابي، أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، مصدر سابق، ج2، ص1287، وينظر شمس الدين الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، ج11، ص145. وابن الملقّن، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ج16، ص406. وابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج6، ص473.

وعن ابن بطال رحمه الله: (وترجم ـ أي البخاري ـ لحديث أسماء: "باب صلة المرأة أمّها ولها زوج"، وفقه هذه الترجمة أن النبيّ عليه السلام أباح لأسماء أن تصل أمها، ولم يشترط لها في ذلك مشاورة زوجها)[1].

وقال القاضي عياض رحمه الله: (فيه جواز صلة المشرك ذي القرابة والحرمة والذّمام وأمّها المذكورة: قتلة بنت عبد العزّى العامريّة القرشية، ويقال: قتيلة ـ مصغرة ـ وكلاهما بتاء باثنتين فوقها، وقيل فيها: ﴿ لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ ﴾ [الممتحنة: 8] الآية)[2].

وعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ تَبْعَثُنَا، فَنَنْزِلُ بِقَوْمٍ فَلاَ يَقْرُونَنَا، فَمَا تَرَى؟ فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ فَأَمَرُوا لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ فَاقْبَلُوا، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا، فَخُذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ الَّذِي يَنْبَغِي لَهُمْ».

أمره هذا للإباحة لا للوجوب؛ أي من أراد أن يأخذ فلا حرج عليه، ومنهم من جعله من باب ذمّ وتقبيح الذي لا يضيّف من قصده، وعتابه، أي حلّ لكم غيبتهم للنّاس بذكر صنيعهم هذا. وقيل أنّ هذا بالنّسبة للمضطرّ فقط. ومنهم من قال أنّ هذا كان في أوّل الإسلام وكانت الضّيافة إذ ذّاك واجبة، ثمّ نُسخ بنسخ وجوبها[3]، والله أعلم.

وعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَرَادَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَنْفِرَ، فَرَأَى صَفِيَّةَ عَلَى بَابِ خِبَائِهَا كَئِيبَةً حَزِينَةً؛ لِأَنَّهَا حَاضَتْ، فَقَالَ: «عَقْرَى حَلْقَى ـ لُغَةٌ لِقُرَيْشٍ ـ إِنَّكِ لَحَابِسَتُنَا» ثُمَّ قَالَ: «أَكُنْتِ أَفَضْتِ يَوْمَ النَّحْرِ» ـ يَعْنِي الطَّوَافَ ـ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «فَانْفِرِي إِذًا».

قوله: «فَانْفِرِي إِذًا» أمر، غرضه الإباحة والجواز، فالنّبيّ صلّى الله عليه وسلّم أباح لصفيّة الخروج من مكّة والرّجوع للمدينة دون أداء طواف الوداع، ويفهم من الحديث سقوط طواف الوداع على النّساء حال الحيض رخصةً وتيسيرًا من الله سبحانه وتعالى عليهنّ.

---

[1] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق، ج9، ص201.

[2] ـ القاضي عياض، إكمال المعْلِم بفوائد مسلم، مصدر سابق، ج3 ص523. وينظر النّووي،المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج7، ص89. والطّيبي، شرح مشكاة المصابيح، ج10، ص3156. وبدر الدّين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج13، ص246. وأحمد القسطلّاني، إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري، ج7، ص102.

[3] ـ ينظر يحي بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج2، ص18 ـ 19.

وعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ: «ارْكَبْهَا» قَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ، قَالَ: «ارْكَبْهَا».

قوله: «ارْكَبْهَا» أمر، غرضه بيان إباحة وجواز ركوب الهدي. وكان أهل الجاهليّة يعتقدون حرمة ركوب الهدي وشرب لبنها[1]، فأراد النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم بيان جواز ذلك.

وقد عنون النّووي في صحيح مسلم لهذا الحديث بقوله: (باب جواز ركوب البدنة المهداة لمن احتاج اليها)[2]، ثمّ ساق الحديث.

وعَنِ ابْنِ سِيرِينَ، قال سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يقول: قَالَ أَبُو القَاسِمِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سَمُّوا بِاسْمِي وَلاَ تَكْتَنُوا بِكُنْيَتِي»

قوله: «سَمُّوا بِاسْمِي » أمر غرضه جواز التّسمّي باسم النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم.

ب ـ النصح والإرشاد

عن عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُخْبِرَ النَّاسَ بِلَيْلَةِ القَدْرِ، فَتَلاَحَى رَجُلاَنِ مِنَ المسْلِمِينَ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خَرَجْتُ لِأُخْبِرَكُمْ، فَتَلاَحَى فُلاَنٌ وَفُلاَنٌ، وَإِنَّهَا رُفِعَتْ، وَعَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكُمْ، فَالْتَمِسُوهَا فِي التَّاسِعَةِ، وَالسَّابِعَةِ، وَالخَامِسَةِ»

قول النّبيّ صلى الله عليه وسلّم: «فَالْتَمِسُوهَا» أمر، غرضه الإرشاد إلى تحرّي ليلة القدر في الأيّام المذكورة. أو هي على التّرغيب والحضّ، وهما متقاربان.

وعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: احْتَجَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُجَيْرَةً مُخَصَّفَةً، أَوْ حَصِيرًا، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ يُصَلِّي فِيهَا، فَتَتَبَّعَ إِلَيْهِ رِجَالٌ وَجَاءُوا يُصَلُّونَ بِصَلاَتِهِ، ثُمَّ جَاءُوا لَيْلَةً فَحَضَرُوا، وَأَبْطَأَ رَسُولُ اللَّهِ عَنْهُمْ فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ، فَرَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ وَحَصَبُوا البَابَ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ مُغْضَبًا، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ: «مَا زَالَ بِكُمْ صَنِيعُكُمْ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُكْتَبُ عَلَيْكُمْ، فَعَلَيْكُمْ بِالصَّلاَةِ فِي بُيُوتِكُمْ، فَإِنَّ خَيْرَ صَلاَةِ المَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الصَّلاَةَ المَكْتُوبَةَ».

قوله: «فَعَلَيْكُمْ بِالصَّلاَةِ فِي بُيُوتِكُمْ» أمر غرضه النّصح والإرشاد على أداء صلاة النّافلة في البيت؛ كونها أعظم أجرا، وأبعد عن الرّياء.

---

[1] ـ ينظر ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطال، ج4، ص373.

[2] ـ ينظر صحيح مسلم، كتاب الحج، ج2، ص960.

جـ ـ الحضّ والحث

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَتَاهُ السَّائِلُ أَوْ صَاحِبُ الحَاجَةِ قَالَ: «اشْفَعُوا فَلْتُؤْجَرُوا، وَلْيَقْضِ اللَّهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ مَا شَاءَ»

في الحديث حضّ على الشّفاعة الحسنة بين المؤمنين، وأنّ هذا سبب لنيل الأجر. قال ابن بطّال رحمه الله: (في هذا الحديث الحضّ على الشفاعة للمؤمنين في حوائجهم)[1].

وقال القرطبي: («اشفعوا تؤجروا» كذا وقع هذا اللفظ "تؤجروا" بغير فاء ولا لام، وهو مجزوم على جواب الأمر المضمَّن معنى الشرط، ومعناه واضح لا إشكال فيه، وقد روي: «فلتؤجروا» بفاء ولام، وهكذا وجدته في أصل شيخنا أبي الصبر أيوب[2]، وينبغي أن تكون هذه اللام مكسورة؛ لأنَّها لام كي، وتكون الفاء زائدة، كما زيدت في قوله: «قُومُوا فَلِأُصَلِّيَ لَكُمْ»[3] في بعض رواياته، وقد تقدم قول من قال: إن الفاء قد تأتي زائدة، ويكون معنى الحديث: اشفعوا لكي تؤجروا، ويُحتمل أن يقال: إنّها لام الأمر، ويكون المأمور به التعرُّض للأجر بالاستشفاع؟ فكأنّه قال: استشفعوا وتعرضوا بذلك للأجر، وعلى هذا فيجوز كسر هذه اللام على أصل لام الأمر، ويجوز تخفيفها بالسكون لأجل حركة الحرف الذي قبلها)[4].

وعَنِ البَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِحَسَّانَ: «اهْجُهُمْ ـ أَوْ قَالَ: هَاجِهِمْ ـ وَجِبْرِيلُ مَعَكَ».

الأمر الوارد في الحديث غرضه حضّ حسّان على هجاء المشركين.

---

[1] ـ ابن بطّال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق، ج9 ص228.

[2] ـ أبو الصبر أيوب بن عبد الله بن أحمد الفِهْريّ السَّبْتيّ. كان محدثاً راوية شاعراً أخذ عنه الناس وانتفعوا به، كما عدّه ابن الجزري من القرّاء. استشهد في وقعة العقاب سنة: 609هـ. ينظر الذّهبي، تاريخ الإسلام، ج13، ص211 . 212. ومحمد بن محمد بن عمر بن علي بن سالم مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تحقيق: عبد المجيد خيالي، الناشر: دار الكتب العلمية . لبنان، الطبعة: الأولى، 1424هـ - 2003م، ج1، ص264.

[3] ـ رواه مالك، الموطّأ (برواياته الثّمانية)، كتاب السّهو، جامع سبحة الضّحى، رقم (393)، ج2، ص31. ورواه من طريقه أحمد، المسند، برقم (12680)، ج20، ص113. وأبو داود، السّنن، رقم (612)، ج1، ص166. وهو عند البخاري بلفظ: «قُومُوا فَلِأُصَلِّيَ بِكُمْ» الصّحيح، كتاب الآذان، رقم (860)، ج1، ص171. ومسلم، الصّحيح، كتاب المساجد ومواضع الصّلاة، رقم (660)، ج1، ص457. والحديث عند غير من ذكرنا من أصحاب السّنن.

[4] ـ أحمد القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، مصدر سابق، ج6، ص /63 ـ 633.

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُفَدِّي أَحَدًا غَيْرَ سَعْدٍ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِرْمِ فَدَاكَ أَبِي وَأُمِّي»

قوله (إرمِ) أمر غرضه حضّ وتحريض على الرّمي.

قال القاضي عياض رحمه الله عند هذا الحديث: (وفيه الحضّ على الرّمي وفضيلته)[1].

وعن ابن الملقّن رحمه الله في معنى:«فَدَاكَ أَبِي وَأُمِّي» قال: (وهي كلمة تقال للتّبجيل ليس على الدُّعاء ولا على الخبر)[2].

وعَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: ذَكَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّارَ، فَتَعَوَّذَ مِنْهَا وَأَشَاحَ بِوَجْهِهِ، ثُمَّ ذَكَرَ النَّارَ فَتَعَوَّذَ مِنْهَا وَأَشَاحَ بِوَجْهِهِ، ثُمَّ قَالَ: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فَبِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ».

يفهم من الحديث الحثّ والترغيب على الصّدقة، وعلى فعل الخير ولو بالشّيء اليسير. وبعبارة أخرى فيه حثّ على فعل كلّ ما من شأنه أن يكون سببا يَقِي به العبد نفسه من النّار. وإذا كان فعل الطّاعات يبعد عن نّار جهنّم، فاجتناب ما يوجب القرب منها من باب أولى، وإن لّم يذكر في الحديث، لكن يفهم ضمنا.

قال ابن قتيبة رحمه الله: (وقوله: " إذا غضب أعرض وأشاح"[3]. والإشاحة تكون بمعنيين:

أَحدهمَا: الجد في الأَمر، يُقَال: أشاح إذا جدّ.

والآخر الإعراض بالوجه، يقال: أشاح إذا عدل بوجهه، وهذا معنى هذا الحرف في هذا الموضع، ومنه حديثه الآخر أنه قال: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ» ثم أعرض وأشاح، أي عدل بوجهه؛ وذلك فعل الحذر من الشيء، أو الكاره للأمر)[4].

---

[1] ـ القاضي عياض، إكمال المعْلِم بفوائد مسلم، مصدر سابق ، ج7، ص422.

[2] ـ ابن الملقّن، التوضيح لشرح الجامع الصّحيح، مصدر سابق، ج17، ص491. وينظر بدر الدّين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج14، ص200.

[3] ـ القول ضمن أثر طويل يرويه الحسن بن علي عن أبي هالة يذكر فيها صفات رسوول الله صلّى الله عليه وسلم. ينظر أبو بكر الآجرّي، الشريعة، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الدميجي، الناشر: دار الوطن ـ الرياض . السعودية، الطبعة: الثانية، 1420هـ ـ 1999م، رقم (1022)، ج3، ص1511. والطّبراني، المعجم الكبير، مصدر سابق، رقم (414)، ج22، ص156. والبيهقي، شعب الإيمان، رقم (1362)، ج3، ص24. والبغوي، شرح السنّة، ج13، ص272.

[4] ـ أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، غريب الحديث، تحقيق: د عبد الله الجبّوري، النّاشر: دار الغرب الإسلامي . تونس، الطّبعة الثّانية، 2010م، ج1، ص504.

وفعله هذا؛ أي بعد ذكر النّار أعرض وأشاح ثمّ أمر بالصّدقة، فيها معنى التّحذير كما مرّ في كلام ابن قتيبة، وذكر هذا أيضا الزّمخشريّ في كتابه الفائق في غريب الحديث[1]، وابن الأثير في النّهاية في غريب الحديث[2].

وعن ابن بطال رحمه الله: (وفى قوله: «فَلْيَتَّقِيَنَّ أَحَدُكُمُ النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ» حضّ على القليل من الصدقة. وقوله: «فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَبِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ» حضّ أيضًا على أن لّا يحقر شيئًا من الخير بالقول والفعل)[3].

د ـ العرض

عَنْ أَبِي سُلَيْمَانَ مَالِكِ بْنِ الحُوَيْرِثِ قَالَ: أَتَيْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَنَحْنُ شَبَبَةٌ مُتَقَارِبُونَ، فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ عِشْرِينَ لَيْلَةً، فَظَنَّ أَنَّا اشْتَقْنَا أَهْلَنَا، وَسَأَلَنَا عَمَّنْ تَرَكْنَا فِي أَهْلِنَا، فَأَخْبَرْنَاهُ، وَكَانَ رَفِيقًا رَحِيمًا، فَقَالَ: «ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ، فَعَلِّمُوهُمْ وَمُرُوهُمْ، ... ».

قوله: «ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ» غرضه العرض؛ لَمّا رأى اشتياقهم لأهليهم عرض عليهم الرّجوع؛ رفقا بهم، ورحمة لهم، وشفقة عليهم. دلّ على ذلك قول راوي الحديث. وكذا ما رواه البخاري من وجه آخر بلفظ: «لَوْ رَجَعْتُمْ إِلَى بِلاَدِكُمْ، فَعَلَّمْتُمُوهُمْ مُرُوهُمْ، فَلْيُصَلُّوا ....»[4].

وعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: وُلِدَ لِرَجُلٍ مِنَّا غُلاَمٌ فَسَمَّاهُ القَاسِمَ، فَقُلْنَا: لاَ نَكْنِيكَ أَبَا القَاسِمِ وَلاَ كَرَامَةَ، فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «سَمِّ ابْنَكَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ»،

الأمر الوارد في الحديث غرضه العرض على الصّحابي أن يسمّيَ ابنه عبد الرّحمن، والله أعلم.

---

[1] ـ أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، الفائق في غريب الحديث والأثر، تحقيق: علي محمد البجاوي – محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعرفة . لبنان، 1414هـ . 1993م، ج2، ص256.

[2] ـ مجد الدّين أبو السّعادات المبارك بن محمّد الجزري ابن الأثير، النّهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: خليل مأمون شيحا، النّاشر: دار المعرفة . بيروت . لبنان، الطّبعة الثّالثة، 1430هـ . 2009م، ج2، ص903.

[3] ـ ابن بطّال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق، ج3، ص414. ولفظ الحديث الذي ذكره ابن بطّال عند البخاري في كتاب الزّكاة، باب الصّدقة قبل الرّدّ. رقم: (1413)، ج2، ص108.

[4] ـ كتاب الآذان، باب إذا استووا في القراءة فليؤمهم أكبرهم، رقم (685)، ج1، ص138.

هـ ـ الرفق

عن أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَالَ فِي المسْجِدِ، فَثَارَ إِلَيْهِ النَّاسُ لِيَقَعُوا بِهِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعُوهُ، وَأَهْرِيقُوا عَلَى بَوْلِهِ ذَنُوبًا مِنْ مَاءٍ، أَوْ سَجْلًا مِنْ مَاءٍ، فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُيَسِّرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ».

قوله: «دَعُوهُ» أمر غرضه الرّفق بالأعرابيّ؛ كونه حديث عهد بالإسلام، وجاهل لأحكامه العامّة، وآداب المسجد وحرمته، فالرّفق به أدعى لتأليف قلبه، وثباته على الإسلام، لذا نجده بعدها مباشرةً قابل الرّفق بالإحسان، والإساءة ـ في نظره ـ بالإساءة، والاعتداء بقوله: «اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا، وَلاَ تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا».

نقل ابن بطّال رحمه الله عن غيره ما قوله: (ومن تيسره عليه السلام أنه لم يعنّف البائل في المسجد ورفق به)[1].

وعن أبي الوليد الباجي رحمه الله: (أنّه دخل وصلى، فلما قضى الصلاة بال في المسجد، وذلك أنه لم يعهد المساجد، ولا عرف ما يجب لها من الإكرام والتّنزيه. وصاح الناس إنكارا لفعله، ومبادرة إلى منعه، فقال لهم النّبيّ صلّى الله عليه وسلم: «اتْرُكُوهُ»[2] رفقا به، ولطفا في تعليمه. وهذه سنّة من الرّفق في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لا سيما لمن قرب عهده بالإسلام، ولم يعلم منه الاستهانة به، فيعلم أصول الشرائع، ويعذر في غيرها حتى يتمكن الإسلام من قلوبهم؛ لأنهم إن أُخذوا بالتّشديد في جميع الأحوال خيف عليهم أن تنفر قلوبهم عن الإيمان، وتبغض الإسلام فيؤول ذلك إلى الارتداد والكفر الذي هو أشد ممّا أنكر عليهم)[3].

وعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما، قَالَ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «أَلَمْ أُخْبَرْ أَنَّكَ تَقُومُ اللَّيْلَ وَتَصُومُ النَّهَارَ» قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «فَلاَ تَفْعَلْ، قُمْ وَنَمْ، وَصُمْ وَأَفْطِرْ، فَإِنَّ لِجَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِعَيْنِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِزَوْرِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِزَوْجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّكَ عَسَى أَنْ يَطُولَ بِكَ عُمُرٌ، وَإِنَّ مِنْ حَسْبِكَ أَنْ تَصُومَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ

---

[1] ـ ابن بطّال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق، ج9، ص302.

[2] ـ اللّفظة جزء من حديث الأعرابي، ذكرها مالك في الموطّإ، كتاب الطّهارة، باب ما جاء في البول قائما وغيره، رقم (149)، ج1، ص348. والنّسائي، السّنن الكبرى. كتاب الطّهارة، باب ترك التّوقيت في الماء. رقم (62)، ج2، ص53.

[3] ـ أبو الوليد الباجي، المنتقى شرح الموطإ، مصدر سابق ، ج1، ص462.

ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنَّ بِكُلِّ حَسَنَةٍ عَشْرَ أَمْثَالِهَا، فَذَلِكَ الدَّهْرُ كُلُّهُ» قَالَ: فَشَدَّدْتُ فَشُدِّدَ عَلَيَّ، فَقُلْتُ: فَإِنِّي أُطِيقُ غَيْرَ ذَلِكَ، قَالَ: «فَصُمْ مِنْ كُلِّ جُمُعَةٍ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ» قَالَ: فَشَدَّدْتُ فَشُدِّدَ عَلَيَّ، قُلْتُ: أُطِيقُ غَيْرَ ذَلِكَ، قَالَ: «فَصُمْ صَوْمَ نَبِيِّ اللَّهِ دَاوُدَ» قُلْتُ: وَمَا صَوْمُ نَبِيِّ اللَّهِ دَاوُدَ؟ قَالَ: «نِصْفُ الدَّهْرِ».

الأوامر الواردة في الحديث وما تركّب معها من النّهي والخبر غرضه الإرشاد إلى عدم إرهاق النّفس بكثرة الطّاعات، ومواصلة العبادات، بل على المرء الرّفق بنفسه وعدم حملها على الصّعب؛ كي لا تملّ، ويكون مآل الأمر ترك العمل بالكليّة، إذ «أَنَّ أَحَبَّ الأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ أَدْوَمُهَا وَإِنْ قَلَّ»[1]. كما أنّ في الحديث إرشاد إلى إعطاء كلّ ذي حقّ حقّه.

وعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ: قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَسِيرٍ لَهُ، فَحَدَا الحَادِي، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ارْفُقْ يَا أَنْجَشَةُ، وَيْحَكَ بِالقَوَارِيرِ». وفي رواية: أَتَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ وَمَعَهُنَّ أُمُّ سُلَيْمٍ، فَقَالَ: «وَيْحَكَ يَا أَنْجَشَةُ، رُوَيْدَكَ سَوْقًا بِالقَوَارِيرِ».

الأمر الوارد غرضه الرّفق بالنّساء مخافة تعبهنّ، أو سقوطهنّ حال إسراع الإبل في السّير عند سماع صوت الحادي. وإن شئت هو نهي عن الحداء رفقا بالنّساء خوفا عليهنّ من السقوط.

قال ابن بطّال: (أمره بالرفق في الحداء والإنشاد؛ لأن الحداء يحث الإبل حتى تسرع السير، فإذا مشت الإبل رويدا أمن على النساء السقوط)[2].

وقال أبو المظفّر: (في هذا الحديث من الفقه: جواز الحداء. وفيه أنه إذا أراد الحداء الحث بجهد الإبل، فإنه يشار إلى الحادي بالرفق. وقوله: «سوقك بالقوارير» يعني بالنساء يشير بذلك إلى أنه ينبغي أن يكون السّير على قدر سير الأضعف، وأضعف الرفاق النساء؛ فإن كن حاملات، فينبغي أن يزيد في الرفق بهن، وإنّما سماهن قوارير؛ لأن الحمل يستقر في بطن المرأة)[3].

---

[1] ـ جزء من حديث رواه البخاري في كتاب الرّقاق، رقم: (6464)، ج8، ص98. ومسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، ، رقم: (783)، ج1، ص541. والحديث عند غيرهما في كتب السنّة.

[2] ـ ابن بطّال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق ، ج 9، ص324.

[3] ـ أبو المظفر يحيى بن محمد بن هُبَيْرَة الذهلي الشيبانيّ، الإفصاح عن معاني الصحاح، تحقيق: د فؤاد عبد المنعم أحمد، النّاشر: دار الوطن . الرّياض . السّعودية، الطّبعة الثّانية، 1417هـ . 1996م، ج5، 153 . 154.

ثمّ ليعلم أنّ هناك من قال: إنّما نهاه عن ذلك مخافة صبوتهنّ وافتتانهنّ عند سماع الحادي، وهذا القول منقول عن أبي عبيد وابن قتيبة والخطّابي[1]، واقتصر عليه الأزهري في تهذيبه[2]، وذكر القاضي عياض القولين[3]، ومال لقول أبي عبيد.

أمّا المازري: فبعد أن نقل ما ذهب إليه أبو عبيد قال معقّبا: (وجاء في كتاب مسلم: « لَا تَكْسِرِ الْقَوَارِيرَ»[4]، يعني ضعفة النساء. فكأنَّ هذا قد يخرج على غير ما تأوّله الهروي)[5].

وأمّا أبو الفضل السّلامي فقد أنكر قول أبي عبيد بشدّة، ذكر ذلك في كتابه: التّنبيه[6]. في كلام له طويل.

لذا تجد من المحقّقين من يُعرِض عن مّا نقله أبو عبيد، ويقتصر على القول الآخر، وعلى هذا جاء قول الإمام المجدّد المصلح عبد الحميد ابن باديس رحمه الله، حيث قال أثناء شرحه لهذا الحديث: (لَمّا غنّى أنشجة للإبل وعلى ظهورها النساء نشطت واعنقت في السير فأتعبتهنّ، فأشفق النّبي صلى الله عليه وآله وسلم عليهنّ، فأمر أنجشة بالرفق بهنّ لأنّهنّ ضعيفات عن تحمّل شدّة الاضطراب فوق ظهور الإبل المسرعة)[7].

---

[1] ـ ينظر كلام الخطّابي في أعلام الحديث، مصدر سابق، ج3، ص2203. وقال ابن الجوزي: (وحسن الصوت بالحداء يشبه الغناء المحرك للطبع إلى الهوى، وتأثير ذلك في النساء أسرع من تأثيره في الرجال، وهذا القول قد ذكره جماعة من العلماء منهم ابن قتيبة والخطابي). ينظر كشف المشكل من حديث الصّحيحين، مصدر سابق، ج3، ص27.

[2] ـ ينظر كلام أبو منصور الأزهري في تهذيب اللّغة، مصدر سابق، مادّة (قرّ)، ج6، ص458.

[3] . ينظر كلامه في إكمال المعْلِم بفوائد مسلم، مصدر سابق، ج7، ص287 . 288. وينظر جلال الدين السيوطي، الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، تحقيق: أبو إسحاق الحويني، النّاشر: دار ابن عفان ـ السعودية. الطبعة: الأولى 1416هـ ـ 1996م، ج5، ص325.

[4] ـ ينظر كتاب الفضائل، باب في رحمة النبي صلى الله عليه وسلم للنساء وأمر السّوّاق مطاياهن بالرِّفق بهن. رقم: (2323)، ج4، ص1812. وهو عند البخاري في كتاب الأدب من صحيحه.

[5] ـ أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التَّمِيمي المازري المالكي، المعلّم بفوائد مسلم، تحقيق محمد الشاذلي النيفر، المؤسّسة الوطنية للكتاب بالجزائر، الطبعة: الثانية، 1988 م، والجزء الثالث صدر بتاريخ 1991م، ج3، ص221.

[6] ـ محمد بن ناصر أبو الفضل السلامي. التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف وخطأ في تفسيرها ومعانيها وتحريف في كتاب الغريبين عن أبي عبيد أحمد الهروي. تحقيق: حسين بن عبد العزيز بن عمر باناجه. الناشر: كنوز إشبيليا ، الرياض . السعودية، الطبعة الأولى، 1429هـ ـ 2008م. ص354 . 362.

[7] ـ عبد الحميد بن باديس، مجالس التذكير من حديث البشير النذير، مرجع سابق ، ص273 ـ 274.

وعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي عَنِ الهِجْرَةِ، فَقَالَ: «وَيْحَكَ، إِنَّ شَأْنَ الهِجْرَةِ شَدِيدٌ، فَهَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَهَلْ تُؤَدِّي صَدَقَتَهَا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ البِحَارِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَتِرَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا».

الأمر الوارد في الحديث غرضه الرّفق، فالأعرابي لَمّا أراد الهجرة إلى النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم بالمدينة أمره بالمكوث في وطنه رفقا به؛ لِمَا في مفارقة الأهل والأوطان، من الشدّة على الإنسان، فتجلب له الهموم والأحزان.

و ـ الاشفاق

وعن صَفِيَّةَ ـ زَوْجَ النَّبِيِّ ـ أَنَّهَا جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزُورُهُ فِي اعْتِكَافِهِ فِي المَسْجِدِ فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، فَتَحَدَّثَتْ عِنْدَهُ سَاعَةً، ثُمَّ قَامَتْ تَنْقَلِبُ، فَقَامَ النَّبِيُّ مَعَهَا يَقْلِبُهَا، حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ بَابَ المَسْجِدِ عِنْدَ بَابِ أُمِّ سَلَمَةَ، مَرَّ رَجُلاَنِ مِنَ الأَنْصَارِ، فَسَلَّمَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ لَهُمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عَلَى رِسْلِكُمَا، إِنَّمَا هِيَ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ»، فَقَالاَ: سُبْحَانَ اللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَبُرَ عَلَيْهِمَا، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَبْلُغُ مِنَ الإِنْسَانِ مَبْلَغَ الدَّمِ، وَإِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَقْذِفَ فِي قُلُوبِكُمَا شَيْئًا».

أسلوب الحديث مبدأه أمر ومنتهاه خبر، غرضه بيان من هي المرأة التي مع النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم؛ إشفاقا منه صلّى الله عليه وسلّم أن يشكّا أنّها أجنبيّة عنه، فيكون ذلك سببا لهلاكهما.

وأكّد جملة: «إِنَّمَا هِيَ صَفِيَّةُ »؛ لإزالة ما قد يكون علق في نفوسهما من تردّد أو ارتياب، من كون المرأة ليست من محارم النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم. أو هي من باب تنزيل خالي الذّهن منزلة المتردّد؛ لكون الأمر يقتضي بيان ذلك، وهو تعليم للصّحابة ومن يأتي بعدهم؛ أنّ على المسلم تجنّب مواطن التّهم والشّبهات، وبيان الحال إن اقتضى الأمر ذلك. وتأكيد الكلام في الجملة الثّانية من باب بيان خطر وسوسة الشّيطان؛ كي يحذر المؤمن، ويجتنب وساوسه ومكايده، سواء بالظنّ السّيّء، أو بالابتعاد عن مواطن التّهم، والله أعلم بالصّواب.

ونقل الخطابي عن الشافعي أنّه قال في معنى هذا الحديث: (كان ذلك منه صلى الله عليه وسلم شفقةً عليهما؛ لأنّهما لو ظنّا به ظن سوءٍ كفرا، فبادر إلى إعلامهما؛ ذلك لئلا يهلكا)[1].

---

[1] ـ أبو سليمان الخطّابي، معالم السّنن، مصدر سابق، ج2، ص141. وانظر أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، مصدر سابق، ج2، ص989. وبدر الدّين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج24 ص373.

وعلّق القاضي عياض رحمه الله على هذا الحديث بقوله: (هو إشفاق منه على أمته، فقد كان بالمؤمنين رؤوفا رحيمًا، وخشيته من ظنّهم به شيئًا فيهلكوا كما قال عليه السلام؛ إذ أنّ ظن السوء بالأنبياء كفر، والكبائر غير جائزة عليهم بإجماعٍ عند الجميع)[1].

ز ـ الدّعاء

عَنْ أُمِّ خَالِدٍ بِنْتِ خَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَتْ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ أَبِي وَعَلَيَّ قَمِيصٌ أَصْفَرُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سَنَهْ سَنَهْ» قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَهِيَ بِالحَبَشِيَّةِ: حَسَنَةٌ، قَالَتْ: فَذَهَبْتُ أَلْعَبُ بِخَاتَمِ النُّبُوَّةِ فَزَبَرَنِي أَبِي، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعْهَا» ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَبْلِي وَأَخْلِقِي، ثُمَّ أَبْلِي وَأَخْلِقِي، ثُمَّ أَبْلِي وَأَخْلِقِي» قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَبَقِيَتْ حَتَّى ذَكَرَ، يَعْنِي مِنْ بَقَائِهَا.

الأمر الوارد في الحديث غرضه الدّعاء لأمّ خالد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بطول العمر، وكرّر الكلام ثلاثا؛ لأنّ الدّعاء يستحسن فيه الإطناب. ومن الأدلّة على أنّ الأمر يراد منه الدّعاء الكلام المنقول في آخر الحديث، كما أورده البخاري بسند آخر في كتاب اللّباس، وبوّب له بقوله: (باب ما يُدْعَى لِمَن لبس ثوبا جديدا)، ثمّ ساق الحديث.

وما نقله ابن بطّال، حيث قال في معرض شرحه للحديث: (وقوله: «أَبْلِي وَأَخْلِقِي» هو كلام معروف عند العرب معناه الدعاء بطول البقاء)[2]. وفي شرح المشكاة للطّيبي: (والتكرار في قوله: «أَبْلِي وَأَخْلِقِي» دعاء لها بطول عمرها)[3]. وعلى هذا درج غيرهم من شرّاح الحديث[4]. وإن كان هذا القول أظهر من أن يستدلّ له لكن من واجبنا تقديم كلام الأئمّة الأعلام.

---

[1] ـ القاضي عياض، إكمالُ المعْلِمِ بفوائِدِ مسلم، مصدر سابق ، ج7، ص63.

[2] ـ شرح صحيح البخاري لابن بطّال، ج5، ص232.

[3] ـ الحسين بن محمد الطيبي، الكاشف عن حقائق السنن، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة ـ الرياض)، الطبعة الأولى، 1417هـ ـ 1997م، ج12، ص3690. (الأجزاء بترقيم تسلسلي واحد).

[4] ـ ينظر: الحسين بن محمود بن الحسن، مظهر الدين الزَّيْدَانيُّ الكوفي الضَّرِيرُ الشِّيرازيُّ الحَنَفيُّ المشهورُ بالمظْهِري، المفاتيح في شرح المصابيح، تحقيق: لجنة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر . الكويت، الطبعة الأولى، 1433هـ - 2012م، ج6، ص122. وفتح الباري شرح صحيح البخاري، ج13، ص293. وإرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري، ج12، ص538. وأبو الحسن على القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، تحقيق جمال عيتاني، النّاشر: دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ . 2001م، ج10، ص461.

وعَنْ جَرِيرٍ، قَالَ: شَكَوْتُ إِلَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنِّي لاَ أَثْبُتُ عَلَى الخَيْلِ، فَضَرَبَ بِيَدِهِ فِي صَدْرِي، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ ثَبِّتْهُ، وَاجْعَلْهُ هَادِيًا مَهْدِيًّا».

هو دعاء من النّبي عليه السّلام، لجرير بالثّبات على الخيل والهداية.

وعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّهُ سَمِعَ حَسَّانَ بْنَ ثَابِتٍ الأَنْصَارِيَّ: يَسْتَشْهِدُ أَبَا هُرَيْرَةَ، فَيَقُولُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، نَشَدْتُكَ بِاللَّهِ، هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «يَا حَسَّانُ، أَجِبْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ أَيِّدْهُ بِرُوحِ القُدُسِ» قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: نَعَمْ.

قوله: «اللَّهُمَّ أَيِّدْهُ بِرُوحِ القُدُسِ» الغرض منه الدّعاء لحسّان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قال المنّاوي رحمه الله: (ودعا لحسان بقوله: «اللَّهُمَّ أَيِّدْهُ بِرُوحِ القُدُسِ»)[1].

وعن أَبِي هُرَيْرَةَ، قال: لَمَّا رَفَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأْسَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَنْجِ الوَلِيدَ بْنَ الوَلِيدِ، وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ، وَعَيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ، وَالمسْتَضْعَفِينَ بِمَكَّةَ، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ»

هو دعاء منه صلّى الله عليه وسلّم أن ينجّي المستضعفين بمكّة، ودعاء على قريش بالقحط، وقد قال العلماء بأنّه إنّما دعا عليهم بذلك طمعا منه في إسلامهم[2]؛ لأنّ العبد في الشدّة، يخلص العبادة لله، ويذعن للحقّ، ويُظهر من الخضوع والاستكانة ما لا يكون منه في الرّخاء، كما جاء مقرّرا في آيِ القرآن. ودعاؤه هذا كان في قنوت صلاة الفجر.

حـ ـ الخبر

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: إِنَّ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي القُعَيْسِ اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ بَعْدَ مَا نَزَلَ الحِجَابُ، فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لاَ آذَنُ لَهُ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِنَّ أَخَا أَبِي القُعَيْسِ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي، وَلَكِنْ أَرْضَعَتْنِي امْرَأَةُ أَبِي القُعَيْسِ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الرَّجُلَ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي، وَلَكِنْ أَرْضَعَتْنِي امْرَأَتُهُ؟ قَالَ: «ائْذَنِي لَهُ، فَإِنَّهُ عَمُّكِ تَرِبَتْ يَمِينُكِ». قَالَ عُرْوَةُ: فَبِذَلِكَ كَانَتْ عَائِشَةُ، تَقُولُ: «حَرِّمُوا مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ».

قول النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم: «ائْذَنِي لَهُ» أمر، غرضه الإخبار بالجواز؛ إذْ أنّ الزّوجين مشتركان في وجود حليب المرضعة ؛ لأنّ سبب الحليب ناتج عن ماء الرّجل وماء المرأة، فشملت

---

[1] ـ زين الدين محمد بن علي بن زين العابدين المناوي،فيض القدير شرح الجامع الصغير، مصدر سابق، ج5، ص133.

[2] ـ ينظر معنى هذا في كلام المهلّب نقلا من شرح صحيح البخاري لابن بطال، ج3، ص6.

الحرمة المرأة المرضعة ولحق بها في الحرمة ما يحرم للابن من النّسب، كما شملت زوج المرضعة، ويلحق به قرابته التي تحرم للابن من النّسب، ولَمّا فهمت عائشة قول النبيّ صلّى الله عليه وسلّم قالت: «حَرِّمُوا مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ». لذا يمكن القول أنّ الحديث سيق لإفادة المخاطب الحكم الذي تضمّنه الحديث، والحكم جواز ذلك؛ أي هو إخبار بالجواز، والله أعلم.

قال الإمام الخطّابي رحمة الله عليه: (تنزيل هذا الباب، أن يجعل المرضع بمنزلة الولد من زوج المرضعة، وهو لوكان ولد من مائه حرم على أخيه؛ إذ كان له عمًّا، فكذلك إذا رضع من لبن كان حدوثه بفعله؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الرضاع في التحريم كالولادة)[1].

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

تقاربت أقوال العلماء في معنى الحديث. فنصّ كثير من شرّاح الحديث وأهل التحقيق على أنّ الحديث معناه الإخبار ومن هؤلاء أبو عبيد القاسم بن سلاّم رحمه الله، حيث قال: (حديث النَّبيّ عليه السّلَام: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» ليس وَجهه أَنّه أمره بذلك، هذا مَا لَا يكون إِنَّمَا معناه: من كذب عليّ متعمدا تبوَّأَ مَقْعَده من النَّار؛ أي كان له مقعد من النَّار، إِنّما هي لفظة أمر على معنى الخبر)[2].

وقال الخطّابي رحمه الله: (قوله: «فَلْيَتَبَوَّأْ»، ظاهره أمر، ومعناه خبر؛ يريد أن الله عز وجل يبوّئه مقعدا من النّار. يقال: تبوأ الرّجل المكان، إذا اتّخذ موضعه لمقامه. وأصله من مباءة الإبل، وهي أعطانها)[3].

وكذا ابن الجوزي، قال: («مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» أصل التبوء من مباءة الإبل: وهي أعطانها، يقال: تبوأ لنفسه مكانا: إذا اتخذه. وظاهر اللّفظ الأمر، ومعناه الخبر)[4].

---

[1] ـ أبي سليمان حمد بن محمّد الخطّابي، معالم السُّنن، تحقيق: محمّد صبحي بن حسن حلاق، النّاشر: مكتبة المعارف . الرّياض . السّعودية، الطّبعة الأولى، 1431هـ . 2010م، ج2، ص12.

[2] ـ غريب الحديث لأبي عبيد، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ـ الدكن ـ الهند، الطبعة: الأولى، 1384هـ ـ 1964م، ج3، ص32. وينظر تهذيب اللّغة للأزهري، مادّة (صنع)، ج1، ص466.

[3] ـ أبو سليمان الخطّابي، أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، مصدر سابق، ج1، ص212.

[4] ـ أبو الفرج بن الجوزي،كشف المشكل من حديث الصحيحين، مصدر سابق، ج1، ص228. وينظر ج1، ص363.

وعن التّوربشتي رحمه الله: («فَلْيَتَبَوَّأْ» أي: لينزل منزلة منها. وظاهر هذا الكلام أمر ومعناه خبر، يريد أن الله تعالى يبوئه منها، وتبوأ الدار؛ أي اتخذها مسكنا)[1].

وللطّيبي رحمه الله: (وقوله: «فَلْيَتَبَوَّأْ» لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، كأنه قال: من سره ذلك وجب له أن ينزل منزلة من النار وحق له ذلك)[2].

ومنهم من حمله على الدّعاء. قال ابن بطّال: (قال الطبري: إن قيل: معنى قول الرسول صلى الله عليه وسلم: «فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»، أهو إلى الكاذب بتبوء مقعده من النار فيؤمر بذلك، أم ذلك إلى الله؟ فإن يكن ذلك إليه فلا شك أنه لا يُبَوِّء نفسه ذلك، وله إلى تركه سبيل. وإن يكن ذلك إلى الله، فكيف أمَرَ بتبوّء المقعد، وأمرُ العبدِ بما لا سبيل إليه غَيْرُ جائز؟.

قيل: معنى ذلك غير ما ذكرت، وهو بمعنى الدّعاء منه صلى الله عليه وسلم على من كذب عليه، كأنه قال: مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتعمدًا بَوَّأَهُ اللهُ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ، ثم أخرج الدّعاء عليه مخرج الأمر له به وذلك كثير في كلام العرب)[3]. ولم يذكر ابن بطّال غير هذا القول في هذا الموضع.

وبعضهم لم يقتصر على قول واحد، كالقاضي عياض رحمه الله، حيث قال: (قَوْله «فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» مَهموز الأَخير، أَي ينزل منزله منها ويتخذه، قيل هُوَ على طَرِيق الدُّعَاء عليه، أَي بوأه الله ذَلِك وَخرج مخرج الأَمر، وقيل بل هو على الخبر، وأنّه اسْتحق ذلك واستوجبه)[4].

وقال العيني رحمه الله، بعد أن نّقل كلام بعض من سبقه: (قلت والأولى أن يكون أمر تهديد، أو يكون دعاء على معنى بوّأه الله)[5].

وقال القسطلّاني: (والأمر هنا معناه الخبر، أي أنّ الله تعالى يبوّئه مقعده من النار، أو أمر على سبيل التهكم والتغليظ، أو أمر تهديد، أو دعاء على معنى بوَّأه الله)[6].

---

[1] ـ أبو عبد الله فضل الله بن حسن بن حسين بن يوسف، شهاب الدين التُّورِبِشْتِي، الميسر في شرح مصابيح السنة، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الثانية، 1429هـ - 2008م، ج1، ص96.

[2] ـ الطيبي، الكاشف عن حقائق السنن، مصدر سابق، ج10، ص3067. وينظر ج2، ص659.

[3] ـ ابن بطّال، شرح صحيح البخاري لابن بطال، مصدر سابق، ج1، ص183.

[4] ـ القاضي عياض، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، مصدر سابق، ج1، ص103.

[5] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج2، ص229.

[6] ـ أحمد القسطلّاني، إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج1، ص301.

وهذا التّنوّع في معنى الحديث ـ بمنظور العلماء ـ دلّ عليه اللّفظ بحسب السّياق. كما أنّ المعاني المذكورة متقاربة في مجملها، مستلزمة لبعضها.

وفي حديث أبي موسى: «اشْفَعُوا فَلْتُؤْجَرُوا، وَلْيَقْضِ اللهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ مَا شَاءَ».

لفظ: «وَلْيَقْضِ» أمر غرضه الخبر. ويدلّ على ذلك الرّواية التي أوردها البخاري في كتاب الزّكاة، بلفظ: «وَيَقْضِي اللَّهُ» بدون لام الأمر. وقد يكون الغرض من ذلك الدّعاء، والله أعلم.

قال أحمد القرطبي رحمة الله عليه: (وقوله: « وَلْيَقْضِ اللَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ مَا أَحَبَّ» هكذا صحت الرواية هنا « وليقض» باللام، وجزم الفعل بها، ولا يصحّ أن تكون لام كي كذلك، ولا يصح أيضًا أن تكون لام الأمر؛ لأنَّ الله تعالى لا يُؤمر. وكأنّ هذه الصيغة وقعت موقع الخبر، كما قد جاء في بعض نسخ مسلم: «وَيَقْضِي اللَّهُ»[1] على الخبر بالفعل المضارع، ومعناه واضح، وهذه الشفاعة المذكورة في الحديث هي في الحوائج والرّغبات للسلطان، وذوي الأمر والجاه، كما شهد به صدر الحديث ومساقه، ولا يخفى ما فيها من الأجر والثواب؛ لأنَّها من باب صنائع المعروف، وكشف الكرب، ومعونة الضعيف؛ إذ ليس كل أحد يقدر على الوصول إلى السلطان، وذوي الأمر، ولذلك كان النبي يقول ـ مع تواضعه وقربه من الصغير والكبير؛ إذ كان لا يَحتجِب، ولا يحجب ـ : «أَبْلِغُونِي حَاجَةَ مَن لَّا يَسْتَطِيعُ إِبْلَاغَهَا»[2] ، وهذا هو معنى قوله تعالى: ﴿مَّن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً حَسَنَةً يَكُن لَّهُۥ نَصِيبٌ مِّنْهَا ۖ﴾ [النّساء:85])[3]،

---

[1] ـ ذكره البخاري في كتاب الزّكاة، باب التّحريض على الصّدقة والشّفاعة فيها. رقم: (1432)، ج2، ص113. وكتاب التّوحيد، بَابُ فِي المَشِيئَةِ وَالإِرَادَةِ، رقم (7476)، ج9، ص139. وقد ذكره بهذا اللّفظ بعض أهل المسانيد والسّنن.

[2] ـ الحديث أخرجه أبو بكر البزّار في مسنده عن أبي الدرداء، رقم (4121)، ج10، ص58. وذكره الآجرّي في كتاب الشّريعة (ضمن حديث في صفة النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم)، مصدر سابق، رقم: (1022)، ج3، ص1511 . 1512. والطّبراني في المعجم الكبير، رقم (414)، ج22، ص157. و أبو بكر البيهقي، شعب الإيمان، مصدر سابق، رقم (1362)، ج3، ص29، 30. والبغوي في شرح السّنّة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ـ محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي . بيروت، الطبعة: الثانية، 1403هـ - 1983م، رقم (3705)، ج13، ص273. وقد ضعّفه الألباني في: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة. رقم: (1594)، ج4، ص97. وضعيف الجامع الصّغير، مصدر سابق ، رقم: (48)، ج1، ص9. لكن معناه فصحيح.

[3] ـ أحمد القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، مصدر سابق، ج 6، ص 632 . 633.

ط ـ البيان

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى رَجُلٍ، وَهُوَ يُعَاتِبُ أَخَاهُ فِي الحَيَاءِ، يَقُولُ: إِنَّكَ لَتَسْتَحْيِي، حَتَّى كَأَنَّهُ يَقُولُ: قَدْ أَضَرَّ بِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعْهُ، فَإِنَّ الحَيَاءَ مِنَ الإِيمَانِ».

نصّ عامّة العلماء الذين تعرّضوا لشرح الحديث أنّ معنى: «دَعْهُ » اتركه على حيائه وكفّ عن نهيه، لذا يقال إنّ أسلوب الحديث أمر، وفيه معنى النّهي؛ كون الأمر بالشّيء نهي عن ضدّه ، والغرض الذي سيق له هذا الكلام هو البيان والإرشاد لمن عاتب أخاه على فضيلة الحياء، كما أنّه إقرار للمستحي على حيائه، وحثّ وترغيب على لزومه وتحصيله؛ كون الحياء خلق فاضل، وكفى به فضلا أنّه قرين الإيمان؛ يعمل عمله.

جاء في كتاب طرح التّثريب: (قَوْلُهُ: «يَعِظُ أَخَاهُ فِي الْحَيَاءِ»، معناه: يعذله على فعله ويذكر له مفاسده، فنهاه النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك، وقال: «دَعْهُ فَإِنَّ الحَيَاءَ مِنْ الْإِيمَانِ»)[1].

ي ـ السؤال، أو الاستفهام

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَخْبِرُونِي بِشَجَرَةٍ مَثَلُهَا مَثَلُ المسْلِمِ، تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا، وَلاَ تَحُتُّ وَرَقَهَا» فَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَتَكَلَّمَ، وَثَمَّ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَلَمَّا لَمْ يَتَكَلَّمَا، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هِيَ النَّخْلَةُ».

قوله: «أخبروني» أمر غرضه السؤال. كما يمكن القول أنّ سياق الكلام يفهم منه الاستفهام، والغرض من وراء الاستفهام الاختبار، أو طلب الإجابة عن السّؤال المطروح، قصد إعمال الفكر، واستحضار الذّهن وتنبيه السّامع حتّى يكون أكثر استعدادا لِما سيقال له، فيرسخ في قلبه ولا ينساه. كما أنّ فيه معنى التّحريض على التّنافس في طلب وتحصيل العلم.

وقد أورد البخاري هذا الحديث في كتاب العلم بلفظ فيه الاستفهام وبوّب له بقوله (باب طرحِ الإمامِ الْمَسألةَ على أصحابه ليختبر ما عندهم من العلمِ)[2].

---

[1] ـ أحمد بن عبد الرحيم بن العراقي، طرح التثريب شرح التّقريب، مصدر سابق ج8، ص140.

[2] ـ صحيح البخاري، كتاب العلم، ج1، ص22.

وعن المهلب رحمة الله عليه: (معنى طرح المسائل على التلاميذ لترسخ في القلوب وتثبت؛ لأنّ ما جرى منه في المذاكرة لا يكاد ينسى)[1].

وذكر عطيّة بن محمّد سالم رحمه الله ما قوله: (وقد يكون السؤال من رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه، ليفتح الذهن، ويختبر الذكاء، ويجعلهم يتطلعون إلى الجواب، ويفتشون عن الإجابة، وقد جاء أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أَخْبِرُونِي بِشَجَرَةٍ تُشْبِهُ أَوْ: كَالرَّجُلِ المسْلِمِ لاَ يَتَحَاتُّ وَرَقُهَا»)[2]. ثمّ نقل بقية قول ابن عمر.

ك ـ التّأديب

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ لَهُ: «ارْكَبْهَا» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا بَدَنَةٌ، قَالَ: «ارْكَبْهَا وَيْلَكَ» فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّالِثَةِ

قوله: «ارْكَبْهَا وَيْلَكَ» أمر غرضه طلب الامتثال لأمر الرّسول صلّى الله عليه وسلّم، وعدم ردّ قوله تأدّبا مع الله ورسوله.

قال الخليل رحمه الله: (ويل: الوَيلُ: حلول الشّرّ)[3]. ولا يُراد حقيقة معناه.

قال أبو العبّاس أحمد القرطبي رحمه الله: (وقوله: «ارْكَبْهَا وَيْلَكَ» تأديبٌ له لأجل مراجعته، وقول الرجل: "إِنَّهَا بَدَنَةٌ"، وقد كان حالها غير خافٍ على النّبيّ صلّى الله عليه وسلم، فإنّها كانت مقلَّدة، ويحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم فهم عن الرجل: أنه لا يرى ركوبها بحال؛ على عادة الجاهلية في البحيرة، والسائبة، والوصيلة، فزجره عن ذلك. وقيل: إنما قال له ذلك لأنّ هذا الرجل قد كان جهد من المشي، ووصل إلى حدّ الهلكة. والويل: الهلكة. فقوله ويلك، أي أشرفت على الهلاك لِما رأى النّبيّ صلّى الله عليه من الشدّة)[4].

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: لَمَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالطَّائِفِ، قَالَ: «إِنَّا قَافِلُونَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ» فَقَالَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لاَ نَبْرَحُ أَوْ

---

[1] ـ عن ابن بطّال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، ج1، ص141.

[2] ـ عطيّة بن محمّد سالم، شرح الأربعين النّوويّة.

[3] ـ معجم العين، مادّة (ويل)، ج8، ص366. وينظر الأزهري، تهذيب اللّغة، مادّة (ويل)، ج11، ص371.

[4] ـ أحمد القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، مصدر سابق، ج3، ص423. وقد نقل عنه هذا الكلام من بعده من الشرّاح.

نَفْتَحَهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَاغْدُوا عَلَى القِتَالِ» قَالَ: فَغَدَوْا فَقَاتَلُوهُمْ قِتَالًا شَدِيدًا، وَكَثُرَ فِيهِمُ الجِرَاحَاتُ.

الأمر الوارد في الحديث غرضه تأديب الصّحابة لَمّا خالفوا رأيه، أي إنّي قد اخترت لكم هذا الأمر رفقا بكم، وشفقة عليكم، أما وإنّكم قد أبيتم غير ذلك، فسترون عاقبة تعنّتكم. وكان قد عرض عليهم القفول؛ لِمَا علم من تمنّع العدوّ في الحصون، وقوّة شوكته، وأنّ فتح الحصن صعب، والقتال يعرّضهم للمخاطر.

ل ـ التهديد

عن أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلاَمِ النُّبُوَّةِ الأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ»

أمّا عن أسلوب الحديث فإنّ مبدأه خبر ومنتهاه أمر، وأمّا عن الغرض الذي يفهم من معناه والذي سيق لأجله، فقد اختلفت آراء العلماء في غرضه؛ وإن كان هذا الاختلاف جاء في مجمله متقاربا في مضمونه، وهو من باب اختلاف التّنوّع، وإن جاءت بعض المعاني التي حمل عليها الحديث متباينة فيما بينها، لكن قد دلّ عليها لفظ الحديث، ولا ضير في حمل هذا الحديث عليها جميعا، بحسب السّياق والقرائن المحيطة أثناء تكلّمه به، ومعلوم أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم كثيرا ما كان يكرّر الكلام، وفي مواطن مختلفة. وهذا الحديث من صور بلاغته صلّى الله عليه وسلّم، وجوامع كلمه التي خصّه الله بها، والقول الفصل يرجع للعلماء الذين جمعوا جملا من العلوم أهّلتهم ليرتقوا بها إلى درجة الاجتهاد، ويكشفوا لنا عن خبايا الوحيين، والمعاني المتضمّنة فيهما. ولَمّا تعدّدت أقوال من ذكرنا في معنى هذا الحديث ارتأيت أن أنقل جملة من أقوالهم. ثمّ قد ينقل بعضهم عن بعض لكن هذا النّقل فيه ـ رغم التّكرار ـ زيادة إيضاح وتبسيط لكلام بعضهم البعض.

وجّه أبو عبيد رحمه الله، معنى الحديث على أنّه أمر محمول على الخبر؛ ذمّا لِمن كان هذا حاله، حيث قال: (إنّما وجهه عندي أنه أراد بقوله: «إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ» إنما هو من لم يستحي صنع ما شاء على جهة الذم لترك الحياء، ولم يرد بقوله: «فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ» أن يأمره بذلك أمرا، وهذا جائز في كلام العرب أن يقولك افعل: كذا وكذا، وليس يأمره ولكنّه أمر بمعنى الخبر، ألم تسمع حديث النّبيّ عليه السلام: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» ليس وجهه أنه أمره بذلك هذا ما لا يكون إنما معناه: من كذب علي متعمدا تبوأ

مقعده من النار، أي كان له مقعد من النار إنما هي لفظة أمر على معنى الخبر، وتأويل الجزاء، وإنما يراد من الحديث أنه يحث على الحياء، ويأمر به ويعيب تركه)[1].

وقال ابن قتيبة رحمه الله: (يُراد أنّه من لم يستحي، وكان فاسقا، ركب كل فاحشة، وقارف كل قبيح؛ لأنه لا يحجزه عن ذلك دين، ولا حياء. أفما ترى أن الحياء قد صار والإيمان يعملان عملا واحدا، فكأنّهما شيء واحد)[2].

أمّا الإمام الخطّابي رحمه الله فقد نقل كلام من سبقه في معنى الحديث حيث قال: (وقوله: «فَافْعَلْ مَا شِئْتَ» فيه ثلاثة أقوال:

أحدها أن يكون معناه الخبر، وإن كان لفظه لفظ الأمر؛ كأنه يقول: إذا لم يمنعك الحياء فعلت ما شئت؛ أي ما تدعوك إليه نفسك من القبيح، وإلى نحو من هذا ذهب أبو عبيد القاسم بن سلام رحمة الله عليه.

وقال أبو العباس أحمد بن يحيى[3]: معناه الوعيد[4]، كقوله ﴿ ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡۖ ﴾[فصّلت:40]

وقال أبو إسحاق المروزي[5] فقيه الشافعية معناه: أن ينظر فإذا كان الشيء الذي يريد أن يفعله مما لا يستحى منه فافعله، يريد أن ما يستحى منه فلا يفعله)[6].

---

[1] ـ أبو عبيد، غريب الحديث، مصدر سابق، ج3، ص31 ـ 32. وينظر أبو منصور الأزهري، تهذيب اللّغة، مصدر سابق، مادّة (صنع)، ج1، ص466. ومادّة (حيي)، ج4، ص153.

[2] ـ أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تأويل مختلف الحديث، مصدر سابق ، ص 637 ـ 738.

[3] ـ المعروف بثعلب، العلامة، المحدث، إمام النحو، والمقدّم عند الكوفيين. أخذ عنه أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش، وابن عرفة، وابن الأنباري وغيرهم. ولد سنة: 200هـ، وتوفّي سنة: 291هـ. من تصانيفه: الفصيح، قواعد الشّعر. ينظر ترجمته عند أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء ـ الأردن، الطبعة: الثالثة، 1405هـ ـ 1985م، ص173 ـ 176. وشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، مصدر سابق، ج2، ص536 ـ 554. وسير أعلام النبلاء، ج14، ص5 ـ 7.

[4] ـ وممّن حكى عنه هذا القول أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، مادّة (صنع)، ج1، ص466.

[5] ـ إبراهيم بن أحمد أبو إسحاق المروزي، الإمام الكبير، شيخ الشافعية، وفقيه بغداد، شرح المذهب ولخصه، وانتهت إليه رئاسة المذهب، توفي سنة: 340هـ. ينظر الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج6، ص498 ـ 499. والذّهبي، سير أعلام النّبلاء، مصدر سابق، ج15، ص429 ـ 430.

[6] ـ أبو سليمان الخطابي، معالم السُّنن، مصدر سابق، ج3، ص568. وينظر: غريب الحديث للمؤلّف، ج1، ص156.

وجاء كلام ابن بطّال قريبا من كلام أبي عبيد وابن قتيبة، حيث قال: (قوله: «فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ» فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون خرج بلفظ الأمر على معنى الوعيد والتهدد لمن ترك الحياء كما قال تعالى: ﴿ ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡۖ ﴾ [فصّلت: 40] ولم يطلقهم تعالى على الكفر وفعل المعاصي، بل توعدهم بهذا اللفظ؛ لأنه تعالى قد بين لهم ما يأتون وما يتركون، وكقوله: «مَنْ بَاعَ الْخَمْرَ فَلْيُشَقِّصِ الْخَنَازِيرَ»[1] فلم يكن في هذا إباحة تشقيص الخنازير؛ إذ الخمر محرم شربها محظور بيعها.

والوجه الثاني: أن يكون معناه: اصنع ما شئت من أمر لا تستحي منه تفعله، والتأويل الأول أولى وهو الشائع في لسان العرب، ولم يقل أحد في تأويل الآية المذكورة غيره)[2].

وقال ابن سِيدَه المرسي رحمه الله: (أي من لم يستحي صنع ما شاء، على جهة الذمّ لترك الحياء، وليس يأمره بذلك، ولكنّه أمر بمعنى الخبر. ومعنى الحديث أنّه يأمر بالحياء ويحثّ عليه، ويعيب تركه)[3]. فقوله هذا موافق لقول أبي عبيد.

وكذا ابن عبد البر حيث قال: (وأمّا معناه فإنه لفظ يقتضي التحذير والذمّ على قلة الحياء وهو أمر في معنى الخبر فإنّ من لم يكن له حياء يحجزه عن محارم الله تعالى فسواء عليه فعل الكبائر منها والصغائر. ومن هذا المعنى حديث المغيرة بن شعبة عن النّبيّ صلّى الله عليه وسلم أنّه قال: «مَنْ بَاعَ

---

[1] ـ الحديث من رواية المغيرة بن شعبة. رواه أبو داود الطّيالسي في مسنده. رقم: (735)، ج2، ص76. وأبو بكر بن أبي شيبة في مصنّفه، كتاب البيوع والأقضية، باب ما جاء في بيع الخمر. رقم: (21918)، ج7، 443. وأحمد في المسند. رقم: (18214)، ج30، ص154. والدّارمي في مسنده، كتاب الأشربة، باب النّهي عن بيع الخمر وشائها. رقم: (2147)، ج2، ص1334. وأبو داود في سننه، كتاب البيوع، باب في ثمن الخمر والميتة. رقم: (3489)، ج3، ص280. ومحمّد بن نصر المرْوَزِي في تعظيم قدر الصّلاة، تحقيق: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: مكتبة الدار . المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1406هـ، رقم (608)، ج2، ص564. والطّبراني في المعجم الكبير. رقم: (884)، ج20، ص379. ورواه في المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين . القاهرة، 1415هـ ـ 1995م. برقم: (8532)، ج8، ص245. والبيهقي في السّنن الكبرى. كتاب البيوع، باب تحريم التّجارة في الخمر. رقم: (11046)، ج6، ص20. وقد ذكره الألباني في سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة. برقم: (4566)، ج10، ص70. وبيّن ضعفه. كما ذكره في ضعيف الجامع الصّغير، مصدر سابق ، برقم: (5499)، ج1، ص793. وفي صحيح وضعيف أبي داود برقم: (3984)، ج1، ص280. وضعيف التّرغيب والتّرهيب، النّاشر: مكتبة المعارف ـ الرّياض ـ السّعودية، الطبعة: الأولى، 1421هـ ـ 2000م، برقم: (1405)، ج2، ص110.

[2] ـ ابن بطّال، شرح صحيح البخاري لابن بطال، مصدر سابق ، ج9، ص299.

[3] ـ ابن سيده المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، مصدر سابق، مادة (الحاء والياء) ج3، ص399.

الْخَمْرَ فَلْيُشَقِّصِ الْخَنَازِيرَ» فليس هذا على إباحة شقص الخنازير لمن باع الخمر، ولكنّه تقريع وتوبيخ؛ يقول من استحل بيع الخمر، وقد نهاه الله عن بيعها على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس يمتنع عن شقص الخنازير. ومن هذا الباب أيضا قول عمر بن الخطاب: "من استطاع إلى الحج سبيلا ولم يحج فليمت إن شاء يهوديا وإن شاء نصرانيا "[1]. ومعنى قوله: ولم يحج؛ لم ير الحج واجبا.

ومن ذلك قول أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَنْ وَجَدَ مِنْكُمْ سَعَةً فَلَمْ يُضَحِّ فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّانَا»[2]؛ يقول: من ترك السنة في الأَضحية مع السعة رغبة عنها فما له لا يرغب عن الصلاة معنا، ونحو هذا، ومن ذلك قول الشاعر[3]:[الوافر] إِذَا لَمْ تَخْشَ عَاقِبَةَ اللَّيَالِي وَلَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا تَشَاءُ

فَلَا وَاللَّهِ مَا فِي العَيْشِ خَيْرٌ وَلَا الدُّنْيَا إِذَا ذَهَبَ الْحَيَاءُ

---

[1] ـ ينظر هذا الأثر عند: أبو بكر بن أبي شيبة، المصنف، كتاب الحج، باب في الرّجل يموت ولم يحج وهو موسر، رقم:(14653)، ج5، ص439. ومحمّد بن إسحاق الفاكهاني، أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، تحقيق: د. عبد الملك عبد الله دهيش، الناشر: دار خضر . بيروت . لبنان، الطبعة: الثانية، 1414هـ . 1994م، ج1، ص380 . 383. وأبو بكر الخلاّل، كتاب السنّة، باب مناكحة المرجئة، رقم: (1573)، ج5، ص45، (1580)، ج5، ص47، وذكره الحافظ ابن كثير في كتابه مسند الفاروق، وقال: (رواه الحافظ أبو بكر الإسماعيلي في «مسند عمر» من حديث الأوزاعي. وهو إسناد صحيح عنه. وقد روي من وجوه أخر مرفوعًا، والله أعلم). تحقيق: عبد المعطي قلعجي، النّاشر: دار الوفاء . المنصورة، الطبعة: الأولى، 1411هـ - 1991م، ج1، ص292 . 293. وصححّ إسناده أيضا موقوفا عن عمر ابن حجر في التّلخيص الحبير في تلخيص أحاديث الرّافعي الكبير، الناشر: دار الكتب العلمية . بيروت، الطبعة: الأولى، 1419هـ . 1989م ج2، ص487 . 488. وممّن ذكره مرفوعا: الدّارمي في سننه برقم: (1826)، ج2، ص1122. وأبو بكر محمد بن هارون الرُّوياني، مسند الروياني، (تحقيق: أيمن علي أبو يماني، الناشر: مؤسسة قرطبة . القاهرة، الطبعة: الأولى، 1416)، رقم: (1246)، ج2، ص301. والخلال في مسنده، رقم: (1577) (1579)، ج5، ص46 . 47. والبيهقي في شعب الإيمان، رقم: (3693)، ج5، ص443. في السّنن الكبرى، كتاب الحج، باب إمكان الحج، برقم: (8660)، ج4، ص546. وقال عنه البيهقي في الكبرى بعد روايته: وهذا وإن كان إسناده غير قوي فله شاهد من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

[2] ـ رواية أبي هريرة عند الإمام أحمد، المسند. رقم: (8273)، ج14، ص24. وابن ماجة، السّنن، أبواب الأضاحي، باب الأضاحي واجبة هي أم لا؟ رقم: (3123)، ج4، ص554. والدّارقطني، السنن، (تحقيق: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، الطبعة: الأولى، 1424هـ - 2004م) الصيد والذبائح والأطعمة وغير ذلك رقم: (4762)، ج5، ص514. والحاكم في المستدرك على الصّحيحين، كتاب الأضاحي، وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه) رقم: (7565)، ج4، ص282.

[3] ـ هو أبو تمام حبيب بن أوس، ذكر ذلك ابن عبد البر في بهجة المجالس وأنس المجالس، تحقيق: محمّد مرسي الخولي، النّاشر: دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان، ج2، ص592. وانظر البيتين في ديوان أبي تمّام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق: راجي الأسمر، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة الثانية، 1414هـ ـ 1994م، ص311.

وقال أبو دلف العجلي[1]: [البسيط]

إِذَا لَمْ تَصُنْ عِرْضًا وَلَمْ تَخْشَ خَالِقًا وَتَسْتَحِ مَخْلُوقًا فَمَا شِئْتَ فَاصْنَعْ

وقد قيل إنّ معنى هذا الحديث افعل ما شئت مما لا تستحي من فعله؛ أي ما حل لك وأبيح فافعله ولا تستحي منه. وهذا تأويل ضعيف والأول أولى عند العلماء بالسنّة واللسان العربي)[2].

أمّا أبو الوليد الباجي فقال: (وقد تأول الناس في ذلك تأويلين:

أحدهما: إذا كنت ممن لا يستحي من القبيح الذي يستحي النّاس وأهل الصّلاح منه فاصنع ما شئت؛ أي ولا مانع لك وهذا وإن كان لفظه لفظ الأمر فإنّ معناه التوبيخ.

والثاني: إذا كان ما تفعله مما لا يستحيا منه فافعل ما شئت فإنه لا يرتدع أهل الدين إلا مما يستحيا منه ويكون قوله: «فَافْعَلْ مَا شِئْتَ» على الإباحة)[3].

وقد لَمّح ابن العربي لقول الباجي وضعّفه، فقال: (قال بعض أهل الأصول: هذا الحديث لفظه الأمر، ومعناه التّوبيخ. وقيل: إنّه على الإباحة. وكلا الأمرينِ ضعيفٌ ـ ثمّ ذكر قول ابن عبد البر فقال: ـ وقال علماؤنا: لفظ هذا الحديث يقتضي التّحْذِير والذَّم على قلَّة الحياء، وهو أَمرٌ في معنى الخبر. فإنَّ مَنْ لم يكن له حياء يحجزهُ عن محارم الله، فسواءٌ عليه فعلُ الكبائر منها والصّغائر)[4].

أمّا الميورقي فقد ردّ قول من حمله على الإباحة ورجّح أن يكون للتّوبيخ فقال: («إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ» ليس هذا على الإباحة وإنما هو على التوبيخ لترك الحياء)[5].

أمّا ابن الجوزي فقد نقل ما قاله الخطّابي باختصار، وبأسلوب واضح وبسيط[6].

---

[1] ـ أبو دلف القاسم بن عيسى العجلي، أمير الكرج، كان فارسا، شجاعا، مهيبا، سائسا، شديد الوطأة، جوادا، ممدحا، شاعرا أديبا، مجودا، له أخبار في حرب بابك، وولي إمرة دمشق للمعتصم، توفّي سنة: 225. انظر الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج14. ص407 . 416. والذّهبي، سير أعلام النّبلاء، ج10، ص563 . 564.

[2] ـ أبو عمر بن عبد البر، الاستذكار، مصدر سابق، ج2، ص289 . 290. وينظر هذا الكلام في التمهيد لما في الموطإ من المعاني والأسانيد، مصدر سابق، ج8، ص157.

[3] ـ أبو الوليد الباجي، المنتقى شرح الموطإ، مصدر سابق ، ج2، ص287.

[4] ـ ينظر: القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي، المسالِك في شرح موطأ مالك، مصدر سابق ، ج3، ص118.

[5] ـ أبو عبد الله محمد بن فتوح بن عبد الله الأزدي الميورقي، ابن أبي نصر، تفسير غريب ما في الصّحيحين البخاري ومسلم، تحقيق: د. زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، الناشر: مكتبة السنة – القاهرة، الطبعة: الأولى، 1415 ـ 1995م، ص120.

[6] ـ أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، مصدر سابق، ج2، ص203 ـ 204.

وقال ابن الأثير المحدّث: (له تأويلان: أحدهما ظاهر وهو المشهور: أي إذا لم تستحي من العيب، ولم تخش العار مما تفعله، فافعل ما تحدثك به نفسك من أغراضها حسنا كان أو قبيحا، ولفظه أمر، ومعناه توبيخ وتهديد، وفيه إشعار بأن الذي يردع الإنسان عن مواقعة السوء هو الحياء، فإذا انخلع منه كان كالمأمور بارتكاب كل ضلالة وتعاطي كل سيئة.

والثاني أن يحمل الأمر على بابه، يقول: إذا كنت في فعلك آمنا أن تستحيي منه لجريك فيه على سنن الصواب، وليس من الأفعال التي يستحيا منها فاصنع منها ما شئت)[1].

وعلى نسق قول ابن الأثير ما جاء في شرح الأربعين النّووية للعلامة ابن دقيق العيد [2].

فهذه بعض أقوال أكابر العلماء في الحديث، ومن جاء بعدهم نقل أقوالهم أو بعضها، والله أعلم بالصّواب.

م ـ النهي

عنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَدْرَكَ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ، وَهُوَ يَسِيرُ فِي رَكْبٍ، يَحْلِفُ بِأَبِيهِ، فَقَالَ: «أَلاَ إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ»

قوله: «فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ» أمر غرضه النّهي عن الحَلِفْ بغر الله، وهو تأكيد للنّهي الصّريح المذكور في بداية الحديث. وأخرج هذا الحديث الإمام الدّارمي في سننه من كتاب الأيمان والنّذور وبوّب له بقوله: (النهي عن أن يحلف بغير الله)[3].

وعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَنَازَةٍ، فَجَعَلَ يَنْكُتُ الأَرْضَ بِعُودٍ، فَقَالَ: «لَيْسَ مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ فُرِغَ مِنْ مَقْعَدِهِ مِنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ» فَقَالُوا: أَفَلاَ نَتَّكِلُ؟ قَالَ: «اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ، ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝ ﴾ [اللّيل: 5] ».

قوله: «اعملوا» أمر منه على اتخاذ الأسباب، والغرض منه النّهي عن الاتّكال على ما سبق تقديره لهم في قدر الله، وتقدير الكلام (لا تتّكلوا).

---

[1] ـ ابن الأثير المحدّث، النّهاية في غريب الحديث والأثر، مادّة (حيا) ج1، ص462. وينظر مادّة (صنع)، ج2، ص55.

[2] ـ ابن دقيق العيد، شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية، الناشر: مؤسسة الريان، الطبعة السادسة 1424هـ ـ 2003م، ص 78 ـ 79.

[3] ـ الإمام الدارمي، سنن الدّارمي، مصدر سابق ، ج3، ص1510. ورقم الحديث (2386).

دلّ على ذلك رواية مسلم في صحيحه بلفظ: «لَا، اعْمَلُوا، فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ»[1].
وما رواه ابن ماجة في سننه. باب في القدر «لَا، اعْمَلُوا وَلَا تَتَّكِلُوا، فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ»[2].
وكلا الروايتين من طريق علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مع اختلاف يسير في الألفاظ مع رواية الباب.

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الحَدِيثِ»

الحديث فيه نهي عن تحقّق سوء الظنّ، ويصحّ حمله على التّحذير من سوء الظّنّ،[3] كما يجوز حمله على ظاهر الأمر؛ أي اجتنبوا سوء الظّنّ.

قال أبو سليمان الخطّابي: (قوله: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ» يريد إياكم وسوء الظن وتحقيقه، دون مبادئ الظّنون التي لا تملك)[4].

وقال أيضا: (وقوله: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ» فإنّه أراد تحقيق ظنّ السّوء وتصديقه دون ما يهجس بالقلب من خواطر الظّنون فإنها لا تملك. وقال تعالى: ﴿ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ ﴾ [الحجرات: 12] فلم يجعل كله إثما)[5].

وأضاف ابن بطّال بعد أن نقل كلام الخطّابي: (قال غيره: فنهى عليه السلام أن تحقق على أخيك ظن السوء إذا كان الخير غالبًا عليه. وروي عن عمر أنه قال: لا يحل لمسلم يسمع من أخيه كلمة أن يظن بها سوء وهو يجد لها في شيء من الخير مصدرًا. وقال علي بن أبي طالب: من علم من أخيه مروءة جميله فلا يسمعن فيه مقالات الرجال، ومن حسنت علانيته فنحن لسريرته أرجى)[6].

---

[1] ـ الإمام مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، كتاب القدر برقم (2647)، ج4، ص2040.

[2] ـ الإمام ابن ماجة، سنن ابن ماجة. رقم ح(78)، ج1، ص102.

[3] ـ ومن العلماء الذين ذكروا أنّ الحديث يراد منه، أو فيه معنى التّحذير. القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، تحقيق: مجموعة من المحقّقين بإشراف نور الدّين طالب، النّاشر: دار النّوادر ـ الدّوحة ـ قطر، الطّبعة الأولى، 1433هـ ـ 2012م، ج3، ص261. والتّوربتشي، الميسر في شرح مصابيح السنة، ج3، ص1080. والطّيبي في شرح مشكاة المصابيح المسمى (الكاشف عن حقائق السنن)، ج10، ص3209. والكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، ج12، ص66. وغيرهم ممّن جاء بعدهم من الشرّاح

[4] ـ أبو سليمان الخطّابي، معالم السّنن، مصدر سابق ، ج3، ص586.

[5] ـ أبو سليمان الخطابي، غريب الحديث، مصدر سابق،ج1، ص84. وفي أعلام الحديث للخطّابي، ج3، ص1974.

[6] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق، ج9، ص 260 ـ 261.

وعن ابن الجوزي: (المراد بهذا الظن القول بمقتضى الظن، فإنه حكم على ما لم يتيقن فلذلك كان أكذب الحديث، فأما خواطر القلب فإنها لا تملك فلا ينهى عنها. قال سفيان الثوري: الظن ظنان: فظن هو إثم: وهو أن يظن ويتكلم به، وظن ليس بإثم: وهو أن يظن ولا يتكلم به)[1].

وقال النّووي عند هذا الحديث: (المراد النّهي عن ظنّ السّوء)[2].

وذكر بدر الدّين العيني أنّ:(قَوْله: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ» تحذير مِنْهُ)[3].

وفال في موضع آخر: (معناه: اجتنبوه)[4].

ن ـ الإنكار

عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ يَهُودَ أَتَوُا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكُمْ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: عَلَيْكُمْ، وَلَعَنَكُمُ اللَّهُ، وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ. قَالَ: «مَهْلًا يَا عَائِشَةُ، عَلَيْكِ بِالرِّفْقِ، وَإِيَّاكِ وَالعُنْفَ وَالفُحْشَ» قَالَتْ: أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ: «أَوَلَمْ تَسْمَعِي مَا قُلْتُ؟ رَدَدْتُ عَلَيْهِمْ، فَيُسْتَجَابُ لِي فِيهِمْ، وَلاَ يُسْتَجَابُ لَهُمْ فِيَّ»

قول النّبيّ صلى الله عليه وسلّم «مَهْلًا يَا عَائِشَةُ، عَلَيْكِ بِالرِّفْقِ، وَإِيَّاكِ وَالعُنْفَ وَالفُحْشَ» الغرض منه الإنكار؛ إذ أنّه أنكر على عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا شتمها اليهود رغم أنّهم أوّل من أساء الأدب، وهذا يدلّ على عظيم خلقه صلّى الله عليه وسلّم. كما أنّ فعله هذا تأليفًا لهم طمعا في إسلامهم.

قال الخليل: (الْمَهْل ـ مجزوم ـ : السَّكِينةُ والوَقار، تقول: مَهْلاً يا فلانُ، أي: رِفقاً وسُكُوناً، لا تَعْجَلْ ويجوزُ التَّثقيل).[5]

---

[1] ـ أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، كشف المشكل من الصّحيحين، مصدر سابق، ج3، ص514، وقد ذكر أثر سفيان: ابن عبد البر بسنده إليه في كتاب التمهيد لما في الموطإ من المعاني والأسانيد، مصدر سابق، ج7، ص210 . 211. وذكره في الاستذكار في بيان مذاهب علماء الأمصار، مصدر سابق، ذكره بدون إسناد، ج8، ص291.

[2] ـ يحي بن شرف النّووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، مصدر سابق، ج16، ص118.

[3] ـ بدر الدّين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج20، ص187. وينظر أحمد القسطلّاني، إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري، ج11، ص423، ج13، ص86.

[4] ـ بدر الدين العيني، المصدر نفسه، ج23 ص359. وينظر أحمد القسطلّاني، المصدر نفسه، ج13، ص84.

[5] ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، مصدر سابق ، مادّة (مهل)، ج4، ص57.

وعن الأزهري (قال ابْن السّكيت: يقال: مَهْلاً يَا رجل، وكذلك للاثنين، والجمع، والأنثى، وهي موحَّدة ... وقال اللَّيث: المهْلُ: السَّكينة والوَقار: تقول: مَهْلاً يا فلان، أَي رِفْقاً وسُكوناً لا تَعْجَلْ، ونحو ذلك كذلك، ويجوز التثقيل، وأَنشد[1]: [البسيط]

فيابن آدمَ مَا أَعدَدْتَ فِي مَهلٍ للَّه دَرُّك مَا تَأتِي وَمَا تَذَرُ

وَقَالَ الله: ﴿ فَمَهِّلِ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَمۡهِلۡهُمۡ رُوَيۡدَۢا ۝ ﴾ [الطّارق: 17]، فجاء باللغتين: أَي أنظِرْهم)[2].

وعن السّيرافي في شرح أبيات سيبويه عند قوله[3]: [البسيط]

مهلاً أعاذلَ قد جَرَّبْتِ من خُلُقي أنِّي أجودُ لأقوام وإنْ ضنِنوا.

قال: (و"مهلا" منصوب بإضمار فعل، كأنّه قال: أمهلي يا عاذلة ولا تبادري باللوم، ومهلا في موضع إمهالا، يقول: أمهلي)[4].

س ـ الزّجر والاحتقار

عن ابْنَ عَبَّاسٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِابْنِ صَائِدٍ: «قَدْ خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئًا، فَمَا هُوَ؟» قَالَ: الدُّخُّ، قَالَ: «اخْسَأْ». وفي رواية ابن عمر: «اخْسَأْ، فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ».

قوله: «اخْسَأْ» أمر غرضه الزّجر والاحتقار لابن صيّاد؛ كونه اِدَّعى علم الغيب والكهانة، وكأنّه قال له: أنت أحقر من أن تدّعي علم الغيب، وإنّما أنت مجرّد كاهن ودجّال لا أكثر.

قال الخليل رحمه الله : (خَسَأت الكلبَ إذا زجرته)[5].

ولابن بطّال رحمه الله، عند هذا الحديث:(اخسأ: زجر للكب وإبعاد له، هذا أصل هذه الكلمة عند العرب، ثم استعملت في كل من قال أو فعل ما لا ينبغي له مِمَّا زجره فبعد)[6].

---

[1] ـ ذكر هذا البيت عند الخليل بن أحمد الفراهيدي، المصدر نفسه، ج4، ص57. ولم أقف على من نسبه لقائل معيّن.

[2] ـ أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري، مصدر سابق، تهذيب اللّغة، مادّة (مهل)، ج4، ص542. وانظر: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، مصدر سابق، مادّة (مهل)، ج5، ص110.

[3] ـ البيت لقعنب بن أمّ صاحب كما في الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي . القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ - 1988م، ج1، ص29. ج3، ص535.

[4] ـ أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن المرزبان السيرافي، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: د. محمّد الرّيح هاشم، النّاشر: دار الجيل ـ بيروت، الطّبعة الأولى، 1416هـ ـ 1996م، ص311.

[5] ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، مصدر سابق ، مادّة (خسأ)، ج4، ص288.

[6] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق، ج9، ص333.

وذكر ابن الأنباري رحمه الله: (وقولهم: للهرة: اخْسَئي، معناه تباعدي. قال الفراء: يقال خَسَأْتُ الكلبَ فانخسَأَ ، أراد طردته وباعدته. قال الله تعالى: ﴿ كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴿٦٥﴾ ﴾ [البقرة: 65] معناه: مطرودين مُبعَدَينَ)[1].

وقال المازري: (وقيل: أراد أن يقول: الدخان، فزجره النَّبيّ صلى الله عليه وسلم فلم يستطع أن يتمَّ الكلمة قال الخَطَّابي: لا معنى للدّخان هاهنا لأنّه ليس مما يمكن أن يُخَبَّأ فِي كفٍّ أو كمٍّ وقد قال: «خَبَّأت لَك خَبِيئًا» بل الدّخ نبت موجود بين النخيل والبساتين إلاّ أن يُحمَل قوله صلى الله عليه وسلم: «خَبَأْتُ لَك خَبِيئا» أي أضمَرت لك اسمَ الدخان فيجوز)[2].

وقال التّوربشتي رحمه الله: («اخْسَأْ، فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ»، اخسأ: كلمة زجر واستهانة، أي: أسكت صاغرا مزجورا، فإنّك وإن أخبرت عن الخبيء فلست تستطيع أن تتجاوز عن الحد الذي حد لك، يريد أن الكهانة لا ترفع بصاحبها، عن القدر الذي هو عليه وإن أصاب في كهانته)[3].

وللطّيبي:(«اخْسَأْ»: كلمة زجر واستهانة، أي اسكت صاغرا مدحورا)[4].

وقد جاء أسلوب الأمر في كتاب الأدب بكثرة، كما تنوّت أغراضه البلاغيّة؛ فاستعماله جاء لقصد بيان حكم شرعي، أو جواب عن سؤال، أو تقديم توجيهات ونصائح، أو غير ذلك، وهذه الحالات تقتضي استعمال أسلوب الأمر دون إرادة ظاهره دائما لذا حصل التّنوّع من حيث أغراضه. والله أعلم.

---

[1] ـ أبو بكر بن الأنباري، الزّاهر في معاني كلمات النّاس، مصدر سابق ، ج2، ص40. وينظر أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، جمهرة اللّغة، تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين . بيروت . لبنان، الطبعة: الأولى، 1987م، مادة (خسأ)، ج2، ص1096.

[2] ـ المعْلِم بفوائد مسلم، ج3، ص373. وينظر القاضي عياض، إكمال المعلم، ج8، ص470 . 471.

[3] ـ شهاب الدين التُّورِبِشْتِي، الميسر في شرح مصابيح السنة، مصدر سابق ، ج4، ص1176.

[4] ـ الكاشف عن حقائق السّنن، ج11، ص3472. وينظر الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، ج7، ص130. والعيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج8، ص247.

المطلب الثّاني: النهي

تعريف النّهي لغة واصطلاحا

أوّلا: النّهي لغة: النَّهي: ضدّ الأمر[1].

قال الخليل رحمه الله: (النّهي: خلافُ الأَمْر، تقول: نَهَيْتُهُ عنه، وفي لغةٍ: نَهَوْتُهُ عنه)[2].

وعن الجوهري: (النهْيُ خلاف الأمر. ونَهَيْتُهُ عن كذا فانْتَهى عنه وتَناهى؛ أي كَفَّ)[3].

ثانيا: اصطلاحا: هو طلبُ الكفِّ عن الفعل على وجه الاستعلاءِ مع الإلزام[4].

صيغته: تدلُّ عليه صيغةٌ كلامية واحدة هي: الفعل المضارع إذا دخلت عليه (لاَ) الناهية. والأصل في هذه الصّيغة حملها على ظاهر النّهي، وكثيرا ما يخرج النّهي من غرضه الأصلي إلى أغراض أخرى تفهم من سياق الكلام كما سيأتي بيان بعضها على حسب ورودها في كتاب الأدب.

أسلوب النّهي واستعماله في كتاب الأدب من صحيح البخاري

1 ـ حمل النّهي على ظاهره

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الحَدِيثِ، وَلاَ تَحَسَّسُوا، وَلاَ تَجَسَّسُوا، وَلاَ تَنَاجَشُوا، وَلاَ تَحَاسَدُوا، وَلاَ تَبَاغَضُوا، وَلاَ تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا»

النّهي الوارد في هذه الرّوايات يحمل على حقيقته.

بوّب الإمام البخاري لهذا الأحاديث بقوله: (باب ما ينهى عن التحاسد والتدابر)[5].

---

[1] ـ ينظر الأزهري، تهذيب اللّغة، مصدر سابق، مادّة (نهي)، ج5، ص87. الرّازي، مختار الصّحاح، مصدر سابق، مادّة (نهي)، ص279.

[2] ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، مصدر سابق، مادّة (نهى)، ج4، ص93.

[3] ـ الجوهري، الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، مادّة (نهى)، ج6، ص545. وينظر مجمل اللّغة لابن فارس، ص844.

[4] ـ ينظر السّكّاكي، مفتاح العلوم، ص320. الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص117. وأحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ص76، واللّفظ له. وأحمد بن مصطفى المراغي، علوم البلاغة، ص79.

[5] ـ صحيح البخاري، كتاب الأدب، ج8، ص19.

وقال ابن بطّال رحمه الله: (في هذا الحديث: الأمر بالصحبة والألفة، والنّهي عن التباغض والتدابر، وما أمرهم النبي عليه السلام فعليهم العمل به وما نهاهم عنه فعليهم الانتهاء عنه، غير موسّع عليهم مخالفة إلا أن يخبرهم عليه السلام أنّ مخرج أمره لهم ونهيه على وجه النّدب والإرشاد، وقد تقدم في باب الحب في الله، قوله صلى الله عليه وسلم : «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا»[1]، فذلك أن أمره عليه السلام ونهيه في هذا الحديث على الوجوب)[2].

وقال أيضا: (وفيه: النهى عن التجسس، وهو البحث عن باطن أمور الناس)[3].

وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَمَّا قَدِمَ وَفْدُ عَبْدِ القَيْسِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « مَرْحَبًا بِالوَفْدِ، الَّذِينَ جَاءُوا غَيْرَ خَزَايَا وَلاَ نَدَامَى» فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا حَيٌّ مِنْ رَبِيعَةَ، وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مُضَرُ، وَإِنَّا لاَ نَصِلُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الحَرَامِ، فَمُرْنَا بِأَمْرٍ فَصْلٍ نَدْخُلُ بِهِ الجَنَّةَ، وَنَدْعُو بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا، فَقَالَ: «أَرْبَعٌ وَأَرْبَعٌ: أَقِيمُوا الصَّلاَةَ، وَآتُوا الزَّكَاةَ، وَصُومُوا رَمَضَانَ، وَأَعْطُوا خُمُسَ مَا غَنِمْتُمْ. وَلاَ تَشْرَبُوا فِي الدُّبَّاءِ وَالحَنْتَمِ وَالنَّقِيرِ وَالمُزَفَّتِ»

قوله: « وَلاَ تَشْرَبُوا فِي الدُّبَّاءِ وَالحَنْتَمِ وَالنَّقِيرِ وَالمُزَفَّتِ» نهي محمول على ظاهره باجتناب الشّرب في الأشياء المذكورة في الحديث، وعلّة النّهي سرعة تخمّر الشّراب المنتبذ فيها، ثمّ اختلفوا في نسخ الحديث من عدمه بعدما تقرّر في الشّرع أنّ علّة تحريم الخمر فيما أسكر.

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَوْصِنِي، قَالَ: «لاَ تَغْضَبْ» فَرَدَّدَ مِرَارًا، قَالَ: «لاَ تَغْضَبْ».

دلّ الحديث على النّهي عن الغضب، وعدم إمضائه حالة حصوله. وأمر باجتناب أسبابه وعدم التّعرّض لها قدر الإمكان؛ إذ نَفْسُ الغضب لا يمكن ردّه. كما دلّ معنى الحديث على التّحذير من الغضب وأسبابه. وسيأتي بيان ما حمله الحديث من المعاني، وأقوال العلماء فيه عند ذكر الإيجاز.

---

[1] ـ رواه بهذا اللّفظ مسلم في صحيحه عن أبي هريرة، كتاب الإيمان، رقم (54)، ج1، ص74.وأحمد في مسنده من حديث أبي هريرة، رقم (9709)، ج15، ص443/ و (10177)، ج16، ص146/ و (10431)، ج16، ص269. والبيهقي في شعب الإيمان، باب الحثّ على ترك الغل والحسد، رقم (6189)، ج9، ص14.

[2] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق ، ج9، ص258 . 259.

[3] ـ ابن بطال، نفس المصدر، ج9، ص259.

قال الخطّابي: (معنى قوله: «لاَ تَغْضَبْ»، هو أن يحذر أسباب الغضب وأن لا يتعرض للأمور التي تجلب عليه الضجر فتغضبه. فأما نفس الغضب، فطبع في الإنسان لا يمكنه نزعه وإخراجه من جبلّته وقد يكون معنى قوله: «لاَ تَغْضَبْ» أي: لا تفعل ما يأمرك به الغضب، ويحملك عليه من القول والفعل)[1].

والقول في الأحاديث السّالف ذكرها، أنّ النّهي يُحملُ على ظاهره؛ أي يفيد تحريم المذكور من النّاحية الشّرعيّة، كما هو مقرّر في قواعد أصول الفقه، على الصّحيح من أقوال أهل العلم، والذي يرجّحه أهل التّحقيق من أئمّة هذا الفن.

2 ـ الأغراض البلاغية التي يخرج إليها النّهي تفهم من سياق الكلام.

أ ـ التحذير

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:« وَيْلَكُمْ أَوْ وَيْحَكُمْ ـ قَالَ شُعْبَةُ: شَكَّ هُوَ ـ لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

النّهي الوارد في الحديث تحذير لأصحابه من استحلال دماء بعضهم بعضا، وفي جعل الاقتتال رجوعا للكفر؛ زيادة تأكيد ومبالغة في التّحذير، وتقبيحه في نفس السّامع.

ب ـ التأديب

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لاَ يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ خَبُثَتْ نَفْسِي، وَلَكِنْ لِيَقُلْ لَقِسَتْ نَفْسِي».

النّهي الوارد في الحديث إرشاد إلى تجنّب الألفاظ المستقبحة في كلامهم من باب الأدب؛ تأديب المخاطب وتعليمه باستعمال اللّفظ الحسن. والنّهي للتّنزيه، لا لتّحريم ودليل ذلك استعمال النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم له، فقد روى الإمام مالك في موطّئه عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ، إِذَا هُوَ نَامَ، ثَلَاثَ عُقَدٍ. يَضْرِبُ مَكَانَ كُلِّ عُقْدَةٍ، عَلَيْكَ لَيْلٌ طَوِيلٌ، فَارْقُدْ. فَإِنِ اسْتَيْقَظَ، فَذَكَرَ اللَّهَ، انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ.

---

[1] ـ أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، ج3، ص2197. وينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقّن، ج28، ص488.

فَإِنْ تَوَضَّأَ، انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ. فَإِنْ صَلَّى انْحَلَّتْ عُقَدُهُ. فَأَصْبَحَ نَشِيطًا، طَيِّبَ النَّفْسِ. وَإِلَّا، أَصْبَحَ خَبِيثَ النَّفْسِ كَسْلَانَ»[1]. فقد جاء استعمالها في الحديث لشخص مبهم؛ من دون تعيين.

قال أبو عبيد: (فالمعنى فيهما واحد ولكنّه كره قبح اللَّفْظ في خبثت).[2]

وعن الخطّابي رحمة الله عليه: (قوله: «لقست نفسي»، و«خبثت» معناهما واحد. وإنما كره من ذلك لفظ الخبث وبشاعة الاسم منه، وعلمهم الأدب في المنطق وأرشدهم إلى استعمال الحسن، وهجران القبيح منه)[3].

وقال ابن بطّال رحمه الله: (كان النبي يعجبه الاسم الحسن ويتفاءل به ويكره الاسم القبيح ويغيّره، وكره عليه السلام لفظ: الخبيث؛ إذ الخبث حرام على المؤمنين، وقال أبو عبيد: لقست وخبثت واحد لكنّه استقبح لفظ خبثت.

وليس قوله عليه السلام:«لاَ يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ خَبُثَتْ نَفْسِي» على معنى الإيجاب والحتم، وإنما هو من باب الأدب، فقد قال في الذى يعقد الشيطان على رأسه ثلاث عقد وينام عن صلاة: «أَصْبَحَ خَبِيثَ النَّفْسِ كَسْلَانَ» وقد نطق القرآن بهذه اللفظة فقال تعالى: ﴿ **وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ** ﴾ [إبراهيم:26])[4].

وقال الزّمخشري:(وإنَّما كره "خبثت" لقبح لَفظه، وألاَّ ينسب المسلم الخبث إلى نفسه)[5].

وعن القسطلّاني رحمه الله: (وهذا النهي محمول على الأدب لا على الإيجاب، وكذلك الأمر، وكذلك الأمر بقول "لقست" فإن عبر بما يؤدي معناه كَفى، ولكن تركَ الأَولى)[6].

---

[1] ـ الموطأ، كتاب قصر الصّلاة في السّفر، باب جامع التّرغيب في الصّلاة، رقم (466)، ج2، ص82. وينظر صحيح البخاري، كتاب التهجد، رقم (1142)، ج2، ص52، وكتاب بدء الخلق، رقم (3269)، ج4، ص122. وصحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين، رقم (776)، ج1، ص583. الحديث عند غير من ذكرنا من أصحاب المسانيد والسّنن.

[2] ـ أبو عُبيد القاسم بن سلام، غريب الحديث لأبي عبيد، مصدر سابق، ج3، ص334.

[3] ـ معالم السّنن، ج3، ص131. وينظر: شرح الطيبي على مشكاة المصابيح. ج10، ص3090.

[4] ـ شرح صحيح البخاري لابن بطّال، ج9، ص336. وذكر هذا القول القاضي عياض في إكمال المعلم بفوائد مسلم، ج7، ص191. ونسبه لأبي عبيد. وتبعه النّووي في المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج، ج15 ص8. وينظر الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، ج22، ص41. والتوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقّن، ج28، ص596 . 597. وبدر الدّين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج22، ص314.

[5] ـ أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، الفائق في غريب الحديث، مصدر سابق ، ج3، ص325.

[6] ـ أحمد القسطلّاني،إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج13، ص186.

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « لاَ تُسَمُّوا العِنَبَ الكَرْمَ، وَلاَ تَقُولُوا: خَيْبَةَ الدَّهْرِ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ».

هذا الحديث هو كسابقه ولاحقه، إذ الغرض منه التنزّه من إطلاق اسم الكرم على العنب الذي منه يعصر الخمر، من باب استعمال الأدب حتّى في منطق الإنسان.

أمّا سَبُّ الدّهر ففيه سوء أدب من نّاحيتين، أولاهما: نسبة المصائب النّوائب التي يتعرّض لها العبد إلى الزّمن، والله هو الخالق لكلّ شيء. والثّانية سبُّ الدّهر هو سبٌّ لله ضمنيًّا؛ لأنّه هو الفاعل للحوادث في حقيقة الأمر، فنهاهم عن ذلك تأدُّبا مع الله.

وعَنْ جَابِرٍ، قَالَ: وُلِدَ لِرَجُلٍ مِنَّا غُلاَمٌ فَسَمَّاهُ القَاسِمَ، فَقَالُوا: لاَ نَكْنِّيهِ حَتَّى نَسْأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «سَمُّوا بِاسْمِي وَلاَ تَكْتَنُوا بِكُنْيَتِي».

الظّاهر من النّهي الوارد في الحديث، أنّ غرضه إظهار الأدبِ والاحترامِ للنّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وحفظ جانبه، وصون كرامته، وتجنّب كلّ ما من شأنه أن يحرجه. دليل ذلك ما رواه الإمام البخاري رحمه الله من وجه آخر، والذي جاء فيه سبب قول النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم هذا الكلام. فعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي السُّوقِ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا أَبَا القَاسِمِ، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: إِنَّمَا دَعَوْتُ هَذَا، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سَمُّوا بِاسْمِي وَلاَ تَكَنَّوْا بِكُنْيَتِي»[1].

وما رواه أيضا عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الأَنْصَارِيِّ قَالَ: وُلِدَ لِرَجُلٍ مِنَّا غُلاَمٌ فَسَمَّاهُ القَاسِمَ، فَقَالَتِ الأَنْصَارُ لاَ نَكْنِيكَ أَبَا القَاسِمِ، وَلاَ نُنْعِمُكَ عَيْنًا، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وُلِدَ لِي غُلاَمٌ، فَسَمَّيْتُهُ القَاسِمَ فَقَالَتِ الأَنْصَارُ: لاَ نَكْنِيكَ أَبَا القَاسِمِ، وَلاَ نُنْعِمُكَ عَيْنًا، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَحْسَنَتِ الأَنْصَارُ، سَمُّوا بِاسْمِي وَلاَ تَكَنَّوْا بِكُنْيَتِي، فَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ»[2].

فإنّ سياق هاتين الرّوايتين تبيّن أنّ سبب نهي النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، إنّما كان حفظا لجنابه ورفعا للحرج عنه، خاصّة وأنّه كان مَن وفدَ عليه يناديه بهذه الكنية. ورغبةُ الصّحابة في التّشبّه بالنّبيّ عليه السلام واردةٌ، ويكثر بذلك من هذا لقبه، فإذا نُوديَ به غير النّبيّ صلّى الله

---

[1] ـ صحيح البخاري، كتاب البيوع. باب ما ذكر في الأسواق. رقم: (2120)، ج3، ص66.

[2] ـ صحيح البخاري، كتاب فرض الحمس. رقم: (3115)، ج4، ص84 ـ 85. والحديث عند غير البخاري.

عليه وسلّم، وظنّ أنّه المعنِيُّ اِلتفَتَ. ولا شكّ أنّ هذا حرجٌ لا يليق بجناب النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، لذا قالت الأنصار ما قالت، وأقرّها النبيّ صلّى الله عليه وسلّم على ما قالت، والله أعلم.

والقول أنّ النهي للتنزيه والأدب، منقول عن ابن جرير. ثمّ اعلم أنّ جمهور العلماء على أنّ هذا كان في زمانه، منسوخ بعد وفاته وهو قول الجمهور ومنهم الإمام مالك. وأصحاب هذا القول حملوا النّهي قبل نسخه على ظاهره. وقول ثالث: قال بظاهر النّهي من غير نسخ، وهو قول الإمام الشّافعيّ[1].

جـ ـ الرفق

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَالَ فِي المِسْجِدِ، فَقَامُوا إِلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لاَ تُزْرِمُوهُ». ثُمَّ دَعَا بِدَلْوٍ مِنْ مَاءٍ فَصُبَّ عَلَيْهِ.

قال العلماء: لَمّا كان الأعرابيّ حديث عهد بالإسلام، ويجهل آداب المسجد وحرمته، حَسُن الرّفق به وكفّ تعنيفه بالفعل أو القول، وتركه ـ وإن كان داخل المسجد ـ مخافة انتشار البول في أكثر من موضع؛ مع تضرّره في حالة قطع بوله، بعد ذلك يكفي صبُّ ذنوبا من الماء لتطهير المكان، وتعليمه برفق ولين، وهذا أدعى لثباته على الاسلام، والله أعلم.

بوّب البخاري لهذا الحديث بقوله: (باب: الرفق في الأمر كله)[2].

وقال ابن بطّال عند شرح الحديث: (وكذلك رفق النبي بالأعرابي الجاهل حين بال في المسجد المعظم الذى الصلاة فيه أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام، وأَمَرَ أن لا يهاج حتى يفرغ من بوله تأنيسًا له، ورفقًا به، فدل ذلك على استعمال الرفق بالجاهل ـ فإنه بخلاف العالم ـ وترك اللّوم له والتثريب عليه)[3].

وقد جاء استعمال أسلوب النّهي في أمثلة محدودة من كتاب الأدب، لذا كان أقلّ حجما من أسلوب الأمر.

---

[1] ـ ينظر ما ذُكِرَ في المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنّووي. مصدر سابق، ج14، ص112 ـ 113. والطّيبي، الكاشف عن حقائق السنن، مصدر سابق، ج10، ص3083 ـ 3084.

[2] ـ صحيح البخاري، كتاب الأدب ج8، ص12.

[3] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطال، مصدر سابق ، ج9، ص226.

المطلب الثّالث: الاستفهام

تعريف الاستفهام لغة واصطلاحا

أوّلا: الاستفهام لغة: طلب الإفهام. فالفهم علمك الشّيءَ[1]، والاستفهام طلب العلم به.

قال الخليل رحمه الله: (فَهِمْتُ الشَّيء فَهَماً وفَهْماً؛ عَرَفْتُه وعَقَلْتُه، وفهّمتُ فلانا وأَفْهَمْتُه؛ عَرَّفْته، وقرأ ابن مسعود: «فَأَفْهَمْنَاهَا سُلَيْمَانَ»[2] ورجلٌ فَهِمٌ؛ سريع الفهم)[3].

وقال الأزهري: (قال اللّيث: يُقَال: فهمتُ الشَّيْء، أَي عقَلْتُه وعَرَفته وفَهَّمتُ فلَانا وأفْهمتُه ورجلٌ فهِم؛ سريعُ الفَهم، ويُقال: فَهْم وفَهَمٌ وتفهَّمْتُ المعنى؛ إذا تَكَلّفْتَ فَهْمَه)[4].

وقال الجوهري: (فهمت الشيء فهما وفهامية؛ علمته. وفلانٌ فَهِمٌ. وقد اسْتَفْهَمَني الشيء فأَفْهَمْتُه، وفهَّمْتُه تفهيما. وتفَهَّم الكلامَ؛ إذا فَهِمَهُ شيئاً بعد شيء)[5].

ثانيا: اصطلاحا: طلبُ الإفهامِ والإعلامِ لتَحصيل فائدة عمليّة مجهولة لدى المستَفْهِم[6].

وفي جواهر البلاغة: الاستفهام: هو طلب العلم بشيء لم يكن معلوماً من قبل[7].

وقال السّكّاكي رحمه الله: (والفرق بين الطلب في الاستفهام، وبين الطلب في الأمر والنهي والنداء واضح، فإنك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج ليحصل في ذهنك نقش له مطابق، وفيما سواه تنقش في ذهنك، ثم تطلب أن يحصل له في الخارج مطابق، فنقش الذهن في الأول تابع، وفي الثاني متبوع)[8].

وأدوات الاستفهام: الهمزة وهل وما ومن ومتى وأيان وأين وأنى وكيف وكم وأي.

---

[1] ـ ينظر أبو الحسين أحمد بن فارس معجم مقاييس اللغة، مصدر سابق ، مادّة (فهم)، ج4، ص457.

[2] ـ قال تعالى: ﴿فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ ۚ وَكُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿٧٩﴾﴾ [الأنبياء:79]

[3] ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، مصدر سابق ، مادّة (فهم)، ج4، ص61.

[4] ـ أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري، تهذيب اللّغة، مصدر سابق، مادّة (فهم)، ج4، ص554.

[5] ـ أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج العربيّة وصاح العربيّة، مصدر سابق، مادّة (فهم)، ج5، ص380.

[6] ـ ينظر: السّكّاكي. مفتاح العلوم، ص303. عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني، البلاغة العربية، مرجع سابق، ج1، ص258.

[7] ـ أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، مرجع سابق ، ص78.

[8] ـ أبو يعقوب، يوسف بن أبي بكر السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق ، ص304.

تقسيم أدوات الاستفهام بحسب المستفهم عنه[1].

تنقسم أدوات الاستفهام باعتبار المستفهم عنه إلى ثلاثة أقسام هي:

ـ ما يطلب به التّصوّر أو التّصديق، وهو حرف واحد، الهمزة. ومتى تكون الهمزة للتّصديق؟ ومتى تكون للتّصوّر؟. فهذا يفهم من سياق الكلام؛ على حسب المعنى.

ـ ما يطلب به التّصديق فقط، وهو حرف واحد، وهو هل.

ـ ما يطلب به التّصوّر فقط: ويكون في بقيّة الحروف.

وقد يخرج الاستفهام من دلالته عن غرضه الأصلي إلى أغراض أخرى تفهم من سياق الكلام كما سيأتي بيان بعضها حسب ورودها في الأحاديث.

أسلوب الاستفهام، استعماله في كتاب الأدب من صحيح البخاري، وأهم أغراضه

1 ـ دلالة الاستفهام على ظاهره

عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: هَلَكْتُ، وَقَعْتُ عَلَى أَهْلِي فِي رَمَضَانَ، قَالَ: «أَعْتِقْ رَقَبَةً» قَالَ: لَيْسَ لِي، قَالَ: «فَصُمْ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ» قَالَ: لاَ أَسْتَطِيعُ، قَالَ: «فَأَطْعِمْ سِتِّينَ مِسْكِينًا» قَالَ: لاَ أَجِدُ، فَأُتِيَ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ قَالَ: «أَيْنَ السَّائِلُ، تَصَدَّقْ بِهَا».

قوله: «أَيْنَ السَّائِلُ؟ » وهو استفهام يحمل على حقيقته.

وعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هِجَاءِ المُشْرِكِينَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَكَيْفَ بِنَسَبِي؟» فَقَالَ حَسَّانُ: لَأَسُلَّنَّكَ مِنْهُمْ كَمَا تُسَلُّ الشَّعَرَةُ مِنَ العَجِينِ.

الاستفهام الوارد في الحديث يحمل على حقيقته. وقد يحمل على معنى الاستفهام الإنكاري، وكأنّ النّبيّ خشي أن يكون هجاؤه لهم فيه مساس لنسبه؛ كونهم قومه.

قال المهلب: (وأما قوله: «كَيْفَ بِنَسَبِي؟» فإنّه أراد كيف تهجوهم ونسبي المهذب الشريف فيهم فربما مسّني من الهجو نصيب فقال حسان: « لأسلنك منهم» أي: لأخلصنّك من بينهم بالسلامة من الهجاء، أي أهجوهم بما لا يقدح في نسبهم الماسّ له عليه السلام، ولكن أهجوهم بسيّء أفعالهم وبما يخصهم عاره في أنفسهم، وتبقى فيهم وصمة من الأخلاق

---

[1] ـ ينظر أدوات الاستفهام وتقسيماتها السّكّاكي. المفتاح، ص308. 309. والخطيب القزويني، الإيضاح. ص108. 116. ودروس البلاغة، ص10. 12. والهاشمي، جواهر البلاغة، ص78. وأحمد المراغي،علوم البلاغة، ص64. وحبنّكة الميداني، البلاغة العربية، ص258.

والأفعال المذمومة التي طهّر الله نبيه منها ونزهه من عيبها)[1].

ولَمّا أمن النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم هذا الجانب؛ بما قال حسّان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أذن له في ذلك، بل كان يحضّه عليه كما جاءت أحاديث أخرى صريحة في هذا.

وعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَرَادَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَنْفِرَ، فَرَأَى صَفِيَّةَ عَلَى بَابِ خِبَائِهَا كَئِيبَةً حَزِينَةً، لِأَنَّهَا حَاضَتْ، فَقَالَ: «عَقْرَى حَلْقَى ـ لُغَةٌ لِقُرَيْشٍ ـ إِنَّكِ لَحَابِسَتُنَا» ثُمَّ قَالَ: «أَكُنْتِ أَفَضْتِ يَوْمَ النَّحْرِ؟» ـ يَعْنِي الطَّوَافَ ـ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «فَانْفِرِي إِذًا».

قوله: «أَكُنْتِ أَفَضْتِ يَوْمَ النَّحْرِ؟» استفهام يحمل على حقيقته، ويُمرُّ على ظاهره.

وعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي عَنِ الهِجْرَةِ، فَقَالَ: «وَيْحَكَ، إِنَّ شَأْنَ الهِجْرَةِ شَدِيدٌ، فَهَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَهَلْ تُؤَدِّي صَدَقَتَهَا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ البِحَارِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَتِرَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا»

الاستفهام الوارد في الحديث يحمل على ظاهره. وقد قال العلماء: سأله عن الإبل؛ كون أهل البادية غالب ما كانوا يملكون الإبل، وخصّه بهذا السؤال؛ كون الزّكاة من أثقل العبادات على النّفس، لِميل النّفوس إلى الشحّ في إعطاء المال، وما امتناع كثير من المسلمين من أداء الزّكاة لخليفة المسلمين بعد وفاة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، إلاّ دليل واضح على ثقل هذه العبادة على النّفس.

وعَنِ ابْنِ المسَيِّبِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ أَبَاهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «مَا اسْمُكَ؟» قَالَ: حَزْنٌ، قَالَ: «أَنْتَ سَهْلٌ» قَالَ: لاَ أُغَيِّرُ اسْمًا سَمَّانِيهِ أَبِي قَالَ ابْنُ المسَيِّبِ: «فَمَا زَالَتِ الحُزُونَةُ فِينَا بَعْدُ».

الاستفهام الوارد في الحديث محمول على حقيقته. ومن خلق النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم أنّه كان يتحدّث مع كلّ من جاءه، صغيرهم وكبيرهم، ويسألهم عن حالهم؛ حتّى عن أسمائهم، وإن عرض له اسم لأحدهم فيه قبح أو تزكية، عرض عليه أن يغيّر اسمه، فإن أبى تركه ولم يعنّفه.

وكذا يقال في الحديث الذي ساقه بعده؛ إذ لَمّا جيء بصبيّ للنّبيّ صلّى الله عليه وسلّم فوضع في حجره، فَلَهَا النبيُّ بشيء بين يديه، فاحْتُمِلَ الصّبيُّ من فخذه، ولما استفاق النبي سأل، فقال: «أَيْنَ الصَّبِيُّ؟» فَقَالَ أَبُو أُسَيْدٍ: قَلَبْنَاهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «مَا اسْمُهُ؟» قَالَ: فُلاَنٌ، قَالَ: «وَلَكِنْ أَسْمِهِ المُنْذِرَ» فَسَمَّاهُ يَوْمَئِذٍ المُنْذِر. فالاستفهام الوارد في الحديث محمول على حقيقته.

---

[1] ـ عن ابن بطال، عن شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق، ج9، ص327.

الأغراض البلاغية التي تفهم من سياق الكلام.

أ ـ العرض والتخيير

عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، وَسَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ وَمُحَيِّصَةَ بْنَ مَسْعُودٍ أَتَيَا خَيْبَرَ، فَتَفَرَّقَا فِي النَّخْلِ، فَقُتِلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ، فَجَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ وَحُوَيِّصَةُ وَمُحَيِّصَةُ ابْنَا مَسْعُودٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَتَكَلَّمُوا فِي أَمْرِ صَاحِبِهِمْ، فَبَدَأَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَكَانَ أَصْغَرَ القَوْمِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَبِّرِ الكُبْرَ» ـ قَالَ يَحْيَى: يَعْنِي: لِيَلِيَ الكَلاَمَ الأَكْبَرُ ـ فَتَكَلَّمُوا فِي أَمْرِ صَاحِبِهِمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « أَتَسْتَحِقُّونَ قَتِيلَكُمْ ـ أَوْ قَالَ: صَاحِبَكُمْ ـ بِأَيْمَانِ خَمْسِينَ مِنْكُمْ؟» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمْرٌ لَمْ نَرَهُ. قَالَ: «فَتُبْرِئُكُمْ يَهُودُ فِي أَيْمَانِ خَمْسِينَ مِنْهُمْ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَوْمٌ كُفَّارٌ. فَوَدَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ قِبَلِهِ.

قوله:«أَتَسْتَحِقُّونَ قَتِيلَكُمْ ـ أَوْ قَالَ: صَاحِبَكُمْ ـ بِأَيْمَانِ خَمْسِينَ مِنْكُمْ؟» استفهام غرضه: عرض الأمر عليهم لاختيار أحد الأمرين.

قال البيهقيُّ رحمه الله: (فلمّا لم يكن عندهم بيّنة عرض عليهم الأَيْمَان)[1].

وقال الفاكهاني: (ولتعلمْ: أنّه إنّما يجوز لهم الحلفُ إذا علموا أو ظنّوا ذلك، وإنّما عرضَ عليهم النبيُّ اليمينَ؛ إن وُجد فيهم ذلك الشرط، وليس المرادُ الإذنَ لهم في الحلف من غير علمٍ، ولا ظنٍّ، والتقدير: أتعلمون ذلك، أو تظنونه، فتحلفون؟ ولذلك قالوا: «كَيْفَ نَحْلِفُ وَلَمْ نَشْهَدْ»[2])[3].

وعن عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: انْطَلَقَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَهْطٍ مِنْ أَصْحَابِهِ قِبَلَ ابْنِ صَيَّادٍ، حَتَّى وَجَدَهُ يَلْعَبُ مَعَ الغِلْمَانِ فِي أُطُمِ بَنِي مَغَالَةَ، وَقَدْ قَارَبَ ابْنُ صَيَّادٍ يَوْمَئِذٍ الحُلُمَ، فَلَمْ يَشْعُرْ حَتَّى ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ظَهْرَهُ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَ:

---

[1] ـ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، السنن الصغير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، النّاشر: جامعة الدراسات الإسلامية . كراتشي . باكستان، الطبعة الأولى، 1410هـ ـ 1989م، كتاب الديّات. باب القسامة رقم الحديث (3102). ج3، ص257. وينظر: النّووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج، مصدر سابق، ج11، ص147.

[2] ـ ينظر صحيح البخاري، كتاب الجزية، باب الموادعة والمصالحة مع المشركين بالمال وغيره، وإثم من لم يف بالعهد. رقم (3173) ج4، ص101. وصحيح مسلم، كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب القسامة. رقم (1669)، ج3، ص1291

[3] ـ أبو حفص عمر بن علي بن سالم بن صدقة اللخمي الإسكندري المالكي، تاج الدين الفاكهاني، رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام، تحقيق: نور الدين طالب، دار النوادر ـ دمشق ـ سوريا، الطبعة الثّانية، 1431هـ ـ 2010م، ج5، ص146.

«أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟» فَنَظَرَ إِلَيْهِ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ الأُمِّيِّينَ، ثُمَّ قَالَ ابْنُ صَيَّادٍ: أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، فَرَضَّهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ: «آمَنْتُ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ» ثُمَّ قَالَ لِابْنِ صَيَّادٍ: «مَاذَا تَرَى؟» قَالَ: يَأْتِينِي صَادِقٌ وَكَاذِبٌ، قَالَ رَسُولُ: «خُلِّطَ عَلَيْكَ الأَمْرُ» قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنِّي خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئًا» قَالَ: هُوَ الدُّخُّ، قَالَ: «اخْسَأْ، فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ».

نصّ العلماء على أنّ الغرض من قوله: «أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟» عَرْضُ الإسلام على ابن صيّاد. كما دلّ هذا الاستفهام مع قوله: «مَاذَا تَرَى؟» على بيان وكشف حقيقة ابن صيّاد، وما يدّعيه من أمر النبوّة. ويمكن القول أنّ الاستفهام حملَ معنى الامتحان قصد بيان الحال، كما يدلّ عليه السّياق، والله أعلم.

روى البخاري رحمه الله هذا الحديث في كتاب الجهاد والسّير من الصّحيح، وترجم له بقوله: (باب: كيف يعرض الإسلام على الصبي)[1]. ثمّ ساق حديث الباب.

وعن المهلب رحمه الله: (يُصلّى على الصبى الصغير المولود في الإسلام؛ لأنّه كان على دين أبويه، وأمّا الصّغير العجمي فإنّه يعرض عليه الإسلام، لعرض رسول الله على ابن صيّاد بقوله: «أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟». ولعرضه الإسلام على الصبى اليهودي الذى كان يخدمه)[2].

وفي التّوضيح: (وقوله: «أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟» فيه: عرضُ الإسلام على الصّغير)[3].

أمّا سبب سلوك النّبيّ معه هذا المسلك فقد قال الطّيبي رحمه الله: (قوله: «آمَنْتُ بِاللَّهِ» فإن قلت: كيف طابق هذا الجواب قوله: «أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟» قلت: لَمّا أراد صلى الله عليه وسلم أن يلزمه ويفحمه فيه، ويظهر للقوم أنّه كاذب في دعوى الرسالة، أخرج الكلام مخرج الاستدراج. والكلام المنصف، يعني: آمنت بالله ورسله، فإن كنت رسولا صادقا في دعواك غير ملتبس عليك الأمر كسائر الرسل فأومن بك، وإن كنت كاذبا ولُبِّسَ عليك الأمر فأنت كاهن كسائر الكهان، فاخسأ ولا تعد قدرك فتدّعي الرسالة، ولو أجيب بقوله: «اخْسَأْ، فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ» ابتداءً لم يقع هذا الموقع. وهذه النكتة الموعودة في الحديث السابق)[4].

---

[1] ـ البخاري، صحيح البخاري، رقم (3055)، ج4، ص70

[2] ـ عن ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطال. مصدر سابق، ج3، ص340 ـ 341.

[3] ـ ابن الملقّن، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، مصدر سابق، ج10، ص87. وينظر: بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج8، ص254. ج14، ص417.

[4] ـ شرف الدين الحسين بن محمد الطيبي، الكاشف عن حقائق السنن، مصدر سابق ، ج11، ص3475.

ب ـ التّحريض

عن أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: اسْتَيْقَظَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، مَاذَا أُنْزِلَ مِنَ الخَزَائِنِ، وَمَاذَا أُنْزِلَ مِنَ الفِتَنِ، مَنْ يُوقِظُ صَوَاحِبَ الحُجَرِ ـ يُرِيدُ بِهِ أَزْوَاجَهُ حَتَّى يُصَلِّينَ ـ رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ فِي الآخِرَةِ».

قوله: « مَنْ يُوقِظُ صَوَاحِبَ الحُجَرِ؟» استفهام غرضه التحريض على قيام اللّيل، دلّ على هذا، الرّواية التي ذكرها البخاري في كتاب العلم، باب العلم والعظة باللّيل؛ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: اسْتَيْقَظَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، مَاذَا أُنْزِلَ اللَّيْلَةَ مِنَ الفِتَنِ، وَمَاذَا فُتِحَ مِنَ الخَزَائِنِ، أَيْقِظُوا صَوَاحِبَاتِ الحُجَرِ، فَرُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ فِي الآخِرَةِ»[1].

ومعلوم أنّ قيام اللّيل ليس بواجب، لذا تحمل دلالته على التّحريض، كما قرّر ذلك العلماء. وقد ساق البخاري حديث الباب في كتاب التّهجّد، وبوّب له بقوله : (باب تحريض النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم على صلاة اللّيل والنّوافل من غير إيجاب)[2].

ج ـ التّشويق

عَنْ حَارِثَةَ بْنِ وَهْبٍ الخُزَاعِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ الجَنَّةِ؟ كُلُّ ضَعِيفٍ مُتَضَاعِفٍ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبَرَّهُ. أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ النَّارِ؟ كُلُّ عُتُلٍّ جَوَّاظٍ مُسْتَكْبِرٍ»

قوله: «أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ الجَنَّةِ؟» استفهام غرضه: تشويق الصّحابة لمعرفة الجواب، ولفتِ انتباههم؛ لفهم وحفظ ما يقال لهم، حتّى يكون أوقع في النّفوس، وأرسخ في الأذهان، وأبلغ في الإنصات. ونفس الكلام يقال في جملة: «أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ النَّارِ؟».

د ـ التّسلّي والتّصبّر

عَنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قُال: بَيْنَمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْشِي إِذْ أَصَابَهُ حَجَرٌ، فَعَثَرَ، فَدَمِيَتْ إِصْبَعُهُ، فَقَالَ: «هَلْ أَنْتِ إِلَّا إِصْبَعٌ دَمِيتِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا لَقِيتِ»

الغرض من الاستفهام الوارد التسلّي والتصبّر؛ بما أصاب الإصبع من ألم.

---

[1] ـ الحديث في صحيح البخاري، كتاب التّهجّد، برقم: (115)، ج1، ص34. وهو في الموطّإ، كتاب اللّباس، باب ما يكره للنساء لبسه من الثياب، رقم: (1809)، ج4، ص316.

[2] ـ صحيح البخاري، كتاب العلم، باب العلم والعظة باللّيل، رقم: (1126)، ج2، ص49.

قال الطّيّبي رحمه الله: (كأنّها لَمّا توجّعت وتحرّجت، خاطبها على سبيل الاستعارة أو الحقيقة معجزة، مسلّيا لها؛ أي تثبتي على نفسك؛ فإنك ما ابتليت بشيء من الهلاك والقطع، سوى أنك دميت، ولم يكن ذلك هدرا؛ بل كان في سبيل الله ورضاه، وكان ذلك في غزوة أحد)[1].

هـ ـ الاختبار، أو بيان الحال

عن ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِابْنِ صَائِدٍ: «قَدْ خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئًا، فَمَا هُوَ؟» قَالَ: الدُّخُّ، قَالَ: «اخْسَأْ»

الاستفهام الوارد في الحديث غرضه اختبار ابن صائد بهذا السّؤال حتّى يتبيّن للنّاس أمره، إذْ لَمّا أجابه ظهر أنّه على طريقة الكهّان الذين يدّعون معرفة الغيب، فعند ذلك زجره النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم بقوله: «اخْسَأْ»، والله أعلم بالصّواب.

قال الخطّابي رحمه الله: (وقد اختلف النّاس في ابن صيّاد اختلافاً شديداً، وأشكل أمره حتى قيل فيه كل قول. وقد يُسأل عن هذا، فيُقال: كيف يقَارُ رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً يدّعي النبوّة كاذباً، ويتركه بالمدينة يساكنه في داره، ويجاوره فيها؟ وما معنى ذلك؟ وما وجه امتحانه إياه بما خبأه له من أنّه الدّخان؟ وقوله بعد ذلك: «اخْسَأْ، فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ».

والذي عندي: أنّ هذه القصة إنّما جرت معه أيّام مهادنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهود وحلفائهم، وذلك أنّه بعد مَقدَمِه المدينةَ كتب بينه وبين اليهود كتاباً صالحهم فيه على أن لاّ يهَاجُوا، وأن يتركوا على أمرهم، وكان ابن صيّاد منهم، أو دخيلاً في جملتهم، وكان يبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم خبره وما يدّعيه من الكهانة، ويتعاطاه من الغيب، فامتحنه بذلك ليزوِّر به أمره ويخبر شأنه. فلما كلمه علم أنه مبطل، وأنه من جملة السحرة أو الكهنة أو ممن يأتيه رؤى من الجن أو يتعاهده شيطان، فيلقي على لسانه بعض ما يتكلّم به، فلما سمع منه قول: "الدخ" زجره فقال: «اخْسَأْ فلن تعدو قدرك»، يريد أن ذلك شيء اطّلع عليه الشيطان فألقاه إليه، وأجراه على

---

[1] ـ شرف الدين الطيبي، الكاشف عن حقائق السّنن، ج10، ص3100. ونقل هذا الكلام بلفظه كلّ من: شمس الدّين الكرماني الكواكب الدّراري في شرح صحيح البخاري، ج12، ص106. و بدر الدّين العيني. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج14، ص139.وجلال الدّين السّيوطي، عقود الزّبرجد في إعراب الحديث النّبوي (على مسند الإمام أحمد)، تحقيق: د.سلمان القضَاة، الناشر: دار الجيل ـ بيروت ـ لبنان، 1414هـ ـ 1994م، ج1، ص322. نقلا عن الكرماني. والقسطلّاني في إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري، ج13، ص156. ونسبه للمشكاة. ومحمد عبد الرّحمن المباركفوري تحفة الأحوذي بشرح جامع التّرمذي، تحقيق: عبد الرّحمن محمّد عثمان، دار الفكر، ج9، ص272 ـ 273.

لسانه، وليس ذلك من قبل الوحي السماوي؛ إذا لم يكن له قدر الأنبياء الذين علم الغيب ولا درجة الأولياء الذين يلهمون العلم، فيصيبون بنور قلوبهم، وإنما كانت له تارات يصيب في بعضها ويخطئ في بعض، وذلك معنى قوله: "يأتيني صادق وكاذب" فقال له عند ذلك: « قد خُلِّطَ عَلَيْكَ ».

والجملة: أنّه كان فتنة قد امتحن الله به عباده المؤمنين ليهلك من هلك عن بينة، ويحيى من حيي على بيّنة، وقد امتحن قوم موسى عليه السلام في زمانه بالعجل، فافتتن به قوم وهلكوا، ونجا من هداه الله وعصمه منهم)[1]. انتهى كلام الخطابي.

ونقل كُلاًّ من بدر الدّين العيني، وابن حجر العسقلاني عن أبي موسى المديني[2] قوله: (أن السرّ في امتحان النبي صلى الله عليه وسلم، له بهذه الآية الإشارة إلى أنّ عيسى بن مريم عليهما الصلاة والسلام يقتل الدجال بجبل الدخان، فأراد التعريض لابن صياد بذلك)[3]. والآية التي امتحنه بها قوله تعالى: ﴿ يَوۡمَ تَأۡتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٖ مُّبِينٖ ۝١٠ ﴾ [الدّخان: 10] كما صحّ في السّنن[4].

---

[1] ـ أبو سليمان الخطابي، معالم السّنن، مصدر سابق، ج3، ص377 . 378. ونقل عنه هذا الكلام مع اختصاره، واختلاف في لفظه كلّ من: النّووي، شرح صحيح مسلم، مصدر سابق، ج18، ص48. والطّيّبي في شرح المشكاة، ج11، ص3474. والكرماني في الكواكب الدّراري، ج7، ص130. وغير هؤلاء ممّن جاء بعدهم.

[2] ـ أبو موسى محمد بن عمر بن أحمد المديني الأصبهاني، الشافعي، الإمام، العلامة، الحافظ الكبير، الثقة، شيخ المحدثين، كان إمام عصره في الحفظ والمعرفة، ولد سنة: 151هـ. من مصنّفاته: المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، اللطائف من دقائق المعارف، نزهة الحفّاظ، توفّي ـ رحمه الله ـ سنة 581هـ. ينظر: ابن خلّكان، وفيات الأعيان، ج4، ص286. والذّهبي، سير أعلام النّبلاء، ج21، ص152 ـ 159.

[3] ـ بدر الدّين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج14، ص419. وابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج7، ص307. أمّا لفظ كلام أبي موسى المديني، في كتابه المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث هو: (وقيل: إن الدجّال يقتله عيسى، عليه الصلاة والسلام، بجبل الدخان فيحتمل أن يكون أراده). تحقيق: عبد الكريم العزباوي، النّاشر دار المدني ـ جدة ـ السعودية، الطبعة: الأولى، (ج1 1406هـ . 1986م، ج2/3 1408هـ ـ 1988م)، ج1، ص645.

[4] ـ ينظر: الإمام أحمد، المسند، رواية عبد الله بن عمر. رقم: (6360)، ج10، ص428. وأبو داود، السّنن، كتاب الملاحم، باب في خبر ابن صائد. رقم: (4329)، ج4، ص120. والتّرمذي، السّنن، أبواب الفتن، باب ما جاء في ذكر ابن صيّاد. رقم: (2249)، ج4، ص101. والبيهقي، القضاء والقدر، تحقيق: محمد بن عبد الله آل عامر، الناشر: مكتبة العبيكان ـ الرياض، الطبعة الأولى، 1421هـ ـ 2000م، رقم: (303)، ص233. وقد ورد في مسند البزّار: (وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ خَبَأَ لَهُ سُورَةَ الدُّخَانِ)، برقم: (1334)، ج4، ص168. وتوفيقا بين الرّوايتين قال العلماء: (وكأنه أطلق السورة وأراد بعضها). كما في فتح الباري لابن حجر، ج7، ص307. و بدر الدّين العيني، عمدة القاري، ج14، ص419. وأحمد القسطلّاني، إرشاد السّاري. (474/2) (104/9). أي الرّواية الثّانية من إطلاق الكل وإرادة البعض.

و ـ التصحيح؛ تصحيح السّؤال، أو الامتحان قصد بيان حاله.

عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ البَادِيَةِ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَتَى السَّاعَةُ قَائِمَةٌ؟ قَالَ: «وَيْلَكَ، وَمَا أَعْدَدْتَ لَهَا؟» قَالَ: مَا أَعْدَدْتُ لَهَا إِلَّا أَنِّي أُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، قَالَ: «إِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ»

الغرض من استفهام النّبيّ صلى الله عليه وسلّم، ومقابلة سؤال الأعرابي بسؤال، هو من باب التّصحيح، أو التّوجيه؛ على أنّه كان ينبغي أن يسأل عن مّا يعدّه للسّاعة، وهذا الذي يهمّه، لا عن وقت قيامها، على طريقة الأسلوب الحكيم.

أو سأله قصد بيان حاله؛ هل هو سؤال منكر مكذّب للنّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، أو هو سؤال مصدّق بها خائف من وقوعها، يريد معرفة وقتها، حتّى يحذرها، ويكون هذا دافعٌ له ليستعدّ لها، فلمّا وُفِّق في إجابته، وتبيّن له حسن نيّته، بشّره بأنه مع من أحبّ، والله تعالى أعلم.

قال الخطّابي رحمه الله: (قلت: كان سؤال الناس رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قيام السّاعة على وجهين:

أحدهما: على معنى التّعنت له والتكذيب بها.

والآخر: على سبيل التّصديق بها والشّفقة منها، فلمّا قال البدوي: متى السّاعة؟ امتحنه صلى الله عليه وسلم مستبرما حاله بقوله: «ما أعددت لها؟» ليعلم هل هو ممّن يسأل عنها عنَتًا أو ممن يسأل شفقًا وحذرًا، فلما ظهر له إيمانه بالله ورسوله وتصديقه بالبعث. قال له: «أنت مع من أحببت»، فألحقه بحسن النيّة من غير زيادة عمل بأصحاب الأعمال الصالحة)[1].

وفي كشف المشكل لابن الجوزي رحمه الله: (وأما قصد الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله: «مَا أَعْدَدْتَ لَهَا؟» فيحتمل شيئين: أحدهما: أن ينظر: هل سؤاله سؤال مكذب بها، أو خائف لها، أو راج لخيرها؟.

والثاني: أن المراد تهويل أمرها، فكأنه يقول: شأنها شديد، فبم تلقاها؟ فلما تكلم بما يقتضي الإيمان ألحقه بمن يحبّه لحسن نيته وقصده)[2].

---

[1] ـ أبو سليمان الخطابي، أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، مصدر سابق، ج3، ص2206 .2207.

[2] ـ أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصّحيحين، مصدر سابق، ج3، ص252.

وعن الطّيبي رحمه الله: (سلك مع السائل طريق الأسلوب الحكيم؛ لأنّه سأل عن وقت الساعة وإبان إرسائها، فقيل له: فيم أنت من ذكراها؟ وإنّما يهمّك أن تهتمّ بأهبتها، وتعتني بما ينفعك عند إرسائها من العقائد الحقّة، والأعمال الصّالحة)[1].

وتبعه الكرماني رحمه الله في هذا، قال: (فإن قلت: كيف طابق ما أعددت لها للسؤال؟ قلت: سلك مع السائل طريق الأسلوب الحكيم، وهو تلقّي السّائل بغير ما يطلب ممّا يهمّه)[2].

ز ـ التعجب

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الجَنَّةَ، فَقَالَ القَوْمُ: مَا لَهُ مَا لَهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَرَبٌ مَا لَهُ؟» فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَعْبُدُ اللَّهَ لاَ تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلاَةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصِلُ الرَّحِمَ، ذَرْهَا» قَالَ: كَأَنَّهُ كَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ.

أمّا عن المعنى الذي يفهم من الحديث، والغرض الذي سيق من أجله، فقد بيّنه العلماء، وذكروا له عدّة محامل وتوجيهات تُفهم من سياق الألفاظ ودلالاتها، أو على حسب ضبطها، ونقل الروّاة لها. وكذا ما تعلّق بحال السّائل، وسبب تعجّب الصّحابة من صنيعه.

ومجمل هذه الأقوال: أنّه قالها تعجّبا من فطنته وتهدّيه لموضع حاجته، أو تعجّبا من شدّة حرصه للوصول للنّبيّ صلّى الله عليه وسلّم حتّى يسأله. أو هو على الخبر؛ أيْ شيء ما جاء به فهو يطلبه، أو هو على الدّعاء الذي لا يراد تحقيقه ووقوعه، بل هو جارٍ على عادة كلام العرب.

أمّا أقوال العلماء في معنى الحديث، قال ابن قتيبة رحمه الله: (قَوْله: «أَرَبٌ مَا لَهُ» هو من الآراب مأْخوذ، والآراب: الأَعضاء، واحدها إرب، ومنه قيل: قطّعته إربا إربا؛ أَي عضوا عضوا، والمعنى في قوله: أرب أي سَقَطت أعضاؤه، وأُصيبت، وهي كلمة مقولة لا يُرَاد بها إذا قيلت وقوع الأَمر، كما يُقال: عَقْرَى حَلْقَى؛ أَي عقرهَا الله وأصابها فِي حلقها بوجع، وكقولهم: قَاتله الله. وكقولهم: تربت يداك، أَي افْتَقَرت. وأشباه هذا كثير. ومنه حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ

---

[1] ـ شرف الدين الحسين بم محمد الطيبي، الكاشف عن حقائق السّنن، مصدر سابق، ج10، ص3201.

[2] ـ شمس الدّين الكرماني، الكواكب الدّراري في شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج22، ص35 ـ 36.

عَنْهُ أَنه قال للحارث بن أوْس: "أربت عَن ذِي يَديك"[1]، يُرِيد سَقطتْ آرابك من اليدين خاصّة. وقد ذكر هذا أَبُو عبيد في حديث عمر.

وقد بلغني أَنه يُروى: «أَربٌ مَا لَهُ؟» بالرّفع فإن كان المحفوظ هذا، فإنّ الأرِبَ من الرِّجَال: ذُو العلم والخبرة. وقال أَبُو العِيَال الهُذَلِيّ[2] يصف رجلا يرثي ابن عم لَهُ من [مجزوء الوافر]:

يَلُفُّ طَوائفَ الفُرْسانِ وَهُوَ بلَفِّهِم أَرِبُ

أَي ذُو علم بذلك وخبرة)[3].

ولابن الأنباري في الزّاهر: (وقولهم (لأُقَطِّعَنَّ فلاناً إرْباً إرْباً) معناه: لأقطِّعنه عُضْواً عُضْواً. الإرْب عندهم العضو، والآراب الأعضاء. ومن ذلك الحديث «الشيخُ أملكُ لإِرْبِهِ»[4] والأريب في غير هذا: العاقل، والإِربة: العقل. والأَرَبُ الحاجة. يقال: لا أَرَبَ لي في فلان: أي لا حاجة لي فيه)[5]

---

[1] ـ الحديث ذكره ابن أبي شيبة في مصنّفه عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَوْسٍ الثَّقَفِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، عَنِ الْمَرْأَةِ تَطُوفُ بِالْبَيْتِ ثُمَّ تَحِيضُ، فَقَالَ: «لِيَكُنْ آخِرُ عَهْدِهَا بِالطَّوَافِ بِالْبَيْتِ» . قَالَ: فَقَالَ الْحَارِثُ: كَذَلِكَ أَفْتَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: أَرِبْتَ عَنْ يَدَيْكَ، سَأَلْتَنِي عَنْ شَيْءٍ سَأَلْتَ عَنْهُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَيْمَا أُخَالِفَ". كتاب الحج، باب في المرأة تحيض قبل أن تنفر، رقم: (13330)، ج5107 . 108. وذكره أحمد في مسنده. رقم: (15440)، ج24، ص174. وأبو داود في سننه، كتاب المناسك، باب الحائض تخرج بعد الإفاضة. رقم: (2004)، ج2، ص208. والبيهقي، المدخل إلى السّنن الكبرى، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ـ الكويت رقم: (26)، ص105. والحديث صحيح الإسناد لكنه منسوخ بقصّة صفيّة.

[2] ـ أبو العيال بن أبي غثير (أو عنترة) الهذلي الخناعي، أحد بنى خناعة بن سعد بن هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر شاعر فصيح من شعراء هذيل مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام وأسلم وعمّرَ إلى خلافة معاوية. ينظر تاريخ دمشق لابن عساكر، ج67، ص125. وابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة: الأولى، 1415 هـ، ج7، ص251.

[3] ـ ابن قتيبة الدينوري، غريب الحديث لابن قتيبة، مصدر سابق، ج1، ص457 ـ 458.

[4] ـ لفظ الأثر من كلام ابن عبّاس. رواه الطّبراني في المعجم الكبير، مناقب عبد الله ابن عبّاس وأخباره، رقم: (10604)، ج10، ص260. وفي سنده عطية العوفي، قال الألباني في السّلسلة الصّحيحة: (قلت: وعطية ـ وهو العوفي ـ ضعيف مدلس)، ج4، ص139. وأخرج البيهقي في السّنن الصغير، كتاب الصّيام، باب القبلة للصّائم، رقم: (1340)، ج2، ص98. وفي الكبرى، رقم: (8084)، ج4، ص391. عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، رَخَّصَ فِي الْقُبْلَةِ لِلشَّيْخِ وَهُوَ صَائِمٌ، وَنَهَى عَنْهَا الشَّابَّ وَقَالَ: «الشَّيْخُ يَمْلِكُ إِرْبَهُ، وَالشَّابُّ يُفْسِدُ صَوْمَهُ». والحديث صحّح إسناده الألباني في صحيح سنن أبي داود الأم، الناشر: مؤسسة غراس، الكويت، الطبعة: الأولى، 1423هـ ـ 2002م، ج7، ص149.

[5] ـ أبو بكر بن الأنباري، الزّاهر في معاني كلمات النّاس، مصدر سابق، ج1، ص362 ـ 363.

وذكر الخطّابي رحمه الله أنّ: (قولُهُ، صلّى الله عليه وسلّم: « أرب مَا لَهُ؟» يُروَى على وجوهٍ: أَحدها: أَرِبٌ مالَهُ. ومعناه: أنَّهُ ذو إرْبٍ وخبرةٍ وعِلْمٍ. ويُروَى: أَرِبَ مالَهُ؟ ومعناه: احتاجَ فمالَهُ؟ وقالَ بعضهُم: معناه: سَقَطَتْ أَعضاؤهُ وأَصيبتْ. ويروَى: أَرَبٌ مالَهُ. يريد: أَرَبٌ من الآرابِ جاءَ بِهِ، و "ما" صِلَةٌ. وهذا في حديثٍ: يُروى أنّ رجلاً اعترضَ النبيَّ، صلّى الله عليه وسلّم، ليسأله فصاحَ به الناسُ، فقالَ، عليه السلام، عندَ ذلكَ هذا القول)[1].

وقال في شرح صحيح البخاري: (قوله: «أرب مَا لَهُ»، كلمة تعجب، يقول: سقطت آرابه، وهي أعضاؤه، واحدها إرب، وقد يُدعى بهذا على الإنسان إذا فعل فعلا يتعجب منه، ولا يراد بذلك وقوع العقوبة به، وإنما هو كقولهم: قاتله الله، وكقولهم: ثكلته أمه ونحو ذلك.
وفيه وجه آخر: قال النّضر بن شميل: يقال: أرِبَ الرجل في الأمر إذا بلغ فيه جهده وفطن له.
وقال الأصمعي: أربت بالشيء إذا صرت فيه ماهرا بصيرا، فيكون المعنى في ذلك على هذا القول: التعجب من حسن فطنته والتهدِّي إلى موضع حاجته)[2].

وذكر القاضي عياض رحمه الله ضبط لفظ الحديث ومعناه فقال: (فِي الحديث:« أرب مَا لَهُ؟» بكسر الرَّاء وفتح الباء، ويروى بضم الباء منونا اسم فاعل مثل حذر. ورواه بعضهم «أرَبٌ» بِفتح الراء وضم الباء. ورواه أبو ذر: «أَرَبَ» بفتح الجميع.

فمن كسر الرَّاء وجعله فعلا فَقيل معناهُ: احْتاجَ. قاله ابن الأَعرابي، أي احتاج فسأل عن حاجته.

وقد يكون بمعنى تفطن لما سألَ عنه وعقل، يُقَال أَرِبَ إِذا عقل فهو إربًا وإربةً فهو أريبٌ. وقيل هو تعجب من حرصه، قالوا ومعناه لله دره ـ قاله ابْن الأَنباري ـ، أي فعل فعل العقلاء في سؤال ما جهله.

وقيل هو دعاء عليه؛ أي سقطت آرابه، وهي أعضاؤه وأحدها أرب، كما قال: تربت يمينه. وعقرى حلقى. وليس المراد معنى الدّعاء لكن على عادة العرب في استعمال هذه الأَلفاظ في دعم كلامها، وإلى هذا المعنى ذهب القتبيّ. وإنَّما دعا عليه بهذا لما رآهُ يزاحم ويدافع غيره.

---

[1] ـ أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي (الخطابي)، إصلاح غلط المحدّثين، تحقيق: د. حاتم الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية، 1405هـ - 1985م، ص50.

[2] ـ أبو سليمان الخطّابي، أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، مصدر سابق ، ج1، ص728 ـ 729.

وقد جاء في حديث عمر للآخر: " أَرِبْتَ عَنْ يَدَيْكَ" قيل تقطعت أرَابك أو سقطت. فهذا يدل أنه بمعنى الدُّعاء عليه؛ لفظ مستعمل عندهم.

ومن قال «أَرَبٌ» بفتح الهمزة والرَّاء وضم الباء، فمعناه حاجة جاءت له، قاله الأَزهري،[1] وتكون ما هنا زائدة، وفي سائر الوجوه استفهامية.

ومن قاله بالكسر وضم الباء فمعناه رجل حاذق فطن سأل عمَّا يعنيه، والأَرَبُ والإِرْبَةُ والإِرْبُ والمأربة،الحاجة بفتح الرّاء وضمّهَا)[2].

وقريبا ممّا ذكره القاضي عياض، ما جاء في كشف المشكل لابن الجوزي[3].

وقال ابن الأثير: (فيه: " أَنَّ رَجُلا اعْتَرَض النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَسْأَلَهُ فَصَاحَ بِهِ النَّاسُ، فَقَالَ: «دَعُوا الرَّجُلَ أَرِبَ مَا لَهُ» [4] في هذه اللّفظة ثلاث روايات: إحداها: «أَرِبَ» بوزن عَلِمَ، ومعناها: الدعاء عليه، أي: أصيبت آرابه وسقطت، وهي كلمة لا يراد بها وقوع الأمر، كما يقال: تربت يداك، وقاتلك الله، وإنما تذكر في معرض التعجب. وفي هذا الدعاء من النبي صلى الله عليه وسلم قولان: أحدهما تعجبه من حرص السائل ومزاحمته.

والثاني أنه لما رآه بهذه الحال من الحرص غلبه طبع البشرية فدعا عليه. وقد قال في غير هذا الحديث: «اللهُمَّ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ فَمَنْ دَعوتُ عَلَيْهِ فاجعلْ دُعائي لَهُ رَحْمَة»[5].

---

[1] ـ ينظر أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللّغة، مادّة (أرب)، ج11، ص222. وإسماعيل الجوهري، الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، مادّة (أرب)، ج1، ص133 . 134. وابن فارس، مجمل اللّغة، ج93 ـ 94. ومقاييس اللّغة، مادّة (أرب)، ج1، ص89 . 90. فإنّ كثير من معاني الحديث التي ذكرها الشّرّاح مأخوذ من عندهم.

[2] ـ القاضي عياض،مشارق الأنوار على صحاح الآثار، مصدر سابق، ج1، ص26. وقد نقل عنه هذا الكلام ابن قرقول الوهراني في مطالع الأنوار على صحاح الآثار، مصدر سابق ، ج1، ص234 . 235.

[3] ـ ينظر أبو الفرج بن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصّحيحين، مصدر سابق، ج2، ص88 ـ 89.

[4] ـ رواه بهذا اللّفظ الإمام أحمد، المسند، رقم (27153)، ج45، ص131. والطّبراني، المعجم الكبير، مصدر سابق، رقم (473)، ج19، ص209. والبيهقي، شعب الإيمان، مصدر سابق، رقم (10620)، ج13، ص463.

[5] ـ ينظر صحيح مسلم عن أنس بن مالك، كتاب البر والصّلة والآداب، باب من لعنه النبي، أو سبه، أو دعا عليه، وليس هو أهلا لذلك. رقم (2603)،ج4، ص2009. وأحمد، المسند، رقم(23793)، ج39، ص212. (24259)، ج40، ص303. وهو عند البخاري بلفظ: «اللَّهُمَّ فَأَيُّمَا مُؤْمِنٍ سَبَبْتُهُ، فَاجْعَلْ ذَلِكَ لَهُ قُرْبَةً إِلَيْكَ يَوْمَ القِيَامَةِ» كتاب الدّعوات، باب قول النّبيّ: «مَنْ آذَيْتُهُ فَاجْعَلْهُ لَهُ زَكَاةً وَرَحْمَةً». وهو عند غيرهم من أصحاب السّنن والمسانيد بألفاظ متقاربة، وعن غير واحد من الصّحابة. وسياق الرّوايات تدلّ على أنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم قاله في أكثر مجلس.

وقيل معناه احتاج فسأل من أَرِبَ الرَّجل يَأْرَبُ إذَا احْتَاج، ثم قال: ما له؟ أيْ: أيُّ شيء به؟ وما يريد؟.

والرواية الثانية «أَرَبٌ ما له»، بوزن جَمَل، أي حاجة له، وما زائدة للتقليل، أي له حاجة يسيرة. وقيل معناه حاجة جاءت به، فحذف، ثم سأل فقال ما له.

والرواية الثالثة «أَرِبٌ» بوزن كَتِفٍ، والأَرِبُ الحاذقُ الكاملُ؛ أي هو أَرِبٌ، فحذف المبتدأ ثم سأل فقال: «مَالَه؟»؛ أي ما شأنُه.

ومثله الحديث الآخر «أَنَّهُ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ يُدخلني الْجَنَّةَ، فَقَالَ أَرَبَ مَا لَهُ»؛ أي أنه ذو خبرة وعلم. يقال أَرُبَ الرجل بالضم فهو أَرِيبٌ، أي صار ذا فطنة. ورواه الهروي: «إِرْبٌ مَا لَهُ» بوزن حِمْلٍ؛ أي أنَّه ذُو إِرْبٍ: خُبْرَة وعلمٍ)[1]. هذه أهم الأقوال التي ذكرها العلماء، نقل بعضهم عن بعض، وكذا من بعدهم[2].

وعن أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: اسْتَيْقَظَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ؟، مَاذَا أُنْزِلَ مِنَ الخَزَائِنِ؟، وَمَاذَا أُنْزِلَ مِنَ الفِتَنِ؟، مَنْ يُوقِظُ صَوَاحِبَ الحُجَرِ؟ ـ يُرِيدُ بِهِ أَزْوَاجَهُ حَتَّى يُصَلِّينَ ـ رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ فِي الآخِرَةِ».

قوله: «سُبْحَانَ اللَّهِ، مَاذَا أُنْزِلَ مِنَ الخَزَائِنِ، وَمَاذَا أُنْزِلَ مِنَ الفِتَنِ؟». استفهام غرضه التّعجّب، من هول وعظيم ما رآه، والتّبشير برحمة الله، والتّرغيب في طاعة الله لنيلها، والإنذار من عذاب الله، والتّرهيب والتّخويف من تعدِّي حدوده وانتهاك محارمه. كما حَمَلَ الحديثُ في ثناياه التّحذير من التّعرض للفتن التي ستكون. والابتعاد عنها، واجتناب الدّخول فيها.

وقد بوّب البخاري رحمه الله لهذا الحديث بقوله: باب التَّكبير والتَّسبيح عند التَّعَجُّبِ[3].

وقال ابن بطّال رحمه الله: (وسألت المهلب عن حديث أم سلمة فقلت له: ليس فيه معنى الترجمة، قال: إنما هو مقوٍّ لمعنى الحديث الذى قبله الموافق للترجمة بالقدر السابق[4] على كل نفس،

---

[1] ـ ابن الأثير المحدّث، النهاية في غريب الحديث والأثر، مادّة (أرب)، مصدر سابق ، ج1، ص48.

[2] ـ ينظر الكرماني، الكواكب الدّراري في شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج21، ص156. وابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري،ج4، ص206. وبدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج8، ص345/ ج22، ص142. وأحمد القسطلّاني، إرشاد السّاري لشرح، ج3، ص507 ـ 508.

[3] ـ صحيح البخاري، كتاب الأدب، رقم (6218)، ج8، ص48.

[4] ـ وحديث القدر السّابق قول النّبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ فُرِغَ مِنْ مَقْعَدِهِ مِنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ».

وفي كتاب مقعدها من الجنة والنار في أم الكتاب. «ماذا أنزل الليلة من الفتن» يحذر أسباب القدر بالتعرض للفتن التي بالغ في التحذير منها بقوله عليه السلام: «الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ»[1]، فلما ذكر أن لكل نفس مقعدها من الجنة والنار، أكد التّحذير من النّار بأن ذكّر النّاس بأقوى أسباب النار، وهي الفتن والعصبية فيها، والتقاتل على الولاية، وما يفتح على الناس من الخزائن التي تُطغِي وتُبطِر، وليس عليه تقصير في أن أدخل ما يوافق الترجمة ثم أتبعه بما يوافق معناها)[2].

قال ابن المنيّر: (قال: أيقظوا صواحب الحجرات ـ يعني أزواجه ـ، ثم حذرهن من لباس الشفوف لأن الجسد بها موصوف)[3].

وعن الطِّيبِيُّ: (قوله: «سُبْحَانَ اللَّهِ؟» قد مرّ أنّها كلمة تعجب، وتعظيم للشّيء. وقوله: «وماذا...» إلي آخره، كالتقرير والبيان؛ لأنّ "ما" استفهامية متضمنة لمعنى التعجب والتعظيم، وعبر عن الرحمة بالخزائن لكثرتها وعزتها. قال تعالى: ﴿قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ﴾ [الإسراء:100] وعن العذاب بالفتن؛ لأنّها أسباب مؤدّية إلى العذاب، وجَمَعَها لسعتها وكثرتها)[4].

ح ـ التقرير

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما، قَالَ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «أَلَمْ أُخْبَرْ أَنَّكَ تَقُومُ اللَّيْلَ وَتَصُومُ النَّهَارَ؟» قُلْتُ: بَلَى، ...»

قال العيني: (قوله:«أَلَمْ أُخْبَرْ؟» الهمزة للاستفهام، ولكنه خرج عن الاستفهام الحقيقي، فمعناه هنا حمل المخاطب على الإقرار بأمر قد استقر عنده ثبوته)[5].

---

[1] ـ عن أبي بكرة رضي الله عنه، قال: رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِذَا التَقَى المسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالقَاتِلُ وَالمقْتُولُ فِي النَّارِ»، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا القَاتِلُ فَمَا بَالُ المقْتُولِ قَالَ: «إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ» الحديث أخرجه البخاري في كتاب الإيمان،رقم (31)، ج1، ص15. وكتاب الدّيّات، ، رقم (6875)، ج9، ص4. ومسلم في كتاب الفتن وأشراط السّاعة، رقم (2888)، ج4، ص2213. والحديث عند غيرهما من أصحاب المسانيد والسّنن.

[2] ـ ابن بطّال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال. ج9، ص363 ـ 364.

[3] ـ ابن المنير، المتواري علي تراجم أبواب البخاري، مصدر سابق، ص353.

[4] ـ الطيبي، الكاشف عن حقائق السّنن، ج4، ص1203. وينظر: الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، ج21، ص88. وابن حجر، فتح الباري، ج1، ص368. كما ذكر هذا الكلام أو بعضه من جاء بعدهم من شرّاح.

[5] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق ، ج7، ص307. و ينظر: أحمد القسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج3، ص209.

وعَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبْيٌ، فَإِذَا امْرَأَةٌ مِنَ السَّبْيِ قَدْ تَحْلُبُ ثَدْيَهَا تَسْقِي، إِذَا وَجَدَتْ صَبِيًّا فِي السَّبْيِ أَخَذَتْهُ، فَأَلْصَقَتْهُ بِبَطْنِهَا وَأَرْضَعَتْهُ، فَقَالَ لَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَتُرَوْنَ هَذِهِ طَارِحَةً وَلَدَهَا فِي النَّارِ؟» قُلْنَا: لاَ، وَهِيَ تَقْدِرُ عَلَى أَنْ لاَ تَطْرَحَهُ، فَقَالَ: «لَلَّهُ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ بِوَلَدِهَا».

قوله: «أَتُرَوْنَ هَذِهِ طَارِحَةً وَلَدَهَا فِي النَّارِ؟» استفهام غرضه حمل الصّحابة على تقرير الكلام الذي قاله النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وبيان مدى عظم رحمة الله عزّ وجلّ بخلقه بتقريبها للمخاطب؛ بأن جعلها تفوق رحمة الأمّ بولدها، فإنّ النّاس يتصوّرون مدى رحمة الأمّ برضيعها، وهذا للتّقريب، وإلاّ فرحمة الله لا تقارن ولا تحصر، ولا تُشبِه رحمة المخلوقين. وهي ملازمة للمتّقين لا تنفكّ عنهم في الدّنيا والآخرة، بعكس المكذّبين المعاندين، فإنّها وإن نّالتهم في الدّنيا، قد حُرِموها في الأخرى، قال الله تعالى: ﴿ **وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ ۚ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَـٰتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٦﴾** ﴾ [الأعراف: 156]

وعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِنًى: «أَتَدْرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «فَإِنَّ هَذَا يَوْمٌ حَرَامٌ، أَفَتَدْرُونَ أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «بَلَدٌ حَرَامٌ، أَتَدْرُونَ أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «شَهْرٌ حَرَامٌ» قَالَ: « فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا».

الاستفهام الوارد في الحديث يراد به تقرير الكلام الذي جاء بعده، وزيادة تنبيهٍ؛ استحضارا للقلب ليعي المخاطب ما يقال له ليتأكّد ويتقرّر ويرسخ في نفس السّامع.

أمّا ردّ الصّحابة العلم لله ورسوله، فهو تأدّب منهم مع الرّسول صلّى الله عليه وسلّم حتّى يكون هو من يخبرهم بذلك. وقد ذكر البخاري الحديث بلفظ آخر وكرّره مرات من طريق أبي بكرة ولفظه: (قَالَ: «أَيُّ يَوْمٍ هَذَا»، فَسَكَتْنَا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ سِوَى اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ» قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا» فَسَكَتْنَا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ: «أَلَيْسَ بِذِي الحِجَّةِ» قُلْنَا: بَلَى)[1]. ثمّ ذكر تمام الحديث.

---

[1] ـ كتاب العلم، باب قول النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم: «رُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ» رقم: (67)، ج1، ص24.

وفي لفظ، بعدما ما استفهمهم قال: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، إِلَى يَوْمِ تَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ، أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟»، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ، فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الغَائِبَ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ، فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»[1].

فهذه الرّوايات صريحة على أنّ المراد من الاستفهام حمل المخاطب على الإقرار.

قال أحمد القسطلّاني رحمه الله: (وليس المراد بالحرام عين اليوم والبلد والشّهر وإنّما المراد ما يقع فيها من القتال، ومراده عليه الصلاة والسلام أن يذكرهم حرمة ذلك، وتقريرها في نفوسهم ليبني عليه ما أراد تقريره؛ حيث قال: «فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا»، يوم النّحر «فِي شَهْرِكُمْ هَذَا»، ذي الحجّة «فِي بَلَدِكُمْ هَذَا»، مكة إلا بحقها)[2].

وعَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحْرِزٍ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ: كَيْفَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي النَّجْوَى؟ قَالَ: « يَدْنُو أَحَدُكُمْ مِنْ رَبِّهِ حَتَّى يَضَعَ كَنَفَهُ عَلَيْهِ، فَيَقُولُ: عَمِلْتَ كَذَا وَكَذَا؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ، وَيَقُولُ: عَمِلْتَ كَذَا وَكَذَا، فَيَقُولُ: نَعَمْ، فَيُقَرِّرُهُ، ثُمَّ يَقُولُ: إِنِّي سَتَرْتُ عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، فَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ اليَوْمَ».

قوله: «عَمِلْتَ كَذَا وَكَذَا؟» يكرّره مع ذكر كلّ ذنب، استفهام الغرض منه أجاب عنه النّبيّ صلى الله عليه وسلّم بقوله: « فَيُقَرِّرُهُ». فهو استفهام تقريري. وقد ورد الحديث في رواية للبخاري بلفظ: «أعملت كذا وكذا؟»[3] بذكر همزة الاستفهام.

---

[1] ـ صحيح البخاري، كتاب الحج، باب الخطبة أيّام منى. رقم:(1741)، ج2، ص176. وينظر: كتاب المغازي، باب حجّة الوداع. رقم: (4406)، ج5، ص177. وكتاب الأضاحي، باب من قال الأضحى يوم النّحر. رقم: (5550)، ج7، ص100. وكتاب الفتن، باب قول النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم: «لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»، رقم: (7078)، ج9، ص50. وكتاب التّوحيد، باب قوله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣ ﴾ [القيامة: 22. 23]. رقم: (7447)، ج9، ص133.

[2] ـ أحمد القسطلّاني، إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج13، ص64.

[3] ـ الصحيح،كتاب التّوحيد، باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم، رقم (7514)، ج9، ص148.

ط ـ الانكار

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحِي مِنَ الحَقِّ، هَلْ عَلَى المَرْأَةِ غُسْلٌ إِذَا احْتَلَمَتْ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا رَأَتِ المَاءَ» فَضَحِكَتْ أُمُّ سَلَمَةَ فَقَالَتْ: أَتَحْتَلِمُ المَرْأَةُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَبِمَ شَبَهُ الوَلَدِ؟».

الاستفهام الوارد في الحديث هو إنكار على إنكار أمّ سلمة، وتقرير لقول أمّ سليم.

قال الأمير الصّنعاني رحمه الله: (وَقَوْلُهُ: «فَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشِّبْهُ ؟» استفهام إنكار، وتقرير أن الولد تارة يشبه أباه، وتارة يشبه أمه وأخواله، فأيّ الماءين غلب كان الشبه للغالب)[1].

وفي عون المعبود: (أي: إنّ أم سليم فعلت ما يجب عليها من السؤال عن دينها، فلم تستحق الإنكار واللوم، واستحققت أنت الإنكار؛ لإنكارك فيه)[2].

وعَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: تُقَبِّلُونَ الصِّبْيَانَ؟ فَمَا نُقَبِّلُهُمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « أَوَ أَمْلِكُ لَكَ أَنْ نَزَعَ اللَّهُ مِنْ قَلْبِكَ الرَّحْمَةَ؟».

لَمّا جاء هذا الأعرابيُّ وافدا على النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، ورأى من حال النّبي وأصحابه تقبيل الصّبيان وملاطفتهم لهم بالقول والفعل؛ من باب العطف عليهم والرّأفة بهم، على عكس ما اعتاد أهل البادية من الجفوة والغلظة، تعجّب الأعرابيّ من تقبيل النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم وصحابته الصّبيان، فقابل النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم تعجّب الأعرابي باستفهام إنكاريّ مبطلا فيه قوله، ومبيّنا له أنّ هذا التّقبيل سببه الرّحمة؛ أي من في قلبه الرّحمة عطف على الصّبيان، وكان منه التّقبيل، أمَا وإن كان الله قد نزع الرّحمة من قلبك، فلا أستطيع ردّها.

---

[1] ـ أبو إبراهيم محمد بن إسماعيل الصّنعاني، سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام، تحقيق: محمّد صبحي حسن حلاق، النّاشر: دار ابن الجوزي ـ السّعودية، الطّبعة الثانية، 1421هـ، ج1، ص327.

[2] ـ محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر أبو عبد الرحمن شرف الحق الصديقي العظيم آبادي، عون المعبود شرح سن أبي داود، تحقيق: عبد الرّحمن محمّد عثمان، الناشر: المكتبة السّلفية ـ المدينة المنوّرة، الطبعة: الثانية، 1388هـ ـ 1968م، ج1، ص402. وينظر، أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد، الرحماني المباركفوري، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للمبارك فوري، الناشر: إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء ـ الجامعة السلفية ـ بنارس الهند. الطبعة الثالثة، 1404هـ ـ 1984م، ج2، ص130.

قال القاضي عياض رحمه الله: (أَو أملك أَن نزع الله مِنْك الرَّحْمَة على طَرِيق التوبيخ)[1].

ولابن حجر رحمه الله: («أَوَ أَمْلِكُ» هو بفتح الواو، والهمزة الأولى للاستفهام الإنكاري ومعناه النّفي، أي لا أملك، أي لا أقدر أن أجعل الرحمة في قلبك بعد أن نزعها الله منه)[2].

وعن بدر الدّين العيني رحمه الله: (قَوْله: «أَوَ أَمْلِكُ لَكَ أَنْ نَزَعَ اللَّهُ؟»الهمزة للاستفهام الإنكاري)[3].

وقال نور الدين البجيري: (ويحتمل أن يكون مفعول «أملك» محذوفًا و«أن نزع» في موضع نصب على المفعول لأجله على أنه تعليل للنفي المستفاد من الاستفهام الإنكاري الإبطالي، والتقدير: لا أملك وضع الرحمة في قلبك لأن نزعها الله منه، أي انتفى ملكي لذلك لنزع الله إياها من قلبك)[4].

وعَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ يَهُودَ أَتَوُا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكُمْ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: عَلَيْكُمْ، وَلَعَنَكُمُ اللَّهُ، وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ. قَالَ: «مَهْلًا يَا عَائِشَةُ، عَلَيْكِ بِالرِّفْقِ، وَإِيَّاكِ وَالعُنْفَ وَالفُحْشَ» قَالَتْ: أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ: «أَوَلَمْ تَسْمَعِي مَا قُلْتُ؟ رَدَدْتُ عَلَيْهِمْ، فَيُسْتَجَابُ لِي فِيهِمْ، وَلاَ يُسْتَجَابُ لَهُمْ فِيَّ»

قوله: «أَوَلَمْ تَسْمَعِي مَا قُلْتُ؟» استفهام غرضه الإنكار على عائشة مقابلة الشّتم بالشّتم، أي إن كان ما قالوه فيه مسبّة، عليكِ الاقتصار على ردّه بقدر المثل كما رددتّ أنا عليهم. وانظر إلى حسن ردّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم الإساءة من اليهود، فتجد عظم خلقه ظاهرٌ حتّى في كلامه، وفي موقف ليس كأيّ موقف؛ موقف الإساءة، ولم يكتف بهذا بل حتّى إنّك تجده ينكر على من انتصر لشخصه صلّى الله عليه وسلّم، ومن ردّ على من أساء له.

---

[1] ـ القاضي عياض، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، مصدر سابق، ج1، ص53. وينظر: أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي، ابن قرقول، مطالع الأنوارِ على صحاح الآثار، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ دولة قطر، الطبعة: الأولى، 1433هـ ـ 2012م، ج1، ص349.

[2] ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق ، ج13، ص540.

[3] ـ عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج22، ص156. وينظر على القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، مرجع سابق، ج9، ص162.

[4] ـ عن أحمد القسطلّاني، إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج13، 31.

وعَن زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الجُهَنِيِّ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ اللُّقَطَةِ، فَقَالَ: «عَرِّفْهَا سَنَةً، ثُمَّ اعْرِفْ وِكَاءَهَا وَعِفَاصَهَا، ثُمَّ اسْتَنْفِقْ بِهَا، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَدِّهَا إِلَيْهِ» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَضَالَّةُ الغَنَمِ؟ قَالَ: «خُذْهَا، فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذِّئْبِ» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَضَالَّةُ الإِبِلِ؟ قَالَ: فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى احْمَرَّتْ وَجْنَتَاهُ ـ أَوِ احْمَرَّ وَجْهُهُ ـ ثُمَّ قَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا؟، مَعَهَا حِذَاؤُهَا وَسِقَاؤُهَا، حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا».

قوله: «مَا لَكَ وَلَهَا؟ مَعَهَا حِذَاؤُهَا وَسِقَاؤُهَا، حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا» استفهام غرضه الإنكار عليه أخذ ضالّة الإبل، وكأنّ السّائل أراد أن يجعل ضالّة الإبل مثل ضالّة الغنم في الحكم، والظّاهر أراد أخذها لحفظها وتعريفها، والقصد المفهوم من إنكارِ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم النّهي عن أخذها. قال العيني رحمه الله:(قَوْله: «مَا لَكَ وَلَهَا؟» فِيهِ نهي عَن أخذهَا)[1].

وعن القسطلّاني رحمه الله: (قوله: «مَا لَكَ وَلَهَا؟» استفهام إنكاري)[2].

وقد اختلف السّلف في حكم أخذ ضالّة الإبل لغير قصد الامتلاك،

وذكر ابن بطّال عند هذا الحديث شيئا من أقوال العلماء في المسألة فقال: (واختلفوا في ضالة الإبل هل تؤخذ؟ قال مالك والأوزاعي والشافعي: لا يأخذها ولا يعرّفها؛ لنهيه عليه السلام عن ضالة الإبل. وقال الليث: إن وجدها في القرى عرّفها، وفى الصحراء لا يقربها. وقال الكوفيون: أخذ ضالة الإبل وتعريفها أفضل؛ لأن تركها سبب لضياعها، قالوا: وأمر عمر بتعريف البعير يدل على جواز ذلك، وإنّما النّهى عن أخذها لمن يأكلها، وهو معنى قول عمر بن الخطاب: "لا يأوي الضالة إلا ضال" [3]. وقد باع عثمان ضوال الإبل، وحبس أثمانها على أربابها ورأى أن ذلك أقرب إلى جمعها عليهم لفساد الناس. قيل لهم: ترك عمر لضوال الإبل أشبه لمعنى قوله عليه السلام: «مَا لَكَ وَلَهَا، مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا، تَرِدُ المِاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا

---

[1] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج2، ص165.

[2] ـ أحمد القسطلّاني، إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري، ج5، ص165.

[3] ـ هذا الأثر رواه محمّد بن إسحاق الفاكهاني عن عمر بلفظ" لَا يَأْخُذُ الضَّالَّةَ إِلَّا ضَالٌّ "، أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، مصدر سابق، برقم (1770)، ج3، ص48. وفي مصنّف ابن أبي شيبة قَالَ: قَالَ عُمَرُ: «لَا يَضُمُّ الضَّالَّةَ إِلَّا ضَالٌّ»، وَقَالَ عَلِيٌّ: «لَا يَأْكُلُ الضَّالَّةَ إِلَّا ضَالٌّ»، كتاب البيوع والأقضية، باب من كره أخذ اللُّقطة، برقم: (21974). ج7، ص455. ورواه ابن أبي الجعد في مسنده عن على بن أبي طالب، تحقيق: عامر أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة نادر ـ بيروت، الطبعة الأولى، 1410هـ ـ 1990م، برقم: (2160)، ج1، ص318. وقد رواه أهل السنن مرفوعا، بأسانيدَ بعضها صحيحة.

رَبُّهَا» وذلك أقرب إلى جمعها على صاحبها مع جور الأئمة؛ لأن صاحبها لا يستطيع أن يخاصم فيها الإمام الجائر، ولا يجد من يحكم له عليه، ويستطيع أن يخاصم فيها الرعية فيقضى له عليه السلطان، وظاهر الحديث على تركها حيث وجدها والنهى عن أخذها)[1].

أمّا فعل عمر بن الخطّاب رضي الله عنه، فقد حمله العلماء على محمل لا يعارض قول النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وفي هذا قال السّندي رحمه الله: (كأنّه صلى الله عليه وسلم كره السؤال عن أخذها مع عدم ظهور الحاجة إليه، ومال الغير لا يباح أخذه إلّا لحاجة، قيل: وكان كذلك إلى زمن عمر وظهرت الحاجة إلى حفظها بعد ذلك؛ لكثرة السرّاق والخائنين، فالأخذ والحفظ بعد ذلك أحوط)[2].

ي ـ النّهي

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَضْحَكَ الرَّجُلُ مِمَّا يَخْرُجُ مِنَ الأَنْفُسِ، وَقَالَ: «بِمَ يَضْرِبُ أَحَدُكُمُ امْرَأَتَهُ ضَرْبَ الفَحْلِ، أَوِ العَبْدِ، ثُمَّ لَعَلَّهُ يُعَانِقُهَا» وَقَالَ الثَّوْرِيُّ، وَوُهَيْبٌ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامٍ: «جَلْدَ العَبْدِ».

الاستفهام الوارد في الحديث الغرض منه النّهي عن هذا الفعل، كما أنّ فيه معنى الإنكار، والذّم والتقبيح لمن يقدم على هذا.

والدّليل على أنّ الحديث يُراد منه النّهي، الرّواية التي ذكرها البخاري في صحيحه في كتاب النّكاح، وبوّب لها بقوله: (باب ما يكره من ضرب النساء، وقول الله: ﴿ وَٱضۡرِبُوهُنَّۖ ﴾ [النّساء: 34]، أي ضربًا غير مبرح)، ثمّ ساق الحديث بلفظ: «لاَ يَجْلِدُ أَحَدُكُمُ امْرَأَتَهُ جَلْدَ العَبْدِ، ثُمَّ يُجَامِعُهَا فِي آخِرِ اليَوْمِ».

وللقاضي عياض في إكمال المعلم بعد حديث: «إلام يجلد أحدكم امرأته جلد العبد؟ ولعله يضاجعها من آخر يومه» قوله: (وفي هذا الحديث النهي عن ضرب النساء، وعن الضحك مما يكون من الإنسان، وأنّ ذلك كله ليس من مكارم الأخلاق، ولا سيما أهل الفضل والدين)[3].

---

[1] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق ، ج6، ص548 ـ 549.

[2] ـ أبو الحسن، نور الدين محمد بن عبد الهادي السندي، حاشية السندي على سنن ابن ماجه (كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه)، الناشر: دار الجيل . بيروت، (بدون رقم وسنة الطبعة)، ج2، ص101.

[3] ـ القاضي عياض، إكمال المعلم شرح صحيح مسلم، مصدر سابق، ج8، ص385.

وللنّووي عند نفس الحديث (في هذا الحديث النهي عن ضرب النساء لغير ضرورة التأديب)[1]

ك ـ اللّوم والعتاب

وَقَالَ عُمَرُ لِحَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ: إِنَّهُ مُنَافِقٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « وَمَا يُدْرِيكَ؟، لَعَلَّ اللَّهَ قَدِ اطَّلَعَ إِلَى أَهْلِ بَدْرٍ، فَقَالَ: قَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ ».

الحديث فيه لومٌ وتثريب لعمر رضي الله عنه، بسب إطلاق لفظ النّفاق على حاطب.

قال الخطّابي معلّقا على هذه القصّة: (وفيه دليل على أن من كفّر مسلما أو نفّقه على سبيل التّأويل، وكان من أهل الاجتهاد لم تلزمه عقوبة. ألا ترى أنّ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: "دَعْنِي أَضْرِبْ عُنُقَ هَذَا المُنَافِقِ" [2] وهو مؤمن قد صدقه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما ادّعاه من ذلك، ثمّ لم يعنّف عمر فيما قاله، وذلك أنّ عمر لم يكن منه عدوان في هذا القول على ظاهر حكم الدّين؛ إذ كان المنافق هو الذي يظهر نصرة الدّين في الظاهر ويبطن نصرة الكفّار، وكان هذا الصّنيع من حاطب شبيها بأفعال المنافقين إلاّ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أخبر أنّ الله تعالى قد غفر له ما كان منه من ذلك الصّنيع، وعفا عنه فزال عنه اسم النفاق، والله أعلم)[3].

وعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبَّابًا، وَلاَ فَحَّاشًا، وَلاَ لَعَّانًا، كَانَ يَقُولُ لِأَحَدِنَا عِنْدَ المِعْتَبَةِ: «مَا لَهُ؟ تَرِبَ جَبِينُهُ»

قوله: «مَا لَهُ؟ تَرِبَ جَبِينُهُ» غرض هذا الكلام العتاب؛ بدليل قول أنس رضي الله: كَانَ يَقُولُ لِأَحَدِنَا عِنْدَ المِعْتَبَةِ، ثمّ ساق الحديث.

قال الخليل رحمه الله: (المعاتبة إذا لامك واستزادك، قال[4]:[الوافر]

إِذَا ذَهَبَ العِتَابُ فَلَيْسَ حُبٌّ وَيَبْقَى الْحُبُّ مَا بَقِيَ الْعِتَابُ)[5].

---

[1] ـ يحي بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، مصدر سابق ، ج17، ص188.

[2] ـ ينظر صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسّير، باب الجاسوس. رقم (3007)، ج4، ص60.59 وكتاب المغازي، باب غزوة الفتح. رقم (4274)، ج5، ص145. وكتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ۝٦﴾ [المنافقون: 6]. رقم (4905)، ج6، ص154.

[3] ـ معالم السنن (شرح سنن أبي داود)، مصدر سابق ، ج2، ص260.

[4] ـ علي بن الجهم، ذكر ذلك ابن عبد البر في بهجة المجالس وأنس المجالس، ج1، ص728.

[5] ـ معجم العين، مادّة (عتب)، ج2، ص76. وينظر ابن فارس معجم مقاييس اللغة، مادّة (عتب)، ج4، ص227.

وفي الصّحاح عن الجوهري: (قال الخليل: العِتابُ: مخاطبة الإدلال ومذاكرة الموجدة. تقول: عاتبه معاتبة. قال الشاعر[1]: [الوافر]

أُعاتِبُ ذَا المَوِدَّةِ مِنْ صَديقٍ إذا مَا رَابَني مِنْهُ اجْتِنابُ

إذا ذَهَبَ العِتابُ، فَلَيْسَ وُدٌّ ويَبْقَى الوُدُّ مَا بَقِيَ العِتابُ)[2].

ومنهم من حمل: «تَرِبَ جَبِينُهُ» على إرادة الدّعاء بكثرة العبادة والصّلاة؛ لأنّ الذي يصلّي يسجد فيترب جبينه. لكن الصّحيح ما ذكر ابتداءً، وهو من نّظير قوله: «تَرِبَتْ يَمِينُكِ»، وقوله: «عَقْرَى حَلْقَى»، والله أعلم.

وقَالَتْ عَائِشَةُ: صَنَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا فَرَخَّصَ فِيهِ، فَتَنَزَّهَ عَنْهُ قَوْمٌ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَخَطَبَ فَحَمِدَ اللَّهَ ثُمَّ قَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَتَنَزَّهُونَ عَنِ الشَّيْءِ أَصْنَعُهُ، فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَعْلَمُهُمْ بِاللَّهِ، وَأَشَدُّهُمْ لَهُ خَشْيَةً»

الاستفهام الوارد غرضه العتاب، وجاء هذا العتاب دون تعيين للمعاتب، حفظا لجانبه، ورفقا به؛ بعدم إحراجه بذكر اسمه بين النّاس، وهذا من حسن خلقه صلى الله عليه وسلّم.

قال ابن بطّال: (أن هذا العتاب وإن كان خطب به فلم يعيّن من أراد به، ولا يقرعه من بين النّاس، وكلّ ما جرى هذا المجرى من عتاب يعمّ الكل ولا يقصد به أحد بعينه فهو رفق بمن عنى به وستر له)[3].

بوّب له البخاري بقوله: (باب: من لم يواجه الناس بالعتاب)[4].

ووجه الاستدلال أنّه: وإن خطب بهم، مع عدم تعيين من عاتب، هو بمنزلة من لّم يواجه ما دام اسم من عتبه غير مذكور، وكثيرا ما كان النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم يقول في خطبه «مَا بَالُ أَقْوَامٍ» بالإبهام من دون تعيين. وما فِعْلُهُ هذا إلاّ لطفا منه في العتاب، وسِتْرا لمن يعاتبه. ومن ذلك ما رواه البخاري في صحيحه عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: أَتَتْهَا بَرِيرَةُ تَسْأَلُهَا فِي كِتَابَتِهَا، فَقَالَتْ: إِنْ شِئْتِ أَعْطَيْتُ أَهْلَكِ وَيَكُونُ الوَلاَءُ لِي، وَقَالَ أَهْلُهَا: إِنْ شِئْتِ أَعْطَيْتِهَا مَا بَقِيَ ـ وَقَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً: إِنْ

---

[1] ـ القائل علي بن الجهم، ذكر ذلك ابن عبد البر في بهجة المجالس وأنس المجالس، ج1، ص728.

[2] ـ أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مصدر سابق، مادّة (عتب) ج1، ص265. وينظر: ابن فارس، مجمل اللّغة، مصدر سابق، ص646. ولم أجد ما نسبه للخليل في معجمه بعينه.

[3] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق، ج9، ص286.

[4] ـ البخاري، صحيح البخاري، ج8، ص26. وينظر الأدب المفرد للبخاري، ص156.

شِئْتِ أَعْتَقْتِهَا، وَيَكُونُ الوَلاَءُ لَنَا ـ فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَّرْتُهُ ذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ابْتَاعِيهَا فَأَعْتِقِيهَا، فَإِنَّ الوَلاَءَ لِمَنْ أَعْتَقَ» ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى المِنْبَرِ فَقَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا، لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَنِ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَلَيْسَ لَهُ، وَإِنِ اشْتَرَطَ مِائَةَ مَرَّةٍ»[1]. وما رواه عن أَنَس بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلاَتِهِمْ»[2].

وعلى هذا سار أصحابه الكرام. روى مسلم في صحيحه، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: بَيْنَمَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِذْ دَخَلَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، فَعَرَّضَ بِهِ عُمَرُ، فَقَالَ: مَا بَالُ رِجَالٍ يَتَأَخَّرُونَ بَعْدَ النِّدَاءِ؟ فَقَالَ عُثْمَانُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَا زِدْتُ حِينَ سَمِعْتُ النِّدَاءَ أَنْ تَوَضَّأْتُ، ثُمَّ أَقْبَلْتُ، فَقَالَ عُمَرُ: وَالْوُضُوءَ أَيْضًا، أَلَمْ تَسْمَعُوا رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ»[3].

وإنّما خصّ عمرُ عثمانَ بهذا؛ كونه من الذين لا يَحسُن منهم التّأخّر عن الجمعة إلى هذا الوقت، إذْ هو من أفاضل الصّحابة؛ بل كان خيرهم بعد عمر إذ ذّاك.

ل ـ التوبيخ

عَنِ المَعْرُورِ هُوَ ابْنُ سُوَيْدٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ عَلَيْهِ بُرْدًا، وَعَلَى غُلاَمِهِ بُرْدًا، فَقُلْتُ: لَوْ أَخَذْتَ هَذَا فَلَبِسْتَهُ كَانَتْ حُلَّةً، وَأَعْطَيْتَهُ ثَوْبًا آخَرَ، فَقَالَ: كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ كَلاَمٌ، وَكَانَتْ أُمُّهُ أَعْجَمِيَّةً، فَنِلْتُ مِنْهَا، فَذَكَرَنِي إِلَى النَّبِيِّ، فَقَالَ لِي: «أَسَابَبْتَ فُلاَنًا؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «أَفَنِلْتَ مِنْ أُمِّهِ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ».

الاستفهام الوارد في الحديث غرضه التوبيخ، بسب ما صدر من معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما يُراد بالاستفهام حمل معاذ على الإقرار ممّا بلغه عنه، حتّى يكون الكلام الموجّه له في النّفس أوقع، وإلى اجتناب ما اقترفه من أمر الجاهليّة أنجع، والابتعاد عنه كلّ البعد، وما إحسان أبي ذرٍّ لعبده ـ كما ورد في هذا الحديث ـ إلاّ دليل على ذلك، والله أعلم.

---

[1] ـ البخاري، الصحيح، كتاب الصّلاة، باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد. رقم: (456)، ج1، ص98.

[2] ـ البخاري، المصدر نفسه، كتاب الآذان. باب رفع البصر إلى السماء في الصلاة. رقم (750)، ج1، ص150.

[3] ـ الحديث في كتاب الجمعة، رقم (845)، ج2، ص580.

قال القسطلّاني: («أَسَابَبْتَ فُلاَنًا؟» بالاستفهام الإنكاري التوبيخي)[1].

م ـ الزّجر

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْسِمُ ذَاتَ يَوْمٍ قِسْمًا، فَقَالَ ذُو الخُوَيْصِرَةِ، رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اعْدِلْ، قَالَ: «وَيْلَكَ، مَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ؟».

الغرض من الاستفهام الوارد في الحديث هو زجر ذو الخويصرة بسبب ما قاله، ودعاء عليه بالهلاك، ويظهر عظم خطر ما قاله؛ كونه طعن في النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وهو طعن في النبوّة، وجرأة على الله ورسوله. ثمّ اعلم أنّ هذا الزّجر حمل معنى الإنكار. وقد جاء في رواية بعد هذا الاستفهام قوله:« ... قَدْ خِبْتَ وَخَسِرْتَ إِنْ لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ»[2]. وقد خاب وخسر كما أخبر النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، كما جاء في تتمّة الحديث.

وختاما يلاحظ أنّ أسلوب الاستفهام في أحاديث كتاب الأدب أقلّ استعمالا من أسلوب الأمر، لكن ورد لأغراض متنوّعة، وبأسلوب جدّ متميّز، وممّا ساعد على استعمال أسلوب الاستفهام في أغراض متنوّعة؛ كونه أوقع في النّفس، وأدعى للفت انتباه السّامع، وإحضار قلبه.

---

[1] ـ أحمد القسطلّاني، إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج13، ص69.

[2] ـ ذكره البخاري في صحيحه كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم: (3610)، ج4، ص200. ومسلم في صحيحه، كتاب الزّكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، رقم: (1064)، ج2، ص744. وهو عند غيرهما.

المطلب الرّابع: النّداء

تعريف النّداء لغة واصطلاحا:

أوّلا: النّداء لغة: النّداء مأخوذ من ندى الصّوت وهو بعد مداه[1]. تقول: فلان أندى صوتا من فلان، أي أبعد مذهبا، وأرفع صوتا[2]. وأندى صوتا: أجهرَ وأبعدَ غايةً[3].

قال الخليل: (ونَدَى الصَّوْتِ: بُعْدُ هِمَّته ومذهبه وصِحَّةُ جِرْمِه، قال[4]: [الطّويل]

بعيدُ نَدَى التغريد أَرفَعُ صَوْتِه سَحيلٌ وأدناه شَحيجٌ مُحَشرَجُ)[5].

ونقل ابن السّكّيت عن الأصمعي: (الندى بعد ذهاب الصوت يقال: مر فلانا يناد فإنه أندى منك صوتا، وأنشد الأصمعي لدثار بن شيبان النّمري: [الطّويل]

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُ فَإِنَّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ)[6].

---

[1] ـ ينظر: أبو بكر ابن دريد، جمهرة اللّغة، مصدر سابق ، مادّة (ندي)، ج2، ص1061.

[2] ـ ينظر أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللّغة، مصدر سابق ، مادّة (ندا)، ج10، ص351.

[3] ـ ينظر: أبو محمّد القاسم بن ثابت السّرقسطي، الدّلائل في غريب الحديث، تحقيق: د محمّد بن عبد الله القنّاص، النّاشر: مكتبة العبيكان ـ الرّياض ـ السّعوديّة، الطّبعة الأولى، 1422هـ ـ 2001م، ج1، ص184.

[4] ـ قائله الشّماخ ذكرة الزّمخشري، الكاشف عن حقائق غوامض التنزيل، ج2، ص430. وينظر ديوان الشمّاخ بن ضرار الصحابي الغطفاني رضي الله عنه، شرح: أحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة السعادة ـ مصر، 1327هـ، ص14.

[5] ـ الخليل بن أحمد، معجم العين، مصدر سابق، مادّة (ندى)، ج8، ص78. والبيت المذكور لم أهتد إلى معرفة قائله.

[6] ـ ابن السّكّيت، الكنز اللغوي في اللّسَن العربي، ص19. وينظر: الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادّة (ندا)، ج6، ص530. والبيت لدثار بن شيبان النمري، كما هو مذكور. وقد ذكره أبو السّعادات ابن الشّجري (مختارات شعراء العرب، تحقيق: محمود حسن زناتي، الناشر: مطبعة الاعتماد، مصر، الطبعة الأولى، 1344هـ، ج3، ص6). ضمن ثلاثة عشر بيتا هو تاسعها، ونسبه لدثار بن شيبان. وذكره أبو علي القالي في كتابه الأمالي عن الأصمعي وعزاه للفرزدق، تحقيق: محمد عبد الجواد الأصمعي لناشر: دار الكتب المصرية، الطبعة: الثانية، 1344هـ - 1926م، ج2، ص90. وتعقّبه أبو عبيد عبد الله البكري الأندلسي في التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه، بعد أن ذكر كلامه، قال: (هذا البيت ليس للفرزدق، وقد نُسب إلى الحطيئة ولم يروه أحد في شعره. والصحيح أنه لدثار بن شيبان، ودثار هو الذي حمله الزبرقان على هجاء بني بغيض)، الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة الثانية، 2000م، ص100. ونبّه عليه أيضا في سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، تحقيق: عبد العزيز الميمني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ج2، ص726. ومن الأدلّة على وهمه، نقله لنفس كلام ابن السكّيت عن الأصمعي وخالفه في اسم قائل البيت. والبيت من شواهد سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج3، ص45. ونسبه للأعشى، وتبعه في ذلك من جاء بعده من النّحاة، والبيت غير مذكور في ديوانه. وذكره جار الله الزّمخشري في المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بوملحم، الناشر: مكتبة الهلال ـ بيروت، الطبعة الأولى، 1993م، ص328. ونسبه لربيعة بن جشم. لكن الصّحيح ما تقدّم ذكره، والله أعلم.

وللجوهري رحمه الله: (النِّداءُ: الصوت، وقد يضم مثل الدُعاءُ والرُغاءُ. وناداهُ مُناداةً ونِداءً، أي صاح به) [1].

وقال ابن فارس: (نَدَى الصَّوْتِ: بُعْدُ مَذْهَبِهِ. وَهُوَ أَنْدَى صَوْتًا مِنْهُ، أَيْ أَبْعَدُ)[2].

ثانيا: النّداء اصطلاحا: طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو[3].

أو هو طلبُ المتكَلم إقبال المخاطب عليه بحرف نائب مناب (أنادي) المنقول من الخبر إلى الانشاء [4] .

وقال ابن سنان الخفاجي: (أمّا النّداء فقد اختلف فيه فقيل معنى: يا زيد أدعو زيداً وهذا على الحقيقة خبر. وقيل المراد به: أقبل يا زيد وعلى هذا المعنى فهو داخل في قسم الأمر) [5].

وأدوات النداء ثمان، وهي: " أَ ـ أَيْ ـ يَا ـ آ ـ آي ـ أَيَا ـ هَيَا ـ وَا"[6].

كما يخرج النّداء من معناه الأصلي إلى معان أخرى تفهم من سياق الكلام.

أسلوب النّداء ودلالاته في كتاب الأدب من صحيح البخاري

1 ـ نداء يحمل على ظاهره

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: مَكَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذَا وَكَذَا، يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَأْتِي أَهْلَهُ وَلاَ يَأْتِي، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقَالَ لِي ذَاتَ يَوْمٍ: « يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللَّهَ أَفْتَانِي فِي أَمْرٍ اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ....».

الأصل أن تكون عائشة غير بعيدة عن النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وإنّما ناداها بنداء البعيد للفت انتباهها، حتّى تنصت لتسمع وتعي ما سَتُخبَر به، أو هو من باب تشريف ذاك المنادى، وتعظيم قدره، والله أعلم.

---

[1] ـ أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، مادّة (ندا)، ج6، ص528.

[2] ـ أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللّغة، مصدر سابق، مادّة (ندى)، ج5، ص412.

[3] ـ ينظر: السّكّاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص304. ودروس البلاغة، مصدر سابق، ص13.

[4] ـ ينظر أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، مرجع سابق، ص89.

[5] ـ أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي، سرّ الفصاحة، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1402هـ ـ 1982م، ص43 ـ 44

[6] ـ ينظر أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان، ج1، ص329. وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج3، ص255.

من حديث أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ، ..... فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَيْ سَعْدُ، أَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالَ أَبُو حُبَابٍ ـ يُرِيدُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أُبَيٍّ ـ قَالَ كَذَا وَكَذَا».

ناداه بنداء القريب؛ لقربه منه. ومن فوائد هذا النّداء: لفت انتباه السامع.

2 ـ الأغراض البلاغيّة التي يخرج إليها النّداء، تفهم من السّياق.

أ ـ التّذكير بالله والتخويف من عقابه

جاء في حديث الغار عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « فَلَمَّا قَعَدْتُ بَيْنَ رِجْلَيْهَا قَالَتْ: يَا عَبْدَ اللَّهِ اتَّقِ اللَّهَ، وَلاَ تَفْتَحِ الخَاتَمَ».

أسلوب الإنشاء المبتدئ بحرف النّداء غرضه النّهي عن الفعل بتذكيره بالله وعقابه، حتّى يترك ما هو مقدم عليه. ثمّ إنّ في استعمالها عبارة عبد الله، ـ ولم تقل يا فلان باسمه، أو يا ابن عم ـ فيه تذكير بعبوديّته لربّه، وأنّ هذا الفعل ينافيها. ثمّ ذكّرته بتقوى الله، والانتهاء عمّا هو مقدم عليه؛ كونه يخالف ما أمر الله به، وينافي عبوديّته، وتعدٍّ لحدوده. فلمّا قالت له ما قالت، استحضَرَ تقوى الله وخافه، وارتدع وكفّ عن ذلك، رغم قوّة الدّاعي إلى إمضاء شهوته، فجازاه الله بأن استجاب دعاءه وقت الشدّة.

قال العيني رحمه الله: (قالت: «يا عبد الله اتق الله»، أي: خف الله ولا ترتكب الحرام)[1].

ب ـ التّحريض

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «يَا نِسَاءَ المُسْلِمَاتِ، لاَ تَحْقِرَنَّ جَارَةٌ لِجَارَتِهَا وَلَوْ فِرْسِنَ شَاةٍ».

الغرض من النّداء والنّهي المتّصل به، حضّ المخاطب على الصّدقة والإحسان للجار، ولو بالشّيء المحتقر في عرف النّاس. وفي ابتداءِ الكلام بالنّداء إنهاضٌ للهمم، وبعثٌ للنّفوس على فعل ما يُرجى منهم، ويظن بهم. وإنّما مثّل بالفرسن مع أنّه لا فائدة فيه؛ مبالغة في عدم احتقار ما يعطى، سواء من المعطي أو الآخذ، وبقدر ما تيسّر.

عنون البخاري في صحيحه لكتاب الهبة بقوله: (كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها)[2]، وساق حديث الباب مصدّرًا به كتاب الهبة.

---

[1] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج12، ص35.

[2] ـ ينظر صحيح البخاري، كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها، رقم: (2566) ج3، ص153.

وقال ابن بطّال رحمه الله: (في هذا الحديث الحضّ على مهاداة الجار وصلته، وإنما اشار النبي بفرسن الشاة إلى القليل من الهدية، لا إلى إعطاء الفرسن؛ لأنه لا فائدة فيه، وقد قال عليه السلام لأبي تميمة الهجيمي: «لَا تَحْقِرَنَّ مِنَ الْمَعْرُوفِ شَيْئًا وَلَوْ أَنْ تَضَعَ مِنْ دَلْوِكَ فِي إِنَاءِ المسْتَقِي» [1])[2].

وعن ابن عبد البر رحمه الله :(في هذا الحديث الحضّ على الصدقة بكل ما أمكن من قليل الأشياء وكثيرها، وفي قول الله:﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝ ﴾ [الزّلزلة: 7] أوضح الدلائل في هذا الباب)[3]

عن أَبِي سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّهُ سَمِعَ حَسَّانَ بْنَ ثَابِتٍ الأَنْصَارِيَّ، يَسْتَشْهِدُ أَبَا هُرَيْرَةَ: أَنْشُدُكَ اللَّهَ، هَلْ سَمِعْتَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «يَا حَسَّانُ، أَجِبْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، اللَّهُمَّ أَيِّدْهُ بِرُوحِ القُدُسِ» قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: نَعَمْ.

الغرض من أسلوب النّداء وما انسبك معه من الأمر والدّعاء، هو حثٌّ وحضٌّ حسّان للرّدّ على هجاء المشركين.

قد ذكر ابن بطّال في معرض شرحه لصحيح البخاري (كتاب الأدب، باب هجاء المشركين)، ذكر كلاما حول الشّعر والأحاديث المتعلّقة به، وجمع بينها جمعا حسنا، فارتأيت نقل كلامه حتّى يُنتفَع به، سواء فيما تعلّق بحديث الباب، أو ما ذُكرَ من قبلُ وما سيُذكرُ بعدُ. قال: (قال النَّبِيّ لحسَّان: «اهْجُهُمْ ـ أَوْ هَاجِهِمْ ـ وَجِبْرِيلُ مَعَكَ». قال: هجاء المشركين أهل الحرب وسبّهم جائز بهذه الأحاديث، وأنه لا حرمة لهم إذا سبُّوا المسلمين، والانتصار منهم بذمّهم وذكر

---

[1] ـ الحديث رواه أبو تميمة الهجيمي عن أبي جُرَيّ جابر بن سليم التّميمي، ينظر أبو داود الطيالسي، رقم (1304)، ججج2، ص533. وعلي ابن الجعد، مسند ابن الجعد، رقم (3100)، ج1، ص454. وأحمد بن حنبل، المسند، رقم (20633)، ج34، ص 236. والحديث عند عامّة أهل المسانيد والسّنن عن أبي جريّ جابر بن سليم التّميمي، وفي بعضها عن جابر بن عبد الله، والحديث صحح إسناده الألباني، سلسلة الأحاديث الصّحيحة، رقم (770)، ج2، ص399. ورقم (1352)، ج3، ص337. ورقم (3422)، ج7، ص1253. وصحيح الجامع الصغير وزيادته، رقم (98)، ج1، ص81. والوارد في جميع طرق الحديث عبارة: (تفرغ) بدل (تضع)، وقد ذكر عبارة (تضع) ضمن الحديث: ابن عبد البر استدلالا به دون إسناد في الاستذكار، ج8، ص374. وابن العربي في المسالك، ج7، ص407. وابن الملقّن في التّوضيح، ج10، ص284. والله أعلم.

[2] ـ شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق، ج9، ص222.

[3] ـ أبو عمر يوسف بن عبد البر، التّمهيد لما في الموطّإ من المعاني والمسانيد، مصدر سابق ، ج2، ص418. وانظر الاستذكار، مصدر سابق، ج8، ص374. وأبو بكر بن العربي، المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك، مصدر سابق، ج7، ص407.

كفرهم، وقبيح أفعالهم من أفضل الأعمال عند الله تعالى، ألا ترى قوله عليه السلام لحسّان: «اهْجُهُمْ وَجِبْرِيلُ مَعَكَ» وقوله: «اللَّهُمَّ أَيِّدْهُ بِرُوحِ القُدُسِ» وكفى بهذا فضلاً وشرفًا للعمل والعامل به، فأمّا إذا لم يسبّ أهل الحرب المسلمين فلا وجه لسبّهم؛ لأنّ الله قد أنزل على نبيه في قنوته على أهل الكفر: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَبْعَثْكَ سَبَّابًا وَلَا لَعَّانًا وَإِنَّمَا بَعَثَكَ رَحْمَةً وَلَمْ يَبْعَثْكَ عَذَابًا»[1] فترك سبهم. فإن قيل: فما دليلك أن النبي عليه السلام إنّما أمر حسّانًا بهجاء المشركين لينتصر منهم؛ لهجوهم المسلمين؟ قيل: قول عائشة: «إِنَّهُ كَانَ يُنَافِحُ عَنْ رَسُولِ»[2] يقتضى ذلك. تقول العرب: نافحت عن فلان ونفحت عنه إذا خاصمت عنه، والمخاصمة والمنافحة لا تكون إلا من اثنين؛ لأنّها مفاعلة وكلّ مفاعلة تكون كذلك، ويبيّن هذا قوله لأبى هريرة: نَشَدْتُكَ اللَّه هَلْ سَمِعْتَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «يَا حَسَّانُ، أَجِبْ عَنْ رَسُولِ » قَالَ: نَعَمْ. فبان أنّ هجاء المشركين إنما كان مجازاة لهم على قبيح قولهم. روى ابن وهب عن جرير بن حازم قال: سمعت ابن سيرين يقول: (هَجَا رَسُولُ اللهِ وَالمسْلِمِينَ ثَلاثَةُ رَهْطٍ مِنَ المشْرِكِينَ عَمْرُو بنُ العَاصِ، وَعَبْدُ اللهِ بنُ الزِّبَعْرَى، وَأَبُو سُفْيَانْ، فَقَالَ المهَاجَرُونَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَلا تَأْمُرُ عَليًا أَنْ يَهْجُو عَنَّا هَؤُلاءِ القَوْم؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لَيْسَ عَلِيٌّ هُنَالِكَ». ثم قال رسول الله: «إِذَا القَوْمُ نَصَرُوا النَّبِيَّ بِأَيْدِيهِمْ وَأَسْلِحَتِهِمْ فَبِأَلْسِنَتِهِمْ أَحَقُّ أَنْ يَنْصُرُوهُ». فقالت الأنصار: أرادنا. فأتو حسان بن ثابت، فذكروا له ذلك، فأقبل حتى وقف على النبي عليه السلام فقال: يا رسول الله، والذى بعثك بالحق ما أحب أن لي بمقولي ما بين صنعاء وبصرى. فقال رسول الله: «أَنْتَ لَهَا يَا

---

[1] ـ الحديث ذكره أبو داود في كتاب المراسيل، باب جامع الصلاة، رقم: (89). عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ، قَالَ: " بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْعُو عَلَى مُضَرَ إِذْ جَاءَهُ جِبْرِيلُ فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ أَنِ اسْكُتْ فَسَكَتَ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَبْعَثْكَ سَبَّابًا وَلَا لَعَّانًا وَإِنَّمَا بَعَثَكَ رَحْمَةً وَلَمْ يَبْعَثْكَ عَذَابًا **﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿١٢٨﴾﴾** [آل عمران: 128] " قَالَ: ثُمَّ عَلَّمَهُ هَذَا الْقُنُوتَ: «اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ وَنُؤْمِنُ بِكَ وَنَخْضَعُ لَكَ، وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَكْفُرُكَ، اللَّهُمَّ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَلَكَ نُصَلِّي وَنَسْجُدُ، وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَحْفِدُ نَرْجُو رَحْمَتَكَ وَنَخَافُ عَذَابَكَ الْجِدَّ، إِنَّ عَذَابَكَ بِالْكُفَّارِ مُلْحِقٌ». ينظر أبو داود، المراسيل، تحقيق: د. عبد الله بن مساعد بن خضران الزّهراني، النّاشر: دار الصّميعي، (دون رقم وسنة الطّبع)، رقم (91)، ص192 ـ 193. وابن خزيمة، الصّحيح، رقم: (1100)، ج1، ص546 ـ 547. والبيهقي، الدّعوات الكبير، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الناشر: غراس للنشر والتوزيع ـ الكويت، الطبعة الأولى للنسخة الكاملة، 1429هـ ـ 2009م باب القول والدعاء في قنوت الوتر وصلاة الصبح، رقم: (433). وفي السّنن الكبرى، جماع أبواب صفة الصلاة، باب دعاء القنوت، رقم: (3142)، ج2، ص298.

[2] ـ ينظر قول عائشة في صحيح البخاري، كتاب الأدب، ج8، ص36. وهو عند مسلم وغيره.

حَسَّانْ». قال: يا رسول الله، لا علم لي بقريش. فقال رسول الله لأبي بكر: «أَخْبِرْهُ عَنْهُمْ وَنَقِّبْ لَهُ فِي مَثَالِبِهِمْ». فهجاهم حسان وعبد الله بن رواحة وكعب بن مالك[1]. ورواه معمر[2]، عن أيوب، عن ابن سيرين وقال: العاص بن وائل مكان عمرو بن العاص[3].

قال المهلب: وأما قوله: «كَيْفَ بِنَسَبِي؟» فإنه أراد كيف تهجوهم ونسبي المهذّب الشريف فيهم فربّما مسّني من الهجو ونصيب فقال حسان: "لَأَسُلَّنَّكَ مِنْهُمْ"، أي: لأخلصنك من بينهم بالسلامة من الهجاء؛ أي أهجوهم بما لا يقدح في نسبهم الماس له عليه السلام، ولكن أهجوهم بسيّئ أفعالهم وبما يخصّهم عاره في أنفسهم، وتبقى فيهم وصمة من الأخلاق والأفعال المذمومة التي طهر الله نبيه منها ونزّهه من عيبها. وقوله في عبد الله بن رواحة: «إِنَّ أَخًا لَكُمْ لاَ يَقُولُ الرَّفَثَ»، فهو حجّة أنّ ما كان من الشعر فيه ذكر الله والأعمال الصالحة، فهو حسن وهو الذى قال فيه عليه السلام: «إِنَّ مِنَ الشِّعْرِ حِكْمَةً» وليس من المذموم الذى قال فيه عليه السلام: «لَأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحًا خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شِعْرًا»)[4] .

وقال النّووي بعد حديث إنشاد حسّان الشّعر في المسجد: (قوله: "إنّ حسان أنشد الشعر في المسجد بإذن النّبيّ صلّى الله عليه وسلم" فيه جواز إنشاد الشّعر في المسجد إذا كان مباحا، واستحبابه إذا كان في ممادح الاسلام وأهله، أو في هجاء الكفار والتّحريض على قتالهم أو تحقيرهم ونحو ذلك، وهكذا كان شعر حسّان، وفيه استحباب الدعاء لمن قال شعرا من هذا النّوع. وفيه جواز الانتصار من الكفار، ويجوز أيضا من غيرهم بشرطه)[5].

---

[1] ـ الحديث أخرجه ابن جرير الطّبري، تهذيب الآثار، تحقيق، محمود محمّد شاكر، الناشر: مطبعة المدني ـ القاهرة ـ مصر، رقم: (576)، ج2، ص660 . 661. ورواه جلال الدّين السّيوطي، جامع الأحاديث، باب مراسيل محمّد بن سيرين، تحقيق: عبّاس أحمد صقر/ أحمد عبد الجواد، النّاشر: دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان، 1414هـ ـ 1994م، رقم: (19855)، ج21، ص418.

[2] ـ معمر بن راشد أبو عروة بن أبي عمرو البصري ساكن اليمن، الإمام، الحافظ صاحب كتاب جامع معمر. شهد جنازة الحسن البصري، وبدأ طلب العلم وهو صغير، توفّي سنة 153هـ . ينظر البخاري، التّاريخ الكبير، ج7، ص378 . 379. والذّهبي، سير أعلام النّبلاء، ج7، ص5 ـ 18.

[3] ـ رواه عبد الرّزّاق في مصنّفه (ضمن كتاب الجامع للإمام معمر بن راشد رواية عبد الرزاق الصنعاني ملحق بمصنّفه)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي ـ باكستان، الطبعة الثانية، 1403هـ ـ1983م. باب الشّعر والرجز، رقم (20502)، ج11، ص264.

[4] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطال، مصدر سابق ، ج9، ص326 ـ 327.

[5] ـ يحي بن شرف النّووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج، مصدر سابق ، ج16، ص45 ـ 46.

وذكر الكرماني كلام النّووي وأضاف: (قال العلماء: ينبغي أن لا نبدأ المشركين بالسبّ والهجاء مخافة من سبِّهم الإسلام وأهلَه. قال تعالى: ﴿ وَلَا تَسُبُّواْ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [الأنعام: 108] [1] ولتنزيه ألسنة المسلمين عن الفحش إلاّ أن تدعُوا إلى ذلك ضرورة، كابتدائهم به فكيف أذاهم أو نحوه، كما فعله عليه السلام. وأقول يدل عليه لفظ "أجب")[2]؛ أراد: «يَاحَسَّانُ، أَجِبْ عَنْ رَسُولِ الله».

ج ـ المدح

عنْ بْنِ سَعْدٍ بَنِ أَبِي وَقّاصْ، قَالَ: اسْتَأْذَنَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعِنْدَهُ نِسْوَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ يَسْأَلْنَهُ وَيَسْتَكْثِرْنَهُ، عَالِيَةً أَصْوَاتُهُنَّ عَلَى صَوْتِهِ، فَلَمَّا اسْتَأْذَنَ عُمَرُ تَبَادَرْنَ الحِجَابَ، فَأَذِنَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَخَلَ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَضْحَكُ، فَقَالَ: أَضْحَكَ اللَّهُ سِنَّكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي؟ فَقَالَ: «عَجِبْتُ مِنْ هَؤُلاَءِ اللَّاتِي كُنَّ عِنْدِي، لَمَّا سَمِعْنَ صَوْتَكَ تَبَادَرْنَ الحِجَابَ» فَقَالَ: أَنْتَ أَحَقُّ أَنْ يَهَبْنَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِنَّ، فَقَالَ: يَا عَدُوَّاتِ أَنْفُسِهِنَّ، أَتَهَبْنَنِي وَلَمْ تَهَبْنَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَقُلْنَ: إِنَّكَ أَفَظُّ وَأَغْلَظُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «إِيهٍ يَا ابْنَ الخَطَّابِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا لَقِيَكَ الشَّيْطَانُ سَالِكًا فَجًّا إِلَّا سَلَكَ فَجًّا غَيْرَ فَجِّكَ»

الكلام الوارد في الحديث الذي ضِمنَه أسلوب النّداء غرضه مدح عمر بن الخطّاب.

قال النّووي رحمه الله: (وقد مدح النبي صلى الله عليه وسلم في مواضع كثيرة في الوجه، ـ .... ثمّ ذكر أحاديث فيها مدح لأبي بكر، ثمّ أتبع ذلك بأحاديث تمدح عمر، إلى أن قال ـ: وقال له: «مَا لَقِيَكَ الشَّيْطَانُ سَالِكًا فَجًّا إِلَّا سَلَكَ فَجًّا غَيْرَ فَجِّكَ»)[3].

وجاء في شرح المشكاة للطّيّبي: (ولا شك أن الأمر بتوقير رسول الله صلى الله عليه وسلم مطلوب لذاته يجب الاستزادة منه فكان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إيه»

---

[1] ـ تمام الآية: ﴿ وَلَا تَسُبُّواْ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ عَدۡوَۢا بِغَيۡرِ عِلۡمٖۗ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمۡ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرۡجِعُهُمۡ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ١٠٨ ﴾ [الأنعام: 108].

[2] ـ شمس الدّين الكرماني، الكواكب الدّراري في شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج4، ص113 ـ 114.

[3] ـ يحي بن شرف النّووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، مصدر سابق ، ج1، ص195.

استزادة منه في طلب توقيره وتعظيم جانبه، ولذلك عقبه بقوله: «والذي نفسي بيده.. الخ» فإنه يدل على استرضاء ليس بعده استرضاء، إحماداً منه صلى الله عليه وسلم لفعاله كلّها لاسيما هذه الفعلة) [1].

وللتّوربشتي عند هذا الحديث كلام حسن يحسن ذكره، حيث قال: (قلت: وفي قوله: «مَا لَقِيَكَ الشَّيْطَانُ سَالِكًا فَجًّا ... » الحديث تنبيه على صلابته في الدين، واستمرار حاله على الجد الصِّرف، والحق المحض، حتى كان بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم كالسّيف الصّارم، والحسام القاطع، إن أمضاه مضى، وإن كفّه كفّ، فلم يكن له على الشيطان سلطان إلا من قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان هو كالوازع بين يدي الملك، فلهذا كان الشيطان ينحرف عن الفج الذي سلكه، ولما كان النبي صلى الله عليه وسلم رحمة مهداة إلى العالمين، مأمور بالعفو عن المذنبين، معنيا بالصفح عن الجاهلين، لم يكن ليواجههم فيما لا يحمده من فعل مكروه أو سوء أدب بالفظاظة والغلظة والزّجر البليغ؛ إذا لا يتصور الصفح والعفو مع تلك الخلال فلهذا تسامح هو فيها، واستحسن استشعارهنّ الهيبة من عمر رضي الله عنه)[2].

د ـ بيان الفضل

عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا عَائِشَ هَذَا جِبْرِيلُ يُقْرِئُكِ السَّلاَمَ» قُلْتُ: وَعَلَيْهِ السَّلاَمُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، قَالَتْ: وَهُوَ يَرَى مَا لاَ نَرَى.

ناداها بنداء البعيد إشارة إلى علوّ مرتبتها، أو للفت انتباهها، والمعنى الذي سيق له هذا النّداء مع الخبر الذي بعده هو: بيان فضل عائشة رضي الله عنها؛ بسلام جبريل عليه السّلام عليها. وقد أورد البخاري هذا الحديث في كتاب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب فضل عائشة رضي الله عنها. وصدّره على غيره من الأحاديث التي ساقها في فضل عائشة[3].

---

[1] ـ شرف الدّين الحسين بن محمّد، الكاشف عن حقائق السّنن، مصدر سابق، ج12، ص3856.

[2] ـ شهاب الدين التوربشتي، الميسر في شرح مصابيح السنة، ج4، ص1316. وينظر: الطّيبي، الكاشف عن حقائق السنن، ج12، ص3856.

[3] ـ ينظر صحيح البخاري، كتاب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب فضل عائشة رضي الله عنها، ج5، ص29.

هـ ـ المزاح والدعابة

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْسَنَ النَّاسِ خُلُقًا، وَكَانَ لِي أَخٌ يُقَالُ لَهُ أَبُو عُمَيْرٍ ـ قَالَ: أَحْسِبُهُ ـ فَطِيمًا، وَكَانَ إِذَا جَاءَ قَالَ: «يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ النُّغَيْرُ» نُغَرٌ كَانَ يَلْعَبُ بِهِ.

الغرض من هذا النّداء والاستفهام الذي بعده هو مداعبة وممازحة النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم لهذا الفطيم، وهذا يدلّ على الخلق الجميل الذي جُبِل عليه صلّى الله عليه وسلّم.

بوّب البخاري لهذا الحديث في كتاب الأدب المفرد بقوله: (باب المزاحِ مع الصَّبِيِّ)[1]. ثمّ ساق الحديث، وعلى هذا النّحو بوّب للحديث أصحاب السّنن كابن ماجة والتّرمذي والنّسائي والبيهقي والبغوي[2]، رحمهم الله. وتبعهم شرّاح الحديث في هذا الأمر، فعن الخطّابي رحمه الله قال: (وفيه جواز الدعابة ما لم يكن آثماً)[3].

وقال ابن بطّال رحمه الله: (في هذا الحديث جواز المزاح مع الصبى الصغير)[4].

وتتبّع روايات الحديث دلّ على أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم كان يقولُها له مرارا.

وقد دلّت بعض هذه الرّوايات أنّه قالها له أيضاً لَمّا مات نغره. فقد روى الإمام أحمد عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَدْخُلُ عَلَى أُمِّ سُلَيْمٍ وَلَهَا ابْنٌ مِنْ أَبِي طَلْحَةَ يُكْنَى أَبَا عُمَيْرٍ، وَكَانَ يُمَازِحُهُ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ فَرَآهُ حَزِينًا، فَقَالَ: «مَالِي أَرَى أَبَا عُمَيْرٍ حَزِينًا؟» فَقَالُوا: مَاتَ نُغَرُهُ الَّذِي كَانَ يَلْعَبُ بِهِ، قَالَ: فَجَعَلَ يَقُولُ: «أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ النُّغَيْرُ»[5]. وقولها له مع هاته الحال من باب المواساة، فواساه النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم تطييبا لخاطره، وتسليةً له في مصابه ـ إن صحّ التّعبير ـ والله أعلم.

---

[1] ـ محمد بن إسماعيل البخاري، الأدب المفرد، مصدر سابق، باب المزاح مع الصّبي، ص103.

[2] ـ ينظر سنن ابن ماجه، كتاب الأدب، باب المزاح، وسنن الترمذي، أبواب البر والصلة، باب ما جاء في المزاح، رقم: (1989)، ج4، 425. والنسائي، السنن الكبرى، عمل اليوم والليلة، التسليم على الصبيان، والدعاء لهم وممازحتهم، رقم: (10091)، ج9، ص132. والبيهقي، الآداب، باب المزاح المباح، رقم: (326)، ص135. والبغوي، شرح السنة، ج13، ص179.

[3] ـ أبو سليمان الخطابي، معالم السّنن، مصدر سابق ، ج3، ص595.

[4] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق ، ج9، ص352.

[5] ـ أخرجه أحمد في المسند رقم (12957)، ج20، ص282. ورواه البخاري في الأدب المفرد. باب الكنية للصبي. بلفظ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْخُلُ عَلَيْنَا – وَلِي أَخٌ صَغِيرٌ يُكَنَّى: أَبَا عُمَيْرٍ، وَكَانَ لَهُ نُغَرٌ يَلْعَبُ بِهِ فَمَاتَ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَآهُ حَزِينًا، فَقَالَ: «مَا شَأْنُهُ؟» قِيلَ لَهُ: مَاتَ نُغَرُهُ، فَقَالَ: «يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ النُّغَيْرُ؟». برقم (847)، ص295.

و ـ المواساة

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: إِنْ كَانَتْ أَحَبَّ أَسْمَاءِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَيْهِ لَأَبُو تُرَابٍ، وَإِنْ كَانَ لَيَفْرَحُ أَنْ يُدْعَى بِهَا، وَمَا سَمَّاهُ أَبُو تُرَابٍ إِلَّا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، غَاضَبَ يَوْمًا فَاطِمَةَ فَخَرَجَ، فَاضْطَجَعَ إِلَى الجِدَارِ إِلَى المِسْجِدِ، فَجَاءَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتْبَعُهُ، فَقَالَ: هُوَ ذَا مُضْطَجِعٌ فِي الجِدَارِ، فَجَاءَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَامْتَلَأَ ظَهْرُهُ تُرَابًا، فَجَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ التُّرَابَ عَنْ ظَهْرِهِ وَيَقُولُ: «اجْلِسْ يَا أَبَا تُرَابٍ».

الغرض من قوله: « اجْلِسْ يَا أَبَا تُرَابٍ»، مواساةُ وتسليةُ عليِّ بن أبي طالب، وتطييبُ خاطره، بعد مغاضبته ابنته فاطمةَ. وربّما كان الكلام من باب الدّعابة حتّى تنسَى وتسنَى نفسُه؛ بسبب ما كان بينه وبين فاطمة رضي الله على جميع الآل والأصحاب.

قال ابن بطّال رحمه الله: (الكنية موضوعة لإكرام المدعوّ بها، وإتيان مسرّته؛ لأنّه لا يتكنّى المرء إلّا بأحبّ الكنى إليه، وهو مباح له أن يتكنّى بكنيتين إن اختار ذلك، ولاسيما إن كناه بإحداهما رجل صالح أو عالم، فله أن يتبرك بكنيته لأنّ عليا كان أحب الكنى إليه: أبا تراب)[1].

ز ـ العتاب

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: إِنِّي لَأَتَأَخَّرُ عَنْ صَلاَةِ الغَدَاةِ، مِنْ أَجْلِ فُلاَنٍ مِمَّا يُطِيلُ بِنَا، قَالَ: فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطُّ أَشَدَّ غَضَبًا فِي مَوْعِظَةٍ مِنْهُ يَوْمَئِذٍ، قَالَ: فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ مِنْكُمْ مُنَفِّرِينَ، فَأَيُّكُمْ مَا صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيَتَجَوَّزْ، فَإِنَّ فِيهِمُ المَرِيضَ وَالكَبِيرَ وَذَا الحَاجَةِ».

بدأ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم موعظته بأسلوب النّداء، تنبيها للمخاطب واستحضارا لذهنه، والغرض من هذا النّداء وما انتظم معه من أسلوب الخبر والأمر الوارد ضمنه عتاب من أطال الصّلاة حال إمامته للنّاس، وإرشادٌ إلى تخفيفها؛ لرفع الحرج عنهم. كما أفادت العبارة إبهام من أطال بالنّاس الصّلاة، حفظا لجناب من عاتبه، على عادته بعدم العتاب في الوجه في الغالب، ألا ترى قول الصّحابي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: " فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

[1] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق ، ج9، ص352.

قَطُّ أَشَدَّ غَضَبًا فِي مَوْعِظَةٍ مِنْهُ يَوْمَئِذٍ "، فرغم شدّة غضبه لم يعيّن ولم يعيّر ولم يعنّف، بل اكتفى بالتّنبيه والإرشاد والعتاب، وما أحلاه من عتاب.

قال ابن بطّال رحمة الله عليه:(وإنّما غضب عليه؛ لأنّه كره التطويل في الصلاة من أجل أن فيهم المريض، والضّعيف، وذا الحاجة، فأراد الرّفق والتّيسير بأمّته، ولم يكن نهيه صلى الله عليه وسلم عن الطول في الصلاة من أجل أنّه لا يجوز ذلك، لأنّه كان صلى الله عليه وسلم يصلى في مسجده، ويقرأ بالسور الطوال، مثل سورة يوسف وغيرها؛ لأنّه كان يصلّي وراءه جلّة أصحابه، ومن أكثر همّه طلب العلم والصّلاة) [1].

وعن النّووي رحمه الله أنّ: (الحديث فيه الغضب لِما ينكر من أمور الدين والغضب في الموعظة)[2].

وفي عمدة القاري للعيني رحمه الله: (فإن قلت: كان المقتضى أن يخاطب المطول. قلت: إنما خاطب الكل ولم يعين المطول كرما ولطفا عليه. وكانت هذه عادته؛ حيث ما كان يخصص العتاب والتأديب بمن يستحقه حتى لا يحصل له الخجل ونحوه على رؤوس الأشهاد)[3].

ح ـ الإنكار

عن عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ: دَخَلَ رَهْطٌ مِنَ اليَهُودِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكُمْ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَفَهِمْتُهَا فَقُلْتُ: وَعَلَيْكُمُ السَّامُ وَاللَّعْنَةُ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَهْلًا يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الأَمْرِ كُلِّهِ» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قَدْ قُلْتُ: وَعَلَيْكُمْ»

سياق الكلام الذي ضمنه النّداء، الغرض منه الإنكار على عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تغليظَ الكلام لليهود الذين آذوا النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم بالقول.

---

[1] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق ، ج1، ص171.

[2] ـ يحي بن شرف النّووي، المنهاج شرح مسلم بن الحجّاج، مصدر سابق ، ج4، ص184 ـ 185.

[3] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق ، ج2، ص160.

ط ـ التوبيخ

عن جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَانَ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ يَأْتِي قَوْمَهُ فَيُصَلِّي بِهِمُ الصَّلاَةَ، فَقَرَأَ بِهِمُ البَقَرَةَ، قَالَ: فَتَجَوَّزَ رَجُلٌ فَصَلَّى صَلاَةً خَفِيفَةً، فَبَلَغَ ذَلِكَ مُعَاذًا، فَقَالَ: إِنَّهُ مُنَافِقٌ، فَبَلَغَ ذَلِكَ الرَّجُلَ، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا قَوْمٌ نَعْمَلُ بِأَيْدِينَا، وَنَسْقِي بِنَوَاضِحِنَا، وَإِنَّ مُعَاذًا صَلَّى بِنَا البَارِحَةَ، فَقَرَأَ البَقَرَةَ، فَتَجَوَّزْتُ، فَزَعَمَ أَنِّي مُنَافِقٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « يَا مُعَاذُ، أَفَتَّانٌ أَنْتَ ـ ثَلاَثًا ـ اقْرَأْ: وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا وَسَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى وَنَحْوَهَا»

الغرض من هذا النّداء والاستفهام المسبك معه، توبيخ معاذ رضي الله عنه والإنكار عليه، بسبب إطالته الصّلاة بالنّاس.

قال الخطّابي: (وقوله:«أَفَتَّانٌ أَنْتَ؟» فإن الفتنة كثيرة التصرف في الاستعمال، ومعناها هاهنا صرف الناس عن الدين وحملهم على الضلال، قال: الله عز وجل: ﴿ **مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ بِفَٰتِنِينَ ١٦٢ إِلَّا مَنۡ هُوَ صَالِ ٱلۡجَحِيمِ ١٦٣** ﴾ [الصّافّات: 162 ـ 163] أي بمضلين)[1].

وقال ابن الجوزي رحمه الله: (وَقَوله: «أَفَتَّانٌ أَنْتَ؟» استفهام إنكار. والمعنى: أتريد أن تصرف الناس عن صلاة الجماعة؟)[2].

وذكر ابن الأثير رحمه الله أنّ: (الهمزة في قوله: «أَفَتَّانٌ أَنْتَ؟» همزة استفهام تتضمن توبيخًا وإنكارًا، وبدأ بها مبالغة في الإنكار عليه)[3].

وعن التّوربشتي رحمه الله: (وفيه: «أَفَتَّانٌ أَنْتَ يَا مُعَاذْ؟» استفهام على وجه التوبيخ؛ ينبّه على كراهة صنيع معاذ وهو إطالة الصلاة؛ لأن طول الصلاة كان الباعث للرجل على مفارقة الإمام، وترك الجماعة، فافتتن به)[4].

---

[1] ـ أبو سليمان الخطّابي، أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، مصدر سابق ، ج1، ص480 . 481.

[2] ـ أبو الفرج بن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصّحيحين، مصدر سابق ، ج3، ص37.

[3] ـ محيي الدّين أبي السّعادات، المبارك بن محمّد بن عبد الكريم الجزري المعروف بـ: (ابن الأثير المحدّث)، الشافي في شرح مسند الشافعي. تحقيق: أحمد بن سليمان/ أبي تميم ياسر إبراهيم، النّاشر: مكتبة الرّشد . الرّياض . السّعودية، الطّبعة الأولى، 1426هـ . 2005م، ج2، ص31.

[4] ـ شهاب الدّين التوربشتي، الميسر في شرح مصابيح السنة، ج1، مصدر سابق ، ص239.

وجاء في شرح النّووي على صحيح مسلم : (قوله: «أَفَتَّانٌ أَنْتَ يَا مُعَاذْ؟» أي منفر عن الدين وصاد عنه، ففيه الإنكار على من ارتكب ما ينهى عنه وإن كان مكروها غير محرم)[1].

وعن الطّيبي رحمه الله: («أَفَتَّانٌ أَنْتَ؟» استفهام علي سبيل التوبيخ، وتنبيه علي كراهية صنيعه، وهو إطالة الصلاة المؤدية إلي مفارقة الرجل الجماعة فافتتن به)[2].

وفي عمدة القاري للبدر الدّين العيني رحمه الله: («أَفَتَّانٌ أَنْتَ؟» بهمزة الاستفهام على سبِيل الإِنكار، ومعناه: أنت منفر؛ لأَن التّطْوِيل سبب لخروجهم من الصَّلاة، وللتكره للصَّلاة في الجماعة، وقال الدّاودِيّ[3]: يحتمل أن يُرِيد بقوله: «فَتَّانٌ» أَي: معذب، لِأَنَّهُ عذبهم بالتطويل كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ﴾ [البروج: 10] عذبوهم)[4].

وقال في إرشاد السّاري: (« يَا مُعَاذُ، أَفَتَّانٌ أَنْتَ؟» [5] قال له ذلك ثلاثًا. أي منفر عن الجماعة والهمزة للاستفهام الإنكاري)[6].

وفي ختام هذا المطلب يلاحظ أنّ أسلوب النّداء أقل استعمالا من الاستفهام والأمر، وكثيرا ما يأتي مقترنا بأسلوب آخر للدّلالة على الأغراض المذكورة.

---

[1] ـ يحي بن شرف النّووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج، مصدر سابق ، ج4، ص182 ـ 183.

[2] ـ الحسين بن محمد، شرح مشكاة المصابيح المسمّى (الكاشف عن حقائق السّنن)، مصدر سابق، ج3، ص1003.

[3] ـ أبو جعفر أحمد بْن نصر الأزدي الداودي الطّرابلسي المالكيّ. كان فقيهاً فاضلاً متقناً مؤلفاً مجيداً له حظ من اللسان والحديث والنظر. انتقل إلى تلمسان وبها توفي سنة 402هـ. من مصنّفاته: النّامي في شرح الموطّإ، النصيحة في شروح البخاري، الواعي في الفقه، والإيضاح في الرد على القدرية. ينظر الذّهبي، تاريخ الإسلام، ج9، ص41. وإبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث . القاهرة، (دون رقم وسنة الطّبع)، ج1، ص165 ـ 166.

[4] ـ بدر الدّين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج5، ص348.

[5] ـ ورواية: «أَفَتَّانٌ أَنْتَ يَا مُعَاذْ؟» بتأخير (أَفَتَّانٌ) قد وردت في غير الصّحيحين. ينظر الإمام أحمد، المسند، رقم (14190)، ج22، ص99. وابن خزيمة، الصّحيح، مصدر سابق، رقم (1611)، ج2، ص774. وأبو عوانة، المستخرج، (1775)، ج1، ص478. وابن حبّان، الصّحيح، رقم (2400)، ج6، ص160. والبيهقي، السنن الصغير، كتاب الصّلاة، باب اختلاف نيّة الإمام والمأموم في الصلاة، رقم (524)، ج1، ص203.

[6] ـ أحمد القسطلّاني، إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج13، ص117.

تتمّة: أسلوب التمنّي وروده في كتاب الأدب من صحيح البخاري.

تعريف التمني لغة واصطلاحا

أوّلا: التمني لغة: هو تقدير شيء في النّفس وإرادته. تقول: تمنّيت كذا بمعنى أردته.

قال الخليل: (والْمُنَى: جماعة الْمُنية، وهي ما يتمناه الرّجل. والأُمنيّة: أُفعولة، وربّما طرحت الألف، فقيل: مُنْيةٌ على فُعلة، وجمعها: مُنى)[1].

وقال ابن الأنباري رحمه الله: وقولهم: قد تَمَنَّيْتُ كذا وكذا، معناه: قد قدَّرته، وأحببت أن يصير إليّ. من الْمَنَى، وهو القدَر. يقال: منى الله لك ما تحب يمني مَنْياً، أي: قدّره لك. قال الله جل اسمه: ﴿ مِن نُّطْفَةٍ إِذَا تُمْنَىٰ ﴿٤٦﴾ ﴾ [النّجم: 46] أراد: إذا تُقدّر. قال الشاعر[2]: [الطّويل]

لَعَمْرُ أبي عَمْرٍو لَقَدْ ساقَه المنَى إِلَى جَدَثٍ يُوزَى لَهُ بالأهاضِبِ

وقال الآخر[3]: [الوافر]

مَنَتْ لكَ أنْ تُلاقيني المنايا أُحادَ أُحادَ في الشهرِ الحلالِ

وقال الآخر[4]:[البسيط]

ولا تقولَنْ لشيءٍ سوفَ أفعَلُهُ حتى تَبَيَّنَ ما يَمني لكَ الماني)[5].

---

[1] ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، مصدر سابق، مادّة (منى)، ج8، ص390.

[2] ـ صخر الغي الهذلي، ينظر: الأزهري، تهذيب اللّغة، مادّة (منا)، ج11، ص426. وابن سِيدَه المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، مادّة (هضب)، ج4، ص201 . 202. وابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، مادّة (أزى) ج1، ص100. وهو عند الأخير بلفظ: لَعَمْرُ أَبِي لَيْلَى لَقَدْ سَاقَهُ الْمَنَى إِلَى جَدَثٍ يُوزَى لَهُ بِالْأَهَاضِبِ.

[3] ـ هو عمرو ذو الكلب، ينظر: الأصمعي، الإبل، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: دار البشائر، دمشق. سوريا، الطبعة: الأولى، 1424هـ ـ 2003م، ص66. ابن السّكّيت، الكنز اللّغوي في اللّسن العربي، تحقيق: أوغست هفنر، الناشر: مكتبة المتنبي . القاهرة، ص79. وابن قتيبة، المعاني الكبير في شرح أبيات المعاني، تحقيق: المستشرق د سالم الكرنكوي/ عبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية . حيدر آباد الدكن . الهند، الطبعة الأولى 1368هـ ـ 1949م، ج2، ص840.

[4] ـ هو أبو قلابة الهذلي، ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مصدر سابق، مادّة (منى)، ج5، ص276. وابن سِيدَه المرسي. المحكم والمحيط الأعظم، مصدر سابق، مادّة (مني)، ج10، ص510.

[5] ـ أبو بكر بن الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، مصدر سابق، ج2، ص150. وينظر الأزهري، تهذيب اللّغة، مصدر سابق، مادّة (منا) ج11، ص426.

وذكر ابن فارس رحمه الله أنّ: (الميم والنون والحرف المعتل: أصل واحد صحيح، يدل على تقدير شيء ونفاذ القضاء به. منه قولهم: مَنى له الماني، أي قدّر المقدّر

قال الهذلي[1]: [البسيط]

لَا تَأْمَنَنَّ وَإِنْ أَمْسَيْتَ فِي حَرَمٍ حَتَّى تُلَاقِيَ مَا يَمْنِي لَكَ الْمَانِي.

والمِنَا: القَدَرُ. وقال[2]: [الطويل]

سَأُعْمِلُ نَصَّ العِيسِ حَتَّى يَكُفَّنِي غِنَى المالِ يَوْمًا أَوْ مَنَا الحَدَثَانِ)[3].

اصطلاحا: هو طلب شيء محبوب لا يرجى حصوله؛ لكونه مستحيلا أو بعيد الوقوع[4].

وقال صاحب الطّراز: التمنِّي: وهو عبارة عن توقع أمر محبوب في المستقبل[5].

أدوات التّمنّي

للتّمنّي أداة واحدة وهي (ليت). وقد يأتي التّمنّي بـ: (هل) و (لعلّ) و (لو) [6].

---

[1] ـ يعني أبو قلابة الهذلي، وقد جاء في ديوان الهذليين لمحمّد محمود الشنقيطي، النّاشر: دار الكتب المصرية . القاهرة، الطّبعة الثّانية، 1995م، ج3، ص39، بلفظ: لا تأمنَنّ وإن أصبحتَ في حَرَمٍ إنّ المنايا بَجَنْبَيْ كلِّ إنسانِ. وروي هذا البيت ضمن أبيات أربعة أنشدها رجلٌ النّبيَّ صلّى الله عليه وسلّم تنسب لسُوَيْدِ بْنِ عَامِرٍ الْمُصْطَلِقِيِّ، الحديث رواه أبو بشر محمّد بن أحمد الدولابي، الكنى والأسماء، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار ابن حزم . بيروت . لبنان، الطبعة: الأولى، 1421هـ ـ 2000م، رقم: (486)، ص274. 275. وأبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي، المجالسة وجواهر العلم، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر : جمعية التربية الإسلامية (البحرين ـ أم الحصم) ، دار ابن حزم ـ بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى، 1419هـ . 1998م، رقم: (557)، ج2، ص384. أبو القاسم سليمان بن أحمد الطّبراني، المعجم الكبير، رقم: (1049)، ج19، ص432. والحديث ذكره الألباني في سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة، رقم: (6568)، ج14، ص152 . 153. وقال: منكر. ثمّ ذكر أقوال أهل العلم في روّاته.

[2] ـ البيت منسوب لأعرابي من باهلة، ذكر هذا الجاحظ، البيان والتّبيين، ج1، ص170. وابن قتيبة، عيون الأخبار، النّاشر: دار الكتب المصرية ـ القاهرة، 1996، ج1، ص239. ومحمد بن يزيد المبرّد، الكامل في اللّغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي ـ القاهرة، الطبعة الثالثة، 1417هـ ـ 1997م، ج1، ص250.

[3] ـ أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادّة (منى)، مصدر سابق ، ج5، ص276.

[4] ـ حفني ناصف/ سلطان محمّد/ محمّد دياب/ مصطفى طموم، دروس البلاغة، مصدر سابق ، ص12.

[5] ـ يحي بن حمزة الحسيني العلويّ، الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، مصدر سابق، ج3، ص291.

[6] ـ ينظر: السّكّاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص307. والخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، مصدر سابق، ص108. ويحي بن حمزة الحسيني، الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة، ج3، ص291 ـ 292.

والفرق بين التمني والترجي هو أن التمني طلب أمر بعيد المنال قد لا يقع أبدا كعود الشباب بخلاف الترجي فهو توقُّع حصول شيء قريب المنال.

أسلوب التّمنّي وروده في كتاب الأدب من صحيح البخاري

معلوم أنّ أسلوب التّمنّي قليل وروده في كلام العرب مقارنة مع غيره من الأساليب السّالف ذكرها، وقد جاء كتاب الأدب من صحيح البخاري خاليا من أسلوب التّمني؛ كون أحاديث الكتاب عبارة عن نصائح وتوجيهات، وبيان للآداب بغية استعمالها التّحلّي بها، ونهي عن قبائح قصد اجتنابها والتّخلّي عنها، فجاء الإخبار عن هذه المعاني، أو طلبها، بأسلوب يحاكي واقع النّاس، دون استعمالٍ لأسلوب التّمنّي الذي يأتي لطلب ما لا يرجى وقوعه، أو ما يستبعد حصوله عادة، والله أعلم.

إلاّ أن يقال إنّ العبارة التي جاءت في خبر ابن صائد، وهي قوله: «لَوْ تَرَكَتْهُ بَيَّنَ» قد أُشرِبت معنى التّمنّي. وذلك حين أراد النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم أن يتبيّن حاله.

فعن عَبْد اللَّهِ بْن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما، قَالَ: انْطَلَقَ بَعْدَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ الأَنْصَارِيُّ، يَؤُمَّانِ النَّخْلَ الَّتِي فِيهَا ابْنُ صَيَّادٍ، حَتَّى إِذَا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، طَفِقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَّقِي بِجُذُوعِ النَّخْلِ، وَهُوَ يَخْتِلُ أَنْ يَسْمَعَ مِنْ ابْنِ صَيَّادٍ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ يَرَاهُ، وَابْنُ صَيَّادٍ مُضْطَجِعٌ عَلَى فِرَاشِهِ فِي قَطِيفَةٍ لَهُ فِيهَا رَمْرَمَةٌ، أَوْ زَمْزَمَةٌ، فَرَأَتْ أُمُّ ابْنِ صَيَّادٍ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَتَّقِي بِجُذُوعِ النَّخْلِ، فَقَالَتْ لِابْنِ صَيَّادٍ: أَيْ صَافِ ـ وَهُوَ اسْمُهُ ـ هَذَا مُحَمَّدٌ، فَتَنَاهَى ابْنُ صَيَّادٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْ تَرَكَتْهُ بَيَّنَ». والله أعلم.

المبحث الثّالث: الحذف والذّكر، والتّقديم والتّأخير

يعتبر مبحث الحذف والذّكر، من المباحث البلاغية التي هي من الأهميّة بمكان، لكثرة فوائدهما وتنوّع أغراضهما البلاغيّة، ومن مظاهر أهميّتهما ارتباطهما الوثيق بأغلب مباحث علم البلاغة، ولَمّا كان أمرهما على ماذكر تردّد ذكرهما كثيرا مع كلّ مبحث بلاغيٍّ، ومن تتبّع بعض الأمثلة في ذلك وجد الأمر جليًّا ظاهرًا؛ فالذّكر مثلا، له ارتباط بمبحث الإطناب، ومبحث الخبر لتوكيد الكلام. والحذف مرتبط بقوّة بالإيجاز.

وكذا يقال في التّقديم والتّأخير؛ إذ هما من المباحث الهامّة التي اعتنى بها علماء المعاني؛ نظرا لارتباطهما الوثيق بعامّة مباحث البلاغة، ولِما لهما من لطائف بلاغيّة ممّا زاد في أهميّتهما.

ورغم ارتباط هاته المباحث بعموم علوم البلاغة، لم يثن علماءها بالاقتصار على الإشارة إليها أثناء التّعرّض للمباحث الأخرى، بل أفردوهم بمباحث مستقلّة؛ نظرا لِما لهم من فوائد، وهو أيضا زيادةُ تأكيدٍ، وبيانٌ لمكانتهم وأهمّيّتهم في علوم البلاغة.

واجتنابا لإعادة ما تمّ ذكره، جاء الكلام عن هاته المباحث موجزا، مع بيان بعض أغراضه على حسب ورودها في كتاب الأدب من صحيح البخاري، والتّنبيه إلى المواطن التي تمّ ذكر كلّ واحد منهما.

وجعل الحذف والذّكر، والتّقديم والتّأخير في مبحث واحد لا يفهم منه تقليل أهميّة المذكورات، وإنّما جاء لأجل إحداث نوع توازن بين المباحث، وكون المذكورات لها ذكر بمباحث أخرى أغنى عن التّوسّع فيهما، فناسب جمعهما في مبحث، منقسم لمطلبين.

المطلب الأوّل: الحذف والذّكر

تعريف الحذف والذّكر لغة

الحذف لغة: مأخوذ من حذَفَ يحذِفُ حذْفًا، وحذْفُ الشّيءِ: قطفه من طرفه، وقطعه وإسقاطُه. ومنه جاء الحذف في الكلام، وهو ترك ذكره.

قال الخليل: (الحَذْفُ: قَطْفُ الشَّيْء من الطَّرَف كما يُحْذَف طَرَفُ ذَنَب الشّاة)[1].

وقال الجوهري: (حذْفُ الشَّيءِ: إسقاطُه. يقال: حَذَفْتُ من شَعْري ومن ذَنَبِ الدابَة، أي أخذتُ)[2].

الذكر لغة: ما ذكرته بلسانك وأظهرته[3].

قال الخليل: والذِّكرُ: جريُ الشّيء على لسانك، تقول جرى منه ذِكر[4].

وفي معجم مقاييس اللّغة: (الذّال والكاف والرّاء: أصلان، عنهما يتفرّع كلم الباب..... (وبعد أن ذكر الأصل الأوّل، قال):

والأصل الآخر: ذكرت الشيء، خلاف نسيته. ثم حمل عليه الذكر باللّسان. ويقولون: اجعله منك على ذُكر، بضم الذال، أي لا تنسه)[5].

قد بيّن علماء البلاغة أنّ كلّ لفظ فيه إفادة للسّامع فالأصل ذكره، وأيّ لفظ عُلِم من دلالةِ كلامٍ سبق ذكره، فالأصل حذفه، ولا يعدل عن أحدهما إلى الآخر إلّا لداع يراه المتكلّم.

---

[1] ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، مصدر سابق ، مادّة (حذف)، ج3، ص201. وذكر هذا الكلام عن ابْن المظَفَّر، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللّغة، مصدر سابق ، مادّة (حذف)، ج3، ص476.

[2] ـ ينظر: الجوهري، الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربية، (4/)، والرّازي، مختار الصّحاح، مادّة (حذف)، ص63.

[3] ـ القول للفرّاء عن أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللّغة، مصدر سابق، مادّة (ذكر)، ج7، ص539.

[4] ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، مصدر سابق، مادّة (ذكر)، ج5، ص346. وينظر أبو منصور الأزهري عن اللّيث، تهذيب اللّغة، مصدر سابق ، مادّة (ذكر)، ج7، ص539.

[5] ـ أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللّغة، مصدر سابق ، مادّة (ذكر)، ج2، ص358.

أغراض ودواعي الحذف والذّكر من خلال كتاب الأدب من صحيح البخاري

أوّلا: أغراض دواعي الحذف

يرد استعمال الحذف لأغراض ودواع كثيرة، ومن هذه الدّواعي:

أ ـ كونه يمكن إدراكه لدى السّامع من قرائن الكلام أو الحال

عن عُبَادَة بْن الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُخْبِرَ النَّاسَ بِلَيْلَةِ القَدْرِ، فَتَلاَحَى رَجُلاَنِ مِنَ المسْلِمِينَ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خَرَجْتُ لِأُخْبِرَكُمْ، فَتَلاَحَى فُلاَنٌ وَفُلاَنٌ، وَإِنَّهَا رُفِعَتْ، وَعَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكُمْ، فَالْتَمِسُوهَا فِي التَّاسِعَةِ، وَالسَّابِعَةِ، وَالخَامِسَةِ».

تقدير الكلام: (خرجت لأخبركم بليلة القدر)، والمحذوف الذي قُدِّر قد ورد ذكره في رواية من صحيح البخاري[1]، ومناسبة عدم ذكره في هذه الرّواية؛ لعلم الصّحابة به، وكأنّه لَمّا رُفع علمها، ناسب ترك ذكرها في الكلام، كما في رواية الباب.

وفي قوله: «وَعَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكُمْ»، حذف اسم كان وتقديره: «يكون رفعها»، وناسب حذفه لدلالة الجملة التي قبله عليه. كما يمكن القول أنّ في حذفه إشارة إلى عموم هذه الجملة في كلّ أمر يكون على مثل هذه الصّورة المذكورة.

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالعَمَلَ بِهِ وَالجَهْلَ، فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ»

ورد في سنن النّسائي بلفظ: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ وَالْجَهْلَ فِي الصَّوْمِ فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ بِأَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَلَا شَرَابَهُ»[2]. وفي شعب الإيمان للبيهقي: « إِذَا لَمْ يَدَعِ الصَّائِمُ قَوْلَ الزُّورِ، وَالْعَمَلَ بِهِ وَالْجَهْلَ فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ»[3].

---

[1] ـ ينظر: صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله، رقم: (49)، ج1، ص19. وكتاب فضل ليلة القدر، باب رفع معرفة ليلة القدر لتلاحي النّاس، رقم (2023)، ج3، ص47.

[2] ـ سنن النّسائي، كتاب الصّيام، باب ما ينهى عنه الصّائم من قول الزّور والغيبة، رقم: (3430/ .... / 3433)، ج5، ص406 ـ 407.

[3] ـ أبو بكر البيهقي، شعب الإيمان، كتاب الصّيام، فضائل شهر رمضان، رقم: (3368)، ج5، ص244.

وحذف لفظ (الصّيام) أغنى عنه لفظ (الطّعام والشّراب) المذكور آخر الحديث، كما يحتمل أن يكون الكلام عن عبادة ـ أو في زمن ـ الصّوم؛ وتكون القرينة حينئذ مقالية وحالية.

وفي الحذف أيضا إشعار إلى أنّ الأصل ترك ما ذكر مطلقا؛ دون ربطه بوقت الصّوم، وإن كان في زمن الصّيام أولى؛ لورود الوعيد بعدم قبول صومه.

ب ـ كونه قد دلّ عليه ما قبله

عَنْ أَبِي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَثْنَى رَجُلٌ عَلَى رَجُلٍ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «وَيْلَكَ، قَطَعْتَ عُنُقَ أَخِيكَ ـ ثَلاَثًا ـ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَادِحًا لاَ مَحَالَةَ فَلْيَقُلْ: أَحْسِبُ فُلاَنًا، وَاللَّهُ حَسِيبُهُ، وَلاَ أُزَكِّي عَلَى اللَّهِ أَحَدًا، إِنْ كَانَ يَعْلَمُ».

ورد من رواية أخرى في الصّحيح بلفظ: «إِنْ كَانَ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْهُ»[1]. وفائدة الحذف اختصار الكلام؛ لدلالة ما قبله عليه، ولتجنّب التّكرار.

ج ـ كونه سبق ذكره فيستغنى عن إعادته لعلم المخاطب به

عن عَبْد اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَى عُمَرُ عَلَى رَجُلٍ حُلَّةً مِنْ إِسْتَبْرَقٍ، فَأَتَى بِهَا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اشْتَرِ هَذِهِ، فَالْبَسْهَا لِوَفْدِ النَّاسِ إِذَا قَدِمُوا عَلَيْكَ. فَقَالَ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ الحَرِيرَ مَنْ لاَ خَلاَقَ لَهُ» فَمَضَى مِنْ ذَلِكَ مَا مَضَى، ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ إِلَيْهِ بِحُلَّةٍ، فَأَتَى بِهَا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: بَعَثْتَ إِلَيَّ بِهَذِهِ، وَقَدْ قُلْتَ فِي مِثْلِهَا مَا قُلْتَ؟ قَالَ: «إِنَّمَا بَعَثْتُ إِلَيْكَ لِتُصِيبَ بِهَا مَالًا».

في قوله: «إِنَّمَا يَلْبَسُ الحَرِيرَ مَنْ لاَ خَلاَقَ لَهُ» أي في الآخرة، وقد وردت هذه الزّيادة من طريق آخر في الصّحيح[2]. والخلاق: الحظّ والنّصيب. كما يمكن تقدير محذوف آخر وهو: «إنّما يلبس الحرير من الرّجال»؛ كون النّساء غير محرّم عليهنّ لبس الحرير. والحديث إن دلّ على أنّ لابس الحرير من الرجال لا حظّ له يوم القيامة، فقد دلّت رواية الباب على أنّ الوعيد يلزمه في الحياة الدّنيا أيضا؛ لأنّ لابس الحرير وإن كان مترفا في دنياه، فهو محروم من سعادة القلب، وطمأنينة النّفس، وراحة البال التي هي أصل سعادة المرء في الحياة الدّنيا.

---

[1] ـ صحيح البخاري، كتاب الشّهادات، باب إذا زكى رجل رجلا كفاه، رقم (2662)، ج3، ص176.

[2] ـ ينظر صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب يلبس أحسن ما يجد، رقم (886)، ج2، ص4. وكتاب الهبة وفضلها والتّحريض عليها، باب هدية ما يكره لبسها، رقم (2612)، ج3، ص163. وباب الهدية للمشركين، رقم (2619)، ج3، ص164.

وفي قوله: «إِنَّمَا بَعَثْتُ إِلَيْكَ لِتُصِيبَ بِهَا مَالًا»، أي: بعثت الحلّة (أو بالحلّة) إليك. وقد ورد هذا الحديث في رواية من صحيح مسلم بلفظ: «إنما بعثت بها إليك لتصيب بها مالا»[1]. ومناسبة الحذف كونه معلوما لدى السّامع.

د ـ إرادة التّعميم

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَقُولُ فِي رَجُلٍ أَحَبَّ قَوْمًا وَلَمْ يَلْحَقْ بِهِمْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ».

ورد في سنن التّرمذي لَمّا سأله الأعرابي: الْمَرْءُ يُحِبُّ القَوْمَ وَلَمَّا يَلْحَقْ بِهِمْ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ يَوْمَ القِيَامَةِ»[2]. ورواه الطّبراني في المعجم الأوسط وفيه أنّ الأعرابي قال: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، الرَّجُلُ يُحِبُّ الْقَوْمَ، وَيَعْرِفُ فَضْلَهُمْ، وَلَا يَعْمَلُ بِمِثْلِ عَمَلِهِمْ؟ قَالَ: «هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ مَنْ أَحَب»[3].

وحذف ظرف الزّمان؛ ليدلّ على مَعِيَّتِه بالقوم في كلّ خير من أمور الدّنيا والآخرة.

عَنْ جَرِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَا حَجَبَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُنْذُ أَسْلَمْتُ، وَلاَ رَآنِي إِلَّا تَبَسَّمَ فِي وَجْهِي، وَلَقَدْ شَكَوْتُ إِلَيْهِ أَنِّي لاَ أَثْبُتُ عَلَى الخَيْلِ، فَضَرَبَ بِيَدِهِ فِي صَدْرِي، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ ثَبِّتْهُ، وَاجْعَلْهُ هَادِيًا مَهْدِيًّا»

في الحديث أنّ الصّحابي شكا للنّبيّ صلّى الله عليه وسلّم أنّه لا يثبت على الخيل، فدعا له، وحذف الجار والمجرور؛ ليكون الدّعاء عامّا في كلّ خير، غير مقيّد بالثّبات على الخيل، ليدلّ على العموم والشّمولية؛ فيدخل تحت هذه العبارة كلّ ما من شأنه أن يكون ثباتًا، في أمور الدّين والدّنيا.

قال القسطلّاني رحمه الله: («اللَّهُمَّ ثَبِّتْهُ»، لفظ شامل للثبات على الخيل وعلى غيرها)[4].

---

[1] ـ صحيح مسلم، كتاب اللّباس والزّينة، رقم: (2068)، ج3، ص1640.

[2] ـ سنن الترمذي، أبواب الدّعوات، رقم (3535)، ج5، ص436.

[3] ـ الطبراني، المعجم الأوسط، رقم الحديث (3446)، ج3، ص377. وينظر صحيح ابن حبّان، كتاب الطهارة. باب المسح على الخفين وغيرهما، رقم (1321)، ج4، ص150. وهذه الرّوايات هي جزء من حديث يرويه زِرّ بن حُبَيْشٍ، عن صَفْوَانَ بن عَسَّالٍ المرَادِيَّ.

[4] ـ أحمد القسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ج13، ص105.

هـ ـ تفخيم الأمر وبيان سعته

قَالَ لِلْأَعْرَابِيِّ: «لَقَدْ حَجَّرْتَ وَاسِعًا» يُرِيدُ رَحْمَةَ اللَّهِ.

في الحديث حذف للمفعول وإقامة النّعت مقامة؛ ليفيد عموم رحمة الله، وبيان سعتها وشمولها لكلّ خلق الله، وتفخيم أمرهافي نفس السّامع.

و ـ تنزيه اللّسان عن التلفّظ بما هو قبيح أو غير لائق

قَالَ عُمَرُ لِحَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ: إِنَّهُ مُنَافِقٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَمَا يُدْرِيكَ؟، لَعَلَّ اللَّهَ قَدِ اطَّلَعَ إِلَى أَهْلِ بَدْرٍ، فَقَالَ: قَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»

من المعاني التي تفهم من اكتفاء النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم بقوله: «وَمَا يُدْرِيكَ؟» دون إعادة عبارة: «إِنَّهُ مُنَافِقٌ»، تنبيه وتعليم لأمّته على صون اللّسان وتنزيهه من مثل هذه المقالات دون يقين سابق، والله أعلم.

عن عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ: دَخَلَ رَهْطٌ مِنَ اليَهُودِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكُمْ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَفَهِمْتُهَا فَقُلْتُ: وَعَلَيْكُمُ السَّامُ وَاللَّعْنَةُ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَهْلًا يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الأَمْرِ كُلِّهِ» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قَدْ قُلْتُ: وَعَلَيْكُمْ ».

في اقتصار النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم في ردّه على اليهود بقوله: «وَعَلَيْكُمْ»، أفاد مجازاة اليهود؛ بردّ كلامهم الباطل عليهم، مع تنزيه لسانه صلّى الله عليه وسلّم من كلامهم القبيح. وسياق الحديث يعبّر عن الخلق العظيم الذي كان النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم يتحلّى به.

وفي حديث ابن صيّاد لَمّا قَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَأْذَنُ لِي فِيهِ أَضْرِبْ عُنُقَهُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنْ يَكُنْ هُوَ لاَ تُسَلَّطُ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ فَلاَ خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ»

تقدير الكلام: إن يكن ابن صيّاد هو الدّجّالُ لا تسلّط عليه، وإن لم يكن ابن صيّاد الدّجّالُ فلا خير لك في قتله.

ثانيا: أغراض ودواعي الذّكر

يرد الذّكر لأغراض ودواعٍ بلاغيّة كثيرة ومن دواعي الذّكر من خلال أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري:

أ ـ مخاطبة المرء بما يظنّ به أنّه يفكّر فيه، على طبع غالب البشر

جاء في حديث الغار: وَقَالَ الآخَرُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي كُنْتُ اسْتَأْجَرْتُ أَجِيرًا بِفَرَقِ أَرُزٍّ، فَلَمَّا قَضَى عَمَلَهُ قَالَ: أَعْطِنِي حَقِّي، فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ حَقَّهُ فَتَرَكَهُ وَرَغِبَ عَنْهُ، فَلَمْ أَزَلْ أَزْرَعُهُ حَتَّى جَمَعْتُ مِنْهُ بَقَرًا وَرَاعِيَهَا، فَجَاءَنِي فَقَالَ: اتَّقِ اللَّهَ وَلاَ تَظْلِمْنِي وَأَعْطِنِي حَقِّي، فَقُلْتُ: اذْهَبْ إِلَى ذَلِكَ البَقَرِ وَرَاعِيهَا، فَقَالَ: اتَّقِ اللَّهَ وَلاَ تَهْزَأْ بِي، فَقُلْتُ: إِنِّي لاَ أَهْزَأُ بِكَ، فَخُذْ ذَلِكَ البَقَرَ وَرَاعِيَهَا».

نجد في الحديث أنّ الأجير لَمّا ترك حقه وجاء بعد أمد، أوّل ما خاطب به المستأجِر قوله: «اتّق الله، ولا تظلمني وأعطني حقّي»، رغم أنّه لم يصدر منه ما يدلّ على أنّه جحده حقّه، وكأنّه خاطبه بخطاب المنكر لحقّه؛ كون غالب النّاس يجحدون حق من رغب عن حقّه، ثمّ يأتي طالبا له بعد مدّة طويلة، لذا يقال أنّ في ذكره: «اتّق الله ولا تظلمني»، سيق على هذا الاعتبار، وممّا يؤكّد هذا الكلام أنّه لَمّا قال له: «اذْهَبْ إِلَى ذَلِكَ البَقَرِ وَرَاعِيهَا»، ظنّ أنّه يستهزئ به، فأعاد تذكيره بتقوى الله وعدم الاستهزاء به، فأعاد الآخر ذكر: أخذ البقر وراعيها مؤكّدا له أنّه حقّه، بعد أن نّفى له عدم استهزائه به. لذا يقال إنّ في ذكر بعض الجمل ابتداءً، أو إعادة ذكر البعض الآخر، جاء مبنيّا على ما توهّمه المستأجَرُ. وإعادة المستأجِرُ ذكر كلامه جاء لردّ التّوهّم ولتأكيد كلامه الأوّل، وأنّ كلامه غير مسوق للسّخرية، والله أعلم.

ب ـ تقرير وتأكيد الكلام

عَنْ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَت: قَدِمَتْ أُمِّي وَهِيَ مُشْرِكَةٌ، فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ وَمُدَّتِهِمْ إِذْ عَاهَدُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مَعَ ابْنِهَا، فَاسْتَفْتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ: إِنَّ أُمِّي قَدِمَتْ وَهِيَ رَاغِبَةٌ؟ أَفَأَصِلُهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، صِلِي أُمَّكِ».

لَمّا جاء سؤال أسماء النّبيَّ صلّى الله عليه وسلّم عن حكم جواز استضافة أمّها المشركة سؤال المتردّد في الجواز، أجابها النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم بنعم، وأضاف عبارة «صلي أمّك».

وحَسُن ذكرها مع أنّ «نعم» تغني عنها، كون مثل هذا المقام يحسن فيه التّوكيد؛ لإزالة تردد السّائل، والله أعلم.

قال الصدّيقي الشّافعي: (قال: «نعم»، وهو كاف عن قوله: «صلي أمّك» وأتى به تأكيداً واهتماماً)[1].

وعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما، قَالَ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «أَلَمْ أُخْبَرْ أَنَّكَ تَقُومُ اللَّيْلَ وَتَصُومُ النَّهَارَ» قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «فَلاَ تَفْعَلْ، قُمْ وَنَمْ، وَصُمْ وَأَفْطِرْ، فَإِنَّ لِجَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِعَيْنِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِزَوْرِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِزَوْجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّكَ عَسَى أَنْ يَطُولَ بِكَ عُمُرٌ، وَإِنَّ مِنْ حَسْبِكَ أَنْ تَصُومَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنَّ بِكُلِّ حَسَنَةٍ عَشْرَ أَمْثَالِهَا، فَذَلِكَ الدَّهْرُ كُلُّهُ».

يلاحظ أنّ جمل هذا الحديث جاءت مؤكّدة ومقرّرة لمعاني بعضها البعض، كما يلاحظ إعادة ذكر: (إنّ) ليكون أدلّ في إفادة توكيد وتقرير الكلام.

وسيأتي ذكر مزيد لأمثلة التوكيد في مبحث الإطناب، مع بيان أهمّ الفوائد التي يشتمل عليها التّوكيد، وكذا الإشارة إلى المواطن التي يحسن استعماله فيها.

ومن الأمور التي ترد لتأكيد الكلام أدوات التّوكيد في الجمل الخبرية، وبما أنّه تمّ بيانها في مبحث الخبر بما فيه كفاية، فيغني ذلك عن إعادته هنا.

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا رَفَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأْسَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ قَالَ: « اللَّهُمَّ أَنْجِ الوَلِيدَ بْنَ الوَلِيدِ، وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ، وَعَيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ، وَالمسْتَضْعَفِينَ بِمَكَّةَ، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ».

أعاد ذكر عبارة " اللّهمّ" أكثر من مرّة؛ كون المقام مقام دعاء ويستحبّ فيه إظهار الخضوع والافتقار، والإلحاح على الله، فحسن إعادة ذكرها.

قال الخليل رحمه الله: (ومعنى: اللهم، أرادوا أنهم أن يقولوا: " يا الله" فثقل عليهم، فجعلوا مكان حرف النداء الميم، وجعلوا الميم من حروف النداء، فقالوا: اللهم؛ لأن الميم من

---

[1] ـ محمد علي البكري الصّدّيقي الشّافعي، دليل الفالحين لطرق رياض الصّاحين، مصدر سابق، ج3، ص162.

حروف الزوائد أيضا فأسقطوا " يا" وهو حرف النداء، وجعلوا ميما زائدة في آخر الكلمة، لأن الميم من حروف الزوائد. كأنك تريد "يا ألله" ثم قلت: " اللهم" فزدت الميم بدلا من " يا" في أوله. وربما أتو بحرف النداء والميم توهموا أنها تسبيحة، قال الشاعر:[1] [مشطور الرجز]:

مَاذَا عَليّ أَن أَقُول كلما سبحت أَو صيلت يَا اللَّهُمَّ مَا

أردد علينا شَيخنَا مُسلما)[2].

ج ـ إظهار الاحتفاء بالمذكور والإكرام له

عن أُمّ هَانِئٍ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَت: ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الفَتْحِ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ وَفَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسْتُرُهُ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ» فَقُلْتُ: أَنَا أُمُّ هَانِئٍ بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: «مَرْحَبًا بِأُمِّ هَانِئٍ» فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ غُسْلِهِ قَامَ فَصَلَّى ثَمَانِيَ رَكَعَاتٍ، مُلْتَحِفًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، زَعَمَ ابْنُ أُمِّي أَنَّهُ قَاتِلٌ رَجُلًا قَدْ أَجَرْتُهُ، فُلاَنُ بْنُ هُبَيْرَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتِ يَا أُمَّ هَانِئٍ».

في ذكر النّبيّ صلى الله عليه وسلّم اسم أمّ هانئ عند قوله: «مَرْحَبًا بِأُمِّ هَانِئٍ»، وكذا في كلامه الأخير إكراما لها وإظهارا لفضلها وشرفها، وتطيبا لخاطرها، وهذا الإكرام لكونها امرأة مسلمة، ومن قرابة رسول الله صلّ الله عليه وسلّم.

د ـ إرادة التعظيم والتفخيم

عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْج النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا عَائِشَ هَذَا جِبْرِيلُ يُقْرِئُكِ السَّلاَمَ».

أفاد ذكر اسم الإشارة قبل كلمة (جبريل) تفخيم وتعظيم أمر من أقرأ السّلام، وهو أيضا تفخيم وتعظيم لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وبيان فضلها، كون من أقرأها السّلام جبريل ملك الوحي وأفضل الملائكة. وهذا التّفخيم لا تجده لو حَذفتَ من الكلام اسم الإشارة.

---

[1] ـ الرّجز لم ينسبه أحد ممّن ذكره من أصحاب الغريب، وذكره نشوان بن سعيد الحميري اليمني ونسبه للأعشى، ينظر كتابه: الحور العين، تحقيق، كمال مصطفى، الناشر: مكتبة الخانجي ـ القاهرة، 1948، ص27. وفي نسبته للأعشى نظر.

[2] ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، النّاشر: مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى، 1405هـ ـ 1985م، ص110 ـ 111.

هـ ـ التسجيل على المخاطب حتّى يكون هو المقرّ بقوله

وفي حديث أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ كَلاَمٌ، وَكَانَتْ أُمُّهُ أَعْجَمِيَّةً، فَنِلْتُ مِنْهَا، فَذَكَرَنِي إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ لِي: «أَسَابَبْتَ فُلاَنًا» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «أَفَنِلْتَ مِنْ أُمِّهِ» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ» قُلْتُ عَلَى حِينِ سَاعَتِي: هَذِهِ مِنْ كِبَرِ السِّنِّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، هُمْ إِخْوَانُكُمْ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ»

في ذكر جملة: «أَسَابَبْتَ فُلاَنًا»، وجملة: «أَفَنِلْتَ مِنْ أُمِّهِ» فيه تسجيل على السّامع وحمله على الإقرار بما قاله لأخيه. كما أفاد ذكر الضمير المنفصل: (هم)، وتقديمه على: (إخوانكم) أفاد الحصر.

ومثله قول النّبيّ صلّى اله عليه وسلّم لعبد الله بن عمرو: «أَلَمْ أُخْبَرْ أَنَّكَ تَقُومُ اللَّيْلَ وَتَصُومُ النَّهَارَ؟»، قُلْتُ: بَلَى.

وأكيد أنّ في تقديم الاستفهام في مثل هذه المواطن قبل إبداء التّوبيخ، أو التّوجيه والنّصح والإرشاد؛ حملا للمخاطب بالإقرار، أصرح لمعرفة سبب هذا التّوجيه، أدعى لاستحضار الذّهن، وأجدر لتقبّل نصح النّاصح.

المطلب الثّاني: التقديم والتّأخير

تعريف التّقديم والتّأخير لغة

التّقديم لغة: التّقديم مأخوذ من قَدَم الشّيء وهو أمامه وأوّله وسابقه

قال الخليل رحمه الله: (والقُدْمَة والقَدَمُ أيضاً: السابقة في الأمر، وقوله تعالى: ﴿ **لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ** ﴾ [يونس: 2]، أي سبق لهم عند الله خير، وللكافرين قَدَمُ شر)[1].

وقال أيضا: (وقَدَمَ فلان قومه، أي يكون أمامهم)[2].

وعن الأزهري رحمه الله: (ويقال: قَدَم فلانٌ فلَانا يقْدُمُه؛ إذا تقدّمه، ومنه قول الله جلَّ وعزَّ: ﴿ **يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ** ﴾ [هود: 98]؛ أي: يتقدَّمهم إلى النَّار. ومصدرُه القَدْم. ويقال: قَدّم فلانٌ يقدّم، وتَقدّم يتقدّم، وأقدَم يُقْدِمُ، واستَقْدَمَ يَستقدم، بِمَعْنى واحد. قال الله جلَّ وعزَّ: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ** ﴾ [الحجرات: 1]. معناه: لا تتقدّموا، وقرئ: ﴿**لَا تَقَدَمُواْ**﴾[3])[4].

وفي الصّحاح للجوهري: (وقَدَمَ بالفتح يَقْدُمُ قَدْماً، أي تَقَدَّمَ، قال الله تعالى: ﴿ **يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ** ﴾ [هود: 98][5] وقال أيضا: والقَدَمُ أيضاً: السابقةُ في الأمر[6].

ولابن فارس: (القاف والدّال والميم: أصلٌ صحيح يدلّ على سَبْقٍ وَرَعْفٍ، ثُمَّ يُفَرَّع منه ما يُقارِبُه)[7].

التّأخير لغة: التّأخير تالي الشّيء وآخره، والتّأخير ضدّ التّقديم.

قال الخليل: (والآخِرُ والآخِرة نقيض المتقدِّم والمتقدمة. ومُقَدِّمُ الشيء ومُؤَخَّرُه)[8].

---

[1] ـ معجم العين، مصدر سابق ، مادّة (قدم)، ج5، ص122. وينظر: الأزهري، تهذيب اللّغة، مادّة (قدم)، ص73.

[2] ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي، المصدر نفسه، مادّة (قدم)، ج5، ص122.

[3] ـ هي قراءة يعقوب ابن إسحاق بن يزيد بن عبد الله بن إسحاق الحضرمي مولاهم البصري، تاسع القرّاء العشر.

[4] ـ أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللّغة، مصدر سابق ، مادّة (قدم)، ج7، ص76.

[5] ـ أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، مصدر سابق، مادّة (قدم)، ج5، ص382.

[6] ـ أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، المصدر نفسه، مادّة (قدم)، ج5، ص383.

[7] ـ أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، مصدر سابق ، مادّة (قدم)، ج5، ص65. والرّعف: السّبق.

[8] ـ الخليل بن أحمد، المصدر السابق، مادّة (أخر)، ج4، ص303، والأزهري عن اللّيث، تهذيب اللّغة، ج6، ص70.

وذكر الأزهري أنّ: (معنى " آخَرَ": شيءٌ غيرُ الأَوَّلِ الَّذِي قَبْلَهُ)[1].

وفي الصّحاح للجوهري: (أَخَّرْتُهُ فتأَخَّرَ. واسْتأْخَرَ، مثل تأَخَّرَ. والآخِرُ: بعدَ الأول، وهو صفةٌ. تقول: جاء آخِراً؛ أي أخيرا)[2].

وقال ابن فارس في مقاييس اللّغة: (الهمزة والخاء والراء: أصل واحد إليه ترجع فروعه، وهو خلاف التقدم. وهذا قياس أخذناه عن الخليل فإنّه قال: الآخر نقيض المتقدم. والأخر نقيض القدم، تقول مضى قُدُما وتأخر أُخُرًا)[3]. وقال في المجمل: (الآخر: بعد الأول)[4].

وورد في المحكم: (الأَخرُ: ضد القُدُم. والتأخر: ضد التَّقَدُّم، وَقد تَأَخّر عَنهُ تأخرا)[5].

دواعي التّقديم والتّأخير

أمّا عن أغراض ودواعي التّقديم والتّأخير فكثيرة، وسيأتي التّمثيل لذلك على حسب ورودها في كتاب الأدب من صحيح البخاري

أغراض ودواعي التّقديم والتّأخير من خلال كتاب الأدب من صحيح البخاري

من دواعي التّقديم والتّأخير حسب ورودها في كتاب الأدب من الصحيح ما يلي:

أ ـ تهويل الأمر المقصود في نفس السّامع قبل ذكره

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ مِنْ أَكْبَرِ الكَبَائِرِ أَنْ يَلْعَنَ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ يَلْعَنُ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ؟ قَالَ: «يَسُبُّ الرَّجُلُ أَبَا الرَّجُلِ، فَيَسُبُّ أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ»

قدّم الجار والمجرور في هذا الحديث اهتماما به، وبيانا بأنّ الذّنب الذي سيأتي ذكره معدود من الكبائر، فيعظم أمره في نفس السّامع قبل معرفته، كما أنّ هذا أدعى لاستحضار

---

[1] ـ أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللّغة، مصدر سابق، مادّة (أخر)، ج6، ص70.

[2] ـ أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، مصدر سابق، مادّة (أخر)، ج2، ص207.

[3] ـ أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللّغة، مادّة (أخر)، ج1، ص70.

[4] ـ المؤلّف نفسه، مجمل اللّغة، مصدر سابق ، ج1، ص89.

[5] ـ ابن سيده المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، مصدر سابق ، مادّة (أخر)، ج5، ص234.

ذهنه، وأبلغ في زجر فاعله. ثمّ إنّ المقصود من إيراد الحديث قد تأخّر ذكره؛ إذ لَمّا هَالَ الصّحابة أمر مباشرة مسبّة الوالدين وعظم في نفوسهم، واستبعدوا وقوعه من ذي عقل سليم، ومن جاهل فضلا عن كونه عليم، جاء ذكر الصّورة المقصودة، لإلحاقها بالصّورة المهول ذكرها ابتداءً؛ وبيان أنّ التّسبّب في جلب المسبّة مندرج ضمن مباشرة ذلك، ولاشكّ أنّ سياق الكلام على هذا النّسق أوقع على النّفس، وأبلغ في الزّجر.

عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «وَاللَّهِ لاَ يُؤْمِنُ، وَاللَّهِ لاَ يُؤْمِنُ، وَاللَّهِ لاَ يُؤْمِنُ» قِيلَ: وَمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الَّذِي لاَ يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَايِقَهُ».

الذي يظهر ـ والله أعلم ـ حقُّ الجملة الأخيرة أن تكون في ابتداء الكلام؛ كونها هي الأصل الذي يراد أن يُخبَرَ بها المخاطب، ولَمّا كان الغرض تهويل وتعظيم أمر أذيّة الجار في نفس السّامع، قدّم الجملة التي فيها ذكر نفي الإيمان عنه مطلقا؛ زيادةً في التّهويل والتّخويف ممّا سيرد ذكره، وإن كان مقصوده نفي كمال الإيمان ولم يرد نفي أصل الإيمان. ولم يكتف بهذا فحسب، بل ابتدأ نفي الإيمان بالقسم، وكرّر الجملة ثلاثا زيادةً في التّأكيد. كما أفاد تشويق السّامع واستشراف نفسه لمعرفة من ذاك[1]. ولَمّا سمع الصّحابة هذا التّهويل سألوا بلهف عنه، فبعد ذلك جاء الجواب: «الَّذِي لاَ يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَايِقَهُ»، ولولا التّقديم والتّأخير لَما أفاد الحديث المعاني السّابق ذكرها.

عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لاَ يَدْخُلُ الجَنَّةَ قَاطِعٌ».

كثيرا ما يرد عن النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم كلام على هذا النّسق، وهو نفي دخول الجنّة على فاعل بعض المعاصي والمخالفات، وبتقديم هذا النّفي عن الذّنب المذكور، وهذا لأجل بيان خطر ما سيذكر، وتهويله في نفس السّامع، وتأكيد حرمته وتعظيم وزره؛ كونه مانعا من دخول الجنّة. والنّفي ليس على التّأبيد كما تقرّر عند العلماء، لكن ليكون أبلغ في الزّجر.

---

[1] ـ ورد الحديث في مسند الإمام أحمد، رقم: (8432)، ج14، ص153. بلفظ: « لَا وَاللهِ لَا يُؤْمِنُ، لَا وَاللهِ لَا يُؤْمِنُ، لَا وَاللهِ لَا يُؤْمِنُ» قَالُوا: وَمَنْ ذَاكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: « جَارٌ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ»، قِيلَ: وَمَا بَوَائِقُهُ؟ قَالَ: « شَرُّهُ » وكأنّ في استعمال الصّحابة اسم الإشارة (ذاك) في الاستفهام، بنبيء عن إبعاد لمن كانت هذه صفته؛ كونه نُفيَ عنه الإيمان، مع الحلِف، وتكرار الكلام، فاستحقّ ذاك الإبعاد.

ب ـ تشويق السّامع بتأخير الشّيء المراد ذكره

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَأَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ»

في ابتداء ذكر الثّواب المترتّب (وهو البسط في الرّزق، والنّسأ في الأثر)، على العمل المأمور به (وهو صلة الرّحم)، فيه تشويقٌ للمخاطب لِما سيقال له، ولفتٌ لانتباهه حتّى يصغيَ ويرغب في التزام العمل المطلوب منه.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَيْسَ الوَاصِلُ بِالْمُكَافِئِ، وَلَكِنِ الوَاصِلُ الَّذِي إِذَا قُطِعَتْ رَحِمُهُ وَصَلَهَا»

لَمّا كان حال النّاس التّواصل مع من تواصل معهم، وقطع صلة من قاطعهم مبني على المكافأة، جاء الحديث ابتداء نافيا صفة الوصل عن المكافئ، ونزْعِها من ذهن السّامع، ثمّ أتى بالمقصود من هذا الكلام، وهو إثبات صفة الوصل لمن يصل من قاطعه، وإيصالها للسّامع ونفسه متطلّعة لمعرفة من هو الواصل حقًّا إذًا.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلاَ يُؤْذِ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ»

في تقديم النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم نفي الإيمان بالله واليوم الآخر لمن خالف إحدى هذه الخصال، تنبيه للسّامع ولفت انتباهه، وتعظيم لأمر المذكورات بعد جملة الشّرط، وتهويل أمرها؛ ليكون أدعى لاجتناب ما نُهيَ عنه، أو فعل ما أُمرَ به على أكمل وجه.

ج ـ كون المتقدّم محل الإنكار والتّعجّب

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ، اشْتَدَّ عَلَيْهِ العَطَشُ، فَوَجَدَ بِئْرًا فَنَزَلَ فِيهَا، فَشَرِبَ ثُمَّ خَرَجَ، فَإِذَا كَلْبٌ يَلْهَثُ، يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ العَطَشِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: لَقَدْ بَلَغَ هَذَا الكَلْبَ مِنَ العَطَشِ مِثْلُ الَّذِي كَانَ بَلَغَ بِي، فَنَزَلَ البِئْرَ فَمَلَأَ خُفَّهُ ثُمَّ أَمْسَكَهُ بِفِيهِ، فَسَقَى الكَلْبَ فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَغَفَرَ لَهُ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَإِنَّ لَنَا فِي البَهَائِمِ أَجْرًا؟ فَقَالَ: «نَعَمْ، فِي كُلِّ ذَاتِ كَبِدٍ رَطْبَةٍ أَجْرٌ».

في قوله: «نَعَمْ، فِي كُلِّ ذَاتِ كَبِدٍ رَطْبَةٍ أَجْرٌ» تقديم متعلّق الخبر المحذوف على المبتدأ؛ وهذا لأنّ الصّحابة رضوان الله عليهم استغربوا ترتيب الأجر مِن الله بسقي البهائم، فجاء الجواب من النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم بتأكيد ما في القصّة وبتقديم المستغرب فيها، والله أعلم.

قال العيني: (قوله: «أجر» ، مرفوع على الابتداء، وخبره مقدما قوله: «في كل كبد»، تقديره: أجر حاصل أو كائن في إرواء كل ذي كبد حي)[1].

وجاء في إرشاد السّاري للقسطلّاني: (فقال عليه الصلاة والسلام: «في» إرواء «كل ذات كبد رطبة» برطوبة الحياة من جميع الحيوانات المحترمة «أجر» أي أجر حاصل في الإرواء المذكور، "فأجر" مبتدأ قدم خبره)[2].

د ـ لتمكين الكلام من إفادة العموم والإطلاق

عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ».

معلوم عند النّحاة أنّ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وقد استثنِيَ من ذلك مصوّغات يصحّ مجيء المبتدأ فيها نكرة، ومن هذه المصوّغات (أن يتقدم الخبر على النّكرة وهو ظرف أو جار ومجرور)[3]. وفي هذا قال ابن مالك رحمه الله في الألفية:

وَلَا يَجُوزُ الْاِبْتِدَا بِالنَّكِرَة مَا لَمْ تُفِدْ كَعِندَ زَيْدٍ نَمِرَه.

وعند هذه الحال يجب فيها تقديم الخبر المقدّر، وتأخير المبتدأ المنكّر، قال ابن مالك:

وَنَحْوُ عِندِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَرْ مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الخَبَرْ.

فإذا تقرّر هذا، ظهر لنا علّة التّقديم والتّأخير، وهو مراعاة صحّة الكلام وحسن نظمه. لكن قد يرد سؤال وهو: هل من فائدة بلاغيّة في تنكير المبتدأ وتأخيره؟.

ولعلّ الغرض من ذلك في هذا الحديث، ليفيد العموم، سواء بالنّظر للمبتدأ الذي يدخل ضمنه كلّ عمل فيه ثواب وأجر لفاعله، أو في مجيء الخبر محذوفا؛ كونه ساعد على

---

[1] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج12، ص291.

[2] ـ أحمد القسطلّاني، إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج5، ص474.

[3] ـ ينظر: بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محيي الدّين عبد الحميد، الناشر : دار التراث . القاهرة، الطبعة : العشرون 1400هـ ـ 1980م، ج1، ص216.

تمكين المبتدأ من إفادة العموم أكثر، وعدم حصره على فهم معيّن، وتقدير الخبر على حسب السّياق والمعنى المراد، ولأجل هذه المعاني دخل هذا الحديث في قسم الإيجاز؛ كونه دلّ على المعنى الكثير بلفظ قليل.

قال ابن بطّال رحمه الله: (وقوله في حديث أبي موسى: «عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ» معناه: أن ذلك في كرم الأخلاق وآداب الإسلام، وليس ذلك بفرض عليه للإجماع على أن كل فرض في الشريعة مقدر محدود)[1].

ونقل العيني ـ رحمه الله ـ في عمدة القاري: (قال بعضهم: أي على سبيل الاستحباب المتأكد. قلت: كلمة "على" تنافي هذا المعنى. وقال القرطبي: ظاهره الوجوب، لكن خففه، عز وجل، حيث جعل ما خفي من المندوبات مسقطا له لطفا منه وتفضّلا [2]. قلت: يمكن أن يحمل ظاهر الوجوب على كل مسلم رأى محتاجا عاجزا عن التكسب، وقد أشرف على الهلاك فإنه يجب عليه أن يتصدق عليه إحياء له)[3].

وجاء في الفتح: (قوله: «عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ»؛ أي على سبيل الاستحباب المتأكد، أو على ما هو أعم من ذلك، والعبارة صالحة للإيجاب والاستحباب)[4].

وذكر زكريا الأنصاري رحمه الله: («عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ»؛ أي: على سبيل الندب المتأكد، لا على سبيلِ الوجوب، لكنَّ في حقِّ من رأى عاجزًا عن الكسب، وقد قارب الهلاكَ، أو على الأمرين معًا؛ إعمالًا للفظ في حقيقته ومجازه)[5].

---

[1] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق ، ج9، ص223.

[2] ـ ينظر كلام أحمد القرطبي في المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، مصدر سابق ، ج3، ص54.

[3] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق ، ج8، ص448.

[4] ـ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج3، ص274.

[5] ـ أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري، منحة الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: سليمان بن دريع العازمي، الناشر: مكتبة الرشد ـ الرياض ـ السعودية، الطبعة: الأولى، 1426هـ ـ 2005م،ج3، ص528. وينظر زيد المنّاوي، فيض القدير، مصدر سابق ، ج4، ص323.

هـ ـ كون المتقدّم هو المراد من مساق الكلام

جاء في حديث الغار: « فَانْحَطَّتْ عَلَى فَمِ غَارِهِمْ صَخْرَةٌ مِنَ الجَبَلِ. فَأَطْبَقَتْ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: انْظُرُوا أَعْمَالًا عَمِلْتُمُوهَا لِلَّهِ صَالِحَةً».

لَمّا كان المقصود من القصّة الإخبار بانسداد فم الغار، وكونه أهمّ ذكرا من الشّيء الذي سُدّ به، حسن تقديم الجار والمجرور على الفاعل، والله أعلم.

وعَنْ أَبِي أُسَيْدٍ السَّاعِدِيِّ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خَيْرُ دُورِ الأَنْصَارِ بَنُو النَّجَّارِ».

في هذا الحديث تقديم خيرية بنو النجّار على غيرهم من دور الأنصار، وإنّما قدّم: «خَيْرُ دُورِ الأَنْصَارِ»، وجعله مبتدأ، في حين أخّر: «بَنُو النَّجَّارِ»، وجعله خبرا ـ وإن كان في حقيقة الأمر كلاهما يصلح أن يكون في ابتداء الكلام ـ للاهتمام به، ولأنّ الكلام سيق لبيان المقدّم في الخيرية من دور الأنصار لا حصرها في بني النّجّار. وهذا النّوع الذي يسمّيه عبد القاهر الجرجاني رحمه الله: (تقديمٌ لا على نيَّةِ التأخيرِ)[1].

و ـ مراعاة نظم الكلام

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَجِدُ مِنْ شَرِّ النَّاسِ يَوْمَ القِيَامَةِ عِنْدَ اللَّهِ ذَا الوَجْهَيْنِ، الَّذِي يَأْتِي هَؤُلاَءِ بِوَجْهٍ، وَهَؤُلاَءِ بِوَجْهٍ»

في الحديث تأخير المفعول به، وتقديم الجار والمجرور وما ارتبط به من المضاف إليه والظّرف، وفائدة هذا التّقديم مراعاةً لحسن النّظم؛ إذ لو قدّم المفعول به للزم إعادته مرّة أخرى حال بيان ذو الوجهين المذكور آخر الحديث، ويقع التّكرار، أو تقديمه معه، ثمّ ذكر الجار والمجرور وما بعده آخرا، وأحسن هذه الوجوه ما جاء به نظم الحديث. كما أنّ في تقديم «من شرّ النّاس...» من ثبوت القبح والتّنفير من صفة ذي الوجهين، واستشراف النّفس لمعرفة من الموصوف بشرّ النّاس، ما ليس في تأخير ذلك، والله أعلم.

وعَن جُنْدَب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: بَيْنَمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْشِي إِذْ أَصَابَهُ حَجَرٌ، فَعَثَرَ، فَدَمِيَتْ إِصْبَعُهُ، فَقَالَ: «هَلْ أَنْتِ إِلَّا إِصْبَعٌ دَمِيتِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا لَقِيتِ»

[1] ـ ينظر عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص106.

أخّر عبارة: «ما لقيت» مراعاة للسّجع الذي أعطى الكلام حسنا ولذّة في نفس السّامع. كما أنّ في تقديم الجار والمجرور إرشاد للمسلم؛ بأن لاّ يهتمّ ولا يبالي بما يلاقيه من صعاب ومصائب، بل عليه أن يصبر ويحتسب الأجر في سبيل الله، وهذا الذي يهمّه، فكان من حسن الكلام أن قدّمه، فاجتمع حسن اللّفظ مع حسن المعنى، من دون تكلّف.

ز ـ إظهار الاهتمام بالمتقدّم

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ».

في الحديث تقديم الجار والمجرور على المفعول به من باب التّنبيه، وزيادة التّأكيد على أنّ العظيم والمستقبح في كون هذا النّد قد ماثل به الله في عبوديته، رغم أنّ الله منفرد بالخلق والرّزق والتّدبير.

وعَنْ جَرِيرٍ، قَالَ: مَا حَجَبَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُنْذُ أَسْلَمْتُ، وَلاَ رَآنِي إِلَّا تَبَسَّمَ فِي وَجْهِي، وَلَقَدْ شَكَوْتُ إِلَيْهِ أَنِّي لاَ أَثْبُتُ عَلَى الخَيْلِ، فَضَرَبَ بِيَدِهِ فِي صَدْرِي، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ ثَبِّتْهُ، وَاجْعَلْهُ هَادِيًا مَهْدِيًّا».

قال ابن بطّال عند هذا الحديث: (وقوله: «هَادِيًا مَهْدِيًّا» من باب التقديم والتأخير الذى في كلام العرب؛ لأنه لا يكون هاديًا لغيره إلا بعد أن يهتدي هو، ويكون مهديًا)[1].

وكأنّ النّكتة في ذلك أنّ المهتدي ما ينبغي عليه إلّا أن يكون هاديا لغيره، داعية لذلك بعد أن اهتدى هو، وعرف الحق.

وقد اعترض بعضهم على ابن بطّال، وقالوا أنّ الكلام ليس فيه تقديم وتأخير. فعن الطّيبي أنّه قال: (قوله: «هَادِيًا مَهْدِيًّا» اعلم أن الهداية إما مجرد الدلالة، أو هي الدلالة الموصلة إلى البغية، وقال الإمام محمد بن إسماعيل البخاري: فهديناهم: دللناهم على الخير والشر، كقوله تعالى: ﴿ وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ۝١٠ ﴾ [البلد: 10] [2] والهدى الذي للإرشاد بمعنى الإسعاد، من ذلك قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ ﴾ [الأنعام: 90].

وقال غيره: معنى الهداية في اللغة الدّلالة، يقال: هداه في الدين يهديه هداية إذا دلّه على الطريق، والهدى يذكر لحقيقة الإرشاد أيضاً، ولهذا جاز النّفي والإثبات، قال الله تعالى:

---

[1] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق ، ج5، ص194.

[2] ـ ينظر كلام البخاري، كتاب تفسير القرآن، ج6 ص120.

﴿ إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ ﴾ [القصص: 56][1]. وقال الله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ۝٥٢ ﴾ [الشّورى: 52] [2]

أقول: لو حمل قوله: «هادياً» على المعنى الأول، كان قوله: «مهدياً» تكميلاً له؛ لأن رب هاد لا يكون مهدياً)[3]. أو أنّه ابتدأ بقوله: هاديا لأنّه مهتدٍ ابتداءً، وتقدير الكلام: (اجعله هاديًا لغيره حال كونه مهديًّا في نفسه)[4].

وكلام ابن بطّال أبعد عن التّكلّف، وأسلم من التّعقيد. كما أنّ دعاؤه له بالهداية حال كونه مهديّا، قد يراد منها الدّعاء بالثّبات والدّوام حتّى الممات، كما قال تعالى: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ ﴾ [الفاتحة: 6] فقد فسّر ابن عبّاس الآية بقوله: " وَفِّقْنا للثبات عليه" [5]. والله أعلم.

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «لاَ يُلْدَغُ المُؤْمِنُ مِنْ جُحْرٍ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ»

لَمّا كان مساق الحديث تحذير وتنبيه للمؤمن أن يؤتى ويصاب من جهة كان قد جرّبها وأُصِيب منها، قدّم الجار والمجرور للاهتمام به؛ إذ مقصود الحديث تنبيه المخاطب على ألّا ينخدع من جهة واحدة مرّتين. وبعبارة أخرى، قبيحٌ فعلُ المعصية، لكن أقبح منها العود إلى

---

[1] ـ وهذه الآية نزلت في أبي طالب عمّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، والهداية المنفية عنه صلّى الله عليه وسلّم هداية التّوفيق؛ الله وحده الذي يوفّق من شاء من عباده لأن يؤمنوا به ويطيعوه. قال الطّبري عند هذه الآية: (يقول تعالى ذكره لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم: ﴿ إِنَّكَ ﴾ يا محمد ﴿ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ ﴾ هدايته ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ ﴾ أن يهديه من خلقه، بتوفيقه للإيمان به وبرسوله. ولو قيل: معناه: إنك لا تهدي من أحببته لقرابته منك، ولكن الله يهدي من يشاء، كان مذهبا ﴿ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ۝٥٦ ﴾ يقول جل ثناؤه: والله أعلم من سبق له في علمه أنه يهتدي للرشاد، ذلك الذي يهديه الله فيسدده ويوفقه). ينظر تفسير ابن جرير (جامع البيان في تأويل القرآن)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1420هـ - 2000م، ج19، ص598.

[2] ـ الهداية المثبتة للنّبيّ صلّى الله عليه وسلّم في الآية هداية الإرشاد والبيان. قال الطّبري عند هذه الآية: ﴿ وَإِنَّكَ ﴾ يا محمد ﴿ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ۝٥٢ ﴾ عبادنا، بالدعاء إلى الله، والبيان لهم) تفسير ابت جرير، ج21، ص561.

وقال الله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ فَٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡعَمَىٰ عَلَى ٱلۡهُدَىٰ فَأَخَذَتۡهُمۡ صَٰعِقَةُ ٱلۡعَذَابِ ٱلۡهُونِ بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ۝١٧ ﴾ [فصّلت:17] قال الطّبري: (بينا لهم سبيل الحق وطريق الرشد). ج21، ص448.

[3] ـ الكاشف عن حقائق السّنن، مصدر سابق، ج12، ص3947. وينظر ابن حجر، فتح الباري، ج7، ص288.

[4] ـ ينظر أحمد القسطلّاني، إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري. ج6، ص495 / ج13، ص339

[5] ـ ينظر تفسير ابن جرير للآية، ج1، ص166.

المعصية مرّة بعد مرّة؛ فقدّم الأقبح على القبيح. وتقريبا للفهم ضرب المثل بالجُحر الذي فيه ما يلسع، فحريّ من لسع فيه مرّة ألاّ يعاود إدخال يده فيه مرّة أخرى، فما بالك مرّات. ثمّ إنّ في تقديم الجار والمجرور على المفعول به من تحسين الكلام لا تجده لو قلبت، والله أعلم.

ح ـ تقديم ضمير الشّأن لإفادة الحصر

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « قَالَ اللَّهُ: يَسُبُّ بَنُو آدَمَ الدَّهْرَ، وَأَنَا الدَّهْرُ، بِيَدِي اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ».

أخبر الله سبحانه في الجملة الأولى بمسبّة ابن آدم للدّهر، ولَمّا كان سبّ الدّهر فيه تسخط وتجرّؤ على الله جلّ وعلا، وعدم رضى بما قدّر الله له؛ كونه خالق الدّهر ومقدره، جاءت الجملة الثّانية بتقديم الذّات الإلهيّة، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ليكون ألصق في الدّلالة على أنّ سابّ الدّهر، ما هو إلاّ سابّ لله في حقيقة الأمر. ولَمّا أفادت جملة: «أنا الدّهر» ما سبق ذكره، وخِيف أن يلتبس المعنى المراد منها، وضّحها بالجملة التي بعدها؛ لتدلّ على المحذوف، والذي قدّره العلماء بالخالق أو المصرّف أو المقلّب، وهي ألفاظ متقاربة. وقد لَمّحت إلى هذا المعنى مرارا عند ذكر هذا الحديث.

قال ابن بطّال: (ومعنى قوله: «أنا الدهر»: أنا ملك الدهر ومصرفه فحذف اختصارًا للفظ واتساعًا في المعنى)[1].

عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحْرِزٍ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ: كَيْفَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي النَّجْوَى؟ قَالَ: " يَدْنُو أَحَدُكُمْ مِنْ رَبِّهِ حَتَّى يَضَعَ كَنَفَهُ عَلَيْهِ، فَيَقُولُ: عَمِلْتَ كَذَا وَكَذَا؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ، وَيَقُولُ: عَمِلْتَ كَذَا وَكَذَا، فَيَقُولُ: نَعَمْ، فَيُقَرِّرُهُ، ثُمَّ يَقُولُ: إِنِّي سَتَرْتُ عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، فَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ اليَوْمَ»

في قوله: «فَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ اليَوْمَ» ذكر الضّمير المتّصل وقدّمه في الكلام ليفيد الحصر، فالله وحده هو الذي يغفر الذّنوب دون ما سواه.

---

[1] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق ، ج9، ص337.

المبحث الرّابع: التّعريف والتّنكير، والإطلاق والتّقييد

المطلب الأوّل: التّعريف والتّنكير

من القواعد التي قرّرها النّحاة أنّ الكلمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام حصرًا؛ اسم وفعل وحرف، وهذا من تتبّع واستقراء كلام العرب. ولكل واحد من هاته المذكورات خصائص يختصّ بها عن غيره، ومميّزات يمتاز بها، ومن الأمور التي تَمَيّزَ بها الاسم عن الفعل والحرف، التّعريف والتّنكير. وقد بيّن علماء النّحو، المعارف من الأسماء والنّكرات، وعلامات كلّ واحد منهما، وما هو ملازم للتّنكير منها، أو هو ملازم للمعرفة، وهذا موجود مضبوط في كتب النّحو.

ولَمّا كان كلّ من التّعريف والتّنكير مواطن يستعمل فيهما، وكان هذا الاختيار له ارتباط وثيق بإبراز معنى الكلام، ولكلّ واحد منهما دواع وأغراض ترجّح أحدهما عن الآخر؛ خدمةً للمعنى المراد إيصاله للسّامع، من هذا المنطلق تظهر أهميّتهما في علم البلاغة، وضرورة الاهتمام بهما كأحد مباحث علم المعاني التي هي من الأهميّة بمكان.

تعريف التّعريف والتّنكير لغة

التّعريف لغة: المعروف ضدّ المنكر [1] .

قال الخليل: (عَرَفت الشيءَ مَعْرِفَةً وعِرْفاناً. وأمر عارفٌ، معروفٌ، عَرِيفٌ. والعُرْفُ: المعروف. قال النّابغة[2] : [الطويل]

أبَى اللهُ إلا عَدْلَهُ وقَضاءَهُ فلا النُّكْرُ مَعْروفٌ ولا العُرْفٌ ضائع)[3].

ولابن فارس: (العين والراء والفاء: أصلان صحيحان، يدل أحدهما على تتابع الشيء متصلا بعضه ببعض، والآخر على السكون والطمأنينة. (وبعد أن ذكر الأصل الأوّل، قال)

والأصل الآخر المعرفة والعرفان. تقول: عرف فلان فلانا عرفانا ومعرفة. وهذا أمر معروف. وهذا يدل على ما قلناه من سكونه إليه؛ لأنّ من أنكر شيئا توحّش منه ونبا عنه)[4].

---

[1] ـ ينظر أبو نصر إسماعيل الجوهري، الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، مصدر سابق، مادّة (عرف)، ج4، ص118.

[2] ـ البيت في ديوان النابغة الذبياني، مصدر سابق ، ص78.

[3] ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، مصدر سابق ، مادّة (عرف)، ج2، ص121. وينظر أحمد الأزهري عن اللّيث، تهذيب اللّغة، مصدر سابق ، مادّة (عرف)، ج2، ص152.

[4] ـ أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللّغة، مصدر سابق ، مادّة عرف، ج4، ص281.

وقد بيّن علماء النّحو والبلاغة بأنّ المعارف ستّه وهي: الضّمائر، والعلم، واسم الإشارة، والاسم الموصول، والتّعريف بالألف واللام، وما أضيف إلى واحد منها.

التّنكير لغة: ضدّ المعرفة. ونَكِرْتُ الرجلَ بالكسر نُكْراً ونُكوراً، وأَنْكَرْتُهُ واسْتَنْكَرْتُهُ، بمعنًى[1]. قال الخليل بن أحمد رحمه الله: (النّكرة نقيض المعرفة)[2].

وفي مقاييس اللّغة لابن فارس: (النون والكاف والراء: أصل صحيح يدل على خلاف المعرفة التي يسكن إليها القلب. ونَكِرَ الشّيءَ، وأنكره: لم يقبله قلبه، ولم يعترف به لسانه)[3].

التّعريف والتّنكير ودواعي اسعماله في أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري

أوّلا: التّعريف

لكلّ واحد من هذه المعارف دواع وأغراض في استعمالها، وقد جاء بسط ذلك في كتب علم البلاغة، والكلام هنا سيكون بإعطاء أمثلة لهذه المعارف مع بيان الغرض من استعماله؛ اعتمادا على حسب ما ورد في كتاب الأدب من صحيح البخاري

1 ـ التّعريف بالإضمار وداعي استعماله طريقا للتّعريف

يأتي التعريف بالإضمار كون:

المقام مقام تكلّم

كما في حديث سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَنَا وَكَافِلُ اليَتِيمِ فِي الجَنَّةِ هَكَذَا» وَقَالَ بِإِصْبَعَيْهِ السَّبَّابَةِ وَالوُسْطَى.

لَمّا أراد النّبيّ صلّى عليه وسلّم الإخبار بعلوّ درجة كافل اليتيم في الجنّة، وأنّها في مثل درجته صلّى الله عليه وسلّم، استعمل ضمير المتكلّم (أنا) لكون المقام مقام تكلّم، وهو أيضا أدلّ على تعيين ذاته الكريمة صلّى الله عليه وسلّم.

---

[1] ـ ينظر أبو نصر إسماعيل الجوهري، الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، مصدر سابق، مادّة (نكر) (2/ 836)

[2] ـ ينظر الخليل بن أحمد، معجم العين، مصدر سابق، مادّة (نكر) ج5، ص355. و أحمد الأزهري، تهذيب اللّغة، مصدر سابق، مادّة (نكر)، (10/ 109) وابن سِيدَه المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، مادّة (نكر) ج6، ص104.

[3] ـ أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللّغة، مصدر سابق، ج5، ص476.

وعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَمَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالطَّائِفِ، قَالَ: «إِنَّا قَافِلُونَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ».

بما أنّ المقام مقام تكلّم جاء استعمال ضمير المتكلّم، ووجه استعمال ضمير جماعة المتكلّمين؛ لإشعار المخاطبين بأنّ القفول هو اختيارٌ لي ولكم.

أو المقام مقام حضور

فعن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ ذَكَرَ فِي الإِزَارِ مَا ذَكَرَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ إِزَارِي يَسْقُطُ مِنْ أَحَدِ شِقَّيْهِ؟ قَالَ: «إِنَّكَ لَسْتَ مِنْهُمْ»

في الحديث مخاطبة أبي بكر رضي الله عنه بكاف الخطاب لاقتضاء المقام ذلك.

وعن جُنْدَب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَيْنَمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْشِي إِذْ أَصَابَهُ حَجَرٌ، فَعَثَرَ، فَدَمِيَتْ إِصْبَعُهُ، فَقَالَ: «هَلْ أَنْتِ إِلَّا إِصْبَعٌ دَمِيتِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا لَقِيتِ»

وعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَتَى السَّاعَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَا أَعْدَدْتَ لَهَا» قَالَ: مَا أَعْدَدْتُ لَهَا مِنْ كَثِيرِ صَلاَةٍ وَلاَ صَوْمٍ وَلاَ صَدَقَةٍ، وَلَكِنِّي أُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، قَالَ: «أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ».

بما أنّ المقام مقام خطاب، جاء استعمال الضّمير الذي يصلح لهذا المقام.

أو المقام مقام غيبة

قَالَ سَعْدٌ: مَا سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لِأَحَدٍ يَمْشِي عَلَى الأَرْضِ: «إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ إِلَّا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلاَمٍ».

والظّاهر أنّ شهادة النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم له بذلك كان في غيبته على ما دلّت عليه بعض روايات الحديث، وإن كان قالها في حضرته، فهو من خلاف مقتضى الظّاهر.

وعَنْ عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ المطَّلِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَفَعْتَ أَبَا طَالِبٍ بِشَيْءٍ، فَإِنَّهُ كَانَ يَحُوطُكَ وَيَغْضَبُ لَكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، هُوَ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ، لَوْلاَ أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ».

لَمّا كان الكلام عن شخص غائب استعمل ما يدلّ على هذا المقام.

2 ـ التّعريف بالعلمية وداعي استعماله طريقا للتّعريف

أ ـ الأصل أن يؤتى بالكلام معرّفا بالعلمية لإحضاره في ذهن السّامع باسمه الخاص، وتمييزه عن غيره، ومثاله:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا زَالَ جِبْرِيلُ يُوصِينِي بِالْجَارِ، حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُوَرِّثُهُ»

وقد يصاحب إحضاره في ذهن السّامع أغراض أخرى تفهم من السّياق مثل:

ـ المدح وبيان الفضل:

عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ السَّاعِدِيِّ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خَيْرُ دُورِ الأَنْصَارِ بَنُو النَّجَّارِ»

أفاد ذكر بنو النّجّار مدحهم، وبيان فضلهم على غيرهم من دور الأنصار.

ومثله أيضا: قول رسول الله صلّى الله عليه وسلّه لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِيهٍ يَا ابْنَ الخَطَّابِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا لَقِيَكَ الشَّيْطَانُ سَالِكًا فَجًّا إِلَّا سَلَكَ فَجًّا غَيْرَ فَجِّكَ»، كما جاء ذكر ذلك في أسلوب النّداء.

ـ التّقبيح والاحتقار

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لاَ تُسَمُّوا العِنَبَ الكَرْمَ، وَلاَ تَقُولُوا: خَيْبَةَ الدَّهْرِ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ»

فالنّهي عن تسمية شجرة العنب بالكَرْم؛ احتقارا لها، وإبعادا لها من ذهن السّامع أن تكون الخمر أو شجرته تحثّ على خلق الجود والكَرَم.

ـ التّفاؤل باختيار مسمّاه

جاء في آخر حديث سهل، لَمّا جيء بصبيّ للنّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وبعد أخذه سأل، فقال: «أَيْنَ الصَّبِيُّ؟» فَقَالَ أَبُو أُسَيْدٍ: قَلَبْنَاهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «مَا اسْمُهُ؟» قَالَ: فُلاَنٌ، قَالَ: «وَلَكِنْ أَسْمِهِ المُنْذِرَ» فَسَمَّاهُ يَوْمَئِذٍ المُنْذِر.

فاختيار هذا الاسم الذي يعرف به، أفاد معه الإرشاد الى اختيار الاسم الحسن، والتّفاؤل باسم (المنذر) بأن يكون منذرا لغيره، بعد أن يكون مهتد في نفسه، والله أعلم.

قال ابن بطال عند هذا الحديث: (قد قدمنا قبل هذا أن النبي عليه السلام كان يعجبه تغيير الاسم القبيح بالاسم الحسن على وجه التفاؤل والتيمن؛ لأنه كان يعجبه الفأل الحسن).[1]

3 ـ التّعريف باسم الإشارة وداعي استعماله طريقا للتّعريف

يؤتي بالمعرفة اسم إشارة: إذا كان حاضرا مشاهدا فتكون الإشارة إليه أدقّ في تعيينه، أو أنّ المتكلّم لا يعرف اسمه الخاص فتكفي الإشارة إليه لتعيينه.

عن ابْنَ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رَأَى عُمَرُ حُلَّةَ سِيَرَاءَ تُبَاعُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ابْتَعْ هَذِهِ وَالبَسْهَا يَوْمَ الجُمُعَةِ، وَإِذَا جَاءَكَ الوُفُودُ. قَالَ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لاَ خَلاَقَ لَهُ».

لَمّا كانت الحلّة معلومة لدى النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وعمر بن الخطّاب رضي الله عنه، اكتفى بذكرها باسم الإشارة فقط.

وعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: عَطَسَ رَجُلاَنِ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَشَمَّتَ أَحَدَهُمَا وَلَمْ يُشَمِّتِ الآخَرَ، فَقِيلَ لَهُ، فَقَالَ: «هَذَا حَمِدَ اللَّهَ، وَهَذَا لَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ».

بما أنّ الرّجلين بحضرة المخاطب، حسن استعمال اسم الإشارة ؛ كونه أدقّ في تعيينهما، لاحتمال عدم معرفتهما بأسمائهما العلَميّة لدى السّائل.

ـ وقد يرد تعيين المذكور باسم الإشارة تعظيما وتفخيما لحاله.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الخَلْقَ، حَتَّى إِذَا فَرَغَ مِنْ خَلْقِهِ، قَالَتِ الرَّحِمُ: هَذَا مَقَامُ العَائِذِ بِكَ مِنَ القَطِيعَةِ، قَالَ: نَعَمْ، أَمَا تَرْضَيْنَ أَنْ أَصِلَ مَنْ وَصَلَكِ، وَأَقْطَعَ مَنْ قَطَعَكِ؟ قَالَتْ: بَلَى يَا رَبِّ، قَالَ: فَهُوَ لَكِ».

أفاد استعمال اسم الإشارة في قول الرحم: «هَذَا مَقَامُ العَائِذِ بِكَ مِنَ القَطِيعَةِ» أفاد تفخيم أمر القيام؛ كون قيام الرّحم لله من أجل قبول شفاعتها في من يصلها.

قال العيني: (قوله: (هذا) إشارة إلى المقام، معناه، قيامي هذا قيام العائذ بك)[2].

---

[1] ـ ابن بطّال، شرح صحيح البخاري لابن بطال، ج9، ص346 ـ 347.

[2] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج19، ص173، وينظر أحمد القسطلّاني، إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج7، ص343. وزيد المناوي، فيض القدير، ج2، ص233

وقد مرّ معنا في مبحث الذّكر قول النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم لعائشة: «يَا عَائِشَ هَذَا جِبْرِيلُ يُقْرِئُكِ السَّلاَمَ» قُلْتُ: وَعَلَيْهِ السَّلاَمُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، قَالَتْ: وَهُوَ يَرَى مَا لاَ نَرَى

وبيّنا أنّ المجيء باسم الإشارة (هذا) قبل ذكر (جبريل) أفاد تفخيم وتعظيم أمره، وبيان فضل عائشة رضي الله عنها، كون المسلّم عليها جبريل أمين السّماء؛ الملك المكلّف بالوحي.

ـ ويرد لأجل إفادة التّكثير

جاء في حديث الغار: «وَقَالَ الآخَرُ: اللَّهُمَّ إِنِّي كُنْتُ اسْتَأْجَرْتُ أَجِيرًا بِفَرَقِ أَرُزٍّ، فَلَمَّا قَضَى عَمَلَهُ قَالَ: أَعْطِنِي حَقِّي، فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ حَقَّهُ فَتَرَكَهُ وَرَغِبَ عَنْهُ، فَلَمْ أَزَلْ أَزْرَعُهُ حَتَّى جَمَعْتُ مِنْهُ بَقَرًا وَرَاعِيَهَا، فَجَاءَنِي فَقَالَ: اتَّقِ اللَّهَ وَلاَ تَظْلِمْنِي وَأَعْطِنِي حَقِّي، فَقُلْتُ: اذْهَبْ إِلَى ذَلِكَ البَقَرِ وَرَاعِيهَا، فَقَالَ: اتَّقِ اللَّهَ وَلاَ تَهْزَأْ بِي، فَقُلْتُ: إِنِّي لاَ أَهْزَأُ بِكَ، فَخُذْ ذَلِكَ البَقَرَ وَرَاعِيَهَا، فَأَخَذَهُ فَانْطَلَقَ بِهَا».

فاستعمال اسم الإشارة (ذلك) للدّلالة على كثرة البقر، وقد جاء الحديث من وجه آخر بلفظ: «ذَلِكَ البَقَرِ وَرُعَاتِهَا»[1] وكثرة الرّعاة تدلّ على كثرة البقر.

قال الطّيبي: (قوله: «ذَلِكَ البَقَرِ »، (ذلك) إشارة إلى البقر باعتبار السواد المرئي).[2]

ـ كما يرد لأجل إفادة تحقير الشّيء المذكور

عن عَائِشَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثَتْهُ قَالَتْ: جَاءَتْنِي امْرَأَةٌ مَعَهَا ابْنَتَانِ تَسْأَلُنِي، فَلَمْ تَجِدْ عِنْدِي غَيْرَ تَمْرَةٍ وَاحِدَةٍ، فَأَعْطَيْتُهَا فَقَسَمَتْهَا بَيْنَ ابْنَتَيْهَا، ثُمَّ قَامَتْ فَخَرَجَتْ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَحَدَّثْتُهُ، فَقَالَ: «مَنْ يَلِي مِنْ هَذِهِ البَنَاتِ شَيْئًا، فَأَحْسَنَ إِلَيْهِنَّ، كُنَّ لَهُ سِتْرًا مِنَ النَّارِ»

جاء في طرح التّثريب: (الظاهر أن الإشارة في قوله« مِنْ هَذِهِ البَنَاتِ» للتحقير، وهو بحسب اعتقاد المخاطب لا في نفس الأمر)[3] .

---

[1] ـ ينظر صحيح البخاري، كتاب المزارعة، باب إذا زرع بمال قوم بغير إذنهم، رقم (2333)، ج3، ص105.

[2] ـ الحسين بن عبد الله الطيبي، الكاشف عن حقائق السّنن، ج10 ، ص3170.

[3] ـ أحمد بن عبد الرحيم بن العراقي، طرح التثريب في شرح التقريب، ج7، ص67

وقبله قال التّوربشتي: («من يلي من هذه البنات شيئا» وهذه إشارة إلى جنسهن)[1].

وقال الكرماني: (قوله: «هذه البنات» الظاهر أنها إشارة إلى أمثال المذكورات من أصحاب الفقر والفاقة ويحتمل أن يراد الإشارة إلى جنس البنات مطلقاً)[2].

ـ أو تقليله في نفس السّامع

قَالَتْ عَائِشَةُ: سَأَلَ أُنَاسٌ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الكُهَّانِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسُوا بِشَيْءٍ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّهُمْ يُحَدِّثُونَ أَحْيَانًا بِالشَّيْءِ يَكُونُ حَقًّا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تِلْكَ الكَلِمَةُ مِنَ الحَقِّ، يَخْطَفُهَا الجِنِّيُّ، فَيَقُرُّهَا فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ قَرَّ الدَّجَاجَةِ، فَيَخْلِطُونَ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ كَذْبَةٍ»

لَمّا جاء في كلام الصّحابة أنّ الكّهّان ربّما يصيبون أحيانا، استعمل اسم الإشارة (تلك) الدّالّة على قلّتها بين كلامهم الذي يكذبون فيه، والله أعلم.

4 ـ التّعريف بالاسم الموصول وداعي استعماله طريقا للتّعريف

يؤتى بالمعرفة اسما موصولا: كون الكلام عن غير معيّن (مبهم)، ويتعيّن بما ذكر في صلته من صفاته

كما في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ، قول الله تعالى للرّحم: «أَمَا تَرْضَيْنَ أَنْ أَصِلَ مَنْ وَصَلَكِ، وَأَقْطَعَ مَنْ قَطَعَكِ؟».

فكلّ من وصلّ استحقّ صلة الله له، وكلّ من قطع استحقّ قطع الله له.

وعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِي البَيْتِ قِرَامٌ فِيهِ صُوَرٌ، فَتَلَوَّنَ وَجْهُهُ ثُمَّ تَنَاوَلَ السِّتْرَ فَهَتَكَهُ، وَقَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ الَّذِينَ يُصَوِّرُونَ هَذِهِ الصُّوَرَ».

لَمّا كان الكلام عن مبهم استعمل الاسم الموصول ليدلّ عليه؛ بما ذكر من صلته.

---

[1] ـ شهاب الدين التُّورِبِشْتِي، الميسّر في شرح مصابيح السنّة، مصدر سابق، ج3، ص171. وينظر الطّيبي، الكاشف عن حقائق السّنن، مصدر سابق، ج10، ص3175.

[2] ـ شمس الدّين الكرماني، الكواكب الدّراري في شرح صحيح البخاري، ج7، ص187 ـ 188. وينظر العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج8، ص401. والقسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ج3، ص534.

وعَنْ أَبِي شُرَيْحٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «وَاللَّهِ لاَ يُؤْمِنُ، وَاللَّهِ لاَ يُؤْمِنُ، وَاللَّهِ لاَ يُؤْمِنُ» قِيلَ: وَمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الَّذِي لاَ يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَايِقَهُ».

فالمذكور غير معيّن، لكن يعلم بما ذكر من صلة الموصول. وكلّ من اتّصف بما في الصّلة فهو ذاك المذكور.

ـ ويأتي بالموصول لتفخيم حال الأمر المذكور

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَمَّا قَدِمَ وَفْدُ عَبْدِ القَيْسِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَرْحَبًا بِالوَفْدِ، الَّذِينَ جَاءُوا غَيْرَ خَزَايَا وَلاَ نَدَامَى».

في ذكر الاسم الموصول وصلته، بعد التّرحيب بوفد عبد القيس، تفخيمٌ لحالهم، وإظهارٌ لسرور النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم بقدومهم.

5 ـ التّعريف بالألف واللّام وداعي استعماله طريقا للتّعريف

يرد التّعريف بالألف واللّام للدّلالة على إحدى المعاني التي تفيدها الألف واللّام مثل:

ـ (أل) الجنسية التي تكون لبيان الحقيقة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «لاَ يُلْدَغُ المُؤْمِنُ مِنْ جُحْرٍ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ»

الحديث لا يُفهم منه استغراق كلّ أفراد المؤمنين، وإنّما هو لبيان ما ينبغي أن يكون عليه المؤمن؛ حاذقا فطنا، لا ينخدع من جهة كان قد جرّبها، وإلّا فمن المؤمنين من يلدغ من جحر واحد مرّتين وأكثر.

وعَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «المُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ، يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا».

في الحديث بيان لما ينبغي أن يكون عليه المؤمن تجاه إخوانه المؤمنين؛ نافعا لهم، مجتمعا معهم، منسبكا ضمن جماعتهم مثل البنيان، وهذه الحقيقة غير مستغرقة لجميع أفراد المؤمنين؛ بدليل أنّ من المؤمنين من يكون سببا لتفريق جماعتهم، وسفك دماءهم كما هو مشاهد.

ـ و(أل) الجنسية التي تفيد الاستغراق

عن عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الحَيَاءُ لاَ يَأْتِي إِلَّا بِخَيْرٍ»

فمجيء لفظ الحياء معرّفا لإفادة الاستغراق الحقيقي، ومثله الحديث الذي بعده.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى رَجُلٍ، وَهُوَ يُعَاتِبُ أَخَاهُ فِي الحَيَاءِ، يَقُولُ: إِنَّكَ لَتَسْتَحْيِي، حَتَّى كَأَنَّهُ يَقُولُ: قَدْ أَضَرَّ بِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعْهُ، فَإِنَّ الحَيَاءَ مِنَ الإِيمَانِ»

مجيء لفظ الحياء معرّفا بالألف واللام يدلّ على أنّ الحياء كلّه خير، وكلّه من الإيمان. وممّا يدلّ هذا العموم الحديث الوارد في كتابنا المختار بلفظ: «الحَيَاءُ لاَ يَأْتِي إِلَّا بِخَيْرٍ». وما رواه مسلم وغيره بلفظ: («الْحَيَاءُ خَيْرٌ كُلُّهُ» قَالَ: أَوْ قَالَ: «الْحَيَاءُ كُلُّهُ خَيْرٌ»)[1]

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى البِرِّ، وَإِنَّ البِرَّ يَهْدِي إِلَى الجَنَّةِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَصْدُقُ حَتَّى يَكُونَ صِدِّيقًا. وَإِنَّ الكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الفُجُورِ، وَإِنَّ الفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَكْذِبُ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَّابًا»

في تعريف كلمة (الصّدق) استغراق لجنسه، فيعم الصّدق كلّه من حيث الهداية. وفي تعريف كلمة (الكذب) استغراق لجنسه فيعمّ كلّ أنواع الكذب من حيث الضّلالة.

ـ و (أل) الجنسية التي تكون لاستغراق صفاتِ الجنْسِ مجازا على سبيل المبالغة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَيْسَ الوَاصِلُ بِالْمُكَافِئِ، وَلَكِنِ الوَاصِلُ الَّذِي إِذَا قُطِعَتْ رَحِمُهُ وَصَلَهَا»

في الحديث بيان بأنّ الواصل المستغرق لجميع صفات الوصل من إذا قطعت رحمه وصلها، دون غيره.

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرَعَةِ، إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الغَضَبِ»

في الحديث بيان بأنّ الشّديد الكامل في الشّدّة، المستغرق لجميع صفاتها، من يملك نفسه حالة غضبه.

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَيَقُولُونَ الكَرْمُ، إِنَّمَا الكَرْمُ قَلْبُ المُؤْمِنِ»

في الحديث بيان بأنّ المستحق لاسم الكرم المستغرق لجميع صفاته، هو المؤمن حصرا.

---

[1] ـ صحيح مسلم، كتاب الأدب، باب شعب الإيمان، رقم (37).

ـ و(أل) العهدية التي للعهد الذهني:

قَالَتْ عَائِشَةُ: سَأَلَ أُنَاسٌ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الكُهَّانِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسُوا بِشَيْءٍ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّهُمْ يُحَدِّثُونَ أَحْيَانًا بِالشَّيْءِ يَكُونُ حَقًّا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تِلْكَ الكَلِمَةُ مِنَ الحَقِّ، يَخْطَفُهَا الجِنِّيُّ، فَيَقُرُّهَا فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ قَرَّ الدَّجَاجَةِ، فَيَخْلِطُونَ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ كَذْبَةٍ».

فالتعريف في لفظ (الكلمة) جاءت لتعرّف الحقيقة الملاحظة في الذّهن، ولم تعرّف كلمة بعينها، وإنّما عرّفت ما هو في ذهن المخاطب.

وفي حديث زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الجُهَنِيِّ: قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَضَالَّةُ الغَنَمِ؟ قَالَ: «خُذْهَا، فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذِّئْبِ»

فتعريف لفظ (الذّئب) لم يرد به ذئبا بعينه، وإنّما عرّفت ما يلاحظ في الذّهن، وهي جنس ما يفترس.

ـ (أل) العهدية التي للعهد الحضوري

عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ أَتَيَانِي».

فتعريف لفظ (اللّيلة) تشير إلى اللّيلة الحاضر يومها التي وقعت فيها الرّؤية.

6 ـ التّعريف بالإضافة وداعي استعماله طريقا للتّعريف

يرد التّعريف بالإضافة لدوافع وأغراض منها:

ـ طلبا لاختصار الكلام

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ أَحَقُّ النَّاسِ بِحُسْنِ صَحَابَتِي؟ قَالَ: «أُمُّكَ» قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ أُمُّكَ» قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ أُمُّكَ» قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ أَبُوكَ».

فإضافة الأمّ والأب لضمير المتكلّم أخصر في تعيين المذكور في ذهن السّامع. والحديث فيه نوع تحريض على حسن صحبتهما، ولزوم برّهما.

ـ إرادة تعظيم شأن المضاف وتحريضه على فعل الخير

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «يَا نِسَاءَ المسْلِمَاتِ، لاَ تَحْقِرَنَّ جَارَةٌ لِجَارَتِهَا وَلَوْ فِرْسِنَ شَاةٍ».

في إضافة كلمة (المسلمات) المعرّفة إلى كلمة (نساء) النّكرة تذكير بأهمّ الرّوابط التي تكون بين المجتمع ـ الذي من ضمنه النّساء ـ وهي رابطة الدّين. ثمّ حثَّ على التّهادي؛ إشارة إلى أنّه من مقتضيات الأخوّة الإيمانيّة التّحابب والتّوادد بين الجيران، والتي من مظاهرها المهادات ولو بأقل القليل.

ـ إرادة تشريف المضاف

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «إِنَّ أَحْسَنَ الحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَأَحْسَنَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

فإضافة الكتاب لاسم الجلالة، لتعظيم وتشريف القرآن العظيم، وكذا الأمر في إضافة الهدي لرسول الله صلّى اله عليه وسلّم، إذ فيه تعظيم وتشريف للسّنّة النّبويّة.

وكقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا حَسَّانُ، أَجِبْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ أَيِّدْهُ بِرُوحِ القُدُسِ».

وعن أَنَس بْن مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لاَ تَبَاغَضُوا، وَلاَ تَحَاسَدُوا، وَلاَ تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا »

لَمّا نهاهم عن الأمور المذكورة، ذكّرهم بأهمّ ما يجمعهم، وهي رابطة الأخوّة الإيمانيّة التي هي من مقتضيات عبودية الله المأمور بها، وأضاف العباد لاسم الجلالة تشريفا لهم.

ـ كون الإضافة تُغني عن تفصيلٍ متعذّرٍ، أو متعسّر

ومثاله: قول النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم: « إِنَّ آلَ أَبِي ـ قَالَ عَمْرٌو: فِي كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ بَيَاضٌ ـ لَيْسُوا بِأَوْلِيَائِي،إِنَّمَا وَلِيِّيَ اللَّهُ وَصَالِحُ المؤْمِنِينَ»

فسرد صالح المؤمنين، وتفصيل ذكرهم بأسمائهم أمر متعذّر ، وكدا الحال في: «آل أبي فلان».

ـ وكإضافة شخص لصفة عرف بها فأصبحت له بمنزلة اسم العلم

ومثال ذلك قول النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم لمن نبّهه في الصّلاة لما سلّم من ثنتين قال: قَالَ: «صَدَقَ ذُو اليَدَيْنِ».

وهذه صفة عرف بها لكون في يديه طول، فوصف بها. ولا يراد بها الذّم.

وختاما يقال أنّ ذكر دواعي وأغراض هذه المعارف جاء على حسب ورودها في الكتاب المختار، وعلى قدر استعمالها.

ثانيا: التّنكير

يؤتى بالنّكرة لأغراض منها:

أ ـ إرادة العموم

عَن جُبَيْر بْن مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لاَ يَدْخُلُ الجَنَّةَ قَاطِعٌ»

أفاد تنكير لفظة قاطع عموم وشمول كلّ ما من شأنه أن يكون، أو يوصف بأنّه قطع.

وعَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ»

قد مرّ معنا فائدة تقديم الجار والمجرور على المفعول به. وفي مجيء هذا الأخير نكرة ليدلّ على كون من جعل لله ندّا عامّ في كلّ أمر مختصّ بالله وحده من أمور ألوهيّته وربوبيّته وأسمائه وصفاته.

وعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ».

دلّ هذا الحديث على أنّ الإنسان مثاب على كلّ خير يفعله. وكلمة المعروف جمعت كلّ أبواب الخير وأنواعها، وفي الابتداء بلفظة (كل) ثمّ مجيء لفظتي (معروف وصدقة) نكرة أفاد الشّمولية والعموم؛ فيدخل ضمنه كل ما من شأنه أن يكون معروفا، قلّ أو كثر، فقد رتّب الله لفاعله الأجر والمثوبة.

قال الطّيبي: (المعروف اسم جامع لكل ما عرف من طاعة الله، والتقرب إليه، والإحسان إلى النّاس، وهو من الصّفات الغالبة، أي أمر معروف بين النّاس إذا رأوه لا ينكرونه، ومن المعروف: النّصفة، وحسن الصحبة مع الأهل وغيرهم، وتلقّي النّاس بوجه طلق وبشاشة)[1].

قال السّيوطي: (كلّ معروف صدقة؛ أي كلّ ما يفعل من أعمال البرّ والخير كان ثوابه كثواب من تصدّق بالمال)[2].

ب ـ إرادة الإطلاق وعدم حصر المذكور بمعيّن

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَيْسَ أَحَدٌ، أَوْ: لَيْسَ شَيْءٌ أَصْبَرَ عَلَى أَذًى سَمِعَهُ مِنَ اللَّهِ، إِنَّهُمْ لَيَدْعُونَ لَهُ وَلَدًا، وَإِنَّهُ لَيُعَافِيهِمْ وَيَرْزُقُهُمْ»

في سوق لفظة (أحد، أو شيء) نكرة بعد النّفي لتفيد عمومه على جميع مخلوقات الله. كما أنّ مجيء لفظ الولد نكرة؛ ليدلّ على أنّ نسبة هذا الأمر غير مقتصرة في شخص معيّن، قال تعالى: ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ۖ وَخَرَقُواْ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٠٠﴾ ﴾ [الأنعام: 100] وقال: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ۖ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ ۖ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبْلُ ۚ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ [التّوبة: 30].

وعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ غَرَسَ غَرْسًا، فَأَكَلَ مِنْهُ إِنْسَانٌ أَوْ دَابَّةٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ».

وردت ألفاظ الحديث منكرة لتفيد الإطلاق العموم، فيعمّ كلّ مسلم غرس أيّ غرس؛ من شأنه أن ينتفع به عموم البشر والحيوان، وعدم حصره في معيّن، أن يجازيه الله ويأجره على فعله هذا. فالتّنكير مكّن لحصول هذه المعاني. والله أعلم.

وعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لاَ يَرْمِي رَجُلٌ رَجُلًا بِالفُسُوقِ، وَلاَ يَرْمِيهِ بِالكُفْرِ، إِلَّا ارْتَدَّتْ عَلَيْهِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهُ كَذَلِكَ».

في تنكير كلمتي (رجلٌ) و(رجلاً) ليفيد الحديث أنّ شمول الحديث لكلّ شخص يرمي

---

[1] ـ شرف الدين الحسين بن محمد الطيبي، الكاشف عن حقائق السّنن، مصدر سابق، ج5، ص1544.

[2] ـ جلال الدين السيوطي، الدّيباج على صحيح مسلم بن الحجّاج، مصدر سابق، ج3، ص77.

آخر بكفر أو فسق، وتقريع لكلّ من تخوّل له نفسه الطّعن في غيره لمجرّد هوى في نفسه، ودون أيّ مستند شرعيّ.

عن ثَابِت بْن الضَّحَّاكِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى مِلَّةٍ غَيْرِ الإِسْلاَمِ فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَلَيْسَ عَلَى ابْنِ آدَمَ نَذْرٌ فِيمَا لاَ يَمْلِكُ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ فِي الدُّنْيَا عُذِّبَ بِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَمَنْ لَعَنَ مُؤْمِنًا فَهُوَ كَقَتْلِهِ، وَمَنْ قَذَفَ مُؤْمِنًا بِكُفْرٍ فَهُوَ كَقَتْلِهِ».

قوله: «مَنْ حَلَفَ عَلَى مِلَّةٍ غَيْرِ الإِسْلاَمِ» جاء بلفظ (ملّة) نكرة لتكون عامّة في كلّ ملّة؛ إلّا ملّة الإسلام المستثناة. وكذا في مجيء لفظ (مؤمنا) ليعمّ جميع المؤمنين دون النّظر لمراتبهم، فلا فرق بين أعلاهم منزلة أو أدناهم.

ج ـ تكثير المذكور وتفخيمه وتعظيمه

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صَلاَةٍ وَقُمْنَا مَعَهُ، فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ وَهُوَ فِي الصَّلاَةِ: اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا، وَلاَ تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا. فَلَمَّا سَلَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِلْأَعْرَابِيِّ: «لَقَدْ حَجَّرْتَ وَاسِعًا» يُرِيدُ رَحْمَةَ اللَّهِ.

في تنكير عبارة واسعا تعظيم وتشريف لرحمة الله، وإشارة إلى أنّها غير محصورة، أو محتواة، بل هي بدون حدّ. وقد شهد الله لنفسه بذلك قال تعالى: ﴿ **وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ** ﴾ [الأعراف: 156] وشهدت له ملائكته أيضا بذلك، قال تعالى: ﴿ **ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَٱغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا۟ وَٱتَّبَعُوا۟ سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ ۝٧** ﴾ [غافر: 7].

د ـ إرادة التّقليل

عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: ذَكَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّارَ، فَتَعَوَّذَ مِنْهَا وَأَشَاحَ بِوَجْهِهِ، ثُمَّ ذَكَرَ النَّارَ فَتَعَوَّذَ مِنْهَا وَأَشَاحَ بِوَجْهِهِ، ـ قَالَ شُعْبَةُ: أَمَّا مَرَّتَيْنِ فَلاَ أَشُكُّ ـ ثُمَّ قَالَ: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فَبِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ».

لَمّا أراد النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم أن يحضّ على كلّ خير ينجِي المؤمن من عذاب جهنّم، نبّه بذكر ما تحتقره النّفوس في العادة، وتأنف أن تعطيه أو تأخذه، ومثّل لذلك بشقّ تمرة، ثمّ انتقل من هذا القليل الذي لا يملكه كلّ واحد؛ وهو شقّ تمرة، إلى ما يملكه كلّ واحد؛

الكلمة الطّيّبة تقولها لغيرك فتؤجر عليها، وتكون سببا لنجاتك، وممّا ساعد على إفادة التّقليل مجيء عباراته نكرة. والله أعلم.

وفي حديث أبي ذرّ، أنّ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ له: «أَسَابَبْتَ فُلاَنًا» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «أَفَنِلْتَ مِنْ أُمِّهِ» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ»

نكّر اسم الجاهلية ليفيد التّقليل والتّحقير؛ أي فيك خلق من أخلاق أهل الجاهلية، أو خصلة، أو خلّة. كذا جاء في شرح العلماء للحديث.

قال الكرماني رحمه الله: (و«فيك جاهلية» أي إنّك في تعيير أمّه على ما يشبه أخلاق الجاهلية أي أهلها، وهي زمان الفترة أي قبل الإسلام. والتنوين في الجاهلية للتّقليل والتّحقير)[1].

وقال القسطلّاني: («إنّك امرؤ» بالرفع، خبر إنّ، وعَينُ كلمته تابعة لِلَامِها في أحوالها الثلاث «فيك جاهلية» بالرفع مبتدأ قدّم خبره)[2]. وقال في موضع آخر: («فيك جاهلية» أي أخلاق أهل الجاهلية، والتنوين للتقليل)[3].

فإن قيل: إن كان مساق الكلام أفاد التقليل، لماذا عنّفه النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم؟. فالجواب: أنّ أبا ذرّ كان من أفاضل الصّحابة وسابقيهم في الإسلام، مع كبر سنّه، فيقبح مِن مِثلِه أن تقع منه هذه الزلّة، أو يجهل حكم التّعيير، لذا حسن أن يعاتب ويلام، على عكس الأعرابي الذي بال في المسجد؛ لكونه حديث عهد بالإسلام، حسن إرشاده وتعليمه برفق بلين.

هـ ـ أن يقصد المتكّلّم عدم تعيين من يتحدّث عنه وإخفائه على السّامع

قَالَتْ عَائِشَةُ: صَنَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا فَرَخَّصَ فِيهِ، فَتَنَزَّهَ عَنْهُ قَوْمٌ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَخَطَبَ فَحَمِدَ اللَّهَ ثُمَّ قَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَتَنَزَّهُونَ عَنِ الشَّيْءِ أَصْنَعُهُ، فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَعْلَمُهُمْ بِاللَّهِ، وَأَشَدُّهُمْ لَهُ خَشْيَةً».

في الحديث عتاب لمن يتنزّه عن أمر يترخّص فيه النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وجاء ذكر المعاتب بلفظ: (أقوام) النّكرة الدّالّة على غير معيّن؛ إخفاءً لاسم المعاتب وحفظا لجنابه حتّى لا يقع في حرج ما لو ذكر اسمه.

---

[1] ـ شمس الدين الكرماني، الكواكب الدّراري في شرح صحيح البخاري، مصدر سابق ، ج21، ص192.

[2] ـ أحمد القسطلّاني، إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري، ج1، ص167.

[3] ـ أحمد القسطلّاني، المصدر نفسه، ج13، 69.

و ـ إخفائه لقصد امتحان المخاطب لمعرفته بعينه

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَخْبِرُونِي بِشَجَرَةٍ مَثَلُهَا مَثَلُ المُسْلِمِ، تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا، وَلاَ تَحُتُّ وَرَقَهَا» فَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَتَكَلَّمَ، وَثَمَّ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَلَمَّا لَمْ يَتَكَلَّمَا، قَالَ النَّبِيُّ: «هِيَ النَّخْلَةُ».

مجيء لفظ (شجرة) نكرة، ساعد على إبهام وإخفاء نوع هذه الشّجرة على السّامع؛ قصد امتحانه بالبحث والتّنقيب عن تعيينها، ودفعه لمعرفتها بما ذكر له من صفاتها.

ز ـ تفخيم حال المذكور والاحتفاء به

«إِنَّ أَخًا لَكُمْ لاَ يَقُولُ الرَّفَثَ» يَعْنِي بِذَاكَ ابْنَ رَوَاحَةَ

مجيء لفظ الأخ ـ الدّال على ابن رواحة ـ نكرة، فيه من التّفخيم لحاله والاحتفاء بصنيعه لا يوجد ما لو صرّح باسمه الخاص.

وكما هو ملاحظ فإنّ علوم البلاغة بفنونها المتنوّعة لها تشابك وتكامل فيما بينها، ولا تكاد تجد واحد ينفكّ أو يستغني عن غيره، وهو أمر واضح في هذا المبحث، وفي غيره من المباحث الأخرى.

المطلب الثّاني: الإطلاق والتّقييد

قد بيّن علماء البلاغة أنّ الاقتصار على ذكر جزأي الجملة؛ المسند والمسند إليه يجعل الحكم مطلقا، وكلّ زيادة عليهما فيها إفادة تصيّر الحكم مقيّدا، وكلّما كثرت قيوده زاد وضوح وتخصيص الحكم المراد. وهذا ما يجعل الكلام يغلب عليه طابع التّقييد، وقلّما يرد الكلام بالإطلاق.

ولَمّا كان مبحث الإطلاق والتّقييد مرتبطا بمعنى الكلام، أدخله البلاغيون ضمن مباحث علم المعاني، وبيّنوا فائدة كلّ منها، وربطوا كلّ قيد بفائدته وغرضه المسوق لأجله.

وبما أنّ الكلام يغلب عليه طابع التّقييد، جاء التّمثيل للإطلاق بما تيسّر، مع التّمثيل لبعض المقيّدات، وبيان الغرض الذي يرد لأجله.

تعريف الإطلاق والتّقييد

الإطلاق لغة: الإرسال، والتّرك، وتخلية السّبيل، ومنه: طلاق المرأة، أي تخلية سبيلها، وأطلَقْتُ الناقة؛ حللت عقالها فأرسلتها.[1] وناقة طالق ونعجة طالق؛ مُرْسَلَةٌ ترعى حيث شاءت[2].

وجاء في تهذيب اللّغة: (وقال شمر[3]: سألت ابن الأعْرابيّ[4] عن قوله[5]: [الخفيف]

سَاهِمُ الوَجْهِ مِنْ جَدِيلَةَ أَو نَبْ هَانَ أَفْنَى ضِرَاءَهُ الإِطْلاَقُ

---

[1] ـ ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، مصدر سابق، مادّة (عرف)، ج5، ص101. وينظر أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللّغة، مصدر سابق ، مادّة (طلق)، ج7، ص28.

[2] ـ ينظر أبو نصر إسماعيل الجوهري، الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، مصدر سابق، مادّة (طلق)، ج4، ص273.

[3] ـ أبو عمرو شمر بن حمدويه الهروي، كان ثقة عالماً فاضلاً ثقة نحويا لغويا، أحد الثبات حافظاً للغريب، راوية للأشعار والأخبار، أخذ عن ابن الأعرابي وغيره. توفّي شمر سنة: 255 هـ. من مصنّفاته التي ذكرها العلماء: كتاب غريب الحديث كبير جدا.وكتاب السلاح. وكتاب الجبال والأودية. ينظر أبو البركات عبد الرحمن، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص151 ـ 152. وأبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، معجم الأدباء، ج3، ص1420 ـ 1421.

[4] ـ أبو عبد الله محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي، كان مولى لبني هاشم، ويعدّ من أكابر أئمة اللغة المشار إليهم في معرفتها، وكان عالماً ثقة، وكان ربيباً للمفضل الضبّي، وسمع منه الدواوين وصححها، وأخذ عن الكسائي، وأبي معاوية الضرير. وأخذ عنه أبو العباس أحمد؛ ثعلب، وأبو عكرمة الضبي، وإبراهيم الحربي. توفّي سنة: 231هـ.
ينظر ابن النّديم، الفهرست، ص94. والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج3، ص201 ـ 205. وأبو البركات عبد الرحمن، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص119 ـ 122. وياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج6، ص2530 ـ 2534

[5] ـ قائله الأعشى؛ ميمون بن قيس، ينظر ديوان الأعشى الكبير، ص 213.

قال: هذا يكون بمعنى: الحَلِّ والإِرْسَال. وإطلاقُهُ إيّاهَا. إرْسالُها على الصَّيْد أفْنَاهَا)[1].

وقال الجوهري: (والطَليقُ: الأسيرُ الذي أُطْلِقَ عنه إسارُهُ وخلى سبيله. وبعير طُلُقٌ. ناقة طُلُقٌ، بضم الطاء واللام، أي غير مقيد. والجمع أطْلاق، وحُبِسَ فلان في السجن طُلُقاً، أي بغير قيد)[2].

وفي مقاييس اللّغة: (الطّاء واللام والقاف: أصل صحيح مطرِد واحِدٌ، وهو يدلّ على التَّخليةِ والإرسالِ. يُقال: انطلق الرّجلُ ينطلقُ انطِلاقا. ثُمَّ ترجع الفروع إليه، تقول: أطْلَقْتُهُ إطْلَاقًا. والطِّلْقُ: الشَّيءُ الحَلَالُ، كأَنَّه قد خُلِّيَ عنه فلم يُحْظَر)[3].

التّقييد لغة: أصله من القيد، وهو ما يكون للبعير أو الأسير في الرّجل أو اليد أو العنق يمنعه من السّير، أو الفرار.

قال الخليل: (ويقال للفرس الجواد: قَيدُ الأوابد؛ أي إذا رآه لحقه كأنما هو مُقَيَّد له، قال[4]: [الطويل] ... . بِمُنْجَرِدٍ قَيْد الأوَابِدِ هَيْكَلِ)[5].

وقال ابن فارس: (القاف والياء والدال كلمة واحدة، وهي القيد، وهو معروف، ثم يستعار في كل شيء يحبس. يقال: قيدته أقيده تقييدا)[6].

---

[1] ـ أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللّغة، مصدر سابق ، (19/9).

[2] ـ أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، مصدر سابق، مادّة (طلق)، ج4، ص272.

[3] ـ أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللّغة، المصدر سابق، مادّة (طلق)، ج3، ص420.

[4] ـ عجز بيت لامرئ القيس من معلّقته المشهورة وصدره: وَقَدْ أَغْتَدَي والطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا.
ينظر ديوان امرِئ القيس، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، الناشر: دار المعرفة . بيروت، الطبعة: الثانية، 1425هـ – 2004م، ص53.

[5] ـ الخليل بن أحمد، معجم العين، مصدر سابق، مادّة (قيد)، ج5، ص196. وينظر: أبو منصور الأزهري، تهذيب اللّغة، مادّة (قاد)، ج7، ص235. وأبو نصر الجوهري، الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، مادّة (قيد)، ج2، ص529.

[6] ـ أبو الحسين أحمد بن فارس، المصدر السّابق، مادّة (قيد)، ج5، ص44.

الإطلاق والتّقييد من خلال أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري

أوّلا: الإطلاق

عن أَبِي جُحَيْفَةَ، قَالَ: آخَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ سَلْمَانَ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، فَزَارَ سَلْمَانُ أَبَا الدَّرْدَاءِ، فَرَأَى أُمَّ الدَّرْدَاءِ مُتَبَذِّلَةً، فَقَالَ لَهَا: مَا شَأْنُكِ؟ قَالَتْ: أَخُوكَ أَبُو الدَّرْدَاءِ لَيْسَ لَهُ حَاجَةٌ فِي الدُّنْيَا، فَجَاءَ أَبُو الدَّرْدَاءِ، فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا، فَقَالَ: كُلْ فَإِنِّي صَائِمٌ، قَالَ: مَا أَنَا بِآكِلٍ حَتَّى تَأْكُلَ، فَأَكَلَ، فَلَمَّا كَانَ اللَّيْلُ ذَهَبَ أَبُو الدَّرْدَاءِ يَقُومُ، فَقَالَ: نَمْ، فَنَامَ، ثُمَّ ذَهَبَ يَقُومُ، فَقَالَ: نَمْ، فَلَمَّا كَانَ آخِرُ اللَّيْلِ، قَالَ سَلْمَانُ: قُمِ الآنَ، قَالَ: فَصَلَّيَا، فَقَالَ لَهُ سَلْمَانُ: إِنَّ لِرَبِّكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، فَأَعْطِ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صَدَقَ سَلْمَانُ»

في قوله: «صَدَقَ سَلْمَانُ»، جاء كلام النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم خاليا من كلّ قيد ليدلّ على إقرار كلام سلمان، وإصابته (في جميع ما ذكر)[1]؛ فعليك قبول نصحه لك، ولزوم ما قاله لك. فهو تقرير لقول سلمان بلفظ وجيز.

وعن أَبِي مُوسَى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنّه قَالَ: لَمَّا بَعَثَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ، قَالَ لَهُمَا: «يَسِّرَا وَلاَ تُعَسِّرَا، وَبَشِّرَا وَلاَ تُنَفِّرَا، وَتَطَاوَعَا».

جاءت ألفاظ الحديث خالية من كلّ قيد لتدلّ على إطلاقها من جميع الوجوه، فيلزم إعمال معانيها في كلّ وقت ومكان في أمر الدّنيا والآخرة، ومع كلّ النّاس.

وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَتَقَارَبُ الزَّمَانُ، وَيَنْقُصُ العَمَلُ، وَيُلْقَى الشُّحُّ، وَيَكْثُرُ الهَرْجُ».

في الحديث إخبار بأمور تكون في الزّمن المستقبل، ومجيء جمل الحديث خالية من كلّ قيد لتدلّ ـ والله أعلم ـ على إطلاقها، بحيث يشمل اللّفظ كلّ ما يصلح أن يدخل تحت مسمّاه، وسيأتي مزيد بيان للحديث عند ذكر المجاز، إن شاء الله.

---

[1] ـ ما بين القوسين من كلام ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج3، ص551. وأحمد القسطلّاني، إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري، ج3، ص201.

ثانيا: التّقييد

يكون التّقييد بالفضلات وهي: التّوابع، والمفاعيل، والحال، والتّمييز، وضمير الفصل، والنّواسخ، وأدوات الشّرط والنّفي .... . وغالبا ما يأتي ذكر المقيّد ليفيد ما يدلّ عليه معنى لفظه، فالقيد بالمفاعيل لبيان ذاته أو نوعه، أو زمن ومكان وقوعه، أو لأجله. وبالصّفة لبيان صفته، وبالتوكيد لزيادة توكيده وتقريره، وبالحال لبيان حاله ...، إلى غير ذلك. وسيأتي التّمثيل لبعض المقيّدات على حسب ورودها في كتاب الأدب من صحيح البخاري.

التّقييد بالمفاعيل

يؤتى بالمفعول لبيان نوع الفعل

عَنِ المغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الأُمَّهَاتِ، وَمَنْعًا وَهَاتِ، وَوَأْدَ البَنَاتِ، وَكَرِهَ لَكُمْ: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ المَالِ "

فالمفعولات المذكورة جيء بها لتحديد وبيان المحرّمات والمكروهات التي اشتمل عليها لفظ الحديث.

كما يؤتى لبيان ذات مبهمة

جاء في الحديث المروي عن عمر بن الخطّاب، قول النّبيّ صلّ الله عليه وسلّم لأصحابه: «أَتُرَوْنَ هَذِهِ طَارِحَةً وَلَدَهَا فِي النَّارِ».

فالمفعول الأوّل؛ اسم الإشارة، جيء به لبيان وتحديد ذات مبهمة، والمفعول الثّاني (طارحة) لبيان نوع الفعل، و(ولدها) لبيان من وقع عليه الفعل.

وعَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ» قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشْيَةَ أَنْ يَأْكُلَ مَعَكَ» قَالَ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ».

معلوم أنّ قتل الأولاد محرّم مطلقا، دون النّظر للباعث على هذا الفعل المستقبح عقلا وشرعا، وإنّما جاء تقييده بما ذكر؛ لكون أهل الجاهليّة كانوا غالبا ما يقتلون أولادهم لأجل هذا السّبب ، فنهاهم عن قتل أولادهم، وقرنه بذكر سببه الرّئيس الباعث عليه وأبطله.

كما أنّ الزّنا محرّم شرعا، ومستقبح عند ذوي الفطر السّليمة من المسلمين وغيرهم، لكن الحديث قيّده بحليلة الجار؛ كونه أشدّ قبحا على غيره، فمن حقّ الجار أن يُحفظ شرفُه ويصان، لا يغدر ويخان، كما أنّ الوصول لحليلة الجار أسهل لقرب المسكن وكثرة المخالطة. ثمّ إنّ استعمال عبارة (تزاني)، والذي يدل وزنه على رضى الطّرفين بالفعل، ففيه إفساد المرأة على زوجها، فيكون أشدّ قبحا.

والحديث يدلّ على أنّ الإثم مع هؤلاء أعظم جرما من غيرهم؛ فمساق الحديث غير قاضٍ على عموم عظم حرمة القتل والزّنا مع غيرهما، وإنّما هو مع من ذكر أعظم، وقد ورد في مسند الإمام أحمد رحمه الله من حديث الْمِقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَصْحَابِهِ: «مَا تَقُولُونَ فِي الزِّنَا؟» قَالُوا: حَرَّمَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، فَهُوَ حَرَامٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَصْحَابِهِ: «لَأَنْ يَزْنِيَ الرَّجُلُ بِعَشْرَةِ نِسْوَةٍ، أَيْسَرُ عَلَيْهِ مِنْ أَنْ يَزْنِيَ بِامْرَأَةِ جَارِهِ» ، قَالَ: فَقَالَ: «مَا تَقُولُونَ فِي السَّرِقَةِ؟» قَالُوا: حَرَّمَهَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَهِيَ حَرَامٌ، قَالَ: «لَأَنْ يَسْرِقَ الرَّجُلُ مِنْ عَشْرَةِ أَبْيَاتٍ، أَيْسَرُ عَلَيْهِ مِنْ أَنْ يَسْرِقَ مِنْ جَارِهِ»[1].

قال ابن قرقول: («أَنْ تُزَانِي حَلِيلَةَ جَارِكَ» أي: توافقها في ذلك وتجيبها إليه)[2].

قال النّووي: (وقوله صلى الله عليه وسلم: «أن تزاني حليلة جارك» هي بالحاء المهملة وهي زوجته سميت بذلك لكونها تحِل له وقيل لكونها تحُل معه. ومعنى تزاني؛ أي تزني بها برضاها وذلك يتضمن الزنى وإفسادها على زوجها واستمالة قلبها إلى الزاني، وذلك أفحش وهو مع امرأة الجار أشد قبحا وأعظم جرما؛ لأن الجار يتوقع من جاره الذب عنه وعن حريمه، ويأمن بوائقه، ويطمئن إليه، وقد أمر بإكرامه والإحسان إليه، فاذا قابل هذا كله بالزنى بامرأته وإفسادها عليه مع تمكنه منها على وجه لا يتمكن غيره منه كان في غاية من القبح)[3].

---

[1] ـ ينظر أحمد بن حنبل، المسند، رقم (23854)، ج39، ص277. والبخاري، الأدب المفرد، باب حقّ الجار، رقم (103)، ص50. والبزّار في مسنده (البحر الزخّار)، رقم (2115)، ج6، ص50. والطّبراني، المعجم الأوسط، (6333)، ج6، ص254. والمعجم الكبير، رقم (605)، ج20، ص256 . 257. والبيهقي، شعب الإيمان، رقم (9105)، ج12، ص100.

[2] ـ أبو إسحاق براهيم بن يوسف ابن قرقول الوهراني، مطالع الأنوار على صحاح الآثار، مصدر سابق ، ج1، ص427. وينظر، بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق ، ج18، ص114.

[3] ـ يحي بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج، مصدر سابق، ج2، ص81.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَضْحَكَ الرَّجُلُ مِمَّا يَخْرُجُ مِنَ الأَنْفُسِ، وَقَالَ: «بِمَ يَضْرِبُ أَحَدُكُمُ امْرَأَتَهُ ضَرْبَ الفَحْلِ، أَوِ العَبْدِ، ثُمَّ لَعَلَّهُ يُعَانِقُهَا» وَقَالَ الثَّوْرِيُّ، وَوُهَيْبٌ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامٍ: «جَلْدَ العَبْدِ».

جاء ذكر ضرب المرأة مقيّدا بالضّرب العنيف، كضرب الفحل أو العبد؛ بيانا على أنّه النّوع المنهيّ عنه، أمّا الضرب الخفيف الذي يراد به التّأديب فغير داخل في النّهي. والله أعلم.

وممّا جاء في حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما، فقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَصُمْ صَوْمَ نَبِيِّ اللَّهِ دَاوُدَ».

فالمفعول المطلق جاء بيانا لنوع الصّوم المشار إليه.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ غَرَسَ غَرْسًا، فَأَكَلَ مِنْهُ إِنْسَانٌ أَوْ دَابَّةٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ»

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: لَمَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالطَّائِفِ، قَالَ: «إِنَّا قَافِلُونَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ».

في الحديث تقييد القفول بزمن معيّن؛ حتّى يستعدّ المخاطب للرّحيل في ذاك الزّمن، أو إبداء الرّأي في عدم القفول؛ كون الكلام يفهم منه جواز المشورة في ذلك.

وفي الحديث الآخر: قَالَ: «فَصُمْ مِنْ كُلِّ جُمُعَةٍ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ»،

وفي قال النّبيّ صلى الله عليه وسلّم: «يَا عَائِشَةُ، مَتَى عَهِدْتِنِي فَحَّاشًا، إِنَّ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ القِيَامَةِ مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ شَرِّهِ».

في قوله: «مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ شَرِّهِ» جاء بالمفعول لأجله لبيان العلّة التي من أجلها تركه النّاس.

التّقييد بالتّوابع

يأتي التّقييد بالنّعت لبيان صفة المذكور

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ»

في الحديث بيان بأنّ الكلام الذي يؤجر عليه المرء إذا قاله ما كان طيّبا.

كما يأتي لتوكيده

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «لاَ يُلْدَغُ المُؤْمِنُ مِنْ جُحْرٍ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ»

فلفظ (واحد) جيء به ليدلّ على كون المذكور جحر واحد قطعا

ويؤتى بالتّوكيد لتوكيد الكلام وتقريره في نفس السّامع، ومثاله:

عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَتَقَارَبُ الزَّمَانُ، وَيَنْقُصُ العَمَلُ، وَيُلْقَى الشُّحُّ، وَيَكْثُرُ الهَرْجُ» قَالُوا: وَمَا الهَرْجُ؟ قَالَ: «القَتْلُ القَتْلُ».

فتكرار لفظ القتل لتقرير معنى الهرج في نفوس الصّحابة، وللدّلالة على كثرته وانتشاره.

ويرد التّقييد بالحال وصفا لصاحبها، وقيدا لعاملها

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِيهٍ يَا ابْنَ الخَطَّابِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا لَقِيَكَ الشَّيْطَانُ سَالِكًا فَجًّا إِلَّا سَلَكَ فَجًّا غَيْرَ فَجِّكَ».

فمجيء الحال ومفعولها (فجّا)، مع الاستثناء، تقييد وبيان بأنّ الشّيطان مجانب لفجٍّ سَالكُه عمر بن الخطّاب.

ويرد التّقييد بالتّمييز لبيان إجمال الذّات: وهو الواقع بعد المقادير والأعداد

عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: هَلَكْتُ، وَقَعْتُ عَلَى أَهْلِي فِي رَمَضَانَ، قَالَ: «أَعْتِقْ رَقَبَةً» قَالَ: لَيْسَ لِي، قَالَ: «فَصُمْ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ» قَالَ: لاَ أَسْتَطِيعُ، قَالَ: «فَأَطْعِمْ سِتِّينَ مِسْكِينًا».

في هذا الحديث صيام الشّهرين جاء مقيّدا بصفة التّتابع؛ لبيان كونه شرطا في قبول الكفّارة. وكذا في الإطعام، فجيء بلفظ: (المسكين)؛ لبيان ذات السّتّين، إذ لا بدّ أن يكونوا من المساكين، فلا تجزء في غني.

أو لبيان إجمال النّسبة: وهو المسوق لبيان ما تعلق به العامل من فاعل أو مفعول[1].

مثاله عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عن النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ الَّذِينَ يُصَوِّرُونَ هَذِهِ الصُّوَرَ».

---

[1] ـ ينظر نوعي التمييز (إجمال الذات وإجمال النسبة) في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ج2، ص287.

لفظ (عذابا) تمييز منقول من الفاعل؛ إذ لو قدّر أن يكون (أشدّ) فعلا، لكان (عذابا) هو الفاعل.

وعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحًا خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شِعْرًا».

فلفظ: (قيحا) تمييز منقول من الفاعل، وتقدير الكلام ـ والله أعلم ـ لإن يملأ القيح جوف أحدكم.

وعن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاحِشًا وَلاَ مُتَفَحِّشًا، وَإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «إِنَّ خِيَارَكُمْ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلاَقًا».

في هذا الحديث خصّ الخيار من المؤمنين، بمن حسن خلقه بيانا لفضل حسن الخلق، وعظيم أجره، وعلوّ مرتبة صاحبه.

ويرد التّقييد بالنّواسخ

لحكاية الحال الماضية

كما في حديث المقبورين: «يُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، وَإِنَّهُ لَكَبِيرٌ، كَانَ أَحَدُهُمَا لاَ يَسْتَتِرُ مِنَ البَوْلِ، وَكَانَ الآخَرُ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ».

فاستعمال الفعل (كان) دلالة على زمن قد مضى.

التّوقيت بزمن معيّن

كما في حديث المجاهر: «كُلُّ أُمَّتِي مُعَافًى إِلَّا المُجَاهِرِينَ، وَإِنَّ مِنَ المُجَاهَرَةِ أَنْ يَعْمَلَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ عَمَلًا، ثُمَّ يُصْبِحَ وَقَدْ سَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَيَقُولَ: يَا فُلاَنُ، عَمِلْتُ البَارِحَةَ كَذَا وَكَذَا، وَقَدْ بَاتَ يَسْتُرُهُ رَبُّهُ، وَيُصْبِحُ يَكْشِفُ سِتْرَ اللَّهِ عَنْهُ»

فاستعمال (بات، ويصبح)، للدّلالة على زمن معيّن.

وكالاستدراك في (لكن)

قَالَ: «مَا اسْمُهُ» قَالَ: فُلاَنٌ، قَالَ: «وَلَكِنْ أَسْمِهِ المُنْذِرَ» فَسَمَّاهُ يَوْمَئِذٍ المُنْذِرَ

فقوله: «وَلَكِنْ أَسْمِهِ المُنْذِرَ»، فيه نوع استدراك، وإرشاد إلى تغير اسمه.

أمّا النّواسخ التي ترد لتوكيد الكلام؛ (إنّ وأخواتها)، فقد مضى ذكرها في مبحث الخبر، بما يغني عن إعادته هنا.

والتّقيد بالشّرط يرد للأغراض التي تؤدّيها معاني الشّرط

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَأَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ».

فاستعمال حرف الشّرط (من) لتعليق وجود أحد الأمرين مرهون بوجود الآخر.

وفي خبر ابن صائد لَمّا أراد النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم كشف حقيقة ما ينطوي عليه بالتطلّع لزمزمته، فرأت أمّ ابن صيّاد النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، فنبّهت ابنها، فقال النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم: «لَوْ تَرَكَتْهُ بَيَّنَ».

فجيء بأداة الشّرط لتبيّن انتفاء الثّاني بانتفاء الأوّل.

وفي الحديث الآخر: عَنْ عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ المطَّلِبِ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَفَعْتَ أَبَا طَالِبٍ بِشَيْءٍ، فَإِنَّهُ كَانَ يَحُوطُكَ وَيَغْضَبُ لَكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، هُوَ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ، لَوْلاَ أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ».

فدخول حرف النّفي (لا)، على حرف الشّرط (لو) دلّ على وجود الثّاني لوجود الأوّل.

والتّقييد بالمضاف والجار والمجرور أيضا يرد لأغراض وفوائد

عن حَكِيم بْن حِزَامٍ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ أُمُورًا كُنْتُ أَتَحَنَّثُ بِهَا فِي الجَاهِلِيَّةِ، مِنْ صِلَةٍ، وَعَتَاقَةٍ، وَصَدَقَةٍ، هَلْ لِي فِيهَا مِنْ أَجْرٍ؟ قَالَ حَكِيمٌ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَسْلَمْتَ عَلَى مَا سَلَفَ مِنْ خَيْرٍ».

الجار والمجرور المذكور آخر الحديث جاء مقيّدا ومبيّنا على أنّ المرء إذا أسلم، يكتب له العمل الصّالح الذي عمله قبل إسلامه دون غيره تفضّلا وتكرّما منه جلّ وعلا.

قال الخطّابي: (وقوله: «أسلمت على ما سلف من خير» أي: على حيازة ما سلف لك من خير، أو قبول ما سلف لك من خير، والاحتساب به من عملك. وقد روي أن حسنات الكافر إذا ختم له بالإسلام مقبولة أو محتسبة له، فإن مات على كفره كانت هدرا، أو كما قال في القرآن: ﴿ **وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ** ﴾ [المائدة: 5])[1].

[1] ـ أبو سليمان الخطابي، أعلام الحديث شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج1، ص327.

عنون القرطبي لهذا الحديث: (الإسلام إذا حسن، هدم ما قبله من الآثام، وأحرز ما قبله من البر)[1].

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «السَّاعِي عَلَى الأَرْمَلَةِ وَالمِسْكِينِ، كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

خصّ (الأرملة والمسكين) بالذّكر؛ كونهما أضعف النّاس لفقد القدرة على التّكسّب، وأحوج النّاس على احتياج من يقوم بمصالحهما، ورعاية شؤونهما، وغالبا ما يكون هذا في الصّنفين المذكورين، وإلاّ من احتاج حريّ بكلّ من عرف حاجته وجب عليه مساعدته بما يقدر.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سِبَابُ المُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ».

قيّد السّباب والقتال بالمسلم خاصّة؛ للتّنبيه على أنّ حرمة المسلم أعظم من حرمة غيره، والله أعلم.

وإلى هنا نأتي إلى نهاية المبحث الأخير من هذا الفصل، هذا ولست بصدد استيعاب كلّ المقيّدات وأغراضها، فيكفي التّمثيل للبعض وبما تيسّر للدّلالة على غيرها.

وفي ختام هذا الفصل آمل أن أكون قد وفّقت في بعض ما ذكرت ونقلت، ونسأل الله أن يغفر كلّ خلل أو زلل بدر منّي، والله وليّ التّوفيق.

[1] ـ أحمد القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم، مصدر سابق، ج1، ص327.

الفصل الثّاني

الكلام عن علاقة الجمل بعضها ببعض، من خلال أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: القصر

المبحث الثّاني: الوصل والفصل

المبحث الثّالث: الإيجاز

المبحث الرّابع: الإطناب

الفصل الثّاني: الكلام عن علاقة الجمل بعضها ببعض، من خلال أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري.

سيكون الحديث في هذا الفصل عن باقي مباحث علم البلاغة المتبقيّة، وبما أنّه تمّ الكلام عن أهميّة علم المعاني إجمالا في الفصل الأوّل، وأنّها لبّ علم البلاغة، فأغنى عن إعادته.

واختيار عنوان الفصل بالتّعرّض لدراسة أحوال الجمل بعضها ببعض من باب التّغليب؛ وتحديدا: إدخال أسلوب القصر ضمن هذه التّسمية، فيه نوع مسامحة، كون أسلوب القصر غالبا ما يرد استعماله ضمن جملة، ومن أجل إحداث شيء من التّوازن بين عدد مباحث الفصول تحتّم هذا الاختيار.

وتعتبر مباحث هذا الفصل أحد أهمّ المباحث التي تتطلّب دقّةُ الاختيار، وسرعة الفهم، وحسن الذّوق، وقوّة العارضة، حتّى يوضع كلٌّ في موضعة، وعلى قدر الحاجة المطلوبة إليه. ومن وُفِّق لذلك فقد ملك زمام البلاغة، وما قولهم بأنّ: البلاغة معرفة معرفة الفصل من الوصل، وقولهم: البلاغة هي الإيجاز، إلّا دليل على ماذكر.

المبحث الأوّل: القصر

تعريف القصر لغة واصطلاحا

القصر لغة: هو الحبس. قال الله تعالى: ﴿ حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي ٱلْخِيَامِ ﴾ [الرّحمن: 72] أي محبوساتٌ[1]. والمقصُورةُ: المحبوسة في بيتها وخدرها لا تخرج [2]. وقصرت الشيء بالفتح أَقْصُرُهُ قَصْراً: حبستُه[3].

قال ابن فارس في مادّة "قصر": (القاف والصّاد والرّاء: أصلان صحيحان، أحدهما يدل على ألاّ يبلغ الشّيء مداه ونهايته، والآخر على الحبس. والأصلان متقاربان)[4].

اصطلاحا: هو تخصيص أمر بآخر بطريق مخصوص[5].

وقال الشّريف الجرجاني : هو تخصيص شيء بشيء وحصره فيه.

ثمّ أضاف: ويسمى الأمر الأول: مقصورًا، والثاني: مقصورًا عليه[6].

طرق القصر: للقصر طرق كثيرة، لكن أشهرها أربع طرق هي[7] :

1 . النفي والاستثناء، وهنا يكون المقصور عليه مؤخّرا وجوبا.

2 . إنّما ، ويكون المقصور عليه مؤخّرا وجوبا.

3 . العطف بلا أو بل أو لكن، فإن كان العطف بلا كان المقصور عليه مقابلا لما بعدها ، وإن كان العطف ببل أو لكن كان المقصور عليه ما بعدها.

4 . تقديم ماحقّه التأخير، وهنا يكون المقصور عليه هو المقدّم.

---

[1] ـ ينظر: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري تهذيب اللّغة، مادّة (قصر)، ج6، ص523. وأبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللّغة ، مادّة (قصر)، ج5، ص95 . 96.

[2] ـ ينظر: الخليل بن أحمد الفراهدي، معجم العين، مصدر سابق ، مادّة (قصر)، ج5، ص58.

[3] ـ أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مصدر سابق، مادّة (قصر)، ج2، ص516.

[4] ـ أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللّغة، مصدر سابق، مادّة (قصر)، ج5، ص96.

[5] ـ ينظر: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص99. ودروس البلاغة، ص24.

[6] ـ علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، كتاب التّعريفات، مصدر سابق، ص256.

[7] ـ ينظر: السّكّاكي، المفتاح، ص288 . 292. والخطيب القزويني، الإيضاح، ص101. وأحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص168. وأحمد مطلوب الرفاعي، أساليب بلاغية، الناشر: وكالة المطبوعات ـ الكويت، الطبعة: الأولى، 1980م، ص181 ـ 182.

أنواع القصر[1]: ينقسم القصر بالنّظر إلى المقصور والمقصور عليه لقسمين:

ـ قصر صفة على موصوف

ـ قصر موصوف على صفة

تقسيم باعتبار آخر: ينقسم القصر بالنظر إلى موافقته للحقيقة والواقع أو مخالفته لذلك إلى قسمين :

ـ **قصر حقيقي**: هو أن يختصّ المقصور بالمقصور عليه بحسب الحقيقة والواقع بألاّ يتعدّاه إلى غيره أصلا

ـ **قصر إضافي**: هو ما كان الاختصاص فيه بحسب الإضافة إلى شيء معيّن

وينقسم القصر الإضافي إلى ثلاثة أقسام هي :

ـ **قصر إفراد**: إذا اعتقد المخاطب الشّركة.

ـ **قصر قلب**: إذا اعتقد المخاطب عكس الحكم الذي تثبته.

ـ **قصر تعيين**: إذا تردّد المخاطب في تعين الحكم على أحد شيئين.

القصر واستعماله في أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري

المطلب الأوّل: قصر صفة على موصوف

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُجَاهِدُ؟ قَالَ: «لَكَ أَبَوَانِ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ».

طريق القصر في الحديث تقديم ما حقّه التأخير، إذ أصل الكلام (جاهد فيهما). أمّا نوعه فهو: قصر صفة على موصوف؛ حيث قصر صفة الجهاد على برّ الوالدين وخدمتهما، فالجهاد مقصور والوالدان مقصور عليه.

وهو قصر إضافي من قبيل قصر القلب، فالكلام جاء على عكس ما كان يعتقده السّائل، حيث إنّه استأذن كي يجاهد في سبيل الله، فأرشده النّبيّ صلى الله عليه وسلّم، إلى الجهاد في والديه، وقدّمه على جهاد الحرب، بل قصر الجهاد في طاعتهما، و هو كلام رائع في بلاغته، وحسن سبكه وتوجيهه.

---

[1] ـ ينظر: (حفني ناصف/ سلطان محمّد/ محمّد دياب/ مصطفى طموم)، دروس البلاغة، ص34

والكلام ليس على ظاهره وإنما أريد به التّوكيد، وإطلاق لفظ الجهاد على الوالدين من قبيل المجاز، والمشاكلة اللّفظيّة كما نبّه على ذلك العلماء.

قال الطِّيبِيُّ رحمة الله عليه معلّقا على هذا الحديث: قوله: («فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ» فيهما متعلق بالأمر، قدم للاختصاص، الفاء الأولى جزاء شرط محذوف، والثانية جزائية لتضمن الكلام معنى الشّرط أي إذا كان الأمر كما قلت، فاختصّ المجاهدة في خدمة الوالدين)[1].

وذكر الكرماني رحمه الله أنّ: («فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ» الجار والمجرور متعلّق بمقدر وهو جاهد، والمذكور مفسر له لأنّ ما بعد الفاء الجزائية لا يعمل فيما قبلها ومعناه خصّصهما بالجهاد)[2].

وفي عمدة القاري للعيني رحمه الله: (قوله: «ففيهما» أي ففي الوالدين فجاهد، الجار والمجرور متعلق بمقدر، وهو: جاهد. ولفظ: جاهد المذكور مفسر له، لأن ما بعد الفاء الجزائية لا يعمل فيما قبلها، ومعناه: خصّصهما بالجهاد، وهذا كلام ليس ظاهره مرادا، لأن ظاهر الجهاد إيصال الضرر للغير، وإنما المراد إيصال القدر المشترك من كلفة الجهاد، وهو بذل المال وتعب البدن فيؤول المعنى إلى: أبذل مالك وأتعب بدنك في رضا والديك. وفيه: التأكيد ببر الوالدين وتعظيم حقهما وكثرة الثواب على برهما، والله أعلم)[3].

وقال القسطلّاني: («ففيهما»: أي الوالدين، «فجاهد»، الجار متعلق بالأمر قدّم للاختصاص والفاء الأولى جواب شرط محذوف والثانية جزائية لتضمن الكلام معنى الشرط؛ أي إذا كان الأمر كما قلت فاخصصهما بالجهاد)[4].

وللزّرقاني رحمه الله في شرح الموطّإ: (قَالَ: «فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ» أي خصّهما بجهاد النفس في رضاهما وبرّهما، فعبّر عن الشّيء بضدّه لفهم المعنى؛ لأن ظاهره إيصال الضرر الذي كان يحصل لغيرهما لهما وليس بمراد قطعا، وإنما المراد القدر المشترك من كلفة الجهاد وهو تعب البدن والمال)[5].

---

[1] ـ شرف الدين الحسين بن محمد الطيبي، الكاشف عن حقائق السّنن، مصدر سابق ، ج8، ص2642.

[2] ـ شمس الدين الكرماني، الكواكب الدّراري في شرح صحيح البخاري، مصدر سابق ، ج13، ص17.

[3] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق ، ج14، ص348.

[4] ـ أحمد القسطلّاني، إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري، ج6، ص474.

[5] ـ أبو عبد الله بن محمد عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية . القاهرة، الطبعة: الأولى، 1424هـ - 2003م، ج3، ص23.

عن ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قُال: رَأَى عُمَرُ حُلَّةَ سِيَرَاءَ تُبَاعُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ابْتَعْ هَذِهِ وَالبَسْهَا يَوْمَ الجُمُعَةِ، وَإِذَا جَاءَكَ الوُفُودُ. قَالَ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لاَ خَلاَقَ لَهُ».

وفي رواية: عن يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: قَالَ لِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: ـ مَا الإِسْتَبْرَقُ؟ قُلْتُ: مَا غَلُظَ مِنَ الدِّيبَاجِ، وَخَشُنَ مِنْهُ ـ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ، يَقُولُ: رَأَى عُمَرُ عَلَى رَجُلٍ حُلَّةً مِنْ إِسْتَبْرَقٍ، فَأَتَى بِهَا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اشْتَرِ هَذِهِ، فَالْبَسْهَا لِوَفْدِ النَّاسِ إِذَا قَدِمُوا عَلَيْكَ. فَقَالَ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ الحَرِيرَ مَنْ لاَ خَلاَقَ لَهُ».

قول النّبيّ صلى الله عليه وسلّم: «إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لاَ خَلاَقَ لَهُ» هو قصر صفة على موصوف، حيث قصر: لبس الحرير، وهو المقصور، على الموصوف (من لا خلاق له)، وهو المقصور عليه. والمراد بالخلاق الحظ والنّصيب، أي لا حظّ له ولا نصيب يوم القيامة.

أمّا نوع القصر بالنّظر إلى مخالفته للحقيقة والواقع ومخالفته، فيمكن القول أنّه قصر إضافي من قبيل قصر القلب؛ لكون الحرير يجوز أن تلبسه النّساء مطلقا، ولاعتقاد عمر بن الخطّاب رضي الله عنه أنّ الحرير جائز لبسه على الرّجال.

وعن عَمْرو بْنَ العَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جِهَارًا غَيْرَ سِرٍّ يَقُولُ: « إِنَّ آلَ أَبِي ـ قَالَ عَمْرٌو: فِي كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ بَيَاضٌ ـ لَيْسُوا بِأَوْلِيَائِي، إِنَّمَا وَلِيِّيَ اللَّهُ وَصَالِحُ المُؤْمِنِينَ».

نوع القصر: قصر صفة على موصوف، إذ قصَر ولاية النبيّ صلى الله عليه وسلّم، على الله وصالح المؤمنين؛ فكلمة وليّي مقصور، والله وصالح المؤمنين مقصور عليه

وهو قصر حقيقي كون ولاية الرّسول لا تتعدّى ما ذكر، وكلّ من آمن بالله، وصدّق رسله، هو من صالح المؤمنين ـ إن شاء الله ـ وإن قصّر في أمور، أو صدرت منه مخالفات، ما لم يخرج عن دائرة الإسلام. والمقصود بالولاية في الحديث ولاية الدّين، لا ولاية النّسب. قال الخطّابي رحمه الله: (وليس معنى الولاية التي نفاها ولاية الدين ولكن ولاية القرب والاختصاص)[1].

وللعلماء تعليق حسن على هذا الحديث، فقد نقل ابن بطّال عن شيخه المهلّب ما نصّه: (قال المهلب: « إِنَّ آلَ أَبِي لَيْسُوا بِأَوْلِيَائِي، إِنَّمَا وَلِيِّيَ اللَّهُ وَصَالِحُ المُؤْمِنِينَ»، فأوجب عليه

[1] ـ أبو سليمان الخطابي، أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، مصدر سابق ، ج3، ص2168.

السلام الولاية بالدين ونفاها عن أهل رَحِمِه؛ إذ لم يكونوا من أهل دينه، فدل ذلك أن النّسب محتاج إلى الولاية التي بها تقع الوراثة بين المتناسبين والأقارب، فإن لّم يكن لهم دين يجمعهم لم تكن ولاية ولا موارثة، ودل على أنّ الرحم التي تضمَّن الله أن يصل من وصلها ويقطع من قطعها، إنّما ذلك كان في الله وفيما شرع، وأما من قطعها في الله وفيما شرع فقد وصل الله والشريعة، واستحق صلة الله بقطعه من قطع الله. قال الله تعالى: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ** ﴾ [الممتحنة: 1][1]. وقوله تعالى: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَابَآءَكُمۡ وَإِخۡوَٰنَكُمۡ أَوۡلِيَآءَ إِنِ ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡكُفۡرَ عَلَى ٱلۡإِيمَٰنِۚ** ﴾ [التّوبة: 23][2]. وقال: ﴿ **وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَيۡءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْۚ** ﴾ [الأنفال: 72]. فكيف بمن لم يؤمن؟)[3].

وقال القاضي عياض رحمه الله (في قوله: «إِنَّمَا وَلِيِّيَ اللَّهُ وَصَالِحُ المُؤْمِنِينَ» فأفاد أنَّ أولياءه صالح المؤمنين وإن بَعُدَ نسبهم منه، وأنَّ من ليس بمؤمنٍ ولا صالح ليس له بولي وإن قرُبَ نسبه منه، ودل الحديث أن الولاية في الإسلام إنما هي بالموافقة فيه بخصال الديانة وزمام الشريعة، لا بامتشاج النسب وشجنةِ الرحم)[4].

وذكر أحمد القرطبي رحمه الله أنّ: (فائدة الحديث انقطاع الولاية بين المسلم والكافر وإن كان قريبًا حميمًا)[5].

وعن النّووي رحمه الله: (قوله: «إِنَّمَا وَلِيِّيَ اللَّهُ وَصَالِحُ المُؤْمِنِينَ» ومعناه إنّما وليِّي من كان صالحا وإنْ بعُد نسبه مني، وليس وليِّي من كان غير صالح وإنْ كان نسبه قريبا)[6].

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَيْسَ الوَاصِلُ بِالْمُكَافِئِ، وَلَكِنِ الوَاصِلُ الَّذِي إِذَا قُطِعَتْ رَحِمُهُ وَصَلَهَا».

في الحديث قصر صفة الوصل على الذي إذا قطعت رحمه وصلها، فهو قصر صفة على

---

[1] ـ والسّورة كلّها جاءت مقرّرة لهذا الأصل العقدي،وهو الولاء والبراء؛ موالاة أهل والإيمان، ومعاداة أهل الكفر والطّغيان.

[2] ـ وينظر تقرير هذا المعنى في تمام الآية وما بعدها.

[3] ـ عن ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق ، ج9، ص 206 . 207.

[4] ـ القاضي عياض، إكمال المُعْلِمْ بفوائد مسلم، مصدر سابق ، ج1، ص600.

[5] ـ أحمد القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، مصدر سابق ، ج1، ص461.

[6] ـ يحي بن شرف النّووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج، مصدر سابق ، ج3، ص88.

موصوف. ونوعه بالنّظر للحقيقة والواقع فهو قصر إضافي مفرد؛ لمن اعتقد الشركة في إطلاق الوصل بين من وَصَل مكافئة، ووصل من قطعه؛ وهذا الظّاهر. أو قصر قلب لمن اعتقد إطلاق الوصل على المكافئ وَحَسْب، أو قصر تعيين لمن تردّد في ذلك.

وليس المقصود قصر الوصل . أي صلة الرّحم . على من خصّه الحديث، ونفيها عن غيره، لكن يراد بها أنّ من كان هذه حاله بلغ الكمال، والدّرجة العالية في الوصل. كما يراد من الحديث الحثّ والتّرغيب في وصل من قطعك. ومعلوم أنّ النّاس يتفاعلون مع من وصلهم بالوصل، ومع من قطعهم بالقطع، فنبّه النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم على ذلك، وأكّده بأسلوب القصر من باب المبالغة، تنبيها إلى ما ينبغي أن يكون عليه المسلم.

فالذي يصل من قطعه تجده من باب أولى يصل من وصله، والذي يحسن لمن أساء إليه، هو لِمَنْ أحسَنَ إليه أشدّ إحسانا، وعن الإساءة إليه أبعد.

قال الطّيبي: (قوله: «ليس الواصل بالمكافئ» التعريف في "الواصل" للجنس، أي ليس حقيقة الواصل ومن يعتدّ وصله من يكافئ صاحبه بمثل فعله، ونظيره: قولك: هو ليس بالرجل بل الرجل من يصدر منه المكارم والفضائل)[1]. وقد نبّه ابن بطّال رحمه الله إلى هذا بعدَ سوق الحديث بقوله: (هذا حقيقة الواصل الذى وعد الله عباده عليه جزيل الأجر، قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَصِلُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ ﴾ [الرّعد: 21] الآيات)[2].

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لاَ يَجِدُ أَحَدٌ حَلاَوَةَ الإِيمَانِ حَتَّى يُحِبَّ المَرْءَ لاَ يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ ....».

نوع القصر في قوله: «لاَ يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ» من قصر الصّفة على الموصوف، فنجد أنّه قصر صفة محبّة النّاس في ذات الله وحسب، فالمحبّة مقصور والله مقصور عليه.

وهو قصر إضافي؛ إذْ القصد قصر المحبّة في الله بالنّظر لحلاوة الإيمان، والمحبّة تكون في غير الله في الحسّ والواقع. وهو قصر إفراد كون المخاطب يعتبر المحبة في غير الله لا تصادم حلاوة الإيمان وكماله. أو هو على التّعيين لمن كان متردّدا بين الأمرين. أو هو من باب تنزيل

---

[1] ـ شرف الدين الحسين بن محمد الطيبي، الكاشف عن حقائق السّنن، مصدر سابق، ج10، ص3163.

[2] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق، ج9، ص209.

المعلوم منزلة المجهول بالنّسبة للمخاطب، لاعتبار ما يراه المتكلّم يناسب سياق الكلام؛ ككون النّاس يهملون ويفرّطون في الأمر الذي دلّ عليه مضمون هذا الحديث، ألا وهو الولاء البراء في الله، والحبّ والبغض في الله.

قال علي صبح: (وتجد أسلوب القصر والتأكيد في قوله: «لا يحبه إلا لله» ليفيد قصر حب المرء على أن يكون لوجه الله وابتغاء مرضاته، فيلتزم فيه طاعته، ويكف عن معصيته، منزها عن المقاصد المادية والأغراض الدنيوية)[1].

عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحْرِزٍ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ: كَيْفَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي النَّجْوَى؟ قَالَ: « يَدْنُو أَحَدُكُمْ مِنْ رَبِّهِ حَتَّى يَضَعَ كَنَفَهُ عَلَيْهِ، فَيَقُولُ: عَمِلْتَ كَذَا وَكَذَا؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ، وَيَقُولُ: عَمِلْتَ كَذَا وَكَذَا، فَيَقُولُ: نَعَمْ، فَيُقَرِّرُهُ، ثُمَّ يَقُولُ: إِنِّي سَتَرْتُ عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، فَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ اليَوْمَ».

في قول النبيّ صلى الله عليه وسلّم: «فَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ اليَوْمَ» تقديم ضمير المتكلّم، وقد ذكر العلماء أنّ تقديم ما حقّه التّأخير يفيد القصر. وعلى هذا الاعتبار، فالحديث فيه قصر من قبيل قصر الصّفة على الموصوف فقَصْرُ مغفرة الذّنوب على الله وحده ، فالمغفرة مقصور والله مقصور عليه. وهو قصر حقيقي كون مغفرة الذّنوب مختصّة بالله جلّ وعلا.

عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الجُهَنِيِّ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ اللُّقَطَةِ، فَقَالَ: «عَرِّفْهَا سَنَةً، ثُمَّ اعْرِفْ وِكَاءَهَا وَعِفَاصَهَا، ثُمَّ اسْتَنْفِقْ بِهَا، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَدِّهَا إِلَيْهِ» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَضَالَّةُ الغَنَمِ؟ قَالَ: «خُذْهَا، فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذِّئْبِ»

قوله: صلى الله عليه وسلّم: « فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذِّئْبِ»، هو قصر صفة على موصوف، حيث قصر ضالّة الغنم على من وجدها أو من ضلّت منه أو الذّئب. فضالّة الغنم صفة وهو مقصور، وما بعدها موصوف وهو مقصور عليه. وهو قصر حقيقي، وهذا إذا اعتبرنا أنّ الأخذ في قوله: (لك)، يعمّ كلّ من وجدها، غير خاصّ بمن أخذها لأجل حفظها وتعريفها؛ فقد يأخذها اللّصوص دون نيّة إرجاعها لصاحبها، وإن ظهر. وعلى اعتبار أنّه قصد (بالذّئب) جنس ما يفترس الشّاة من السّباع.

---

[1] ـ علي صبح، التصوير النبوي للقيم الخلقية والتشريعية في الحديث الشريف، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الأولى، 1423هـ - 2002م، ص11.

ولقائل أن يعارض بإخراج أحد هذه المعاني عن دلالة الحديث، أو أن تهلك الشّاة بسبب ما، ويقول: هي من قبيل القصر الإضافي على سبيل التّعيين؛ لتردّد السّائل، والله أعلم.

قال ابن حجر: (قوله: «لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذِّئْبِ» إشارة إلى جواز أخذها، كأنه قال: هي ضعيفة لعدم الاستقلال، معرضة للهلاك مترددة بين أن تأخذها أنت أو أخوك، والمراد به ما هو أعم من صاحبها أو من ملتقط آخر، والمراد بالذئب: جنس ما يأكل الشاة من السباع. وفيه حث له على أخذها؛ لأنه إذا علم أنه إن لم يأخذها بقيت للذئب، كان ذلك أدعى له إلى أخذها)[1].

وقال العيني: (وذكر الذئب مثال، وليس بقيد، والمراد جنس ما يأكل الشاة ويفترسها من السباع)[2].

وقال القسطلّاني: (أي إنّها ضعيفة لعدم الاستقلال معرضة للهلاك مرددة بين أن تأخذها أنت أو أخوك. قيل: والمراد بالأخ ما هو أعم من صاحبها أو ملتقط آخر، وعورض بأنّ البلاغة لا تقتضي أن يقرن صاحبها المستحق لها بالذئب العادي فالمراد ملتقط آخر والمراد جنس ما يأكل الشاة)[3].

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرَعَةِ، إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الغَضَبِ».

قصر صفة الشّدّة على من يملك نفسه عند الغضب فهو قصر صفة على موصوف. وهو قصر إضافي، ونوعه قصر قلب؛ لأنّ النّاس يعتقدون أنّ كلمة الشدّة إذا أطلقت، يراد بها صرع الخصم والتغلّب عليه، فجاء كلام النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم على عكس ذلك. ولأنّ الشدّة تكون في غير ما ذكر، فالكلام يراد به المبالغة والتّأكيد، ولا يحمل على ظاهره وحقيقته.

ومناسبة الرّبط بين الصّورتين في الحديث ـ والله أعلم ـ أنّ من عادة من أُغْضِبَ، دفعه غضبه إلى الانتقام، والذي من مظاهره مصارعة الخصم وضربه، ولَمّا كان هذا ينافي خلق المسلم، نفّر منه النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، ونفى عنه اسم الشدّة مبالغة في محوها من قلب

---

[1] ـ ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج6، ص237. وينظر: شرح الزرقاني على الموطإ، ،ج4 ص97.

[2] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق ، ج12، ص379.

[3] ـ أحمد القسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج5، ص429.

المخاطب، وفي مقابل ذلك قصر الشدّة على الذي يملك نفسه حالة الغضب، مبالغة في مدح المتّصف به؛ تنبيها للمخاطب على لزوم هذا الخلق، وطرح ذاك.

قال البيضاوي: ("الصرعة" كالخدعة واللعبة: الذي يغلب كل من يصارعه، والمعنى: أن القوي في الحقيقة ليس من يصارع الرجال ويغلب عليهم، بل القوي من يقاوم نفسه، ويغلب عليها؛ بحيث يملكها حينما تكون أكثر تمردا وأشد تفرعنا، وذلك عند الغضب)[1].

جاء في التّهذيب: (وفي الحديث: الصُرَعة بتحريك الرَّاء الرجل الحَلِيم عند الغَضَب)[2]. وكذا ضبطها القاضي في المشارق، بضم الصّاد وفتح الراء[3].

عن عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الحَيَاءُ لاَ يَأْتِي إِلَّا بِخَيْرٍ».

نوع القصر هنا قصر صفة على موصوف، حيث قصر صفة الحياء على الخير وهو الموصوف، فالحياء مقصور والخير مقصور عليه. وهو قصر حقيقي كون الحياء صفة ملازمة للخير؛ لأنّ الحيِيَّ لا يأمره حياؤُه إلاّ بفعل ما هو حسن وخير، وهو حاجز يمنعه من فعل ما هو قبيح وشر.

عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « قَالَ اللَّهُ: يَسُبُّ بَنُو آدَمَ الدَّهْرَ، وَأَنَا الدَّهْرُ، بِيَدِي اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ».

قوله: «أنا الدّهر» قصر صفة على موصوف، فالدّهر ـ أي تقليب الحوادث ـ صفة وهو مقصور، والله موصوف وهو مقصور عليه. وهو قصر حقيقي؛ لأنّ الله وحده خالق الكون وما يحدث فيه.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « لاَ تُسَمُّوا العِنَبَ الكَرْمَ، وَلاَ تَقُولُوا: خَيْبَةَ الدَّهْرِ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ».

في قوله: «فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ» نجد أنّ ضمير الفصل توسط بين اسم إنّ وخبرها، وتوسط ضمير الفصل يفيد القصر كما قرّر ذلك العلماء.

---

[1] ـ القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، مصدر سابق، ج3، ص276.

[2] ـ أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللّغة، مادّة (صرع)، مصدر سابق، ج1، ص454.

[3] ـ القاضي عياض، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، مصدر سابق ، ج2، ص42.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَيَقُولُونَ الكَرْمُ، إِنَّمَا الكَرْمُ قَلْبُ المُؤْمِنِ».

قول النّبي صلى الله عليه وسلّم: «إِنَّمَا الكَرْمُ قَلْبُ المُؤْمِنِ» من قصر الصفة على الموصوف، حيث قصر صفة الكرم وهو مقصور على قلب المؤمن، وهو مقصور عليه.

وهو قصر إضافي ونوعه قصر قلب؛ لاعتقاد المخاطب أنّ إطلاق لفظ الكَرْم يختصّ بشجرة العنب، أو قصر إفراد لمن كان معتقدا التّشريك. وهو في حقيقة الأمر من إجراء الأسماء في غير مسمّياتها، ونفيها عمّا اعتاده النّاس في عرف كلامهم.

قال الخطّابي رحمه الله: (نهيه عن تسمية شجر العنب كرما؛ وهو اسمه المشهور عندهم، إنّما معناه التوكيد لتحريم الخمر وتأييد النّهي عنها وسلبها الفضيلة بتغيير نعتها المأخوذ عندهم من اسم الكرم؛ إذْ كان في تسليم هذا الاسم تقريرٌ لدعواهم فيها، وتسويغٌ لِمَا كانوا يتوهّمونه من التكرّم في سقيها وشربها، فأمر بأن لّا تُدعَى كروما، وأن تسمّى مواضعها وأشجارها حدائق الأعناب. وقال: «إِنَّمَا الكَرْمُ قَلْبُ المُؤْمِنِ» لما فيه من نور الإيمان وتقوى الإسلام قال صلى الله عليه وسلم: «الْكَرَمُ التَّقْوَى»[1]. وهو معنى قوله عز وجل: ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ﴾ [الحجرات: 13])[2].

وقال ابن حجر رحمه الله: (غَرضُ البخاري أنَّ الحصر ليس على ظاهره، وإنّما المعنى: أنّ الأحقّ باسم الكرم قلب المؤمن، ولم يرد أنّ غيره لا يسمّى كرمًا، كما أن المراد بقوله: «إنّما المفلس» من ذكر، ولم يرد أنّ من يفلس في الدّنيا لا يسمّى مفلسًا. وبقوله: «إنّما الصُّرَعة»

---

[1] ـ هو جزء من حديث أخرجه أحمد في المسند من حديث سمرة بن جندب، رقم (20102)، ج33، ص294. وابن ماجة في سننه، كتاب الزّهد، باب الورع والتّقوى، رقم (4219)، ج5، ص621. والتّرمذي في سننه، أبواب تفسير القرآن، باب من سورة الحجرات، رقم (3271)، ج5، ص243. وهو عند غير من ذكرنا من أصحاب السّنن. والحديث صحّح إسناده الألباني في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السّبيل، الناشر: المكتب الإسلامي . بيروت، الطّبعة الأولى، 1399هـ . 1979م، رقم (1870) ج6، ص271270. وكذا في صحيح سنن ابن ماجة، ج3، ص374. وصحيح سنن التّرمذي، النّاشر: مكتبة المعارف ـ الرياض، الطّبعة الأولى للطّبعة الجديدة، 1420هـ . 2000م، ج3، ص335.

[2] ـ أبو سليمان الخطابي، أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، مصدر سابق، ج3، ص2212. وينظر المؤلّف، غريب الحديث، مصدر سابق، ج1، ص664 . 665.

كذلك. وكذا قوله: «لا مَلِكَ إلا الله» لم يرد أنه لا يجوز أنْ يسمى غيره ملكًا، وإنما أراد الملك الحقيقي، وإنْ سمّي غيره ملكًا)[1].

ترجم البخاري لهذا الحديث بقوله: باب قول النّبيّ صلّى الله عليه وسلم: «إِنَّمَا الكَرْمُ قَلْبُ المؤْمِنِ». ثمّ قال: (وقد قال: «إِنَّمَا المفْلِسُ الَّذِي يُفْلِسُ يَوْمَ القِيَامَةِ»، كَقَوْلِهِ: « إِنَّمَا الصُّرَعَةُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الغَضَبِ»، كَقَوْلِهِ: «لاَ مُلْكَ إِلَّا لِلَّهِ» فوصفه بانتهاء الملك، ثمّ ذكر المُلوك أيضا فقال: ﴿ **قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا** ﴾ [النّمل: 34].

في قوله: «إِنَّمَا المفْلِسُ الَّذِي يُفْلِسُ يَوْمَ القِيَامَةِ» في هذا الحديث قصر الإفلاس على الذي يفلس يوم القيامة، فهو من قصر الصّفة على الموصوف.

وهو قصر إضافي، وهو قصر قلب لاعتقاد الصّحابة أنّ لفظ المفلس يطلق على من لا مال له في الدّنيا ولا متاع، أو هو من قصر الإفراد لمن اعتقد الشّرْكة.

أمّا عن معنى هذا الحديث فقد بيّنه حديث آخر رواه الإمام مسلم في صحيحه من طريق أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «أَتَدْرُونَ مَا الْمُفْلِسُ؟» قَالُوا: الْمُفْلِسُ فِينَا مَنْ لَا دِرْهَمَ لَهُ وَلَا مَتَاعَ، فَقَالَ: «إِنَّ الْمُفْلِسَ مِنْ أُمَّتِي يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلَاةٍ، وَصِيَامٍ، وَزَكَاةٍ، وَيَأْتِي قَدْ شَتَمَ هَذَا، وَقَذَفَ هَذَا، وَأَكَلَ مَالَ هَذَا، وَسَفَكَ دَمَ هَذَا، وَضَرَبَ هَذَا، فَيُعْطَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْضَى مَا عَلَيْهِ أُخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ»[2].

فتبيّن من معنى الحديثين على أنّ المفلس الحقيقي من لا حسنات له يوم القيامة؛ لأنّ من ليس له مال في الدّنيا، قد يزول عنه هذا الوصف في حياته؛ بميسرة تحصل له، أو بمماته. أمّا مفلس الأخرة فلا يزول عنه هذا الوصف، لذاكان هو الأحق بهذا الوصف دون غيره وحسُنَ القصر.

قوله: «لاَ مُلْكَ إِلَّا لِلَّهِ» هو من باب قصر الصّفة على الموصوف، حيث قصر صفة الملك؛ وهي المقصور، على الله جلّ وعلا، وهو المقصور عليه.

---

[1] ـ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق ، ج14، ص54. وينظر أحمد القسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ج13، ص188.

[2] ـ كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، رقم ح (2581)، ج4، ص1997. ورواه الإمام أحمد في مسنده، من مسند أبي هريرة، رقم ح (8414)، ج14، ص138.

ونوع القصر ـ بمنظور الحقيقة والواقع ـ هو قصر إضافي، من قبيل قصر الإفراد؛ لاعتقاد المخاطب التّشريك. فوصف العبد بالملك لفظ ثابت إطلاقه، لكن لَمّا كان ملكه داخل تحت مشيئة الله وتقديره؛ أي ملك فيه افتقار ونقص، وهو لا محالة زائل، بينما ملك الله جلّ في علاه هو موجود بلا ابتداء، دائم بلا انتهاء، غير مفتقر لغيره، ومنزّه عن كلّ نقص وعيب يلحق به. لأجل هذه المعاني، مَلُحَ قول: «لا مُلْكَ إلاّ لله» و «لا مَلِكَ إلا الله».

وقال الكرماني بعد هذه الأحاديث: (وغرض البخاري أنّ هذه العبارات للحصر إذ (ما، وإلا) صريح في النفي والإثبات، وإنما هو بمعناهما فمقتضاها أن لا يطلق لفظ الكرم إلا على القلب، وكذا لفظ الملك إلا على الله، لكنه قد أطلق على غيره فتحقيقه أنه حَصْرٌ على سبيل الادّعاء كأنّ الكرم الحقيقي هو العنب والشجر مجاز، وكذلك الملك حقيقة هو الله والباقي بالتجوز)[1].

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الحُسَيْنِ، أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيَيٍّ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزُورُهُ، وَهُوَ مُعْتَكِفٌ فِي المِسْجِدِ، فِي العَشْرِ الغَوَابِرِ مِنْ رَمَضَانَ، فَتَحَدَّثَتْ عِنْدَهُ سَاعَةً مِنَ العِشَاءِ، ثُمَّ قَامَتْ تَنْقَلِبُ، فَقَامَ مَعَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْلِبُهَا، حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ بَابَ المِسْجِدِ، الَّذِي عِنْدَ مَسْكَنِ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مَرَّ بِهِمَا رَجُلاَنِ مِنَ الأَنْصَارِ، فَسَلَّمَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ نَفَذَا، فَقَالَ لَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عَلَى رِسْلِكُمَا، إِنَّمَا هِيَ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ» قَالاَ: سُبْحَانَ اللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَبُرَ عَلَيْهِمَا.

في الكلام قَصْرُ المرأة التي بصحبة النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم على أنّها صفيّة بنت حيي، فلفظ: (هي) مقصور، و(صفيّة بنت حييّ) مقصور عليه.

وإنّما خاطبهما النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم بهذا تنزيلا منه لهما منزلة المتردّدَيْن، أو نحو ذلك؛ لأنّ الشّيطان قد يقذف في قلوبهما ظنّا سيّئا يكون سببا لهلاكهما، فبادر لإعلامهما إشفاقا عليهما، وقطعا لوسوسة النّفس والشّيطان، وسدّا لطريق سوء الظنّ، وليقتدي به من كان في مثل حالِه. وإنّما قلنا نزّلهم منزلة المتردّد؛ لصدور منهما ما يدلّ عدم شكّهما أنّها ليست من محارمه.

---

[1] ـ شمس الدين الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج22، ص42.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ العُطَاسَ، وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ، فَإِذَا عَطَسَ فَحَمِدَ اللَّهَ، فَحَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ سَمِعَهُ أَنْ يُشَمِّتَهُ، وَأَمَّا التَّثَاؤُبُ: فَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَلْيَرُدَّهُ مَا اسْتَطَاعَ، فَإِذَا قَالَ: هَا، ضَحِكَ مِنْهُ الشَّيْطَانُ».

قول النبي صلى الله عليه وسلّم: «فَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الشَّيْطَانِ» قصر صفة على موصوف، حيث قصر صفة التّثاؤب وهو المقصور على الموصوف؛ أي الشّيطان، وهو المقصور عليه.

وهو قصر إضافي؛ أمّا نسبة التثّاؤب للشّيطان، لأنّه يحمل النّاس على تعاطي الأسباب الجالبة له، ويزيّن للنفس ما تشتهيه من المأكل، والزّيادة على قدر الحاجة، ممّا يورث الخمول والكسل، ويجلب التّثاؤب، فبالغ في التّنفير منه؛ بِأَن نَّسَبَهُ للشّيطان وقصره عليه تقبيحا له في نفس المخاطب.

المطلب الثّاني:قصر موصوف على صفة

جاء في حديث الغار :«... فَلَمَّا فَعَدْتُ بَيْنَ رِجْلَيْهَا قَالَتْ: يَا عَبْدَ اللَّهِ اتَّقِ اللَّهَ، وَلاَ تَفْتَحِ الخَاتَمَ إِلَّا بِحَقِّهِ»[1].

نوع القصر هو قصر موصوف على صفة؛ حيث قصر فتح الخاتم (كناية عن غشاء البكارة) وهو المقصور، على الحق (الذي هو الزواج الشّرعي) وهو المقصور عليه.

وهو قصر إضافي ونوعه قصر إفراد، وهو من باب تنزيل المعلوم منزلة المجهول؛ لأنّ من يُقْدِم على هذا الأمر من غير طريقه المشروع، مع حرصه الشّديد عليه كأنّه اعتقد جوازه، لذا استُحسِن مخاطبته بهذا، تذكيرا له، وتخويفه بالله. والله أعلم.

عن ابْنَ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: رَأَى عُمَرُ حُلَّةَ سِيَرَاءَ تُبَاعُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ابْتَعْ هَذِهِ وَالبَسْهَا يَوْمَ الجُمُعَةِ، وَإِذَا جَاءَكَ الوُفُودُ. قَالَ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لاَ خَلاَقَ لَهُ» فَأُتِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهَا بِحُلَلٍ، فَأَرْسَلَ إِلَى عُمَرَ بِحُلَّةٍ، فَقَالَ: كَيْفَ أَلْبَسُهَا وَقَدْ قُلْتَ فِيهَا

[1] ـ الوارد في كتاب الأدب بدون «إِلَّا بِحَقِّهِ». وعبارة «لاَ تَفْتَحِ الخَاتَمَ إِلَّا بِحَقِّهِ» قد وردت في كتاب المزارعة، باب إذا زرع بمال قوم بغير إذنهم، وكان في ذلك صلاح لهم، رقم: (2333)، ج3، ص106. وورد بلفظ: «وَلاَ تَفُضَّ الخَاتَمَ إِلَّا بِحَقِّهِ»، في كتاب البيوع، باب إذا اشترى شيئا لغيره بغير إذنه فرضي، رقم: (2215)، ج3، ص80. وكتاب الإجارة، باب من استأجر أجيرا فترك الأجير أجره، فعمل فيه المستأجر فزاد، أو من عمل في مال غيره، فاستفضل، رقم: (2272)، ج3، ص71، وكتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، رقم (3465)، ج4، ص173.

مَا قُلْتَ؟ قَالَ: «إِنِّي لَمْ أُعْطِكَهَا لِتَلْبَسَهَا، وَلَكِنْ تَبِيعُهَا أَوْ تَكْسُوهَا» وفي رواية: «إِنَّمَا بَعَثْتُ إِلَيْكَ لِتُصِيبَ بِهَا مَالًا»

نوع القصر في قوله صلى الله عليه: «إِنِّي لَمْ أُعْطِكَهَا لِتَلْبَسَهَا، وَلَكِنْ تَبِيعُهَا أَوْ تَكْسُوهَا» هو قصر موصوف على صفة، قصر إعطاءه الحلّة على البيع أو كسوتُها غيرِه.

وفي الرّواية الثّانية، قصر بعث الثّياب على إصابة المال؛ أي البيع، وهو قصر موصوف على صفة، وهو على نسق الرّواية الأولى. والذي يظهر ـ والله أعلم ـ أنّه قصر إضافي من قبيل قصر القلب، لاعتقاد عمر بن الخطّاب رضي الله عنه، أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، أعطاه الحلّة ليلبسها، بدليل ما قال في الحديث.

وفي حديث جابر بن عبد الله، لما قال لمن ترك الصّلاة خلفه: "إِنَّهُ مُنَافِقٌ"، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « يَا مُعَاذُ، أَفَتَّانٌ أَنْتَ ـ ثَلاَثًا ـ اقْرَأْ: وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا وَسَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى وَنَحْوَهَا».

قوله: «أَفَتَّانٌ أَنْتَ» فيه تقديم ما حقّه التّأخير؛ أفتّان خبر مقدّم، وأنت مبتدأ مؤخّر. وهو من باب قصر الموصوف على الصّفة، فقوله (أفتّان) مقصور عليه، و(أنت) مقصور.

وسبب مخاطبته بهذا الأسلوب، إنكارا عليه بسبب تطويله الصلاة بالنّاس، والذي يكون سببا يفتتن النّاس به عن دينهم، ويبغّض في نفوسهم طاعة ربّهم.

قال ابن الأثير: (والهمزة في قوله: «أَفَتَّانٌ أَنْتَ» همزة استفهام تتضمن توبيخًا وإنكارًا وبدأ بها مبالغة في الإنكار عليه. وفي إدخال همزة الاستفهام على "فتّان" وهو الخبر، وتقديمه على المبتدأ الذي هو "أنت" دليل على أن غرضه في هذا المقام ذكر ما نفّر الرجل عن إتمام صلاته وراء معاذ؛ وهو طول القراءة، وأن ذلك سبب لإيقاع الفتنة في الناس؛ حتى ترك هذا صلاة الجماعة وعدل عنها إلى صلاة الفرد، أو حتى قال فيه باقي المصلين: إنه منافق، وحتى أحوجه ذلك إلى الشكوى والتألم. فبدأ بما هو أولى بالتقديم وإن كان محله التأخير، هذا سبب تقديم الخبر عليه. وأما تخصيص الهمزة بالخبر دون المبتدأ، فلأنه إنما أراد أن يستفهم ويوبّخ وينكر هذا الفعل الصادر عنه، فكان إدخال الحرف الدال على غرضه ومقصده على ما يريده؛ أولى من إدخاله على مَن صَدَرَ هذا الفعل عنه)[1].

[1] ـ أبو السعادات المبارك بن محمد بن الأثير المحدث، الشافي في شرح مسند الشافعي، مصدر سابق، ج2، ص31.

عن أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَالَ فِي المسْجِدِ، فَثَارَ إِلَيْهِ النَّاسُ لِيَقَعُوا بِهِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعُوهُ، وَأَهْرِيقُوا عَلَى بَوْلِهِ ذَنُوبًا مِنْ مَاءٍ، أَوْ سَجْلًا مِنْ مَاءٍ، فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُيَسِّرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ».

قول النّبي صلى الله عليه وسلّم: «فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُيَسِّرِينَ» من قصر الموصوف على الصّفة، حيث قصر بعثة الصّحابة على التّيسير؛ فبعثتهم مقصور والتّيسير مقصور عليه.

وهو قصر إضافي من قصر الإفراد، وأراد بهذا التّأكيد على أهميّة التّيسير في تبليغ دين الله. وقد نزّل التبليغ عنه منزلة البعثة مجازا.

عَنِ جُنْدَب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَيْنَمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْشِي إِذْ أَصَابَهُ حَجَرٌ، فَعَثَرَ، فَدَمِيَتْ إِصْبَعُهُ، فَقَالَ: «هَلْ أَنْتِ إِلَّا إِصْبَعٌ دَمِيتِ... وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا لَقِيتِ»

قول النّبي صلى الله عليه وسلّم في «هَلْ أَنْتِ إِلَّا إِصْبَعٌ دَمِيتِ» هو قصر موصوف على صفة، إذ أنّ (هل) أريد بها النّفي، فقصر (الإصبع) الموصوف على: (دميت) وهي الصّفة، فالإصبع: مقصور، ودميت: مقصور عليه.

وهو قصر إضافي من قبيل قصر الإفراد؛ كون الإصبع إذا جرحت تَتألّم وتتوجّع أيضا. ويراد بهذا الخطاب التّسلية لها.

قال أبو القاسم الزّجّاجي رحمه الله في معرض كلامه عن المعاني التي تأتي بها (هل) قال : (ويجعلونها أيضا بمعنى "ما" في قوله تَعَالَى: ﴿ **هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ** ﴾ [الأنعام: 58. النّحل: 33] و﴿ **هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ** ﴾ [الأعراف: 53] و﴿ **هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ** ﴾ [البقرة: 210] و﴿ **فَهَلۡ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ** ﴾ [النّحل: 35] كل هذا بمَعْنى ما)[1].

وقال الطّيبي رحمه الله: (أقول: (دميت) صفة (أصبع) والمستثنى منه أعم عام الصفة، أي ما أنت بإصبع موصوفة بشيء من الأشياء إلا بأن دميت)[2].

---

[1] ـ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، حروف المعاني والصفات، المحقق: علي توفيق الحمد، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة: الثانية، 1406هـ ـ 1986م، ص2.

[2] ـ شرف الدين الحسين بن محمد الطيبي، الكاشف عن حقائق السّنن، مصدر سابق، ج10، ص3100.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الأَنْصَارِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سَمُّوا بِاسْمِي وَلاَ تَكْتَنُوا بِكُنْيَتِي، فَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ أَقْسِمُ بَيْنَكُمْ».

نوع القصر في قول النبي صلى الله عليه وسلّم: «فَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ أَقْسِمُ بَيْنَكُمْ» من قصر الموصوف على الصّفة فقصر نفسه على أنّه قاسم بين أمّته، فالنّبي صلى الله عليه وسلّم مقصور، وقاسم مقصور عليه.

وهو قصر إضافي، ونوعه قصر إفراد؛ كون أمر النّبيّ صلى الله عليه وسلّم غير محصور في ذلك.

قال القسطلّاني رحمه الله: («فَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ أَقْسِمُ بَيْنَكُمْ» مال الله؛ أي وغيري ليس بهذه المنزلة، فالكنية في المكني به. والحصر هنا ليس بحصر مطلق بل بالحصر المقيد).[1]

ومناسبة الحصر أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم وهو الذي بيّن قسم الأموال في المواريث والغنائم وغيرهما عن الله تعالى[2]، وكان يتولّى قسمة ذلك في حياته، لذا كان هو الأخص والأحقّ بهذه الكنية. ولكي لا يُحرَج النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم بمناداة غيره بها، ويظنّ أنّ المنادي عناه فيلتفت إليه، حسن اختصاصه بالكنية. وقد مرّ معنا شيء من هذه المعاني في أسلوب النّهي.

[1] ـ أحمد القسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج13، ص198

[2] ـ ينظر تاج الدين الفاكهاني، رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام، ج3، ص336. وابن الملقن، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ج18، ص428.

المبحث الثّاني: الوصل والفصل

تعريف الوصل لغة واصطلاحا

أوّلا: الوصل لغة: وصل بمعنى اتّصل[1]، وألحق، وضمّ. وكلُّ شيءٍ اتَّصَلَ بشيءٍ فما بينَهما وُصْلَةٌ [2].

قال ابن فارس في مادّة (وصل): (الواو والصاد واللام: أصلٌ واحد يدلُّ على ضمِّ شيءٍ إلى شيءٍ حَتَّى يَعْلَقَه. ووَصَلْتُه به وَصْلاً. والوَصل: ضِدّ الهِجْران[3].

ثانيا: الوصل اصطلاحا: عطف بعض الجمل على بعض[4].

وإن شئت قلت: عطف جملة على أخرى بالواو[5].

مواضع الوصل: يلزم الوصل بين الجملتين في ثلاث مواضع هي[6] :

1 ـ إذا اتّفقت الجملتان خبرا أو إنشاءً مع اتّفاق المعنى والتّناسب التّام، أو كان الاتّفاق والتّناسب التّامّ من جهة المعنى فقط، ولم يكن سبب للفصل.

2 ـ إذا اختلفتا خبرا وإنشاءّ، وأوهم الفصل خلاف المقصود. وهو قليل الورود.

3 ـ إذا قصد إشراكهما في الحكم الإعرابي؛ بأن تعطى الثّانية نفس حكم الأولى الإعراب.

ومنهم من جعل القسمة ثنتين، وأسقط القسم الثّالث؛ كونه داخل ضمن الأوّل، وهو قول وجيه ومعتبر.

---

[1] ـ أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربية، مصدر سابق ، مادّة (وصل)، ج5، ص138. وينظر أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرّازي، مختار الصّحاح، مصدر سابق، مادّة (وصل)، ص295 . 296.

[2] ـ ينظر الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، مصدر سابق، مادّة (وصل)، ج7، ص152.و أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، معجم ديوان الأدب، تحقيق: د أحمد مختار عمر، النّاشر: مؤسسة دار الشعب ـ القاهرة، 1424هـ - 2003م، ج3، ص212. وأبو منصور الأزهري عن اللّيث، تهذيب اللّغة، مصدر سابق، مادّة (وصل)، ج9، ص374. وأبو نصر الجوهري، الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مصدر سابق، مادة (وصل)، ج5، ص139.

[3] ـ أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللّغة، مصدر سابق ، مادّة (وصل)، ج6، ص115.

[4] ـ ينظر أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمّد شاكر، الناشر: مطبعة المدني ـ القاهرة ـ مصر، الطبعة الثالثة، 1413هـ - 1992م، ص222. الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص118

[5] ـ ينظر (حفني ناصف/ سلطان محمّد/ محمّد دياب/ مصطفى طموم)، دروس البلاغة، مرجع سابق، ص24.

[6] ـ ينظر دروس البلاغة، مرجع سابق، ص25. وأحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص181 ـ 182.

تعريف الفصل لغة واصطلاحا

أوّلا: الفصل لغة: الفَصلُ بَوْنُ ما بين الشَّيئينِ.[1] والفصل: القطع. يقال: فَصَلْتُ الشيء فانفصل، أي قطعته فانقطع[2].

قال ابن فارس: (الفاء والصاد واللام كلمةٌ صحيحةٌ تدلُّ على تمييز الشَّيء. من الشَّيء وإبانته عنه)[3].

ثانيا: الفصل اصطلاحا: ترك عطف الجمل بعضها ببعض[4].

مواضع الفصل: يلزم الفصل بين الجملتين في خمسة مواضع هي[5] :

1 ـ أن يكون بين الجملتين اتّحاد تام؛ بحيث تكون الجملة الثّانية توكيدا للأولى، أو بيانا لها، أو بدلا منها، ويصطلح عليها بأنّ بين الجملتين: (كمال الاتّصال)

2 ـ أن يكون بين الجملتين تبان تام، وذلك باختلافهما خبرا وإنشاءً، أولا تكون بينهما مناسبة تربطهما؛ بأن يفترقا من حيث معناهما، ويصطلح عليها بأنّ بين الجملتين (كمال الانقطاع)

3 ـ أن تكون الثّانية جوابا عن سؤال يفهم من الأولى، ويصطلح عليها بأنّ بين الجملتين (شبه كمال الاتّصال).

4 ـ أن تسبق جملة بجملتين يصحّ عطفهما على إحداهما لوجود المناسبة بينهما، وفي عطفها على الأخرى فساد في المعنى، فيترك العطف دفعا للوهم. ويقال في هذه الحال إنّ بين الجملتين (شبه كمال الانقطاع).

5 ـ أن لاّ يقصد تشريك الجملتين في الحكم؛ رغم التّناسب التّام والتّرابط القوي، لقيام

---

[1] ـ ينظر الخليل بن أحمد، معجم العين، مصدر سابق ، مادّة (فصل)، ج7، ص126. والأزهري عن اللّيث، تهذيب اللّغة، مصدر سابق ، مادّة (فصل)، ج9، ص340.

[2] ـ ينظر أبو نصد إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللّغة للجوهري، مصدر سابق، مادّة (فصل)، ج5، ص65. وأبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرّازي، مختار الصّحاح، مصدر سابق ، مادّة (فصل)، ص211.

[3] ـ أبو الحسين أحمد بن فارس، مقاييس اللّغة، مصدر سابق، ج5، ص504.

[4] ـ ينظر عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص222. والخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، مصدر سابق، ص118.

[5] ـ ينظر دروس البلاغة، مرجع سابق، ص25 ـ 26. وأحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص183.

مانع يوهم فهم الكلام خلاف ما قصده المتكلّم، أو يحمل على غير ما عناه، وهذه الحال يطلق عليها البلاغيّون تسمية (توسّط بين الكمالين).

وهناك من جعل مواضع الفصل ثلاثة أقسام، بحيث أهمل الرابع والخامس، وجعلهما داخلين ضمن القسم الثّالث.

الفصل والوصل من خلال أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري

المطلب الأوّل: الوصل

1 ـ الاتّفاق في الأسلوب والمعنى، أو الأسلوب فقط

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ مِنْ أَكْبَرِ الكَبَائِرِ أَنْ يَلْعَنَ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ يَلْعَنُ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ؟ قَالَ: «يَسُبُّ الرَّجُلُ أَبَا الرَّجُلِ، فَيَسُبُّ أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ».

في الحديث جملة: « وَيَسُبُّ أُمَّهُ» معطوفة على جملة « يَسُبُّ الرَّجُلُ»؛ كون الجملتين اتّفقتا خبرًا، كما نلاحظ أنّ بينهما تناسب تامّ، ولا سبب للفصل. والذي يظهر، والله أعلم، أنّ الوصل واقع على ما ذكرنا، وتقدير الجملة الأخيرة «ويسبّ الرّجل أمّ الرّجل فيسبّ أمّه»، وإنّما جاء الكلام مختصرا لدلالة الجملة الأولى على معنى الثّانية، وإنّما ذكرت هذا؛ لتوهّم كون الوصل واقع على «فَيَسُبُّ أَبَاهُ» فحسب.

وممّا يدلّ على ذلك رواية الإمام مسلم في صحيحه بلفظ: « يَسُبُّ أبا الرَّجُلِ، فَيَسُبُّ أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ، فَيَسُبُّ أُمَّهُ »[1].

عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الكَبَائِرَ، أَوْ سُئِلَ عَنِ الكَبَائِرِ فَقَالَ: «الشِّرْكُ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَعُقُوقُ الوَالِدَيْنِ » .

استعمل الوصل بين هاته الجمل؛ لأنّ معاني الجمل متّفقة في الأسلوب الخبري، وتوافقت معانيها على بيان بعض كبائر الذّنوب، ولا يوجد ما يدعو للفصل.

---

[1] ـ ينظر: صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها، رقم: (90)، ج1، ص92.. ومسند الإمام أحمد، رقم: (6529)، ج11، ص83. (6840)، ج11، ص430. والحديث في كتب السنّة الأخرى بألفاظ متقاربة.

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الجَنَّةَ، فَقَالَ القَوْمُ: مَا لَهُ مَا لَهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَرَبٌ مَا لَهُ» فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَعْبُدُ اللَّهَ لاَ تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلاَةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصِلُ الرَّحِمَ، ذَرْهَا» قَالَ: كَأَنَّهُ كَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ.

بين الجمل: «تَعْبُدُ اللَّهَ لاَ تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلاَةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصِلُ الرَّحِمَ» وصل؛ لاتّفاقها في الأسلوب الخبري، وبينهما مناسبة تامّة في المعنى، فكلّها سيقت لبيان عبادات واجبة على كلّ مسلم، ولا مانع للفصل، فلزم الوصل.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ الرَّحِمَ شَجْنَةٌ مِنَ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ اللَّهُ: مَنْ وَصَلَكِ وَصَلْتُهُ، وَمَنْ قَطَعَكِ قَطَعْتُهُ».

استعمل الوصل بين الجملتين الأخيرتين؛ لاتّحاد أسلوبهما؛ إذ هما جملتان شرطيتان، كما أنّ بينهما توافق تامّ في المعنى، ولا سبب للفصل بينهما.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَيْسَ الوَاصِلُ بِالْمُكَافِئِ، وَلَكِنِ الوَاصِلُ الَّذِي إِذَا قُطِعَتْ رَحِمُهُ وَصَلَهَا».

حسن الوصل بين الجملتين لاتفاقهما من حيث الأسلوب، كما أنّ بينهما توافق في المعنى؛ إذْ لَمّا نُفي اسم الواصل عن المكافئ في الأولى، جاءت الثّانية مبيّنة ومعيّنة لحقيقة المستحقّ لاسم الواصل.

وعَنْ أُمِّ خَالِدٍ بِنْتِ خَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَتْ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ أَبِي وَعَلَيَّ قَمِيصٌ أَصْفَرُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سَنَهْ سَنَهْ» قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَهِيَ بِالحَبَشِيَّةِ: حَسَنَةٌ، قَالَتْ: فَذَهَبْتُ أَلْعَبُ بِخَاتَمِ النُّبُوَّةِ فَزَبَرَنِي أَبِي، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعْهَا» ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَبْلِي وَأَخْلِقِي، ثُمَّ أَبْلِي وَأَخْلِقِي، ثُمَّ أَبْلِي وَأَخْلِقِي» قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَبَقِيَتْ حَتَّى ذَكَرَ، يَعْنِي مِنْ بَقَائِهَا

بين «أَبْلِي وَأَخْلِقِي» اتّفاق في الأسلوب الإنشائي وفي المعنى، فالفعلان أمران مترادفان أو متقاربان في المعنى، والغرض منهما الدّعاء، وليس هناك ما يدعو للفصل بين الجملتين، فلزم استعمال الوصل.

قال ابن بطّال رحمه الله: (قال صاحب الأفعال[1] :يقال: أبل وأخلقه: أي عش فخرق ثيابك وارقعها. وخلقت الثوب: أي أخرجت باليه ولفقته)[2].

قال المظهري: («أَبْلِي» أمرُ مخاطَبةٍ من الإبلاء، وهو جَعْلُ الثوبِ خَلَقًا، وكذلك و«أَخْلِقِي» أمرُ مخاطَبةٍ من الإخلاق، وهو أيضًا بمعنى الإبلاء)[3].

عَنْ أَبِي سُلَيْمَانَ مَالِكِ بْنِ الحُوَيْرِثِ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ:: «ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ، فَعَلِّمُوهُمْ وَمُرُوهُمْ، وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي، وَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلاَةُ، فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، ثُمَّ لِيَؤُمَّكُمْ أَكْبَرُكُمْ»

جاء الكلام في مجمله موصولاً؛ لاتّفاق الأسلوب، مع تناسق المعنى الذي سيقت لأجله الجمل، ولا يوجد مانع الوصل.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلاَ يُؤْذِ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ».

جاء الكلام موصولا بين الجمل الثّلاث؛ للاتّحاد التّامّ في الأسلوب والمعنى، مع عدم وجود سبب للفصل.

---

[1] ـ هو أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز الأندلسي القرطبي النحوي، المعروف بابن القوطية، كان: عالماً بالنحو، حافِظاً للّغة متقدماً فيها على أهل عصره لا يشق غباره، ولا يلحق شأوه، وله في هذا الفن مُؤَلفات حسان منها كتاب: تصاريف الأفعال، وكتاب: المقْصُور والممْدُود. توفّي سنة 367هـ .ينظر تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي، تحقيق: عزت العطار الحسيني، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثانية، 1408هـ ـ 1988م، ج2، ص78 ـ 79. ووفيات الأعيان لابن خلّكان، ج4، ص368 ـ 371. وسير أعلام النّبلاء، ج16، ص219 ـ 220.

[2] ـ عن ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق ، ج5، ص232. ولم يوقف في كتاب الأفعال لابن القوطية المطبوع على العبارة التي نقلها عنه ابن بطّال بكمالها. حيث جاء في كتابه: (والثّوب أخرجت باليه ولفّقته). كتاب الأفعال لابن القوطية، تحقيق: علي فوده، النّاشر: مكتبة الخانجي . القاهرة، الطّبعة الثّانية 1993م، ص34. وقد قام بتهذيب كتاب ابن القوطية: أبو القاسم علي بن جعفر بن علي السعدي، المعروف بابن القَطّاع الصقلي، المتوفى: 515هـ. وكتابه مطبوع.

[3] ـ الحسين بن محمود بن الحسن المظهري، المفاتيح في شرح المصابيح، مصدر سابق ، ج6، ص122.

عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ يَهُودَ أَتَوُا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكُمْ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: عَلَيْكُمْ، وَلَعَنَكُمُ اللَّهُ، وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ. قَالَ: «مَهْلًا يَا عَائِشَةُ، عَلَيْكِ بِالرِّفْقِ، وَإِيَّاكِ وَالعُنْفَ وَالفُحْشَ».

في قوله: النّبي صلّى الله عليه وسلّم: «عَلَيْكِ بِالرِّفْقِ، وَإِيَّاكِ وَالعُنْفَ وَالفُحْشَ» وصل إذ أنّ الأسلوب إنشاء، والشّيء المطلوب من الجملتين متّحد؛ كون الأمر بالرّفق نهي عن ضدّه، وما من سبب يمنع الوصل.

عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَتَقَارَبُ الزَّمَانُ، وَيَنْقُصُ العَمَلُ، وَيُلْقَى الشُّحُّ، وَيَكْثُرُ الهَرْجُ».

بين هذه الجمل وصل، فالنّبي صلى الله عليه وسلّم يحكي أمرا سيقع، فجاء بجمل متّفقة في الأسلوب الخبري، وتناسق في المعنى، والدّاعي للفصل غير موجود.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لاَ يَجِدُ أَحَدٌ حَلاَوَةَ الإِيمَانِ حَتَّى يُحِبَّ المَرْءَ لاَ يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَحَتَّى أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ، وَحَتَّى يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا».

في الحديث بيان للشّروط الواجب توفّرها في المؤمن حتّى يَكمُل بوجودها إيمانه ويتذوّق حلاوته، ولَمّا جاء ذكر ما سلف بأسلوب متّفق؛ ومعنى متآلف، استُعمِل الوصل بين هذه الجمل تبعا لذلك.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سِبَابُ المُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ».

جاء أسلوب الكلام خبريًا، كما أنّ بين الجملتين توافق في المعنى؛ حيث سيقتا لبيان حكم من يسبّ ويقاتل المسلم، وداعي الفصل غير موجود، لذا لزم وصل الجملتين.

عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لاَ يَرْمِي رَجُلٌ رَجُلًا بِالفُسُوقِ، وَلاَ يَرْمِيهِ بِالكُفْرِ، إِلَّا ارْتَدَّتْ عَلَيْهِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهُ كَذَلِكَ».

وُصِلَ بين الجملتين الأُولتين للتّوافق التّام بين المعنى والأسلوب.

وفي حديث ذي اليدين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَنَسِيتَ أَمْ قَصُرَتْ؟ فَقَالَ: «لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تَقْصُرْ»

جاء الأسلوب بصيغة الإنشاء، وكلا الجملتين دخلت عليهما (لم) التي تفيد الجزم والنّفي والقلب، لنفي حدوث نسيان أو قصر في الصّلاة، ممّا جعل معنى الجملتين متوافقا، ولا سبب للفصل، فكان لزاما استعمال الوصل.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ بَعْضِ حِيطَانِ المَدِينَةِ، فَسَمِعَ صَوْتَ إِنْسَانَيْنِ يُعَذَّبَانِ فِي قُبُورِهِمَا، فَقَالَ: «يُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، وَإِنَّهُ لَكَبِيرٌ، كَانَ أَحَدُهُمَا لاَ يَسْتَتِرُ مِنَ البَوْلِ، وَكَانَ الآخَرُ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ»

استعمل الوصل بين الجملتين الأخيرتين لتوافق أسلوبهما، مع الاتّحاد التّام في المعنى الذي سيقا من أجله.

قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَهَلَّا، تَعْنِي تَنَشَّرْتَ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَمَّا اللَّهُ فَقَدْ شَفَانِي، وَأَمَّا أَنَا فَأَكْرَهُ أَنْ أُثِيرَ عَلَى النَّاسِ شَرًّا».

استعمل الوصل لتوافق أسلوب الجملتين، واشتراكهما في المعنى الذي سيقا من أجله، ولا يوجد ما يدعو للفصل.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الحَدِيثِ، وَلاَ تَحَسَّسُوا، وَلاَ تَجَسَّسُوا، وَلاَ تَنَاجَشُوا، وَلاَ تَحَاسَدُوا، وَلاَ تَبَاغَضُوا، وَلاَ تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا»

وصلت هذه الجمل بعضها ببعض، لاتّفاقها في الأسلوب، واتّحادها في المعنى، ولا يوجد سبب لفصلها عن بعضها.

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنِّي لَأَعْرِفُ غَضَبَكِ وَرِضَاكِ» قَالَتْ: قُلْتُ: وَكَيْفَ تَعْرِفُ ذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «إِنَّكِ إِذَا كُنْتِ رَاضِيَةً قُلْتِ: بَلَى وَرَبِّ مُحَمَّدٍ، وَإِذَا كُنْتِ سَاخِطَةً قُلْتِ: لاَ وَرَبِّ إِبْرَاهِيمَ» قَالَتْ: قُلْتُ: أَجَلْ، لَسْتُ أُهَاجِرُ إِلَّا اسْمَكَ

بين الجملتين اتّحاد في الأسلوب، وتوافق في المعنى، ولا سبب للفصل

عَنْ جَرِيرٍ، قَالَ: مَا حَجَبَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُنْذُ أَسْلَمْتُ، وَلاَ رَآنِي إِلَّا تَبَسَّمَ فِي وَجْهِي، وَلَقَدْ شَكَوْتُ إِلَيْهِ أَنِّي لاَ أَثْبُتُ عَلَى الخَيْلِ، فَضَرَبَ بِيَدِهِ فِي صَدْرِي، وَقَالَ: « اللَّهُمَّ ثَبِّتْهُ، وَاجْعَلْهُ هَادِيًا مَهْدِيًّا»

اتفقت الجملتان إنشاءً، كما تآلفت من حيث المعنى، ولم يوجد سبب للفصل، فجاء الكلام بالوصل

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى البِرِّ، وَإِنَّ البِرَّ يَهْدِي إِلَى الجَنَّةِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَصْدُقُ حَتَّى يَكُونَ صِدِّيقًا. وَإِنَّ الكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الفُجُورِ، وَإِنَّ الفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَكْذِبُ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَّابًا».

جاء الكلام بالوصل لتوافق الجمل في تراكيبها من حيث الأسلوب، كما أنّ معانيهما متناسقة، وليس هناك ما يدعو للفصل.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «آيَةُ المُنَافِقِ ثَلاَثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ»

جاء الكلام بالوصل؛ لأنّ هذه الجمل اتفقت أسلوبا ومعنًى، ولا مانع يدعو للوصل.

عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَيْسَ أَحَدٌ، أَوْ: لَيْسَ شَيْءٌ أَصْبَرَ عَلَى أَذًى سَمِعَهُ مِنَ اللَّهِ، إِنَّهُمْ لَيَدْعُونَ لَهُ وَلَدًا، وَإِنَّهُ لَيُعَافِيهِمْ وَيَرْزُقُهُمْ»

وَصْلُ الجملتين الأخيرتين في الحديث سببه الاتّفاق في الأسلوب، مع التّناسق التّامّ من حيث المعنى، وليس هناك ما يدعو للفصل.

عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الإِسْلاَمِ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عُذِّبَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، وَلَعْنُ المُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ، وَمَنْ رَمَى مُؤْمِنًا بِكُفْرٍ فَهُوَ كَقَتْلِهِ».

جاء الكلام بالوصل؛ لأنّ هذه الجمل اتفقت من حيث أسلوبها؛ فكلّها صُدِّرَت بمن الشّرطية، كما أنّ معانيها نسقت على بيان مناهيَ شرعية قصداجتنابها، وما من سبب يمنع الفصل. فانتظمت في ما بينها باستعمال الوصل.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ، فَقَالَ فِي حَلِفِهِ: بِاللَّاتِ وَالعُزَّى، فَلْيَقُلْ: لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: تَعَالَ أُقَامِرْكَ، فَلْيَتَصَدَّقْ».

سبب الوصل بين الجملتين، كونهما جملتان شرطيّتان مصدّرتان بمن الشّرطية، فاتّحدتا في الأسلوب. إضافة إلى أنّ مساق الكلام فيهما لبيان كفّارة قولين نهى الشّرع عنهما، فتآلف معناهما، ولا سبب للفصل، فحسن الوصل.

عن أبي موسى الأشعري قَالَ: لَمَّا بَعَثَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ، قَالَ لَهُمَا: «يَسِّرَا وَلاَ تُعَسِّرَا، وَبَشِّرَا وَلاَ تُنَفِّرَا، وَتَطَاوَعَا».

وعن أَنَس بْن مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَسِّرُوا وَلاَ تُعَسِّرُوا، وَسَكِّنُوا وَلاَ تُنَفِّرُوا»

جاء الكلام بالوصل؛ لأنّ هذه الجمل اتفقت أسلوبا ومعنًى، فأسلوب الحديث إنشائيّ، جاءت جمله بالأمر والنّهي، ولما كان إتباع الأمر بالشّيء زيادة تأكيد على نفي ضدّه المفهوم منه ابتداءً، جعل الكلام أكثر تآلفا وملاءمة، ومع انتفاء مانع الوصل، حَسُنَ إعماله بين هاته الجمل،

عن أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَالَ فِي المِسْجِدِ، فَثَارَ إِلَيْهِ النَّاسُ لِيَقَعُوا بِهِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعُوهُ، وَأَهْرِيقُوا عَلَى بَوْلِهِ ذَنُوبًا مِنْ مَاءٍ، أَوْ سَجْلًا مِنْ مَاءٍ، فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُيَسِّرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ»

موضعي الوصل في هذا الكلام لتوافق الأسلوب واتّحاد المعنى في الموضع الأوّل، وتوافق المعنى في الموضع الثّاني، والجهة الجامعة بينهما؛ كونهما مساقتان لتقرير التّيسير، ونفي التّعسير.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «أَلَمْ أُخْبَرْ أَنَّكَ تَقُومُ اللَّيْلَ وَتَصُومُ النَّهَارَ» قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «فَلاَ تَفْعَلْ، قُمْ وَنَمْ، وَصُمْ وَأَفْطِرْ، فَإِنَّ لِجَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِعَيْنِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِزَوْرِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِزَوْجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّكَ عَسَى أَنْ يَطُولَ بِكَ عُمُرٌ، وَإِنَّ مِنْ حَسْبِكَ أَنْ تَصُومَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنَّ بِكُلِّ حَسَنَةٍ عَشْرَ أَمْثَالِهَا، فَذَلِكَ الدَّهْرُ كُلُّهُ»

حسُن الوصل في قوله: «قُمْ وَنَمْ، وَصُمْ وَأَفْطِرْ»؛ كونها جمل استعمل فيها أفعال أمر، والغرض منها الإرشاد إلى الاقتصاد في عبادة الصّوم والصّلاة، ممّا جعل المعنى متوافق، كما لا يوجد سبب يدعو للفصل.

وكذا يقال في الجمل التي بعد المذكورة؛ حيث جاءت متوافقة في الأسلوب الخبري المصدّر بإنّ التي تفيد التّوكيد، ومتناسقة في المعنى الذي سيقت من أجله.

عَنِ جُنْدَب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: بَيْنَمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْشِي إِذْ أَصَابَهُ حَجَرٌ، فَعَثَرَ، فَدَمِيَتْ إِصْبَعُهُ، فَقَالَ: «هَلْ أَنْتِ إِلَّا إِصْبَعٌ دَمِيتِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا لَقِيتِ».

لزم الوصل بين الجملتين للاتّفاق التّامّ بينهما من جهة المعنى، ومن شدّة التّوافق المعنوي، تراهما كجملة واحدة لا يكاد يتمّ معنى الأولى إلاّ بذكر الثّانية، فتناسقتا على تشكيل كلام رائع ورائق لفظا ومعنا.

عَنِ البَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِحَسَّانَ: «اهْجُهُمْ - أَوْ قَالَ: هَاجِهِمْ - وَجِبْرِيلُ مَعَكَ».

وصل بين الجملتين للتّوافق التّامّ بين الجملتين، مع عدم وجود داعي للفصل.

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لاَ يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ خَبُثَتْ نَفْسِي، وَلَكِنْ لِيَقُلْ لَقِسَتْ نَفْسِي»

توافق الأسلوب والمعنى حسّن الوصل بين الجملتين، فمساق الكلام ينهى عن استعمال لفظة مستقبحة في الكلام، وإحلال كلمة لطيفة مكانها في الاستعمال.

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « قَالَ اللَّهُ: يَسُبُّ بَنُو آدَمَ الدَّهْرَ، وَأَنَا الدَّهْرُ، بِيَدِي اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ».

وصل بين الجملتين لتوافق أسلوبهما، كما أنّ بينهما مناسبة جامعة بينهما في بيان سبّ الدّهر، واستلزامه أو تضمّنه مسبّة الله، ولا يوجد مانع الوصل.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « لاَ تُسَمُّوا العِنَبَ الكَرْمَ، وَلاَ تَقُولُوا: خَيْبَةَ الدَّهْرِ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ »

لَمّا كان ابتداء الكلام بلا النّاهية، والتي جاءت في بداية الجملتين تدعوا لتجنّب استعمال العبارتين المذكورتين في الحديث، فتوافق أسلوب ومعنى الجملتين، ولا يوجد ما يدعو للفصل، فلزم الوصل.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «سَمُّوا بِاسْمِي وَلاَ تَكْتَنُوا بِكُنْيَتِي، وَمَنْ رَآنِي فِي المَنَامِ فَقَدْ رَآنِي، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لاَ يَتَمَثَّلُ فِي صُورَتِي، ومَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

حسن الوصل بين هذه الجمل، لوجود مناسبة جامعة، فمساق الحديث يتكلّم عن أمور تخصّ النّبيّ صلّى اله عليه وسلّم، ولا يوجد سبب للفصل.

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَائِطٍ مِنْ حِيطَانِ المَدِينَةِ، وَفِي يَدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُودٌ يَضْرِبُ بِهِ بَيْنَ المَاءِ وَالطِّينِ، فَجَاءَ رَجُلٌ يَسْتَفْتِحُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «افْتَحْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ»...

استعمل الوصل، لاتفاق أسلوب الجملتين، مع وجود مناسبة جامعة بينهما؛ في كون الأمر بفتح الباب، والتّبشير بالجنّة موجّه لنفس الشّخص، ولا يوجد ما يوجب الفصل، فلزم الوصل. والله أعلم.

وفي حديث صَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيٍّ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنّه قال: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنَ ابْنِ آدَمَ مَبْلَغَ الدَّمِ، وَإِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَقْذِفَ فِي قُلُوبِكُمَا».

حسن الوصل بين الجملتين لتوافقهما في الأسلوب الخبري، مع تآلفهما واتّحادهما في بيان خطر الشّيطان، كما أنّ مانع الوصل غير موجود.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ المُزَنِيِّ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الخَذْفِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لاَ يَقْتُلُ الصَّيْدَ، وَلاَ يَنْكَأُ العَدُوَّ، وَإِنَّهُ يَفْقَأُ العَيْنَ، وَيَكْسِرُ السِّنَّ».

جاءت الجمل موصولة بعضها ببعض لتوافق كل جملة مع أختها من حيث الأسلوب، وبين هاته الجمل مناسبة جامعة؛ إذْ مساق الكلام يدور حول الخذف. والخذف الرّمي بالحصاة.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: عَطَسَ رَجُلاَنِ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَشَمَّتَ أَحَدَهُمَا وَلَمْ يُشَمِّتِ الآخَرَ، فَقِيلَ لَهُ، فَقَالَ: «هَذَا حَمِدَ اللَّهَ، وَهَذَا لَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ». وفي رواية: «إِنَّ هَذَا حَمِدَ اللَّهَ، وَلَمْ تَحْمَدِ اللَّهَ».

لَمّا كان مساق الكلام حول نفس المعنى مع توافق الأسلوب، وعدم وجود داعٍ للفصل، جاء الكلام بالوصل.

2 ـ قَصْد إشراكهما في الحكم الإعرابي:

عَنِ المغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الأُمَّهَاتِ، وَمَنْعًا وَهَاتِ، وَوَأْدَ البَنَاتِ، وَكَرِهَ لَكُمْ: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ المَالِ».

نجد أنّ بين جملة: «وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، ... » معطوفة على جملة: « إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الأُمَّهَاتِ، .... »، وجملة حرّم في محلّ رفع خبر، وجاء عطف ما بعدها عليها؛ قَصْدَ إشراكهما في الحكم الإعرابي. والله أعلم.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَأَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ»

جاء الكلام موصولا؛ لقصد إشراك الثّانية للأولى في الحكم الإعرابي، إذْ أنّ: «أن يبسط .... » مؤوّلة بمصدر في محلّ نصب مفعول به، وكذا الحال مع: «أن يُنسأ .... ».

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الخَلْقَ، حَتَّى إِذَا فَرَغَ مِنْ خَلْقِهِ، قَالَتِ الرَّحِمُ: هَذَا مَقَامُ العَائِذِ بِكَ مِنَ القَطِيعَةِ، قَالَ: نَعَمْ، أَمَا تَرْضَيْنَ أَنْ أَصِلَ مَنْ وَصَلَكِ، وَأَقْطَعَ مَنْ قَطَعَكِ؟ قَالَتْ: بَلَى يَا رَبِّ، قَالَ: فَهُوَ لَكِ».

قوله: « أَمَا تَرْضَيْنَ أَنْ أَصِلَ مَنْ وَصَلَكِ، وَأَقْطَعَ مَنْ قَطَعَكِ؟ »، وصل كون الجملتين اتّفقتا إنشاءً ومعنى، وليس هناك سبب الفصل، كما أنّ جملة «أن أصل» مؤوّلة بمصدر في محلّ نصب مفعول به، وجملة: «وأقطع» معطوفة عليها لقصد إشراكهما في الحكم الإعرابي، مع العلم أنّ الثّانية فيها (أن) مضمرة.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « السَّاعِي عَلَى الأَرْمَلَةِ وَالمِسْكِينِ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ: كَالَّذِي يَصُومُ النَّهَارَ وَيَقُومُ اللَّيْلَ».

وفي رواية: «كَالقَائِمِ لاَ يَفْتُرُ، وَكَالصَّائِمِ لاَ يُفْطِرُ»،

استعمل الوصل كون الجملتين قصد إشراكهما في الحكم الإعرابي، فجملة: «يَصُومُ النَّهَارَ» صلة موصول لا محلّ لهما من الإعراب، فأشركت الثّانية الأولى.

أمّا رواية: «كَالقَائِمِ لاَ يَفْتُرُ، وَكَالصَّائِمِ لاَ يُفْطِرُ»، فيقال: إنّ هاتين الجملتين توافق تامّ في الأسلوب، وسيقت الجملتان لوصف عبادتين يتقرّب بهما العبد لربّه، فتوافق معناهما، وليس هناك داع للفصل. والله أعلم.

وفي حديث امرأة رفاعة القرظي، أنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم قال: «لَعَلَّكِ تُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ، لاَ، حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ، وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَكِ».

لزم الوصل بين الجملتين الأخيرتين. لقصد إشراكهما في الحكم الإعرابي؛ إذ أنّ الثّانية معطوفة على الأولى المنصوبة بأن المضمرة. كما أنّه يمكن القول استعمال الوصل جاء لاتّحاد الأسلوب، والمعنى الذين سيقا من أجله، وليس هناك داع للفصل.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ العُطَاسَ وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ .... ».

وجب الوصل لاتّفاق أسلوب الجملتين، وتآلف معناهما، ومجيئهما لبيان غرض متّحدٍ. كما يمكن القول أنّ سبب الوصل قصد إشراكهما في الحكم الإعرابي؛ فالجملة الأولى في محلّ رفع خبر إنّ، وجملة «يكره التّثاؤب» أعطيت حكمها الإعرابي.

3 ـ إذا اختلفتا خبرا وإنشاءّ، وأوهم الفصل خلاف المقصود

أمّا الحالة التي لم نذكر لها مثالا وهي: إذا اختلفا خبرا وإنشاء، وأوهم الفصل خلاف المقصود، فمعلوم أنّ وروده في كلام العرب قليل، وكذا الشّأن في الكتاب والسنّة التي جاءت تحاكي كلام العرب. وعلى حسب علمي المحدود، واستقرائي المردود، لم أجد مثالا لهذا النّوع في ذا الكتاب المختار، وفوق كلّ ذي علم عليم.

المطلب الثّاني: الفصل

1 ـ كمال الاتّصال

عن النُّعْمَان بْن بَشِيرٍ، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَرَى المؤْمِنِينَ فِي تَرَاحُمِهِمْ وَتَوَادِّهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ، كَمَثَلِ الجَسَدِ، إِذَا اشْتَكَى عُضْوًا تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ جَسَدِهِ بِالسَّهَرِ وَالحُمَّى»

جملة: «إذا اشتكى ... » هي بيان لجملة: «ترى المؤمنين.... »، وهذا يجعل الجملتين بينهما كمال الاتّصال لاتّحاد معنيهما.

أَبِي مُوسَى الأشعري، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «المؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ، يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا» ثُمَّ شَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ.

بين الجملتين كمال الاتّصال، فالجملة الثّانية جاءت بيانا للأولى؛ فاتحد معناهما، وهذا يوجب الفصل بينها.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَجِدُ مِنْ شَرِّ النَّاسِ يَوْمَ القِيَامَةِ عِنْدَ اللَّهِ ذَا الوَجْهَيْنِ، الَّذِي يَأْتِي هَؤُلاَءِ بِوَجْهٍ، وَهَؤُلاَءِ بِوَجْهٍ».

فصلت جملة «الَّذِي يَأْتِي هَؤُلاَءِ بِوَجْهٍ» عن سابقتها؛ كونها سيقت لبيان معنى ذا الوجهين، لذا يقال إنّ بين الجملتين كمال الاتّصال؛ لاتّحاد المعنى، والله أعلم.

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لاَ يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلاَثِ لَيَالٍ، يَلْتَقِيَانِ: فَيُعْرِضُ هَذَا وَيُعْرِضُ هذَا، وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلاَمِ»

لَمّا نهى النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم عن هجر المسلم لأخيه في الجملة الأولى، جاءت الجملة الثّانية مبيّنه ومفسّرة لنوع الهجران المنهيّ عنه، فحسن فصل الجملتين من باب كمال الاتّصال، والله أعلم.

وفي هذا يقول الطّيبي رحمه الله: (فإن قلت: ما موقع قوله: «يلتقيان» وموقع قوله: «خيرهما؟» قلت: الأولى بيانية استئنافية، بيان لكيفية الهجران، والثانية عطف على الأولى من حيث المعنى لما يفهم منها أن ذلك الفعل ليس بخير)[1].

---

[1] ـ شرف الدين الحسين بن محمد الطيبي، الكاشف عن حقائق السّنن، مصدر سابق، ج10، ص3209.

وفي حديث معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: « يَا مُعَاذُ، أَفَتَّانٌ أَنْتَ ـ ثَلاَثًا ـ ....»، فتكرار «أَفَتَّانٌ أَنْتَ» ثلاثا لأجل توكيد المعنى، فالفصل فيها من كمال الاتّصال؛ لاتّحاد المعنى.

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ صُرَدٍ، قَالَ: اسْتَبَّ رَجُلاَنِ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ عِنْدَهُ جُلُوسٌ، وَأَحَدُهُمَا يَسُبُّ صَاحِبَهُ، مُغْضَبًا قَدِ احْمَرَّ وَجْهُهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « إِنِّي لَأَعْلَمُ كَلِمَةً، لَوْ قَالَهَا لَذَهَبَ عَنْهُ مَا يَجِدُ، لَوْ قَالَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ».

جملة: «لَوْ قَالَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»، فصلت عن جملة: «إِنِّي لَأَعْلَمُ كَلِمَةً، لَوْ قَالَهَا لَذَهَبَ عَنْهُ مَا يَجِدُ»، كون الثّانية بدلا من الأولى، وعلى هذا فبين الجملتين كمال الاتّصال؛ لاتّحاد معنى الجملتين.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ كَلِمَةُ لَبِيدٍ: «أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللَّهَ بَاطِلُ»

فصلت جملة: «كَلِمَةُ لَبِيدٍ» كونها بيانا لجملة «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ».

وجملة: «أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللَّهَ بَاطِلُ» هي بدل من جملة: «كَلِمَةُ لَبِيدٍ»، لذا يقال إنّ بين الجمل الثّلاث كمال الاتّصال.

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ، قَالَ:(.... فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا هَذِهِ النِّيرَانُ، عَلَى أَيِّ شَيْءٍ تُوقِدُونَ» ....).

حسن الفصل بين الجملتين؛ كونهما جملتان استفهاميّتان سيقتا لسّؤال عن شيء واحد، فاتّحدتا أسلوبا ومعنًا، فحصل كمال الاتّصال على اعتبار أنّ الثّانية بدل من الأولى، أو هي بيان لها؛ كونه سأل عن سبب إيقاد النّار، ثمّ بيّن أنّه يريد بسؤاله هذا معرفة ما يوقد عليها، والله أعلم.

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ:(.... فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَذَبَ مَنْ قَالَهُ، إِنَّ لَهُ لَأَجْرَيْنِ – وَجَمَعَ بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ – إِنَّهُ لَجَاهِدٌ مُجَاهِدٌ، قَلَّ عَرَبِيٌّ نَشَأَ بِهَا مِثْلَهُ».

جملة: «إِنَّهُ لَجَاهِدٌ مُجَاهِدٌ»، هي بيان لجملة: «إِنَّ لَهُ لَأَجْرَيْنِ»؛ حيث بيّنت السبب الذي نال به الأجرين، لذا يقال إنّ بين الجملتين كمال الاتّصال لاتّحاد معنيهما.

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « وَيْلَكُمْ أَوْ وَيْحَكُمْ لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»

جملة: «يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ» هي ببيان لجملة: «لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا»، لذا يقال إنّ بين الجملتين كمال الاتّصال لاتّحاد المعنى.

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « إِنَّ الغَادِرَ يُرْفَعُ لَهُ لِوَاءٌ يَوْمَ القِيَامَةِ، يُقَالُ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلاَنِ بْنِ فُلاَنٍ».

حسن موقع الوصل بين الجملتين؛ لمجيء الجملة الثّانية من جنس الأولى من حيث الأسلوب، كما أنّ المعنى متّحد. ثمّ اعلم أنّ للفصل في هذا الموضع دقّة أضفى على الكلام تآلفا، وحسن سبك لا تجده حال الوصل.

قال القرطبي: (قوله: «لكل غادر لواء يوم القيامة، يرفع له»، هذا منه صلى الله عليه وسلم خطاب للعرب بنحو ما كانت تفعل؛ وذلك: أنهم كانوا يرفعون للوفاء راية بيضاء، وللغدر راية سوداء، ليشهروا به الوفي، فيعظّموه، ويمدحوه، والغادر فيذموه، ويلوموه بغدره. وقد شاهدنا هذا فيهم عادة مستمرة إلى اليوم. فمقتضى هذا الحديث: أن الغادر يُفعل به مثل ذلك؛ ليشهر بالخيانة والغدر، فيذمّه أهل الموقف، ولا يبعدُ أن يكون الوفيّ بالعهد يرفع له لواء يعرفُ به وفاؤه وبرّه، فيمدحه أهل الموقف، كما يرفع لنبيّنا محمد صلّى الله عليه وسلّم لواء الحمد فيحمده كلّ من في الموقف)[1].

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَيَقُولُونَ الكَرْمُ، إِنَّمَا الكَرْمُ قَلْبُ المُؤْمِنِ».

الظّاهر من سياق الكلام أنّ الجملة الثّانية جيء بها لبيان من أحقّ باسم الكرم، وهي في نفس الوقت توكيد قويّ في نفي اسم الكرم عن الخمر، أو عن شجرة العنب التي منها يعصر، وإذا كان الأمر كذلك فبين الجملتين كمال الاتّصال باعتبار أنّ الثّانية من قبيل التّوكيد المعنوي للأولى، والله أعلم

[1] ـ أحمد القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، مصدر سابق ، ج3، ص520.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قال: " .... فَسَارُوا حَتَّى إِذَا كَانُوا بِظَهْرِ المِدِينَةِ ـ أَوْ قَالَ: أَشْرَفُوا عَلَى المِدِينَةِ ـ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «آيِبُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ» فَلَمْ يَزَلْ يَقُولُهَا حَتَّى دَخَلَ المِدِينَةَ."

الألفاظ الواردة في الحديث يراد بها الدّعاء، وهي أخبار حُذِفَت مبتدآتها، ثمّ إنّ معاني هذه الكلمات متقاربة، فالأوبة هي الرّجوع إلى الله، فهي من معاني التّوبة، وهما والحمدُ داخلون في عموم العبادة، وعلى هذا فيقال إنّ بين الجمل كمال الاتّصال؛ للاتّحاد التّامّ بينها، فهي من قبيل التّوكيد المعنوي لبعضها، والله أعلم.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: لَمَّا رَفَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأْسَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَنْجِ الوَلِيدَ بْنَ الوَلِيدِ، وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ، وَعَيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ، وَالمسْتَضْعَفِينَ بِمَكَّةَ، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ».

الظّاهر ـ والله أعلم ـ أنّ بين الجمل الثّلاث كمال الاتّصال؛ لَمّا سيق الدّعاء لأجل نصرة وتخليص المؤمنين المستضعفين من الأسر، أردفه بالدّعاء على كفّار قريش الذين فتنوهم عن دينهم ومنعوهم من الهجرة، فجاء الدّعاء عليهم بالهلاك كالتّأكيد لنصرة المستضعفين، والله أعلم.

وإذا اعتبرنا أنّ قوله: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ» هي من قبيل البيان لقوله: «اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرَ»؛ بيّنت نوع العذاب، فبين الجملتين كمال الاتّصال لاتّحاد معنى الجملتين.

عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، أَنَّ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ: (.... فَسَارَ حَتَّى دَخَلَ عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَيْ سَعْدُ، أَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالَ أَبُو حُبَابٍ ـ يُرِيدُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أُبَيٍّ ـ قَالَ كَذَا وَكَذَا»).

فصل بين الجملتين: «أَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالَ أَبُو حُبَابٍ، قَالَ كَذَا وَكَذَا»، لكمال الاتّصال؛ كون الجملة الثّانية بيان للأولى. كما يمكن اعتبار الثّانية عبارة عن سؤال لجواب يفهم من سابقتها، وكلا الأمرين مستساغ، والله أعلم.

عن أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: اسْتَيْقَظَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، مَاذَا أُنْزِلَ مِنَ الخَزَائِنِ، وَمَاذَا أُنْزِلَ مِنَ الفِتَنِ، مَنْ يُوقِظُ صَوَاحِبَ الحُجَرِ ـ يُرِيدُ بِهِ أَزْوَاجَهُ حَتَّى يُصَلِّينَ ـ رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ فِي الآخِرَةِ»

الذي يظهر ـ والله أعلم ـ أنّ جملة: «مَاذَا أُنْزِلَ مِنَ الخَزَائِنِ» هي من قبيل البيان لجملة: «سُبْحَانَ اللَّهِ» التي للتّعجّب، فبين الجملتين كمال الاتّصال لاتّحاد المعنى.

قال العيني رحمه الله عند هذا الحديث: (عبر عن الرحمة بالخزائن، كقوله: ﴿ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ ﴾ [الإسراء: 100] وعن العذاب بالفتن لأنها أسباب مؤدية إلى العقاب.

وقال المهلب: فيه دليل على أن الفتن تكون في المال وفي غيره لقوله: «ماذا أنزل من الفتن وماذا فتح من الخزائن». وقال الداودي: قوله: «ماذا أنزل الليلة من الفتن» وهو ما فتح من الخزائن. قال: وقد يعطف الشيء على نفسه تأكيدا؛ لأنّ ما يفتح من الخزائن يكون سببا للفتنة، واحتجّ الأول بقول حذيفة، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ يُكَفِّرُهَا الصَّلَاةُ، وَالصَّدَقَةُ»[1]. قلت: المعنى أنه، عليه الصلاة والسلام، رأى في تلك الليلة المنام، وفيه أنه سيقع بعده فتن. وأنه يفتح لأمته الخزائن. وعرف عند الاستيقاظ حقيقته؛ إما بالتعبير أو بالوحي إليه في اليقظة قبل النوم أو بعده. وقد وقعت الفتن كما هو المشهور، وفتحت الخزائن حيث تسلطت الصحابة، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم، على فارس والروم وغيرهما، وهذا من المعجزات حيث أخبر بأمر قبل وقوعه فوقع مثل ما أخبر)[2]. انتهى كلام العيني.

أمّا جملة: «رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ فِي الآخِرَةِ» جاءت كالبيان لسابقتها، واختيارنا جاء تبعا لقول الطّيبي رحمه الله، حيث قال في معرض كلامه عن معنى الحديث: (قال الأشرف: أي كاسية من ألوان الثياب، عارية من أنواع الثواب وقيل: عارية من شكر المنعم. وقيل: هذا نهي عن لبس ما يشف من الثياب. وقيل: هو نهي عن التبرج. أقول: قوله: «رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي

---

[1] ـ الحديث أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب الصلاة كفّارة، (525)، ج1، ص111. وكتاب الصّوم باب الصّوم كفّارة، رقم (1895)، ج3، ص25. وكتاب المناقب، باب علامات النبوّة في الإسلام، رقم (3586)، ج4، ص196. وكتاب الفتن، باب الفتنة التي تموج كموج البحر، رقم (7096)، ج9، ص54. ومسلم، كتاب الفتن وأشراط السّاعة، باب في الفتنة التي تموج كموج البحر، رقم (144)، ج1، ص128. وهو عند غيرهما من أصحاب السّنن.

[2] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج2، ص262. وينظر ج22، ص347.

الدُّنْيَا» كالبيان لموجب استيقاظ الأزواج للصلاة، أي لا ينبغي لهن أن يتغافلن عن العبادة، ويعتمدن عليّ كونهن أهالي رسول الله صلى الله عليه وسلم كاسيات خلعة نسبة أزواجه مشرفات في الدنيا بها، فهنّ عاريات منها في الآخرة، فلا ينفعهن ولا ينجيهن من عذاب الله، إذا لم تضمها مع العمل، كما قال تعالي: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ ﴾ [المؤمنون: 101]، وقال: ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾ ﴾ [الشعراء: 214] والحديث الوارد فيه مشهور. وهذا الحديث وإن خص بأزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم، لكن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فالتقدير رب نفس أو نسمة كاسية في الدنيا عارية في الآخرة، والله أعلم)[1].

2 ـ كمال الانقطاع

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «يَا نِسَاءَ المسْلِمَاتِ، لاَ تَحْقِرَنَّ جَارَةٌ لِجَارَتِهَا وَلَوْ فِرْسِنَ شَاةٍ».

فصل بين الجملتين؛ لاختلافهما في المعنى، لذا يقال إنّ بين الجملتين كمال الانقطاع.

عن عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ: دَخَلَ رَهْطٌ مِنَ اليَهُودِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكُمْ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَفَهِمْتُهَا فَقُلْتُ: وَعَلَيْكُمُ السَّامُ وَاللَّعْنَةُ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَهْلًا يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الأَمْرِ كُلِّهِ» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « قَدْ قُلْتُ: وَعَلَيْكُمْ».

فصلت الجملتان لاختلاف أسلوبيهما، فالجملة الأولى إنشائية، بينما الثّانية خبرية، فالأولى أمر بالكف عن الشّتم، والثّانية إرشاد إلى إعمال الرّفق، فبين الجملتين كمال الانقطاع.

وعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا عَائِشَةُ، مَتَى عَهِدْتِنِي فَحَّاشًا؟، إِنَّ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ القِيَامَةِ مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ شَرِّهِ».

فصل بين الجمل الثّلاث بسبب اختلاف معنى الثّانية عن الأولى، فالأولى نداء لفتا لانتباهها، وإكراما لها، والثّانية استفهام لبيان وتقرير نفي الفحش عنه صلّى الله عليه وسلّم. بينما اختلفت الثّالثة مع الثّانية في الأسلوب والمعنى، لذا يقال إنّ بين الجمل كمال الانقطاع.

---

[1] ـ شرف الدين الحسين بن محمد الطيبي، الكاشف عن حقائق السّنن، مصدر سابق، ج4، ص1204.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبَّابًا، وَلاَ فَحَّاشًا، وَلاَ لَعَّانًا، كَانَ يَقُولُ لِأَحَدِنَا عِنْدَ المِعْتِبَةِ: «مَا لَهُ؟ تَرِبَ جَبِينُهُ».

فصلت جملة: «تَرِبَ جَبِينُهُ» عن جملة: «مَا لَهُ؟»؛ لاختلاف أسلوب ومعنى الجملتين، فالأولى استفهامية فيها معنى التّعجّب، بينما الثّانية خبر الغرض منها العتاب، لذا يقال إنّ بين الجملتين كمال الانقطاع.

عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قِسْمَةً، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ: وَاللَّهِ مَا أَرَادَ مُحَمَّدٌ بِهَذَا وَجْهَ اللَّهِ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرْتُهُ، فَتَمَعَّرَ وَجْهُهُ، وَقَالَ: «رَحِمَ اللَّهُ مُوسَى، لَقَدْ أُوذِيَ بِأَكْثَرَ مِنْ هَذَا فَصَبَرَ».

فصل بين الجملتين لاختلاف معنيهما؛ كون الجملة الأولى الغرض منها الدّعاء لنبيّ الله موسى عليه السّلام، بينما سيقت الثّانية بيانا لشدّة صبره، لذا يقال بين الجملتين كمال الانقطاع.

عن أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا ذُكِرَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَثْنَى عَلَيْهِ رَجُلٌ خَيْرًا، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَيْحَكَ، قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ- يَقُولُهُ مِرَارًا- إِنْ كَانَ أَحَدُكُمْ مَادِحًا لاَ مَحَالَةَ فَلْيَقُلْ: أَحْسِبُ كَذَا وَكَذَا، إِنْ كَانَ يُرَى أَنَّهُ كَذَلِكَ، وَحَسِيبُهُ اللَّهُ، وَلاَ يُزَكِّي عَلَى اللَّهِ أَحَدًا».

فصلت جملة: «قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ» عن جملة «وَيْحَكَ»؛ لاختلاف أسلوب الجملتين خبرا وإنشاءً، لذا يقال إنّ بين الجملتين كمال الانقطاع.

وجملة: «إِنْ كَانَ أَحَدُكُمْ مَادِحًا لاَ مَحَالَةَ» فصلت عن جملة: «قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ»؛ لاختلاف أسلوب ومعنى الجملتين، فيقال إنّ بين الجملتين كمال الانقطاع.

جاء في حديث معاذ: فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « يَا مُعَاذُ، أَفَتَّانٌ أَنْتَ ـ ثَلاَثًا ـ اقْرَأْ: وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا وَسَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى وَنَحْوَهَا».

فُصِلَ بين الجمل الثّلاث في الحديث بسبب اختلاف معانيها، فالجملة الأولى جاءت بأسلوب النّداء، قد خالفت معنى الجملة الاستفهامية المذكورة بعدها، والتي يراد منها التّوبيخ، بينما جاءت الثّالثة بأسلوب الأمر على سبيل الإرشاد، وعلى هذا فبين الجمل: كمال الانقطاع.

عن أَنَس بْن مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: إِنْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيُخَالِطُنَا، حَتَّى يَقُولَ لِأَخٍ لِي صَغِيرٍ: «يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ النُّغَيْرُ».

فصل بين الجملتين لاختلاف معنيهما، فالأولى نداء للفطيم، والثّانية سؤال عن حال عصفوره، لذا يقال إنّ بين الجملتين كمال الانقطاع.

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ، قَالَ:(.... فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَذَبَ مَنْ قَالَهُ، إِنَّ لَهُ لَأَجْرَيْنِ ـ وَجَمَعَ بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ ـ إِنَّهُ لَجَاهِدٌ مُجَاهِدٌ، قَلَّ عَرَبِيٌّ نَشَأَ بِهَا مِثْلَهُ».

بين جملة: «إِنَّ لَهُ لَأَجْرَيْنِ» وجملة: «كَذَبَ مَنْ قَالَهُ» فصل بسبب اختلاف معنى الجملتين، لذا نقول إنّ بين الجملتين كمال الانقطاع.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ وَمَعَهُنَّ أُمُّ سُلَيْمٍ، فَقَالَ: «وَيْحَكَ يَا أَنْجَشَةُ، رُوَيْدَكَ سَوْقًا بِالقَوَارِيرِ».

بين جملة «وَيْحَكَ يَا أَنْجَشَةُ» وجملة «رُوَيْدَكَ سَوْقًا بِالقَوَارِيرِ»، كمال الانقطاع؛ لاختلاف معنى الجملتين، فالأولى دعاء على غير حقيقته، والثّانية أمر بتخفيف السّير؛ بالكفّ عن الحداء الذي هو سبب إسراع الإبل.

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّهُ سَمِعَ حَسَّانَ بْنَ ثَابِتٍ الأَنْصَارِيَّ: يَسْتَشْهِدُ أَبَا هُرَيْرَةَ، فَيَقُولُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، نَشَدْتُكَ بِاللَّهِ، هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «يَا حَسَّانُ، أَجِبْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ أَيِّدْهُ بِرُوحِ القُدُسِ» قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: نَعَمْ.

بين الجمل الثّلاث كمال الانقطاع لاختلاف معنى كلّ واحدة عن التي تليها، فالجملة الأولى جاءت بأسلوب النّداء، بينما الثّانية أمر غرضه تحريض النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم لحسّان بالرّدّ على هجاء المشركين، والثّالثة دعاء لحسّان أن يؤيّده الله بجبريل عليه السلام.

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَرَادَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَنْفِرَ، فَرَأَى صَفِيَّةَ عَلَى بَابِ خِبَائِهَا كَئِيبَةً حَزِينَةً، لِأَنَّهَا حَاضَتْ، فَقَالَ: «عَقْرَى حَلْقَى ـ لُغَةٌ لِقُرَيْشٍ ـ إِنَّكِ لَحَابِسَتُنَا» ثُمَّ قَالَ: «أَكُنْتِ أَفَضْتِ يَوْمَ النَّحْرِ» ـ يَعْنِي الطَّوَافَ ـ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «فَانْفِرِي إِذًا».

فصلت جملة: «إِنَّكِ لَحَابِسَتُنَا» عن جملة: «عَقْرَى حَلْقَى»؛ لاختلاف معنى الجملتين، فالأولى سيقت على سبيل الدّعاء من غير إرادة حقيقته، والثّانية خبر، فبين الجملتين كمال الانقطاع.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْسِمُ ذَاتَ يَوْمٍ قِسْمًا، فَقَالَ ذُو الخُوَيْصِرَةِ، رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اعْدِلْ، قَالَ: « وَيْلَكَ، مَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ؟»

جاءت الجملتان في الحديث مفصولتين، كما قد ثبت مجيئهما بالوصل في رواية أخرى من الصّحيح[1]، ولعلّ المناسبة في جواز الأمرين اختلاف معنى الجملتين، لكن اختلاف فيه تقارب، ففي قوله: « وَيْلَكَ» زجر ودعاء على المعترض بالهلاك، وفي قوله: «مَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ؟» استفهام إنكاري. ووجه الوصل؛ كون الدّعاء والإنكار سيقا ردّا على المعترض، فأصبحت الثّانية أشبه بالبيان والتّأكيد؛ أي ببيان سبب قوله له « وَيْلَكَ»؛ والله أعلم.

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُفَدِّي أَحَدًا غَيْرَ سَعْدٍ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «ارْمِ فَدَاكَ أَبِي وَأُمِّي» أَظُنُّهُ يَوْمَ أُحُدٍ.

بين الجملتين كمال الانقطاع؛ لاختلاف أسلوب الجملتين، فالأولى أمر فيه حضّ على الرّمي، والثّانية خبر فيه معنى الدّعاء، فالجملتين بينهما كمال الانقطاع.

عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا عَائِشَ هَذَا جِبْرِيلُ يُقْرِئُكِ السَّلاَمَ» قُلْتُ: وَعَلَيْهِ السَّلاَمُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، قَالَتْ: وَهُوَ يَرَى مَا لاَ نَرَى.

فصل بين الجملتين، لمجيء الجملة الأولى بأسلوب النّداء الذي هو من الإنشاء لفتا لانتباهها، وإكراما لها، والثّانية بالأسلوب الخبري، تبليغا لسلام جبريل عليها، وبيانا لفضلها، فبين الجملتين كمال الانقطاع.

عن أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: اسْتَيْقَظَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، مَاذَا أُنْزِلَ مِنَ الخَزَائِنِ، وَمَاذَا أُنْزِلَ مِنَ الفِتَنِ، مَنْ يُوقِظُ صَوَاحِبَ الحُجَرِ ـ يُرِيدُ بِهِ أَزْوَاجَهُ حَتَّى يُصَلِّينَ ـ رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ فِي الآخِرَةِ»

بين جملة «مَنْ يُوقِظُ صَوَاحِبَ الحُجَرِ» وجملة «وَمَاذَا أُنْزِلَ مِنَ الفِتَنِ» كمال الانقطاع، فالأولى تعجّب من كثرة الفتن، والثّانية تحريض على إيقاظ زوجاته، فاختلاف معنى الجملتين سبب الفصل، والله أعلم.

---

[1] ـ ينظر صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النّبوّة في الإسلام، رقم (3610)، ج4، ص200. وكتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب من ترك قتال الخوارج للتألف، وأن لا ينفر الناس عنه، رقم (6933)، ج9، ص17.

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الحُسَيْنِ، أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيَيٍّ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزُورُهُ، وَهُوَ مُعْتَكِفٌ فِي المسْجِدِ، فِي العَشْرِ الغَوَابِرِ مِنْ رَمَضَانَ، فَتَحَدَّثَتْ عِنْدَهُ سَاعَةً مِنَ العِشَاءِ، ثُمَّ قَامَتْ تَنْقَلِبُ، فَقَامَ مَعَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْلِبُهَا، حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ بَابَ المسْجِدِ، الَّذِي عِنْدَ مَسْكَنِ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مَرَّ بِهِمَا رَجُلاَنِ مِنَ الأَنْصَارِ، فَسَلَّمَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ نَفَذَا، فَقَالَ لَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عَلَى رِسْلِكُمَا، إِنَّمَا هِيَ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ».

بين الجملتين كمال الانقطاع؛ لاختلاف أسلوب ومعنى الجملتين، فالأولى أمر بالتّمهّل في المشي، والثّانية بيان أنّ المرأة التي بصحبة النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، زوجته صفيّة بنت حييّ.

3 ـ شبه كمال الاتّصال

عن عَمْرو بْنِ العَاصِ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جِهَارًا غَيْرَ سِرٍّ يَقُولُ: « إِنَّ آلَ أَبِي ـ قَالَ عَمْرٌو: فِي كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ بَيَاضٌ ـ لَيْسُوا بِأَوْلِيَائِي، إِنَّمَا وَلِيِّيَ اللَّهُ وَصَالِحُ المؤْمِنِينَ».

فصل بين الجملتين اللّتين من كلام النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم؛ لكون الجملة الثّانية جوابا عن سؤال نشأ من الجملة الأولى، لَمّا قال: النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم: «إِنَّ آلَ أَبِي "فلان" لَيْسُوا بِأَوْلِيَائِي»، كأنّه قيل: ومن هم أولياؤك؟، فجاء تمام الكلام بقوله: «إِنَّمَا وَلِيِّيَ اللَّهُ وَصَالِحُ المؤْمِنِينَ». فجاء ارتباط الجملتين ببعضهما قويا. فيقال إنّ بين الجملين شبه كمال الاتّصال.

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: اسْتَأْذَنَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعِنْدَهُ نِسْوَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ يَسْأَلْنَهُ وَيَسْتَكْثِرْنَهُ، عَالِيَةً أَصْوَاتُهُنَّ عَلَى صَوْتِهِ، فَلَمَّا اسْتَأْذَنَ عُمَرُ تَبَادَرْنَ الحِجَابَ، فَأَذِنَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَخَلَ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَضْحَكُ، فَقَالَ: أَضْحَكَ اللَّهُ سِنَّكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي؟ فَقَالَ: «عَجِبْتُ مِنْ هَؤُلاَءِ اللَّاتِي كُنَّ عِنْدِي، لَمَّا سَمِعْنَ صَوْتَكَ تَبَادَرْنَ الحِجَابَ»

في قوله: «عَجِبْتُ مِنْ هَؤُلاَءِ اللَّاتِي كُنَّ عِنْدِي، لَمَّا سَمِعْنَ صَوْتَكَ تَبَادَرْنَ الحِجَابَ»، فصل بين الجملتين؛ لكون الثّانية جوابا عن سؤال نشأ من الجملة الأولى، لما قال: «عَجِبْتُ مِنْ هَؤُلاَءِ اللَّاتِي كُنَّ عِنْدِي» كأنّه قيل ـ والله أعلم ـ ممّا عجبت منهنّ، فجاء تمام الكلام بقوله:

«لَمَّا سَمِعْنَ صَوْتَكَ تَبَادَرْنَ الحِجَابَ» كأنّه جواب عن سؤال. وعلى هذا يقال إنّ بين الجملتين شبه كمال الاتّصال.

كما يمكن تجزئة جملة: «لَمَّا سَمِعْنَ صَوْتَكَ تَبَادَرْنَ الحِجَابَ» إلى جملتين واعتبار «تبادرن الحجاب» جواب عن سؤال في قوله: «لما سمعن صوتك»؛ أي: ماذا فعلن لَمّا سمعن صوتي؟، فقال: «تبادرن الحجاب»، والله أعلم بما هو صواب.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرَعَةِ، إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الغَضَبِ».

فصل بين الجملتين على اعتبار جعل الثّانية جوابا عن سؤال نشأ من الأولى؛ لَمّا قال: «لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرَعَةِ»، كأنّه طُرح تساؤل: من الشديد إذا؟، فتمّ الكلام بقوله: «إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الغَضَبِ». لذا يقال إنّ بين الجملتين شبه كمال الاتّصال، والله أعلم.

عَنْ عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ المطَّلِبِ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَفَعْتَ أَبَا طَالِبٍ بِشَيْءٍ، فَإِنَّهُ كَانَ يَحُوطُكَ وَيَغْضَبُ لَكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، هُوَ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ، لَوْلاَ أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ»

السبب الذي حسّن الوصل بين هاته الجمل، هو اعتبار كلّ جملة جوابا عن سؤال نشأ من التي قبلها، لما قال: «نَعَمْ»، كأنّه قيل كيف نفعته؟ فجاء الكلام بقول: «هُوَ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ»؛ أي عذاب خفيف، فكأنّه ورد سؤال آخر وكيف نفعته إن كان في ضحضاح من نّار؟، فتمّ المعنى بالجملة الأخيرة: «لَوْلاَ أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ»، لذا يقال إنّ بين الجمل شبه كمال الاتّصال، والله أعلم.

المبحث الثّالث: الإيجاز

تعريف الإيجاز لغة واصطلاحا

أوّلا: الإيجاز لغة: الاختصار والاقتصار في الشّيء. تقول: (أوجزتُ في الأمرِ إذا اختصرت. وكلامٌ وَجِيزٌ، أي مُختصرٌ)[1].

قال الجوهري: (أوجَزْتُ الكلام: قصَّرته. وكلامٌ مُوجَزٌ ومُوجِزٌ، ووَجْزٌ ووجِيزٌ)[2].

وعن الرّازي: (أَوجزَ الكلام: قَصَّرَهُ، وَكَلَامٌ مُوجَزٌ. بِفتحِ الجيمِ وكسرِها . وَوَجْزٌ بوزن فَلْسٍ ووَجِيزٌ)[3].

وجاء في المحكم: (وَجُزَ الكلام وَجَازَة، ووَجْزاً، وأوجز: قلَّ في بلاغة. وأوجزه: اختصره. وكلام وَجْز: خفِيف. وأمر وجز، وواجِز، ووَجِيز، ومُوجِز، وموجَز. ورجل مِيجاز: يُوجِز فِي الكلام والجواب)[4]. تمّ كلامه بحذف يسير.

ثانيا: الإيجاز اصطلاحا

تنوّعت عبارات السّلف في مفهوم الإيجاز، لكنّها متقاربة من حيث معناها.

قال الجاحظ: (ومما قالوا في الإيجاز، وبلوغ المعاني بالألفاظ اليسيرة) [5].

وقالو: دلالة اللّفظ القليل على المعنى الكثير [6]. وعرّفه في المفتاح بقوله: الإيجاز أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارة متعارف الأوساط[7]. أي متعارف الأوساط من أهل البلاغة.

---

[1] ـ ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، مصدر سابق ، مادّة (وجز) ج6، ص166. وأبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللّغة، مصدر سابق، مادّة (وجز)، ج8، ص410

[2] ـ أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، مصدر سابق، مادّة (وجز)، ج3، ص54.

[3] ـ أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، مصدر سابق ، مادّة (وجز)، ص290.

[4] ـ ابن سِيدَه المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، مصدر سابق ، مادّة (وجز) ج7، ص524 ـ 525.

[5] . ينظر أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتّبيين، مصدر سابق ، ج1، ص110.

[6] ـ قال عبد القاهر: (لأنه لا معنى للإيجاز إلاّ أن يدلَّ بالقليل من اللّفظ على الكثير من المعنى) ينظر دلائل الإعجاز ص463.

[7] ـ أبو يعقوب يوسف السّكّاكي، مفتاح العلوم، ص277. وينظر: الشّريف الجرجاني، كتاب التعريفات، ص100.

وانتقد الخطيب القزويني جَعْلَ متعارف الأوساط أصل ينبني عليه معرفة الكلام الوجيز؛ كونه أمر نسبي، وعرّف الإيجاز بقوله: هو تأدية أصل المراد بلفظ ناقص عنه[1].

والمقصود بالأصل المراد: المعنى المراد إيصاله للسّامع، والله أعلم.

وكتعريف مقترح، الإيجاز: هو تأدية المعنى بعبارة ناقصة عنه مع وفائها بالغرض[2].

أنواع الإيجاز: يقسّم علماء المعاني الإيجاز إلى قسمين هما:

إيجاز قصر: وهو تضمّن العبارة القصيرة معاني كثيرة [3].

وإيجاز حذف: وهو أن يحذف شيء من الكلام وتدلّ عليه القرينة [4].

أو هو حذف كلمة أو جملة أو أكثر مع قرينة تعيّن المحذوف [5].

بلاغة الإيجاز في أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري

المطلب الأوّل: إيجاز قصر

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُجَاهِدُ؟ قَالَ: «لَكَ أَبَوَانِ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ».

قوله : «فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ»، كلام حمل معانٍ كثيرة، منها أمره بطاعة والديه وملازمتهما، وجاء هذا الأمر بلفظ الجهاد وقصره على طاعة الوالدين؛ أي أنّ أجر الجهاد الذي تريده، والذي فيه مشقّة، وبذل للمال والنّفس، أعظم أجرا لك منه طاعتك والديك. كما دلّ على بيان فضل برّ الوالدين، وتقديمه على الجهاد.

ثمّ ليعلم أنّ الحديث قد جمع بين إيجاز القصر وإيجاز الحذف.

---

[1] ـ الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، مصدر سابق، ص139. وينظر تمام كلامه في كتابه.

[2] . ينظر حفني ناصف/ سلطان محمّد/ محمّد دياب/ مصطفى طموم، دروس البلاغة، مرجع سابق ، ص26.

[3] ـ ينظر حفني ناصف/ سلطان محمّد/ محمّد دياب/ مصطفى طموم، المرجع نفسه، ص27.

[4] ـ أحمد بن عبد الوهاب، شهاب الدين النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، الناشر: دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة. الطبعة: الأولى، 1423هـ، ج7، ص4، وعرّف إيجاز القصر بقوله: هو تكثير المعنى، وتقليل الالفاظ .

[5] ـ ينظر حفني ناصف/ سلطان محمّد/ محمّد دياب/ مصطفى طموم، المرجع السابق ، ص27.

قال الطّيبي رحمه الله: («فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ»، فيهما متعلق بالأمر، قدّم للاختصاص، الفاء الأولى جزاء شرط محذوف، والثانية جزائية لتضمّن الكلام معنى الشرط؛ أي إذا كان الأمر كما قلت، فاختص المجاهدة في خدمة الوالدين، نحوه قوله تعالي: ﴿ فَإِيَّىَ فَٱعۡبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾ [العنكبوت: 56]، أي إذا لم تخلصوا إليّ العبادة في أرض فأخلصوها في غيرها، فحذف الشرط وعوّض منه تقديم المفعول المفيد للاختصاص ضمنا. وقوله: «فَجَاهِدْ»، جيء به مشاكلة)[1].

وقال ابن حجر رحمة الله عليه: (أي إن كان لك أبوان فأبلغ جهدك في برهما والإحسان إليهما، فإنّ ذلك يقوم لك مقام قتال العدوّ)[2].

عَنِ المغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الأُمَّهَاتِ، وَمَنْعًا وَهَاتِ، وَوَأْدَ البَنَاتِ، وَكَرِهَ لَكُمْ: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ المالِ».

هذا الحديث لفظه القليل حمل المعنى الكثير جاء بيانه على لسان العلماء، فذِكْره ابتداءً لعقوق الأمّهات بيانا لفضلهنّ، وزيادةُ تأكيدٍ لحقّهنّ بتخصيصهنّ بالذّكر، وتقبيحا لعقوق الأمّهات؛ كون الأبناء أجرأ على عقوقهنّ؛ لضعفهنّ خلقة وخلقا من جانب، ولإفادة تقديمهنّ في البرّ على الآباء من جانب آخر. كما أنّ دلالة الحديث لا تختصّ بالنّهي عن عقوق الأمّهات فقط، بل يفهم منه النّهي عن عقوق الآباء بالضّرورة؛ لاتّفاقهم على حرمة عقوق الوالدين معا، فَذِكْر أحدهما يدلّ على الآخر، وإنّما ذكر الأمّهات ليفيد الكلام ما سبق ذكره، ولأجل إيجاز الكلام واختصاره.

وقوله: «وَمَنْعًا وَهَاتِ»: يعمّ كلّ شيء من حقوق أو واجبات أو أمانات يمنعها من صاحبها ومستحقّها، وطلب أشياء في أيدي النّاس ليست من حقّه، وأخذها منهم.

ومن معانيه: تقبيح وذمّ من يمنع إحسانه عن النّاس، بينما يرجوا ويحرص على وصول إحسان النّاس إليه؛ بل يطلب ذلك. والواجب أن يكون الإحسان متبادلا.

أمّا «وَأْدَ البَنَاتِ» فدفن البنات وهنّ أحياء وهذا الصنيع من أقبح الخصال التي كان أهل الجاهليّة يفعلونها، وإذا كان هذا مع بالبنات الصّغار فكيف حالهم مع بالنّساء، فهو يدلّ

---

[1] ـ شرف الدّين الحسين بم محمد الطيبي، الكاشف عن حقائق السّنن، مصدر سابق ، ج8، ص2642. وينظر: شمس الدّين الكرماني، الكواكب الدّراري في شرح صحيح البخاري، مصدر سابق ، ج13، ص17.

[2] ـ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح، مصدر سابق، ج13، ص496. وينظر أبو عبد الله بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزرقاني، شرح الزّرقاني على الموطّإ، مصدر سابق، ج3، ص23.

على فضل الإسلام على النّساء؛ وهل صان حقّ المرأة، وحفظ كرامتها إلاّ الإسلام، الذي هو دين كلّ الأنبياء. والإسلام أمر بالإحسان للمرأة وحفظ كرامتها وهي صغيرة، كما أنّه لم يضيّعها وهي كبيرة.

أمّا: «قِيلَ وَقَالَ» فهو نقل ونشر كلّ ما أذيع، دون التّأكّد من صحّته، وتتبّع الكلام الذي لا فائدة فيه، كما يدخل فيه الخوض في أخبار النّاس، وكشف ونشر أسرارهم، والطّعن فيهم، واغتيابهم.

و«كَثْرَةَ السُّؤَالِ» فهو نهي عن مسألة النّاس ما في أيديهم من دون حاجة ملحّة. وقد يراد منه كثرة المسائل في أمور الدّين التي عابها الله ورسوله، ونهى الشّرع عنها؛ منها السّؤال عمّا سكت عنه الشّرع، وما لم يقع من النّوازل.

و«إِضَاعَةُ المَالِ» منهيّ عنه بجميع صوره، سواء بإتلافه أو تبذيره أو صرفه لمن لا يستحقّه، أو إنفاقه في أبواب الحرام، أو منعه من مستحقّيه فلا ينتفعون به، أو غير ذلك من مثل هذه الصّور. وهذا شيء من كلام العلماء حول هذا الحديث ومعناه:

قال الميورقي رحمه الله: (نهى عن «قِيلَ وَقَالَ»، قال أبو عبيد: فيه نحو وغريب، وذلك أنه جعل القال مصدرا؛ فكأنه قال: عن قيل وقول. يقال: قلت قولا وقيلا وقالا [1]. وقال غيره لو كان هذا، لقلّت الفائدة؛ لأنّ الثاني هو الأوّل، والقيل والقال عنده بمعنى واحد، فأيّ معنى للنّهي عن العموم؟. والأحسن أن يكون على الحكاية؛ فيكون النّهي عن القول بما لا يصحّ وما لا تُعلم حقيقته وأن يقول المرء في حديثه مثل: كذا وقال قائل كذا؛ وهو نحو الحديث الاخر الذي فيه: «بِئْسَ مَطِيَّةُ الرَّجُلِ زَعَمُوا» [2] ، وهو التحدّث بما لا يصحّ، وشغل الزّمان بحكاية ما لا يعلم صدقه، وكل زعم في كتاب الله باطل؛ لأنّه كلّه حكاية عن الكفّار بما كذبوا فيها

---

[1] ـ ينظر كلام أبو عُبيد القاسم بن سلام في غريب الحديث لأبي عبيد، مصدر سابق، ج2، ص50 ـ 51.

[2] ـ أخرجه بهذا اللّفظ: ابن أبي شيبة، المصنّف، كتاب الآداب، باب من كره أن يقول: زعموا، رقم: (26186)، ج8، ص457 ـ 458. وأبو داود في سننه. كتاب الأدب. باب في قول الرجل: زعموا. رقم ح (4972)، ج4، ص294. وأبو جعفر الطّحاوي، شرح مشكل الآثار، (تحقيق: شعيب الأرنؤوط، لناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1415هـ ـ 1494م) رقم: (185)، ج1، ص173. وأحمد البيهقي، الآداب، باب في حفظ المنطق رقم: (399)، ص133. وقد روي عند غير من ذكرنا بلفظ مقارب، والحديث صحيح الإسناد.

وحسبك هذا ذمّا بحكاية ما لا يصحّ من قيل كذا، وقال كذا من التكاذيب المذمومة. وأما من حكى ما يصحّ وتعرف حقيقته، وأسند ذلك إلى معروف بالصّدق والثّقة فلا وجه للنّهي عنه، ولا ذمّ فيه عند بعض من أهل العلم.

وقوله: «عَنْ مَنْعٍ وَهَاتٍ» هو منع ما عليه، وطلب ما ليس له. إذ لا نشك أن منع ماله منعه، وطلب ماله طلبه فغير منهي عن ذلك، ولا ملوم فيه بلا خلاف، فلم يبق إلّا الوجه الاخر ولا ثالث.

والعقوق معروف، وكذلك القطيعة، وهي منع ما يجب الإتيان به من صلة الرحم والبر بهم وحسن العشرة لهم ولسائر الناس في جميع ما ورد النص به لهم وخص به الأمهات تخصيص التأكيد والتعظيم وإن كان عقوق الاباء وغيرهم من ذوي الحقوق عظيما ولعقوق الأمهات.

و«إِضَاعَةُ المالِ» تبذيره في غير بر ولا منفعة أو تركه غير محفوظ مع القدرة على حفظه.

و«كَثْرَةَ السُّؤَالِ»: الإلحاح فيما لا حاجة له إليه. وأما في ما تدعوا الضّرورة إليه، فللضّرورة حكم الإباحة على الوجوه التي وردت النصوص بها، وقد جاء في كراهية السؤال وإن قلّ حديث: حكيم بن حِزام [1]، وحسبك به لمن قدر عليه)[2].

وقال القاضي عياض: (ومعنى «قيل وقال»: الخوض في أخبار الناس وحكايات ما لا يعني من أحوالهم؛ قيل كذا، وقال فلان كذا، فقيل كذا. وعلى هذا نقول: " قيل" منصوبة فعل لما لم يسم فاعله، و" قال" فعل ماض أيضاً، ويصح أن يكون اسمين مخفوضين. والقيل والقال والقول بمعنى، وكذلك القيل والقالة.

و«كثرة السؤال» فيه تأويلات، أنه من مسألة الناس ما بأيديهم، وقيل: يحتمل النّهى عن كثرة السؤال والتنطّع في المسائل فيما لم ينزل، وقد كان السّلف يكرهون ذلك ويرونه من

---

[1] ـ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ قَالَ: «يَا حَكِيمُ، إِنَّ هَذَا المالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ، فَمَنْ أَخَذَهُ بِطِيبِ نَفْسٍ بُورِكَ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافِ نَفْسٍ لَمْ يُبَارَكْ لَهُ فِيهِ، وَكَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلاَ يَشْبَعُ، وَاليَدُ العُلْيَا خَيْرٌ مِنَ اليَدِ السُّفْلَى». ولفظ الحديث في صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «هذا المال خضرة حلوة»، رقم (6441)، ج8، ص93. ومسلم في كتاب الزكاة. باب بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى. رقم (1035)، ج2، ص717.

[2] ـ محمد بن أبي نصر الميورقي، تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، مصدر سابق، ص420 ـ 422.

التكلّف. وقال مالك في هذا الحديث: لا أدرى أهو ما أنهاكم عنه من كثرة المسائل؟ فقد " كره رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المسائل وعابها".[1] أو هو مسألة الناس أموالهم؟. وقد يكون المراد به سؤال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عما لم يأذن في السؤال عنه؛ لقوله تعالى: ﴿ **لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ** ﴾[2] [المائدة: 101]، وفى الصحيح: «إِنَّ أَعْظَمَ المسْلِمِينَ جُرْمًا، مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحَرَّمْ، فَحُرِّمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ»[3]، وكثرة السّؤال عن أخبار الناس وأحداث الزّمان، وما لا يعني من الأمور والاشتغال بمثل هذا، فتكون بمعنى النّهى عن قيل وقال. وقد يكون كثرة سؤال الرجل النّاس عن أخبارهم وأحوالهم وتفاصيل أمورهم، فيدخل بذلك الحرج؛ إمّا بكشف ما لا يريدون كشفه من ذلك بضرورة سؤاله، وبالكذب والتعريض لستر ذلك عنه إذا كان مما لا يفشى، وبالجفاء وسوء الأدب أو بالكذب إن ترك الجواب له عنه.

وأما: « إضاعة المال» يكون في تعطيله، وترك القيام عليه، أو مصلحته مصلحة دنياه، ومصلحة دنياه صلاح دينه بتفرّغ باله له، وتركه التّعرض لما في أيدي النّاس. وقد تكون إضاعته إنفاقه في غير وجوهه والإسراف في ذلك. وأما قوله في الحديث الآخر: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الأُمَّهَاتِ، وَمَنْعًا وَهَاتِ، وَوَأْدَ البَنَاتِ » فلا خلاف أن العقوق من الكبائر، وكذلك الوأد للبنات. والوأد: دفنهنّ أحياء، كما كانت تفعله الجاهلية. وحصّ الأمّهات؛ لأنهنّ أعظم حقاً وأكثر حقوقاً على الولد، وقد قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أُمُّكَ، ثُمَّ أُمُّكَ، ثُمَّ أَبَاكَ» وأيضاً

---

[1] ـ ينظر هذا الكلام في الموطّإ، كتاب الطّلاق باب ما جاء في اللّعان، رقم (1304)، ج3، ص263. والبخاري، الصّحيح، كتاب تفسير القرآن، رقم (4745)، ج6، ص100. وكتاب الطّلاق، باب من أجاز الطّلاق الثّلاث، رقم (5259)، ج7، ص42. وباب اللّعان وطلّق بعد اللّعان، رقم (5308)، ج7، ص54. وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة، باب ما يكره من التعمق والتنازع في العلم، والغلو في الدين والبدع، رقم (7304)، ج9، ص98. ومسلم، الصّحيح، كتاب الطّلاق، باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها، وغيرها بوضع الحمل، رقم (1492)، ج2، ص1129. وهو عند أصحاب غيرهم من أصحاب السّنن.

[2] ـ تمام الآية ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِن تَسْـَٔلُواْ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَا ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿١٠١﴾** ﴾ [المائدة: 101].

[3] ـ الحديث من رواية سعد بن أبي وقاص، رواه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه، رقم ح (7289)، ج9، ص95. ومسلم في كتاب الفضائل، باب توقيره صلى الله عليه وسلم وترك إكثار سؤاله عما لا ضرورة إليه رقم (2358)، ج4، ص1831.

فإنّ النّساء عند العرب لم تكن لهّم تلك الحرمة بخلاف الرّجال، فحضّ صلّى الله عليه وسلّم على برّ الأمّهات، وخصّ النهى عن عقوقهن تأكيداً لحقوقهن. وقد جاء في الحديث الآخر مكان الأمّهاتِ الوالدَ، والمراد به الجنسين من الذكر والأنثى ـ والله أعلم ـ وكذلك خص النهى عن الوأد للبنات؛ لأنّ ذلك كانت عادة العرب، إنّما كانوا يخصّون به الإناث للغيرة عليهنّ. ومنهم من كان يفعله في الشّدائد وخشية الإملاق، كما قال الله تعالى[1]. وكانوا يتجمّلون بالذّكران، ويجمّلون مؤنتهم بكلّ حال لرغبتهم في شدّة العضد، وكثرة العدد.

وقوله: «ومنع وهات» وفى الرواية الأخرى: «ولا وهات» وهما بمعنى، فحرم منع الحقوق والبخل بها، وطلب ما لا يجب للإنسان طلبه، وأخذ ما لا يحل له ولا يصح لفظ "حرم" إلا في مثل هذا، وهو من معنى ما كره من كثرة السؤال، ومما يقوّي أحد التأويلات فيه: أنه في الأحوال بمعنى: هات هنا. لكن لفظ "كره" هناك أوسع؛ لأنّها تقع على ما ذكرناه هنا ممّا يحرم، وعلى ما يجب التنزّه عنه من سؤال ما يستفتى الإنسان عنه، ولا تدعوا ضرورة إليه مما يباح ويحل، لكن جمعهما في الحديث الآخر، فدل أنّهما المعنيين؛ إذ تكرار الكلمتين في كلام واحد بمعنى واحد ليس من جيد الكلام، ولا من نمط كلامه صلّى الله عليه وسلّم.

وتخصيصه في أحد الروايات بعضهما بأن الله حرم، وبعضهما بأن الله نهى إبانة لفصل ما بين هذه الممنوعات، وتفريق حكمها من التحريم والتنزيه، وأن الثلاث الأول ـ من العقوق والوأد والمنع وهات ـ محرمات. ولا مرية أن العقوق والقتل من الكبائر الموبقات، وكذلك منع حقوق الله من الزكوات وحقوق عبادة الواجبات وأخذ شيء منها لمن لا يحل له من المحرمات. ثم جاء النهى عن الثلاث الأخر من الشغل بقيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال، على التّنزيه والحضّ.

ويخرج من تفريق النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بين لفظ التحريم والنّهى الحجّة لمن يقول: إن مجرّد النّهى بلفظه أو صيغته لا يقتضى الوجوب إلا بدليل)[2].

---

[1] ـ قال تعالى: ﴿ قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥١﴾ ﴾ [الأنعام:151] وقال أيضا: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا ﴿٣١﴾ ﴾ [الإسراء:31]

[2] ـ القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم، مصدر سابق ، ج5، ص 569 ـ 571.

وقال ابن الجوزي: (وفيه: كان ينهى عن قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة السّؤال. وكان ينهى عن عقوق الأمّهات، ووأد البنات، ومنع وهات.

أما: «قيل وقال» فالمراد به حكاية ما لا يعلم صحته؛ فإنّ الحاكي يقول: قيل وقال.

وأما: «إضاعة المال» فيكون من وجوه أمّهاتها أربعة: أحدهما: أن يتركه من غير حفظ له فيضيع. والثاني: أن يتلفه إما بتركه إذا كان طعاما حتى يفسد، أو يرميه إن كان يسيرا كِبْرًا عن تناول القليل، أو بأن يرضى بالغبن، أو بأن ينفق في البناء واللباس والمطعم ما هو إسراف. والثالث: أن ينفقه في المعاصي، فهذا تضييع من حيث المعنى. والرابع: أن يسلم مال نفسه إلى الخائن، أو مال اليتيم إليه إذا بلغ مع علمه بتبذيره.

أما: «كثرة السؤال» ففيه وجهان: أحدهما: كثرة السؤال للرّسول صلّى الله عليه وسلم؛ فإنّه قد قال: «ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ»[1]؛ فإنّه ربّما سألوا فأجيبوا بما لا يطيقونه من المفروض. والثاني: سؤال النّاس؛ فإنّ من قصد سدّ الفاقة لم يكثر السّؤال.

وأمّا: «عقوق الأمّهات» فإنّما خصّ الأمّهات بالذّكر لعظم حقّهنّ، وحقّهنّ مقدّم على حقّ الأب كما قدمهنّ في البرّ، وإنّما يخصّ الشّيء بالذّكر من بين جنسه لمعنى فيه يزيد على غيره، كما قال: «مَنْ رَمَانَا بِاللَّيْلِ فَلَيْسَ مِنَّا»[2] ؛ وإن كان الحكم كذلك بالنهار، ولكن الرّمي باللّيل أشد قبحا ونكاية؛ لأنّه يأتي على غفلة.

---

[1] ـ هو جزء من حديث رواه مسلم في كتاب الحج. باب فرض الحج مرة في العمر(1337)، ج2، ص975. وتمام الحديث: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ فَرَضَ اللهُ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ، فَحُجُّوا»، فَقَالَ رَجُلٌ: أَكُلَّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللهِ؟ فَسَكَتَ حَتَّى قَالَهَا ثَلَاثًا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " لَوْ قُلْتُ: نَعَمْ لَوَجَبَتْ، وَلَمَا اسْتَطَعْتُمْ "، ثُمَّ قَالَ: «ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ». ورواه البخاري بلفظ :«دَعُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ»، دون ذكر بداية الحديث. ينظر صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، رقم (7288)، ج9، ص94 . 95

[2] ـ رواه أحمد في مسنده عن أبي هريرة برقم (8270)، ج14، ص21. والبخاري في الأدب المفرد، باب من رمى بالليل. برقم (1279)، ص436. وقال بعد روايته: في إسناده نظر. وصحّح إسناده الألباني. في صحيح الأدب المفرد، ص490. وفي سلسلة الأحاديث الصّحيحة. برقم (2339)، ج5، ص446 وصحيح الجامع. برقم (6270)، ج2، ص175.

وأما: «وأد البنات» فقال أبو عبيد: هو من الموءودة، وذلك أنّهم كانوا يفعلون ذلك ببناتهم في الجاهلية، كان أحدهم ربما ولدت له البنت فيدفنها وهي حيّة حين تولد، ولهذا كانوا يسمّون القبر صهرا: أي قد زوجها منه، قال الشاعر: [الرّجز]

سميتها إِذْ وُلدتْ تَمُوت والقبر صِهْرٌ ضَامِن زِمَّيْتُ

لَيْسَ لِمَنْ ضُمِّنَه تَرْبيتُ يَا بنت شيخ مَا لَهُ سبروت [1]

أي قليل، من قولهم: أرض سباريت: وهي التي لا شيء فيها.

وقوله: «ومنع وهات»، يعني منع ما على الإنسان من الحقوق والواجبات وطلب ما لا يحل له أخذه من أموال الناس. قال ابن منصور[2]: قلت لأحمد بن حنبل: ما معنى منع وهات؟ قال: أن تمنع ما عندك، ولا تصدق، ولا تعطي، وتمد يدك فتأخذ من الناس)[3].

وقال النّووي: (وأما «قِيلَ وَقَالَ» فهو: الخوض في أخبار الناس، وحكايات مالا يعني من أحوالهم وتصرفاتهم. واختلفوا في حقيقة هذين اللفظين على قولين: أحدهما أنهما فعلان فقيل مبنى لما لم يسم فاعله وقال فعل ماض والثاني أنهما اسمان مجروران منونان لأن القيل والقال والقول والقالة كله بمعنى ومنه قوله: ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴿١٢٢﴾ ﴾ [النّساء: 122] ومنه قولهم: "كثر القيل والقال".

وأما: «كثرة السؤال» فقيل المراد به القطع في المسائل، والإكثار من السّؤال عما لم يقع ولا تدعوا إليه حاجة وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بالنّهي عن ذلك، وكان السلف يكرهون

---

[1] ـ الرّجز ذكره: أبو عبيد القاسم بن سلام (إلى جانب كلامه المنقول عنه) في غريب الحديث، مصدر سابق ، ج2، ص50. وابن السّكّيت، كتاب الألفاظ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة: الأولى، 1998م، ص353. وأبو بكر بن دريد، جمهرة اللّغة، مصدر سابق ، مادّة (زمت)، ج1، ص397. والجوهري، الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربية، مصدر سابق ، مادة (سبرت)، ج1، ص375. ولم ينسبه أحد من هؤلاء لقائل معيّن. وقد نسبه ابن هشام لرؤبة بن العجّاج. ينظر تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى، 1406هـ ـ 1986م، ص117. وفي نسبته لرؤبة نظر، والله أعلم.

[2] ـ أبو يعقوب إسحاق بن منصور بن بهرام المرّوزي المعروف بالكوسج، كان إماما فقيها، حافظا حجّة. توفّي سنة: 251هـ. له مؤلّف مطبوع باسم: مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه. ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج7، ص385 . 387. وأبي يعلى، طبقات الحنابلة، مصدر سابق، ج1، ص303 . 309. والذّهبي، سير أعلام النّبلاء، ج12، ص258 . 260.

[3] ـ أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصّحيحين، مصدر سابق، ج4، ص102 . 104.

ذلك ويرونه من التكلّف المنهيّ عنه. وفي الصّحيح: «كَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المِسَائِلَ وَعَابَهَا» وقيل المراد به سؤال الناس أموالهم وما في أيديهم وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بالنهي عن ذلك. وقيل يحتمل أن المراد كثرة السؤال عن أخبار الناس وأحداث الزمان ومالا يعني الإنسان. وهذا ضعيف لأنه قد عرف هذا من النهي عن قيل وقال. وقيل يحتمل أن المراد كثرة سؤال الإنسان عن حاله، وتفاصيل أمره فيدخل ذلك في سؤاله عما لا يعنيه. ويتضمن ذلك حصول الحرج في حق المسؤول فإنه قد لا يؤثر إخباره بأحواله. فإن أخبره شق عليه وإن كذبه في الإخبار أو تكلف التعريض لحقته المشقة، وإن أهمل جوابه ارتكب سوء الأدب،

وأما: «إضاعة المال» فهو صرفه في غير وجوهه الشرعية وتعريضه للتّلف. وسبب النّهي أنه إفساد والله لا يحب المفسدين. ولأنه إذا أضاع ماله تعرض لما في أيدي الناس.

وأما «عقوق الأمهات» فحرام وهو من الكبائر بإجماع العلماء. وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة على عده من الكبائر، وكذلك عقوق الآباء من الكبائر وإنما اقتصر هنا على الأمّهات لأن حرمتهن آكد من حرمة الآباء ولهذا قال صلى الله عليه وسلم حين قال له السائل« من أبر؟ قال أمك. ثم أمك. ثلاثا. ثم قال في الرابعة: ثم أباك»[1] ولأنّ أكثر العقوق يقع للأمهات ويطمع الأولاد فيهن. وقد سبق بيان حقيقة العقوق وما يتعلق به في كتاب الإيمان.

وأما: «وأد البنات» بالهمز، فهو دفنهن في حياتهن فيمتن تحت التراب وهو من الكبائر الموبقات لأنه قتل نفس بغير حق ويتضمن أيضا قطيعة الرحم. وإنما اقتصر على البنات، لأنه المعتاد الذي كانت الجاهلية تفعله.

وأما قوله: «ومنعا وهات» وفي الرواية الأخرى: «ولا وهات» فهو بكسر التاء من هات ومعنى الحديث أنه نهى أن يمنع الرجل ما توجه عليه من الحقوق أو يطلب مالا يستحقه وفي قوله صلى الله عليه وسلم حرم ثلاثا وكره ثلاثا دليل على أن الكراهة في هذه الثلاثة الأخيرة للتنزيه لا للتحريم والله أعلم)[2].

---

[1] ـ حَدَّثَنَا بَهْزٌ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ أَبَرُّ؟ قَالَ: «أُمَّكَ» ، قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «أُمَّكَ» ، قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «أُمَّكَ، ثُمَّ أَبَاكَ، ثُمَّ الْأَقْرَبَ فَالْأَقْرَبَ». أخرجه أحمد في مسنده برقم (20048)، ج33، ص245. والبخاري في الأدب المفرد. باب بر الأم برقم (3)، ص15. وباب برّ الأب برقم (5)، ص15.

[2] ـ يحي بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج، مصدر سابق ، ج12، ص11 ـ 12.

وقال القرطبي: (وقوله: «وكره لكم قِيلَ وَقَالَ» كلاهما مبنيٌّ على الفتح ، فِعْل ماضٍ . هكذا الرواية التي لا يُعرف غيرها. ومعناه: أن الله تعالى حرَّم الخوض في الباطل، وفيما لا يعني من الأقوال، وحكايات أحوال الناس التي لا يسلم فاعلها من الغيبة، والنّميمة، والبهتان، والكذب. "ومن كثر كلامه كثر سقطه، ومن كثر سقطه كانت النار أولى به"[1].

قال القاضي عياض: "قيلَ" منصوبة، فعل ما لم يسمَّ فاعله. و"قال": فعل ماض أيضًا. ويصحُّ أن يكونا اسمين، ويكونا مخفوضين. يعني: على رواية من رواه: «نهى عن قِيلَ وَقَالَ»

قلت: هكذا وجدنا هذا الكلام في "الإكمال"، وهو كلام مُخْتلٌّ لأنهما لو كانا اسمين لَنُوِّنا؛ إذ لا مانع لهما من الصرف، ولكانا منصوبين نكرة؛ ولا موجب لِخَفْضهما، وأظنُّ أن هذا خللٌ وقع من بعض النُّسَّاخ. ثم قال بعد هذا: والقيل، والقال، والقول: كلُّه بمعنًى، وكذلك القالة. وهذا كلُّه صحيحٌ؛ فإن مصدر "قال" يقال فيه ذلك كلّه.

وقوله: «وكثرة السؤال» يحتمل أوجهًا :

أحدها: أن يريد به كثرة سؤال الناس الأموال، والحوائج إلحاحًا، واستكثارًا.

وثانيها: أن يكثر من المسائل الفقهية تنطُّعًا وتكلُّفًا فيما لم ينزل. وقد كان السَّلف يكرهون ذلك، ويرونه من التكلُّف. وقال مالك في هذا الحديث: لا أدري أهو ما أنهاكم عنه من كثرة المسائل، فقد كره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها، أو هو: مسألة الناس أموالهم.

وثالثها: أن يكثر من السؤال عمَّا لا يعنيه من أحوال النَّاس، بحيث يُؤدِي ذلك إلى كشف عوراتهم، والاطلاع على مساوئهم.

قلت: والوجه: حمل الحديث على عمومه، فيتناول جميع تلك الوجوه كلِّها.

و«إضاعة المال» هو: إتلافه وإهلاكه، كما قد حكي عن بعض جُهَّال المتزهّدة: أنَّه رمى مالاً كان عنده. وحرَّق آخر منهم كُتُبَ علم الحديث كانت عنده. وربما أمر بهذا بعض

---

[1] ـ أوّل هذا الكلام منقول عن عمر بن الخطّاب رضي الله عنه، ينظر أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية . بيروت، الطبعة: الأولى، 1404هـ ـ 1984م، ج3، ص384، وابن الجوزي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الطبعة: الثانية، 1401هـ ـ 1981م، ج2، ص216.

الشيوخ الجُهَّال. وهذا محرَّم بإجماع الفقهاء. ويلحق بإتلاف عينه منع صرفه في وجوهه من مصالح دنياه ودينه، كما يفعله أهل البُخل، ودناءة الهمم؛ يدَّخرون المال، ويكثرونه، ولا ينفعون نفوسهم بإنفاق شيء منه، ولا يصونون به وجوههم، ولا أديانهم. فهذا الصّنف هو المحروم الخاسر؛ الذي قال فيه الشاعر[1]: [البسيط]

رُزِقْتَ مَالاً وَلَمْ تُرْزَقْ مَنَافِعَهُ إنَّ الشقيَّ هُوَ المحْرُومُ مَا رُزِقَا.

وأشدُّ من هذا كلِّه قبحًا وإثْمًا من يتلف ماله في معاصي الله تعالى، فيستعين بمال الله على معاصيه، ويخرجه في شهواته المحرمة، ولا يباليه، ويدخل في عموم النّهي عن إضاعة المال القليل منه والكثير، لأنّ المال هنا: هو كلُّ ما يُتَمَوَّل؛ أي: يُتَملَّك؛ حتى لو رمى بثمن درهم في البحر مثلاً لكان ذلك محرمًا. وكذلك لو منعه من صرفه في وجهه الواجب، وكذلك لو أنفقه في معصية. ولا خلاف في هذا إن شاء الله.

وقوله: «وحرَّم عليكم عقوق الأمهات»، العقوق: مصدر: عقّ، يعقّ، عقوقًا؛ أي: قطع وشقَّ. فكأنَّ العاقَّ لوالديه يقطع ما أمره الله تعالى به من صلتهما، ويشقّ عصا طاعتهما. ولا خلاف أنّ عقوقهما من أكبر الكبائر. وخصَّ الأمّهات هنا بالذِّكر لتأكيد حرمتهنّ على الآباء؛ لأنَّ الأمّ لها ثلاثة أرباع البرِّ، كما قد بيَّنَّا وجه ذلك في الأيمان.

و«وأد البنات»: هو دفنهنّ أحياء كما كانت الجاهلية تفعل بهنّ. وقد بيَّنَّا ذلك فيما تقدّم.

وقوله: «ومنعًا وهات»، وفي الرّواية الأخرى: «ولا وهات»؛ ومعناهما واحد، وهو أن يمنع ما يجب عليه بذله، أو يطلب شيئًا يحرم عليه طلبه. هذا إن حملنا (كره) على معنى: (حرَّم)، كما قد بيَّنَّاه، حيث فَسَّر (كره): بمعنى: (سخط). وعدل عن لفظ هذا الحديث عن لفظ (حرَّم) الذي ذكره قبل هذا اللفظ؛ لأنَّ تلك الأمور التي قرن بها لفظ (حرم) أفحش وأكبر من هذه الأمور التي قرن بها لفظ (كره). وقد قيل: إن الكراهة هنا من باب التنزيه. وفيه بُعْدٌ لما بيَّنَّاه في إضاعة المال)[2].

---

[1] ـ لم أقف على معرفة قائل هذا البيت.

[2] ـ أحمد القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، مصدر سابق، ج5، ص163 ـ 166.

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الجَنَّةَ، فَقَالَ القَوْمُ: مَا لَهُ مَا لَهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَرَبٌ مَا لَهُ» فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَعْبُدُ اللَّهَ لاَ تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلاَةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصِلُ الرَّحِمَ، ذَرْهَا» قَالَ: كَأَنَّهُ كَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ

هذا الحديث جاء بألفاظٍ قليلة، لكن ضمن هذه الألفاظ معان كثيرة بيّنها العلماء، حيث نجد أنّ قوله: «تعبد الله» يعمّ كلّ عبادة يتقرّب بها العبد لربّه، مع عدم صرف شيئا منها لغيره أو إشراك غيره معه في العبادة، وأعظم هذه العبادات التّوحيد بنوعيه، وإنّما خصّ توحيد العبادة بالذّكر؛ لأنّ غالبا ما يكون الاختلال فيه، والشّرك يأتي من جهته، ولأجل إقامته بعثت الرّسل.

والاقتصار على الصّلاة والزّكاة؛ كون الصلاة أهمّ وأركان الإسلام بعد الشّهادتين، والزّكاة قرينتها في التّنزيل. والعبادات الأخرى تبع للمذكورات، فهو من باب إيراد البعض ليدلّ استلزاما على غيره ممّا لم يذكر، والله أعلم.

أمّا ذكر صلة الرّحم مع هذه الثّلاثة، لعلمه حاجة السّائل لهذا الأمر؛ لتفريطه فيه أو شيئا من ذلك فنبّهه، أو بيانا لفضلها، وتعظيما لشأنها بين شرائع الإسلام.

قال النّووي: (قوله صلى الله عليه وسلم «الإِسْلَامُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ لَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ ...» إلى آخره، أمّا العبادة فهي الطّاعة مع خضوع فيحتمل أن يكون المراد بالعبادة هنا معرفة الله تعالى والإقرار بوحدانيّته، فعلى هذا يكون عطف الصّلاة والصّوم والزّكاة عليها لإدخالها في الإسلام، فإنّها لم تكن دخلت في العبادة، وعلى هذا إنما اقتصر على هذه الثلاث لكونها من أركان الإسلام، وأظهر شعائره، والباقي ملحق بها. ويحتمل أن يكون المراد بالعبادة الطاعة مطلقا، فيدخل جميع وظائف الإسلام فيها، فعلى هذا يكون عطف الصلاة وغيرها من باب ذكر الخاصّ بعد العامّ، تنبيها على شرفه ومزيّته)[1].

وقال ابن الملقّن: (أرشده لعبادته مخلصا له الدين بقوله: «تعبد الله لا تشرك به شيئا» والظاهر أن العبادة هنا: التوحيد؛ بدليل قوله: «لا تشرك به شيئا»، ومنه: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ** ﴾ [البقرة: 21]؛ وَحّدوه. ﴿ **وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ** ۝٥٦ ﴾ [الذّاريات: 56]؛

[1] ـ يحي بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج، مصدر سابق ، ج1 ص162.

ليوحّدوني. فعلى هذا يكون قد ذكر له التوحيد وأعمال الإسلام، ويحتمل أنّ العبادة هنا تتناول الإيمان الباطن والإسلام الظّاهر، ويكون قوله: «وتقيم الصلاة ... » إلى آخره، عطف خاصّ على عامّ؛ لتضمّن قوله: «تعبد الله» لما بعده)[1].

عَنِ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ، قَالَ: كُنْتُ شَاهِدًا لِابْنِ عُمَرَ، وَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ دَمِ البَعُوضِ، فَقَالَ: مِمَّنْ أَنْتَ؟ فَقَالَ: مِنْ أَهْلِ العِرَاقِ، قَالَ: انْظُرُوا إِلَى هَذَا، يَسْأَلُنِي عَنْ دَمِ البَعُوضِ، وَقَدْ قَتَلُوا ابْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَسَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «هُمَا رَيْحَانَتَايَ مِنَ الدُّنْيَا».

تشبيه الأولاد بالرّياحين يعدّ من الكلام الوجيز، لما في الرّيحان من بهاء المنظر، وطيب الرّائحة. وكذا الأولاد تميل النّفس إليهم بالحبّ والشّمّ والتّقبيل، كما لو كانوا رياحين، والله أعلم.

قال ابن الجوزي رحمه الله: (قوله: «هُمَا رَيْحَانَتَايَ مِنَ الدُّنْيَا» الريحان الولد ويحتمل أن يُرَاد به أنّ شمَّ الولد كشمِّ الريحان)[2].

وذكر ابن الأثير رحمه الله: (الرَّيحان: يُطلقُ على الرّحمة والرِّزقِ والرَّاحة، وبالرِّزق سُمّي الولدُ ريحاناً)[3].

وللكرماني رحمه الله: (والرّيحان الرّزق أو المشموم لأنّ الأولاد يشمّون ويُقبَّلون فكأنّهم من جملة الرّياحين)[4].

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ،قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَأَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ»

لا مانع من كون معنى الحديث يعمّ البسط في الرّزق بجميع أشكاله؛ من حيث كثرته وبركته، وجهة مصدره من كسب حلال، واستطابته من صاحبه. وكذا القول بالنّسبة للبسط في الأثر؛ بالذّكر

---

[1] ـ ابن الملقّن سراج الدّين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشّافعي المصري، المعين على تفهّم الأربعين، تحقيق د. دغش بن شبيب العجمي. الناشر: مكتبة أهل الأثر للنشر والتوزيع، حولي . الكويت. لطبعة: الأولى، 1433هـ – 2012م، ص 351.

[2] ـ أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، غريب الحديث لابن الجوزي، تحقيق: د. عبد المعطي أمين القلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، 1405هـ ـ 1985م، ج1، ص419.

[3] ـ المبارك بن محمد بن الأثير المحدّث، النّهاية في غريب الحديث والأثر، مصدر سابق، مادّة (ريحان)، ج1، ص711.

[4] ـ شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني، الكواكب الدّراري في شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج15، ص23.

الجميل بين النّاس في الحياة وبعد الممات، والمباركة له في عمره، وجعل صلة الرّحم سببا لطول العمر على الحقيقة، قال الله تعالى: ﴿ يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ [الرّعد:39]

قال ابن بطّال: (فإن قيل: هذا الحديث يعارض قوله عليه السلام: «يُجْمَعُ خَلْقُ أَحَدِكُمْ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا مُضْغَةً» وفيه: «فيكتب رزقه وأجله»[1]. قال المهلب: اختلف العلماء في وجه الجمع بينهما على قولين: فقيل: معنى البسط في رزقه هو البركة؛ لأنّ صلته أقاربه صدقة، والصّدقة تُربي المال وتزيد فيه، فينمو بها ويزكو. ومعنى قوله: «وينسأ في أثره» أي: يبقى ذكره الطيّب وثناؤه الجميل مذكورًا على الألسنة، فكأنّه لم يمت،

والعرب تقول الثناء يضارع الخلود، قال الشاعر: [الطويل] " إِنَّ الثَّنَاءَ هُوَ الخُلُودُ[2] ".

كما يسمى الذمّ موتًا قال سابق البربري: [اليسيط]

... . قَدْ مَاتَ قَوْمٌ وَهُمْ فِي النَّاسِ أَحْيَاءٌ [3].

يعني بسوء أفعالهم وقبح ذكرهم

والقول الثاني: أنه يجوز أن يكتب في بطن أمه أنّه إن وصل رَحِمَه فإنّ رزقه وأجله كذا، وإن لم يصل رحمه فكذا، بدلالة قوله تعالى في قصة نوح: ﴿ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ﴿٣﴾ يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ وَيُؤَخِّرۡكُمۡ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمًّىۚ ﴾ [نوح: 3 ـ 4]، يريد أجلا قد قضى به لكم، إن أطعتم يؤخركم إليه، لأنّ أجل الله إذا جاء في حال معصيتكم لا يؤخّر عنكم قال الله تعالى: ﴿ إِلَّا قَوۡمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُواْ كَشَفۡنَا عَنۡهُمۡ عَذَابَ ٱلۡخِزۡيِ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا ﴾ ـ وهو الهلاك على الكفر ـ

---

[1] ـ ينظر صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب خلق آدم صلوات الله عليه وذرّيته، رقم (3332)، ج4، ص133. وصحيح مسلم، كتاب القدر، باب كيفيّة خلق الآدمي في بطن أمّه، رقم (2643)، ج4، ص2036. وقد تكرّر ذكره عند البخاري، هو عند غير من ذكرنا من أهل السّنن عن ابن مسعود.

[2] ـ تمام البيت: فأثْنُوا عَلَيْنا لَا أَبَا لأبِيكُمُ ... بأحْسابِنا إنَّ الثَّناءَ هُوَ الخُلْدُ.

هكذ رواه الجاحظ ونسبه للحادرة، ينظر البيان والتّبيين، ج3، ص320. والحيوان، ج3، ص475. وانظر ديوان الحادرة، ص331.

[3] ـ القول عجز لبيت شعري صدره: مَوْتُ التَّقِيّ حَياةٌ لا انقِطاعَ لها.

ذكره أبو موسى محمّد بن عمر الأصبهاني، المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، ج3، ص237. ولم ينسبه لقائل. وذكره ابن الشّجري في الأمالي على لسان معروف الكرخي. وذكر بدل (لا انقطاع) (لا نفاد). ينظر ترتيب الأمالي الخميسية للشجري الجرجاني، ترتيب: القاضي محيي الدين محمد بن أحمد القرشي العبشمي (المتوفى: 610هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، 1422هـ ـ 2001م، ج2، ص435.

﴿وَمَتَّعۡنَٰهُمۡ إِلَىٰ حِينٖ ٩٨﴾ [يونس: 98]، فهذا كله من المكتوب في بطن أمه، أيّ الأجلين استحق لا يؤخر عنه، ويؤيد هذا قوله تعالى: ﴿ يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ ٣٩ ﴾ [الرّعد: 39]، وقد روي عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ما هو تفسير لهذه الآية، روى أنه كان يقول في دعائه: اللهم إن كنت كتبتني عندك شقيا، فامحني واكتبني سعيدًا، فإنك تقول: ﴿ يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ ٣٩ ﴾ [الرّعد: 39] [1])[2].

عن حَكِيم بْن حِزَامٍ، أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ أُمُورًا كُنْتُ أَتَحَنَّثُ بِهَا فِي الجَاهِلِيَّةِ، مِنْ صِلَةٍ، وَعَتَاقَةٍ، وَصَدَقَةٍ، هَلْ لِي فِيهَا مِنْ أَجْرٍ؟ قَالَ حَكِيمٌ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَسْلَمْتَ عَلَى مَا سَلَفَ مِنْ خَيْرٍ».

دلّ هذا الحديث أنّ المشرك إذا أسلم يكتب له كلّ خير ومعروف قد عمله فضلا وتكرّما من الله عزّ وجلّ. أمّا الذنوب والمعاصي فتمحى؛ لأنّ الإسلام يهدم ما قبله.

قال ابن بطّال رحمه الله: (قال بعض أهل العلم: معنى هذا الحديث: أن كل مشرك أسلم أنه يكتب له أجر كل خير عمله قبل إسلامه، ولا يكتب عليه بشيء من سيّئاته؛ لأنّ الإسلام يهدم ما قبله من الشّرك، وإنّما كتب له الخير؛ لأنّه إنّما أراد به وجه الله، لأنّهم كانوا مقرّين بالله إلاّ أنّ علمهم كان مردودًا عليهم لو ماتوا على شركهم، فلمّا أسلموا تفضّل الله عليهم، فكتب لهم الحسنات، ومحا عنهم السّيئات)[3].

وقال المازري رحمه الله: (وأما قوله: «أَسْلَمْتَ عَلَى مَا سَلَفَ مِنْ خَيْرٍ» فإنّ ظاهره خلاف ما تقتضي الأصول؛ لأنّ الكافر لا يصحّ منه التقرّب فيكون مثاباً على طاعاته. ويصحّ أن يكون مطيعاً غير متقرّب كنظره في الإيمان فإنّه مطيع فيه من حيث كان موافقاً للأمر،

---

[1] ـ أثر عمر رضي الله عنه هذا ذكره بدون إسناد كلّ من: ابن قتيبة الدّينوري، تأويل مختلف الحديث، مصدر سابق ، ص136. وأبو بكر محمّد بن الحسن، مشكل الحديث وبيانه، تحقيق: موسى محمد علي، الناشر: عالم الكتب ـ بيروت، الطبعة: الثانية، 1985م، ص297. والقاضي أبو يعلى ابن الفرّاء، إبطال التّأويلات لأخبار الصّفات، تحقيق: محمد بن حمد الحمود النجدي، الناشر: دار إيلاف الدولية ـ الكويت، ج1، ص418.

[2] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق ، ص6، ص206 . 207. وينظر معنى هذا القول عند القاضي عياض، إكمال المعلّم بفوائد مسلم، ج8، ص21. والنّووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج' ج16، ص114. و الطّيبي، شرح المشكاة (الكاشف عن حقائق السّن)، ج10، ص3159 ـ 3160.

[3] . ابن بطال، المصدر نفسه، ص3، ص 437 . 438.

والطّاعة عندنا موافقة الأمر، ولكنّه لا يكون متقرّبًا، لأنّ من شرط المتقرّب أن يكون عارفاً بالمتقرّب إليه، وهو في حين نظره لم يحصل له العلم بالله تعالى بعدُ، فإذا تقرر هذا، علم أنّ الحديث متأول، وهو يحتمل وجوها:

أحدها: أن يكون المعنى أنّك اكتسبت طباعاً جميلة، وأنت تنتفع بذلك لطبع في الإسلام، وتكون تلك العادة تمهيداً لك ومعونة على فعل الخير والطاعات

والثاني: أن يكون المعنى: أنّك اكتسبت بذلك ثناء جميلاً، فهو باق عليك في الإسلام.

والثالث: أنه لا يبعد أن يزاد في حسناته التي يفعلها في الإسلام، ويكثر أجره لما تقدم له من الأفعال الجميلة. وقد قالوا في الكافر: إنَّه إذا كان يفعل الخير فإنَّهُ يُخفَّف عنه به فلا يبعد أن يزاد هذا في الأجور)[1].

وقد نقل القاضي عياض رحمه الله قول المازري ثمّ أضاف قائلا: (وقيل: معناه: ببركة ما سبق لك من خير هداك الله إلى الإسلام، أي سبق لك عند الله من الخير ما حملك على فعله في جاهليّتك وعلى خاتمة الإسلام لك، وأنَّ من ظهر منه خير في مبتدئه فهو دليل على سعادة أخراه، وحسن عاقبته. وقال الحربي: معناه: ما تقدم لك من خير عملته فهو لك، كما تقول: أسلمت على ألف درهم، أي على أن أعطاها)[2].

والظّاهر أنّ ما ذكره ابن بطّال أَوجَه، وممّا يشهد لهذا القول ما رواه النّسائي من طريق الإمام مالك عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ فَحَسُنَ إِسْلَامُهُ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ كُلَّ حَسَنَةٍ كَانَ أَزْلَفَهَا، وَمُحِيَتْ عَنْهُ كُلُّ سَيِّئَةٍ كَانَ أَزْلَفَهَا، ثُمَّ كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ الْقِصَاصُ، الْحَسَنَةُ بِعَشْرَةِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ، وَالسَّيِّئَةُ بِمِثْلِهَا إِلَّا أَنْ يَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْهَا»[3]. والله أعلم.

---

[1] ـ أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التَّمِيمي المازري، المعْلم بفوائد مسلم، مصدر سابق ، ج1، ص308 ـ 309.

[2] ـ القاضي عياض اليحصبي، إكمال المعلّم بفوائد مسلم، مصدر سابق، ج1، ص416.

[3] ـ السنن الصغرى للنسائي، (تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية . حلب، الطبعة: الثانية، 1406هـ ـ 1986م)، كتاب الإيمان وشرائعه، باب حسن إسلام المرء. رقم (4998)، ج8، ص105. ورواه أبو بكر البيهقي، في مقدّمة كتاب شعب الإيمان، باب الدليل على أن الإيمان والإسلام على الإطلاق عبارتان عن دين واحد، رقم (24)، ج1، ص124، (25)، ج1، 127. وأصل هذا الحديث في صحيح البخاري. كتاب الإيمان. باب حسن إسلام المرء، رواه عن مالك ولفظه: «إِذَا أَسْلَمَ العَبْدُ فَحَسُنَ إِسْلاَمُهُ، يُكَفِّرُ اللَّهُ عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ كَانَ زَلَفَهَا، وَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ القِصَاصُ: الحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ، وَالسَّيِّئَةُ بِمِثْلِهَا إِلَّا أَنْ يَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهَا» رقم (41)، ج1، ص17.

عن عَائِشَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ: جَاءَتْنِي امْرَأَةٌ مَعَهَا ابْنَتَانِ تَسْأَلُنِي، فَلَمْ تَجِدْ عِنْدِي غَيْرَ تَمْرَةٍ وَاحِدَةٍ، فَأَعْطَيْتُهَا فَقَسَمَتْهَا بَيْنَ ابْنَتَيْهَا، ثُمَّ قَامَتْ فَخَرَجَتْ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَحَدَّثْتُهُ، فَقَالَ: «مَنْ يَلِي مِنْ هَذِهِ البَنَاتِ شَيْئًا، فَأَحْسَنَ إِلَيْهِنَّ، كُنَّ لَهُ سِتْرًا مِنَ النَّارِ»

يلاحظ أنّ ابتداء الكلام في قوله: «مَنْ يَلِي مِنْ هَذِهِ البَنَاتِ شَيْئًا» جاء بمن الموصولة ليدلّ على العموم، فيدخل فيه كلّ من عال وكفل من الأقارب وغيرهم. ثمّ أردف الكلام بعبارة «مِنْ هَذِهِ البَنَاتِ»، لتدلّ بدورها على العموم في كلّ بنت. وكذا لفظة «شَيْئًا»، فتعمّ أي شيء من الولاية. ولفظة «فأحسن إليهنّ» تعمّ كل إحسان، سواء مادّيّ أو معنويّ. فإن كان الإحسان بالشّيء اليسير يقي عذاب جهنّم، فمن باب أولى إذا عظم الإحسان.

ثمّ إنّ الإحسان للذّكور يشمله معنى الحديث وسياقه، في حصول الجزاء، لكن خصّ البنات بالذِّكْرِ؛ لكون المذكور في الحديث بنتين. أو لنفور النّاس عادةً من جنسهنّ، وتفضيل الذّكور عليهنّ، فالاقتصار على ذكرهنّ؛ زيادة تأكيد على التّرغيب في رعايتهنّ والإحسان إليهنّ، وبيانا أنّهنّ أعظم أجرا من ولاية الذّكور.

قال ابن بطّال رحمه الله (وقوله في حديث عائشة: «مَنْ يَلِي مِنْ هَذِهِ البَنَاتِ شَيْئًا، كُنَّ لَهُ سِتْرًا مِنَ النَّارِ» دليل أنّ أجر القيام على البنات أعظم من أجر القيام على البنين؛ إذْ لم يذكر عليه السّلام مثل في القيام على البنين، وذلك ـ والله أعلم ـ من أجل أنّ مؤنة البنات، والاهتمام بأمورهنّ أعظم من أمور البنين؛ لأنهن عذرات لا يباشرن أمورهنّ، ولا يتصرّفن تصرف البنين)[1].

وعن ابن الجوزي رحمه الله: (إنَّما ذكرهنّ بالابتلاء لموضع الكراهة لهنَّ، والثّواب إنَّما يعظم على المكروه)[2].

وعن الملا علي القاري رحمه الله قوله: (ولعلّ وجه تخصيصهنّ، أنّ احتياجهن إلى الإحسان يكون أكثر من الصّبيان، فمن سترهنّ بالإحسان عن لحوق العار، يجازى بالسّتر عن النّار جزاء وفاقا. واختُلِف في المراد بالابتلاء هل هو نفس وجودهنّ، أو الابتلاء بما صدر

---

[1] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق، ج9، ص213.

[2] ـ أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصّحيحين، مصدر سابق، ج4، ص394.

منهنّ، أو الإنفاق عليهن؟ وكذا اختلف في المراد بالإحسان، هل يقتصر على قدر الواجب، أو ما زاد عليه؟ والظاهر الثاني، ثم شرط الإحسان أن يوافق الشرع، والظاهر أن الثواب المذكور إنما يحصل لفاعله إذا استمر عليه إلى أن يحصل استغناؤهنّ عنه بزوج أو غيره)[1].

عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبْيٌ، فَإِذَا امْرَأَةٌ مِنَ السَّبْيِ قَدْ تَحْلُبُ ثَدْيَهَا تَسْقِي، إِذَا وَجَدَتْ صَبِيًّا فِي السَّبْيِ أَخَذَتْهُ، فَأَلْصَقَتْهُ بِبَطْنِهَا وَأَرْضَعَتْهُ، فَقَالَ لَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَتُرَوْنَ هَذِهِ طَارِحَةً وَلَدَهَا فِي النَّارِ» قُلْنَا: لاَ، وَهِيَ تَقْدِرُ عَلَى أَنْ لاَ تَطْرَحَهُ، فَقَالَ: «لَلَّهُ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ بِوَلَدِهَا».

لَمّا أراد النّبي صلّى الله عليه وسلّم أن يبيّن للصّحابة مدى عظم وسعة رحمة الله قرّب لهم ذلك بما يشاهدونه ويتصوّرونه، مثّل لهم بالأمّ كونها أرحم مخلوق، وبالأخصّ على ولدها، فبيّن لهم أنّ الله أرحم من هذه الأمّ أن يعذّب عبده، مع أنّ الله منزه عن الاضطرار الذي قد يتعرّض له المخلوق. فالأمّ إن أغضبها ولدها تضربه وتطرده، والله من رحمته يمهل، ويصبر على الطّغاة والمذنبين، وهم له عاصون وفي نعمه يتقلّبون، بل يعطيهم الفرص لعلّهم يرجعون، وما هذا إلاّ لعظيم رحمته بهم، لذا قال العلماء أنّ الرّحمة هنا عامّة؛ لكن بالمؤمنين هي أخصّ.

قال ابن الجوزي رحمه الله: (اعلم أنّ هذه المرأةَ سُبيت دون ولدها، وكانت تفعل هذا بالصّبيان شوقا إليه، واعلم أَنّ رحمَة الله عز وجل ليست رقّة، وإِنَّمَا حَدّثهمْ بما يفهمون. فمن عموم رحمته إرسال الرُّسل، وإمهال المذنبين. فإذا جحده الكَافِر خرج إلى مقَام العناد فلم يكن أهلا للرّحمة. وأمّا خصوص رحمته فلعباده المؤمنين، فهو يلطف بهم في الشدَّة والرّخاء، يزِيد على لطف الوالدة بِولدِهَا)[2].

عن سَهْلِ بْن سَعْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَنَا وَكَافِلُ اليَتِيمِ فِي الجَنَّةِ هَكَذَا» وَقَالَ بِإِصْبَعَيْهِ السَّبَّابَةِ وَالوُسْطَى.

رغّب النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم في كفالة اليتيم والإحسان إليه، وذكر منزلة فاعل ذلك بلفظ وجيز، ولاشكّ أنّ من يسمع هذا الحديث، ويعي معناه لا يسعه تضييع الفرصة بتحصيل

---

[1] ـ الملا على القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، مرجع سابق، ج9، ص163.

[2] ـ أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصّحيحين، مصدر سابق، ج1، ص94.

هذه المنزلة، ومن كتبت له مرافقة النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم في الجنّة يسعد في الدّنيا قبل الآخرة. نسأل الله من فضله.

قال ابن بطّال رحمه الله: (حقّ على كل مؤمن يسمع هذا الحديث أن يرغب في العمل به ليكون في الجنة رفيقًا للنبي عليه السلام ولجماعة النبيّين والمرسلين صلوات الله عليهم أجمعين، ولا منزلة عند الله في الآخرة أفضل من مرافقة الأنبياء)[1].

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « السَّاعِي عَلَى الأَرْمَلَةِ وَالمِسْكِينِ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ: كَالَّذِي يَصُومُ النَّهَارَ وَيَقُومُ اللَّيْلَ». وفي رواية: «كَالقَائِمِ لاَ يَفْتُرُ، وَكَالصَّائِمِ لاَ يُفْطِرُ».

من أراد أن يعرف درجة الذي يقوم على مصالح وشؤون أرملة أو مسكين، فعليه معرفة فضائل ودرجة المجاهد في سبيل الله، أو المكثر من عبادتي الصّلاة والصّيام، وقد وردت الآيات المتواترة، والأحاديث المتكاثرة، في بيان فضل الجهاد، والصلاة والصيام.

قال النّووي رحمه الله: (المراد بالساعي الكاسب لهما، العامل لمؤنتهما)[2].

وفي حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَإِنَّ لَنَا فِي البَهَائِمِ أَجْرًا؟ فَقَالَ: «نَعَمْ، فِي كُلِّ ذَاتِ كَبِدٍ رَطْبَةٍ أَجْرٌ».

قوله: « فِي كُلِّ ذَاتِ كَبِدٍ رَطْبَةٍ أَجْرٌ» لفظ وجيز فيه أمر بالإحسان إلى كلّ مخلوق فيه بقيّة حياة، ومعلوم أنّ لفظة: (كلّ) من ألفاظ العموم، فالحديث عامّ يشمل البشر والحيوانات.

قال ابن بطّال رحمة الله عليه: (في هذه الأحاديث الحض على استعمال الرحمة للخلق كلّهم كافرهم ومؤمنهم، ولجميع البهائم، والرّفق بها. وأنّ ذلك مما يغفر الله به الذّنوب ويكفّر به الخطايا، فينبغي لكل مؤمن عاقل أن يرغب في الأخذ بحظّه من الرّحمة، ويستعملَها في أبناء جنسه، وفي كلّ حيوان، فلم يخلقه الله عبثًا، وكل أحد مسئول عمّا استرعاه وملّكه من إنسان أو بهيمه لا تقدر على النّطق وتبيين ما بها من الضرّ، وكذلك ينبغي أن يرحم كلّ بهيمة وإن كانت في غير ملكه)[3].

---

[1] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق ، ج9، ص217.

[2] ـ يحي بن شرف النّووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج، مصدر سابق ، ج18، ص112.

[3] ـ ابن بطال، المصدر السابق، ج9، ص219.

وفي الاستذكار لابن عبد البر رحمه الله: (النّص في هذا الحديث أن في الإحسان إلى البهائم المملوكات وغير المملوكات أجرا عظيما يكفّر الله به السّيّئات، والدّليل أن في الإساءة إليها وزرا بقدر ذلك لأن الإحسان إليها إذا كان فيه الأجر ففي الإساءة إليها ـ لا محالة ـ الوزر)[1].

وذكر القاضي عياض رحمه الله في شرح صحيح مسلم: (وقوله: «في كل ذي كبد رطبة أجر» إشارة إلى الحياة؛ لأنّ مَن مات جفّ جسمه وكبده أو فَنى، وهذا عامّ في سائر الحيوان، وأنّ الإحسان إلى جميعها، كنّ مملوكات أو غير مملوكات، طاعة لله مأجور صاحبها، مكفر لسيئاته. وبحسب ذلك العقاب على الإساءة لها والوزر. وفى هذا وجوب نفقة الإنسان على ما يملكه ممّا يستحيا من الحيوان، والنّهى عن إهلاكه وتضييعه)[2].

عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صَلاَةٍ وَقُمْنَا مَعَهُ، فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ وَهُوَ فِي الصَّلاَةِ: اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا، وَلاَ تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا. فَلَمَّا سَلَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِلْأَعْرَابِيِّ: «لَقَدْ حَجَّرْتَ وَاسِعًا» يُرِيدُ رَحْمَةَ اللَّهِ.

دلّ هذا الحديث الوجيز على بيان سعة رحمة الله، مع الإنكار والرّدّ على كلام الأعرابيّ، وتصحيح كلامه بعبارة فيها حسن أدب. كما أنّ عدم ذكر رحمة الله، وجعل عبارة "واسعا" مكانها فيه تفخيم لأمرها، وتعظيم لشأنها. ولفظة: حجّرت فسّرها العلماء بمعنى: ضيّقت ومنعت وخصّصت. جاء في تهذيب اللّغة: (ويقال: تَحَجَّرَ عليَّ مَا وسَّعَهُ الله أَي حرّمه وضيّقه. وفي الحديث: «لقد تَحَجَّرْتَ وَاسِعًا») [3].

وفي معجم مقاييس اللّغة: (الحاء والجيم والراء: أصل واحد مطرد، وهو المنع والإحاطة على الشيء) [4].

وقال الخطّابي: (أصل الحجر المنع، ومنه الحجر على السّفيه، وهو منعه من التّصرّفِ في ماله وقبض يده عنه. يقول له: قد ضيّقت من رحمة الله ما وسّعه ومنعت منها ما أباحه) [5].

---

[1] ـ أبو عمر يوسف بن عبد البر، الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار، مصدر سابق، ج8، ص370.

[2] ـ القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم، مصدر سابق، ج7، ص181.

[3] ـ أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، مصدر سابق، مادّة (حجر)، ج3، ص188.

[4] ـ أبو الحسين أحمد بن فارس، مصدر سابق ، مادّة (حجر)، ج2، ص138.

[5] ـ أبو سليمان الخطابي، معالم السّنن، مصدر سابق، ج1، ص152. وينظر القاضي عياض، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، مصدر سابق، ج1، ض182. وابن الجوزي، غريب الحديث لابن الجوزي، مصدر سابق، ج1، ص193

وعن ابن سيّد النّاس رحمه الله: (وقوله: «لَقَدْ تَحَجَّرْتَ وَاسِعًا»؛ من الحجر وهو المنع، ومعناه اعتقدت المنع فيما لا منع فيه من رحمة الله تعالى)[1].

ولابن الأثير رحمه الله: («لَقَدْ تَحَجَّرْتَ وَاسِعًا» أي: ضيقت ما وسعه الله، وخصصت به نفسك دون غيرك)[2].

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا زَالَ يُوصِينِي جِبْرِيلُ بِالْجَارِ، حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُوَرِّثُهُ»

في الحديث تصوير لما ينبغي أن يكون عليه المسلم في معاملة جاره، بيانا لعظم حقه، وحثّا على الإحسان إليه، وصون كرامته، والحفاظ على حرمته، واستعمال كلّ قول أو فعل ينفعه ويسرّه، وتجنّب كلّ ما يسوءُه ويضرُّه.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «يَا نِسَاءَ المُسْلِمَاتِ، لاَ تَحْقِرَنَّ جَارَةٌ لِجَارَتِهَا وَلَوْ فِرْسِنَ شَاةٍ»

عبارة الحديث فيها حضّ وترغيب إلى تمتين أواصر الألفة والمحبّة، ونشر خصال الخير بين الجيران، ومن بين هذه الخصال التّهادي والتّصدّق على الجار بما تيسّر. وقد عبّر عن ذلك بالفرسن لينبّه على عدم احتقار الشّيء المعطى، سواء من المعطي، أو من الآخذ.

وقد عنون البخاري لهذا في كتاب الهبة بقوله: (كتاب الهبة وفضلها والتّحريض عليها)[3]، ثمّ صدّره بحديث الباب كما أسلفنا ذكر ذلك عند النّداء.

وقال ابن بطّال رحمه الله: (في هذا الحديث الحضّ على مهاداة الجار وصلته، وإنّما اشار النّبيّ عليه السلام بفرسن الشاة إلى القليل من الهدية، لا إلى إعطاء الفرسن لأنه لا فائدة فيه)[4].

---

[1] ـ أبو الفتح محمد بن محمد بن أحمد اليعمري الربعي، ابن سيد الناس، النفح الشذي شرح جامع الترمذي، تحقيق: أبو جابر الأنصاري/ عبد العزيز أبو رحلة/ صالح اللحام، الناشر: دار الصميعي، الرياض ـ السعودية، الطّبعة: الأولى ، 1428هـ ـ 2007م، ج3، ص314.

[2] ـ أبو السّعادات المبارك بن محمد بن الأثير المحدّث، النّهاية في غريب الحديث والأثر، مصدر سابق، مادّة (حجر)، ج1، ص335. وينظر هذا الكلام عند الكرماني، الكواكب الدّراري، ج21، ص171. وبدر الدّين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج3، ص128. وأحمد القسطلّاني، إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري، ج13، ص40.

[3] ـ ينظر صحيح البخاري، كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها، رقم: (2566) ج3، ص153.

[4] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال. ج9، ص222.

وعن ابن عبد البر: (وفي هذا الحديث الحضّ على فعل قليل الخير وكثيره)[1].

وذكر النّووي رحمه الله أنّ: (هذا النّهي عن الاحتقار نهي للمعطية المهديّة ومعناه: لا تمتنع جارة من الصّدقة والهديّة لجارتها؛ لاستقلالها واحتقارها الموجود عندها، بل تجود بما تيسر وإن كان قليلا كفرسن شاة، وهو خير من العدم)[2]. ولابن حجر: (وحاصله أنّ فيه اختصارا؛ لأنّ المخاطبين يعرفون المراد منه، أي لا تحقرنّ أن تهدي إلى جارتها شيئا، ولو أنها تهدي لها ما لا ينتفع به في الغالب. ويحتمل أن يكون من باب: النّهي عن الشّيء أمر بضده، وهو كناية عن التّحابب والتّوادد، فكأنّه قال: لتوادد الجارة جارتها بهدية ولو حقرت فيتساوى في ذلك الغنيّ والفقير، وخصّ النّهي بالنساء لأنّهن موارد المودّة والبغضاء ولأنهنّ أسرع انفعالا في كل منهما)[3].

وقال العيني رحمه الله أنّ: (قوله: «ولو فرسن شاة» يعني ولو أنّها تهدي فرسن شاة، والمراد منه المبالغة في إهداء الشّيء اليسير لا حقيقة الفرسن، لأنّه لم تجر العادة في المهاداة به، والمقصود أنّها تهدي بحسب الموجود عندها ولا يستحقر لقلته لأنّ الجود بحسب الموجود، والوجود خير من العدم، هذا ظاهر الكلام، ويحتمل أن يكون النّهي واقعا للمُهدَى إليها وأنّها لا تحتقر ما يُهدَى إليها ولو كان حقيرا)[4].

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلاَ يُؤْذِ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ».

من المعاني التي جاء بها الحديث، جَعْلُ كمال إيمان العبد لا يكون إلاّ بالإحسان لخلقه. وعبّر عن خصال الإيمان بالمذكور تنبيها بالبعض على الكلّ؛ إذ أنّ الإيمان بالله مبدأ الأمر ورأسه، والإيمان بالمعاد آخره ومنتهاه، ليدلّ ما ذكر على ما لم يُذْكَر.

---

[1] ـ أبو عمر يوسف بن عبد البر، الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار، مصدر سابق، ج8، ص374. وينظر أبو بكر بن العربي، المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك، مصدر سابق، ج7، ص407.

[2] ـ النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، ج7، ص120. وينظر الكرماني، الكواكب الدّراري، ج11، ص110.

[3] ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق ، ج13، ص565. وينظر: أحمد القسطلّاني، إرشاد السّاري، مصدر سابق،ج13، ص44. و أبو عبد الله محمد الزرقاني، شرح الزقاني على الموطّإ، مصدر سابق ، ج4، ص490.

[4] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج13، ص179 . 180. وينظر معنى هذا القول عند أحمد القسطلّاني، إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري. (4/ 334).

وكما قال العلماء أنّ في ذكر النّهي عن أذيّة الجار، فيه إشارة إلى جنس الأفعال المستقبحة الواجب تركها واجتنابها، ومثّل لذلك بالجار؛ لأنّ معظم الأذيّة للمرء تكون من الجار السّوء لقربهما من بعضهما، وإلّا فالنّهي يعمّ غيره. ففيه تلميح لكفّ الأذى، وأمر بالإحسان.

والأمر بإكرام الضّيف، فيه إشارة إلى جنس الأفعال والمكارم المأمور بها شرعا، وإنّما عبّر عن ذلك بحقّ الضّيف؛ كونه أولى النّاس بالإحسان إليه، بسبب غربته، ومظنّة حاجته آكد من المقيم، فحريّ على المؤمن ألّا يقابل هذا الظّن بالضّن. ثمّ أشار إلى جنس القوليات، بقول الخير أو لزوم الصّمت. وقول الخير لفظ يعمّ كلّ ما من شأنه أن ينفع، في الدّنيا والأخرى.

وقد روى أبو طاهر أحمد بن أحمد السّلفي رحمه الله بإسناده عن (أبي محمّد عبد الله ابن أبي زيد الفقيه المالكي بالقيروان قال: جماع آداب الخير وأزمّته تتفرع من أربعة أحاديث قول النبي صلى الله عليه: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ». وقوله صلى الله عليه وسلم: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ»[1]. وقوله للذي اختصر له في الوصية «لا تَغْضَبْ». وقوله: «الْمُؤْمِنِ يُحِبُّ لِأَخِيهِ الْمُؤْمِنِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»[2] ، والله أعلم)[3].

---

[1] ـ الحديث أخرجه مالك مرسلا علي بن حسين بن أبي طالب في الموطّإ، كتاب حسن الخلق، باب ما جاء في حسن الخلق، رقم (1783)، ج4، ص292. وأحمد في المسند برقم: (1737)، ج3، ص259. وقد رواه موصولا عن أبي هريرة: ابن ماجة في سننه، كتاب الفتن، باب كفّ اللّسان في الفتنة، (3976). ج5، ص462، والتّرمذي في سننه، أبواب الزّهد، باب، رقم: (2317) (2318)، ج4، ص148. وقد رواه غير واحد من أهل السّنن، وصحّح إسناده الألباني في تحقيق صحيح ابن حبان، رقم (229)، 1، ص302.

[2] ـ لم يوقف عليه بهذا اللّفظ في ما تيسّر البحث فيه من كتب الحديث. وقد ورد في الصّحيحين وغيرهما عن أنس بن مالك بلفظ: «لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ، حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»، أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب من الإيمان أن يحبّ لأخيه ما يحبّ لنفسه، رقم: (13)، ج1، ص12. ومسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير، رقم: (45)، ج1، ص67. وتبويب الحديث شبيه بما ذكره أبو طاهر. وجاء ذكر لفظه تبويبا عند البيهقي في كتاب: الأربعون الصّغرى، قال: (الباب الثاني والثلاثون في المؤمن يحب لأخيه المؤمن ما يحب لنفسه). تحقيق: محمّد نور بن محمّد أمين المراغي، النّاشر: إدارة إحياء التراث الإسلامي ـ الدوحة . قطر، ص233.

[3] ـ أبو طاهر أحمد بن محمّد بن أحمد السّلفي، مشيخة الشّيخ الأجل أبي عبد الله محمّد الرّازي (المعروف: بابن الحطّاب)، تحقيق: الشّريف حاتم بن عارف العوني، النّاشر: دار الهجرة ـ الرّياض. الطّبعة الأولى، 1415هـ ـ 1994م، ص196 ـ 198. وينظر: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، ص204 . 205. المحقق: موفق عبدالله عبدالقادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي . بيروت، الطبعة الأولى، 1404هـ ـ 1984م. والنّووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج، مصدر سابق ، ج2، ص19. والطّيبي، الكاشف عن حقائق السّنن، ج9، ص2865.

وقال ابن عبد البر رحمه الله: (وأمّا قوله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه فالمعنى: أنّ المؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر ينبغي أن تكون هذه أخلاقه قول الخير أو الصّمت، وبرّ الجار، وإكرام الضّيف، فهذه حلية المؤمن وشيمته وخلقه)[1].

وقال الكرماني رحمه الله: (فإن قلتَ: الإيذاء معصية ولا يلزم منها نفي الإيمان. قلتُ المراد نفي كمال الإيمان. فإن قلتَ لم خصّص الإيمان بالله واليوم الآخر من بين سائر ما يجب الإيمان به؟. قلت إشارة إلى المبدأ والمعاد؛ يعني إذا آمن بالله الذي خلقه وأنّه يجازيه يوم القيامة بالخير والشر، لا يؤذي جاره. فإن قلت الأمر بالإكرام للوجوب أم لا؟. قلت يختلف بحسب المقامات، فربما يكون فرض عين أو فرض كفاية، وأقلّه أنّه من باب مكارم الأخلاق. فإن قلت ما وجه ذكر هذه الأمور الثلاثة؟. قلت: هذا الكلام من جوامع الكلم؛ لأنّها هي الأصول، إذ الثّالث منها إشارة إلى القوليات، والأوّلان إلى الفعلية، الأول منها إلى التّخلية عن الرّذائل، والثاني إلى التّحلية بالفضائل؛ يعني من كان له صفة التعظيم لأمر الله لابد له أن يتصف بالشفقة على خلق الله؛ إما قولا بالخير أو سكوتا عن الشر، وإما فعلا لما ينفع أو تركا لما يضر)[2].

عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ، قَالَ: ذَكَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّارَ، فَتَعَوَّذَ مِنْهَا وَأَشَاحَ بِوَجْهِهِ، ثُمَّ ذَكَرَ النَّارَ فَتَعَوَّذَ مِنْهَا وَأَشَاحَ بِوَجْهِهِ، ثُمَّ قَالَ: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فَبِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ».

في الحديث إرشاد إلى إعمال الأسباب التي تنجي من عذاب جهنّم من الأعمال والأقوال، وفي كلّ أبواب الخير، ولو بالشّيء اليسير، وبقدر استطاعة المرء. وقد ورد في الحديث أنّ عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تصدّقت بتمرة لَمّا لم تجد غيرها[3]، ومن عُدم الصّدقة بالمال فبالقول الحسن، والكلام الطّيّب يثيبه عليه ربّه، ويقيه بسببه من عذاب جهنّم، قال الله تعالى: ﴿ **فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨** ﴾ [الزّلزلة 7 ـ 8]

قال ابن بطّال رحمه الله : (وفى قوله: «فَلْيَتَّقِيَنَّ أَحَدُكُمُ النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ» حضّ على القليل من الصدقة. وقوله: «فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَبِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ» حض أيضًا على أن لا يحقر شيئًا من

---

[1] ـ أبو عمر يوسف بن عبد البر، الاستذكار، مصدر سابق ج8، ص367.

[2] ـ شمس الدين الكرماني، الكواكب الدّراري في شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج21، ص174 . 175.

[3] ـ ينظر صحيح البخاري،كتاب الأدب، باب رحمة الولد وتقبيله ومعانقته، رقم: (5995)، ج8، ص7.

الخير بالقول والفعل، وإن قَلَّ ذلك، وإذا كانت الكلمة الطّيّبة يتّقى بها النار، فالكلمة الخبيثة يستوجب بها النّار)[1].

وقال أيضا: (الكلام الطّيّب مندوب إليه، وهو من جليل أفعال البرّ؛ لأنّ النّبيّ عليه السلام جعله كالصّدقة بالمال، ووجه تشبيهه عليه السّلام الكلمة الطّيّبة بالصدقة بالمال هو أن الصّدقة بالمال تحيا بها نفس المتصدّق عليه ويفرح بها، والكلمة الطّيّبة يفرح بها المؤمن، ويحسُن موقعها من قلبه فاشتبها من هذه الجهة، ألا ترى أنّها تُذهِب الشحناء، وتجلي السّخيمة كما قال تعالى: ﴿ وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ۚ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾ ﴾ [فصّلت: 34] والدّفع بالتي هي أحسن قد يكون بالقول كما يكون بالفعل)[2].

عن عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ: دَخَلَ رَهْطٌ مِنَ اليَهُودِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكُمْ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَفَهِمْتُهَا فَقُلْتُ: وَعَلَيْكُمُ السَّامُ وَاللَّعْنَةُ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَهْلًا يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الأَمْرِ كُلِّهِ» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « قَدْ قُلْتُ: وَعَلَيْكُمْ».

قوله: «مَهْلًا يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الأَمْرِ كُلِّهِ» أمر بالرّفق واللّين مع كلّ النّاس؛ مؤمنهم وكافرهم، وفي جميع الأحوال، حتّى مع أهل السّوء. فإن كان النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم قد نهى عن مقابلة الإساءة بالإساءة، فالإحسان للمحسن، ولمن لم تصدر منه الإساءة من باب أولى.

وفي قوله: «وعليكم» فيه ردّ على المسيء كلامه بعبارة أوجز منها، وخالية من الكلام السيّء، وفيها من اللّطف كما لو لم تكن ردّا، بل إنّك تخالها إحسانا للمسيء، وهي كذلك، وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على عظيم خلقه صلّى الله عليه وسلّم وشدّة صبره وجميل عفوه، وكمال حلمه، وعفّة لسانه وطهارة قلبه، قال تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿٤﴾ ﴾ [القلم: 4].

قال الإمام النّووي رحمه الله: (هذا من عظيم خلقه صلى الله عليه وسلم، وكمال حلمه، وفيه حث على الرفق والصبر والحلم وملاطفة الناس ما لم تدع حاجة إلى المخاشنة)[3].

---

[1] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق ، ج3، ص414.

[2] ـ ابن بطّال، المصدر نفسه، ج9، ص225.

[3] ـ يحي بن شرف النّووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، مصدر سابق ، ج14، ص145.

عَنْ أَبِيهِ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «المؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ، يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا» ثُمَّ شَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ.

تشبيه المؤمن للمؤمن بالبنيان هو تصوير وتمثيل لما ينبغي أن يكون عليه المؤمنون مع بعضهم، من التكاتف والتعاون والتّناصر فيما بينهم، وإعمال كلّ ما من شأنه أن يوحّد ويجمع، فيجعل المؤمنين لحمة واحدة لا تقبل الانفكاك والانفصال. وبالمقابل هو نهي عن كلّ فعل وقول وتصرّف يكون سببا في التّخاذل والتّنافر التفرّق، والذي ينافي ما ينبغي أن يكون عليه المؤمنون.

وللإمام ابن باديس رحمه الله عند شرحه لهدا الحديث كلام راع ماتع نافع يحسن نقله، حيث قال: (لقد قرّر الحديث الشريف معنى الاتّحاد الذي يجب أن يكون بين جميع أفراد المؤمنين على أكمل وجه في التّصوير، وأبلغه في التّأثير، فقد شبّههم بالبنيان، وذلك وحده كاف في إفادة الاتّحاد، وزاد عليه التّصريحَ بالشَّدِّ والتّقوِية، ليبيِّن أنّ في ذلك الاتّحاد القوّة للجميع؛ تأكيدا للزوم الاتّحاد بذكر فائدته، ثم زاد عليه التّصوير بالمحسوس لَمّا شبك صلى الله عليه وآله وسلم بين أصابعه. هذا كله ليبين للمؤمنين لزوم الاتحاد وضرورته. ألا ترى البنيان كيف يتركب من الحجارة الكبيرة، والحجارة الصغيرة والمواد الأخرى التي تُلحَم بها الحجارة وتُكسَى، وكل ذلك محتاج إليه في تشييد البنيان، فكذلك بنيان المؤمنين فإنّه متكوِّن من جميع أفرادهم، على اختلاف طبقاتهم، فالكبير والجليل له مكانه، والصغير والحقير له مكانه، وعلى كل حال أن يسدّ الثّغرة التي من نّاحيته، مع شعوره بارتباطه مع غيره من جميع أجزاء البنيان التي لا غناء لها عنه، كما لا غناء له عن كل واحد منها فكل واحد من المؤمنين عليه تبعته، بمقدار المركز الذي هو فيه، والقدرة التي عنده، ولا يجوز لأحد وإن كان أحقر حقير أن يخلّ بواجبه من نّاحيته، فإنّه إذا أزيل حجر صغير من بنيان كبير دخل فيه الخلل بمقدار ما أُزيل، وإذا ابتدأ الخلل من الصّغير تطرّق للكبير. ثمّ ألا ترى أصابعك وفيها القويّ وفيها الضّعيف، حتى إذا شبكتها صارت كشيء واحد له قوة ومتانة زائدة، وكل أصبع منها يمكن أن يلوى ما دام وحده، فإذا شبّكتها عَسُر ليّها وقَويَ أمرها، فكذلك المؤمنين باتّحادهم وفيهم القويّ وفيهم الضّعيف تكون لهم قوّة عامّة زائدة، وكلّ واحد منهم بمفرده يمكن قهره، فأمّا إذا اتّحدوا فإنّهم يكونون بقوّة اتّحادهم في مأمن من كل قهر)[1].

[1] ـ عبد الحميد بن باديس، مجالس التذكير من حديث البشير النذير، مرجع سابق، ص98 . 99.

عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ مِنْ أَخْيَرِكُمْ أَحْسَنَكُمْ خُلُقًا» وفي رواية: «إِنَّ خِيَارَكُمْ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلاَقًا».

دلّ هذا اللفظ الوجيز على أهميّة حسن الخلق في دين الإسلام، وعلى فضل وعظم أجر المتّصف بالخلق الحسن؛ كونه يدعو إلى تأدّب الإنسان مع نفسه، ومع ربه، وجميع خلقه، ومن حفظ حقوق من ذُكِرُوا فقد جمع الخير كلّه وسلم من الشرّ كله.

قال القاضي عياض رحمه الله: (حسن الخلق من صفات الأنبياء والأولياء. وحسن الخلق اعتدالها بين طرفي مذمومها، ومخالقة الناس بالجميل منها، والبشر والتودُّد لهم، والإشفاق عليهم، والاحتمال، والحلم والصبر في المكاره، وترك الاستطالة والكبر على الناس والمؤاخذة، واستعمال الغضب والسلاطة والغِلظة، قال الله تعالى: ﴿ **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ** ﴾ [آل عمران: 159])[1].

وقال النّووي رحمه الله: (فيه الحث على حسن الخلق وبيان فضيلة صاحبه وهو صفة أنبياء الله تعالى وأوليائه. قال الحسن البصري: "حقيقة حسن الخلق بذل المعروف وكفّ الأذى وطلاقة الوجه")[2].

وقال ابن دقيق رحمه الله: (وحسن الخلق من صفات النبيّين والمرسلين، وخيار المؤمنين، لا يَجزُون بالسَّيِّئةِ السَّيِّئةَ، بل يعفُون ويصفحُون ويحسنون مع الإساءة إليهم)[3].

عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَتَقَارَبُ الزَّمَانُ، وَيَنْقُصُ العَمَلُ، وَيُلْقَى الشُّحُّ، وَيَكْثُرُ الهَرْجُ» قَالُوا: وَمَا الهَرْجُ؟ قَالَ: «القَتْلُ القَتْلُ».

يظهر إيجاز الحديث من حيث ذكرُه لأمور غيبية ستقع بألفاظ قليلة، بل صوّرت لنا واقعا تعيشها الأمّة، وفتن تغشاها، وبلايا تحيط بها من كلّ جانب.

أمّا تقارب الزّمان، فالنّاس يشتكون سرعة مرور الزّمن، وذهاب البركة من أوقاتهم.

وأمّا اجتهاد النّاس في أعمال الخير والعبادة فنَقُص كما هو مشاهد؛ والذي من أسبابه

---

[1] ـ القاضي عياض، إكمال المعلّم بفوائد مسلم، مصدر سابق ، ج7، ص285.

[2] ـ يحي بن شرف النّووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج، مصدر سابق ، ج15، ص78.

[3] ـ ابن دقيق العيد، شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية، مصدر سابق ، ص74.

ذهاب العلم وأهله، وتفشّي الجهل وتسلّط حزبه، كما جاء في بعض روايات الحديث[1].

وأمّا الشحّ فانتشر إلاّ مع القليل رغم كثرة المال، وفتح الدّنيا على النّاس، وإن كان لفظ الشّحّ غير مقتصر على المال.

أمّا كثرة القتل فظهر وانتشر؛ حتّى أصبح قتل النّفس أهون شيء، بل أمر عاديّ في نظر النّاس رغم الوعيد الشّديد فيمن أصاب دما حراما.

قال الخطّابي رحمه الله: (قوله: «يَتَقَارَبُ الزَّمَانُ» معناه قصر زمان الأعمار، وقلة البركة فيها. وقيل هو دنو زمان الساعة. وقيل هو قصر مدة الأيام والليالي على ما روي: "أن الزمان يتقارب حتى تكون السنة كالشهر؛ والشهر كالجمعة والجمعة كاليوم، واليوم كالساعة، والساعة كاحتراق السعفة"، والهرج أصله القتال، يقال: رأيتهم يتهارجون: أي يتقاتلون)[2].

وقال ابن الجوزي رحمه الله: (في معنى: «تقارب الزمان» أربعة أقوال: أحدها: أنه قرب القيامة، والمعنى: إذا قربت القيامة كان من أشراطها الشح والهرج. والثاني: قصر مدة الأزمنة كما جرت به العادة، ولهذا قال في حديث آخر: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَكُونَ السَّنَةُ كَالشَّهْرِ، وَالشَّهْرُ كَالْجُمُعَةِ، وَالْجُمُعَةُ كَالْيَوْمِ»[3]. والثالث: أنه قصر الأعمار. والرابع: أنه تقارب أحوال الناس في غلبة الفساد عليهم، فيكون المعنى: يتقارب أهل الزمان: أي تتقارب صفاتهم في القبائح، ولهذا ذكر على إثره: الهرج والشح.

وقوله: «يُلْقَى الشُّحُّ» على وجهين: أحدهما يلقى من القلوب، يدل عليه قوله: «وَيَفِيضُ المالُ». والثاني: يلقى في القلوب فيوضع في قلب من لا شح عنده، ويزيد في قلب الشحيح. ووجه هذا أن الحديث خارج مخرج الذم، فوقوع الشح في القلوب مع كثرة المال أبلغ في الذم)[4].

---

[1] ـ ينظر صحيح البخاري، أبواب الاستسقاء، باب ما قيل في الزلازل والآيات، رقم: (1036)، ج2، ص33. وصحيح مسلم، كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان، رقم: (157)، ج4، ص257.

[2] ـ أبو سليمان حمد بن محمّد الخطابي، معالم السّنن، مصدر سابق، ج3، ص363.

[3] ـ الحديث أخرجه نعيم بن حمّاد المروزي، الفتن، تحقيق: سمير أمين الزهيري، الناشر: مكتبة التوحيد . القاهرة، الطبعة: الأولى، 1412هـ . 1991م، رقم (1793)، ج2، ص641، ورقم: (1828)، ج2، ص649. ورواه أحمد في المسند، رقم: (10943)، ج16، ص550. والترمذي في مسنده، رقم (2332)، ج4، ص145. والحديث أخرجه غير من ذكرنا من أهل الحديث بأسانيد صحاح. وينظر الألباني، صحيح الجامع الصغير، رقم (7422)، ج2، ص1237.

[4] ـ أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصّحيحين، مصدر سابق، ج3، ص326 ـ 327.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَضْحَكَ الرَّجُلُ مِمَّا يَخْرُجُ مِنَ الأَنْفُسِ، وَقَالَ: «بِمَ يَضْرِبُ أَحَدُكُمُ امْرَأَتَهُ ضَرْبَ الفَحْلِ، أَوِ العَبْدِ، ثُمَّ لَعَلَّهُ يُعَانِقُهَا».

في الحديث دعوة لحسن العشرة بين الزّوجين، وما ينبغي أن يكون عليه المؤمن تجاه زوجته من احترام وعطف متبادل، ولين جانب. وتجنّب كلّ فعل يتسبّب في قطع أواصر الألفة والمحبّة بينهما، بل عليه أن يتحلّى بالصّبر والعفو والحلم تجاه زوجته حال صدور تصرّفات غير لائقة، والابتعاد عن العنف اللّفظي المفضي والمنتهي غالبا إلى العنف البدني. فالإسلام والفطرة السّليمة لا تتوافقان مع من يعامل أقرب النّاس إليه معاملة فيها شدّة وقسوة، وإهانة واحتقار.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سِبَابُ المسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ».

دلّ الحديث على النّهي عن سبّ المسلم والطّعن فيه، وعدّه من الفسوق الذي يقدح في فاعله، ويَقبُحُ الاتّصاف به؛ إذ هو مسقط لمروءته. كما نهى عن قتاله، وعدّ فاعله من جنس الكفّار؛ كونه قد شابههم في فعلهم هذا، أو أنّه أطلق لفظ الكفر من باب التّغليظ. ثمّ ليُعلم أنّ دلالة الحديث أعمّ، ففي قوله: «سِبَابُ المسْلِمِ فُسُوقٌ»، فيه إشارة إلى جنس الأقوال التي من شأنها أن تَسوءَ المسلم، وتنقص من قدره، وتؤلمه في نفسه، والتي من أقبحها الجهر بالسّوء والطّعن فيه أمام النّاس.

وفي قوله: «وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»، فيه إشارة إلى تجنّب كلّ فعل يضرّ بالمسلم، ومن أعظم هذه الأفعال مقاتلته، وإزهاق روحه.

عَنْ هَمَّامٍ، قَالَ: كُنَّا مَعَ حُذَيْفَةَ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ رَجُلًا يَرْفَعُ الحَدِيثَ إِلَى عُثْمَانَ، فَقَالَ لَهُ حُذَيْفَةُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ قَتَّاتٌ».

عبّر عن حرمة وقبح هذه المعصية بعدم دخول صاحبها الجنّة، ولم يرد بالنّفي التّأبيد، لكن المراد بيان خطورة وعظم هذا الذّنب.

قال أبو عبيد: (قال الكسَائي وأبو زيد أو أحدهما: قوله: قَتَّات يعني النّمّام يقال منه: فلان يَقُتّ الأَحاديث قتّا؛ أَي يَنِمّها نمّا. وقال الأَصْمَعِي فِي الذي ينمي الأَحاديث: هو مثل القتَّات إِذا كان بلّغ هذا عن هذا على وجه الإِفساد والنّميمة يقال منه: نمّيت مُشدّدَة تنمية مُخَفّفَة فأنا أنميه. وإن كان إِنَّما يبلغ الحديث على وجه الإِصلاح وطلب الخير يُقال منهُ: نَمَيتُ

الحديث إلى فلان مُخَفّفة فأنا أنميه. ليس بالكاذب من أصلح بين النّاس، فقال خيرا ونَمِيَ خيرا،يعني أبلغ ورفع وكل شيء رفعته فقد نَمّيته ومنه قول النابغة [1] : [البسيط]

فعدِّ عمّا تَرَى إذ لا ارتجاعَ لَهُ وانْمِ القُتُودَ على عَيْرانَةٍ أُجُدِ)[2].

وقال الزّمخشري: (هو النّمّام لأَنَّهُ يقتُّ الحديث . أي يزوّره ويهيّئه . قتًّا)[3].

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا قَدِمَ عَلَيْنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، فَآخَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَوْلِمْ وَلَوْ بِشَاةٍ»

معنى: «أَوْلِمْ وَلَوْ بِشَاةٍ» أي اصنع طعاما تظهر فيه الاحتفال بزواجك ولو بأن تذبح شاة واحدة. وقد قال العلماء: أنّه عبّر بالشّاة دلالة على القلّة، وبما تيسّر؛ كون الشّاة أقلّ مطعوم من اللّحوم عندهم. فإن قيل أنّه ثبت عنه عليه الصلاة والسّلام أنّه أولم على بعض نسائه بأقلّ ممّا ذكر، فيقال أنّ هذا دليل على أنّه أراد القلّة، وإنّما ناسب ذكر الشّاة مع عبد الرّحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ كونه كان ميسور الحال، يقدر على الشّاة فأكثر. والله أعلم.

قال الخليل: (الوليمة: طعام يُتَّخَذ على عُرْس، والفعل: أَوْلَمَ يُولِمُ)[4].

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: لَمَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالطَّائِفِ، قَالَ: «إِنَّا قَافِلُونَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ» فَقَالَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لاَ نَبْرَحُ أَوْ نَفْتَحَهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَاغْدُوا عَلَى القِتَالِ» قَالَ: فَغَدَوْا فَقَاتَلُوهُمْ قِتَالًا شَدِيدًا، وَكَثُرَ فِيهِمُ الجِرَاحَاتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّا قَافِلُونَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ» قَالَ: فَسَكَتُوا، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قوله: «إِنَّا قَافِلُونَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ» يعدّ من الكلام الوجيز، ومن وجوه وجازته جمع فيه صلّى الله عليه وسلّم إبداء رأيه في الرّجوع للمدينة، مع توجيه الكلام للصّحابة قصد إبداء رأيهم في الأمر على سبيل العرض والمشورة، وتعليق قوله هذا بمشيئة الله عزّ وجل.

---

[1] ـ النّابغة الذّبياني، ينظر ديوانه، تحقيق: حمدُو طمّاس، النّاشر دار المعرفة بيروت . لبنان، الطّبعة الثّانية، 1426هـ . 2005م، ص33.

[2] ـ أبو عبيد القاسم بن سلام، غريب الحديث لأبي عبيد، مصدر سابق، ج1، ص339 . 340. وينظر القاضي عياض، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، ج2، ص171. والبيت ذكره غير واحد من أهل المعاجم والغريب منسوبا للنّابغة.

[3] ـ أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، الفائق في غريب الحديث، مصدر سابق، ج3، ص156.

[4] ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، مصدر سابق، مادّة (ولم)، ج8، ص344.

وكذا قوله: «فَاغْدُوا عَلَى القِتَالِ»؛ أي ما اخترت لكم القفول إلاّ لعلمي بتمنّع القوم، واجتماع شوكتهم، وقوّة تحصّنهم، عقبات تحول دون الفتح، أما وإنّكم قد خالفتم رأيي الذي فيه يُسرٌ لكم، فسترون عاقبة تعنّتكم.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا»

أي: إمّا أن يصدق لفظ الكفر على أخيه ويستحقّه، أو أنّ أخاه غيرُ متّصف بما رماه به من كفر ولا مستحقّ له، رجع هذا الوصف وانقلب على قائله جزاء مقالته الخطيرة؛ إذ أنّه عومل بنقيض ما أراده. والحديث خرج مخرج التهديد ولا يراد به حقيقة معناه.والنّهي عن قذف المسلم غير مقتصر على ما ورد في الحديث، بل يشمل كلّ قول يسوء المسلم، ويقدح فيه، ويخدش مشاعره. كما أنّ في استعمال لفظ الأخوّة فيه تنبيه لرابطة الأخوّة الإيمانية، ودعوة إلى الترفّع عن مناداة المؤمن للمؤمن بمثل هذه العبارات المستهجنة، وتصوير من يطعن في أخيه أنّه طعن في نفسه؛ كون المسلمين جسد واحد يألم كلّه لمرض بعضه كما جاء في الحديث، والله أعلم.

قال ابن الأثير رحمه الله بعد ذكره الحديث: (لأنّه إما أن يصدق عليه أو يكذب، فإن صدق فهو كافر، وإن كذب عاد الكفر إليه بتكفيره أخاه المسلم)[1].

وقال ابن عبد البرّ رحمة الله عليه في معرض كلامه عن معنى الحديث وأنّه لا يراد به حقيقة معناه بعد أن ساق الأدلّة على ذلك: (فهذه الأصول كلها تشهد على أن الذنوب لا يكفر بها أحد وهذا يبين لك أن قوله صلى الله عليه وسلم:« مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا» أنه ليس على ظاهره وأن المعنى فيه النهي عن أن يقول أحد لأخيه: كافر أو يا كافر. قيل لجابر بن عبد الله: "يا أبا محمد هَلْ كُنْتُمْ تُسَمُّونَ مِنَ الذُّنُوبِ كُفْرًا أَوْ شِرْكًا أَوْ نِفَاقًا؟ قَالَ: مَعَاذَ اللهِ، وَلَكِنَّا نَقُولُ: مُؤْمِنِينَ مُذْنِبِينَ" [2])[3].

قال البيهقي بعد أن ساق هذا الأثر: (وروينا في معناه، عن علي بن أبي طالب، وسعد

---

[1] ـ المبارك بن محمد بن الأثير المحدث، النّهاية في غريب الحديث والأثر، مصدر سابق ، مادّة (كفر)، ج2، ص550.

[2] ـ أثر جابر ذكره أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، مصدر سابق، ج5، ص176. والبيهقي، شعب الإيمان، مصدر سابق ، رقم: (320)، ج1، ص505

[3] ـ أبو عمر يوسف بن عبد البر، التّمهيد لما في الموطّإ من المعاني والمسانيد، مصدر سابق،ج6، ص466.

بن أبي وقاص، وحذيفة بن اليمان وغيرهم وقد ثبت بما ذكرنا ههنا، وفي كتاب البعث أن المؤمن لا يخلد في النار بذنوبه غير أنّ القدر الذي يبقى فيها غير معلوم، والذي تلحقه الشفاعة ابتداء حتى لا يعذب أصلا غير معلوم، فالذّنب خطره عظيم، وشأنه جسيم، وربنا غفور رحيم، عقابه شديد أليم)[1].

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرَعَةِ، إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الغَضَبِ».

دلّ الحديث أنّ الشّديد الحقيقي ليس ـ كما يظنّه النّاس ـ الذي يغلب من صارعه، لكن الشّديد الحقيقي من يستطيع التّحكّم في نفسه ويكظم غيضه ويبقى مالكا لزمام أمره حالة غضبه، فذا هو الشّديد حقّا.

قال ابن بطّال رحمه الله: (فأراد عليه السلام أنّ الذى يقوى على ملك نفسه عند الغضب ويردها عنه هو القويّ الشّديد والنّهاية في الشّدّة؛ لغلبته هواه المردي الذى زيّنه له الشّيطان المغوي، فدل هذا أنّ مجاهدة النّفس أشدّ من مجاهدة العدوّ؛ لأنّ النّبيّ عليه السلام جعل للذي يملك نفسه عند الغضب من القوّة والشّدّة ما ليس للذي يغلب النّاس ويصرعهم. ومن هذا الحديث قال الحسن البصرى حين سئل أي الجهاد أفضل؟ فقال: جهادك نفسك وهواك[2])[3].

وفي كشف المشكل:(فأخبر صلى الله عليه وسلم أنه ليس العجب في قوّة البدن، إنّما العجب في قوّة النَّفس، فاعتبر قوَّة المعنى دون الصُّورة، وأنشدوا في هذا المعنى: [البسيط]

لَيْسَ الشجاع الَّذِي يحمي كتيبته يَوْم النزال ونار الْحَرْب تشتعل
لَكِن فَتى غضّ طرفا أَو ثنى بصرا عَن الْحَرَام فَذَاك الْفَارِس البطل)[4].

---

[1] ـ أحمد البيهقي، شعب الإيمان، مصدر سابق ، ج1، ص506.

[2] ـ روى أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَيُّ الْجِهَادِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «أَنْ تُجَاهِدَ نَفْسَكَ وَهَوَاكَ فِي ذَاتِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ» ج2، ص249. وصحّحه الألباني في السّلسلة الصّحيحة برقم: (1496)، ج3، ص483. وأورده السّيوطي في الجامع الصّغير في أحاديث البشير النّذير بلفظ: «أَفْضَلُ الجِهَادِ أَنْ يُجَاهِدَ الرَّجُلُ نَفْسَهُ وَهَوَاهُ»، النّاشر: دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، الطّبعة الثّانية، 1425هـ . 2004م، رقم (1247)، ص79. وصححه الألباني في تحقيق الجامع الصّغير، رقم:(1099)، ج1، ص247. وسلسلة الأحاديث الصّحيحة برقم (1496)، ج3، ص483.

[3] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق ، ص9، ص296.

[4] ـ أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصّحيحين، مصدر سابق ، ج3، ص336.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَوْصِنِي، قَالَ: «لاَ تَغْضَبْ» فَرَدَّدَ مِرَارًا، قَالَ: «لاَ تَغْضَبْ».

قد نصّ العلماء على أنّ هذا الحديث من جوامع كلمه صلّى الله عليه وسلّم؛ لكون الغضب دليل على اتّصاف صاحبه بأخلاق ذميمة، تدفعه لأنْ ينتصر لنفسه، ممّا ينجم عن ذلك أفعال وأقوال قبيحة وطائشة لا ينفع بعدها النّدم. أمّا من لمّ يغضب، أو إن غضب كظم غضبه، وكفّ نفسه، فذاك دليل على تخلّقه بأخلاق فاضلة تحول دون طيشه. هذا إذا كان الباعث من الغضب مجرّد الانتصار للنّفس، أمّا من غضب لله ولرسوله، أو لظلمٍ لَحِقَ أخاه، فهذا غضب محمود، لكن دون مجاوزة للحدّ، أو مخالفة للقصد. وهذه بعض أقوال العلماء فيما حمله الحديث من معانٍ:

أخرج ابن حبّان رحمه الله هذا الحديث في صحيحه ثمّ قال: (قوله صلى الله عليه وسلم «لاَ تَغْضَبْ» أراد به أن لا تعمل عملا بعد الغضب مما نهيت عنه، لا أنه نهاه عن الغضب، إذْ الغضب شيء جبلَّة في الإنسان، ومحال أن يُنهى المرء عن جِبلَّته التي خُلق عليها، بل وقع النّهي في هذا الخبر عما يتولّد من الغضب مما ذكرناه)[1].

وذكر الخطّابي رحمه الله في شرحه للحديث نفس الكلام تقريبا، قال: (معنى قوله: «لاَ تَغْضَبْ»، هو أن يحذر أسباب الغضب، وأن لا يتعرض للأمور التي تجلب عليه الضّجر فتغضبه. فأما نفس الغضب، فطبع في الإنسان لا يمكنه نزعه وإخراجه من جبلته. وقد يكون معنى قوله: لا تغضب، أي: لا تفعل ما يأمرك به الغضب ويحملك عليه من القول والفعل. وقد قيل: أن أعظم أسباب الغضب الكِبْر، وإنما يغضب الإنسان لِما يتداخله من الكبر عندما يخالف في أمر يريده أو يعارض في شيء يهواه، فيحمله الكبر على الغضب لذلك، فإذا تواضع وذل في نفسه ذهبت عنه عزة النفس وماتت سورة الغضب، فسلم بإذن الله من شرّه)[2].

وقال أبو عمر في التّمهيد بعد هذا الحديث: (هذا من الكلام القليل الألفاظ الجامع للمعاني الكثيرة والفوائد الجليلة. ومن كظم غيظه ورد غضبه أخزى شيطانه وسلمت مروءته

---

[1] ـ أبو حاتم محمد بن حبان الدارمي، صحيح ابن حبّان، مصدر سابق، ج12، ص504. ورقم الحديث (5690).

[2] ـ أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، مصدر سابق، ج3، ص2197.

ودينه. ولقد أحسن القائل: [البسيط]

.. .. لَا يُعْرَفُ الحِلْمُ إِلَّا سَاعَةَ الْغَضَبِ [1].

وقال علي بن ثابت: [البسيط]

الْعَقَلُ آفتُهُ الإِعْجَابُ وَالغَضَبُ وَالمالُ آفتُهُ التَّبْذِيرُ وَالنَّهَبُ.

وقال أبو العتاهية: [الطويل]

وَلَمْ أَرَ فِي الْأَعْدَاءِ حِينَ خَبَرْتُهُمْ عَدُوًّا لِعَقْلِ الْمَرْءِ أَعْدَى مِنَ الْغَضَبِ [2].

وكل هؤلاء إنّما حاولوا ودندنوا حول معنى هذا الحديث، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أوتي جوامع الكلم صلى الله عليه)[3].

وعن أبي الوليد الباجي رحمه الله: (فقال له: «لا تغضب» ومعنى ذلك ـ والله أعلم ـ أنّ الغضب يفسد كثيرا من الدّين؛ لأنه يؤدّي إلى أن يُؤذِي ويُؤذَى، وأن يأتي في وقت غضبه من القول والفعل ما يَأثَم به ويؤثِم غيره، ويؤدِّي الغصب إلى البغضة التي قلنا إنها الحالقة[4]، والغضب

---

[1] ـ هو عجز بيت شعري يروى بلا نسبة وتمامه: منْ يدعي الحلمَ أغضبْهُ لتعرفهُ لا يعرفُ الحلمُ إلا ساعةَ الغضبِ ذكره سعد الله بن نصر بن سعيد الحنبلي المعروف بابن الدجاجي (المتوفى: 564هـ)، سفط الملح وزوح الترح، تحقيق: خالد أحمد الملا السويدي، مؤسسة بين النهرين، دمشق ـ سوريا، الطبعة الأولى، 1426هـ/ 2005م. ص76. ولعلّ قائله قد أخذ معناه من قول عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه: إنما يعرف الحلم ساعة الغضب. ينظر ابن عبد البرّ، بهجة المجالس وأنس المجالس، ج1، ص375.

[2] ـ البيت منتظم ضمن أربعة أبيات كثيرا ما يذكرها العلماء، كما في الاستذكار لابن عبد البر عند هذا الحديث، هـي:

أُقَلِّبُ طَرْفِي مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ لِأَعْلَمَ مَا فِي النَّاسِ وَالْقَلْبُ يَنْقَلِبْ
فَلَمْ أَرَ كَنْزًا كَالْقَنُوعِ لِأَهْلِهِ وَأَنْ يُجْمِلَ الْإِنْسَانُ مَا عَاشَ فِي الطَّلَبْ
وَلَمْ أَرَ فَضْلًا صَحَّ إِلَّا عَلَى التُّقَى وَلَمْ أَرَ عَقْلًا تَمَّ إِلَّا عَلَى أَدَبْ
وَلَمْ أَرَ فِي الْأَعْدَاءِ حِينَ خَبَرْتُهُمْ عَدُوًّا يَفْعَلُ أَعْدَى مِنَ الْغَضَبْ

ينظر ديوان أبو العتاهية، النّاشر: دار بيروت ـ لبنان، 1406هـ. 1986م، ص49. والاستذكار، (ج8، ص287).

[3] ـ أبو عمر يوسف بن عبد البر، التّمهيد لما في الموطّإ من المعاني والمسانيد، ج7، ص250.

[4] ـ يشير إلى حديث الزّبير بن العوام، عن النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم قال: « دَبَّ إِلَيْكُمْ دَاءُ الْأُمَمِ قَبْلَكُمُ الْحَسَدُ وَالْبَغْضَاءُ، وَالْبَغْضَاءُ هِيَ الْحَالِقَةُ لَا أَقُولُ تَحْلِقُ الشَّعْرَ وَلَكِنَّهَا تَحْلِقُ الدِّينَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِمَا يُثَبِّتُ ذَاكَ لَكُمْ: أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ». والحديث أخرجه عبد الرّزّاق في مصنّفه ضمن جامع معمر بن راشد، رقم (19438)، ج10، ص385. وأبو داود الطّيالسي في مسنده، رقم (190)، ج1، ص159. وأحمد بن حنبل في مسنده، رقم (1430)، ج3، ص43. والبخاري في الأدب المفرد، باب التّحابب بين النّاس، رقم (260)، ص100. والتّرمذي في سننه، أبواب صفة القيامة والرّقائق والورع، رقم (2510) والحديث إسناده حسن كما أشار الألباني إلى ذلك في مقدّمة سلسلة الأحاديث الصّحيحة، ج1، ص4. وأصل الحديث عند مسلم.

أيضا يمنعه كثيرا من منافع دنياه ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تغضب» يريد والله أعلم لا تمض ما يبعثك عليه غضبك وامتنع منه وكف عنه، وأما نفس الغضب فلا يملك الإنسان دفعه، وإنما يدفع ما يدعوه إليه، وقد روي عن الأحنف بن قيس أنه قال: " لست بحليم ولكني أتحالم"[1].

وإنّما أراد النّبيّ صلّى الله عليه وسلم امتناعه من الغضب في معاني دنياه ومعاملته، وأما فيما يعاد إلى القيام بالحق فالغضب فيه قد يكون واجبا، وهو الغضب على الكفّار والمبالغة فيهم بالجهاد، وكذلك الغضب على أهل الباطل وإنكاره عليهم بما يجوز. وقد يكون مندوبا إليه، وهو الغضب على المخطئ إذا علمت أن في إبداء غضبك عليه ردعا، له وباعثا على الحق)[2].

وجاء في كشف المشكل لابن الجوزي رحمه الله: (فإن قيل: الغضب جبلّة في الآدمي فكيف يؤمر بصرفها؟. فالجواب: أنّ الغضب له جوالبه وثمرات، فمن جوالبه الكبر، فإذا راض الإنسان نفسه باستعمال التواضع ذلّت. ومن ثمرات الغضب السبّ والضّرب وما يعود بثلب دين الغضبان وبدنه قبل أذى المغضوب عليه، فإنّ بعض النّاس استشاط يوما من الغضب فصاح، فنفث الدم وأدّاه ذلك إلى السّل. وضرب رجل رجلا على فمه فانكسرت أصابع الضّارب ولم يكبر أذى المضروب. وقد أثّر غضب خلق كثير في بطشهم بأولادهم وأهاليهم وتطليق زوجاتهم، ثم طالت ندامتهم وفات الاستدراك)[3].

وبيّن البيضاوي رحمه الله سبب اقتصار الوصيّة بنهيه عن الغضب بقوله: (لعله عليه الصلاة والسلام علم من حاله أن اختلال أمره من الغضب واستيلائه عليه، فأجابه بذلك لكلّ مرة، أو اختصر على جواب موجز جامع، فإن جميع المفاسد العملية التي تعرض الإنسان

---

[1] ـ أثر الأحنف ذكره: ابن عبد ربّه الأندلسي، العقد الفريد، تحقيق: د. مفيد محمّد قميحة، النّاشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى، 1404هـ ـ 1983م، ج2، ص136. ومنصور بن سعد الآبي، نثر الدّرر على المحاضرات، تحقيق:خالد عبد الغني محفوظ، الناشر: دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان، الطبعة: الأولى، 1424هـ – 2004م، ج5، ص34.

[2] ـ أبو الوليد الباجي، المنتقى شرح الموطّإ، مصدر سابق، ج9، ص292.

[3] ـ أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصّحيحين، مصدر سابق ، ج3، ص539.

وتعتريه إنّما تعرض له من فرط شهوته واستيلاء غضبه، ثم إنّ ما يعتَورِه من القوّة الشّهوانية مكثور بالنسبة إلى ما يقتضيه الغضب، غير ملتفت إليه، فلمّا سأله الرجل أن يشير إليه بما يتوسّل به إلى التجنُّب عن القبائح، والتحرّز عن مظانّها، نهاه عن الغضب الدّاعي إلى ما هو أعظم ضُرًّا وأكثر وزرا، فإن ارتفاع السبب يوجب ارتفاع مسبّباته لا محالة)[1].

وقال ابن الملقّن رحمه الله: (ومعنى الحديث: الحذر من أسباب الغضب، وعدم التعرض للأمور الجالبة له، فأمّا نفس الغضب فطبع لا يمكن إزالته من الجبلّة. وقد جمع الشارع في هذه الكلمة جوامع خير الدنيا والآخرة؛ لأنّ الغضب يؤول إلى التّقاطع والتّدابر، ومنع الرّفق، وربّما مال إلى الأذى)[2].

وأمّا ابن حجر بعد أن ذكر جملة من أقوال العلماء في معنى الحديث أضاف قائلا: (ويحتمل أن يكون من باب التنبيه بالأعلى على الأدنى؛ لأنّ أعدى عدوٍّ للشخص شيطانه ونفسه، والغضب إنّما ينشأ عنهما، فمن جاهدهما حتى يغلبهما مع ما في ذلك من شدة المعالجة كان لقهر نفسه عن الشهوة أيضا أقوى. وقال بن حبّان بعد أن أخرجه: أراد لا تعمل بعد الغضب شيئا مما نهيت عنه، لا أنّه نهاه عن شيء جبل عليه ولا حيلة له في دفعه. وقال بعض العلماء[3]: خلق الله الغضب من النّار وجعله غريزة في الإنسان، فَمهْمَا قَصَدَ أو نُوزِع في غرض ما اشتعلت نار الغضب وثارت، حتى يحمرّ الوجه والعينان من الدّم؛ لأن البشرة تحكي لون ما وراءها، وهذا إذا غضب على من دونه واستشعر القدرة عليه، وإن كان ممن فوقه تولّد منه انقباض الدّم من ظاهر الجلد إلى جوف القلب، فيصفرّ اللّون حزنا، وإن كان على النّظير تردّد الدّم بين انقباض وانبساط فيحمرّ ويصفرّ، ويترتب على الغضب تَغيُّرُ الظاهر والباطن كتغيُّر اللّون والرّعدة في الأطراف، وخروج الأفعال عن غير ترتيب، واستحالة الخلقة حتى لو رأى الغضبان نفسه في حال غضبه لكان غضبه حياءً من قبح صورته، واستحالة خلقته، هذا كلّه في الظاهر، وأمّا الباطن فقبحه أشدُّ من الظّاهر؛ لأنّه يولّد الحقد في القلب والحسد، وإضمار السوء على اختلاف أنواعه، بل أولى شيء يَقبُح منه باطنه، وتغيُّر ظاهره ثمرة

---

[1] ـ القاضي ناصر الدين عبد الله البيضاوي، تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، مصدر سابق، ج3، ص275 ـ 276.

[2] ـ أبو حفص عمر بن علي بن الملقن الشافعي، المعين على تفهم الأربعين، مصدر سابق ، ص222.

[3] ـ الكلام الذي سينقله ابن حجر على لسان أحد العلماء، لم أقف على اسم قائله. وهو كلام جميل.

تغير باطنه، وهذا كله أثره في الجسد، وأما أثره في اللسان فانطلاقه بالشتم والفحش الذي يستحي منه العاقل، ويندم قائله عند سكون الغضب.

ويظهر أثر الغضب أيضا في الفعل بالضّرب أو القتل، وإن فات ذلك بهرب المغضوب عليه رجع إلى نفسه؛ فيمزّق ثوب نفسه، ويلطم خده، وربّما سقط صريعا، وربّما أُغميَ عليه، وربّما كسر الآنية وضرب من لّيس له في ذلك جريمة، ومن تأمّل هذه المفاسد عرف مقدار ما اشتملت عليه هذه الكلمة اللّطيفة من قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تغضب» من الحكمة واستجلاب المصلحة في درء المفسدة مما يتعذّر إحصاؤه والوقوف على نهايته، وهذا كلّه في الغضب الدّنيوي لا الغضب الدّيني كما تقدّم تقريره في الباب الذي قبله، ويُعِينُ على ترك الغضب استحضارُ ما جاء في كظم الغيظ من الفضل، وما جاء في عاقبة ثمرة الغضب من الوعيد، وأن يستعيذ من الشّيطان كما تقدّم في حديث سليمان بن صُرد وأن يتوضّأ كما تقدّمت الإشارة إليه في حديث عطيّة، والله أعلم)[1].

وقد نقل الزّرقاني نفس الكلام الذي حكاه ابن حجر بقوله: (وقال بعض العلماء)، وزاد عليه ابتداءً: (وقال بعضهم: وقد اشتملت هذه الكلمة اللطيفة ـ وهي من بدائع جوامع كلمه التي خص بها صلى الله عليه وسلم ـ على ما لا يحصى بالعدّ من الحكم واستحباب المصالح والنعم ودرء المفاسد والنقم)[2]. ثمّ ساق ما نقله ابن حجر.

ولنا أن نّختم نقولات العلماء في بعض معاني هذا الحديث بكلام حسن لنجم الدّين الطّوفي رحمه الله في شرحه له، قال: (واعلم أنّ هذا الحديث تضمّن دفع أكثر الشّرور عن الإنسان لأنّ الإنسان في مدّة حياته بين لذّة وألم، فاللّذّة سببها ثوران الشّهوة للأكل أو الشرب أو النكاح أو غيره، ودفع الألم والمكروه سببه ثوران الغضب، ثم كلّ واحد من اللّذة والألم قد يكون تناوله أو دفعه مباحا كنكاح الزّوجة ودفع قاطع الطريق، وقد يكون حرامًا كالزّنا وقتال المسلمين عدوانا، وهذا القسم أعني دفع المكروه عدوانا هو شَرٌّ سببه الغضب، فإذا اجتنب الغضب اندفع عنه نصف الشرّ بهذا الاعتبار، وأكثره في الحقيقة، فإن الإنسان يغضب فيقتل

---

[1] ـ ابن حجر القسطلّاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق ، ج13، ص689 ـ 690.

[2] ـ أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، مصدر سابق، ج4، ص408.

أو يقذف أو يطلق امرأته أو يهاجر صاحبه أو يحلف يمينًا فيحنث فيها أو يندم عليها كما جاء في الحديث: «اليَمِينُ حَنَثٌ أَوْ نَدَمٌ»[1]. وقد يغضب فيكفر كما كفر جبلة بن الأيهم [2] حين غضب من لطمة أخذت منه قصاصا.

وبالجملة فالشر إنّما يصدر عن الإنسان بشهوة كالزّنا أو غضب كالقتل فهما . أعني الشهوة والغضب أصل الشّرور ومبدؤها، ولهذا لما تجرد الملائكة عن الشّهوة والغضب تجرّدوا عن جميع الشرور البشرية.

---

[1] ـ الحديث من رواية عبد الله بن عمر، أخرجه: ابن أبي شيبة ، المصنّف، كتاب الأيمان والنّذور والكفّارات، في النّهي عن الحلف، رقم: (12743)، ج5، ص95 وكتاب البيوع والأقضية، ما نهي عنه من الحلف، رقم (22515). ج7، ص560. والبخاري، التّاريخ الكبير، ج2، ص129. وابن ماجة، السّنن، كتاب الكفّارات، باب اليمين حنث أو ندم، (2103). وأبي يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث . دمشق . سوريا، الطبعة: الأولى، 1404 . 1984. رقم (5587)، ج9، ص437. ورقم (5697)، ج10، ص62. وابن حبّان، صحيح ابن حبّان، كتاب الإيمان، ذكر الزجر عن أن يكثر المرء من الحلف في أسبابه، رقم: (4356)، ج10، ص197 . 198. والطّبراني، المعجم الأوسط، رقم: (8425)، ج8، ص210. والمعجم الصّغير، مصدر سابق، رقم: (1083)، ج2، ص232. والحاكم، المستدرك على الصّحيحين، كتاب الأيمان والنّذور، رقم: (7835). والبيهقي، السّنن الصّغير، كتاب الأيمان والنّذور، باب الحلف بالله دون غيره، رقم: (3996)، ج4، ص95. وذكره باللفظ السابق وبلفظ : «الْيَمِينُ مَأْثَمَةٌ أَوْ مَنْدَمَةٌ». وضعّفه الألباني في سلسلة الأحاديث الضّعيفة، رقم: (3758)، ج8، ص232. وفي ضعيف الجامع الصّغير، رقم: (2046)، ج1، ص297. (2788)، ج1، ص411. وضعيف سنن ابن ماجة، رقم: (411)، ص161 وضعيف التّرغيب والتّرهيب، رقم: (1112)، ج1، ص547. (1155)، ج1، ص568.

[2] ـ هو جبلة بن الأيهم الغساني ملك آل جفنة، أسلم في عهد عمر بن الخطاب، وحج فوطئ على إزاره رجل فحلَّه، فغضب ولطمه فهشم أنفه، وطلب منه عمر القود فرفض، ولحق بهرقل وتنصَّرَ ومات على النصرانية. وهو القائل:

تَنَصَّرَتِ الأشرافُ من أجْلِ لَطمَةٍ ... وما كانَ فيها لو صَبَرتُ لها ضَرَرْ

تَكَنَّفني منها لحَاجٌ ونَخْوَةٌ ... وبعتُ لَهَا العينَ الصَّحِيحَةَ بالعَوَرْ

فيا لَيتَ أُمِّي لم تَلِدْني وَلَيتَني ... رَجَعْتُ إلى القولِ الذي قاله عُمَرْ

وَ يَا لَيتَني أرعَى الْمَخَاضَ بِقَفْرَةٍ ... وكُنتُ أسيرًا في رَبِيعَةَ أو مُضَرْ

وينظر تمام القصة عند ابن عساكر، تاريخ دمشق، مصدر سابق ، ج72، ص37.28. وأبو الفرج ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق: محمد عبد القادر عطا / مصطفى عبد القادر عطا، النّاشر: دار الكتب العلمية . بيروت، الطبعة: الأولى، 1412هـ ـ 1992م، ج5، ص256. 260. وصلاح الدّين الصفدي، الوافي بالوفيات، مصدر سابق، ج11، ص40 ـ 43. وابن كثير، البداية والنّهاية، مصدر سابق، ج8، ص72.69.

وللغضب دواء مانع ورافع، فالمانع تذكّر فضيلة العلم، وخوف الله عز وجل، كما حُكِيَ عن بعض الملوك: أنّه كتب ورقة فيها "ارحم من في الأرض يرحمك من في السماء، ويل لسلطان الأرض من سلطان السماء، ويل لحاكم الأرض من حاكم السماء، اذكرني حين تغضب أذكرك حين أغضب" ثمّ دفعها إلى وزيره وقال له: إذا غضبت فادفعها إليَّ، فجعل الوزير كلّما غضب الملك دفعها إليه فينظر فيها فيسكن غضبه.

والرافع للغضب نحو ما ذكرناه عن الملك، وما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ قَائِمٌ فَلْيَقْعُدْ، وَإِذَا كَانَ قَاعِدًا فَلْيَضْطَجِعْ»[1]، والغرض أن يبعد عن هيئة الوثوب والتسرع إلى الانتقام ما أمكن حسما لمادة المبادرة.

وكان معاوية يقول: "ما غضبي على من أقدر عليه، وما غضبي على من لمّ أقدر عليه"، يعني أنّ الغضب لا فائدة فيه، بل هو تعب محض ومفسدة محضة، لأنّ المؤذِي لي إن كنت قادرا عليه عاقَبْتُه إن شئت ولا حاجة إلى الغضب، وإن لمّ أكن قادرا عليه فالغضب المجرّد لا يشفيني منه، فلا حاجة إليه.

واعلم أن هذا الكلام مقبول بادئ الرّأي، وعند النظر يظهر فيه شيء، وهو أن الغضب من الأعراض الطبيعية التي لا تندفع بالاختيار كالخجل والوجل، لأنّه فوران دم القلب باطنا فهو كالرّعاف ظاهرا، وإنّما جعله الله عزَّ وجلَّ سببًا للانتقام، ودفع المكاره. وحينئذ لا يندفع الغضب عند قيام سببه، كما لا يندفع الخوف عند قيام سببه.

---

[1] ـ ورد هذا الحديث في جامع معمر مرسلا عن الحسن بلفظ: «إِنَّ الْغَضَبَ جَمْرَةٌ تُوقَدُ فِي قَلْبِ ابْنِ آدَمَ، أَلَمْ تَرَوْا إِلَى انْتِفَاخِ أَوْدَاجِهِ وَإِلَى احْمِرَارِ عَيْنَيْهِ، فَإِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ قَائِمًا فَلْيَقْعُدْ، وَإِنْ كَانَ قَاعِدًا فَلْيَتَّكِئْ». وذكره البيهقي في شعب الإيمان بسندين أحدهما: فليضطجع مكان فليتّكئ، رقم: (7937)، ج10، ص529. وقد جاء عند أحمد بلفظ: «إِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ قَائِمٌ فَلْيَجْلِسْ، فَإِنْ ذَهَبَ عَنْهُ الْغَضَبُ وَإِلَّا فَلْيَضْطَجِعْ»، المسند، رقم: (21348)، ج35، ص278. وأبي داود، السّنن، كتاب الأدب باب ما يقال عند الغضب، رقم: (4782)، ج4، ص249. وابن حبّان، صحيح ابن حبّان، رقم: (5688)، ج12، ص501. والبيهقي، الآداب، باب كظم الغيظ وترك الغضب، رقم: (157)، ص55. وشعب الإيمان، رقم: (7932)، ج10، ص527. والبغوي، شرح السنّة، رقم: (3584)، ج13، ص162. وصحّ إسناده الألباني في تحقيقه لمشكاة المصابيح، الناشر: المكتب الإسلامي . بيروت، الطبعة: الثالثة، 1985، رقم: (5114)، ج3، ص1415. وصحيح الجامع الصّغير، مصدر سابق ، رقم: (694)، ج1، ص180. وكذا قال في تحقيقه لصحيح ابن حبّان (التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان)، الناشر: دار با وزير . جدة . السعودية، الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003 م ج8، ص206.

وحكي عن موسى عليه السّلام أنه لما قيل له: ﴿ قَالَ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ﴾ [طه: 21] لَفَّ كمَّه على يده، وتناولها بها، فقيل له: أرأيت لو أذن الله عزَّ وجلَّ فيما تحذر هل كان ينفعك كُمُّكَ؟ قال: لا، ولكني ضعيف، ومن ضعف خُلِقْت[1].

والتّحقيق أن النّاس في الغضب على ضربين:

أحدهما: مغلوب للطّبع الحيواني، فلا يمكنه دفعه، وهو الغالب نمط الناس.

والثاني: غالبٌ للطّبع بالرّياضة فيمكنه منعه، ولولا هذا وإلّا لكان قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تغضب» تكليفا أو أمرا بما لا يطاق. وأقوى الأشياء في منع الغضب ورفعه التّوحيد الحقيقيّ العام، وهو اعتقاد الإنسان أن لا فاعل في الوجود إلا الله عزَّ وجلَّ، وأن الخلق آلات لفعله، فإذا تَوَجَّهَ إليه مكروه من جهة غيره يرى فاعله الله عزَّ وجلَّ لا غيره، وأن ذلك الغير آلة للفعل الإلهي كالسّيف للضّارب والقوس للرّامي والرّمح للطّاعن والقدوم للنجّار والسّكّين للجزّار، وحينئذ يندفع عنه الغضب، لأنّه لو غضب والحالة هذه لكان غضبه إمّا على الخالق، وهي جُرأةٌ تنافي العبودية، أو على المخلوق، وهو إشراك ينافي التّوحيد، ولهذا جاء في حديث أنس قال: خدمت رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر سنين، فما قال لشيء فعلته لم فعلته؟ ولا لشيء لم أفعله لِمَ لَمْ تفعله؟ ولكن يقول: « قدر الله وما شاء فعل، أو لو قدر لكان»[2].

قلت: وما ذاك إلا لكمال معرفته صلى الله عليه وسلم بأن لّا فاعل ولا معطي ولا مانع إلّا الله عزَّ وجلَّ، بخلاف غيره من الناس فإنّ غلامه إذا لم يقف شغله غضب عليه وقام فضربه، فعلى هذا لا فاعل في الوجود إلا الله وحد)[3].

---

[1] ـ لم أقف على من ذكر هذه القصّة.

[2] ـ الحديث أخرجه البزّار في مسنده، رقم: (7122)، ج13، ص408. والطّبراني، المعجم الأوسط، رقم: (9220)، ج9، ص91. رووه دون ذكر: قدّر الله وما شاء فعل. ورواه غيرهم بألفاظ قريبة من هذه الرّواية، وأصل الحديث في الصّحيحين.

[3] ـ أبو الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم، نجم الدين الطوفي، التعيين في شرح الأربعين، تحقيق: أحمد حَاج محمّد عثمان، الناشر: مؤسسة الريان ـ بيروت ـ لبنان/ المكتبة المكيّة . مكّة . السعودية، الطبعة: الأولى، 1419هـ ـ 1998م، ص139 إلى 143.

عن عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الحَيَاءُ لاَ يَأْتِي إِلَّا بِخَيْرٍ».

قد عُلم أنّ المستحي يمنعه حياؤه مقارفة كلّ أمر تستقبحه نفوس النّاس وتنكره، خاصّة أمامهم، ومعلوم أنّ الإسلام جاء لإباحة الطّيّبات، وتحريم القبائح. وما بعث النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم إلاّ ليتمّم مكارم الأخلاق، فالفضائل الذي جاء بها الإسلام ودعا إليها، متصّف بها من كان متصفا بخلق الحياء، والرّذائل التي ذمّها ونهى عنها الإسلام هي قبيحة في نفس المستحي، مترفّع عن فعلها، ولهذا كان الحياء قرين الإيمان.

قال ابن بطّال في الحديث: (معناه: أن من استحيا من النّاس أن يروه يأتي الفجور ويرتكب المحارم، فذلك داعية له إلى أن يكون أشدّ حياءً من ربّه وخالقه، ومن استحيا من ربّه فإنّ حياءه زاجر له عن تضييع فرائضه وركوب معاصيه؛ لأنّ كل ذي فطرة صحيحة يعلم أن الله تعالى النّافع له والضّارُّ والرزاق والمحيي والمميت، فإذا علم ذلك فينبغي له أن يستحي منه عزّ وجل)[1].

وقال ابن الجوزي رحمه الله: (وهذا لِأَنّ المستحْيِي منقبض عن كثير من القول والفعل، والوقاحة توجب الانبساط فيقع الشَّرّ من ذلِك)[2].

وعن الطّيبي: (قوله: «لاَ يَأْتِي إِلَّا بِخَيْرٍ»، أي لا يعتري الإنسان إلا بخير. والحياء تغير وانكسار يعتري الإنسان من تخوف ما يعاب به ويذم)[3].

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى رَجُلٍ، وَهُوَ يُعَاتِبُ أَخَاهُ فِي الحَيَاءِ، يَقُولُ: إِنَّكَ لَتَسْتَحْيِي، حَتَّى كَأَنَّهُ يَقُولُ: قَدْ أَضَرَّ بِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعْهُ، فَإِنَّ الحَيَاءَ مِنَ الإِيمَانِ».

هذا الحديث كسابقه، إذ لَمّا كان الحياء يمنع صاحبه من فعل ما تستقبحه النّفوس من شرٍّ، ويأمره بفعل ما تستحسنه النّفوس من خير، فقد شابَهَ الإيمان، وعمل عمله، فأصبح كالجزء، بل جزءً منه.

قال ابن بطّال بعد أن ذكر هذا الحديث: (معناه أنّ الحياء من أسباب الإيمان وأخلاق أهله. وذلك أنّه لَمّا كان الحياء يمنع من الفواحش، ويحمل على الصبر والخير كما يمنع الإيمان

---

[1] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق ،ج9، ص298.

[2] ـ أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصّحيحين، مصدر سابق، ج1، ص477.

[3] ـ شرف الدين الحسين بن محمد الطيبي، الكاشف عن حقائق السّنن، مصدر سابق ، ج10، ص3230.

صاحبه من الفجور، ويقيّده عن المعاصي ويحمله على الطّاعة صار كالإيمان لمساواته له في ذلك، وإن كان الحياء غريزة والإيمان فعل المؤمن فاشتبها من هذه الجهة)[1].

وذكر ابن عبد البرّ أنّ: (معنى هذا الحديث ـ والله أعلم ـ أنّ الحياء لَمّا كان يمنع من كثير من الفحش والفواحش ويحمل على كثير من أعمال البرّ والخير صار كالإيمان مضارعا؛ لأنّه يساويه في بعض معانيه لأنّ الإيمان شأنه منع صاحبه من كل ما حرم عليه إذا صَاحَبَهُ التوفيق فهو مقيد بالإيمان يردعه عن الكذب والفجور والآثام كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الْإِيمَانُ قَيَّدَ الْفَتْكَ، لَا يَفْتِكُ مُؤْمِنٌ»[2]، والفتك: القتل بعد الأمان والغدر بعد التأمين. فلما كان الحياء والإيمان سببين إلى فعل الخير جعل الحياء شعبة من الإيمان لأنه يمنع مثل الإيمان من ارتكاب ما لا يحل وما يعد من الفحش والفواحش وإن كان الحياء غريزة والإيمان فعل المؤمن الموفق له، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، أَعْلَاهَا شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَدْنَاهَا: إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ»[3])[4].

وقال ابن العربي: (قال علماؤنا، إنّما صَار من الإيمان المكتسب وهو جبلّة؛ لما يفيد من الكف عما لا يحسن، فعبّر عنه بفائدته على أحد قسمي المجاز)[5].

---

[1] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق، ج9، ص298.

[2] ـ أخرجه: ابن أبي شيبة في مصنّفه، كتاب الفتن، باب من كره الخروج في الفتنة وتعوّذ منها، رقم: (38431) (38432)، ج14، ص115/ وكتاب الجَمَل، في مسير عائشة وعلي وطلحة والزّبير، (38809)، ج14، ص260. أحمد في مسنده برقم (1433)، ج3، ص45. والبخاري، التّاريخ الكبير، ج1، ص403. وأبو داود في سننه. عن أبي هريرة. كتاب الجهاد. باب في العدو يؤتى على غرة ويتشبه بهم. برقم. (2769)، ج3، ص87. وأبو سعيد بن الأعرابي في معجمه، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، الناشر: دار ابن الجوزي ـ السعودية، الطبعة الأولى، 1418هـ ـ 1997م، رقم: (1842)، ج3، ص884. والطّبراني في المعجم الأوسط، رقم: (6143)، ج6، ص186. والمعجم الكبير، رقم (723)، ج19، ص319. والحاكم، المستدرك على الصّحيحين، رقم (8037). (8038). ج4، ص434.

[3] ـ لفظ الحديث بعينه أخرجه الطّبراني، المعجم الأوسط، رقم: (9004)، ج9، ص20. وينظر صحيح البخاري، كتاب الإيمان ، باب أمور الدّين، رقم (9)، ج1، ص11. وصحيح مسلم، كتاب الإيمان ، باب شعب الإيمان، رقم (35)، ج1، ص63). والحديث مخرج في كتب السنّة الأخرى بألفاظ جد متقاربة.

[4] ـ أبو عمر يوسف بن عبد البر، الاستذكار، مصدر سابق، ج8، ص282. وينظر التمهيد، ج4، ص204.

[5] ـ أبو بكر محمّد بن عبد الله، ابن العربي الأندلسي المالكي، القبس في شرح موطّأ مالك بن أنس، تحقيق: أيمن نصر الأزهري/ علاء إبراهيم الأزهري، دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى، 1419هـ ـ 1998م، ج4، ص254.

حَدَّثَنَا أَبُو مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلاَمِ النُّبُوَّةِ الأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ».

أمّا معنى الحديث فقد حمله العلماء على عدّة محامل وتوجيهات متقاربة، ولا تعارض بينها على العموم، وهذا يدلّ على غزارة معانيه، وكثرة فوائده.

فكون هذا القول ممّا أدركه النّاس من كلام النّبوّة الأولى يدلّ على شرفه وقيمته؛ لوجوده عند كلّ البشريّة، وبقاءه ووصوله إلى آخر الأمم دليل على قبولهم له واتّفاقهم على فضيلته، وهذا بيان لشرف وعظم خلق الحياء. أمّا أقوال العلماء في معاني وفوائد الحديث، فقد ذكرت في مبحث الأمر، فأغنى عن إعادتها هنا.

ثمّ اعلم أنّ أحاديث الحياء السّالف ذكرها قد أصبحت أمثالاً تحكى في كلام العرب، وما هذا إلاّ دليل على حسن اللّفظ ودقّته، وحلاوة المعنى ورقّته.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «لاَ يُلْدَغُ المُؤْمِنُ مِنْ جُحْرٍ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ».

هذا الحديث ورد على سبيل المثل، ومعناه أنّ المؤمن لا ينخدع ولا يُستغفل في أمر قد فات عليه، وسبق أن جرّبه. وقد عدّه غير واحد أنّه من جوامع كلمه صلّى الله عليه وسلّم[1].

قال الخطّابي: (هذا يروى على وجهين من الإعراب:

أحدهما بضم الغين على مذهب الخبر، ومعناه: أن المؤمن الممدوح هو الكيّس الحازم الذي لا يؤتى من ناحية الغفلة، فيخدع مرة بعد أخرى وهو لا يفطن بذلك ولا يشعر به.

وقيل أنه اراد به الخداع في أمر الآخرة دون أمر الدنيا.

والوجه الآخر أن يكون الرواية بكسر الغين، على مذهب النهي. يقول: لا يخدعن المؤمن، ولا يؤتين من ناحية الغفلة، فيقع في مكروه أو شر وهو لا يشعر، وليكن متيقظاً حذراً. وهذا قد يصلح أن يكون في أمر الدنيا والآخرة معاً. والله أعلم)[2].

---

[1] ـ ينظر عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي، الإعجاز والإيجاز، تحقيق: إبراهيم صالح، الناشر: دار البشائر ـ دمشق ـ سوريا، الطّبعة الأولى، 1422هـ ـ 2001م، ص28. حيث عدّ الحديث ضمن أحاديث اختارها من جوامع كلمه صلّى الله عليه وسلّم.

[2] ـ أبو سليمان الخطابي، معالم السّنن، مصدر سابق، ج3، ص581. وينظر أعلام الحديث للخطّابي، ج3، ص2202. والمازري، المعلّم بفوائد مسلم،ج3، ص385. والقاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم، ج8، ص547.

وعن ابن الجوزي: (يُروى بضم الغين على معنى الخَبَر، وبكسرها على معنى الأَمر)[1].

وذكر القاضي عياض أنّ: (قوله: «لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين» هذا يروى على وجهين:

أحدهما: بضم الغين على الخبر، ومعناه: المؤمن الممدوح هو الكيس الحازم الذى لا يستغفل فيخدع مرة بعد أخرى، وهو لا يفطن بذلك. وقيل: إنه إنما أراد الخداع في أمر الآخرة دون الدنيا.

والوجه الآخر: كون الرواية بكسر الغين لالتقاء الساكنين على جهة النهى، على أن يؤتى من ناحية الغفلة، وهذا يصح إذ يتوجّه أيضاً؛ لأنه من كلامه المخترع البديع الجامع الذى لم يسبق إليه، وسببه معروف حين أسر أبا عِزّة بن عمير الشّاعر أخا مصعب بن عمير يوم أحد، فسأله أن يمنّ عليه وقد كان أسره يوم بدر، فسأله ذلك، فمنّ عليه وعاهده ألا يحرّض عليه ولا يهجوه. فلما لحق بقومه رجع إلى ما كان عليه، فلما أسر هذه الثانية وسأله المنّ، قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هذا الكلام[2]. ومعرفة هذا السبب مخرجة عن معنى من ذهب فيه إلى النهى، وإنما هو على الخبر منه صلّى الله عليه وسلّم. وفيه تنبيه عظيم للغافل وتأديب العاقل، وأنّ المراد إذا جرّب الأذى من موضع، أو وجه ما، تنبه حتى لا يعود إليه ثانية منه)[3].

عن أَنَس بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: إِنْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيُخَالِطُنَا، حَتَّى يَقُولَ لِأَخٍ لِي صَغِيرٍ: «يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ النُّغَيْرُ».

قال النّووي: (وفي هذا الحديث فوائد كثيرة جدّا منها: جواز تكنية من لم يولد له وتكنية الطفل وأنه ليس كذبا، وجواز المزاج فيما ليس إثما، وجواز تصغير بعض المسمّيات

---

[1] ـ أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصّحيحين، مصدر سابق، ج3، ص330.

[2] ـ ينظر قصّته عند محمد بن إسحاق، كتاب السير والمغازي، تحقيق: سهيل زكار، الناشر: دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الأولى 1398هـ ـ 1978م. ص323. محمد بن عمر الواقدي، المغازي، تحقيق: مارسدن جونس، الناشر: دار الأعلمي . بيروت، الطبعة: الثالثة، 1409هـ ـ 1989م، ج1، ص110 ـ 111. وساق قصّته البيهقي في السّنن الكبرى، رقم (12839) (12841)، ج6، ص520 ـ 521. وقال بعد رواية الحديث الأوّل: (هذا إسناد فيه ضَعفٌ، وهو مشهورٌ عند أهل المغازي). وينظر رقم (18029)، ج9، ص111. وفي إسناده المتّصل محمّد بن عمر الواقدي، قال عنه البخاري: متروك الحديث. ينظر الضّعفاء الصّغير، ص109. ونقل ابن عدي عن البخاري والنّسائي قولهم (أنّه متروك الحديث)، ينظر أبو أحمد بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق، ج7، ص481. وينظر محمد ناصر الدين الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، مرجع سابق، ج5، ص41. وإجمالا فالقصّة مشهورة عند أهل المغازي والسّير كما قال البيهقي، لكن ليس لها سند صحيح. والله أعلم بالصواب.

[3] ـ القاضي عياض، إكمال المعلّم بفوائد مسلم، مصدر سابق، ج8، ص547.

وجواز لعب الصبي بالعصفور، وتمكين الولي إيّاه من ذلك، وجواز السجع بالكلام الحسن بلا كلفة، وملاطفة الصبيان وتأنيسهم وبيان ما كان النبي صلى الله عليه وسلم عليه من حسن الخلق وكرم الشمائل والتواضع وزيارة الأهل؛ لأنّ أمّ سليم ـ والدة أبي عمير ـ هي من محارمه)[1].

عن أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ مِنَ الشِّعْرِ حِكْمَةً».

دلّ الحديث على أنّ الشّعر فيه الكلام الحسن والمعنى الجميل كغيره من الكلام، فهو بحسب قائله وما قال فيه.

قال ابن بطّال رحمه الله: (الشّعر والرّجز والحداء كسائر الكلام، فما كان فيه ذكر تعظيم لله ووحدانيته وقدرته، وإيثار طاعته، وتصغير الدنيا والاستسلام له تعالى، كنحو ما أورده البخاري في هذا الباب فهو حسن مرغّب فيه، وهو الذى قال فيه عليه السلام: «إِنَّ مِنَ الشِّعْرِ حِكْمَةً». وما كان منه كذبًا وفحشًا فهو الذى ذمّه الله ورسوله. وقال الشّافعي: الشعر كلام، وحسنه كحسن الكلام وقبيحه كقبيحه. وسماع الحداء ونشيد الأعراب لا بأس به؛ فإنّ الرّسول قد سمعه وأقرّه ولم ينكره، وهذا الباب ردّ على من نهى عن قليل الشعر وكثيره)[2].

ولابن الجوزي رحمه الله عند هذا الحديث: (الحِكمَة: الكلام المحكم لفظه، الواقِع معناهُ، وكان صلى الله عليه وسلم يعجبهُ ذلك الفَنّ من الشّعْر)[3].

وحديث الباب قد عدّه غير واحد من علماء اللّغة بأنّه من جوامع كلمه صلّى الله عليه وسلّم، وهو من الكلام الذي صار مثلا بين النّاس.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ رَجُلٍ قَيْحًا يَرِيهِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شِعْرًا».

دلّ هذا الحديث على ذمّ من اشتغل بالشّعر حتّى يغلب ويلهيه عن ذكر الله وتعلّم ما ينفعه من أمور دينه، ومَن هذه حاله لَأَن يصاب بمرض يفسد جوفه لكان أهون عليه.

---

[1] ـ يحي بن شرف النّووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج، مصدر سابق، ج14، ص129.

[2] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق، ج9، ص319 . 320.

[3] ـ أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصّحيحين، مصدر سابق، ج2، ص67.

ووجه مناسبة الرّبط بين امتلاء الجوف بالشّعر بامتلائه بالقيح؛ كون من كان هذا حاله مظنّة على أن سيفسد قلبه، بسبب الغفلة عمّا سلف ذكره؛ ولئن يصاب المرء بمرض يأكل معدته ـ أو قلبه خاصّة ـ يهلك به، خير له من أن يكون حاله ما ذُكر. كما أنّ في الحديث ربط للفساد المعنوي بالفساد الحسّي تقريبا للمعنى، ومبالغة في ذمّ من هذه حاله.

قال أبو عُبَيْد رحمه الله: (وسمعت يزِيد يحدث بِحَدِيث أَن النَّبِيّ صلي اللَّه عَلَيْهِ وَسلم قَالَ: «لَأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ رَجُلٍ قَيْحًا يَرِيهِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شِعْرًا» يعني من الشعر الذي هجى به النبي صلي الله عليه وسلم. قال أبو عبيد: والذي عندي في هذا الحديث غير هذا القول؛ لأنّ الذي هجي به النّبيّ صلي الله عليه وسلم لو كان شطر بيت لكان كفرا، فكأنّه إذا حمل وجه الحديث على امتلاء القلب منه أنه قد رخّص في القليل منه. ولكن وجهه عندي أن يمتلئ قلبه من الشعر حتى يغلب عليه فيشغله عن القرآن، وعن ذكر الله فيكون الغالب عليه من أي الشعر كان، فإذا كان القرآن والعلم الغالبين عليه فليس جوف هذا عندنا ممتلئا من الشعر)[1].

وعن ابن عبد البرّ رحمه الله: (وأما قوله صلى الله عليه وسلّم: «لَأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ رَجُلٍ قَيْحًا خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شِعْرًا» فأحسن ما قيل في تأويله ـ والله أعلم ـ أنّه الذي قد غلب الشّعر عليه، فامتلأ صدره منه دون علم سواه ولا شيء من الذكر غيره ممن يخوض به في الباطل ويسلك به مسالك لا تحمد له، كالمكثر من الهذر واللّغط والغيبة، وقبيح القول، ولا يذكر الله كثيرا، وهذا كله مما اجتمع العلماء على معنى ما قلت منه ولهذا قلنا فيما روي عن ابن سيرين والشعبي ومن قال بقولهما من العلماء: "الشعر كلام، فحسنه حسن، وقبيحه قبيح"، أنه قول صحيح. وبالله التوفيق)[2].

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ: «ارْكَبْهَا» قَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ، قَالَ: «ارْكَبْهَا» قَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ، قَالَ: «ارْكَبْهَا وَيْلَكَ».

وجه الإيجاز في هذا الحديث أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم أمره بركوب البدنة بكلمة واحدة، وغرضه بيان جواز ركوب الهدي لإبطال ما كان عليه أهل الجاهليّة من اعتقاد حرمة الانتفاع بشيء من الهدي، أو لِما رأى من حاله، وأنّ السّفر قد أجهده والتّعب أهلكه أمره

---

[1] ـ أبو عبيد القاسم بن سلام، غريب الحديث لأبي عبيد، مصدر سابق، ج1، ص36 ـ 37.

[2] ـ أبو عمر يوسف بن عبد البر، التمهيد لما في الموطإ من المعاني والأسانيد، مصدر سابق ، ج9، ص182 ـ 183.

بالرّكوب إشفاقا عليه، وبيانا لجواز ركوب الهدي لمن على هذا الحال. فلمّا راجعه عاود له الأمر ليمتثل.

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « وَيْلَكُمْ أَوْ وَيْحَكُمْ لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

هذا الحديث وإن دلّ على النّهي عن الاقتتال، لكن يدلّ استلزاما على التّحذير من أيّ قول أو فعل ينافي الأخوّة الإيمانيّة، وينشر الاختلاف بين المسلمين المؤدّي إلى تفرّقهم، حتّى يصل بهم الحال إلى تكفير بعضهم بعضا، واستباحة دماء بعضهم. ومن كان هذا حاله فقد شابه الكافرين في فعالهم.

قال الخطّابي: (هذا يتأوّل على وجهين:

أحدهما أن يكون معنى الكفار المتكفّرين بالسلاح، يقال: تكفَّر الرجل بسلاحه إذا لبسه فكفر به نفسه؛ أي سترها.

وأصل الكفر: الستر، ويقال سمّي الكافر كافراً: لستره نعمة الله عليه، أو لستره على نفسه شواهد ربوبيّة الله، ودلائل توحيده.

وقال بعضهم معناه: لا ترجعوا بعدى فرقاً مختلفين يضرب بعضكم رقاب بعض فتكونوا بذلك مضاهين للكفار، فإن الكفار متعادون يضرب بعضهم رقاب بعض، والمسلمون متآخون يحقن بعضهم دماء بعض)[1].

وقال ابن بطّال رحمه الله: (هذا الباب في معنى الذى قبله، فيه النّهى عن قتل المؤمنين بعضهم بعضًا، وتفريق كلمتهم وتشتيت شملهم، وليس معنى قوله: «لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا» النهي عن الكفر الذي هو ضد الإيمان بالله ورسوله، وإنّما المراد بالحديث النهي عن كفر حق المسلم الذى أمر به النبي عليه السلام من التناصر والتعاضد، والكفر في لسان العرب: التغطية، وكذلك قوله: «سِبَابُ المسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ» يعني: قتاله كفر بحقه وترك موالاته، للإجماع على أن أهل المعاصي لا يكفرون بارتكابها)[2].

---

[1] ـ أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، معالم السّنن، مصدر سابق، ج3، ص536.

[2] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق ، ج10، ص18.

وذكر النّووي رحمه الله أنّه: (قيل في معناه سبعة أقوال أحدها: أن ذلك كفر في حقّ المستحل بغير حق. والثاني: المراد كفر النّعمة وحقّ الإسلام. والثالث: أنه يقرب من الكفر ويؤدّي إليه. والرابع: أنّه فعل كفعل الكفّار. والخامس: المراد حقيقة الكفر ومعناه لا تكفروا بل دوموا مسلمين. والسادس: حكاه الخطابي وغيره أن المراد بالكفار المتكفّرون بالسلاح، يقال تكفّر الرجل بسلاحه إذا لبسه. قال الأزهري في تهذيب اللغة: يقال للابس السلاح كافر[1] . والسابع: قاله الخطابي معناه لا يكفر بعضكم بعضا فتستحلوا قتال بعضكم بعضا. وأظهر الأقوال: الرابع، وهو اختيار القاضي عياض[2] رحمه الله. ثمّ إنّ الرّواية: «يضربُ» برفع الباء هكذا هو الصواب، وكذا رواه المتقدّمون والمتأخّرون، وبه يصحُّ المقصود هنا، ونقل القاضي عياض رحمه الله أنّ بعض العلماء ضبطه بإسكان الباء، قال القاضي وهو إحالة للمعنى والصواب الضم قلت وكذا قال أبو البقاء العكبري[3] أنه يجوز جزم الباء على تقدير شرط مضمر؛ أي: إن ترجعوا يضرب)[4].

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَقُولُ فِي رَجُلٍ أَحَبَّ قَوْمًا وَلَمْ يَلْحَقْ بِهِمْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ».

من المعاني التي دلّ عليها الحديث أنّ المرء يبلغ بنيّته مالا يبلغ بعمله، كما دلّ على أهميّة أعمال القلوب. فالرّجل قد يبيت قائما يصلّي ويصبح معجبا بعمله، محتقرا لإخوانه ممّن ابتلي بالمعاصي، فيحبط عمله، وتوضع درجته. وفي المقابل قد يقترف آخر معصية فيصبح ذليلا محتقرا لنفسه، مظهرا افتقاره لربّه، تائبا ممّا فعل، ونادما على ما منه صدر، فيقبل الله توبته، ويغفر

---

[1] ـ ينظر أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللّغة، مصدر سابق ، مادّة (كفر)، ج7، ص565.

[2] ـ ونصّ قوله: (نهاهم عن التشبيه بالكفار في حالة قتل بعضهم بعضاً ومحاربة بعضهم لبعض. وهذا أولى مما يتأول عليه الحديث، ويؤيده ما روى مما جرى بين الأنصار بمحاولة يهود وتذكيرهم أيامهم ودخولهم في الجاهلية، حتى ثار بعضهم إلى بعض في السلاح فنزلت: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: 101] إكمال المعلم بفوائد مسلم، ج1، ص324.

[3] ـ أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، عالم بالأدب واللغة والفرائض والحساب. ولد سنة: 538هـ وتوفي سنة: 616هـ. من مؤلّفاته: شرح ديوان المتنبي، اللباب في علل البناء والاعراب، شرح اللمع لابن جني، التبيان في إعراب القرآن، ينظر كلامه في كتابه: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي. النّاشر: مؤسسة المختار . مصر. القاهرة. الطبعة: الأولى، 1420هـ - 1999م، ص108 . 109

[4] ـ يحي بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج، مصدر سابق، ج2، ص55.

خطيئته، ويرفع درجته بسبب ذلّه وخضوعه لربّه، وما أبعد صاحب الطّاعة وقرّب صاحب المعصية إلاّ عمل القلب، وما ألحق الرّجل بالقوم وعُدَّ منهم إلاّ بالحبّ، المندرج ضمن أعمال القلوب.

ولا نعني بهذا إهمال عمل الجوارح، بل الأصل أنّ يُستدلّ بوجود الثّاني على وجود الأوّل، وفي هذا السّياق قال الحسن البصري رحمه الله: (لا تغترّ بقولك: المرء مع من أحب، إنّ من أحب قوما اتّبع آثارهم، ولن تلحق الأبرار حتّى تتبع آثارهم، وتأخذ بهديهم، وتقتدي بسنّتهم، وتمسي وتصبح وأنت على مناهجهم، حريصاً أن تكون منهم، وتسلك سبيلهم، وتأخذ طريقتهم، وإن كنت مقصّراً في العمل. فإن ملاك الأمر أن تكون على استقامة. أما رأيت اليهود والنصارى وأهل الأهواء الرديّة يحبون أنبياءهم وليسوا معهم؛ لأنّهم خالفوهم في القول والعمل، وسلكوا غير طريقهم فصار موردهم النار، نعوذ بالله من النار) [1].

لكن الحذر كلّ الحذر من أعمال القلوب، فإنّها تردي المرء دون أن يشعر.

قال النّووي رحمه الله: (لا يلزم من كونه معهم أن تكون منزلته وجزاؤه مثلهم من كل وجه)[2].

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَيَقُولُونَ الكَرْمُ، إِنَّمَا الكَرْمُ قَلْبُ المُؤْمِنِ».

أرشد النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم إلى اجتناب إطلاق اسم الكَرْم على العنب الذي يكون منه الخمر، اعتقادا أنّ شرب الخمر يحثّ على السخاء والبذل، وأنّ الأحقّ باسم الكرم المؤمن؛ كون الإيمان داعٍ إلى كلّ خصال الخير؛ منها الكرم والسّخاء، على عكس شارب الخمر فإنّ عطاءه بسبب ذهاب عقله فهو لا يعي ما يفعل، وإن تصدّق لا يضع الصّدقة في محلّها. كما أنّ فيه دعوة إلى هجر ما هو قبيح، وكلّ ما من شأنه أن يحسّن ذاك القبيح في النّفس.

قال أبو بكر بن الأنباري: (إنما سمّي الكَرْمُ كَرْماً، لأنّ الخمر المشروبة من عنبه تحثُّ على السخاء، وتأمر بمكارم الأخلاق. فاشتقّوا لها اسماً من الكرم، أعني الكرم الذي يتولَّد منه، ولذلك نهى رسول الله عن أن يسمى كَرْماً)[3].

---

[1] ـ نقلا عن أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدّين البغدادي، ثم الدمشقي (ابن رجب الحنبلي). الحكم الجديرة بالإذاعة، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار المأمون . دمشق، الطبعة: الأولى، 1990م، ص 48.

[2] ـ يحي بن شرف النّووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج، مصدر سابق ، ج16، ص186.

[3] ـ أبو بكر بن الأنباري، الزّاهر في معاني كلمات النّاس، مصدر سابق ، ج2، ص255.

وقال أيضا: (فكأنَّ رسول الله كره أن يسمى أصل الخمر باسم مأخوذ من الكرم، وجعل المؤمن أحق بهذا الاسم الحسن. قال الشاعر: [السريع]

.... والخمرُ مشتقةٌ من الكرمِ

ولذلك سموا الخمر راحاً، لأن شاربها يرتاح للعطاء والبذل إذا شربها، أي يَخِفُّ وينشط. قال الشاعر[1]: [الكامل] ولَقِيتُ ما لَقِيتْ مَعَدٌّ كلُّها وفقدتُ راحي في الشباب وخالي

ويقال: في الرجل أَرْيَحِيّة، ورجل أَريحيٌّ: إذا كان سخياً سريعاً إلى العطاء والبذل. قال الشاعر[2] : [الوافر] شديد الأَسر يحملُ أَرْيَحِيّاً أخا ثقةٍ إذا الحدثان نابا)[3].

وقال أبو الوليد الباجي بعد أن ذكر قول ابن الأنباري: (ويحتمل عندي أن يكون معناه أنّ العنب وإن كان فيه منافع ورزق وخصب لمن رزقه، فإنّ قلب المؤمن أكثر خيرا، وأنفع لنفسه وللناس، ولم يرد ذلك النّهي عن أن يسمَّى الكَرْم كَرَمًا، ولذلك لم ينقله الناس عن النّهي، ولا امتنعوا من تسمية شجر العنب كَرْما، ولكنّه إنّما أراد به تفضيل قلب المؤمن عليه كما قال صلى الله عليه وسلم: «لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرَعَةِ، إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الغَضَبِ» فهو الذي يظهر لي فيه، والله أعلم وأحكم)[4].

وقال البيضاوي رحمه الله: (قيل: إنما هي تسمية للعنب بالكرْم، لأنّهم سمّوه به ذهابا إلى أنه يتخذ منه الخمر، وشربها يولد الكرَم. وعلى هذا كان قوله: « فَإِنّ الكَرْم قَلْبُ المؤْمِنِ» إشارة وبيانا لما هو المقتضي للنّهي، والمانع عن إطلاق هذا اللفظ عليه، وتقريره: أنّه لو اشتقّ "الكَرْمُ" من "الكَرَم" لشيء باعتبار كونه سببا ومبدأ له، لكان المستحقّ لهذا الاسم هو قلب

---

[1] ـ الجميح بن الطّمّاح الأسدي، ذكره ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق ، مادّة (روح) ج2، ص461. ومادّة (خيل)، ج11، ص228. ولم ينسبه أحد ممّن سبقه من أصحاب المعاجم.

[2] ـ بشر بن أبي حازم الأسدي، قاله ضمن أبيات وهو يجود بنفسه، ذكره: أبو السّعادات ابن الشّجري، مختارات من شعراء العرب، مصدر سابق، ج2، ص33. ومحمد بن المبارك بن محمد بن ميمون البغدادي ، منتهى الطّلب من أشعار العرب، تحقيق: د. محمّد نبيل الطّريفي، النّاشر: دار صادر . بيروت . لبنان، الطّبعة الأولى، 1999م، ج2، ص113. وينظر ديوان بشر بن أبي حازم الأسدي، تحقيق: د عزّة حسن، النّاشر: وزارة الثّقافة والإرشاد القومي في الإقليم السّوري . دمشق، 1379هـ ـ 1960م، ص28.

[3] ـ أبو بكر بن الأنباري، الزّاهر في معاني كلمات النّاس، مصدر سابق ، ج2، ص255.

[4] ـ أبو الوليد الباجي، المنتقى شرح الموطّإ، مصدر سابق ، ج6، ص198.

المؤمن، الحامل عليه قضيّة للعقل القويم والدين المستقيم، لا الخمر المؤدّي إلى اختلال العقل، وفساد الرّأي، وإتلاف المال، وصرفه لا على وجه الصواب)[1].

قَالَ أَبُو مُوسَى: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا بِأَرْضٍ يُصْنَعُ فِيهَا شَرَابٌ مِنَ العَسَلِ، يُقَالُ لَهُ البِتْعُ، وَشَرَابٌ مِنَ الشَّعِيرِ، يُقَالُ لَهُ المِزْرُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

لَمّا سأل أبو موسى الأشعري رضي الله عنه عن الخمر تُصنع من أطعمة مختلفة وعدَّدَها، اختصر له النبيّ صلّى الله عليه وسلّم الإجابة والوصيّة بلفظ موجز، وبدأه بلفظ "كلّ" الدّالّ على العموم، تنبيها له على أنّ علّة تحريم الخمر الإسكار، وكلّ شراب مسكر فهو حرام، دون النّظر إلى الطّعام الذي خمّر فيه، أو عُصِرَ منه.

وقد جاء هذا الحديث في رواية لمسلم، وفي آخره قال أبو موسى: وَكَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أُعْطِيَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ بِخَوَاتِمِهِ، فَقَالَ: «أَنْهَى عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ أَسْكَرَ عَنِ الصَّلَاةِ».[2]

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هِجَاءِ المُشْرِكِينَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَكَيْفَ بِنَسَبِي؟» فَقَالَ حَسَّانُ: لَأَسُلَّنَّكَ مِنْهُمْ كَمَا تُسَلُّ الشَّعَرَةُ مِنَ العَجِينِ.

اعتراض النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم على هجو حسان كفّارَ قريش ابتداءً؛ مخافة أن يناله شيء من الهجو؛ لكون نسبه منهم جاء بلفظ وجيز.قال المهلّب:(وأما قوله: «فَكَيْفَ بِنَسَبِي؟» فإنّه أراد كيف تهجوهم ونسبي المهذّب الشريف فيهم فربّما مسّني من الهجو نصيب)[3].

---

[1] ـ القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، تحفة الأبرار شرح مصابيح السنّة، مصدر سابق ، ج5، ص225.

[2] ـ الإمام مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب بيان أن كل مسكر خمر وأن كل خمر حرام، رقم (2001)، ج3، ص1586.

[3] ـ شرح صحيح البخاري لابن بطال، ج9، ص327. وينظر الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري. ج22، ص25. وابن الملقن. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ج28، ص561. وبدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج22، ص291. و أحمد القسطلّاني. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ج8، ص20.

المطلب الثّاني: إيجاز حذف

وإيجاز الحذف يكون: إمّا حذف حرف أو مفرد، أو حذف جملة أو جمل.

1 ـ حذف حرف:

أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا عَائِشَ هَذَا جِبْرِيلُ يُقْرِئُكِ السَّلاَمَ» قُلْتُ: وَعَلَيْهِ السَّلاَمُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، قَالَتْ: وَهُوَ يَرَى مَا لاَ نَرَى

وعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ فِي الثَّقَلِ، وَأَنْجَشَةُ غُلاَمُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسُوقُ بِهِنَّ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا أَنْجَشُ، رُوَيْدَكَ سَوْقَكَ بِالقَوَارِيرِ».

في كلمتي (عائش وأنجش) إنقاص الحرف الأخير من الكلمتين، وهو ما يسمّيه النّحويّون بالتّرخيم.

قال سيبويه رحمه الله: (والترخيم: حذفُ أواخر الأسماء المفرد تخفيفا، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفا، وقد كتبناه فيما مضى، وستراه فيما بقي إن شاء الله تعالى. واعلم أنّ الترخيم لا يكون إلّا في النّداء، إلّا أن يُضطرّ شاعرٌ، وإنّما كان ذلك في النّداء لكثرته في كلامهم، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين، وكما حذفوا الياء من "قَوْمِي"، ونحوه في النداء)[1].

وقال ابن بطّال: (أما قوله عليه السلام: «يا عائش» «يا أنجش» فهو من باب النداء المرخم، والترخيم: نقصان أواخر الأسماء، تفعل ذلك العرب على وجه التخفيف، ولا ترخم ما ليس منادى إلا في ضرورة الشعر ولا ترخم من الأسماء إلا ما كان من ثلاثة أحرف؛ لأن الثلاثة أقل الأصول إلا ما كان في آخره هاء التأنيث فإنه يرخم قلت حروفه أو كثرت، فتقول في ترخيم عائشة وأنجشة: يا عائش، و يا أنجش، وفى ترخيم مالك: يا مال أقبل، ويا حار للحارث، وفى ترخيم جعفر: يا جعف أقبل؛ فنحذف الراء وندع ما قبلها على حركته، ومن العرب من إذا رخم الاسم حذف منه آخره وجعل ما بقي اسمًا على حيالة بمنزلة اسم لم يكن فيه ما حذف منه فبناه على الضم فقال: يا مال، و يا حار، و يا جعف، فيجوز على هذا يا عائش، و يا أنجش)[2].

---

[1] ـ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقّب بسيبويه، الكتاب لسيبويه، مصدر سابق ، ج2، ص239.

[2] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق، ج9، ص 350 ـ 351.

أمّا حديث أَبِي هُرَيْرَةَ، القائل فيه: قَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا أَبَا هِرٍّ» هو من باب ردّ الكلمة من المؤنّث المصغّر إلى المذكّر غير المصغّر، وعلى هذا فلا حذف.

قال ابن بطّال رحمه الله: (وأما قوله: «يا أبا هرّ» فليس من باب التّرخيم، وإنّما هو نقل اللّفظ من التّصغير والتّأنيث إلى التّكبير والتّذكير؛ لأنّ أبا هريرة كناه النبي عليه السلام بتصغير هرّة كانت له فخطابه باسمها مذكّرًا فهو وإن كان نقصانًا من اللفظ ففيه زيادة في المعنى)[1].

2- حذف المفرد: وهو أوسع مجالا من حذف الجملة؛ إذ هو أكثر استعمالا، وذلك على صور:

أ. حذف المبتدأ:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قال: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «آيِبُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ» فَلَمْ يَزَلْ يَقُولُهَا حَتَّى دَخَلَ المَدِينَةَ.

في الكلام حذف للمبتدأ على أنّ الكلمات المذكورة أخبار، ويُقَدّرُ الخبر بالضّمير: (نحن) عند كلّ كلمة، والله أعلم.

قال العيني: (وارتفاع «آيبون» على أنه خبر مبتدأ محذوف أي: نحن آيبون، وكذا ارتفاع «تائبون وعابدون وساجدون». قوله: «تائبون» من التّوبة، وهو رجوع عمّا هو مذموم شرعا إلى ما هو محمود شرعا. قوله: «لربنا» إما خاص بقوله: «ساجدون»، وإما عام لسائر الصفات على سبيل التنازع)[2].

عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ السَّاعِدِيِّ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْه السّلَام: «خَيْرُ دُورِ الأَنْصَارِ بَنُو النَّجَّارِ»
تقدير الكلام: خير دور الأنصار، دور بني النّجّار كما جاء عند التّرمذي[3].

---

[1] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق، ج9، ص351.

[2] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج10، 186. وينظر أحمد القسطلّاني، إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج4، ص321.

[3] ـ ينظر: سنن التّرمذي، مصدر سابق ، أبواب المناقب. باب ما جاء في أيِّ دورِ الأنصار خير، رقم (3911)، ج6، 199 ، وأبو بكر بن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، الناشر: دار الراية . الرياض . السّعودية، الطبعة: الأولى، 1411هـ . 1991م، (1797) ج3، ص384. والطّبرانيّ، المعجم الكبير، مصدر سابق ، ج19، ص266.

ب ـ حذف الخبر:

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « قَالَ اللَّهُ: يَسُبُّ بَنُو آدَمَ الدَّهْرَ، وَأَنَا الدَّهْرُ، بِيَدِي اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ»

في قوله: «وَأَنَا الدَّهْرُ» حذف الخبر؛ وهو المضاف، وإقامة المضاف إليه مكانه، وتقدير الكلام: أنا خالق الدّهر أو مقلّبه أو مصرّفه، وعلى هذا جاءت أقوال العلماء، وهو أسلوب معروف في كلام العرب، وهذا مثل قوله تعالى: ﴿ **وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴿٨٢﴾** ﴾ [يوسف:82]

ج ـ حذف اسم وخبر إنّ

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنّ : رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ مِنْكُمْ مُنَفِّرِينَ، فَأَيُّكُمْ مَا صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيَتَجَوَّزْ، فَإِنَّ فِيهِمُ المرِيضَ وَالكَبِيرَ وَذَا الحَاجَةِ»

في قوله: « فَإِنَّ فِيهِمُ المرِيضَ وَالكَبِيرَ وَذَا الحَاجَةِ» حذف اسم وخبر إنّ، وتقدير الكلام ـ والله أعلم ـ: فإنّ النّاسَ موجودٌ ـ أو يوجد ـ فيهم المريض.

د ـ حذف اسم وخبر كان

عَنْ عَبَّاسٍ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَفَعْتَ أَبَا طَالِبٍ بِشَيْءٍ، فَإِنَّهُ كَانَ يَحُوطُكَ وَيَغْضَبُ لَكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، هُوَ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ، لَوْلاَ أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ»

لَمّا كان اسم وخبر كان معلومين لدى السّامع؛ لكونه سبق ذكرهما، ناسب حذفهما.

هـ ـ حذف الفاعل:

عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: « لاَ يَرْمِي رَجُلٌ رَجُلًا بِالفُسُوقِ، وَلاَ يَرْمِيهِ بِالكُفْرِ، إِلَّا ارْتَدَّتْ عَلَيْهِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهُ كَذَلِكَ».

في الحديث حذف فاعل (ارتدّت). قال الكرماني: («إلا ارتدت» تلك الرمية «عليه» بأن يصير هو فاسقا بذلك أو كافرا)[1].

[1] ـ شمس الدين الكرماني، الكواكب الدّراري في شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج21، ص189.

وفي حديث امرأة رِفاعَةَ القُرَظِيِّ: «لَعَلَّكِ تُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ، لاَ، حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ، وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَكِ».

حذف الفاعل من الجملة الأخيرة؛ أي ويذوق عبد الرّحمن بن الزّبير عسيلتك.

و ـ حذف نائب الفاعل:

عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: احْتَجَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُجَيْرَةً مُخَصَّفَةً، أَوْ حَصِيرًا، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي فِيهَا، فَتَتَبَّعَ إِلَيْهِ رِجَالٌ وَجَاءُوا يُصَلُّونَ بِصَلاَتِهِ، ثُمَّ جَاءُوا لَيْلَةً فَحَضَرُوا، وَأَبْطَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُمْ فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ، فَرَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ وَحَصَبُوا البَابَ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ مُغْضَبًا، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا زَالَ بِكُمْ صَنِيعُكُمْ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُكْتَبُ عَلَيْكُمْ، فَعَلَيْكُمْ بِالصَّلاَةِ فِي بُيُوتِكُمْ، فَإِنَّ خَيْرَ صَلاَةِ المَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الصَّلاَةَ المَكْتُوبَةَ»

تقدير الكلام: سيكتب عليكم (قيام الليل)، وهو نائب فاعل. دلّ على هذا الحذف روايته من وجه آخر بلفظ: «إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُكْتَبَ عَلَيْكُمْ صَلاَةُ اللَّيْلِ»[1].

ز ـ حذف المفعول به:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَبَّلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ وَعِنْدَهُ الأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ التَّمِيمِيُّ جَالِسًا، فَقَالَ الأَقْرَعُ: إِنَّ لِي عَشَرَةً مِنَ الوَلَدِ مَا قَبَّلْتُ مِنْهُمْ أَحَدًا، فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ: «مَنْ لاَ يَرْحَمُ لاَ يُرْحَمُ».

ورد الحديث في صحيح مسلم، وفي الأدب المفرد للبخاري، وغيرهما من كتب الحديث، من رواية جرير بن عبد الله، بلفظ: «مَنْ لَا يَرْحَمِ النَّاسَ، لَا يَرْحَمْهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ» [2]. وللبخاري في الصّحيح من رواية جرير: «لاَ يَرْحَمُ اللَّهُ مَنْ لاَ يَرْحَمُ النَّاسَ» [3].

---

[1] ـ الحديث في صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب إذا كان بين الإمام وبين القوم حائط أو سترة، رقم (729)، ج1، ص147.

[2] ـ ينظر: صحيح مسلم.، كتاب الفضائل.، باب رحمته صلى الله عليه وسلم بالصبيان والعيال وتواضعه وفضل ذلك، رقم (2319)، ج4، ص1809. والحديث أخرجه أصحاب المسانيد والسّنن عن جرير بن عبد الله وغيره.

[3] ـ رواه البخاري في كتاب التوحيد، باب قول الله تبارك وتعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الإسراء: 110]. برقم: (7376)، ج9، ص115.

وحذف المفعول به من الكلام ليدلّ على العموم، فيعمّ كلّ مخلوق.

قال النّووي: («إِنَّهُ مَنْ لَا يَرْحَمْ لَا يُرْحَمْ». وفي رواية «مَنْ لَا يَرْحَمِ النَّاسَ، لَا يَرْحَمْهُ اللهُ». قال العلماء هذا عام يتناول رحمة الأطفال وغيرهم)[1].

وقال العيني: (قوله: «مَنْ لاَ يَرْحَمُ لاَ يُرْحَمُ». بالرفع والجزم فيهما قاله الكرماني[2]. قلت: الرفع على الخبر والجزم على أن: من شرطية. وقال السهيلي: جعله على الخبر أشبه لسياق الكلام لأنّه سيق للردّ على من قال: "إن لي عشرة من الولد ... " إلى آخره، أي: الذي يفعل هذا الفعل لا يرحم، ولو كانت شرطية لكان في الكلام بعض انقطاع، لأنّ الشرط وجوابه كلام مستأنف. وقيل: يجوز الرفع في الجزئيين والجزم فيهما، والرفع في الأول والجزم في الثاني وبالعكس، فيحصل أربعة أوجه)[3].

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُفَدِّي أَحَدًا غَيْرَ سَعْدٍ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «ارْمِ فَدَاكَ أَبِي وَأُمِّي» أَظُنُّهُ يَوْمَ أُحُدٍ

ارم؛ أي (الكفّار بالنّبل). كما أنّ الكلام أفاد معنى الرّضى عن سعد[4].

وفي الحديث الآخر، فقال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عَلَى رِسْلِكُمَا، إِنَّمَا هِيَ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ» قَالاَ: سُبْحَانَ اللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَبُرَ عَلَيْهِمَا مَا قَالَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنَ ابْنِ آدَمَ مَبْلَغَ الدَّمِ، وَإِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَقْذِفَ فِي قُلُوبِكُمَا».

أن يقذف في قلوبكما (سوءً أو شيئا أو شرا). كلّ هذه العبارات وردت من طرق أخرى في صحيح البخاري ومسلم وغيرهما من كتب الحديث. وحذف المفعول أعطى الكلام حسنا وحلاوة، لا تجدها حالة ذكره. كما أنّ في حذفه دلالة على العموم.

وفي حديث أَبِي مُوسَى فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «افْتَحْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ».

أي افتح له الباب

---

[1] ـ يحي بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج، مصدر سابق، ج15، ص77.

[2] ـ ينظر شمس الدين الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، ج21، ص164 / ج21، ص172

[3] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج22، ص156.

[4] ـ ينظر أحمد القسطلّاني، إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج6، ص393.

وفي حديث ابن صائد عن عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، ... فَرَأَتْ أُمُّ ابْنِ صَيَّادٍ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَتَّقِي بِجُذُوعِ النَّخْلِ، فَقَالَتْ لِابْنِ صَيَّادٍ: أَيْ صَافِ – وَهُوَ اسْمُهُ – هَذَا مُحَمَّدٌ، فَتَنَاهَى ابْنُ صَيَّادٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْ تَرَكَتْهُ بَيَّنَ».

قال الإمام مسلم في خاتمة إحدى روايات هذا الحديث:(وَفِي الْحَدِيثِ عَنْ يَعْقُوبَ، قَالَ: قَالَ أُبَيٌّ ـ يَعْنِي فِي قَوْلِهِ لَوْ تَرَكَتْهُ بَيَّنَ ـ قَالَ: لَوْ تَرَكَتْهُ أُمُّهُ، بَيَّنَ أَمْرَهُ)[1]. وقوله: قال أبيّ، يعني أبيّ بن كعب الصّحابي، والله أعلم.

ح ـ حذف الجار والمجرور:

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: إِنِّي لَأَتَأَخَّرُ عَنْ صَلاَةِ الغَدَاةِ، مِنْ أَجْلِ فُلاَنٍ مِمَّا يُطِيلُ بِنَا، قَالَ: فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطُّ أَشَدَّ غَضَبًا فِي مَوْعِظَةٍ مِنْهُ يَوْمَئِذٍ، قَالَ: فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ مِنْكُمْ مُنَفِّرِينَ، فَأَيُّكُمْ مَا صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيَتَجَوَّزْ، فَإِنَّ فِيهِمُ المرِيضَ وَالكَبِيرَ وَذَا الحَاجَةِ».

فليتجوّز(في صلاته) والمحذوف دلّ عليه ما قبله. وجاء الحذف لأجل الاختصار. ومعنى يتجوّز يخفّف دون أن يخلّ بهيئتها؛ لا يطيلها.

وفي حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَ: «إِنِّي قَدْ أُذِنَ لِي بِالخُرُوجِ».

يعني بالخروج من مكّة إلى المدينة، أو بالخروج إلى المدينة. وردت رواية في مسند الإمام أحمد عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بلفظ: «إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَذِنَ لِي بِالْخُرُوجِ إِلَى الْمَدِينَةِ»[2].

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: إِنَّ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي القُعَيْسِ اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ بَعْدَ مَا نَزَلَ الحِجَابُ، فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لاَ آذَنُ لَهُ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِنَّ أَخَا أَبِي القُعَيْسِ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي، وَلَكِنْ أَرْضَعَتْنِي امْرَأَةُ أَبِي القُعَيْسِ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الرَّجُلَ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي، وَلَكِنْ أَرْضَعَتْنِي امْرَأَتُهُ؟ قَالَ: «ائْذَنِي لَهُ، فَإِنَّهُ عَمُّكِ تَرِبَتْ يَمِينُكِ»

أي ائذني له (في الدّخول عليك) فإنّه (عمّك من الرّضاعة)[3].

---

[1] ـ صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صياد، رقم (2930)، ج4، ص2244

[2] ـ الإمام أحمد بن حنبل، المسند، مصدر سابق، رقم ح: (25774)، ج42، ص510.

[3] ـ ينظر: أحمد القسطلّاني، إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج13، ص167.

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنِّي لَأَعْرِفُ غَضَبَكِ وَرِضَاكِ» قَالَتْ: قُلْتُ: وَكَيْفَ تَعْرِفُ ذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «إِنَّكِ إِذَا كُنْتِ رَاضِيَةً قُلْتِ: بَلَى وَرَبِّ مُحَمَّدٍ، وَإِذَا كُنْتِ سَاخِطَةً قُلْتِ: لاَ وَرَبِّ إِبْرَاهِيمَ» قَالَتْ: قُلْتُ: أَجَلْ، لَسْتُ أُهَاجِرُ إِلَّا اسْمَكَ.

لَمّا كان الغضب على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ممّا لا ينبغي حصوله، حسُن إطلاق لفظ الغضب دون تعيين ذات النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم. أمّا غضبها فلفرط محبّتها له، وشدّة غيرتها عليه، وهو طبع جبلت عليه النّساء، وهنّ معذورات. دلّ على حذف الجار والمجرور الرواية الأخرى بلفظ: «إِنِّي لَأَعْلَمُ إِذَا كُنْتِ عَنِّي رَاضِيَةً، وَإِذَا كُنْتِ عَلَيَّ غَضْبَى»[1].

ط ـ حذف المضاف إليه:

عن جُبَيْر بْن مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لاَ يَدْخُلُ الجَنَّةَ قَاطِعٌ».

ورد الحديث في صحيح مسلم بلفظ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعُ رَحِمٍ»[2]. وحذف المضاف لقصد إرادة العموم في كلّ ما من شأنه أن يكون قطع، سواء قطع رحم أو طريق أو غير ذلك، والله أعلم.

قال الكرماني: (فإن قلت المؤمن بالمعصية لا يكفر فلا بد من أن يدخل الجنة قلت حذف مفعول قاطع يدل على عمومه ومن قطع جميع ما أمر الله به أن يوصل كان كافرا، أو المراد المستحل، أو لا يدخلها مع السابقين)[3].

---

[1] ـ صحيح البخاري، كتاب النّكاح، باب غيرة النّساء وجدهنّ، رقم (5228)، ج7، ص36. وصحيح مسلم، كتاب فضائل الصّحابة رضي الله عنهم، باب في فضل عائشة رضي الله تعالى عنها، رقم: (2439)، ج4، ص1890. والحديث أخرجه غيرهما من أهل السّنن.

[2] ـ أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب صلة الرّحم وتحريم قطيعتها، رقم (2556)، ج4، ص1981. والبخاري في الأدب المفرد، باب إثم قاطع الرّحم، رقم (64)، ص36. وأبو داود في سننه، كتاب الزّكاة، باب في صلة الرّحم، رقم (1696)، ج2، ص133. والخرائطي، مساوئ الأخلاق ومذمومها، تحقيق: مصطفى بن أبو النصر الشلبي، الناشر: مكتبة السوادي ـ جدة، الطبعة الأولى، 1412هـ ـ 1992م، رقم (276)، ص130. والطّبراني، المعجم الأوسط، رقم (3537)، ج4، ص31. وأبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ج7، ص308.

[3] ـ شمس الدين الكرماني، الكواكب الدّراري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج21، ص156.

ي ـ حذف حرف الاستفهام:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُجَاهِدُ؟ قَالَ: «لَكَ أَبَوَانِ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ»

قوله: «لَكَ أَبَوَانِ؟» حذفت منه همزة الاستفهام. وقد ورد في سنن أبي داود بإثبات همزة الاستفهام؛ «أَلَكَ أَبَوَانِ؟» [1].

3 ـ حذف جملة:

أ ـ حذف جملة فعلية:

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي جَارَيْنِ، فَإِلَى أَيِّهِمَا أُهْدِي؟ قَالَ: «إِلَى أَقْرَبِهِمَا مِنْكِ بَابًا»

تقدير الكلام: (تهدين إلى أقربهما منك بابا). وبما أنّ الكلام هو جواب عن سؤال، والمحذوف معلوم لفظه ومعناه لدى السائل، حسن الحذف لأجل اختصار الكلام.

قول النّبيّ صلّ الله عليه وسلّم لعمر: «إِنِّي لَمْ أُعْطِكَهَا لِتَلْبَسَهَا، وَلَكِنْ تَبِيعُهَا أَوْ تَكْسُوهَا» فَأَرْسَلَ بِهَا عُمَرُ إِلَى أَخٍ لَهُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ

تقدير الكلام في جملة "ولكن": ولكن أعطيتكها تبيعُها أو تكسوها غيرك. دلّ على الحذف سياق الجملة الأولى، والغرض من الحذف اختصار الكلام.

وفي حديث امرأة رفاعة، قَالَ رسول صلّى الله عليه وسلّم: «لَعَلَّكِ تُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ، لاَ، حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ، وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَكِ».

أي (لا يحلّ لك الرّجوع إلى رفاعة) أو (لا تحلّين إلى رفاعة، حتى تذوقي ...) وبما أنّ المحذوف دلّ عليه ما قبله، فحذف الكلام من باب الاختصار.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: عَطَسَ رَجُلاَنِ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَشَمَّتَ أَحَدَهُمَا وَلَمْ يُشَمِّتِ الآخَرَ، فَقِيلَ لَهُ، فَقَالَ: «هَذَا حَمِدَ اللَّهَ، وَهَذَا لَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ».

أي «هذا حمد الله» فشمّته، «وهذا لم يحمد الله» فلم أشمّته[2].

---

[1] ـ سنن أبو داود، كتاب الصّلاة، باب في الرجل يغزو وأبواه كارهان، رقم (2529)، ج3، ص17.

[2] ـ ينظر أحمد القسطلّاني، إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج13، ص220.

قال الملا علي القاري: (فالمعنى: أن هذا الرجل «حمد الله» أي: فأجبته «ولم تحمد الله» أي: أنت فلم تستحق التشميت)[1].

ب ـ حذف جملة إسميّة:

وَقَالَ عُمَرُ لِحَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ: إِنَّهُ مُنَافِقٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَمَا يُدْرِيكَ؟، لَعَلَّ اللَّهَ قَدِ اطَّلَعَ إِلَى أَهْلِ بَدْرٍ، فَقَالَ: قَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ».

لَمّا اتّهم عمر بن الخطّاب حاطبا بالنّفاق؛ بسب ما صدر منه، وعلم النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم من حال حاطب أنّ فعله هذا لم يكن من كفر، ولا ردّةٍ، ولا نفاق. استفهم النّبي صلّى الله عليه وسلّم عمر رضي الله عنه دون ذكر قوله على سبيل الاختصار؛ لكونه معلوما، وكذا تجنّبا لتكرار هذه العبارة، والتي لا تليق بحق حاطب، وكأنّ فيه إشارة إلى صون اللّسان من إطلاق مثل هذه العبارات على المسلم، إلاّ ما كان يقينا. والله أعلم.

قال الخطّابي رحمه الله: (قلت في هذا الحديث من الفقه: إنّ حكم المتأوّل في استباحة المحظور عليه خلاف حكم المتعمّد لاستحلاله من غير تأويل.

وفيه أنّه إذا تعاطى شيئا من المحظور، وادّعى أمراً ممّا يحتمله التّأويل، كان القول قوله في ذلك؛ وإن كان غالب الظنّ بخلافه، ألا ترى أنّ الأمر لَمّا احتمل وأمكن أن يكون كما قال حاطب، وأمكن أن يكون كما قاله عمر رضي الله عنه، استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم حسن الظنّ في أمره، وقبل ما ادّعاه في قوله)[2].

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَنَازَةٍ، فَجَعَلَ يَنْكُتُ الأَرْضَ بِعُودٍ، فَقَالَ: «لَيْسَ مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ فُرِغَ مِنْ مَقْعَدِهِ مِنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ» فَقَالُوا: أَفَلاَ نَتَّكِلُ؟ قَالَ: «اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ، ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝ ﴾ [الليل: 5] » الآيَةَ.

جاء في رواية للبخاري بلفظ: (قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلاَ نَتَّكِلُ عَلَى كِتَابِنَا، وَنَدَعُ العَمَلَ؟ قَالَ: «اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ)[3]. وكذا ورد في صحيح مسلم[4].

---

[1] ـ الملا علي القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، مرجع سابق ، ج8، ص530.

[2] ـ أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، معالم السنن، مصدر سابق ، ج2، ص259.

[3] ـ كتاب التّفسير، باب ﴿ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ۝ ﴾ [الليل:10] برقم (4949)، ج6، ص141.

[4] ـ صحيح مسلم، كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه، رقم (2647)، ج4، ص2039.

والمحذوف جملة تابعة لما قبلها، كونها غير مستغنية عمّا قبلها، فاللّام للجر، و(ما) الموصولة في محلّ جر اسم مجرور، و(خلق) مبنيّ لما لم يسمّ فاعله، ونائبه ضمير مستتر مقدّر بالعبد المكلّف. و" له" جار ومجرور.

ج ـ حذف جمل:

عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَتَاهُ السَّائِلُ أَوْ صَاحِبُ الحَاجَةِ قَالَ: «اشْفَعُوا فَلْتُؤْجَرُوا، وَلْيَقْضِ اللَّهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ مَا شَاءَ».

قال الطّيبي رحمه الله تعالى: (قوله: «اشفعوا فلتؤجروا»: يعني إذا عرض صاحب حاجة عليّ اشفعوا له إليّ: فإنكم إذا شفعتم له إليّ، حصل لكم بتلك الشفاعة أجر، سواء قُبلَتْ شفاعتكم أو لم تُقبَل)[1].

وعلى كلٍّ فالظّاهر أنّ في الحديث حذف أكثر من جملة، والله أعلم.

[1] ـ شرف الدين الحسين بم محمد الطيبي، الكاشف عن حقائق السنن، مصدر سابق ، ج10، ص3177.

المبحث الرّابع: الإطناب

تعريف الإطناب لغة واصطلاحا

أوّلا: الإطناب لغة: هو الإطالة والإكثار في الشّيء والمبالغة فيه. يقال: أطنب الرجل في المدح والذم إذا بالغ فيهما [1].

وأصل كلمة الإطناب مأخوذ من الطنب وهو الشّيء إذا طال واشتدّ وقوي، ثمّ عبّروا بذلك عن الكلام إذا طال لقصد البيان والإيضاح، وتمكينه في نفس السّامع.

قال الخليل رحمه الله: (والإطناب: البلاغة في المنطق في مدحٍ أو ذمٍّ)[2].

وعن ابن الأنباري رحمه الله: (وقولهم: قد أطنب فلان في كذا وكذا معناه: قد اجتهد في الوصف، وبالغ في النّعت. يقال: قد أطنب الرجل في عَدْوِهِ: إذا مضى فيه باجتهاد ومبالغة. وكل ذاهب مجتهد في الذّهاب فهو: مُطْنِبٌ)[3].

وفي تهذيب اللّغة: (والأطناب: المبالغة فِي مدح أَو ذَمّ، والإكثار فيه)[4].

وفي الصّحاح للجوهري رحمه الله: (وطنَّب الفرس، أي طال متنه. وأطنب في الكلام: بالغ فيه)[5].

وفي مقاييس اللّغة لابن فارس رحمه الله: (الطاء والنون والباء أصل يدل على ثبات الشيء وتمكنه في استطالة .... .

ومن الباب قولهم: أطنب في الشيء إذا بالغ، كأنّه ثبت عليه؛ إرادة للمبالغة فيه)[6].

ثانيا: الإطناب اصطلاحا: هو تأدية المعنى بعبارة زائدة عنه مع الفائدة [7].

---

[1] ـ أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، جمهرة اللغة، مصدر سابق، مادّة (طنب)ج1، ص161 ـ 162.

[2] ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، مصدر سابق، مادّة (طنب)، ج7، ص438.

[3] ـ أبو بكر محمد بن الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، مصدر سابق، ج1، ص502.

[4] ـ أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللّغة، مصدر سابق ، مادّة (طنب)، ج10، ص176.

[5] ـ أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، مصدر سابق، مادّة (طنب) ج1، ص260.

[6] ـ أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللّغة، مصدر سابق ، مادّة (طنب)، ج3، ص426.

[7] ـ حفني ناصف/ سلطان محمّد/ محمّد دياب/ مصطفى طموم، دروس البلاغة، مرجع سابق ، ص27.

توضيح: نصّ البلاغيون أنّه إذا لم يكن للزّيّادة فائدة سمّي الكلام تطويلا؛ إن لم تتعيّن الزّيّادة، فإن تعيّنت سمّي حشوا، وهما مستقبحان بلاغةً[1].

وعرّفه في المفتاح بقوله: الإطناب: أداء المقصود من الكلام بأكثر من عبارة متعارف الأوساط [2]. وقد مرّ معنا في الإيجاز بأنّ الخطيب القزويني انتقد السّكّاكي في تعليق معرفة الإيجاز والإطناب بمتعارف أوساط أهل البلاغة.

وعرّف الخطيب القزويني الإطناب بقوله: هو تأدية أصل المراد بلفظ زائد عنه لفائدة [3].

أقسام الإطناب[4]

ينقسم الإطناب إلى قسمين: إطناب بالبسط، وإطناب بالزيادة:

أمّا القسم الأول: وهو الإطناب بالبسط، فيكون بتكثير الجمل، وبسط المعاني، واستعمالِ كلامٍ طويل يُغْنِي عنه كلامٌ قصير، دون أن تكون فيه ألفاظ زائدة.

وأمّا القسم الثاني: وهو الإطناب بالزيادة، فيكون بزيادةٍ في الألفاظ على أصل المعنى الذي يُرادُ بيانه لتحقيق فائدةٍ ما [5].

طرق الإطناب بالزّيادة: ذكر علماء البلاغة طرقا للإطناب بالزّيادة أهمّها:

ـ الإيضاح بعد الإبهام. ـ ذكر الخاصّ بعد العام. ـ ذكر العامّ بعد الخاص.
ـ التّكرير: بحيث يذكر اللّفظ مرّتين أو أكثر لغرض التأكيد، أو التّنبيه، أو إظهار التّحسّر...
ـ الاعتراض لغرض التنزيه، أو الدّعاء، أو التعظيم، أو التّنبيه، .... .

وسيرد التمثيل لذلك على حسب المادّة العلمية الموجودة في ثنايا كتاب الأدب من صحيح البخاري.

---

[1] ـ ينظر: ابن الأثير الكاتب، المثل السائر، ج2، ص72. ج2، ص145. ودروس البلاغة، ص28.

[2] ـ السّكّاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص277. وينظر: الشّريف الجرجاني، التعريفات، مصدر سابق، ص87.

[3] ـ الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، مصدر سابق، ص139

[4] ـ ينظر الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص152 ـ 162. ودروس البلاغة، ص27 ـ 29. وأحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص201 ـ 206. وأحمد المراغي، علوم البلاغة، ص92 ـ 98. وحبنّكة الميداني، البلاغة العربية، ج2، ص62 ـ 115.

[5] ـ ينظر عبد الرّحمن حبنّكة الميداني، البلاغة العربية، مرجع سابق، ج2، ص62 . 64.

دقّة وروعة الإطناب في أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري

1 ـ إطناب بالبسط.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى البِرِّ، وَإِنَّ البِرَّ يَهْدِي إِلَى الجَنَّةِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَصْدُقُ حَتَّى يَكُونَ صِدِّيقًا. وَإِنَّ الكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الفُجُورِ، وَإِنَّ الفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَكْذِبُ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَّابًا».

يمكن في تأدية المعنى بأن يقال مثلا: (الصّدق يدخل صاحبه الجنّة، والكذب يدخل متعاطيه النّار)، لكن جاء في الحديث بسط للكلام بهذه الطّريقة لأجل زيادة التّرغيب في الصّدق، قصد سلوك طريقه، والثّبات عليه، إلى أن يوصلك إلى الجنّة، وإلى اجتناب الكذب، وتجنّب سلوك طريقه؛ تنبيها على أنّه ينتهي بسالكه إلى نار جهنّم والعياذ بالله. كما أفاد الكلام زيادة تأكيد على مدح الصّدق ومن اتّصف به، وذمّ الكذب ومن ابتلي به.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْسِمُ ذَاتَ يَوْمٍ قِسْمًا، فَقَالَ ذُو الخُوَيْصِرَةِ، رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اعْدِلْ، قَالَ: «وَيْلَكَ، مَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ» فَقَالَ عُمَرُ: ائْذَنْ لِي فَلْأَضْرِبْ عُنُقَهُ، قَالَ: «لاَ، إِنَّ لَهُ أَصْحَابًا، يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلاَتَهُ مَعَ صَلاَتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمُرُوقِ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ، يُنْظَرُ إِلَى نَصْلِهِ فَلاَ يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى رِصَافِهِ فَلاَ يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى نَضِيِّهِ فَلاَ يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى قُذَذِهِ فَلاَ يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، قَدْ سَبَقَ الفَرْثَ وَالدَّمَ، يَخْرُجُونَ عَلَى حِينِ فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ، آيَتُهُمْ رَجُلٌ إِحْدَى يَدَيْهِ مِثْلُ ثَدْيِ المَرْأَةِ، أَوْ مِثْلُ البَضْعَةِ تَدَرْدَرُ».

أطنب النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم في بيان حالهم وصفاتهم لئلاّ يلتبس أمرهم على النّاس؛ لقوّة شبههم، وصلاح ظاهرهم واجتهادهم في الطّاعات. ولأنّ النّاس غالبا ما يستدلّون على صلاح الباطن بصلاح الظّاهر. ولَمّا شبّه خروجهم عن تعاليم ومفاهيم الدّي بخروج السّهم من الرّميّة بدأ يعدّد في أجزاء مسمّيات السّهم مبالغة في عدم وجود أثر الدّم والفرث في أيٍّ من هذه الأجزاء؛ بيانا منه صلّى الله عليه وسلّم إلى أنّهم دخلوا إلى الإسلام، ثمّ حادوا عنه إلى اتّباع أهوائهم وآرائهم الفاسدة، ولم ينتفعوا بفهمٍ صحيح للدّين، ولا بما يتقرّبون به من طاعات، والله أعلم.

قال القرطبي: (ومقصود هذا التمثيل: أنّ هذه الطّائفة خرجت من دين الإسلام، ولم يتعلّق بها منه شيء، كما خرج هذا السهم من هذه المرمية، الذي لشدَّة النزع، وسرعة السهم، سبق خروجُه خروج الدّم ، بحيث لا يتعلق به شيء ظاهر، كما قال : «سبق الفرث والدم» وبظاهر هذا التّشبيه تمسّك من حكم بتكفيرهم من أئمّتنا، وقد توقّف في تكفيرهم كثير من العلماء) [1].

والذي عليه أهل التّحقيق أنّهم لا يخرجون من دائرة أهل الإسلام؛ كونهم متاوّلون للنّصوص الشّرعية، لا جاحدين لها، رادّين لمدلولها[2]، والله أعلم.

2 ـ إطناب بالزّيادة

أ ـ الإيضاح بعد الإبهام:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ مِنْ أَكْبَرِ الكَبَائِرِ أَنْ يَلْعَنَ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ يَلْعَنُ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ؟ قَالَ: «يَسُبُّ الرَّجُلُ أَبَا الرَّجُلِ، فَيَسُبُّ أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ»

يتبيّن من كلام النبيّ صلّى الله عليه وسلّم أنّه أراد بقوله: «إِنَّ مِنْ أَكْبَرِ الكَبَائِرِ أَنْ يَلْعَنَ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ» التّسبب في جلب المسبّة لهما، ودليل ذلك كلامه الأخير. وإذا كان الأمر كذلك فالجملة الثّانية جاءت بيانا وتوضيحا للأولى، والغرض من مجيء الكلام على هذا النّمط ـ والله أعلم ـ تنبيههم أنّ التّسبب في مسبّة الوالدين داخلة في عموم سبّ الوالدين المنهيّ عنه، والمعلومة عندهم ابتداء.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لاَ يَجِدُ أَحَدٌ حَلاَوَةَ الإِيمَانِ حَتَّى يُحِبَّ المَرْءَ لاَ يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَحَتَّى أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ، وَحَتَّى يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا».

في قوله: «لاَ يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ» جاء مبيّنا وموضّحا للكلام الذي قبله؛ أنّ المحبّة التي بها يجد العبد حلاوة الإيمان، هي المحبة التي يراد بها وجه الله.

---

[1] ـ أحمد القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، مصدر سابق، ج3، ص 110.

[2] ـ ينظر ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطال، ج8، ص585 ـ 586. والقاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم، ج3، 611.

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنِّي لَأَعْرِفُ غَضَبَكِ وَرِضَاكِ» قَالَتْ: قُلْتُ: وَكَيْفَ تَعْرِفُ ذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «إِنَّكِ إِذَا كُنْتِ رَاضِيَةً قُلْتِ: بَلَى وَرَبِّ مُحَمَّدٍ، وَإِذَا كُنْتِ سَاخِطَةً قُلْتِ: لاَ وَرَبِّ إِبْرَاهِيمَ».

لَمّا أخبر النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم عائشة أنّه يعرف متى تكون راضية عنه ومتى تكون غاضبة، استفهمته كيف يعرف ذلك، فجاء جوابه بيانا وتوضيحا للكلام الذي قبله.

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ صُرَدٍ، قَالَ: اسْتَبَّ رَجُلاَنِ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ عِنْدَهُ جُلُوسٌ، وَأَحَدُهُمَا يَسُبُّ صَاحِبَهُ، مُغْضَبًا قَدِ احْمَرَّ وَجْهُهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنِّي لَأَعْلَمُ كَلِمَةً، لَوْ قَالَهَا لَذَهَبَ عَنْهُ مَا يَجِدُ، لَوْ قَالَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ» فَقَالُوا لِلرَّجُلِ: أَلاَ تَسْمَعُ مَا يَقُولُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: إِنِّي لَسْتُ بِمَجْنُونٍ

قوله: «إِنِّي لَأَعْلَمُ كَلِمَةً»، كلام مبهم بيّنه قوله: «لَوْ قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ» والغرض من هذا الإبهام، تشويق المخاطب، ولفتُ انتباه المغضب، وتحريضه على قولها.

قال المباركفوري: («أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» بدل من «كلمة») [1].

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « قَالَ اللَّهُ: يَسُبُّ بَنُو آدَمَ الدَّهْرَ، وَأَنَا الدَّهْرُ، بِيَدِي اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ».

لَمّا كان قوله: «وَأَنَا الدَّهْرُ» فيها حذف واختصار في الكلام، جاءت الجملة التي بعدها بيانا وتوضيحا لمعنى سابقتها من أيّ لبسٍ قد يعلق بذهن السّامع، أو سوء فهم يُحمل عليه معنى الحديث.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الأَنْصَارِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سَمُّوا بِاسْمِي وَلاَ تَكْتَنُوا بِكُنْيَتِي، فَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ أَقْسِمُ بَيْنَكُمْ»

قوله: «أَقْسِمُ بَيْنَكُمْ» هي بيان وتوضيح لقوله: «فَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ»، والله أعلم.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَيْ سَعْدُ، أَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالَ أَبُو حُبَابٍ - يُرِيدُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أُبَيٍّ - قَالَ كَذَا وَكَذَا».

قوله: «قَالَ كَذَا وَكَذَا» جاءت بيانا لقوله: «أَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالَ أَبُو حُبَابٍ».

---

[1] - أبو الحسن عبيد الله بن محمد المباركفوري،مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، مرجع سابق، ج8، ص164.

ب ـ ذكر الخاصّ بعد العامّ.

سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: « كُلُّ أُمَّتِي مُعَافًى إِلَّا المجَاهِرِينَ، وَإِنَّ مِنَ المجَاهَرَةِ أَنْ يَعْمَلَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ عَمَلًا، ثُمَّ يُصْبِحَ وَقَدْ سَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَيَقُولَ: يَا فُلاَنُ، عَمِلْتُ البَارِحَةَ كَذَا وَكَذَا، وَقَدْ بَاتَ يَسْتُرُهُ رَبُّهُ، وَيُصْبِحُ يَكْشِفُ سِتْرَ اللَّهِ عَنْهُ».

في قوله: « كُلُّ أُمَّتِي مُعَافًى إِلَّا المجَاهِرِينَ»، أجمل ذكر المجاهرين، ثمّ خصّ ذكر من يخلوا بمعاصي الله لا يراه أحد، ثمّ يصبح يحدّث بما عمل. وإنّما خصّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم ذكر هذه الصّورة، تنبيها إلى دخولها في عموم المجاهرة، ولو أن تحدّث بها فردا واحدا، كما دلّ عليه ظاهر الحديث، وهذا أمر قد يخفى على بعض النّاس. وفي هذا السّياق قال ابن باديس رحمه الله: (ولما كانت المجاهرة بالمعصية تطلق في الغالب على من يعلن أمره للجماعات، بين النّبي صلى الله عليه وآله وسلم أنّ مجاهرة الفرد كمجاهرة الجماعة من باب التنبيه على الجزئي الخفيّ من جزئيات المنهيّ عنه، لأنّه هو الذي شأنه أن لا يتنبه له فيتساهل فيه، ومن تساهل في الجزئيّ الخفيّ أدّاه ذلك إلى التّساهل في غيره. وهذا الجزئي الخفي هو أن يعمل عملا يستره الله فيه ثم يحدّث به رفيقه فيكشف ستر الله عنه)[1].

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «أَلَمْ أُخْبَرْ أَنَّكَ تَقُومُ اللَّيْلَ وَتَصُومُ النَّهَارَ» قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «فَلاَ تَفْعَلْ، قُمْ وَنَمْ، وَصُمْ وَأَفْطِرْ، فَإِنَّ لِجَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِعَيْنِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِزَوْرِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِزَوْجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّكَ عَسَى أَنْ يَطُولَ بِكَ عُمُرٌ، وَإِنَّ مِنْ حَسْبِكَ أَنْ تَصُومَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنَّ بِكُلِّ حَسَنَةٍ عَشْرَ أَمْثَالِهَا، فَذَلِكَ الدَّهْرُ كُلُّهُ»

قوله: «قم ونم وصم وأفطر» جاءت مبيّنة وموضّحة لقوله: فلا تفعل.

وفي قوله: «فَإِنَّ لِجَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِعَيْنِكَ عَلَيْكَ حَقًّا»، من عطف الخاصّ على العام؛ كون العين من الجسد، وإنّما خصّها بالذّكر لأنّ الإنسان إذا أحسّ بالتّعب احتاج للنّوم ليريح جسده، وعلامة النّوم إغماض العينين.

كما أنّ الحديث في مجمله يدخل ضمن الإطناب بالبسط.

---

[1] ـ عبد الحميد بن باديس، مجالس التّذكير من كلام البشير النّذير، مرجع سابق، ص124.

عن عَبْدُ اللَّهِ قال: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّاسِ، فَأَثْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ ذَكَرَ الدَّجَّالَ، فَقَالَ: «إِنِّي أُنْذِرُكُمُوهُ، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ أَنْذَرَهُ قَوْمَهُ، لَقَدْ أَنْذَرَهُ نُوحٌ قَوْمَهُ، وَلَكِنِّي سَأَقُولُ لَكُمْ فِيهِ قَوْلًا لَمْ يَقُلْهُ نَبِيٌّ لِقَوْمِهِ، تَعْلَمُونَ أَنَّهُ أَعْوَرُ، وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ»

في قوله: وَمَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ أَنْذَرَهُ قَوْمَهُ، لَقَدْ أَنْذَرَهُ نُوحٌ قَوْمَهُ، من عطف الخاصّ على العامّ وفائدة هذا الخصوص زيادة تأكيدٍ للإنذار؛ أي حتّى نوح عليه السلام الذي هو أوّل الأنبياء، قد حذّر قومه الدّجّال، فإن كان أوّل الأنبياء أنذر، فمَن بَعدَه من باب أولى أن ينذر ويحذّر.

عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «جَعَلَ اللَّهُ الرَّحْمَةَ مِائَةَ جُزْءٍ، فَأَمْسَكَ عِنْدَهُ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ جُزْءًا، وَأَنْزَلَ فِي الأَرْضِ جُزْءًا وَاحِدًا، فَمِنْ ذَلِكَ الجُزْءِ يَتَرَاحَمُ الخَلْقُ، حَتَّى تَرْفَعَ الفَرَسُ حَافِرَهَا عَنْ وَلَدِهَا، خَشْيَةَ أَنْ تُصِيبَهُ».

ذكر في الحديث الجزء الواحد الذي يتراحم به عموم الخلق، ثمّ أردف بعده ذكر الفرس وكيف يكون أمرها مع ولدها بعد ولادته، وكيف تتحاشى أن تطأه. وهذا من ذكر الخاصّ بعد العام. أمّا مناسبة التّمثيل لذلك بالفرس فقد نقل ابن حجر عن ابن أبي جمرة: (خصّ الفرس بالذكر لأنها أشدّ الحيوان المألوف الذي يعاين المخاطبون حركته مع ولده، ولِما في الفرس من الخفة والسرعة في التنقل ومع ذلك تتجنّب أن يصل الضرر منها إلى ولدها)[1].

ج ـ ذكر العامّ بعد الخاصّ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالعَمَلَ بِهِ وَالجَهْلَ، فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ»

إذا كان المقصود من الجهل عموم المعاصي، فهو من عطف العام على الخاص، وحمله على ذلك أولى لصحّة حمل اللّفظ عليه، كما أنّ الصّائم مطالب بالابتعاد عن كلّ ما من شأنه أن يوصف بأنّه جهل، قولا وفعلا.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَدْرَكَ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ، وَهُوَ يَسِيرُ فِي رَكْبٍ، يَحْلِفُ بِأَبِيهِ، فَقَالَ: «أَلاَ إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ،

[1] ـ ابن حجر العسقلاني عن ابن أبي جمرة، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق ، ج13، ص544. وينظر بهجة النّفوس، مصدر سابق ، ج4، ص154. وآثرنا نقل كلام ابن حجر عنه، لكونه أجود وأخصر.

مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ».

أفاد قوله: «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ » أمرين: التّأكيد، وإفادته عموم النّهي عن الحلف بغير الله؛ لكي لا يتوهّم أنّ النّهي مقتصر على الحلف بالآباء.

قال الزّرقاني: (وإنّما خصّ الحديث بالآباء لوروده على سببه المذكور، أو لكونه غالب حلفهم لقوله في الرواية الأخرى: « وكانت قريش تحلف بآبائها »[1]، ويدل على التعميم قوله: «من كان حالفا»؛ أي: مريدا للحلف «فليحلف بالله» لا بغيره من الآباء وغيرهم)[2]،

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: لَمَّا رَفَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأْسَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ قَالَ: « اللَّهُمَّ أَنْجِ الوَلِيدَ بْنَ الوَلِيدِ، وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ، وَعَيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ، وَالمسْتَضْعَفِينَ بِمَكَّةَ، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ »

خصّ في بداية الحديث ذكر بعض المستضعفين بأسمائهم بسب ما كانوا يلقونه من شدّة الأسر والعذاب، ثمّ أتبع هذا الخصوص بذكر عموم المستضعفين

قال الكرماني رحمه الله: (قوله: «والمستضعفين» عام بعد خاص)[3].

وللعيني رحمه الله: («والمستضعفين» من عطف العام على الخاص)[4].

د ـ الاعتراض:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما، قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ بَعْضِ حِيطَانِ المدِينَةِ، فَسَمِعَ صَوْتَ إِنْسَانَيْنِ يُعَذَّبَانِ فِي قُبُورِهِمَا، فَقَالَ: «يُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، وَإِنَّهُ لَكَبِيرٌ، كَانَ أَحَدُهُمَا لاَ يَسْتَتِرُ مِنَ البَوْلِ، وَكَانَ الآخَرُ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ».

---

[1] ـ تمام الحديث عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «أَلاَ مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلاَ يَحْلِفْ إِلَّا بِاللَّهِ»، فَكَانَتْ قُرَيْشٌ تَحْلِفُ بِآبَائِهَا، فَقَالَ: «لاَ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ». أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مناقب الأنصار، باب أيّام الجاهليّة، رقم: (3836)، ج5، ص42. ومسلم في صحيحه، كتاب الأيمان، باب النّهي عن الحلف بغير الله تعالى، رقم: (1646)، ج3، ص1266. وهو عند أصحاب المسانيد والسّنن.

[2] ـ أبو عبد الله بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزرقاني، شرح الزّرقاني على الموطّإ، مصدر سابق ، ج3، ص101.

[3] ـ شمس الدين الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج6، ص100. وقال في موضع آخر: قوله: (والمستضعفين) عام بعد خاص عكس وملائكته وجبريل، ج5، ص158. وينظر ج22، ص51.

[4] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج22، ص330. وينظر أحمد القسطلّاني، إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج13، ص200 / ج2، ص458.

قوله: «وَإِنَّهُ لَكَبِيرٌ» جملة اعتراضية، جيء بها لبيان أنّ عذاب المقبورين كان في كبير من الذّنوب.

عَنْ أَبِي بَكْرَةَ: أَنَّ رَجُلًا ذُكِرَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَثْنَى عَلَيْهِ رَجُلٌ خَيْرًا، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَيْحَكَ، قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ ـ يَقُولُهُ مِرَارًا ـ إِنْ كَانَ أَحَدُكُمْ مَادِحًا لاَ مَحَالَةَ فَلْيَقُلْ: أَحْسِبُ كَذَا وَكَذَا، إِنْ كَانَ يُرَى أَنَّهُ كَذَلِكَ، وَحَسِيبُهُ اللَّهُ، وَلاَ يُزَكِّي عَلَى اللَّهِ أَحَدًا».

قوله: «إِنْ كَانَ يُرَى أَنَّهُ كَذَلِكَ» جملة اعتراضيّة، جاءت لبيان أنّ جواز المدح بغير إطراء مشروطا بمن يستحقّه، وإلاّ فلا.

هـ ـ بيان النّوع:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ، قَالَ: «بِمَ يَضْرِبُ أَحَدُكُمُ امْرَأَتَهُ ضَرْبَ الفَحْلِ، أَوِ العَبْدِ، ثُمَّ لَعَلَّهُ يُعَانِقُهَا» وفي رواية: «جَلْدَ العَبْدِ».

قوله: «ضَرْبَ الفَحْلِ» جاءت بيانا لنوع الضّرب المنهيّ عنه؛ وهو الضّرب المبرّح. كما يفهم من الحديث جواز ضرب التّأديب المنصوص عنه في الآية [1].

والرّواية التي فيها: «جَلْدَ العَبْدِ»، أفادت ما أفادته سابقتها. كما ذكر مسلم أيضا في صحيحه رواية بلفظ: «جَلْدَ الْأَمَةِ» [2].

و ـ التّكرار لداع:

1ـ التّأكيد:

جاء في حديث الغار: «... فَقَالَ أَحَدُهُمْ: اللَّهُمَّ إِنَّهُ كَانَ لِي وَالِدَانِ شَيْخَانِ كَبِيرَانِ، وَلِي صِبْيَةٌ صِغَارٌ ...».

معلوم أنّ قوله: وَالِدَانِ شَيْخَانِ تدلّ على كبر سنّهما، وجيء بلفظة: كَبِيرَانِ من باب تأكيد الكلام وبيان طعنهما في الشّيخوخة، والله أعلم.

---

[1] ـ قال تعالى: ﴿ وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهۡجُرُوهُنَّ فِي ٱلۡمَضَاجِعِ وَٱضۡرِبُوهُنَّۖ فَإِنۡ أَطَعۡنَكُمۡ فَلَا تَبۡغُواْ عَلَيۡهِنَّ سَبِيلًاۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيّٗا كَبِيرٗا ٣٤ ﴾ [النّساء:34]

[2] ـ صحيح مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، برقم (2855)، ج4، ص2191.

عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَلاَ أُنَبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الكَبَائِرِ» قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «الإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الوَالِدَيْنِ»، وَكَانَ مُتَّكِئًا فَجَلَسَ فَقَالَ: «أَلاَ وَقَوْلُ الزُّورِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ، أَلاَ وَقَوْلُ الزُّورِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ» فَمَا زَالَ يَقُولُهَا، حَتَّى قُلْتُ: لاَ يَسْكُتُ.

إنّ في قوله: «أَلاَ وَقَوْلُ الزُّورِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ» فيه إطناب من نّاحيتين:

الأولى: ذكر شهادة الزّور عقب قول الزّور، والتي جاءت مبيّنة ومفسّرة أنّ المقصود من قول الزّور شهادة الزّور؛ من باب التّأكيد، أو هو من عطف العامّ على الخاصّ. ورجّح الأوّل أهل التّحقيق. قال ابن دقيق العيد رحمه الله: (اهتمامه عليه السلام بأمر شهادة الزّور، أو قول الزّور: يحتمل أن تكون؛ لأنّها أسهل وقوعا على النّاس، والتّهاون بها أكثر، فمفسدتها أيسر وقوعا، ألا ترى أنّ المذكور معها: هو الإشراك بالله ولا يقع فيه مسلم، وعقوق الوالدين والطّبع صارف عنه؟ وأما قوله: "الزور" فإن الحوامل عليه كثيرة، كالعداوة وغيرها فاحتيج إلى الاهتمام بتعظيمها وليس ذلك لعظمها بالنّسبة إلى ما ذكر معها، وهو الإشراك قطعا. " وقول الزور، وشهادة الزور" ينبغي أن يحمل قوله: "الزور" على شهادة الزور، فإنّا لو حملناه على الإطلاق: لزم أن تكون الكَذْبة الواحدة مطلقا كبيرة، وليس كذلك، وقد نصّ الفقهاء على أنّ الكَذْبَة الواحدة وما يقاربها لا تسقط العدالة، ولو كانت كبيرة لأسقطت، وقد نص الله تعالى على عظم بعض الكذب فقال: ﴿ **وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا** ﴿١١٢﴾ ﴾ [النّساء: 112]. وعظم الكذب ومراتبه تتفاوت بحسب تفاوت مفاسده، وقد نصّ في الحديث الصّحيح على أنّ الغيبة والنّميمة كبيرة، والغيبة عندي: تختلف بحسب المقول والمغتاب به، فالغيبة بالقذف كبيرة، لإيجابها الحد، ولا تساويها الغيبة بقبح الخلقة مثلا، أو قبح بعض الهيئة في اللّباس مثلا، والله أعلم)[1].

وأضاف ابن حجر بعد نقل كلام ابن دقيق: (وقال غيره يجوز أن يكون من عطف الخاص على العام، لأن كل شهادة زور قول زور بغير عكس، ويحتمل قول الزور على نوع خاص منه. قلت والأولى ما قاله الشيخ ويؤيده وقوع الشكّ في ذلك في حديث أنس الذي

---

[1] ـ تقيّ الدّين بن دقيق العيد، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، تحقيق: حسن أحمد ياسر، النّاشر: دار ابن حزم. بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى، 1423هـ ـ 2002م، ص 920. وينظر كلامه عند ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج6، ص518 ـ 519. وكذلك: ج13، ص510.

بعده فدل على أن المراد شيء واحد)[1].

وفي عمدة القاري للعيني رحمه الله: (قوله: «وشهادة الزور» عطف على قوله: «وقول الزور» عطف تفسير لأنّ: قول الزور أعمّ من أن يكون كفرا، ومن أن يكون شهادةً أو كذبًا آخرَ من الكذبات)[2].

وذكر القسطلّاني في إرشاد السّاري: («ألا وقول الزور وشهادة الزور» من عطف التفسير، لأنّ قول الزور أعمّ من أن يكون كفرًا ومن أن يكون شهادة أو كذبًا آخر من الكذبات، أو من عطف الخاص على العام تعظيمًا لهذا النوع لِما يترتب عليه من المفاسد). [3]

الثّانية: تكرار الكلام أكثر من مرّتين، فيه تأكيد للمذكور على أنّه من كبائر الذّنوب، مع ما ارتبط به من جلوس النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم بعد أن كان مضطجعا، وافتتاح الكلام بألا التي تفيد التّوكيد، وعطف شهادة الزّور على قول الزّور، كلّ هذا زيادة في التّوكيد، والذي يفيد بدوره تهويل الأمر المذكور، وتقبيحه في نفس السّامع، فيكون أوقع في نفسه، وأدعى لتركه.

وفي كتاب العلم من صحيح البخاري بابٌ ترجم له البخاري بقوله: (باب من أعاد الحديث ثلاثا ليفهم عنه)، ثمّ ساق أحاديث كرّر فيها النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم الكلام ثلاثا.

قال ابن بطّال رحمه الله: (قال أبو الزناد [4] : إنما كان يكرر الكلام ثلاثًا، والسلام ثلاثًا إذا خشي أن لا يفهم عنه، أو لا يسمع سلامه، أو إذا أراد الإبلاغ في التعليم، أو الزجر في الموعظة. وفيه: أن الثلاث غاية ما يقع به البيان والإعذار به)[5].

وعلّق العيني رحمه الله في شرحه للحديث بقوله: (قوله: "وجلس" أي: للاهتمام بهذا الأمر، وهو يفيدنا تأكيد تحريمه وعظم قبحه. قوله: " وكان متّكئا"، جملة حالية. وسبب

---

[1] ـ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج13، ص510 ـ 511

[2] ـ بدر الدّين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق ، ج22، ص138.

[3] ـ أحمد القسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق ، ج13، ص12

[4] ـ هو سراج بن سراج بن محمد بن سراج: من أهل قرطبة، يكنى: أبا الزناد. كان فقيها حاذقا. ثقة صدوقا. له شرح على صحيح البخاري، نقل عنه غيره من شرّاح الصحيح كابن بطّال ومن بعده. توفي في محرم سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة. وكان مولده سنة أربع وستين وثلاث مائة. ينظر أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، تحقيق: عزت العطار الحسيني، الناشر: مكتبة الخانجي، الطبعة: الثانية، 1374هـ - 1955م. ص221.

[5] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق، ج1، ص173.

الاهتمام بذلك كون قول الزور أو شهادة الزور أسهل وقوعا على النّاس، والتّهاون بها أكثر، لأنّ الحوامل عليه كثيرة: كالعداوة والحقد والحسد ...، وغير ذلك، فاحتيج إلى الاهتمام بتعظيمه، والشرك مفسدته قاصرة، ومفسدة الزور متعدّية)[1].

وجاء في إرشاد السّاري للقسطلّاني: (وكرر " ألا" تنبيهًا على استقباح الزّور، وكرره دون الأولين لأنّ الناس يهُون عليهم أمره فيظنون أنه دون سابقه فهوّل صلّى الله عليه وسلّم أمره ونفر عنه حين كرره فحصل في مبالغة النّهي عنه ثلاثة أشياء: الجلوس وكان متكئًا، واستفتاحه بـ: (ألا) التي تفيد تنبيه المخاطب، وإقباله على سماعه وتكرير ذكره مرتين، بل في رواية ثلاثًا ثم أكّد تأكيدًا رابعًا بقوله: قول الزور وشهادة الزور وهما في المعنى واحد كما مرّ ذكر ما فيه)[2].

عَنْ أَسْمَاءَ، قَالَ: قَدِمَتْ أُمِّي وَهِيَ مُشْرِكَةٌ، فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ وَمُدَّتِهِمْ إِذْ عَاهَدُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مَعَ ابْنِهَا، فَاسْتَفْتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ: إِنَّ أُمِّي قَدِمَتْ وَهِيَ رَاغِبَةٌ؟ أَفَأَصِلُهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، صِلِي أُمَّكِ»

قوله: «صِلِي أُمَّكِ» جاءت توكيدا لكلمة: «نعم» التي أفادت الجواز.

عَنْ أُمِّ خَالِدٍ بِنْتِ خَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَتْ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ أَبِي وَعَلَيَّ قَمِيصٌ أَصْفَرُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سَنَهْ سَنَهْ» قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَهِيَ بِالحَبَشِيَّةِ: حَسَنَةٌ، قَالَتْ: فَذَهَبْتُ أَلْعَبُ بِخَاتَمِ النُّبُوَّةِ فَزَبَرَنِي أَبِي، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعْهَا» ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَبْلِي وَأَخْلِقِي، ثُمَّ أَبْلِي وَأَخْلِقِي، ثُمَّ أَبْلِي وَأَخْلِقِي».

كرّر كلمة " سنه" من باب التأكيد، وإنّما كلّمها بلغة الحبشة لأنّها ولدت ونشأت هناك بالحبشة، فخاطبها على سبيل الممازحة استمالة لقلبها وتطييبا لخاطرها، لذا لَمّا رأت منه ذلك ذهبت تلعب بخاتم النّبوّة.

قال الكرماني: (وإنما كان غرض رسول الله صلى الله عليه وسلم من التكلم بهذه الكلمة الحبشية استمالة قلبها لأنها كانت قد ولدت بأرض الحبشة)[3].

---

[1] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق ، ج13، ص310.

[2] ـ أحمد القسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج13، ص12.

[3] ـ شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج21، ص75.

وكرّر: «أَبْلِي وَأَخْلِقِي» ثلاثا تأكيدا للكلام المقصود من ورائه الدّعاء، تفاؤلا لها بطول العمر؛ لأنّ كثرة الإبلاء تستلزم كثرة الملبوس، وكثرة الملبوس تستلزم طول العمر، لذا قال عبد اللّه؛ راوي الحديث: "فَبَقِيَتْ حَتَّى ذَكَرَ، يَعْنِي مِنْ بَقَائِهَا". والدّعاء يستحسن فيه الإطناب كما قرّره العلماء.

وللكرماني أيضا: (و«أبلي» من أبليت الثوب؛ إذا جعلته عتيقا «وأخلقي» أيضا من باب الأفعال وهو بمعناه أيضا، وجاز أن يكونا من الثلاثي إذ أخلق بالضمّ وأخلق بمعنى، وكذلك بّلي وأَبلي. فإن قلت كيف جاز عطف الشيء على نفسه قلت باعتبار تغاير اللفظين، فإن قلت ما قولك في عطف «ثم أبلي وأخلقي» على مثله ولا تفاوت لا لفظًا ولا معنى؟ قلت في المعطوف تأكيد وتقوية ليس في المعطوف عليه كقوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ ﴾ [التّكاثر: 3 ـ 4])[1].

واختلف العلماء في أخلقي هل لها نفس معنى أبلي، وتكون حينئذ تأكيد لها، وعلى هذا يدلّ معناها اللّغوي؛ تقول: ثوب خلق بمعنى بالٍ، أم دلّت على غير معنى سابقتها، فيراد بها التّقطيع والتّمزيق، ففيها معنى سابقتها وزيادة، فتكون حينئذ تأسيسا. أو هي دالّة على معنى التّرقيع؛ أي عش فخرّق ثيابك وارقعها. وكلّ هذه المحامل فيها توكيد للأولى.

قال الخليل: (وخَلُقَ الثوب يَخْلُق خُلُوقةً، أي: بلي، وأَخْلَقَ إخلاقاً. ويقال للسائل: أخَلَقْتَ وجْهَك. واخْلَقَني فلان ثوبه، أي: أعطاني خَلَقا من الثياب. وثوب أخلاقٌ: ممزق من جوانبه)[2].

قال الجوهري: (وقد خَلُق الثّوبُ خُلُوقَة، أي بلي. وأخْلَقَ الثوب مثله)[3].

قال ابن الأثير: («أبلي وأخلقي» يروى بالقاف والفاء، فبالقاف من إخلاق الثوب تقطيعه، وقد خلق الثوب وأخلق. وأما الفاء فبمعنى العوض والبدل، وهو الأشبه. وقد تكرر الإخلاق بالقاف في الحديث)[4].

---

[1] ـ شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني، المصدر نفسه، ج13، ص62 ـ 63.

[2] ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، مصدر سابق ، مادّة (خلق)، ج4، ص151.

[3] ـ أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مصدر سابق، مادّة (خلق) ج4، ص211.

[4] ـ المبارك بن محمد بن الأثير المحدّث، النهاية في غريب الحديث والأثر، مصدر سابق ، مادّة (خلق)، ج1، ص526.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلاَ يُؤْذِ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ».

أعاد عبارة: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ» لتقرير المعنى في نفس السامع وتثبيته، ولبيان عظم هذه الخصال؛ بأن قرنها مع أصول الإيمان عند ذكر كلّ خصلة منها.

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْسَنَ النَّاسِ، وَأَجْوَدَ النَّاسِ، وَأَشْجَعَ النَّاسِ، وَلَقَدْ فَزِعَ أَهْلُ المَدِينَةِ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَانْطَلَقَ النَّاسُ قِبَلَ الصَّوْتِ، فَاسْتَقْبَلَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ سَبَقَ النَّاسَ إِلَى الصَّوْتِ، وَهُوَ يَقُولُ: «لَنْ تُرَاعُوا لَنْ تُرَاعُوا» وَهُوَ عَلَى فَرَسٍ لِأَبِي طَلْحَةَ عُرْيٍ مَا عَلَيْهِ سَرْجٌ، فِي عُنُقِهِ سَيْفٌ، فَقَالَ: « لَقَدْ وَجَدْتُهُ بَحْرًا. أَوْ: إِنَّهُ لَبَحْرٌ».

كرّر الكلام على سبيل التأكيد لطمأنتهم بعدم وجود ما يريعهم؛ أي ما يفزعون منه ويخافونه. قال الأزهري رحمه الله: (قال: «لَنْ تُرَاعُوا لَن تُرَاعُوا، إِنِّي وَجَدْتُهُ بَحْرًا »[1]. معناه: لا فزع ولا رَوْع فاسكتوا واهدءوا)[2].

وذكر التّوربشتي رحمه الله أنّ قوله: («لَنْ تُرَاعُوا» معناه: لا فزع ولا روع فاسكنوا، يقال: رِيعَ فلان إذا فزع)[3].

وللبيضاوي رحمه الله: (وهو يقول: « لَمْ تُرَاعُوا لَمْ تُرَاعُوا» الروع: الفزع، والمعنى: لا خوف ولا فزع، ورُوِيَ: «لَنْ تُرَاعُوا» فيكون خبرا في معنى النّهي)[4].

وجاء في شرح المشكاة للطّيبي: (قوله: « لَمْ تُرَاعُوا» معناه لا فزع ولا روع فاسكنوا. ويروى: «لَنْ تُرَاعُوا» والعرب تضع: (لم) و (لن) موضع: (لا). فعلى هذا يكون خبراً في معنى النّهي)[5].

---

[1] ـ رواه بهذا اللّفظ أبو القاسم ابن عساكر بسنده، معجم الشّيوخ، تحقيق: د. وفاء تقي الدّين، الطّبعة الأولى، 1421هـ ـ 2000م. رقم (604)، ج1، ص495. وأخرجه النّسائي في السّنن الكبرى بلفظ: « لَمْ تُرَاعُوا لَمْ تُرَاعُوا، إِنِّي وَجَدْتُهُ بَحْرًا»، كتاب عمل اليوم واللّيلة، ما يقول للخائف، رقم (11015)، ج12، ص555. وأصل الحديث في الصّحيحين.

[2] ـ أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللّغة، مصدر سابق، مادّة (راع)، ج2، ص375. وينظر أبو الفرج ابن الجوزي، غريب الحديث، مصدر سابق، ج1، ص421.

[3] ـ أبو عبد الله شهاب الدين التُّورِبِشْتِي، الميسر في شرح مصابيح السنة، مصدر سابق، ج4، ص1257.

[4] ـ القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، مصدر سابق، ج3، ص470.

[5] ـ شرف الدين الحسين بن محمذ الطيبي، الكاشف عن حقائق السّنن، مصدر سابق، ج12، ص3701.

وفي عمدة القاري العيني رحمه الله أنّ: (قوله: «لَنْ تُرَاعُوا» أي: لا تراعوا، جحد بمعنى النهي؛ أي لا تفزعوا، وهي كلمة تقال عند تسكين الرَّوع تأنيسا وإظهارا للرفق بالمخاطب)[1].

وعن الملّا علي القاري رحمه الله: (كرره تأكيدا أو كل لخطاب قوم من عن يمينه ويساره)[2].

عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَتَقَارَبُ الزَّمَانُ، وَيَنْقُصُ العَمَلُ، وَيُلْقَى الشُّحُّ، وَيَكْثُرُ الهَرْجُ» قَالُوا: وَمَا الهَرْجُ؟ قَالَ: «القَتْلُ القَتْلُ»

كرّر لفظة القتل من باب التّأكيد كي ترسخ في ذهن السّائل. كما يمكن القول أنّ تكريرها ينبئ عن كثرته وانتشاره في أماكن عدّة، وعلى استمراريّته على مرّ العصور إلى قيام السّاعة، والنّقل ثمّ الواقع شاهدان على ما قيل.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ عليه السلام قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الحَدِيثِ، وَلاَ تَحَسَّسُوا، وَلاَ تَجَسَّسُوا، وَلاَ تَحَاسَدُوا، وَلاَ تَدَابَرُوا، وَلاَ تَبَاغَضُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا».

لَمّا حذّر النّبي صلّى الله عليه وسلّم من الظنّ السّيّء، والتّكلّم به وإشاعته دون مستند، كان هناك دافعا قويّا من النّفس لمعاينة ذلك الظنّ بالتّحقّق، ولا سبيل لذلك إلاّ بالتجسّس والتّحسّس؛ ولهذا نهى ـ والله أعلم ـ عن ذلك بعد الظن، وساق اللّفظتين معا تأكيدا لذاك النّهي، سواء كانت الكلمتان متّفقتان في المعنى، أو متقاربتان؛ لكون المقاربة تعطي بعض المعنى، وربّما تفيد المعنى وزيادة.

قال ابن الأنباري رحمه الله: (وجاء في الحديث: «لاَ تَحَسَّسُوا، وَلاَ تَجَسَّسُوا» فنسقت إحدى اللفظتين على الأخرى؛ لأنّ الثانية تخالف لفظ الأولى في مذهب يحيى بن أبي كثير [3]. وأما أهل اللغة فإنهم يذهبون إلى أن الثانية نسقت على الأولى لما خالف لفظها لفظَها، ومعناه كمعناها)[4].

قال الخطّابي: (وقوله: «لا تجسسوا»، معناه: لا تبحثوا عن عيوب النّاس ولا تتّبعوا

---

[1] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق ، ج22، ص186.

[2] ـ الملا علي القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، مرجع سابق ، ج10، ص470.

[3] ـ يحيى بن أبي كثير أبو نصر مولى لطيئ. كان من أهل البصرة فتحول إلى اليمامة. وهو أحد الأئمّة الأعلام الحفّاظ، مات سنة: 129هـ. ينظر ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق، ج6، ص78 ـ 79. والذّهبي، سير أعلام النّبلاء، ج6، ص27 ـ 31.

[4] ـ أبو بكر محمد بن الأنباري،الزّاهر في معاني كلمات النّاس، مصدر سابق ، ج1، ص414 ـ 415.

أخبارهم. والتحسّس: بالحاء، طلب الخبر، ومنه قوله سبحانه: ﴿ **يَٰبَنِيَّ ٱذۡهَبُواْ فَتَحَسَّسُواْ مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ** ﴾ [يوسف: 87] ويقال: تجسّست الخبر وتحسّست بمعنى واحد)[1].

قال ابن عبد البر في الاستذكار: (وأما قوله: «لاَ تَحَسَّسُوا، وَلاَ تَجَسَّسُوا» فقيل معنى التجسّس ومعنى التحسّس سواء أو قريب من السّواء)[2].

وجاء في التّمهيد: (وأما قوله في هذا الحديث: «وَلاَ تَحَسَّسُوا، وَلاَ تَجَسَّسُوا» فهما لفظتان معناهما واحد وهو البحث والتطلّب لمعايب الناس ومساويهم إذا غابت واستترت لم يحل لأحد أن يسأل عنها ولا يكشف عن خبرها)[3].

2ـ المبالغة في الإنكار:

حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَانَ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ يَأْتِي قَوْمَهُ فَيُصَلِّي بِهِمُ الصَّلاَةَ، فَقَرَأَ بِهِمُ البَقَرَةَ، قَالَ: فَتَجَوَّزَ رَجُلٌ فَصَلَّى صَلاَةً خَفِيفَةً، فَبَلَغَ ذَلِكَ مُعَاذًا، فَقَالَ: إِنَّهُ مُنَافِقٌ، فَبَلَغَ ذَلِكَ الرَّجُلَ، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا قَوْمٌ نَعْمَلُ بِأَيْدِينَا، وَنَسْقِي بِنَوَاضِحِنَا، وَإِنَّ مُعَاذًا صَلَّى بِنَا البَارِحَةَ، فَقَرَأَ البَقَرَةَ، فَتَجَوَّزْتُ، فَزَعَمَ أَنِّي مُنَافِقٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « يَا مُعَاذُ، أَفَتَّانٌ أَنْتَ – ثَلاَثًا – اقْرَأْ: وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا وَسَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى وَنَحْوَهَا».

إذا كان في قوله: «أفتّان أنت؟» فيه مبالغة في توبيخه عن التّطويل؛ بما أفاده الحصر، فتكرير الكلمة ثلاثا فيه زيادة مبالغة في توبيخه، وإنكار فعله، وتأكيد على أنّ التّطويل بالنّاس، ينفّر النّاس عن هذا الخير، ويبغّض دين الله لعباده، وفتنة الرّجل في دينه هي عين الفتنة.

3ـ المبالغة في التّحذير:

عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «وَاللَّهِ لاَ يُؤْمِنُ، وَاللَّهِ لاَ يُؤْمِنُ، وَاللَّهِ لاَ يُؤْمِنُ» قِيلَ: وَمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الَّذِي لاَ يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَايِقَهُ».

صدّر الكلام بالجملة القسميّة وكرّرها ثلاثا بنفي الإيمان عن مبهم، كلّ ذلك مبالغة في

---

[1] ـ أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، معالم السنن، مصدر سابق، ج3، ص586.

[2] ـ أبو عمر يوسف بن عبد البر، الاستذكار، مصدر سابق ، ج8، ص 291.

[3] ـ أبو عمر يوسف بن عبد البر، التّمهيد لما في الموطّإ من المعاني والأسانيد، مصدر سابق، ج7، ص211.

التّحذير ممّا ذكرَ بعدُ، وتهويلا للمذكور، وتشويقا للسّامع ممّا سيقال له، لتقرير المعنى في النفس وتثبيته، وتقبيحه حتّى يُجْتَب.

قال ابن بطّال رحمه الله: (وهذا الحديث شديد في الحضّ على ترك أذى الجار، ألا ترى أنّه عليه السلام أكّد ذلك بقسمه ثلاث مرّات أنه: لا يؤمن من لا يأمن جاره بوائقه، ومعناه: أنّه لا يؤمن الإيمان الكامل، ولا يبلغ أعلى درجاته من كان بهذه الصفة، فينبغي لكل مؤمن أن يحذر أذى جاره ويرغب أن يكون في أعلى درجات الإيمان، وينتهى عما نهاه الله ورسوله عنه، ويرغب فيما رضياه وحضّا العباد عليه)[1].

وقال القسطلّاني: (وفي تكرير القسم ثلاثًا تأكيد حق الجار)[2].

4ـ زيادة التقرير والتأكيد:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِنًى: «أَتَدْرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «فَإِنَّ هَذَا يَوْمٌ حَرَامٌ، أَفَتَدْرُونَ أَيُّ بَلَدٍ هَذَا» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «بَلَدٌ حَرَامٌ، أَتَدْرُونَ أَيُّ شَهْرٍ هَذَا» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «شَهْرٌ حَرَامٌ» قَالَ: «فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا».

معلوم أنّ اليوم الذي ذكره النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم كان يوما معظّما في الجاهليّة يحرم فيه الاقتتال، وكذا البلد الحرام مكّة، وشهر ذي الحجّة، وكان هذا أمر مقرّر في نفوسهم أيّما تقرير، وعند مجيء الإسلام أقرّهم على أمرهم هذا وأكّده. ولَمّا كان حالهم ما ذُكرَ، خاطبهم مستفهما عن هذه الأشياء تذكيرا وتقريرا وتأكيدا، على سبيل الإطناب، كي يقرّر لهم أنّ حرمة الدّماء والأموال والأعراض في سائر الأيّام والبلدان والشّهور، هي شديدة الحرمة، وعظيمة الوزر كما لو كانت في يوم النّحر ببلد الله المحرّم من شهر الله المحرّم تماما بتمام.

قال المهلب رحمه الله: (وفيه أن ما كان حرامًا، فيجب على العالم أن يؤكّد حرمته، ويغلّظ في التّحذير عليه بأبلغ ما يجد، بالمعنى، والمعنيين، والثلاثة، كما فعل صلى الله عليه

---

[1] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق ، ج9، ص222.

[2] ـ أحمد القسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج13، ص43.

وسلم في قوله: « كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا»)[1].

وذكر القاضي عياض رحمه الله أنّ: (قوله: «فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا، في شهركم هذا» كلّ هذا تأكيد لحرمة الدّماء والأموال والأعراض، وتحريمٌ لمظالم العباد، كتأكيد حرمة يوم النحر من شهر الحج في حرم مكة)[2].

وجاء عن التّوربشتي رحمه الله: (وإنّما شبّه ذلك في التحريم بيوم عرفة وبذي الحجة والبلد؛ لأنّهم كانوا يعتقدون أنّها محرّمة أشدّ التحريم لا يستباح منها شيء، وفي تشبيه هذا مع بيان حرمة الدّماء والأموال تأكيد لحرمة تلك الأشياء التي شبّه بتحريمها تحريم الدماء والأموال)[3].

وللنّووي رحمه الله في المنهاج عند هذا الحديث: (المراد بهذا كلّه بيان توكيد غلظ تحريم الأموال والدّماء والأعراض والتحذير من ذلك)[4].

وفي شرح المشكاة للطّيبي: (وإنما شبّه ذلك في التحريم بيوم عرفة، وبذي الحجّة، وبالبلد؛ لأنّهم كانوا يعتقدون أنها محرمة أشد التحريم لا يستباح منها شيء، وفي تشبيهه هذا مع بيان حرمة الدّماء والأموال تأكيد لحرمة تلك الأشياء التي شبه بتحريمها الدّماء والأموال.

أقول: هذا من تشبيه ما لم تجر به العادة بما جرت به العادة، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ ﴾ [الأعراف: 171] كانوا يستبيحون دماءهم وأموالهم في الجاهلية في غير الأشهر الحرم، ويحرمونها فيها، كأنّه قيل: إنّ دماءكم وأموالكم محرمة عليكم أبداً كحرمة يومكم وشهركم وبلدكم)[5].

قال الكرماني: (والشهر هو ذو الحجة، وهو من الأشهر الحرم، والبلد مكّة، والقتال حرام في ذلك الزمان، وذلك المكان، و"الأعراض" جمع العرض بكسر المهملة موضع المدح والذم من الإنسان. وإنما قدم السؤال عنها تذكارا للحرمة لأنّهم لا يرون استباحة تلك الأشياء وانتهاك حرمتها بحال وتقديرا في نفوسهم ليبني عليه ما أراد تقريره على سبيل التأكيد والتشديد)[6].

---

[1] ـ ابن بطال، المصدر السابق، ج1، ص150.

[2] ـ القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم، مصدر سابق ، ج5، ص483.

[3] ـ أبو عبد الله شهاب الدين التُّورِبِشْتِي، الميسر في شرح مصابيح السنة، مصدر سابق ،ج2، ص599.

[4] ـ يحي بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج، مصدر سابق ، ج11، ص169.

[5] ـ شرف الدين الحسين بنمحمد الطيبي، الكاشف عن حقائق السّنن، مصدر سابق ، ج6، ص1964.

[6] ـ شمس الدين محمد الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج21، ص189 ـ 190.

عن النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قُال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَرَى المؤْمِنِينَ فِي تَرَاحُمِهِمْ وَتَوَادِّهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ، كَمَثَلِ الجَسَدِ، إِذَا اشْتَكَى عُضْوًا تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ جَسَدِهِ بِالسَّهَرِ وَالحُمَّى»

في قوله: «تَرَى المؤْمِنِينَ فِي تَرَاحُمِهِمْ وَتَوَادِّهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ»، نجد أنّ الكلمات المذكورة بينها تقارب كبير في دلالاتها ومعانيها، فنجد أنّ كلّ لفظة لا تكاد تنفك وتنفصل عن معنى أختها، وجيء بها كون المقام مقام إطناب، قصد تقرير وتوكيد الصّفات الحسنة والأخلاق الفاضلة التي يجبّ على كلّ مسلم التّحلّي بها.

وجاء الفعل المضارع في ابتداء الكلام؛ ليدلّ حدوث هذا الأمر واستمراريّته، ويؤكّد ويقرّر أنّ هذا ما ينبغي أن يكون عليه المؤمنون في كلّ زمان ومكان، وعلى أيّ حال.

نقل ابن حجر عن ابن أبي جمرة: (الذي يظهر أن التراحم والتوادد والتعاطف وإن كانت متقاربة في المعنى لكن بينها فرق لطيف فأمّا التراحم فالمراد به أن يرحم بعضهم بعضا بأخوّة الإيمان لا بسبب شيء آخر، وأمّا التوادد فالمراد به التواصل الجالب للمحبة كالتّزاور والتهادي، وأمّا التعاطف فالمراد به إعانة بعضهم بعضا، كما يعطف الثوب عليه ليقويه)[1].

وقوله: «إِذَا اشْتَكَى ... » هي بيان لوجه الشّبه، وتوضيح لما ينبغي أن يكون عليه المؤمنون، وجاء بالفعل تداعى الدّال التفاعل والمفاعلة من كلا الجانبين، وهي دعوة للمسلمين

بالاهتمام بأمر بعضهم البعض. قال أبو إسحاق ابن قرقول:(قوله: «تَدَاعَى لَهَا سَائِرُ الجَسَدِ» أي: استجاب كأنه يدعو بعضها بعضًا)[2].

وللنّووي: («تداعى لها سائر الجسد» أي دعا بعضه بعضا إلى المشاركة في ذلك ومنه قوله تداعت الحيطان أي تساقطت أو قربت من التساقط)[3].

وفي شرح المشكاة للطّيبي: (قوله: «تداعى له سائر الجسد»: كأنه بعضه دعا بعضاً

---

[1] ـ ابن حجر نفلا عن أبي محمّد عبد الله بن أبي جمرة الأندلسي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج13، ص555 ـ 556. ولم أقف في كتابه بهجة النّفوس عند شرحه لهذا الحديث معنى الكلام المنقول عنه، والله أعلم. ينظر ج4، ص257.

[2] ـ أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن قرقول الوهراني، مطالع الأنوار على صحاح الآثار، مصدر سابق، ج3، ص39.

[3] ـ يحيى بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، مصدر سابق، ج16، ص140 وينظر ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج13، ص556.

ومنه قولهم: تداعت الحيطان، أي تساقطت أو كادت. ووجه التّشبيه فيه هو التوافق في المشقة والراحة والنفع والضرر)[1].

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَثْنَى رَجُلٌ عَلَى رَجُلٍ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «وَيْلَكَ، قَطَعْتَ عُنُقَ أَخِيكَ ـ ثَلاَثًا ـ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَادِحًا لاَ مَحَالَةَ فَلْيَقُلْ: أَحْسِبُ فُلاَنًا، وَاللَّهُ حَسِيبُهُ، وَلاَ أُزَكِّي عَلَى اللَّهِ أَحَدًا، إِنْ كَانَ يَعْلَمُ».

قوله: « وَيْلَكَ، قَطَعْتَ عُنُقَ أَخِيكَ ـ ثَلاَثًا ـ » أي كرّر الكلام ثلاثا مبالغة في إنكاره مدح أخيه في وجهه؛ مخافة الافتتان بالمدح، أو أنكر عليه كونه مدحه بما ليس فيه.

ز ـ الطرد والعكس [2]

عن أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا بَعَثَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ، قَالَ لَهُمَا: «يَسِّرَا وَلاَ تُعَسِّرَا، وَبَشِّرَا وَلاَ تُنَفِّرَا، وَتَطَاوَعَا» وفي رواية أَنَس بْن مَالِكٍ: «يَسِّرُوا وَلاَ تُعَسِّرُوا، وَسَكِّنُوا وَلاَ تُنَفِّرُوا»

نصّ العلماء على أنّ الجمع بين الأمر بالشّيء والنّهي عنه في نفس الوقت يفيد المبالغة في التّأكيد، كما يفيد أيضا أنّ المأمور به هو المطلوب في جميع الأحوال، وفي كلّ الأوقات.

قال النّووي: (إنّما جمع في هذه الألفاظ بين الشّيء وضدِّه لأنّه قد يفعلهما في وقتين فلو اقتصر على «يسروا» لصدق ذلك على من يسّر مرّة أو مرّات، وعسّر في معظم الحالات، فإذا قال: «ولا تعسروا» انتفى التّعسير في جميع الأحوال من جميع وجوهه، وهذا هو المطلوب. وكذا يقال في «يسرا ولا تنفرا وتطاوعا ولا تختلفا» لأنّهما قد يتطاوعان في وقت، ويختلفان في وقت، وقد يتطاوعان في شيء ويختلفان في شيء. وفي هذا الحديث الأمر بالتبشير بفضل الله وعظيم ثوابه، وجزيل عطائه وسعة رحمته، والنّهي عن التّنفير بذكر التّخويف، وأنواع الوعيد محضة من غير ضمّها إلى التبشير. وفيه تأليف من قرب إسلامه، وترك التشديد، عليهم وكذلك من قارب البلوغ من الصبيان ومن بلغ، ومن تاب من المعاصي، كلهم يتلطّف بهم، ويدرجون في

---

[1] ـ شرف الدين الحسين بن محمد الطيبي، الكاشف عن حقائق السنن، مصدر سابق ، ج10، ص3176. وينظر شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني، الكواكب الدّراري، مصدر سابق ، ج21، ص171.

[2] ـ قال عبد الرّحمن حبنّكة: (الطرد والعكس: هو أن يؤتى بكلامين يقرر كل منها بمنطوقه مفهوم الثاني منهما. فهو من الإطناب ذي الفائدة، وفائدته تأكيد منطوق كل منهما لمفهوم الآخر). ينظر البلاغة العربية، مصدر سابق،ج2، ص91.

أنواع الطاعة قليلا قليلا. وقد كانت أمور الإسلام في التّكليف على التدريج، فمتى يسّر على الدّاخل في الطاعة أو المريد للدّخول فيها سهلت عليه، وكانت عاقبته غالبا التزايد منها، ومتى عسرت عليه أوشك أن لّا يدخل فيها، وإن دخل أوشك أن لّا يدوم أو لا يستحليها)[1].

وذكر ابن حجر جزءا من كلام النّووي وأضاف قائلا: (وأيضا، فإنّ المقام مقام الإطناب لا الإيجاز).[2]

وقال الطّيبي: (قوله: «بشروا ولا تنفروا» من باب المقابلة المعنوية، إذ الحقيقة أن يقال: بشّروا ولا تنذروا، واستأنسوا ولا تنفروا، فجمع بينهما ليعم البشارة والنذارة الاستئناس والتنفير)[3].

وفي شرح البخاري للقسطلّاني رحمه الله: («يسّروا» أمر من اليسر نقيض العسر «ولا تعسّروا» نهي من عسر تعسيرًا، واستشكل الإتيان بالثاني بعد الأوّل؛ لأنّ الأمر بالإتيان بالشيء نهي عن ضده. وأجيب بأنّه إنّما صرح باللازم للتّأكيد، وبأنّه لو اقتصر على الأوّل لصدق على من أتى به مرة وأتى بالثاني غالب أوقاته، فلمّا قال: «ولا تعسروا» انتفى التعسير في كل الأوقات من جميع الوجوه. «وبشروا» أمر من البشارة وهي الإخبار بالخير نقيض النذارة «ولا تنفروا» نهي من نفّر بالتشديد؛ أي: بشّروا الناس أو المؤمنين بفضل الله وثوابه وجزيل عطائه وسعة رحمته، ولا تنفّروهم بذكر التخويف وأنواع الوعيد. لا يقال كان المناسب أن يأتي بدل ولا تنفروا ولا تنذروا، لأنه نقيض التبشير لا التنفير لأنهم قالوا: المقصود من الإنذار التنفير، فصرّح بما هو المقصود منه ولم يقتصر على أحدهما كما لم يقتصر في الأوّلين لعموم النكرة في سياق النفي، لأنّه لا يلزم من عدم التعسير ثبوت التيسير، ولا من عدم التنفير ثبوت التبشير، فجمع بين هذه الألفاظ لثبوت هذه المعاني لا سيما والمقام مقام إطناب)[4]. وقال في موضع آخر: (وفائدة قوله: «ولا تعسّرا» التصريح باللازم تأكيدًا، ولأنّ المقام مقام إطناب لا إيجاز)[5].

وفي شرح رياض الصّالحين للصّدّيقي الشّافعي: (اليسر ضدّ العسر، وذكر في الثانية

---

[1] ـ يحي بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج، مصدر سابق ، ج12، ص41.

[2] ـ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق ، ج1، ص288.

[3] ـ شرف الدين الحسين بن محمد الطيبي، الكاشف عن حقائق السّنن، مصدر سابق، ج8، ص2590.

[4] ـ أحمد القسطلّاني، إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج1، ص249.

[5] ـ أحمد القسطلّاني، المصدر نفسه، ج13، ص132

تأكيداً وإطناباً وإلّا فالأمر بالشيء النهي عن ضده، أو لأنه لو اقتصر على الأمر بالتيسير لصدق على من أتى به مرة، وبالعسر بعض أوقاته، فلما قال ولا تعسروا انتفى العسر سائر الأوقات. وذلك لقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٖۚ﴾ [الحج: 78])[1].

ثمّ اعلم أنّ وضع الحديث في باب الإطناب فيه نوع مسامحة؛ كون الحديث حمل في ثناياه معانٍ كثيرةً وفوائدَ غزيرةً، وكلام النّووي السّابق الذّكر، شاهد على ما قلنا، لذا عدّه العلماء من جوامع كلمه صلّى الله عليه وسلم.

قال الكرماني رحمه الله: (قوله «يسروا» من اليسر نقيض العسر. فإن قلت الأمر بالشيء نهي عن ضده فما الفائدة في: «ولا تعسروا»؟ قلت لا نسلم ذلك، ولو سلمنا فالغرض التصريح بما لزم ضمنا للتأكيد. قوله: «وبشروا» من البشارة أي الإخبار بالخبر نقيض الإنذار أي الإخبار بالشر. فإن قلت المناسب أن يقال بدله ولا تنذروا لأنّ الإنذار نقيض التّبشير لا التّنفير. قلت المقصود من الإنذار التنفير فصرح بما هو مقصود منه وهذا الحديث من جوامع الكلم لاشتماله علي خير الدنيا والآخرة، لأنّ الدنيا دار الأعمال والآخرة دار الجزاء، فأمر صلي الله عليه وسلم فيما يتعلق بالدنيا بالتسهيل وفيما يتعلق بالآخرة بالوعد بالخير والإخبار بالسّرور وتحقيقا لكونه رحمة للعالمين في الدارين)[2].

عن أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَالَ فِي المسْجِدِ، فَثَارَ إِلَيْهِ النَّاسُ لِيَقَعُوا بِهِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعُوهُ، وَأَهْرِيقُوا عَلَى بَوْلِهِ ذَنُوبًا مِنْ مَاءٍ، أَوْ سَجْلًا مِنْ مَاءٍ، فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُيَسِّرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ».

قال الطّيبي: (وقوله: «ولم تبعثوا معسرين» عطف على قوله: «وإنما بعثتم ميسرين» علي طريقة الطرد والعكس، تقريراً بعد تقرير، ودلالة علي أنّ الأمر مبني علي اليسر قطعاً)[3].

قال العيني: قوله: «ولم تبعثوا معسرين»، ما فائدته وقد حصل المراد من قوله: «بعثتم ...» إلى آخره؟ قلت: هذا تأكيد بعد تأكيد، دلالة على أنّ الأمر مبنيّ على اليسر قطعا)[4].

---

[1] ـ محمد علي البكري الصّدّيقي الشّافعي، دليل الفالحين لطرق رياض الصّالحين، مصدر سابق ، ج5، ص92.

[2] ـ شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني، الكواكب الدّراري في شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج2، ص34.

[3] ـ الطيبي، الكاشف عن حقائق السّنن، مصدر سابق،ج3، ص835. وينظر الكرماني، الكواكب الدّراري ج3، ص71.

[4] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق ، ج3، ص191.

قال القسطلّاني: (أكد السابق بنفي ضده تنبيهًا على المبالغة في اليسر)[1].

عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ يَهُودَ أَتَوُا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكُمْ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: عَلَيْكُمْ، وَلَعَنَكُمُ اللَّهُ، وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ. قَالَ: «مَهْلًا يَا عَائِشَةُ، عَلَيْكِ بِالرِّفْقِ، وَإِيَّاكِ وَالعُنْفَ وَالفُحْشَ» قَالَتْ: أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ: «أَوَلَمْ تَسْمَعِي مَا قُلْتُ؟ رَدَدْتُ عَلَيْهِمْ، فَيُسْتَجَابُ لِي فِيهِمْ، وَلاَ يُسْتَجَابُ لَهُمْ فِيَّ»

العبارات الواردة في الحديث فيها دلالة على نفس المعنى، فالمهل معناه السّكينة والوقار، ويقال: مهلا يا فلان: أي رفقا وسكونا. فمعنى: «مهلا يا عائشة»، ارفقي واتّئدي، وهو كلام مصرّح به في العبارة الثّانية، ومعلوم أنّ الأمر بالشّيء نهي عن ضدّه؛ أي أنّ العبارتين فيهما معنى الأمر بالرّفق واللّين، والنّهي عن العنف والفحش، ثمّ أضاف لها تأكيدا ثالثا بالنّهي الصّريح عن العنف، وكلّ هذه العبارات جيء بها لتؤكّد على الرّفق في الأمر كلّه، كما جاء مصرّحا به في روايات أخرى، ومبالغة في ترك العنف؛ كونه يشين الأشياء.

حـ ـ التوشيع[2]

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى قَبْرَيْنِ، فَقَالَ: «إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا هَذَا: فَكَانَ لاَ يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ، وَأَمَّا هَذَا: فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ».

أجمل ذكر عذاب المقبورين وسبب عذابهما، ثمّ فصّل ببيان سبب العذاب؛ بأن ذكر كلًّا على حِدَه، وهذا النّوع من الإطناب يسمّى بالتّوشيع، والله أعلم.

---

[1] ـ أحمد القسطلّاني، إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري، ج1، ص447.

[2] ـ قال ابن أبي الأصبع العدواني: التّوشيع: هو من الوشيعة، وهي الطريقة في البُرْد المطلق، فكأن الشاعر أهمل البيت كله إلا آخره، فإنه أتى فيه بطريقة تعد من المحاسن. وهو عند أهل الصناعة عبارة عن أن يأتي المتكلم أو الشاعر باسم مثنى في حشو العجز، ثم يأتي تلوه باسمين مفردين هما عين ذلك المثنى، يكون الأخير منهما قافية بيته أو سجعة كلامه، كأنهما تفسير ذلك. وقد جاء من ذلك في السنة ما لا يلحق بلاغة، وهو قوله عليه السلام: «يشب ابن آدم وتشب فيه خصلتان: الحرص، وطول الأمل»). تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تحقيق: د. حفني محمد شرف الناشر: الجمهورية العربية المتحدة ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، ص316.

والتوشيع قد عدّه المتقدّمون على أنّه من محسّنات الكلام. ثمّ أدخله بعض المتأخّرين في باب علم المعاني؛ لارتباطه بالإطناب. قال أحمد الهاشمي: (وهو أن يؤتى في آخر الكلام بمثنى مفسر بمفردين ليُرى المعنى في صورتين، يخرج فيهما من الخفاء المستوحش إلى الظهور المأنوس) جواهر البلاغة، مرجع سابق، ص202.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَجِدُ مِنْ شَرِّ النَّاسِ يَوْمَ القِيَامَةِ عِنْدَ اللَّهِ ذَا الوَجْهَيْنِ، الَّذِي يَأْتِي هَؤُلاَءِ بِوَجْهٍ، وَهَؤُلاَءِ بِوَجْهٍ».

قوله: «الَّذِي يَأْتِي هَؤُلاَءِ بِوَجْهٍ، وَهَؤُلاَءِ بِوَجْهٍ» هي بيان وتفسير لما قبلها

قال الصّنعاني (قوله في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ: «ذا الوجهين» قد فسره بقوله: «يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه») [1].

ط ـ التذييل[2]

عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قُال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «كُلُّ أُمَّتِي مُعَافًى إِلَّا المجَاهِرِينَ، وَإِنَّ مِنَ المجَاهَرَةِ أَنْ يَعْمَلَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ عَمَلًا، ثُمَّ يُصْبِحَ وَقَدْ سَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَيَقُولَ: يَا فُلاَنُ، عَمِلْتُ البَارِحَةَ كَذَا وَكَذَا، وَقَدْ بَاتَ يَسْتُرُهُ رَبُّهُ، وَيُصْبِحُ يَكْشِفُ سِتْرَ اللَّهِ عَنْهُ».

قوله: «وَقَدْ بَاتَ يَسْتُرُهُ رَبُّهُ، وَيُصْبِحُ يَكْشِفُ سِتْرَ اللَّهِ عَنْهُ» جاءت لتوكيد وتحقيق معنى الكلام السّابق، وهذا النّوع من الإطناب يسمّيه البلاغيّون: بالتّذييل

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي، رَأَى فِي قِبْلَةِ المسْجِدِ نُخَامَةً، فَحَكَّهَا بِيَدِهِ، فَتَغَيَّظَ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ فِي الصَّلاَةِ، فَإِنَّ اللَّهَ حِيَالَ وَجْهِهِ، فَلاَ يَتَنَخَّمَنَّ حِيَالَ وَجْهِهِ فِي الصَّلاَةِ».

الذي يظهر ـ والله أعلم ـ أنّ الحديث فيه إطناب؛ حيث نجد إعادة عبارتي «في الصّلاة» و«حيال وجهه»، أعادهما مرّتين لنفس المعنى من باب التّذييل؛ لتوكيد وتقرير الكلام، وتمكين المعنى في نفس السّامع.

---

[1] ـ أبو إبراهيم محمد بن إسماعيل الصّنعاني، التّحبير لإيضاح معاني التّيسير، تحقيق: محمّد صبحي بن حسن حلاق، النّاشر: مكتبة الرّشد ـ الرّياض ـ السّعودية، الطبعة الأولى، 1433هـ ـ 2012م، ج4، ص456.

[2] ـ قال أبو هلال العسكري : (فأما التذييل فهو إعادة الألفاظ المترادفة على المعنى بعينه، حتى يظهر لمن لم يفهمه، ويتوكد عند من فهمه، وهو ضدّ الإشارة والتعريض؛ وينبغي أن يستعمل في المواطن الجامعة، والمواقف الحافلة؛ لأن تلك المواطن تجمع البطيء الفهم، والبعيد الذهن، والثاقب القريحة، والجيد الخاطر، فإذا تكررت الألفاظ على المعنى الواحد توكد عند الذهن اللقن، وصح للكليل البليد). الصناعتين الكتابة والشّعر، تحقيق: علي محمد البجاوي/ ومحمد أبو الفضل إبراهيم. الناشر: المكتبة العنصرية . بيروت، عام النشر: 1419هـ ، ص373.

وقال ابن سنان الخفاجي: (وأما التذييل: فهو العبارة عن المعنى بألفاظ تزيد عليه). سر الفصاحة، مصدر سابق، ص219.

ي ـ التّعليل

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ». أفادت لفظة: «وَهُوَ خَلَقَكَ»، زيادة تقبيحٍ للشّرك، وبيان وتخصيص لإفراد الله بالعبودية؛ فالمنفرد بالخلق والرّزق والملك والتّدبير، هو المستحقّ للعبادة وحده، ولَمّا كان أعظم الذّنب إشراك مع الله غيره في العبادة، ذكّر وعلّل بأنّ المنفرد بالخلق والرّزق والتّدبير هو المستحقّ بالعبادة إفرادا دون شريك، والله أعلم

قال القسطلّاني: («أن تجعل لله ندًّا» أي مثلًا ونظيرًا «وهو خلقك» وغيره لا يستطيع خلق شيء موجود الخلق يدلّ على الخالق، واستقامة الخلق تدلّ على توحيده، ولو كان المدبّر اثنين لم يكن على الاستقامة، ولذا قال موحد الجاهلية زيد بن عمرو بن نفيل[1] : [الوافر]

أَرَبًّا وَاحِدًا أَمْ أَلْفَ رَبٍّ ... أَدِينُ إِذَا تَقَسَّمَتِ الْأُمُورُ

تَرَكْتُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى جَمِيعًا ... كَذَلِكَ يَفْعَلُ الرَّجُلُ الْبَصِيرُ)[2].

فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا زَالَ بِكُمْ صَنِيعُكُمْ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُكْتَبُ عَلَيْكُمْ، فَعَلَيْكُمْ بِالصَّلاَةِ فِي بُيُوتِكُمْ، فَإِنَّ خَيْرَ صَلاَةِ المَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الصَّلاَةَ المَكْتُوبَةَ».

لَمّا أمرهم النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم بالصّلاة في البيوت، علّل ذلك بالجملة التي تليها مع استثناء المكتوبة، وفي ذكره لذلك زيادة تقرير لمضمون الكلام، وتحفيزا لهم حتّى يرغبوا في العمل بما أمرهم به.

---

[1] ـ البيت الأوّل ذكره أبو بكر بن أبي عاصم في الآحاد والمثاني عند ذكره لزيد بن عمر بن نفيل رقم الحديث: (773)، ج2، ص77. ضمن سبعة أبيات هو رابعها. وينظر: أبو بكر محمّد بن الحسن بن دريد، الاشتقاق، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، النّاشر: مكتبة الخانجي . القاهرة . مصر، الطّبعة الثّالثة، ص135. وأبو القاسم عبد الله بن المرزبان البغوي، معجم الصّحابة، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، الناشر: مكتبة دار البيان . الكويت، الطبعة: الأولى، 1421هـ ـ 2000م، ج2، ص445. ومصعب بن عبد الله، نسب قريش، تحقيق: ليفي بروفنسال، أستاذ اللغة والحضارة بالسوربون ومدير معهد الدروس الإسلامية بجامعة باريس . سابقا، الناشر: دار المعارف، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ص364. و الزبير بن بكار بن عبد الله القرشي، جمهرة نسب قريش وأخبارها، تحقيق: محمود محمد شاكر، الناشر: مطبعة المدني، 1381م، ص417. وابن عساكر، تاريخ دمشق، ج19، ص513. وذكر البيتين معا أحمد بن محمّد بن عبد الله الحنفي، مشيخة ابن البخاري، تحقيق: د. عوض عتقي سعد الحازمي، الناشر: دار عالم الفؤاد . مكة . السعودية، الطبعة: الأولى، 1419هـ، ج3، ص1955.

[2] ـ أحمد القسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج10، ص15.

وقوله: «إلاّ الصلاة المكتوبة»، قد تكون من باب الاحتراس، إذ مساق الكلام عن صلاة اللّيل، وهي من النّافلة، وأصل أمر النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم أن يحمل على النّفل، فلمّا خشي أن يُفهم من كلامه دخول الفريضة في عموم ما ذكر، استثنى المكتوبة، والله وأعلم بما هو صواب.

ك ـ الاستقصاء[1]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ، اشْتَدَّ عَلَيْهِ العَطَشُ، فَوَجَدَ بِئْرًا فَنَزَلَ فِيهَا، فَشَرِبَ ثُمَّ خَرَجَ، فَإِذَا كَلْبٌ يَلْهَثُ، يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ العَطَشِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: لَقَدْ بَلَغَ هَذَا الكَلْبَ مِنَ العَطَشِ مِثْلُ الَّذِي كَانَ بَلَغَ بِي، فَنَزَلَ البِئْرَ فَمَلَأَ خُفَّهُ ثُمَّ أَمْسَكَهُ بِفِيهِ، فَسَقَى الكَلْبَ فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَغَفَرَ لَهُ»

نلحظ في هذا الحديث أنّ سرد القصّة جاء بعبارات كثيرة كان يغني عنها عبارات أقصر منها، فنجد أنّه ابتدأ بذكر مشي الرّجل بطريق، ثمّ ذكر اشتداد العطش عليه، وبعد أن وجد بئرا ذكر نزوله وشربه وصعوده، وبعدها ذكر قصّة سقيه للكلب بنفس التّفصيل، وهذا فيه نوع استقصاء لأحداث للقصّة.

أمّا قوله: «فَغَفَرَ لَهُ» فالفاء سببية، مع إمكان أن تكون تفسيرية. وجيء بها بيانا لقوله «فَشَرَ الله لَهُ»، أو هي من عطف الخاص على العام، على اعتبار أنّ غفران ذنوبه داخل في عموم شكر الله له.

قال الزّجّاج: (الشَّكور هو فعول من الشكر وأصل الشكر في الكلام الظهور، ....

فكأنّ الشّكر من الله تعالى هو إثابته الشّاكر على شكره، فجعل ثوابه للشكر وقبوله للطاعة شكرا على طريقة المقابلة كما قال عز اسمه: ﴿ **فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡۚ** ﴾ [البقرة: 194])[2] :

---

[1] ـ قال ابن أبي الأصبع العدواني:(وهو أن يتناول الشاعر معنى فيستقصيه إلى أن لا يترك فيه شيئاً). تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، مصدر سابق ، ص540.

وقال الميداني: (الاستقصاء: هو أن يتناول المتكلم بيان معنى، فيستقصيه من كل جوانبه، آتيا بجميع عوارضه، ولوازمه، بعد أن يستقصي جميع أوصافه الذاتية، حتى لا يترك لمن يتناوله بعده مقالا إضافيا فيه). البلاغة العربية، ج2، ص92.

[2] ـ إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، تفسير أسماء الله الحسنى، المحقق: أحمد يوسف الدقاق، الناشر: دار الثقافة العربية، ص47 ـ 48.

وقال الباجي: (وقوله: «فشكر الله له» يحتمل أن يريد بذلك الثّناء عليه بفعله ويحتمل ـ والله أعلم ـ أن يريد به الجزاء له بالغفران والثّواب، وقد تسمّي العرب الجزاء شكرا)[1] .

ل ـ الاحتراس[2]

جاء في حديث الغار«... وَقَالَ الآخَرُ: اللَّهُمَّ إِنِّي كُنْتُ اسْتَأْجَرْتُ أَجِيرًا بِفَرَقِ أَرُزٍّ، فَلَمَّا قَضَى عَمَلَهُ قَالَ: أَعْطِنِي حَقِّي، فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ حَقَّهُ فَتَرَكَهُ وَرَغِبَ عَنْهُ ...».

جاء بعبارة «ورغب عنه» بعد قوله: «فتركه»، احتراسا من أن يظنّ السّامع أنّ سبب التّرك كونه لم يوفّه حقّه، أو لشيء من هذا القبيل، لا لرغبة عنه.

عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لاَ يَرْمِي رَجُلٌ رَجُلًا بِالفُسُوقِ، وَلاَ يَرْمِيهِ بِالكُفْرِ، إِلَّا ارْتَدَّتْ عَلَيْهِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهُ كَذَلِكَ»

دلّ قوله: «إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهُ كَذَلِكَ»، على أنّ من أطلق لفظ الكفر والفسوق على من استحقّه، وله في ذلك مستند شرعيّ، غير داخل في عموم ما ذكر، ولا يرتدّ عليه كلامه، وهذا يدخل ضمن الاحتراس، والله أعلم.

---

[1] ـ أبو الوليد الباجي، المنتقى شرح الموطإ، مصدر سابق ، ج9، ص350. وينظر ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج6، ص174. و العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج3، ص63. ج12، ص291.

[2] ـ قال أبو المظفر الشّيرزي: اعلم أن الاحتراس هو أن يكون على الشاعر طعن، فيحترس منه.

وقال: ومن الاحتراس قوله تعالى: ﴿ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾ [البقرة: 223] لما كانت (أنى) تحتمل معنيين: معنى كيف، ومعنى أين، احترس الباري سبحانه بقوله: حرثكم؛ لأن الموضع المكروه ليس بحرث، والحرث موضع الزرع. ذكره الجبائي في تفسيره). البديع في نقد الشعر، تحقيق: د. أحمد أحمد بدوي/ د. حامد عبد المجيد، الناشر: الجمهورية العربية المتحدة ـ وزارة الثقافة والإرشاد القومي ـ الإقليم الجنوبي ـ الإدارة العامة للثقافة، ص55.

وعرّفه ابن أبي الإصبع العدواني بقوله: (وهو أن يأتي المتكلم بمعنى يتوجه عليه دخل، فيفطن له، فيأتي بما يخلصه من ذلك). تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، مصدر سابق ، ص245.

إضافة: المساواة وورودها أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري.

معلوم أنّ الكلام أكثر ما يرد على سبيل الإيجاز أو الإطناب؛ على حسب ما اقترن به من الأمور السّالف ذكرها، وهو السّمة الغالبة في كلام النّاس، لذا يقلّ، بل يعزّ في الكلام أن تجد عبارة لفظها مساوٍ لمعناها، حتّى إنّ بعض البلاغيّين أسقط المساواة، واقتصر على الإيجاز والإطناب معلّلا ذلك بأنّ أيَّ كلام يكون ضمنهما، غير خارج عن حدّهما.

وقد حاولت اختيار بعض الأحاديث التي رأيت أنّها تدخل ضمن المساواة، وإن كان قد يتداخلها في بعض كلماتها أو جملها إيجاز أو إطناب، لكن يغلب عليها وَسْم المساواة، والله أعلم.

تعريف المساواة لغة واصطلاحا

أوّلا: المساواة لغة: هو التّوسط والاعتدال في الشّيء. فالسَّواء: وسط كلّ شيء[1]. يقال: استوى الشّيء إذا اعتدل[2]. ثمّ عبّروا به عن الكلام إذا ساوى لفظه معناه.

قال ابن دريد رحمه الله: (سواء الشَّيء: وسطه وكذلك فسر فِي قَوله جلّ وعز: ﴿ **فِي سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ** ۝٥٥ ﴾ [الصّافّات: 55]. ووضعت الشَّيء فِي سَوَاء كمي أَي في وَسطه. والسوى عندهم: العدل، وكذلك فسر فِي قوله جلّ وعزّ: ﴿ **مَكَانًا سُوًى** ۝٥٨ ﴾ [طه: 58] والله أعلم، أَي عدلا بيننا. والسواء من المساواة تقول: بنو فلان سواء إذا استووا في خير أو شر فإذا قلت سواسية لم يكن إلا في شر) [3].

وقال الأزهري رحمه الله: (ويقال: ساوَى الشيءُ الشيءَ: إِذا عادَلَه، وساوَيْتُ بَين الشَّيْئَيْنِ: إذا عدلت بينهما، وسوّيت. ويقال: تَساوَت الأمورُ واستوتْ، وتساوَى الشيئان واستَوَيا بمعنى واحد. عن ابن السّكيت قال: سواء ممدود؛ بمعنى: وسَط. وعن الأصمعي سواء بمعنى العَدْل والنَّصفة. قال الله جلّ وعزّ: ﴿ **تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ** ﴾ [آل عمران:64]، أي: عَدْلٍ)[4]

---

[1] ـ ينظر الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، مصدر سابق ، مادّة (سوي)، ج7، ص326.

[2] ـ ينظر: أبو الحسين أحمد بن فارس، مجمل اللّغة، مصدر سابق ، مادّة (سوى)، ج1، ص477.

[3] ـ أبو بكر بن دريد، جمهرة اللّغة، مصدر سابق، مادّة (سأوي) ج1، ص237.

[4] ـ أبو منصور محمد بن الأزهري، تهذيب اللّغة، مصدر سابق، مادّة (سويّ)، ج9، ص660. الكلام منقول باختصار.

وفي الصّحاح للجوهري رحمه الله: (السَواءُ: العدل. قال الله تعالى: ﴿ فَٱنۢبِذۡ إِلَيۡهِمۡ عَلَىٰ سَوَآءٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡخَآئِنِينَ ﴿٥٨﴾ ﴾ [الأنفال: 58]. وسواء الشيء: وسطه. قال تعالى:﴿ فِي سَوَآءِ ٱلۡجَحِيمِ ﴿٥٥﴾ ﴾ [الصّافّات: 55])[1].

وفي معجم مقاييس اللّغة لابن فارس: (السِّين والواوُ والياءُ أصل يدلّ على استقامة واعتدال بين شيئين. يقال هذا لا يساوي كذا، أي لا يعادله)[2].

ثانيا: المساواة اصطلاحا: هو تأدية المعنى المراد بعبارة مساويّة له [3].

أو هو أداء المقصود من الكلام بعبارة مساوية لمتعارف الأوساط [4].

وعرّفه الخطيب القزويني بقوله: هو تأدية أصل المراد بلفظ مساو له [5].

المساواة وورودها أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا أَحَبَّ اللَّهُ عَبْدًا نَادَى جِبْرِيلَ: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ فُلاَنًا فَأَحِبَّهُ، فَيُحِبُّهُ جِبْرِيلُ، فَيُنَادِي جِبْرِيلُ فِي أَهْلِ السَّمَاءِ: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ فُلاَنًا فَأَحِبُّوهُ، فَيُحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، ثُمَّ يُوضَعُ لَهُ القَبُولُ فِي أَهْلِ الأَرْضِ»

العبارات الواردة في الحديث جاءت مساوية للمعاني التي حملتها، حيث بيّنت أنّ محبّة الملائكة للعبد هي تابعة لمحبّة الله له، وهي سبب لكتابة القبول له في الأرض.

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِي البَيْتِ قِرَامٌ فِيهِ صُوَرٌ، فَتَلَوَّنَ وَجْهُهُ ثُمَّ تَنَاوَلَ السِّتْرَ فَهَتَكَهُ، وَقَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ الَّذِينَ يُصَوِّرُونَ هَذِهِ الصُّوَرَ».

جاء لفظ الحديث مساويا للمعنى الذي دلّ عليه، والله أعلم.

---

[1] ـ أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، مصدر سابق، مادّة (سوا)، ج6 ص 357.

[2] ـ أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللّغة، مصدر سابق، مادّة (سوي)، ج3، ص112.

[3] ـ حفني ناصف/ سلطان محمّد/ محمّد دياب/ مصطفى طموم، دروس البلاغة، مصدر سابق ، ص26.

[4] ـ التّعريف مأخوذ من كلام السّكّاكي في تعريفه للإيجاز والإطناب، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص277.

[5] ـ الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، مصدر سابق، ص139.

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لاَ يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ خَبُثَتْ نَفْسِي، وَلَكِنْ لِيَقُلْ لَقِسَتْ نَفْسِي».

نهى النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم عن قول كلمة خبثت نفسي، والتي فيها قبح لا تليق بنفس المسلم، وأرشد إلى قول كلمة مرادفة لها، وهي ألطف منها، وقد جاء لفظ الحديث مساويا لمعناه، والله أعلم.

عن جَابِر بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «ثُمَّ فَتَرَ عَنِّي الوَحْيُ، فَبَيْنَا أَنَا أَمْشِي، سَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ، فَرَفَعْتُ بَصَرِي إِلَى السَّمَاءِ فَإِذَا المَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِرَاءٍ، قَاعِدٌ عَلَى كُرْسِيٍّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ».

العبارات التي ذكرها النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم جاءت مساوية للمعنى التي حملته.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: الحَمْدُ لِلَّهِ، وَلْيَقُلْ لَهُ أَخُوهُ أَوْ صَاحِبُهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَإِذَا قَالَ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَلْيَقُلْ: يَهْدِيكُمُ اللَّهُ وَيُصْلِحُ بَالَكُمْ».

بيّن الحديث ما يقول العاطس، وما يقول له من سمعه، وما يردّ العاطس للمن شمّته. وقد جاءت عبارات الحديث مساوية لمعانيه، و الله أعلم.

الباب الثاني

علمي البيان والبديع أهميّة استعمالهما ومدى وجودهما في الأحاديث النّبوية كتاب الأدب من صحيح البخاري سندا

وفيه فصلان:

الفصل الأوّل: علم البيان وورروده في الحديث النّبويّ، وأهميّة استعماله في كتاب الأدب من صحيح البخاري

الفصل الثّاني: علم البديع ومدى جوده في الحديث النّبويّ من خلال كتاب الأدب من صحيح البخاري

الفصل الأوّل

علم البيان وروده في الحديث النّبويّ، وأهميّة استعماله في كتاب الأدب من صحيح البخاري

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأوّل: التّشبيه

المبحث الثّاني: المجاز العقلي والمجاز المرسل

المبحث الثّالث: الاستعارة

المبحث الرّابع: الكناية والتّعريض

الفصل الأوّل: علم البيان وروده في الحديث النّبويّ، وأهميّة استعماله في كتاب الأدب من صحيح البخاري

معلوم أنّ اللّغة جعلت للتّعبير عمّا يجول في خاطر الإنسان من معان وأفكار، ويعتبر علم البيان ذا أهميّة من بين علوم اللّغة المختلفة لأداء هذا المقصد، كونه يسهّل إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة ومتنوّعة؛ فعلم البيان يجعل الخيال أوسع للتّعبير عن المعاني، فمن فائدة التّشبيه توضيح المعنى المقصود مع الإيجاز والاختصار؛ إذ هو طريق لتقريب كلّ بعيد، وتوضيح كلّ غامض، وتجلية كلّ خفيّ، مع توكيد المعنى، وتقريره في نفس سامعه. وكذا الحال في استعمال المجاز؛ إذ أصل المجاز تشبيه، بل هو أعلى مقامات التّشبيه.

ومن لم يستطع التّصريح بما يجول في خاطره لسبب من الأسباب يمنعه، استعمل الكناية والتّعريض، بل قد يكون استعمال الإشارة والتلميح أوقع في النّفس، وأقوى في إفادة المعنى، وإيصاله للسّامع منه حال التّصريح.

ولاختصاص علم البيان بمعنى الكلام، وغزارة فائدته فيه، كثر استعماله في كلام العرب، حتّى حاز على جزء وافر من نمط وطريقة كلامهم، وعُدّ من الأمور التي يدور عليها الحكم بالإصابة في الاختيار، وتفضيل كلامٍ على غيره. ومن لم يحسن الاختيار حكموا على كلامه بغير الإصابة وأخّروه، إذ أنّ النّقّاد في نقدهم الشّعراء وغيرهم كثيرا ما ينبني الحكم على الكلام وما يستجاد منه، في تشبيه أو استعارة حسن موقعها، وأصاب في اختيارها، أو كان قد سبق إليها، وفي مقابل ذلك قد يؤاخذ على تشبيه أو استعارة غير مصيبة، أو كناية في غير محلّها.

ولا شكّ أنّ كلام النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم مقدّم على كلام غيره من هذا الجانب، كما قُدّم من الجوانب الأخرى، بل كلامه لا يجارى، وتأكيدا لهذا الكلام وقع الاختيار على كتاب الأدب من صحيح البخاري لبيان روعة تشبيهه ودقّة مجازه وعلوّ استعاراته، وحسن كناياته وتعريضه، لتكون البلاغة قد حدّت بحدّ، لا يجتازه بعده أحدّ، وذاك الحدّ هو كلام رسول الله صلّى الله عليه وسلّم.

تعريف علم البيان:

البيان لغة: هو الكشف، والإيضاح، والظهُّور. تقول بَانَ الأمر إذا ظهر واتّضح.

وفي هذا قال الجوهري رحمه الله: (أَبَنْتُهُ أنا، أي أوضحته. واستبان الشيء؛ وضح. واستبنته أنا؛ عرفته. وتبيّن الشيء؛ وضح وظهر. وتَبَيَّنْتُهُ أنا، تتعدَّى هذه الثلاثة ولا تتعدَّى. والتَّبْيينُ: الإيضاح. والتَبِيِنُ أيضاً: الوضوح)[1].

وقال ابن فارس رحمه الله في مقاييس اللّغة: (الباء والياء والنون: أصل واحد، وهو بعد الشيء وانكشافه. ....

وبان الشيء وأبان إذا اتّضح وانكشف. وفلان أبين من فلان، أي أوضح كلاما منه)[2].

وقال في مجمل اللّغة: (وبَانَ الشيءُ: اتّضح. وأبَان فهو بيّن ومبين. والبيانُ: هو الكشف عن الشّيء. وفلان أبين من فلان، أي أفصحُ وأوضح كلاماً)[3].

والبيان قد يطلق ويراد به الفصاحة في الكلام.

قال الأزهري رحمه الله: (وقال اللَّيث: البَيِّن من الرِّجَال: الفَصيح[4]. والبيان: الفَصاحة. كلام بَيِّن: فَصيح....

قَالَ أَبُو عُبيد[5]: البَيَان، هُوَ: الْفَهْمُ وذكاء القَلب مع اللَّسَن. قال: ومعناه: أَنه يَبلغ من بَيَان ذي الفصاحة أنه يمدح الإِنْسان فيُصدَّق فِيهِ حتّى يصرِف القلوب إلى قوله وحُبّه، ثمَّ يَذُمّه فيصدَّق فيه حتّى يصرف القُلُوب إلى قوله وبغضه، فَكَأَنَّهُ سَحر السامعين بذلك، وهُو وَجه قَوْله: «إِن من الْبَيَان لسِحْراً »)[6].

---

[1] ـ أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مصدر سابق، مادّة (بين)، ج5، ص496.

[2] ـ أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، مصدر سابق، مادّة (بين)، ج1، ص327 ـ 328.

[3] ـ أبو الحسين أحمد بن فارس، مجمل اللّغة، مصدر سابق، ص141.

[4] ـ ينظر الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، مصدر سابق، مادّة (بين)، ج8، ص381.

[5] ـ ينظر كلام أبو عبيد الآتي ذكره في كتابه غريب الحديث، مصدر سابق، ج2، ص33 . 34.

[6] ـ أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري،، تهذيب اللغة، مصدر سابق ، مادّة (بان)، ج11، ص404.

وفي الصّحاح للجوهري: (والبيان: الفصاحة واللّسَنُ. وفي الحديث: «إِنَّ مِنَ البَيَانِ لَسِحْرًا»[1]، وفلان أَبْيَنُ من فلانٍ؛ أي أفصح منه، وأوضح كلاماً)[2].

علم البيان اصطلاحا: هو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه[3].

قال الحسيني العلوي الطّالبي في كتابه الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، عند كلامه عن تفسير علم البيان وبيان ماهيته، قال: (اعلم أن كثيرا من الجهابذة والنظّار من علماء البيان، وأهل التحقيق فيه، ما عوّلوا على بيان تعريفه بالحدود الحاصرة، والتعريفات اللائقة، ولا أشاروا إلى تصوير حقيقة يعرف بها من بين سائر العلوم الأدبية، والعلوم الدينية، كعلم الفقه، وعلم النحو، وعلم الأصول، وغيرها من سائر العلوم، فإنهم اعتنوا فيها نهاية الاعتناء. وأتوا فيها بماهيّات تضبطها وتفصلها من سائر العلوم. وعلى الجملة فإن ذلك غفلة لأمرين:

أما أولا: فلأن الخوض في تقاسيمه وخواصّه، وبيان أحكامه، فرع على تصوّر ماهيته؛ لأن من المحال معرفة حكم الشيء قبل فهم حقيقته.

وأما ثانيا: فلأن الخوض في أسراره ودقائقه إنما هو خوض في المركبات، والخوض في معرفة ماهيته إنما هو خوض في المفردات، ولا شكّ أنّ معرفة المفرد سابقة على معرفة المركب)[4]

---

[1] ـ الحديث أخرجه مالك في الموطّإ، كتاب الكلام، باب ما يكره من الكلام بغير ذكر الله، رقم (1993)، ج4، ص504. وأخرجه البخاري في صحيحه من طريق مالك، كتاب الطّبّ، باب: إنّ من البيان لسحرا، رقم: (5767)، ج7، ص138. ومسلم في صحيحه، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم: (869)، ج2، ص594. والحديث عند غيرهم من أصحاب المسانيد والسّنن عن غير واحد من الصّحابة رضي الله عنهم.

[2] ـ أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مصدر سابق، مادّة (بين)، ج5، ص495.

[3] ـ ينظر: مفتاح العلوم للسّكّاكي، ص162. الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني، ص163. التعريفات، الشريف الجرجاني، ص233.

[4] ـ الحسيني العلوي الطّالبي، الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ج1، ص8 . 9. وكلامه هذا إن أراد به علم البيان الخاصّة، فهو منطبق على علم المعاني والبديع أيضا.

المبحث الأوّل: التشبيه

تعريف التّشبيه لغة واصطلاحا

أوّلا: التّشبيه لغة: التمثيل[1]. تقول شابه الشّيءُ الشّيءَ إذا ماثله وشاكله.

قال ابن فارس: (الشّين والباء والهاء: أصل واحد يدل على تشابه الشّيء وتشاكله لونا ووصفا. يقال شِبْه وشَبَه وشَبِيه)[2].

ثانيا: التّشبيه اصطلاحا: عرّفه أبو هلال العسكري بقوله: (التشبيه: الوصف بأنّ أحد الموصوفين ينوب مناب الآخر بأداة التشبيه، ناب منابه أو لم ينب)[3].

وقال ابن رشيق: (التشبيه: صفة الشيء بما قاربه وشاكله، ومن جهة واحدة أو جهات كثيرة لا من جميع جهاته)[4].

وقال ابن الأثير الكاتب: (وحده أن يثبت للمشبه حكم من أحكام المشبه به. ويقال: هو الدلالة على اشتراك شيئين في معنى من المعاني، وأنّ أحدهما يسدّ مسدّ الآخر وينوب منابه، سواء كان ذلك حقيقة أو مجازاً)[5].

واختصارا لهذه التعاريف يمكن أن يقال: التّشبيه هو الدلالة على اشتراك شيئين في وصف[6].

أو هو إلحاق أمر بأمر في وصف بأداة لغرض[7].

---

[1] ـ ينظر أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، المصدر السابق، مادّة (شبه)،ج6، ص138.

[2] ـ أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللّغة، مصدر سابق ، مادّة (شبه)، ج3، 243.

[3] ـ أبو هلال الحسن بن عبد الله بن مهران العسكري، الصّناعتين الكتابة والشّعر، مصدر سابق، ص239.

[4] ـ أبو على الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الجيل، الطبعة الخامسة، 1401هـ ـ 1981م، ج1، ص286. وأضاف بعد كلامه المنقول (لأنه لو ناسبه مناسبة كلية لكان إياه، ألا ترى أن قولهم "خدّ كالورد" إنما أرادوا حمرة أوراق الورد وطراوتها، لا ما سوى ذلك من صفرة وسطه وخضرة كمائمه).

[5] ـ أبو الفتح نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، المعروف بابن الأثير الكاتب، الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تحقيق: مصطفى جواد، الناشر: مطبعة المجمع العلمي، 1375هـ ، ص90.

[6] ـ ينظر الشّريف الجرجاني، كتاب التعريفات، مصدر سابق، ص121.

[7] ـ حفني ناصف/ سلطان محمّد/ محمّد دياب/ مصطفى طموم، دروس البلاغة، ص32.

أركان التشبيه

المشبّه، المشبّه به، وجه الشّبه، أداة التّشبيه.

أقسام التشبيه[1]

تقسيم التّشبيه بالنّظر إلى أركانه ذكرا وحذفا

التّشبيه التّام: وهو الذي وجد فيه جميع الأركان

التّشبيه البليغ: وهو الذي حذف منه وجه الشّبه وأداة التّشبيه

التّشبيه المرسل: هو الذي وجدت فيه أداة التّشبيه

التّشبيه المؤكّد: الذي حذفت منه أداة التّشبيه

التّشبيه المفصّل: الذي وجد فيه وجه الشّبه

التّشبيه المجمل: الذي حذف منه وجه الشّبه

وينقسم باعتبار وجه الشّبه أيضا إلى:

تشبيه التّمثيل: ما كان وجه الشبه منتزع من متعدّد

تشبيه غير التّمثيل: ما لم يكن وجه الشبه منتزع من متعدّد.

تقسيمِ طرفي التشبيهِ إلى حِسيٍّ وعقليٍّ

حسّيّان: إذا كان كلّ من المشبّه والمشبه به يدركان بإحدى الحواس الخمسة

عقليان: إذا كان كلّ من المشبّه والمشبه به يدرك بالعقل

مختلفان: ما كان المشبه يدرك بالحسّ والمشبّه به مدركا بالعقل، أو العكس.

وسيكون تقسيم التّشبيه في الدّراسة التّطبيقية بالنّظر لاركانه، وعلى حسب وجود هذه الأقسام في أحاديث الكتاب. أمّا تقسيمه بالنّظر لاعتبارات أخرى فسيرد ذكرها مع الشّرح.

---

[1] ـ التّقسيمات الآتي ذكرها ملخّصة من: دروس البلاغة، ص32 ـ 35. وأحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص221 ـ 234. وحبنّكة الميداني، البلاغة العربية، ج2، ص173.

التّشبيه واستعماله في أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري

1 ـ التشبيه التّام

عن النُّعْمَان بْن بَشِيرٍ، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَرَى المُؤْمِنِينَ فِي تَرَاحُمِهِمْ وَتَوَادِّهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ، كَمَثَلِ الجَسَدِ، إِذَا اشْتَكَى عُضْوًا تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ جَسَدِهِ بِالسَّهَرِ وَالحُمَّى»

التّشبيه الوارد في الحديث ذكرت فيه أركان التّشبيه الأربعة، حيث شبّه حال المؤمنين وهم متّصفون بالأخلاق الفاضلة والخلال الجميلة، شبّههم بالجسد الواحد الذي يألم كلّه إذا اشتكى بعضه. وهو تشبيه تمثيل، فوجه الشّبه منتزع من متعدّد. وطرفي التشبيهِ حسّيّان.

قال ابن أبي جمرة: (ما الحكمة بأن شبّه عليه السّلام الإيمان بالجسد، وأهله بالأعضاء؟. فذلك من أبدع ما يكون في التّشبيه، لأنّه لَمّا كان الإيمان أصلا وله فروع وهي جميع التّكليفات على نحو ما جاءت به الشّريعة المحمّدية، فإذا نقص من التّكليفات شيء، أو دخل في بعضها شين، شأن ذلك الشّين الأصل الذي هو الإيمان؛ لأنّه يقتضي بوضعه الانقياد والامتثال، فكذلك الجسد وهو واحد مثل أصل الشّجرة، وأعضاؤه هم المؤمنون؛ لأنّهم قد تفرّقوا مثل فروع الشّجرة، فإذا كان شيء ما في أحد الفروع شان ذلك الأصل، وإذا ضرب أحد في غصن من أغصانها اهتزّت الأغصان كلّها وتداعت لتلك الضّربة كلّها بالتّحريك والاضطراب، فكذلك الجسد؛ إذا ضرب يد القدر عضوا منه ممّا يؤلمه تداعت له سائر الأعضاء)[1].

وقال الطّيبي رحمه الله: (ووجه التشبيه فيه هو التوافق في المشقة والراحة والنفع والضرر)[2].

وقال ابن باديس رحمه الله: (لَمّا قال النَّبيُّ صلّى الله عليه وآله وسلّم «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ، وَتَرَاحُمِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى سَائِرُهُ بِالْحُمَّى وَالسَّهَرِ»، نبّه على معنى عظيم في ارتباط كل فرد بأمّته ارتباط الجزء بكلّه، وهذا الارتباط يقتضي أمورا كثيرة منها ما جاء نصّا في الحديث الشريف، ومنها ما يؤخذ مما يقتضيه التّشبيه، ومن هذا أن الفرد منظور إليه

---

[1] ـ أبو محمّد عبد الله بن أبي جمرة الأندلسي، بهجة النّفوس، مصدر سابق، ج4، ص158. ونقل كلامه مختصرا الصدّيقي الشّافعي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، مصدر سابق ، ج3، ص8.

[2] ـ الطيبي، الكاشف عن حقائق السنن، مصدر سابق، ج10، ص3176. وينظر لبن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج13، ص556. وبدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج22، ص167.

في النظر الاجتماعي العام بما ينظر به إلى أمته، سواء أساواها في المستوى الذي هو فيه من رقيّ وانحطاط أم كان أسمى منها أو أدنى، فقيمته في النظر الاجتماعي العام هي قيمتها)[1].

عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِي، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «المُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ، يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا» ثُمَّ شَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ.

في هذا الحديث تصوير لِما ينبغي أن يكون عليه المؤمنون فيما بينهم، فشبّه المؤمن مع أخيه بالبنيان في تماسكه وترابطه ببعضه، ثمّ أكّد بيان وجه الشّبه بالصّورة المرئيّة لَمّا صوّر ذلك؛ بأن شبّك بين أصابعه. وتشبيه المؤمنين بالبنيان تشبيه محسوس بمحسوس. وهو تشبيه تمثيل؛ إذ وجه الشّبه منتزع من متعدّد.

قال ابن رجب الحنبلي: (وهذا التشبيك من النبي صلّى الله عليه وسلّم في هذا الحديث كان لمصلحة وفائدة، لم يكن عبثا؛ فإنّه لَمّا شبّه شدّ المؤمنين بعضهم بعضا بالبنيان، كان ذلك تشبيها بالقول، ثم أوضحه بالفعل، فشبّك أصابعه بعضها في بعض؛ ليتأكد بذلك المثال الذي ضربه لهم بقوله، ويزداد بيانا وظهورا)[2].

قال الطّيبي: (وقوله: «يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا» بيان لوجه التشبيه. ثم شبك بين أصابعه كالبنيان للوجه؛ أي شدا مثل هذا الشد)[3].

وعلّق ابن باديس رحمه الله عن الحديث بقوله: (لقد قرر الحديث الشريف معنى الاتحاد الذي يجب أن يكون بين جميع أفراد المؤمنين على أكمل وجه في التصوير، وأبلغه في التأثير، فقد شبههم بالبنيان، وذلك وحده كاف في إفادة الاتحاد، وزاد عليه التصريح بالشدّ والتّقوية ليبيّن أنّ في ذلك الاتّحاد القوّة للجميع تأكيدا للزوم الاتّحاد بذكر فائدته، ثمّ زاد عليه التّصوير بالمحسوس، لَمّا شبك صلى الله عليه وآله وسلم بين أصابعه. هذا كله ليبين للمؤمنين لزوم الاتحاد وضرورته)[4].

---

[1] ـ عبد الحميد بن باديس، مجالس التذكير من حديث البشير النذير، مرجع سابق، ص101.

[2] ـ أبو الفرج عبد الرّحمن بن شهاب الدّين البغدادي ثمّ الدّمشقي الشّهير بابن رجب الحنبلي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: طارق بن عوض الله ، النّاشر: دار ابن الجوزي . السّعودية، الطّبعة الثّالثة، 1425هـ، ج2، ص584.

[3] ـ الطيبي، الكاشف عن حقائق السنن، ج10، ص3176. وينظر الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، ج21، ص179. وابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج13، ص573. والعيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج22، ص180. وأحمد القسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري. ج5، ص458. ج13، ص50.

[4] ـ عبد الحميد بن باديس، مجالس التذكير من حديث البشير النذير، مرجع سابق ، ص98.

2 ـ التشبيه البليغ

عَنِ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ، قَالَ: كُنْتُ شَاهِدًا لِابْنِ عُمَرَ، وَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ دَمِ البَعُوضِ، فَقَالَ: مِمَّنْ أَنْتَ؟ فَقَالَ: مِنْ أَهْلِ العِرَاقِ، قَالَ: انْظُرُوا إِلَى هَذَا، يَسْأَلُنِي عَنْ دَمِ البَعُوضِ، وَقَدْ قَتَلُوا ابْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَسَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «هُمَا رَيْحَانَتَايَ مِنَ الدُّنْيَا».

في الحديث تشبيه الحسن والحسين رضي الله عنهما بالرّيحان، ونوع التّشبيه بليغ؛ كونه جعلهما في رتبة واحدة مع الرّيحان؛ بأن حذف أداة ووجه الشّبه. وبما أنّه شبّه محسوس بمحسوس، فطرفي التّشبيه حسّيان.

قال ابن الجوزي رحمه الله: (قوله: «هُمَا رَيْحَانَتَايَ مِنَ الدُّنْيَا» الريحان الولد ويحتمل أن يُرَاد به أنّ شمَّ الولد كشمِّ الريحان)[1].

وقال الكرماني رحمه الله: (قوله: «ريحانتاي» وفي بعضها «ريحانتي» والريحان الرزق أو المشموم؛ لأنّ الأولاد يشمّون ويقبّلون فكأنّهم من جملة الرياحين)[2].

واستبعد العيني أن يكون بمعنى الرزق قال: (وجه التّشبيه أن الولد يشمّ ويقبّل فكأنّهم من جملة الرّياحين. وقال الكرماني: الرّيحان الرّزق أو المشموم. قلت: لا وجه هنا أن يكون بمعنى الرّزق على ما لا يخفى)[3].

عن سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَنَا وَكَافِلُ اليَتِيمِ فِي الجَنَّةِ هَكَذَا» وَقَالَ بِإِصْبَعَيْهِ السَّبَّابَةِ وَالوُسْطَى.

شبّه منزلة كافل اليتيم في الجنّة، بقربها من منزلة النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، والذي يظهر ـ والله أعلم ـ أنّه تشبيه بليغ؛ لخلوّه من الأداة ووجه الشّبه.

وتشبيه المنزلة بالمنزلة والدّرجة بالدّرجة من قبيل تشبيه الشّيء العقلي بالعقلي فطرفي التّشبيه عقليان، والله أعلم.

---

[1] ـ أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، غريب الحديث لابن الجوزي، ج1، ص419.

[2] ـ شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، ج15، ص23.

[3] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج16، ص335. وينظر أحمد القسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ج8، ص236. ومحمد المباركفوري تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، ج10، ص275.

قال ابن الملقّن رحمه الله: (يريد أنّ منزلته قريب من منزلته ليس بينهما منزلة)[1].

وعن ابن حجر رحمه الله: (قال شيخنا[2] في شرح الترمذي: لعل الحكمة في كون كافل اليتيم يشبّه في دخول الجنة، أو شبهت منزلته في الجنة بالقرب من النبي أو منزلة النبي لكون النبي شأنه أن يبعث إلى قوم لا يعقلون أمر دينهم فيكون كافلا لهم ومعلّما ومرشدا، وكذلك كافل اليتيم يقوم بكفالة من لا يعقل أمر دينه بل ولا دنياه، ويرشده ويعلمه ويحسن أدبه، فظهرت مناسبة ذلك. انتهى ملخصا)[3].

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْسَنَ النَّاسِ، وَأَجْوَدَ النَّاسِ، وَأَشْجَعَ النَّاسِ، وَلَقَدْ فَزِعَ أَهْلُ المدِينَةِ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَانْطَلَقَ النَّاسُ قِبَلَ الصَّوْتِ، فَاسْتَقْبَلَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ سَبَقَ النَّاسَ إِلَى الصَّوْتِ، وَهُوَ يَقُولُ: «لَنْ تُرَاعُوا لَنْ تُرَاعُوا» وَهُوَ عَلَى فَرَسٍ لِأَبِي طَلْحَةَ عُرْيٍ مَا عَلَيْهِ سَرْجٌ، فِي عُنُقِهِ سَيْفٌ، فَقَالَ: «لَقَدْ وَجَدْتُهُ بَحْرًا. أَوْ: إِنَّهُ لَبَحْرٌ».

في الحديث تشبيه فرس أبي طلحة بالبحر، وهو تشبيه بليغ؛ لاقتصاره على طرفي التّشبيه. ثمّ اعلم أنّ في عدم ذكر وجه الشّبه زيادة إفادة بمشاركته في جميع خصاله، في سعته وقوّته وسرعة جري موجه، وسيره بلا انقطاع. وتشبيه الفرس بالبحر هو تشبيه محسوس بمحسوس.

قال أبو عبيد: (يقال للفرس: إنّه لبحر، وإنّه لحثّ؛ أي واسع الجري)[4].

وعن ابن بطّال: (وفيه استعمال المجاز في الكلام؛ لقوله في الفرس: «إنه بحر» فشبّه ذلك؛ لأنّ الجري منه لا ينقطع كما لا ينقطع ماء البحر، وأول من تكلم بهذا رسول الله)[5].

---

[1] ـ أبو حفص عمر بن علي بن أحمد (ابن الملقن) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، مصدر سابق ج25، ص431.

[2] ـ الظّاهر أنّه أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن المعروف بالعراقي، الحافظ الإمام الكبير الشهير، صاحب كتاب طرح التّثريب في شرح التّقريب الذي أكمله ابنه. كان حافظ عصره، ولد سنة 725هـ، وتوفّي 806هـ. من مؤلّفاته: له ألفيته في مصطلح الحديث وشرحها، تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، وله شرح على سنن التّرمذي لم يكمله، ينظر ترجمته عند السّيوطي، طبقات الحفّاظ ، الناشر: دار الكتب العلمية . بيروت، الطبعة الأولى، 1403هـ. ص543.

[3] ـ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج13، ص552. وينظر زين الدّين المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، مصدر سابق ، ج3، ص49.

[4] ـ أبو عبد الله محمد بن علي المازري عن أبي عبيد القاسم بن سلام، المعْلم بفوائد مسلم، مصدر سابق، ج3، ص219. وينظر القاضي عياض، إكمال المعْلِمِ بفوائد مسلم، مصدر سابق، ج7، ص 271.

[5] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطال، مصدر سابق، ج5، ص 33 . 34. وينظر ج9، ص357.

وقال الخطّابي: (في هذا إباحة التّوسع في الكلام وتشبيه الشّيءَ بالشّيءِ الذي له تعلّق ببعض معانيه وإن لّم يستوف أوصافه كلّها.

وقال إبراهيم بن محمد بن عرفة النحوي[1]: إنما شبه الفرس بالبحر لأنّه أراد أن جريه كجري ماء البحر، أو لأنّه يسبح في جريه كالبحر إذا ماج، فَعَلَا بعضُ مائه فوق بعض.

قلت: ويقال في نعوت الفرس بحر وحثّ وسكب، إذا كان واسع الجري قاله الأصمعي)[2].

ونقل القاضي عياض رحمه الله عن مّن سبقه: (قال أبو عبيد: يقال للفرس: إنه لبحر، وإنه لحث أي واسع الجري. قال غيره: وكذلك فرس سكب وسح وقيض وغمر، كله إذا كان سريعاً كثير العدو. وقال أبو عبيد: البحر: الفرس الذى كلما بَعُدَ جَرْيُ عقبه يجرى إجراء. قال: وأصل ذلك كله من السعة والكثرة، ومنه يقال للجواد: بحر، وللعالم بحر، شبه جميعهم بالبحر الذى لا ينقطع مده)[3].

وقال التّوربشتي رحمه الله: (ويقال للفرس: إنه لبحر، أي: واسع الجري، تشبيها له في سعة الجري بالبحر الذي هو في غاية السّعة)[4].

وفي أساس البلاغة: («إن وجدناه لبحراً» وصف بالبحر لسعة جريه)[5].

---

[1] ـ أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عَرفة العَتَكِيّ الأزديّ المعروف بنفطويه. ولد سنة 244هـ ، وكان أديبًا مُتفنِّنًا في الأدب، حافظًا لنقائض جرير والفرزدق وشعر ذي الرُّمَّة وغيرهم من الشعراء. وكان يَرْوي الحديثَ. أخذ العربية عن محمد بن الجهم، وثعلب والمبرد، وتفقه على داود الظّاهري، توفّي سنة 323هـ. من مؤلّفاته: غريب القرآن، وكتاب المقنع في النحو، وكتاب البارع، وتاريخ الخلفاء في مجلدين وأشياء. ينظر أبو بكر محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي، طبقات النّحويّين واللّغويّين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعارف ـ القاهرة ـ مصر، الطّبعة الثّانية، ص154. والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج7، ص93 ـ 96. وأبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في معرفة طبقات الأدباء، مصدر سابق، ص194 ـ 196. وياقوت الحموي، معجم الأدباء، مصدر سابق،ج1، ص114 ـ 122 والذّهبي، سير أعلام النّبلاء، مصدر سابق، ج15، ص75.

[2] ـ أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، معالم السنن، مصدر سابق، ج3، ص599 ـ 600.

[3] ـ القاضي عياض، إكمال المُعْلِمِ بفوائد مسلم، مصدر سابق، ج7، ص 271.

[4] ـ شهاب الدين التوربشتي، الميسر في شرح مصابيح السنة، مصدر سابق ج2، ص698.

[5] ـ أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، 1419هـ ـ 1998م، ج1، ص47.

وقال الطّيبي: (شبه الفرس بالبحر في سعة خطوه وسرعة جريه)[1].

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَضْحَكَ الرَّجُلُ مِمَّا يَخْرُجُ مِنَ الأَنْفُسِ، وَقَالَ: «بِمَ يَضْرِبُ أَحَدُكُمُ امْرَأَتَهُ ضَرْبَ الفَحْلِ، أَوِ العَبْدِ، ثُمَّ لَعَلَّهُ يُعَانِقُهَا» وَقَالَ الثَّوْرِيُّ، وَوُهَيْبٌ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامٍ: «جَلْدَ العَبْدِ»

في قوله: «بِمَ يَضْرِبُ أَحَدُكُمُ امْرَأَتَهُ ضَرْبَ الفَحْلِ» تشبيه بليغ نزعت منه الأداة ووجه الشبه، وهو تشبيه محسوس بمحسوس.

قال العيني: (قوله: «ضرب الفحل» أي: كضرب الفحل)[2].

وفي حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما، أَنّ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال له: «فَصُمْ صَوْمَ نَبِيِّ اللَّهِ دَاوُدَ» قُلْتُ: وَمَا صَوْمُ نَبِيِّ اللَّهِ دَاوُدَ؟ قَالَ: «نِصْفُ الدَّهْرِ»

في قوله: «فَصُمْ صَوْمَ نَبِيِّ اللَّهِ دَاوُدَ» تشبيه بليغ، والله أعلم.

3 ـ التشبيه المرسل المجمل

في حديث الغار عن عبد الله ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « .... وَقَالَ الثَّانِي: اللَّهُمَّ إِنَّهُ كَانَتْ لِي ابْنَةُ عَمٍّ أُحِبُّهَا كَأَشَدِّ مَا يُحِبُّ الرِّجَالُ النِّسَاء .... ».

شبّه شدّة حبّه لابنة عمّه بأشدّ حبّ الرّجال النّساء. وهو تشبيه مرسل؛ إذ ذكرت فيه الأداة. ومفصل؛ كونه حذف منه وجه الشّبه. وبما أنّ المحبّة ليست أمرا حسّيّا، يقال إنّ الطّرفين عقليان. والغرض من هذا التّشبيه لبيان مقدار حال الحبّ وشدّة تعلّقه بابنة عمّه.

قال الطّيبي رحمه الله: (قوله: «كأشد» يجوز أن يكون صفة مصدر محذوف. و (ما) مصدرية، أي أحبّها حبًّا مثل أشدّ حبّ الرجال النّساء، أو حالا، أي أحبها مشابها حبّي أشدّ حبّ الرجل النساء)[3].

---

[1] ـ الحسين بن محمد الطيبي، الكاشف عن حقائق السنن، مصدر سابق، ج12، ص3782، وينظر ج7، ص2191.

[2] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج22، ص193. وينظر: أحمد القسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج13، ص63.

[3] ـ شرف الدين الحسين بن محمد الطيبي، الكاشف عن حقائق السنن، مصدر سابق، ج10، 3170.

قال الكرماني: (قوله: «كأشد» الكاف زائدة، أو أراد تشبيه محبّته بأشدّ المحبّات)[1].

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِنًى:«أَتَدْرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «فَإِنَّ هَذَا يَوْمٌ حَرَامٌ، أَفَتَدْرُونَ أَيُّ بَلَدٍ هَذَا» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «بَلَدٌ حَرَامٌ، أَتَدْرُونَ أَيُّ شَهْرٍ هَذَا» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «شَهْرٌ حَرَامٌ» قَالَ: «فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا».

المشبّه في هذا الحديث هو: حرمة دماء وأموال وأعراض النّاس. والمشبّه به هو: حرمة ما ذكر في يوم النّحر من شهر ذي الحجّة في بلد الله المحرّم؛ أي أراد أنّ حرمة الثّلاث المذكورات في سائر الأزمنة والأمكنة تساوي وتعادل حرمتها وعظم ذنبها كما لو وقعت في الزّمن والبلد المذكور، فنلحظ أنّ في الحديث تشبيه الشّيء بنفسه، ولم يعلّقه بزمان ومكان في المشبّه وعلّقه في المشبّه به، وسبب هذا التّعليق أنّ أهل الجاهليّة كانوا يعظّمون حرمة المذكورات في الشّهر والبلد الحرام، ولا يرون استباحتها بحال، بل كان الرّجل منهم يلقى قاتل أبيه وأخيه في الأشهر الحرم أو في الحرم فلا يتعرّض له ولا يهيّجه، فبيّن لهم أنّ عقوبة وإثم هذه الأفعال عظيمة في كلّ زمان ومكان.

قال التّوربشتي رحمه الله: (وإنّما شبه ذلك في التحريم بيوم عرفة وبذي الحجة والبلد؛ لأنّهم كانوا يعتقدون أنّها محرمة أشدّ التحريم لا يستباح منها شيء، وفي تشبيه هذا مع بيان حرمة الدماء والأموال تأكيد لحرمة تلك الأشياء التي شبّه بتحريمها تحريم الدماء والأموال)[2].

وللطّيبي في شرح المشكاة، بعد نقله لكلام التّوربشتي المذكور أضاف قائلا: (أقول: هذا من تشبيه ما لم تجر به العادة بما جرت به العادة، كما في قوله تعالى: ﴿ **وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ** ﴾ [الأعراف: 171]. كانوا يستبيحون دماءهم وأموالهم في الجاهلية في غير الأشهر

---

[1] ـ شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج10، ص67. وينظر ابن حجر فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج8، ص117. وبدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج12، ص35. وأحمد القسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ج5، ص320.

[2] ـ شهاب الدين التوربشتي، الميسر في شرح مصابيح السنة، مصدر سابق ، ج2، ص599.

الحرم، ويحرّمونها فيها، كأنه قيل: إنّ دماءكم وأموالكم محرمة عليكم أبداً كحرمة يومكم وشهركم وبلدكم)[1].

وقال ابن المنير: (قد استقر في القواعد أنّ الأحكام لا تتعلق بأفعال المكلفين فمعنى التحريم اليوم والبلد والشهر تحريم أفعال الاعتداء فيها على النفس والمال والعرض فما معنى إذن تشبيه الشيء بنفسه؟.

وأجاب: بأن المراد أن هذه الأفعال في غير هذا البلد وهذا الشهر وهذا اليوم مغلظة الحرمة عظيمة عند الله فلا يستسهل المعتدي كونه تعدّى في غير البلد الحرام والشهر الحرام، بل ينبغي له أن يخاف خوف من فعل ذلك في البلد الحرام، وإن كان فعل العدوان في البلد الحرام أغلظ فلا ينفي كون ذلك في غيره غليظا أيضًا، وتفاوت ما بينهما في الغلظ لا ينفع المعتدي في غير البلد الحرام، فإن فرضناه تعدّى في البلد الحرام فلا يستسهل حرمة البلد بل ينبغي أن يعتقد أن فعله أقبح الأفعال، وأن عقوبته بحسب ذلك، فيراعي الحالتين)[2].

وفي شرح صحيح البخاري لابن حجر رحمه الله: (ومناط التشبيه في قوله: «كحرمة يومكم» وما بعده، ظهوره عند السامعين؛ لأنّ تحريم البلد والشّهر واليوم كان ثابتا في نفوسهم، مقرّرا عندهم، بخلاف الأنفس والأموال والأعراض، فكانوا في الجاهلية يستبيحونها، فطرأ الشرع عليهم بأنّ تحريم دم المسلم وما له وعرضه أعظم من تحريم البلد والشهر واليوم، فلا يَرِد كون المشبّه به أخفض رتبة من المشبّه؛ لأنّ الخطاب إنّما وقع بالنسبة لما اعتاده المخاطبون قبل تقرير الشرع، ووقع في الروايات التي أشرنا إليها عند المصنف وغيره أنهم أجابوه عن كل سؤال بقولهم: الله ورسوله أعلم، وذلك من حسن أدبهم؛ لأنّهم علموا أنّه لا يخفى عليه ما يعرفونه من الجواب وأنّه ليس مراده مطلق الإخبار بما يعرفونه)[3].

وذكر بدر الدّين العيني رحمه الله أنّ: (قوله: « كحرمة يومكم هذا» إنّما شبّهها في الحرمة بهذه الأشياء لأنّهم كانوا لا يرون استباحة تلك الأشياء، وانتهاك حرمتها بحال. وقيل: مثّل باليوم وبالشّهر وبالبلد لتوكيد تحريم ما حرم من الدّماء والأموال والأعراض)[4].

---

[1] ـ الحسين بن محمد الطيبي، الكاشف عن حقائق السنن، مصدر سابق، ج6، ص1964 . 1965.

[2] ـ عن أحمد القسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج4، ص257 . 258.

[3] ـ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق ، ج1، ص271

[4] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق ، ج10، ص110 ـ 111.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « السَّاعِي عَلَى الأَرْمَلَةِ وَالمِسْكِينِ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ: كَالَّذِي يَصُومُ النَّهَارَ وَيَقُومُ اللَّيْلَ»

شبّه النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم الإنسان السّاعي على الأرملة والمسكين، بالمجاهد في سبيل الله، وذِكْرُ أداة التّشبيه، يجعله من قبيل التّشبيه المرسل، كما أنّه مجمل؛ من جهة حذف وجه شبهه. وبما أنّ المشبّه والمشبّه به يعود على جنس الإنسان، فطرفي التّشبيه حسّيّان.

وكذا يقال في العبارة الثّانية التي فيها تشبيه السّاعي على الأرملة والمسكين بالمداوم على عبادتي الصّيام والقيام من دون انقطاع، كما جاء مصرّحا بها في الرّواية الأخرى بلفظ: «كَالقَائِمِ لاَ يَفْتُرُ، وَكَالصَّائِمِ لاَ يُفْطِرُ».

قال المظهري رحمه الله: (من أعانَ أرملة وأحسنَ إليها يكونُ ثوابُه كثوابِ الغازي، وكثوابِ الذي يصومُ النهارَ ولا يُفْطِر، ويقومُ الليل ولا يَفْتُر؛ أي ولا يتركُ العبادة)[1].

وقال على القاري رحمه الله: («كالساعي في سبيل الله» أي: ثواب القائم بأمرهما وإصلاح شأنهما والإنفاق عليهما، كثواب الغازي في جهاده)[2].

وفي حديث أَبِي سُلَيْمَانَ مَالِكِ بْنِ الحُوَيْرِثِ، «وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي».

في الحديث أمر من النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم بإيقاع المرءِ صلاتَه على النّحو الذي كان النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم يصلّيها. وهو تشبيه مرسل من جهة ذكر أداة التّشبيه، ومجمل من جهة حذف وجه الشّبه.

قال الطّيبي رحمه الله: (قوله: «كما رأيتموني أصلي»، (ما) نكرة موصوفة؛ أي صلوا كصلاة رأيتموني أصليها)[3].

وقال المظهري رحمه الله: (قوله: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»؛ يعني: اجعلوا ركوعكم وسجودكم وسائر أركان الصلاة مثل ما رأيتموني أفعل)[4].

---

[1] ـ الحسين بن محمود بن الحسن المظهري، المفاتيح في شرح المصابيح، مصدر سابق ، مصدر سابق ، ج5، ص213.

[2] ـ الملا علي القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، مرجع سابق، ج9، ص164.

[3] ـ شرف الدين الحسين بن محمد الطيبي، الكاشف عن حقائق السنن، مصدر سابق ، ج3، ص922.

[4] ـ الحسين بن محمود بن الحسن المظهري، المفاتيح في شرح المصابيح، مصدر سابق، ج2، ص58.

قال على القاري: («صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» أي: في مراعاة الشروط والأركان أو فيما هو أعم منهما)[1].

وللمباركفوري: (أي في مراعاة الشروط والأركان والسنن والآداب)[2].

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ، اشْتَدَّ عَلَيْهِ العَطَشُ، فَوَجَدَ بِئْرًا فَنَزَلَ فِيهَا، فَشَرِبَ ثُمَّ خَرَجَ، فَإِذَا كَلْبٌ يَلْهَثُ، يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ العَطَشِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: لَقَدْ بَلَغَ هَذَا الكَلْبَ مِنَ العَطَشِ مِثْلُ الَّذِي كَانَ بَلَغَ بِي، فَنَزَلَ البِئْرَ فَمَلَأَ خُفَّهُ ثُمَّ أَمْسَكَهُ بِفِيهِ، فَسَقَى الكَلْبَ فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَغَفَرَ لَهُ».

جاء في سياق الحديث تشبيه شدّة عطش الكلب، بشدّة العطش الذي لحق الرّجل. وذكر أداة التّشبيه يجعل التّشبيه مرسلاً، كما أنّه تشبيه مجمل؛ لعدم ذكر وجه الشّبه.

والمشبّه والمشبّه به حسّيّان، حيث شبه شدّة العطش الذي أصاب الكلب بشدّة عطش الإنسان، والعطش أمر حسّيّ.

عَنْ ثَابِتِ بْن الضَّحَّاكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى مِلَّةٍ غَيْرِ الإِسْلاَمِ فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَلَيْسَ عَلَى ابْنِ آدَمَ نَذْرٌ فِيمَا لاَ يَمْلِكُ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ فِي الدُّنْيَا عُذِّبَ بِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَمَنْ لَعَنَ مُؤْمِنًا فَهُوَ كَقَتْلِهِ، وَمَنْ قَذَفَ مُؤْمِنًا بِكُفْرٍ فَهُوَ كَقَتْلِهِ».

وعَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الإِسْلاَمِ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عُذِّبَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، وَلَعْنُ المؤْمِنِ كَقَتْلِهِ، وَمَنْ رَمَى مُؤْمِنًا بِكُفْرٍ فَهُوَ كَقَتْلِهِ».

شبّه لعن المؤمن بقتله، فلعن المؤمن مشبّه، وقتله مشبّه به، وهو تشبيه مرسل من حيث ذكر أداة التّشبيه، ومجمل من حيث حذف وجه الشّبه.

والمناسبة الجامعة بين المشبّه والمشبّه به أنّ كلاّ منهما إبعاد وقطع؛ فالأوّل من رحمة الله، والثّاني من الحياة.

---

[1] ـ الملا علي القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، مرجع سابق، ج2، ص351.

[2] ـ أبو الحسن عبيد الله بن محمد المباركفوري، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، مرجع سابق ، ج2، ص385.

وكذلك قوله: «وَمَنْ رَمَى مُؤْمِنًا بِكُفْرٍ فَهُوَ كَقَتْلِهِ»، فهو تشبيه مرسل مجمل. فالكفر شبيه الموت، قال الله تعالى: ﴿ أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ۚ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْكَٰفِرِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٢٢﴾ ﴾ [الأنعام:122].

قال ابن بطّال: (قال الطبري: وقوله عليه السلام: «لعن المؤمن كقتله» يريد في بعض معناه لا في الإثم والعقوبة، ألا ترى أن من قتل مؤمنا أن عليهالقود ومن لعنه لا قود عليه؟.

واللّعن في اللّغة الإبعاد من الرحمة، وكذلك القتل إبعاد المقتول من الحياة التي يجب بها نصرة المؤمنين، وعون بعضهم لبعض، وقد قال عليه السلام: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشدّ بعضه بعضًا» وكذلك قوله: «من رمى مؤمنًا بكفر فهو كقتله» لِما أجمع المسلمون أنه لا قتل عليه في رميه له بالكفر، علم أن التّشبيه إنّما وقع بينهما في معنى يجمعهما، وهو ما قلناه؛ أنّ اللّعن الإبعاد من الرّحمة، كما أن القتل إبعاد من الحياة، وإعدام منها)[1].

وقال الكرماني: («كقتله» أي في التحريم أو في التأثم أو في الإبعاد فإن اللّعن تبعيد من رحمة الله، والقتل تبعيد من الحياة)[2].

عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَكَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذَا وَكَذَا، يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَأْتِي أَهْلَهُ وَلاَ يَأْتِي، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقَالَ لِي ذَاتَ يَوْمٍ: «يَا عَائِشَةُ إِنَّ اللَّهَ أَفْتَانِي فِي أَمْرٍ اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ: أَتَانِي رَجُلاَنِ، فَجَلَسَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رِجْلَيَّ وَالآخَرُ عِنْدَ رَأْسِي، فَقَالَ الَّذِي عِنْدَ رِجْلَيَّ لِلَّذِي عِنْدَ رَأْسِي: مَا بَالُ الرَّجُلِ؟ قَالَ: مَطْبُوبٌ، يَعْنِي مَسْحُورًا، قَالَ: وَمَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: لَبِيدُ بْنُ أَعْصَمَ، قَالَ: وَفِيمَ؟ قَالَ: فِي جُفِّ طَلْعَةٍ ذَكَرٍ فِي مُشْطٍ وَمُشَاقَةٍ، تَحْتَ رَعُوفَةٍ فِي بِئْرِ ذَرْوَانَ» فَجَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «هَذِهِ البِئْرُ الَّتِي أُرِيتُهَا، كَأَنَّ رُءُوسَ نَخْلِهَا رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ، وَكَأَنَّ مَاءَهَا نُقَاعَةُ الحِنَّاءِ».

في قوله: «هَذِهِ البِئْرُ الَّتِي أُرِيتُهَا، كَأَنَّ رُءُوسَ نَخْلِهَا رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ»، تشبيه مرسل؛ ذكرت فيه الأداة، مجمل؛ حذف منه وجه الشّبه

---

[1] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطال، مصدر سابق ، ج9 ص209.

[2] ـ شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني، الكواكب الدّراري في شرح صحيح البخاري، مصدر سابق ، ج21، 226.

قال الفرّاء رحمه الله: (وقوله: ﴿ كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ ﴾ فإنّ فِيهِ فِي العربية ثلاثة أوجه. أحدها أن تشبه طَلْعها فِي قبحه برؤوس الشّياطين لأنها موصوفة بالقبح، وإن كانت لا تُرى. وأنت قائل للرجل: كأنه شيطان إِذَا استقبحته. والآخر أن العرب تسمّي بعض الحيّات شيطانًا، وهو حَيّة ذو عرف. قَالَ الشاعر[1] ، وهو يذم امرأة لَهُ: [الرّجز]

عَنْجَرِدٌ تَحْلِفُ حين أَحْلِفُ كمِثْلِ شَيْطانِ الحَماطِ أَعْرَفُ

ويُقال: إنه نبت قبيح يسمى برؤوس الشياطين. والأوجه الثلاثة يذهب إلى معنى واحد فِي القبح)[2].

وقال ابن قتيبة رحمه الله: (والحية يقال لها شيطان، ومنه قول الله عز وجل: ﴿ طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ ﴾ [الصّافّات: 65] فسر أنه تشبيه برؤوس الحيات)[3].

قال الزّجّاج رحمه الله: (﴿ طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ ﴾ [الصّافّات: 65] فيه ثلاثة أقوال: قيل الشّياطين: حيّات لها رءوس فشُبِّه طَلْعُهَا برؤوس تلك الحيات.

وقيل رءوس الشياطين: نبت معروف.

وقيل . وهو القَوْل المعروفُ . أنّ الشّيء إذا استقبح شُبِّهَ بالشيطان، فقيل: كأنَّه وجه شيطانٍ، وكأنّه رأسُ شيطان، والشّيطان لا يُرى، ولكنّه يستشعر أنّه أقبح ما يكون من الأشياء، لو رُئِيَ لرُئي في أقبح صورة. قال امرؤ القيس: [الطويل]

أَيَقْتُلُني والمِشْرَفِيُّ مُضاجِعي ومَسْنونةٌ زُرْقٌ كأَنيابِ أَغوالِ [4]

---

[1] ـ لم أقف على قائله، وغالب من ذكره نقله عن الفرّاء. وذكره ابن فارس في مقاييس اللّغة (ج4، ص364) بلفظ:

عَنْجَرِدٌ تَحْلِفُ حِينَ أَحْلِفْ شَيْطَانَةٌ مِثْلَ الْحِمَارِ الْأَعْرَفِ.

وامْرَأَة عَنْجَرِد: خبيثة سيّئة الخُلُق. تهذيب اللّغة عن الفرّاء، ج2، ص544. والحَماط: نَبْت تَزْعُمُ العَرَبُ أَنّ الحيّةَ تَأْلَفُهُ، ويَقولونَ: شَيْطانُ الحَماطَةِ. قاله الفارابي، معجم ديوان الأدب، مصدر سابق، ج1، ص385.

[2] ـ أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ج2، ص372. وينظر ابن الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، مصدر سابق، ج1، ص170. والمفضل بن سلمة، أبو طالب، الفاخر، مصدر سابق ، ص292.

[3] ـ أبو محمد عبد الله بن مسلم، الجراثيم، تحقيق: محمد جاسم الحميدي، الناشر: وزارة الثقافة، دمشق، ج2، ص288.

[4] ـ ينظر ديوان امرِئ القيس، مصدر سابق ، ص137.

ولم يُرَ الغولُ قط، ولا أنيابُها، ولكن التّمثيل بما يستقبح أبلغ. في باب المذكّر يمثّل بالشّيطان، وفي باب ما يستقبح في المؤنّث يشبّه بالغول)[1].

وقال ابن دريد رحمه الله: (والغَوْل: مصدر غاله يَغوله غَوْلاً، إذا دبّ فِي هَلَاكه، وَبِذَلِك سُمّي الشَّيْطَان غُولاً، والحيّة غُولاً، وَمِنْه قَول امْرِئ الْقَيْس:[الطويل]

أيَقْتُلُني وَالمِشْرَفِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كأنْيابِ أغوَالِ.

أَي كأنياب الشَّيَاطِين). [2]

والمختار عند عامّة العلماء من هذه الأقوال أنّ المراد بالشّياطين الجن والأغوال [3].

وتبعهم في ذلك شرّاح الحديث. قال القاضي عياض: (قوله: «كَأَنَّ رُءُوسَ نَخْلِهَا رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ» قيل هو نبت، وقيل هو تشبيه لكراهتها وقبح منظرها والعرب تشبه كل مستبشع مستقبح بالشيطان)[4].

وفي المفهم للقرطبي رحمه الله: (وتشبيهه نخلها برؤوس الشياطين يعني: أنَّها مستكرهه، مستقبحة المنظر، والمخبر. وهذا على عادة العرب إذا استقبحوا شيئًا شبهوه بأنياب أغوال، ورؤوس الشياطين. وقد تقدَّم نحو هذا. ويعني ـ والله أعلم ـ : أن هذه الأرض التي فيها النخل

---

[1] ـ إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب . بيروت . لبنان، الطبعة: الأولى، 1408هـ - 1988م، ج4، ص306 . 307.

[2] ـ أبو بكر بن دريد، جمهرة اللغة، مصدر سابق ، ج2، ص961.

[3] ـ وممّن ذكر هذه الأقوال ومال للقول المختار: أبو بكر بن دريد، جمهرة اللغة، مصدر سابق ، ج2، ص961. أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان، تحقيق: عبد السّلام هارون، النّاشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطّبعة الثّانية، 1385هـ ـ 1965م، ج4، ص39 . 40، و: ج6، ص211 ـ 213. والمبرد، الكامل في اللغة والأدب، مصدر سابق، ج3، ص70. وابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، مصدر سابق، ج1، ص288، وابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، مصدر سابق ، ص255. وينظر كلام أبو عبيدة عند: أبو منصور عبد الملك بن محمّد بن إسماعيل الثّعالبي، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، تحقيق: إبراهيم صالح، النّاشر: دار البشائر . دمشق، الطّبعة الأولى، 1414هـ ـ 1994م، ص157 . 158. وأبي القاسم محمود بن عمر الزّمخشري، ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، تحقيق: عبد الأمير مهنا، النّاشر: مؤسّسة الأعلمي . بيروت . لبنان، الطبعة: الأولى، 1412هـ ـ 1992م، ج1، ص321 . 322. وغيرهم ممّن لم نذكرهم ممّن جاء بعدهم.

[4] ـ القاضي عياض، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، مصدر سابق ، ج1، ص276.

والبئر خراب لا تعمر لرداءتها، فبئرها معطلة، ونخلها مشذّبةٌ مهملة، وتغيُّر ماء البئر: إمّا لطول إقامته، وإمّا لما خالطه ممّا أُلقي فيه)[1].

وقال الطّيبي: (أراد بالنخل طلع النخل، وإنّما أضافه إلى بئر لأنّه كان مدفوناً فيها، وأمّا تشبيهه ذلك برؤوس الشياطين فلِمَا صادفُوه عليه من الوحشة وقبح المنظر، وكانت العرب تعدّ رءوس الشياطين من أقبح المناظر ذهاباً في الصورة إلى ما يقتضيه المعنى)[2].

وقوله: (وَكَأَنَّ مَاءَهَا نُقَاعَةُ الحِنَّاءِ)، تشبيه مرسل؛ ذكرت فيه الأداة، مجمل؛ حذف منه وجه الشّبه. والطّرفان حسيان.

قال القرطبي: (ونقاعة الحنَّاء: الماء الذي يخرج فيه لونها إذا نقعت فيه).[3]

سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ، يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَثَلُ المُؤْمِنِ كَمَثَلِ شَجَرَةٍ خَضْرَاءَ، لاَ يَسْقُطُ وَرَقُهَا وَلاَ يَتَحَاتُّ» فَقَالَ القَوْمُ: هِيَ شَجَرَةُ كَذَا، هِيَ شَجَرَةُ كَذَا، فَأَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ: هِيَ النَّخْلَةُ، وَأَنَا غُلاَمٌ شَابٌّ فَاسْتَحْيَيْتُ، فَقَالَ: «هِيَ النَّخْلَةُ» فَحَدَّثْتُ بِهِ عُمَرَ فَقَالَ: لَوْ كُنْتَ قُلْتَهَا لَكَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ كَذَا وَكَذَا.

في هذا الحديث تشبيه المؤمن بالنّخلة، وهو تشبيه مرسل مجمل؛ ذكرت فيه الأداة، وحذف منه وجه الشّبه.

قال القاضي عياض رحمه الله: (ويشبّهها بالمسلم لكثرة خيرها، ودوام ظلّها، وطيب ثمرها ووجوده على الدّوام. وأمّا في رؤوسها فمن حين تطلع إلى أن تيبس تؤكل أنواعاً، ثم بعد هو مما يدّخر فلا ينقطع نفعها، قال الله تعالى: ﴿ **كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ۝٢٤ تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا** ﴾ [إبراهيم: 24 ـ 25] ثم في جميعها منافع من استعمال جذوعها في البناء والآلات، وجرائدها حطبًا وعصيًا ومخاصر ومشاجب وحصرًا. واستعمال ليفها حبالًا وخطمًا، وحشو الوسائد والمرافق والبراذع وغير ذلك، واستعمال خوصها مكاتل وحبالا وحصرا. ثم في جمال بنائها واعتدال قيامها واستدارة جذوعها وثمرها، ثم تؤكل رطبة

---

[1] ـ أحمد القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، مصدر سابق ، ج5، ص573

[2] ـ شرف الدين الحسين بن محمد الطيبي، الكاشف عن حقائق السنن، مصدر سابق ، ج12، ص3774.

[3] ـ أحمد القرطبي، المصدر السابق، ج5، ص573

وجمارة، فهي منفعة كلها وخير وجمال، وهذا أولى الوجوه. كما أنّ المؤمن منفعة كله، وخير كله؛ لاتّصافه بأفعال الخير؛ من المواظبة على الصّلوات كل يوم وليلة. وقيل: بل شبّهها بالمؤمن لأنّها متى قطع رأسها ماتت، بخلاف سائر الشجر. قيل: بل لأنّها لا تحمل حتى تلقح)[1].

وعن النّووي رحمه الله: (قال العلماء وشبّه النّخلة بالمسلم في كثرة خيرها ودوام ظلّها وطيب ثمرها ووجوده على الدوام فإنه من حين يطلع ثمرها لايزال يؤكل منه حتى ييبس وبعد أن ييبس يتّخذ منه منافع كثيرة؛ ومن خشبها وورقها وأغصانها فيستعمل جذوعا وحطبا وعصيا ومخاصر وحصرا وحبالا وأواني وغير ذلك، ثم آخر شيء منها نواها وينتفع به علفا للإبل، ثم جمال نباتها وحسن هيئة ثمرها فهي منافع كلها وخير وجمال. كما أن المؤمن خير كله من كثرة طاعاته، ومكارم أخلاقه ويواظب على صلاته وصيامه وقراءته وذكره والصدقة والصلة وسائر الطاعات وغير ذلك. فهذا هو الصحيح في وجه التشبيه. قيل وجه الشبه أنّه إذا قطع رأسها ماتت بخلاف باقي الشّجر. وقيل لأنّها لا تحمل حتى تلقح. والله أعلم)[2].

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْسِمُ ذَاتَ يَوْمٍ قِسْمًا، فَقَالَ ذُو الخُوَيْصِرَةِ، رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اعْدِلْ، قَالَ: «وَيْلَكَ، مَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ» فَقَالَ عُمَرُ: ائْذَنْ لِي فَلْأَضْرِبْ عُنُقَهُ، قَالَ: «لاَ، إِنَّ لَهُ أَصْحَابًا، يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلاَتَهُ مَعَ صَلاَتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمُرُوقِ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ، يُنْظَرُ إِلَى نَصْلِهِ فَلاَ يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى رِصَافِهِ فَلاَ يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى نَضِيِّهِ فَلاَ يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى قُذَذِهِ فَلاَ يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، قَدْ سَبَقَ الفَرْثَ وَالدَّمَ، يَخْرُجُونَ عَلَى حِينِ فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ، آيَتُهُمْ رَجُلٌ إِحْدَى يَدَيْهِ مِثْلُ ثَدْيِ المَرْأَةِ، أَوْ مِثْلُ البَضْعَةِ تَدَرْدَرُ»

في قوله: « يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمُرُوقِ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ» تشبيه مرسل؛ ذكرت فيه الأداة، مجمل؛ حذف منه وجه الشّبه. وبما أنّ المروق من الدّين أمر عقلي، بينما مروق السّهم من الرميّة أمر حسّي، فهما مختلفان.

قال أبو عبيد رحمه الله: («يَمْرُقُونَ من الدَّين مروق ذَلِك السهْم من الرَّميّة»، يَعْني إذا

---

[1] ـ القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم، مصدر سابق ، ج8، ص345 ـ 346.

[2] ـ يحي بن شرف النّووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، مصدر سابق ، ج17، ص154.

دخل فيها ثمَّ خرج منها لم يعلق به منها شيء، فكذلك دخول هؤلاء في الإسلام ثمّ خروجهم منه لم يتمسكوا منه بشيء)[1].

ولابن الجوزي رحمه الله: (وقوله: «سبق الفرث» وهو ما في الكرش. والمعنى: إنّ هذا السّهم مرّ مرًّا سريعا في الرميّة وخرج فلم يعلق به من الفرث والدّم شيء، فشبّه خروجهم من الدّين لم يعلقوا منه بشيء بخروج ذلك السّهم)[2].

وقال الزّمخشري رحمه الله: (شبّههم في دخولهم في الإسلام ثمّ خروجهم منه لم يتمسّكوا من علائقه بشيء بسهم أصاب الرميّة ونفذ منها لم يتعلّق به شيء من فرثها ودمها لفرط سرعة نفوذه)[3].

وقوله: «آيَتُهُمْ رَجُلٌ إِحْدَى يَدَيْهِ مِثْلُ ثَدْيِ المرْأَةِ، أَوْ مِثْلُ البَضْعَةِ تَدَرْدَرُ»

تشبيه ذكرت فيه جميع الأركان؛ إذا كانت تدردر وجه الشّبه، وإلاّ كان مرسلا مجملا. وكلّ من المشبّه والمشبّه به حسيان.

قال الخطّابي: (وقوله: «مِثل ثَدْي المرأة تَدَرْدَرُ» أي تَضْطَرب وتتحرَّك)[4].

وقال ابن بطّال: (وقوله: تدردر: يعنى تضطرب، تذهب وتجئ)[5].

ونقل ابن الجوزي عن ابن قتيبة معنى تدردر: تذهب وتجيء [6].

وقال القاضي عياض: (قوله: «كالبضعة تدَرْدر»: أَي ترجرج تجيء ويذْهب بعضها في بعض)[7].

---

[1] ـ أبو عبيد القاسم بن سلام، غريب الحديث لأبي عبيد، مصدر سابق ، ج1، ص266 ـ 267.

[2] ـ أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، مصدر سابق ، ج3، ص118.

[3] ـ أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، الفائق في غريب الحديث والأثر، مصدر سابق ، ج3، ص355 ـ 356.

[4] ـ أبو سليمان الخطابي، غريب الحديث للخطّابي، ج1، ص379. وينظر أعلام الحديث للمؤلّف، ج3، ص1606.

[5] ـ شرح صحيح البخاري لابن بطال، ج8، ص592. وينظر: النّووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، ج7، ص166.

[6] ـ أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، مصدر سابق ، ج3، ص319.

[7] ـ القاضي عياض، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، مصدر سابق، ج1، ص255. وينظر: المبارك بن محمد بن الأثير المحدّث، النهاية في غريب الحديث والأثر، مصدر سابق ، مادّة (دردر)، ج1، ص563.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: لَمَّا رَفَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأْسَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ قَالَ: « اللَّهُمَّ أَنْجِ الوَلِيدَ بْنَ الوَلِيدِ، وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ، وَعَيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ، وَالمسْتَضْعَفِينَ بِمَكَّةَ، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ».

لَمّا رأى النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم تعنّت وعناد قريش بتكذيبهم له وعدم قبولهم للحقّ الذي جاء به من إفراد الله بالعبادة وعدم الإشراك به؛ رغم ما خصّهم الله عزّ وجل به من النّعم، وما فضّلهم به من مجاورتهم للحرم، دعا عليهم لعلّ قلوبهم تذعن، ومن جملة دعائه أن يسلّط عليهم القحط، وأن تكون سنوات جدبٍ مماثلة للسّنوات التي مرّت في زمن يوسف عليه السّلام، وهو تشبيه مرسل ذكرت فيه الأداة، مجمل حذف منه وجه الشّبه.

قال المهلّب: (وإنّما دعا عليهم بالسّبع سنين ـ والله أعلم ـ إرادة أن يضعّفهم بالجوع عن طغيانهم؛ فإنّ نفس الجائع أخشع لله، وأقرب للانقياد والتّذلل)[1].

قال الكرماني: (اجعلها ـ أي الوطأة ـ كالسّنين التي كانت في زمان يوسف عليه السلام مقحطة، ووجه الشبيه امتداد زمان المحنة والبلاء والبلوغ؛ غاية الشدة والضرّاء)[2].

قال العيني: (وقوله: «سنين»، بالنصب هو المفعول الثاني، وسنين جمع: سنة، وفيه شذوذان: أحدهما: تغيير مفرده من الفتحة إلى الكسرة. والآخر: كونه جمعا لغير ذوي العقول، وحكمه أيضا مخالف لسائر الجموع في أنه يجوز فيه ثلاثة أوجه. الأول: أن يعرب كإعراب مسلمين. والثاني: أن تجعل نونه متعقّب الإعراب منونا. والثالث: أن يكون منوّنا وغير منوّن، منصرفا وغير منصرف)[3].

---

[1] ـ عن ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطال، مصدر سابق ، ج3، ص6.

[2] ـ شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، مصدر سابق ، ج5، ص158. وينظر هذا الكلام: بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، مصدر سابق ، ج6، ص115.

[3] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق ، ج7، ص37.

4 ـ تشبيه مؤكد مفصل

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « وَيْلَكُمْ أَوْ وَيْحَكُمْ، لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا؛ يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

مناسبة قول هذا الحديث جاء بعد أن بيّن النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم حرمة الدّماء والأموال والأعراض، والذي يظهر منه أنّ فيه نهي من سلوك طريق الكافرين ومشابهتهم في فعالهم التي من أخصّها استباحة بعضهم دماء بعض. وحذف أداة التّشبيه دلالة على أنّ هذا الفعل ألصق بالكافرين، وتصويرٌ بأنّ فاعله قد أصبح من جملتهم، من باب التّوكيد تقبيحا لذلك في نفس السّامع.

قال الخطّابي رحمه الله: («لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا؛ يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»، أي لا تكونوا كالكفّار الذين من شأنهم وعادتهم أن يضرب بعضهم رقاب بعض)[1].

وكما مرّ فقد نقل النّووي رحمه الله أنّه قيل في معنى الحديث سبعة أقوال، قال: وأظهرها أنّه فعل كفعل الكفّار. قال: وهو اختيار القاضي عياض [2].

[1] ـ أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، مصدر سابق ، ج1، ص179.

[2] ـ ينظر كلام النّووي والقاضي عياض عند ذكر الإيجاز، ص306.

المبحث الثّاني: المجاز

من الأمور التي تعرّض لها البلاغيّون في كتبهم بيان كلّ من الحقيقة والمجاز، وحدّ كلّ واحد منهما. كما ذكروا تقاسيم كلّ منهما مع إيضاح وبيان لأمرهما، ومتى يعدل عن الحقيقة إلى المجاز، وأيّهما المقدّم في الاستعمال. ولسنا بصدد ذكر هذه الأمور في موضوع البحث، وإنّما الذي يهمّ من ذلك أقسام المجاز التي ستذكر تباعا بشيء من التّعريف والإيضاح، مع نقل أمثلة كلّ قسم بما أمكن، والله الموفّق.

تعريف المجاز لغة واصطلاحا:

أوّلا: المجاز لغة: أصل كلمة المجاز مأخوذ من جزت الطّريق، أجوزه جوازا ومجازا؛ أي سلكته وسرت فيه. وأجَزْتُهُ: خَلَّفْتُهُ وقطعته[1]. ثمّ سمّي كلّ كلام نقل عن معناه الأصلي، وتعدّاه للدّلالة على معنى آخر مجازا.

قال ابن المظفر الحاتمي: (معنى المجاز، طريق القول ومأخذه، والمجاز: مصدر جزت مجازاً، كما تقول: قمت مقاماً)[2].

ثانيا: المجاز اصطلاحا: هو العدول باللّفظ عن المعنى اللّغوي الموضوع له أصالة [3].

أو هو: اللّفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى السّابق [4].

قال ابن الأثير الكاتب: (وأما المجاز: فهو ما أريد به غير المعنى الموضوع له في أصل اللّغة؛ اتّساعًا. وقيل: هو ما نقل عن موضوعه الأصلي إلى غيره، بسبب مشابهة بين محل الحقيقة ومحله، في أمر مشهور)[5].

---

[1] ـ ينظر الخليل بن أحمد، معجم العين، مادّة (جوز)، ج6، ص165. وإسحاق بن إبراهيم الفارابي، معجم ديوان الأدب، ج3، ص394. مصدر سابق، وأبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللّغة، مادّة (جأز ـ جوز)، ج8، ص408. وأبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادّة (جوز)، ج3، ص13.

[2] ـ أبو علي محمد بن الحسن بن المظفر الحاتمي، حلية المحاضرة. (ص4).

[3] ـ ينظر عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق: محمود محمد شاكر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة / دار المدني بجدة، ص395.

[4] ـ حفني ناصف/ سلطان محمّد/ محمّد دياب/ مصطفى طموم، دروس البلاغة، مرجع سابق، ص36.

[5] ـ الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، مصدر سابق، ص28. وينظر المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية ـ بيروت ـ لبنان، 1420هـ، ص74.

قسمي المجاز: ينقسم المجاز لقسمين:

مجاز عقلي: وسيأتي تعريفه وذكر أشهر علاقاته حسب ورودها في الدّراسة التّطبيقيّة.

ومجاز لغوي: وعليه ينطبق التّعريف المذكور أعلاه، ومتى جاء لفظ المجاز مطلقا حمل على هذا النّوع[1]. وينقسم المجاز اللغوي إلى استعارة، ومجاز مرسل. وسيأتي تعريف وبيان تقاسيم كلّ منهما عند ذكرهما.

الفرق بين المجاز اللّغوي والمجاز العقلي

الفرق بين المجاز اللغوي والعقلي هو أن المجاز اللغوي يكون المجاز في كلماته بينما المجاز العقلي يكون في إسناد الشيء لغير فاعله الحقيقي.

المطلب الأوّل: المجاز العقلي

تعريفه اصطلاحا: هو إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة الإسناد الحقيقي[2].

أشهر علاقات المجاز العقلي[3]:

للمجاز العقلي علاقات كثيرة، وهذه بعضها على حسب ورودها في كتاب الأدب.

أ ـ الإسناد إلى الزّمان

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ البَادِيَةِ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَتَى السَّاعَةُ قَائِمَةٌ؟ قَالَ: «وَيْلَكَ، وَمَا أَعْدَدْتَ لَهَا» قَالَ: مَا أَعْدَدْتُ لَهَا إِلَّا أَنِّي أُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، قَالَ: «إِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ» فَقُلْنَا: وَنَحْنُ كَذَلِكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ» فَفَرِحْنَا يَوْمَئِذٍ فَرَحًا شَدِيدًا، فَمَرَّ غُلاَمٌ لِلْمُغِيرَةِ وَكَانَ مِنْ أَقْرَانِي، فَقَالَ: «إِنْ أُخِّرَ هَذَا، فَلَنْ يُدْرِكَهُ الهَرَمُ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ».

أصل الكلام: يدرك الغلام الهرم؛ أي يعيش حتّى وقت الهرم، فإسناد الإدراك للهرم مجاز، ويظهر حسن هذا المجاز في كون النّفوس قد جبلت على كراهية الهرم، والذي يكون بعده الموت، فقلب الإسناد ليعبّر لنا عن هذا المعنى ويقرّره أيّ ما تقرير، وبصورة بديعة، إذْ جعلت الإنسان كالفارّ من الهرم خوفا منه، والهرم وراءه محاولا إدراكه.

---

[1] ـ ينظر هامش كتاب دروس البلاغة، ص36.

[2] ـ ينظر عبد العزيز عتيق، علم البيان، دار النهضة العربية ـ بيروت ـ لبنان، 1405هـ ـ 1982م ص36.

[3] ـ ينظر دروس البلاغة، ص40. وأحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص255.

قال ابن حجر رحمه الله: (في الطرق كلها بإسناد الإدراك للهرم، ولو أسند للغلام لكان سائغا، ولكن أشير بالأول إلى أن الأجل كالقاصد للشخص)[1].

وللقسطلّاني رحمه الله: (وأسند الإدراك للهرم إشارة إلى أن الأجل كالقاصد للشخص)[2].

والمراد بقيام السّاعة انتهاء الدّنيا وبداية أهوال يوم القيامة، وأصل السّاعة: المقدار من الزّمن، فأطلقت عليها لتدلّ على قرب وقوعها. والأصل أنّ الله هو من يقيم السّاعة. وإسناد القيام لها لتدلّ على المباغتة والرّعب؛ تهويلا لأمرها[3].

ثمّ ليعلم أنّه يمكن حمل المثالين على أنّهما استعارتان، إمّا مكنيّتان إذا أجرينا الاستعارة في (الهرم، والسّاعة)، وإمّا تصريحيّتان إذا أجرينا الاستعارة في (يدركه، وتقوم)، والله أعلم.

ب ـ الإسناد إلى المكان

جاء في حديث الغار: «وَإِنَّهُ نَاءَ بِيَ الشَّجَرُ»

أراد بقوله: «نَاءَ بِيَ الشَّجَرُ»، بعُد مكان الشّجر الذي ترعاه المواشي؛ مشيتُ إلى مكان بعيد للرّعي، وإسناد النّأي للشّجر مجاز مرسل علاقته المكانية.

قال القاضي عياض: (وقوله: «فنأى بي ذات يوم الشجر» أي بعد لي طلب المرعى. والناء أي البعد)[4].

قال ابن الملقّن رحمه الله: (وقوله: «إِنَّهُ ناء بي الشَّجَرُ» أي: تباعد عن مكاننا الشّجر التي ترعاها مواشينا)[5].

قال القسطلّاني رحمه الله: («وأنه نأى» بتقديم النون على الهمزة أي بعد «بي الشجر» التي ترعاه المواشي)[6].

---

[1] ـ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج14، ص37.

[2] ـ أحمد القسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج13، ص176.

[3] ـ ينظر معنى الجملة الأخيرة عند: محمد الطّاهر بن عاشور التونسي، التّحرير والتّنوير، الناشر: الدار التونسية للنشر . تونس، 1984م، ج21، ص62.

[4] ـ القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم، مصدر سابق، ج8، ص236. وينظر ابن قرقول الوهراني: مطالع الأنوار على صحاح الآثار، ج4، ص115. وابن حجر، هدي السّاري مقدّمة فتح الباري، ج1، ص463.

[5] ـ أبو حفص عمر بن علي ابن الملقّن، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، مصدر سابق، ج28، ص246.

[6] ـ أحمد القسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج13، ص8.

جـ ـ الإسناد إلى السبب

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى البِرِّ، وَإِنَّ البِرَّ يَهْدِي إِلَى الجَنَّةِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَصْدُقُ حَتَّى يَكُونَ صِدِّيقًا. وَإِنَّ الكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الفُجُورِ، وَإِنَّ الفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَكْذِبُ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَّابًا».

إسناد الهداية للصّدق والبرّ فيه مجاز، ومثله إسناد الهداية للكذب والفجور. فالهادي الحقيقي هو الله، وإنّما هذه الأمور جعلها الله أسبابا هادية وموصلة لِما ذُكر. وفي مجيء الحديث بهذه الصّيغة فيه تأكيد وبيان لأهميّة العمل في مصير العبد، بالحثّ على ملازمة أعمال الخير والتي في مقدّمتها الصّدق، واجتناب كلّ قبيح وخاصّة الكذب الذي هو أصل كلّ شرّ، فالهداية بيد الله، كما أنّ التّوفيق لها وللعمل الصّالح بيده، قال تعالى: ﴿ **وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ ۖ لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ ۖ وَنُودُوٓا۟ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٤٣﴾** ﴾ [الأعراف: 43] فجعل الله جلّ في علاه العمل سببا لدخول الجنّة.

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَرَادَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَنْفِرَ، فَرَأَى صَفِيَّةَ عَلَى بَابِ خِبَائِهَا كَئِيبَةً حَزِينَةً، لِأَنَّهَا حَاضَتْ، فَقَالَ: «عَقْرَى حَلْقَى ـ لُغَةٌ لِقُرَيْشٍ ـ إِنَّكِ لَحَابِسَتُنَا» ثُمَّ قَالَ: «أَكُنْتِ أَفَضْتِ يَوْمَ النَّحْرِ» ـ يَعْنِي الطَّوَافَ ـ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «فَانْفِرِي إِذًا».

لَمّا كان نفور النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم ومن معه يتأخّر إلى وقت طهارة صفيّة وطوافها، أسند الحبس إليها؛ كونها سببه. ولَمّا تبيّن أنّها طافت طواف الإفاضة أذن لها في النّفور، وزال حَبسُها إيّاهُم بزوال سببه.

وعلّق الكرماني رحمه الله على الحديث بقوله: (أسند الحبس إليها لأنّها سبب توقفهم إلى وقت طهارتها عن الحيض)[1].

وقال في موضع آخر: (وإسناد الحبس إليها على سبيل المجاز)[2].

---

[1] ـ محمد بن يوسف الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، ج19، ص235. وينظر العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري. ج20، ص447. وأحمد القسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ج12، ص102.

[2] ـ الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، ج8، ص90. وينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري. ج9، ص182. وإرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلّاني، ج4، ص66.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَالَ فِي المسْجِدِ، فَثَارَ إِلَيْهِ النَّاسُ لِيَقَعُوا بِهِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعُوهُ، وَأَهْرِيقُوا عَلَى بَوْلِهِ ذَنُوبًا مِنْ مَاءٍ، أَوْ سَجْلًا مِنْ مَاءٍ، فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُيَسِّرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ».

إسناد البعثة للصّحابة هو من قبيل المجاز العقلي؛ لأنّ المبعوث هو النبيّ صلّى الله عليه وسلّم والصّحابة هم مأمورون بالتّبليغ عنه، وإسناد البعثة إليهم ليدلّ على المبالغة في التّبليغ، خاصّة في غيبة النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم. كما يمكن أن نّجعلها استعارة تصريحيّة؛ حيث شبّه التّبليغ بالبعثة. أو مكنية بأن شبّه الصّحابة بالرّسل.

قال ابن حجر رحمه الله: (قوله: «فإنما بعثتم» إسناد البعث إليهم على طريق المجاز لأنه هو المبعوث صلى الله عليه وسلم بما ذكر، لكنهم لما كانوا في مقام التبليغ عنه في حضوره وغيبته أطلق عليهم ذلك، إذ هم مبعوثون من قبله بذلك، أي مأمورون)[1].

وقال العيني رحمه الله: (قوله: «ميسرين» حال، فإن قلت: المبعوث هو رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكيف هذا؟ قلت: لما كان المخاطبون مقتدين به ومهتدين بهداه صلى الله عليه وسلم، كانوا مبعوثين أيضا، فجمع اللفظ باعتبار ذلك، والحاصل أنه على طريقة المجاز، لأنّهم لما كانوا في مقام التبليغ عنه في حضوره وغيبته أطلق عليهم ذلك، أو لأنّهم لما كانوا مأمورين من قبله بالتبليغ فكأنهم مبعوثون من جهته)[2].

وعن القسطلّاني رحمه الله: (أسند البعث إلى الصحابة على طريق المجاز، لأنّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو المبعوث حقيقة، لكنّهم لَمّا كانوا مبلّغين عنه أطلق عليهم ذلك، وأكد السابق؛ وهو قوله: «ميسرين» بنفي ضده في قوله: «ولم تبعثوا معسرين» تنبيهًا على المبالغة في التيسير)[3].

---

[1] ـ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج1، ص553. وينظر السّيوطي، التّوشيح شرح الجامع الصّحيح، تحقيق: رضوان جامع رضوان، الناشر: مكتبة الرشد . الرياض، الطبعة: الأولى، 1419هـ ـ 1998م، ج1، ص354. ونور الدين السندي، حاشية السندي على سنن النسائي، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، الطبعة الثانية، 1406 ـ 1986، ج1، ص49.

[2] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج3، ص191.

[3] ـ أحمد القسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، مصدر القسطلّاني، ج13، ص135. وينظرج1، ص447.

د ـ إسناد ما بني للفاعل إلى المفعول

عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبْيٌ، فَإِذَا امْرَأَةٌ مِنَ السَّبْيِ قَدْ تَحْلُبُ ثَدْيَهَا تَسْقِي، إِذَا وَجَدَتْ صَبِيًّا فِي السَّبْيِ أَخَذَتْهُ، فَأَلْصَقَتْهُ بِبَطْنِهَا وَأَرْضَعَتْهُ، فَقَالَ لَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَتُرَوْنَ هَذِهِ طَارِحَةً وَلَدَهَا فِي النَّارِ» قُلْنَا: لاَ، وَهِيَ تَقْدِرُ عَلَى أَنْ لاَ تَطْرَحَهُ، فَقَالَ: «لَلَّهُ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ بِوَلَدِهَا»

إسناد ما بني للفاعل إلى المفعول؛ فقوله: طارحة أي ملقيةً

قال الملا على القاري رحمه الله: («طارحة» أي: ملقية «ولدها في النار؟ فقلنا: لا» أي: لا نظن أنها طارحة)[1].

هـ ـ إسناد الفعل إلى المصدر

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سِبَابُ المُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ».

في الحديث إسناد الفسوق إلى السّباب، والكفر إلى القتل مبالغة في تقبيح وذم هذه الأفعال.

كما أنّ مجيء السباب والقتال بصيغة المصدر مجاز ثان؛ كونه يراد به اسم المفعول. وتقدير الكلام مسابّة المسلم فسوق، ومقاتلته كفر.

قال شمس الدّين الكرماني رحمه الله: (قوله: «سباب المسلم» يحتمل أن يكون على أصل معنى باب المفاعلة، وأن يكون بمعنى السبّ؛ أي الشّتم، وهو التكلّم في عرض الإنسان بما يعيبه، وهو مضاف إلى المفعول. والفسوق: الخروج عن طاعة الله تعالى. قوله: «قتاله» أي المقاتلة المعروفة، ويحتمل أن تكون المقاتلة بمعنى المشادة؛ أي المخاصمة، والعرب تسمي المخاصمة مقاتلة)[2].

---

[1] ـ الملا علي القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، مرجع سابق، ج9، ص279. وينظر أبو الحسن عبيد الله بن محمد المباركفوري، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، مرجع سابق، ج8، ص87.

[2] ـ شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، ج1، ص189 ـ 190.

وقال القسطلّاني رحمه الله: («سباب المسلم» مصدر مضاف للمفعول؛ أي شتمه والتكلّم في عرضه بما يعيبه ويؤلمه «فسوق» فجور «وقتاله» أي مقاتلته)[1].

وللملا علي القاري: («سِباب المسلم: بكسر أوّله، أي شتمه، وهو من باب إضافة المصدر إلى مفعوله «فسوق»؛ لأن شتمه بغير حق حرام)[2].

و ـ إسناد ما بني للمصدر إلى الفاعل

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما، قَالَ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «أَلَمْ أُخْبَرْ أَنَّكَ تَقُومُ اللَّيْلَ وَتَصُومُ النَّهَارَ» قُلْتُ: بَلَى، قَالَ «فَلاَ تَفْعَلْ، قُمْ وَنَمْ، وَصُمْ وَأَفْطِرْ، فَإِنَّ لِجَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِعَيْنِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِزَوْرِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِزَوْجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا..»

على اعتبار أنّ لفظة (زورك) مصدر فإنّ في العبارة مجاز، بحيث ذكر المصدر وأراد اسم الفاعل، أي لزائرك. أمّا إذا أريد بها جمع زائر فلا مجاز.

قال الخطّابي رحمه الله: (الزور: الزائر، والمصادر كثيرا ما توضع موضع الأسماء والصفات، كقولهم: رجل صوم أي صائم، ونوم، أي نائم، ومنه حديث أبي رافع أنه وقف على الحسن بن علي وهو نائم، فقال: أيها النوم، يريد النائم...، والزور أيضا جمع الزائر، كقولهم: راكب وركب، وتاجر وتجر)[3].

وقال الطّيبي رحمه الله: (قوله: «وإن لزورك»: الزور الزائر، وهو في الأصل مصدر وضع موضع الاسم، كصوم ونوم بمعنى صائم ونائم. وقد يكون الزور جمع زائر، كراكب وركب)[4].

---

[1] ـ أحمد القسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج13، ص64.

[2] ـ الملا علي القاري، المصدر نفسه، المصدر السابق، ج9، ص54.

[3] ـ أبو سليمان الخطابي، أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، ج2، ص972. وينظر: الميسر في شرح مصابيح السنة للتّوربشتي، ج2، ص476. و مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض، ج1، ص313. و النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، مادّة (زور)، ج1، ص735. وتحفة الأبرار شرح مصابيح السنة للبيضاوي، ج1، ص506.

[4] ـ الحسين بن محمد الطيبي، الكاشف عن حقائق السنن، ج5، ص1611. وينظر فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، ج5، ص394. وبدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري. ج11، ص125.

ي ـ مجاز في النسبة الإيقاعية[1]

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنِّي لَأَعْرِفُ غَضَبَكِ وَرِضَاكِ» قَالَتْ: قُلْتُ: وَكَيْفَ تَعْرِفُ ذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «إِنَّكِ إِذَا كُنْتِ رَاضِيَةً قُلْتِ: بَلَى وَرَبِّ مُحَمَّدٍ، وَإِذَا كُنْتِ سَاخِطَةً قُلْتِ: لاَ وَرَبِّ إِبْرَاهِيمَ» قَالَتْ: قُلْتُ: أَجَلْ، لَسْتُ أُهَاجِرُ إِلَّا اسْمَكَ.

في قوله: «إِنِّي لَأَعْرِفُ غَضَبَكِ وَرِضَاكِ» أراد أعرف حالة أو علامة غضبك ورضاك عَنِّي، فهو لم يرد ذات الغضب والرّضى، وإنّما أراد حال التباسهما بالإنسان فإنّهما تظهران في ملامح الإنسان من خلال تقاسيم وجهه وفلتات لسانه، وإن حاول إخفاء ذلك. وهذا النّوع من المجاز العقلي يطلق عليه البلاغيّون اسم: مجاز في النسبة الإيقاعية، بأن يوقع الفعل على ملابس ما هو له، كما يمكن جعله في قسم المجاز بالحذف بتقدير محذوف؛ أي حالة أو علامة غضبك ورضاك، كما سبق بيانه.

[1] ـ ينظر هامش كتاب جواهر البلاغة للهاشمي، ص49. وأحمد المراغي، علوم البلاغة، ص293.

المطلب الثّاني: المجاز المرسل

تعريفه اصطلاحا: هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة غير المشابهة. أو هو مجاز علاقته غير المشابهة.

ومعنى الإرسال هنا الإطلاق، سمي بذلك لإرساله وإطلاقه عن التقييد بعلاقة خاصة.

أهم علاقات المجاز المرسل حسب استعمالها في كتاب الأدب من صحيح البخاري:

وللمجاز المرسل علاقات كثيرة ذكرها البيانيّون في كتبهم، وما وقفنا عليه من خلال كتاب الأدب من صحيح البخاري كالآتي:

أ ـ السببية

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ مِنْ أَكْبَرِ الكَبَائِرِ أَنْ يَلْعَنَ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ يَلْعَنُ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ؟ قَالَ: «يَسُبُّ الرَّجُلُ أَبَا الرَّجُلِ، فَيَسُبُّ أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ».

أراد بقوله: «أَنْ يَلْعَنَ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ» التّسبّب في لعنهما، وجلب المسبّة لهما، والعلاقة سببية.

قال ابن عبد البر رحمه الله في معرض كلامه عن الكبائر: (ومن الكبائر: أن يسب الرجل والديه، يعني يتسبّب لهما. وهذا عندي داخل في عقوقهما)[1].

وقال في التّمهيد: (عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «مِنَ الْكَبَائِرِ أَنْ يَسُبَّ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ» يعني يستسبّ لهما وهو يدخل في باب العقوق)[2] .

وللكرماني رحمه الله: (قوله: «يسبّ» هذا الإسناد مجازي لأنه صار سببا لمسبّة والديه)[3].

---

[1] ـ أبو عمرو يوسف بن عبد البر، الاستذكار، مصدر سابق، ج8، ص566.

[2] ـ أبو عمرو يوسف بن عبد البر، التمهيد لما في الموطإ من المعاني والأسانيد، مصدر سابق، ج2، ص489.

[3] ـ شمس الدين الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج21، ص148. وينظر بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج22، ص130. وأحمد القسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ج13، ص6. وزكريا الأنصاري، منحة الباري بشرح صحيح البخاري، ج9، ص155.

وفي سبل السّلام للأمير الصّنعاني رحمه الله: (عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من الكبائر شتم الرجل والديه قيل: وهل يسب الرجل والديه؟ قال: نعم يسب أبا الرجل فيسب الرجل أباه ويسب أمه فيسب أمه» متفق عليه. قوله: شتم الرجل والديه أي يتسبّب إلى شتمهما، فهو من المجاز المرسل؛ من استعماله المسبّب في السبب وقد بينه صلى الله عليه وسلم بجوابه عمن سأله بقوله: «نعم»)[1].

ب ـ المسبّبيّة

عَنْ هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: هَلَكْتُ، وَقَعْتُ عَلَى أَهْلِي فِي رَمَضَانَ. وفي رواية: أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتُ، قَالَ: «وَيْحَكَ» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى أَهْلِي فِي رَمَضَانَ.

لَمّا كان انتهاك حرمة رمضان سبب للهلاك والاحتراق في نار جهنّم، أطلق المسبّب (وهو الهلاك) دون سببه (وهو الوقوع على أهله في رمضان)

قال العيني رحمه الله: (قوله: إنه «احترق»[2]، وفي رواية أَبِي هُرَيْرَةَ أنه عبر بقوله: «هلكت» ورواية الاحتراق تفسّر رواية الهلاك، وكأنّه لما اعتقد أن مرتكب الإثم يعذب بالنار أطلق على نفسه أنه احترق لذلك، أو مراده أنه يحترق بالنار يوم القيامة، فجعل المتوقع كالواقع، واستعمل بدله لفظ الماضي أو شبه ما وقع فيه من الجماع في الصوم بالاحتراق)[3].

قال القسطلّاني رحمه الله: (فقال: «هلكت» أي فعلت ما هو سبب لهلاكي)[4].

وقال أيضا: (وفي رواية عائشة في الصوم أنّه: «احترق»، وأطلق ذلك لاعتقاده أن مرتكب الإثم يعذب بالنار فهو مجاز عن العصيان)[5].

---

[1] ـ أبو إبراهيم محمد بن إسماعيل الصّنعاني، سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام، مرجع سابق، ج8، ص174، وينظر الحسين بن محمد بن سعيد اللاعيّ، المعروف بالمغربي، البدرُ التمام شرح بلوغ المرام، ج10، ص218.

[2] ـ الرواية بلفظ: «احْتَرَقْتُ»، ذكرها البخاري في كتاب الحدود. باب: من أصاب ذنبا دون الحد، فأخبر الإمام، فلا عقوبة عليه بعد التوبة، إذا جاء مستفتيا، رقم (6822) ج8، ص166.

[3] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج11، ص36.

[4] ـ أحمد القسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ج6، ص37/ ج13، ص103/ ج14، ص120

[5] ـ أحمد القسطلّاني، المصدر نفسه، ج14، ص123.

قال الحسين بن محمّد المغربي: (وقوله: «هلكتُ»: في رواية «أنا الأخِر هلكتُ» بفتح الهمزة والخاء المعجمة المكسورة بغير مَدّ، أي: الأبعد، وقيل: الأرذل، وفي رواية «احترقتُ»، وفي رواية: «ما أراني إلا قد هلكتُ» وهذا يفهم أنه كان عامدًا؛ لأن الهلاك والاحتراق مَجاز عن العِصيان المؤدي إلى ذلك، فجعل المتوقع كالواقع إقامة للمُسبب مقام سببه لإفضائه إليه)[1].

قال الشّوكاني: (قوله: «هلكت» استدل به على أنه كان عامدا؛ لأن الهلاك مجاز عن عصيان المؤدي إلى ذلك، فكأنه جعل المتوقع كالواقع مجازا)[2].

جـ ـ الجزئية:

جاء في حديث الغار: « فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَافْرُجْ لَنَا فُرْجَةً نَرَى مِنْهَا السَّمَاءَ».

في قوله: «ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ»، إطلاق الوجه وإرادة الذّات، فالعلاقة جزئية.

قال العيني رحمه الله: (قوله: «ابتغاء وجهك»، أي: طلبا لمرضاتك، والمراد بالوجه الذات، وانتصابُ (ابتغاء) على أنه مفعول له، أي: لأجل ابتغاء وجهك)[3].

وقال القسطلّاني: («ابتغاء وجهك» أي لأجل ذاتك)[4].

عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: هَلَكْتُ، وَقَعْتُ عَلَى أَهْلِي فِي رَمَضَانَ، قَالَ: «أَعْتِقْ رَقَبَةً» ....

قوله: «أَعْتِقْ رَقَبَةً» هو من إطلاق الجزء وإرادة الكل، وحسن هذا التّعبير كون العبد عند سيده مثل الأسير فهو مسلوب الحرّية، فمن أعتقه فكأنّه فكّ قيده الذي يشدّ به الأسير في العادة إلى عنقه.

---

[1] ـ الحسين بن محمد بن سعيد اللاعيّ، المعروف بالمغربي، البدرُ التمام شرح بلوغ المرام، ج5، ص72.

[2] ـ الشوكاني، نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، تحقيق: محمّد صبحي بن حسن حلاق، النّاشر: دار ابن الجوزي . السّعودية، الطّبعة الأولى، 1427هـ، ج8، ص322 ـ 323. وينظر: محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، مصدر سابق، ج3، ص415.

[3] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق ، ج12، ص34.

[4] ـ أحمد القسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج5، ص172. وينظر محمد علي البكري الصديقي الشافعي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، مصدر سابق ، ج1، ص86.

قال ابن قتيبة رحمه الله: (والمعتق مأْخوذ من قولك: عتقت عليّ يمين؛ أَي: سبقت. وعتق فرخ القطاة، إِذا طار. وعتقت الفرس، إِذا سبقت. وقال أعرابي في كلامه: هذَا أَوَان عتقت الشقراء، أَي سبقت. فَكَأَن الْمُعْتق خُلّي فَعتق، أَي فَذهب. وإِنَّما قيل لِمن أعتق نسمة: أعتق رقبة، وفك رقبة، فخصّت الرّقبة دون جميع الأَعضاء لِأَنّ ملك السّيّد لعبده كالحبل في الرّقبة، وكالغل هو به محتبس كما تحبس الدّابّة بحبل في عنقها، فإذا أعتق فكأَنَّه أطلق من ذلك)[1].

وقال ابن فارس رحمه الله: (فأما تسميتهم الخيل كراعا فإن العرب قد تعبر عن الجسم ببعض أعضائه، كما يقال: أعتق رقبة، ووجهي إليك)[2].

ولابن الأثير رحمه الله: (وفيه: «كأنّما أعتق رقبة» قد تكررت الأحاديث في ذكر الرقبة وعتقها وتحريرها وفكها وهي في الأصل العنق، فجعلت كناية عن جميع ذات الإنسان؛ تسمية للشيء ببعضه، فإذا قال: أعتق رقبة، فكأنّه قال أعتق عبدا أو أمة)[3].

وللطّيبي رحمه الله: (الرقبة في الأصل العنق، فجعلت كناية عن جميع ذات الإنسان تسمية للشيء ببعضه. فإذا قال: أعتق رقبة فكأنه قال: أعتق عبدا أو أمة)[4].

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَنَازَةٍ، فَجَعَلَ يَنْكُتُ الأَرْضَ بِعُودٍ، فَقَالَ: «لَيْسَ مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ فُرِغَ مِنْ مَقْعَدِهِ مِنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ»

جزئية اطلق المقعد وأراد النّزل أو المقام.

وفي حديث عبد الله بن عمرو، قال: «فَصُمْ مِنْ كُلِّ جُمُعَةٍ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ».

أطلق اسم الجمعة مريدا به الأسبوع، من تسمية الشّيء باسم بعضه؛ كون يوم الجمعة رأس الأسبوع ـ ابتداء أو انتهاءً ـ فعبّر به عنه، فهو من إطلاق الجزء وإرادة الكل.

---

[1] ـ أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، غريب الحديث لابن قتيبة، مصدر سابق، ج1، 225. وينظر أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، الزّاهر في غريب ألفاظ الشّافعي، تحقيق:. عبد المنعم طوعي بشنّاتي، النّاشر: دار البشائر الإسلامية . بيروت . لبنان، الطّبعة الأولى، 1419هـ ـ 1998م، ص561.

[2] ـ أبو الحسين أحمد بن فارس، بمعجم مقاييس اللغة، مصدر سابق، مادّة (كرع)، ج5، ص171.

[3] ـ المبارك بم محمد بن الأثير المحدّث، النهاية في غريب الحديث والأثر، مصدر سابق، مادّة (رقبة)، ج1، ص678. وينظر لسان العرب لابن منظور، مصدر سابق ، مادّة (رقب)، ج1، ص428.

[4] ـ شرف الدين الحسين بن محمد الطيبي، الكاشف عن حقائق السنن، مصدر سابق، ج8، ص2425.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ كَلِمَةُ لَبِيدٍ: أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللَّهَ بَاطِلُ»

قال بدر الدّين العيني رحمه الله: (قوله: «كلمة»، فيه إطلاق الكلمة على الكلام، وهو مجاز مهمل عند النحويين مستعمل عند المتكلمين، وهو من باب تسمية الشيء باسم جزئه على سبيل التوسع)[1].

قال المنّاوي رحمه الله: («أصدق كلمة» أي قطعة من الكلام من تسمية الشَّيءِ باسم جزئه اتّساعا)[2].

وقال الصّدّيقي الشّافعي رحمه الله: (وإطلاق الكلمة على الجمل المفيدة هو في اللغة وتخصيصها بالقول المفرد عرف طارئ وليس للشارع اصطلاح خاص في إطلاق الكلمة فتحمل على معناها اللغوي لكن مقتضى كلام النّحاة أن إطلاق الكلمة على الجمل المفيدة مجاز مرسل من إطلاق اسم الجزء على الكل، وجوّز بعضهم كونه استعارة مصرحة بأن شبهت الجملة في توقف الإفادة على جميع أجزائها بتوقف فهم معنى الكلمة على جميع حروفها فأطلق اسم المشبه على المشبه به حينئذٍ فتكون القرينة في الحديث على إرادة المجاز منها ما فسر به الخبر من شرط البيت)[3]

د ـ الكلّيّة

عَنْ عَمْرو بْن العَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جِهَارًا غَيْرَ سِرٍّ يَقُولُ: «إِنَّ آلَ أَبِي ـ قَالَ عَمْرٌو: فِي كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ بَيَاضٌ ـ لَيْسُوا بِأَوْلِيَائِي، إِنَّمَا وَلِيِّيَ اللَّهُ وَصَالِحُ المُؤْمِنِينَ».

في قوله «إِنَّ آلَ أَبِي ... لَيْسُوا بِأَوْلِيَائِي»، أطلق الكل وأراد البعض؛ لأنّه نفى الولاية عن من لم يسلم فقط، فالعلاقة كلّيّة.

---

[1] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق ، ج16، ص404. وينظر نفس الكلام عند أحمد القسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج8، ص309.

[2] ـ زين الدين محمد بن زين العابدين المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصّغير، مصدر سابق ، ج1، ص524. وينظر المؤلّف، التيسير بشرح الجامع الصغير، مصدر سابق ، ج1، ص158.

[3] ـ محمد علي البكري الصديقي الشافعي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، ج4، ص425. وينظر ج3، ص241.

قال ابن العربي رحمه الله في سراج المريدين: (معنى الحديث: «آل أبي طالب»، قال: ومعناه: أنّي لست أخص قرابتي ولا فصيلتي الأدنين بولاية دون المسلمين، وأمّا رَحِمُهم ـ يعني: من المطالبة ـ «فسأبلُّها ببلاها»؛ أي: أُعطيها حقَّها؛ فإنّ المنعَ عند العرب يُبْسٌ، والصِّلَةَ بَلٌّ)[1].

وقال ابن حجر رحمه الله: (نقل ابن التين[2] عن الداودي أن المراد بهذا النّفي من لّم يسلم منهم؛ أي فهو من إطلاق الكل وإرادة البعض، والمنفي على هذا المجموع لا الجميع)[3].

هـ ـ الحالّيّة

عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ الجَنَّةِ؟ كُلُّ ضَعِيفٍ مُتَضَاعِفٍ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبَرَّهُ. أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ النَّارِ؟ كُلُّ عُتُلٍّ جَوَّاظٍ مُسْتَكْبِرٍ»

الظّاهر أنّ المراد «بأهل الجنّة»، صفات أهل الجنّة، وكذا أراد صفات أهل النّار، بدليل ما جاء بعد الاستفهام. وقد ذكر أخصّ صفات الفريقين التي يعرفون بها.

و ـ المحلّية

جاء في حديث الغار: «فَحَلَبْتُ كَمَا كُنْتُ أَحْلُبُ، فَجِئْتُ بِالحِلاَبِ فَقُمْتُ عِنْدَ رُءُوسِهِمَا».

على اعتبار أنّ قوله: «فَجِئْتُ بِالحِلاَبِ» يراد الحليب الذي فيه، ففي العبارة مجاز، علاقته محلّيّة؛ حيث أطلق الإناء الذي يحلب فيه، ومقصوده الحليب.

---

[1] ـ عن بدر الدّين الدّماميني، مصابيح الجامع، ج9، ص301. وينظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلّاني، ج13، ص24. ودليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، للصّدّيقي الشّافعي، ج3، ص171.

[2] ـ أبو محمّد عبد الواحد بن أبي الحسن الصفاقسي الشهير بابن التين، له شرح على البخاري مشهور سماه: المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح، له اعتناء زائد في الفقه ممزوجاً بكثير من كلام المدونة وشراحها مع رشاقة العبارة ولطف الإشارة، اعتمده الحافظ ابن حجر في شرح البخاري، وغيره. توفّي سنة 611هـ. ينظر أبو العبّاس، أحمد بابا بن أحمد السوداني، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، مرجع سابق، ص287. ومحمد بن مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ج1، ص242.

[3] ـ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج13، ص524. ونقل عنه هذا الكلام أيضا أحمد القسطلّاني في إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج13، ص23.

قال القاضي عياض رحمه الله: (وقوله: « فجئت بالحلاب»: هو إناء ملؤه قدر حلبة ناقة. ويقال له: المحلب أيضاً. وقد يريد بالحلاب هنا: اللبن المحلوب)[1].

وعن الطّيبي رحمه الله: (والحلاب بكسر الحاء، هو الإناء الذي يحلب فيه. وقيل: قد يراد بالحلاب هنا اللبن المحلوب)[2].

وللعيني رحمه الله: (قوله: «فأجيء بالحلاب»، بكسر الحاء المهملة وتخفيف اللام: وهو الإناء الذي يحلب فيه، ويراد به ههنا اللبن المحلوب فيه)[3].

عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خَيْرُ دُورِ الأَنْصَارِ بَنُو النَّجَّارِ»

العلاقة: محلّيّة، أطلق المحل وأراد أهلها. قال ابن بطّال رحمه الله: (قال المهلب: ترجم له باب خير دور الأنصار وأدخل فيه: «خير الأنصار بنو النجار» وإنما أراد عليه السلام بقوله: «خير دور الأنصار» أهل الدور كما قال تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ و﴿وَٱلْعِيرَ﴾ [يوسف:82] وهو يريد أهلها، وقد جاء هذا الحديث في غير هذا الموضع: «خَيْرُ دُورِ الأَنْصَارِ بَنُو النَّجَّارِ». وقال ابن قتيبة: الدور في هذا الحديث القبائل، ويدل على ذلك الحديث الآخر: «ما بقى دار إلا بني فيها مسجد» ما بقيت قبيلة)[4].

وقال ابن المنيّر رحمه الله: (قلت: رضى الله عَنْك، ترجم على خير دور الْأَنْصَار، وَفِي الحَدِيث «خير الْأَنْصَار»، لينبّه على أنّ المرَاد بالدور أَهلهَا على حذف الْمُضَاف. وَقد ورد فِي حَدِيث: «خير دور الْأَنْصَار» لم يذكره البُخارِيّ، لئلاّ يتخيل ظَاهره، وهو التَّفضيل بين الدّور، لا بين الأَهل. والله أعلم)[5].

---

[1] ـ القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم، مصدر سابق، ج8، ص236.

[2] ـ شرف الدين الحسين بن محمد الطيبي، الكاشف عن حقائق السّنن، مصدر سابق، ج10، ص3169.

[3] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج12، ص34.

[4] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطال، مصدر سابق، ج9، ص247 . 248.

[5] ـ ابن المنير، المتواري علي تراجم أبواب البخاري، مصدر سابق، ص358.

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِنًى:«أَتَدْرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «فَإِنَّ هَذَا يَوْمٌ حَرَامٌ، أَفَتَدْرُونَ أَيُّ بَلَدٍ هَذَا» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «بَلَدٌ حَرَامٌ، أَتَدْرُونَ أَيُّ شَهْرٍ هَذَا» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «شَهْرٌ حَرَامٌ» قَالَ: «فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا»

في قوله: «يوم حرام» أطلق الزمن وأراد ما يقع فيه من انتهاك للمحارم، وكذا يقال في البلد والشّهر المذكور.

قال العيني رحمه الله: (قوله: «قالوا يوم حرام» يعني يحرم فيه القتال وتوصيف اليوم بالحرام مجاز مرسل من قبيل قولهم رجل عدل لأن الحرام ليس عين اليوم وإنما هو الذي يقع فيه من القتال وكذلك الكلام في قوله: بلد حرام وشهر حرام)[1].

ز ـ العموم

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: لَمَّا رَفَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأْسَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَنْجِ الوَلِيدَ بْنَ الوَلِيدِ، وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ، وَعَيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ، وَالمسْتَضْعَفِينَ بِمَكَّةَ، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ».

الحديث فيه مجاز من ثلاث نواح:

أوّلا: في قوله: «اشْدُدْ وَطْأَتَكَ» أراد بالوطأة ـ والذي هو الدّوس بالقدم ـ لازمه وهو الهلاك، ولم يرد الهلاك والاستئصال حقيقة، وإنّما أراد التّضييق والتّشديد بدلالة الكلام الذي بعده عليه، والعلاقة سببية.

قال الكرماني رحمه الله: («وطأتك» أي ضغطك، والمراد لازمه أي الهلاك)[2].

وعن ابن حجر: (أي خذهم بشدة، وأصلها من الوطء بالقدم، والمراد الإهلاك لأنّ من يطأ على الشّيء برجله فقد استقصى في هلاكه)[3].

---

[1] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج10، ص110.

[2] ـ شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج12، ص181.

[3] ـ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج14، ص435.

قال العيني: (والوطأة بفتح الواو وهو: الدّوس بالقدم، وسمّي بها الإهلاك لأنّ من يطأ على شيء برجله فقد استقصى في إهلاكه، والمعنى: خذهم أخذا شديدا)[1].

ثانيا: مضر اسم يعمّ قبائل كثيرة، وأراد بمضر هنا قبيلة قريش إحدى هذه القبائل. وعلاقتها العموم.

قال ابن الجوزي رحمه الله: (وقوله: «على مضر» إشارة إلى قريش لأنّهم من أولاد مضر)[2].

وقال ابن حجر رحمه الله: (والمراد بمضر القبيلة المشهورة التي منها جميع بطون قيس وقريش وغيرهم وهو على حذف مضاف؛ أي كفار مضر)[3].

ثالثا: الدّعاء على مضر يراد به من لمّ يومن بالنّبيّ صلّى الله عليه وسلّم وحارب دعوته؛ أي كفّارهم لا عامّتهم. والعلاقة كلّيّة.

قال ابن الدّماميني رحمه الله (يريد: كفار قريش)[4].

وقال العيني رحمه الله: (ومضر قبيلة، غير منصرف، وفيه: المضاف محذوف أي: اشدد وطأتك على كفّار مضر)[5].

حـ ـ لازمية

أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَيُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ»

نصّ العلماء على أنّ المراد بالأثر الأجل والعمر. وعلى هذا ففي الحديث مجاز مرسل، والعلاقة لازمية كون وجود الأثر لازما لوجود الشّخص، وزيادة الأثر زيادة في الأجل.

قال الأزهري: (وفي الحديث: «من سَرّه أَن يبسط الله فِي رِزْقه ويَنْسأ فِي أَثَره فَلْيصل رحمَه»، أي في أجله. وسُمّي الأَجل أثرا، لأَنَّه يتبع العُمر؛ قال زهير: [البسيط]

---

[1] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج7، ص37. وينظر ج23، ص26

[2] ـ أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، مصدر سابق، ج3، ص352.

[3] ـ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج14، ص435.

[4] ـ محمد بن أبي بكر بن عمر الدماميني، مصابيح الجامع، مصدر سابق ، ج2، ص375.

[5] . بدر الدين العيني، المصدر السابق، ج23، ص26.

والمرءُ مَا عَاشَ مَمْدُودٌ لَهُ أَمَلٌ لَا يَنتَهِي العُمرُ حتَّى يَنتَهِي الأثرُ

أي الأجَل. وقوله: ﴿ نُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَنَكۡتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمۡۚ ﴾ [يس: 12]، أَي ما قدّموه من الأَعمال وسنّوه من سُنن يُعْمَل بها)[1].

قال الخطّابي رحمه الله: (قوله: «ينسأ في أثره» ومعناه يؤخّر في أجله وسمّي الأجل أثرا لأنّه تابع الحياة وسائقها. قال كعب بن زهير[2] :[البسيط]

يَسْعَى الفتَى لأُمُورٍ ليس يُدْرِكُها والنَفْسُ وَاحِدَةٌ وَالهَمُّ مُنْتَشِرُ

والمرءُ ما عاشَ ممدودٌ له أمَلٌ لا تَنْتَهِي العَينُ حتى يَنْتَهِي الأثَرُ)[3].

وقال الطّيبي رحمه الله: (وأصله من أثر مشيه في الأرض، فإنّ من مات لا يبقى له أثر، فلا يرى لأقدامه أثر)[4].

ط ـ اعتبار ما كان

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ العُطَاسَ وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ، فَإِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ وَحَمِدَ اللَّهَ، كَانَ حَقًّا عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ سَمِعَهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، وَأَمَّا التَّثَاؤُبُ: فَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَرُدَّهُ مَا اسْتَطَاعَ، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا تَثَاءَبَ ضَحِكَ مِنْهُ الشَّيْطَانُ».

في قوله: «فَإِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَرُدَّهُ» أراد فإذا عرض له التثاؤب. وهذا مثل قوله تعالى ﴿ فَإِذَا قَرَأۡتَ ٱلۡقُرۡءَانَ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٩٨﴾ ﴾ [النّحل:98]. والله أعلم.

قال الكرماني رحمه الله: (قوله: «فليردّه»، فإن قلت: إذا تثاءب ووقع الثوباء فكيف

---

[1] ـ أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللّغة، مادّة (أثر)، ج11، ص124 . 125. وينظر: ابن الجوزي، غريب الحديث. ج1، ص10 ـ 11. شهاب الدين التُّورِبِشْتِي، الميسر في شرح مصابيح السنة، ج3، ص1066.

[2] ـ ينظر البيتين في ديوان كعب بن زهير، تحقيق: علي فاعور، النّاشر: دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان، 1417هـ . 1997م، ص37. والظّاهر أنّ الأزهري قد أخطأ لَمّا نسب البيت الثّاني لزهير. وهو غير موجود في ديوانه.

[3] ـ أبو سليمان الخطابي، غريب الحديث لخطابي، مصدر سابق، ج1، ص340. ونقل عنه هذا الكلام ابن بطّال في شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج9، ص240. وغيره من شراح الصّحيح

[4] ـ الحسين بن محمد الطيبي، الكاشف عن حقائق السنن، ج4، ص1360، ج10، ص3159. وينظر بدر الدين العيني، شرح سنن أبي داود، ج6، ص452. وأحمد القسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ج13، ص19.

يرده؟ قلت: يعني إذا أراد التثاؤب أو أنّ الماضي بمعنى المضارع)[1].

قال ابن حجر: (قوله: «فإذا تثاءب أحدكم فليرده ما استطاع» أي يأخذ في أسباب ردّه وليس المراد به أنه يملك دفعه، لأنّ الذي وقع لا يرد حقيقة. وقيل معنى: إذا تثاءب، إذا أراد أن يتثاءب)[2].

ي ـ اعتبار ما سيكون

وفي حديث عائشة الذي فيه ذكر سحر النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، أنّه قال: «أَتَانِي رَجُلاَنِ، فَجَلَسَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رِجْلَيَّ وَالآخَرُ عِنْدَ رَأْسِي، فَقَالَ الَّذِي عِنْدَ رِجْلَيَّ لِلَّذِي عِنْدَ رَأْسِي: مَا بَالُ الرَّجُلِ؟ قَالَ: مَطْبُوبٌ، يَعْنِي مَسْحُورًا، قَالَ: وَمَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: لَبِيدُ بْنُ أَعْصَمَ .....».

إذا اعتبرنا أنّ لفظ: (مطبوب) استعملت مكان مسحور من باب التّفاؤل؛ أي أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم سيطبّب ويشفى بإذن الله، ففي هذه الحال يقال أنّ في الكلام مجاز، والعلاقة: اعتبار ما سيكون، وهذا الأظهر.

قال أبو عبيد رحمه الله: (ونرى أنه إنّما قيل له: مطبوب لأنّه كنى بالطب عَن السحر، كما كنّوْا عن اللّديغ، فقالوا: سليم؛ تطيرًا إلى السّلامة من اللدغ، وكما كنّوا عَن الفلاة؛ وهي المهلكَة التي لا ماء فيها، فقالوا: مفازة تطيرًا من الهلاك إلى الفوز. وأصل الطِّبّ: الحذق بالأشياء والمهارة بها يقال: رجل طَبٌّ وطبيبٌ إذا كان كذلك، وإن كان في غير علاج المرض. قال عنترة[3]: [الكامل]

إن تغد فِي دوني القِنَاعَ فإنني طَب بِأخذ الفارِسِ المستلئِم)[4].

وقال أيضا: (في حديثه عليه السّلام حين قال: «فَلَعَلَّ طِبًّا أَصَابَهُ» ثمّ نشّره بقل أعوذ بربّ النَّاسِ. قال أَبو عبيد: قال الأصمعي: الطّبّ السّحر، وإنّما كنّى عن السّحر بالطّبّ كما كنى عن اللّديغ بالسّليم)[5].

---

[1] ـ شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج22، ص71.

[2] ـ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق ، ج14، ص125.

[3] ـ البيت في معلّقته المشهورة، ينظر البيت في شرح ديوان عنترة للخطيب التبريزي، تحقيق: مجيد طراد، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ ـ 1992م، ص166.

[4] ـ أبو عبيد القاسم بن سلام، غريب الحديث لأبي عبيد. مصدر سابق،ج2، ص43 ـ 44. وينظر الأزهري، تهذيب اللّغة ، ج10، ص122. و ابن منظور، لسان العرب، مادّة (طبب)، ج1، ص554.

[5] ـ أبو عبيد القاسم بن سلام، المصدر نفسه، ج3، ص176.

وقال المازري رحمه الله: (المطبوب المسحور، قال: طُبَّ الرّجل إذا سُحر، فكنّي بالطبّ عن السّحر، كما كنَّوا بالسّليم عن اللّديغ، قال ابن الأنباري الطبّ حَرْف من الأضداد يقال لعلاج الدّاء طبّ، وللسّحر طبّ، وهو من أعظم الأدواء ورجل طبيب حاذق، سمّي طبيبًا لفطنته وحذقه)[1]

ولابن الجوزي رحمه الله: (احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم حين طب؛ أَي سحر يقال رجل مطبوب؛ أَي مسحور، كنّي بالطب عن السحر، كما كني بالسّليم عن اللّديغ)[2].

أمّا على اعتبار أنّ الكلمة من ذوات الأضداد ويراد بها السّحر فلا مجاز.

قال ابن الأنباري رحمه الله: (والطِّبّ حرف من الأَضداد؛ يقال: الطِّب لعلاج السِّحر وغيره من الآفات والعِلَل، ويقال الطِّب للسِّحر. ورَجُلٌ مَطْبوب، إِذا كان مسحوراً).[3]

قال ابن قرقول رحمه الله: (قوله: «مَطْبُوبٌ» أي: مسحور، والطِّب: السحر، والطِّب أيضًا: علاج الداء، وهو من الأضداد. وقيل: كنى بالطِّب عن السحر تفاؤلاً، كما سموا اللديغ سليمًا، والطَّب بفتح الطاء: الرجل الحاذق)[4].

وللبيضاوي رحمه الله: (وفي حديث عائشة: «مطبوب» أي: مسحور، والطب: السحر، استعير له من الطب الذي هو بمعنى الفطانة، لما فيه من دقة وخفاء)[5].

وفي المفهم لأحمد القرطبي رحمه الله: (والمطبوب: المسحور. يقال: طب الرجل: إذا سحر. قال ابن الأنباري: الطب من الأضداد. يقال لعلاج المرض وللسحر. قلت: وإنما قيل ذلك؛ لأن أصل الطّبّ الحذق بالشّيء، والتفطّن له، ولَمّا كان علاج المريض والسحر؛ إنما

---

[1] ـ المازري، المعلم بفوائد مسلم، ج3، ص161 ـ 162. وينظر هذا الكلام أو بعضه: القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم،ج7، ص90. والنووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، ج14، ص177. والطيبي، الكاشف عن حقائق السنن ج12، ص3773. وابن حجر، فتح الباري، ج13، ص209 ـ 210. وعلى القاري، مرقاة المفاتيح، ج11، ص23.

[2] ـ أبو الفرج بن الجوزي، غريب الحديث لابن الجوزي، مصدر سابق، ج2، ص25. وينظر المبارك بن محمد بن الأثير المحدّث، النّهاية في غريب الحديث والأثر، مادّة (طبّ)، ج2، ص100.

[3] ـ أبو بكر بن الأنباري، الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت ـ لبنان، 1407هـ ـ 1987م، ص231 ـ 232.

[4] ـ أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف الوهراني، مطالع الأنوار على صحاح الآثار، مصدر سابق ، ج3، ص262.

[5] ـ القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، مصدر سابق، ج3، ص509.

يكونان عن فطنة وحذق: قيل على كل واحد منهما: طبّ، ولمِعَاينِهما: طبيبٌ، وفي الطبِّ ثلاث لغات: كسر الطاء، وفتحها، وضمّها)[1].

وقال في عمدة القاري للعيني رحمه الله: (قوله: «مطبوب»؛ أي: مسحور، والطبّ جاء بمعنى: السّحر. قوله: «من طبّه؟» أي: من سحره؟)[2].

ك ـ الآلية:

وجاء في حديث أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: «نَعَمْ، هُمْ إِخْوَانُكُمْ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ جَعَلَ اللَّهُ أَخَاهُ تَحْتَ يَدِهِ، فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيُلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ، .... »

عبّر عن الملك باليد؛ كونها الآلة أو الجارحة التي تستعمل في الأخذ والبطش. ثمّ شاع التّعبير بها للدّلالة عن القوّة والقدرة والملك.

وفي هذا يقول الكرماني رحمه الله: (قوله:«تَحت أَيْدِيكُم» فيه مجاز عن القدرة أو عن الملك، والأخوّة أيضا مجاز عن مطلق القرابة، لأنّ الكل أولاد آدم عليه السّلام، أو عن أخوة الإسلام)[3].

وللقسطلّاني رحمه الله: (مجاز عن القدرة أو الملك؛ أي وأنتم مالكون إيّاهم)[4].

ل ـ المبدليّة

جاء في حديث رافع بن خديج: فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَتَسْتَحِقُّونَ قَتِيلَكُمْ ـ أَوْ قَالَ: صَاحِبَكُمْ ـ بِأَيْمَانِ خَمْسِينَ مِنْكُمْ».

في قوله: «أَتَسْتَحِقُّونَ قَتِيلَكُمْ ـ أَوْ قَالَ: صَاحِبَكُمْ ـ» ، مجاز فعبّر عن استحقاق الدّية بذلك كون الدّية مبدلة عن القتل. كما يمكن القول أنّ في الكلام حذف، أراد دية قتيلكم. وقد جاء في الصّحيح، كتاب الأحكام بلفظ: «أَتَحْلِفُونَ، وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ؟»[5]

وهذه الرّواية صريحة في كون العلاقة مبدلية كما بيّنها العلماء.

---

[1] ـ أحمد القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم، مصدر سابق، ج5، ص571.

[2] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج15، ص232. وينظر أحمد القسطلّاني، إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج13، ص388.

[3] ـ محمد بن يوسف الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، ج1، ص139 ـ 140. وينظر: ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج6، ص378. والعيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج1، ص329.

[4] ـ أحمد القسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ج1، ص168.

[5] ـ صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب كتاب الحاكم إلى عماله والقاضي إلى أمنائه، رقم (7192)، ج9، ص75.

قال التّوربتشي رحمه الله: («استحقوا قتيلكم أو قال صاحبكم بأيمان خمسين»، المعنى: استحقُّوا ديّة قتيلكم أو صاحبكم. وفي غير هذه الرواية «وتستحقون دم صاحبكم» والمراد من الدّم: الدّيّة؛ لأنّها تؤخذ بسبب الدّم فَسمّيت به، ويؤيّد هذا التأويل ما رواه مالك عن ابن أبي ليلى عن سهل بن أبي حثمة أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إِمَّا أَنْ يَدُوا صَاحِبَكُمْ، وَإِمَّا أَنْ يُؤْذَنُوا بِحَرْبٍ»)[1][2].

وقال الكرماني وغيره: («استحقوا قتيلكم» أي دية قتيلكم)[3].

وجاء في جواهر البلاغة: (والمبدلية هي كون الشيء مبدلاً منه شيءٌ آخر، نحو أكلت دم زيد؛ أي ديّتهُ، فالدّمُ مجاز مرسل، علاقته: المبدلية، لأنّ الدَّمَ: مبدل عنه الدّيّة)[4].

م ـ مجاز بالحذف أو الزّيادة:

عَنْ أَبِي سُلَيْمَانَ مَالِكِ بْنِ الحُوَيْرِثِ، ..... فَقَالَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ، فَعَلِّمُوهُمْ وَمُرُوهُمْ، وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي، وَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلاَةُ، فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، ثُمَّ لِيَؤُمَّكُمْ أَكْبَرُكُمْ»

في الحديث حذف وتقدير الكلام: إذا دخل ـ أو حان ـ وقت الصلاة. قال ابن الأثير رحمه الله: (وقوله: «حضرت الصلاة» أي حضر وقتها ودنا زمانها، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، ثم لَمّا حذف المضاف واتصل الفعل بالصلاة أثبت فيه تاء التأنيث لتأنيث الصلاة)[5].

وفي أساس البلاغة للزّمخشري رحمه الله: (ومن المجاز: حضرت الصلاة. وأحضر ذهنك)[6].

لابن حجر رحمه الله: («فإذا حضرت الصلاة» أي دخل وقتها)[7].

---

[1] ـ ينظر: الموطّأ ، كتاب القسامة، باب القسامة في الدّم، رقم: (1743)، ج4، ص2037. وقد ذكره البخاري في الصّحيح بدون إسناد في كتاب الأحكام، باب الشهادة على الخط المختوم، ج9، ص67.

[2] ـ التُّورِبِشْتِي، الميسر في شرح مصابيح السنة، ج3، ص825. وينظر الكاشف عن حقائق السنن للطّيبي، ج8، ص2496.

[3] ـ محمد بن يوسف الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، ج22، ص16. وينظر: بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج22، ص280. وأحمد القسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ج13، ص152. وعلى القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، مرجع سابق، ج7، ص85.

[4] ـ أحمد الهاشمي. جواهر البلاغة، مرجع سابق، ص254.

[5] ـ المبارك بن محمد ابن الأثير المحدث، الشافي في شرح مسند الشافعي، مصدر سابق ، ج1، ص212.

[6] ـ الزّمخشري، أساس البلاغة، مصدر سابق، ج1، ص195.

[7] ـ ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج17، ص108. وينظر: أحمد القسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج15، ص209.

وعن العيني رحمه الله: («فإذا حضرت الصلاة» يعني: إذا حان وقتها)[1].

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « قَالَ اللَّهُ: يَسُبُّ بَنُو آدَمَ الدَّهْرَ، وَأَنَا الدَّهْرُ، بِيَدِي اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ».

وفي رواية عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «لاَ تُسَمُّوا العِنَبَ الكَرْمَ، وَلاَ تَقُولُوا: خَيْبَةَ الدَّهْرِ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ»

قال العلماء: دلّت الرّواية الأخيرة على أنّ المراد بقوله: «أنا الدّهر» أنا مقلّب الدّهر؛ حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مكانه، وهو أسلوب معروف في كلام العرب.

قال ابن دريد رحمه الله: (أَن الله تبَارك وَتَعَالَى قَالَ: «تَسُبّون الدَّهْر وَأَنا الدهرُ»، أَي أَنا خَالق اللَّيْل وَالنَّهَار، أَو كَمَا قَالَ، وَالله أعلم)[2].

وللخطّابي رحمه الله: (ومعنى قوله: «أنا الدهر»أي أنا مالك الدهر ومصرفه فحذف اختصارًا لِلّفْظ واتِّساعًا في المعْنى وبيان هذا في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ)[3].

وفي شرح مسلم للمازريّ رحمه الله: (أمّا قوله: «فإنّ الله هو الدّهر» فإنّ ذلك مجاز، والدّهر إن كان عبارة عن تعاقب اللّيل والنّهار واتصالهما سرْمَدًا فمعلوم أنّ ذلك كلَّه مخلوق، وأنّه أحد أجزاء العالم المخلوقة، فلا يصحّ أن يكون المخلوق هو الخالق، وإنّما المراد أنهم كانوا ينسبون الأفعال لغير الله سبحانه وتعالى جهلا بكونه عزّ وجلّ خالق كلّ شيءٍ، ويجعلون له شريكا في الأفعال فأنكر عليهم، وأراد أنّ الذي يشيرون إليه بأنّه يفعل هذه الأفعال هو الله جلَّت قدرته ،ليس هو الدهر، وهذا كما لو قال قائل: القاضي فلاَن قَتَل فلانا الزّاني، فيقول الاَخر: الشّرع قتله لم يقتله القاضي)[4].

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ العُطَاسَ وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ، فَإِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ وَحَمِدَ اللَّهَ، كَانَ حَقًّا عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ سَمِعَهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، وَأَمَّا التَّثَاؤُبُ: فَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الشَّيْطَانِ، .... ».

قال ابن بطّال رحمه الله: (ومعنى إضافة التثاؤب إلى الشيطان إضافة رضى وإرادة؛ أي أن الشيطان يحبّ أن يَرَى تثاؤب الإنسان؛ لأنّها حال المثلة، وتغيير لصورته، فيضحك من

---

[1] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج5، ص209.

[2] ـ أبو بكر بن دريد، جمهرة اللغة، مصدر سابق ، مادّة (دهر) ج2، ص641.

[3] ـ أبو سليمان الخطابي، غريب الحديث، ج1، ص490. وينظر شرح صحيح البخاري لابن بطّال. ج3، ص337.

[4] ـ أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التَّمِيمي المازري، المعلم بفوائد مسلم، مصدر سابق، ج3، ص190.

جوفه، لا أنّ الشّيطان يفعل التثاؤب في الانسان لأنّه لا خالق للخير والشر غير الله، وكذلك كل ما جاء من الأفعال المنسوبة إلى الشيطان، فإنها على معنيين، إما إضافة رضى وإرادة، أو إضافة بمعنى الوسوسة في الصّدر والتّزيين)[1].

وقال ابن العربي رحمه الله: (قد بينا أن كل فعل مكروه نسبه الشرع إلى الشيطان لأنه واسطته، وأن كل فعل حسن نسبه الشرع إلى الملك لأنه واسطته. قال: والتثاؤب من الامتلاء وينشأ عنه التكاسل وذلك بواسطة الشيطان، والعطاس من تقليل الغذاء وينشأ عنه النشاط وذلك بواسطة الملك)[2].

ن ـ تحويل الموضع إلى غيره:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَيَقُولُونَ الكَرْمُ، إِنَّمَا الكَرْمُ قَلْبُ المُؤْمِنِ».

قال ابن المنيّر رحمه الله: (قلت: رضى الله عنك، والجهة الخاصّة التي اجتمعت فيها الأخبار وقوع الكلام على المجاز، وعكس الحقيقة العرفيّة والوضعية. وفائدة المجاز تحقيق المعنى وتأكيده فِي النَّفس. ولا يعدّ ذلك خلفا، وإنَّما هو وضع بان اللّفظ. والله أعلم)[3].

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرَعَةِ، إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الغَضَبِ».

قال الطّيبي رحمه الله: (وهذا من الألفاظ التي نقلها عن وضعها اللغوي بضرب من التوسع والمجاز، وهو من فصيح الكلام؛ لأنه لما كان الغضبان بحالة شديدة من الغيظ، وقد ثارت عليه شهوة الغضب فقهرها بحلمه وصرعها بثباته، كان كالصرعة الذي يصرع الرجال ولا يصرعونه)[4].

وقال السّيوطي بعد ذكره للحديث: (وهو نوع بديعي يُسمى تحويل الموضع إلى غيره)[5].

وعلى قول السّيوطي يُجعل هذا النّوع ضمن علم البديع.

---

[1] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطال، مصدر سابق ، ج9، ص370.

[2] ـ عن ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج14، ص125

[3] ـ ابن المنير، المتواري علي تراجم أبواب البخاري، مصدر سابق، ص368.

[4] ـ الطيبي، الكاشف عن حائق السّنن، مصدر سابق، ج10، ص3243. وينظر أحمد القسلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ج13، ص124 . 125. وعلى القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ج9، ص293.

[5] ـ جلال الدين السيوطي، الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، مصدر سابق ، ج3، ص119.

س ـ التعلق الاشتقاقي: هو إقامة صيغة مقام أخرى.

ومن أمثلة هذا الباب الواردة إقامة فعيل مقام مفعول، كما في الحديث الذي فيه ذكر الخوارج، قال: « يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمُرُوقِ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ».

قال ابن عبد البر رحمه الله: (وأما قوله: « يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ» فالمروق الخروج السريع كما يمرق السهم من الرمية والرمية الطّريد من الصّيد المرمية وأتت بهاء التأنيث لأنّه ذهب مذهب الأسماء التي لم تجيء على مذهب النّعت وإن كان فعيل نعتا للمؤنث وهو في تأويل مفعول كان بغير هاء نحو لحية خصيب وكف دهين وشاة رمي لأنها في تأويل مخضوبة ومدهونة ومرمية وقد تجيء فعيل بالهاء وهي في تأويل مفعولة تخرج مخرج الأسماء ولا يذهب بها مذهب النّعوت نحو النّطيحة والذّبيحة والفريسة وأكيلة السبع.

وهي فعيلة من الرّمي لأنّ كل فاعل يبنى على فعله فالاسم منه فاعل والمفعول منه مفعول كقولك ضرب فهو ضارب والمفعول مضروب والأنثى مضروبة فإذا بنيت الفعل من بنات الياء قلت رمى فهو رام والمفعول مرمي وكان أصله مرمويّ حتى يكون على وزن مفعول فاستثقلت العرب ياء قبلها ضمة فقلبت الواو ياء ثم أدغمتها في الياء التي بعدها فصار مرمي فإذا أنثته قلت مرمية وإذا أدخلت عليها الألم واللام قلت المرمية والرمية مثل المقتولة والقتيلة)[1].

قال البيضاوي: («يمرقون من الدين» أي: يخرجون منه «خروج السهم من الرمية»، وهي الصيد الذي ترميه، فعيلة بمعنى مفعول، والتّاء فيه لنقل اللّفظ من الوصفية إلى الاسمية)[2].

---

[1] ـ ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطّإ من المعاني والمسانيد، ج9،

[2] ـ القاضي ناصر الدين عبد الله البيضاوي، تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، ج2، ص500. وينظر الكاشف عن حقائق السّنن، ج8، ص2499. وشمس الدّين الكرماني، الكواكب الدّراري في شرح صحيح البخاري، ج19، ص49. كما ذكر هذا الكلام بدر الدّين العيني، وأحمد القسطلّاني في غير ما موضع في شرحيهما.

المبحث الثّالث: الاستعارة

قد مرّ معنا في مبحث المجاز أنّ الاستعارة هي أحد قسمي المجاز اللّغوي، والأنسب أن تكون مذكورة ضمنه مع المجاز المرسل في مبحث واحد، لكن لَمّا كانت المادّة العلميّة عند الكلام عليها أوسع من المجاز المرسل والعقلي، وهي مجتمعة أوسع من مبحثي التّشبيه والكناية والتّعريض، أُفردَت الاستعارة في مبحث حتى يحدث نوع توازن في مبحث المجاز من جهة، ومبحثي التّشبيه، والكناية مع التّعريض من جهة أخرى.

أمّا الكلام عن أهمّيّتها وقيمتها البلاغيّة وفضلها، فنكتفي بالإشارة لذلك عند تعريفها، ومن أراد الاستزادة فيرجع لأمّهات الكتب التي ألّفت في علم البلاغة.

تعريف الاستعارة لغة واصطلاحا.

أولا: الاستعارة لغة: أصل الاستعارة مأخوذ من العارية[1]. تقول: استعرت مِنْهُ عارِيّة فأعارنيها [2]. واستعاره ثوبا فأعاره إيّاه [3].

قال الخليل: (والعارِيَّةُ: ما استعرت من شيء، سمّيت به، لأنّها عارٌ على من طلبها يقال: هم يتعاورون من جيرانِهم الماعُونَ والأمتعة. ويقال: العارِيَّة من المعاوَرَة والمناوَلَة. يتعاورون: يأخذون ويُعطون. قال ذو الرّمة: [الطّويل]

وسِقْطٍ كعَينِ الدِّيكِ عاوَرْتُ صُحِبتي أَبَاهَا وهَيَّأْنا لموقِعِها وَكْرَا [4])[5].

ثانيا: الاستعارة اصطلاحا:

لقد اعتنى علماء البلاغة بالاستعارة، واهتمّوا ببيانها تعريفا وتمثيلا وشرحا ما لم يهتمّوا بغيرها؛ لِما لها من المحاسن الجمّة، والفضائل المهمّة التي تعود على الكلام معنًى ومبنًى، وقد

---

[1] ـ ينظر المبارك بم محمد ان الأثير المحدّث، النهاية في غريب الحديث والأثر، مصدر سابق، مادّة (عرا)، ج2، ص197.

[2] ـ ينظر أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللّغة، مصدر سابق ، مادّة (عار)، ج2، ص362.

[3] ـ أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري، ينظر الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، مصدر سابق ، مادّة (عور)، ج2، ص472. و أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرّازي، مختار الصّحاح، مصدر سابق ، مادّة (عور)، ص194.

[4] ـ ينظر البيت في ديوان ذي الرُّمّة، تحقيق: عبد الرّحمن المصطاوي، النّاشر: دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى، 1427هـ ـ 2006م، ص87.

[5] ـ الخليل بن أحمد، معجم العين، مادّة (عار)، ج2، ص239. وينظر أبو منصور الأزهري، تهذيب اللّغة، مادّة (عار)، ج2، ص362. و أبو نصر الجوهري،الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادّة (عور)، ج2، ص472.

تقاربت عباراتهم في تعريفها؛ فقد عرّفها ابن المعتز رحمه الله بقوله: (هي استعارة الكلمة لشيء لم يعرف بها من شيء قد عرف بها)[1].

وعرّفها أبو العبّاس ثعلب بقوله: (وهو أن يُستعار للشيء اسمُ غيره، أو معنى سواه)[2].

وقال أبو الحسن القاضي الجرجاني: (وإنما الاستعارةُ ما اكتُفِي فيها بالاسم المستعار عن الأصل، ونقلت العبارة فجعلت في مكان غيرها. وملاكُها تقريب الشَّبَه، ومناسبةُ المستعار له للمستعار منه، وامتزاجُ اللفظ بالمعنى؛ حتى لا يوجد بينهما منافرة، ولا يتبين في أحدهما إعراض عن الآخر)[3].

وعن أبي هلال العسكري رحمه الله: (الاستعارة: نقل العبارة عن موضع استعمالها في أصل اللّغة إلى غيره لغرض؛ وذلك الغرض إما أن يكون شرح المعنى وفضل الإبانة عنه، أو تأكيده والمبالغة فيه، أو الإشارة إليه بالقليل من اللفظ، أو تحسين المعرض الذى يبرز فيه؛ وهذه الأوصاف موجودة في الاستعارة المصيبة. ولولا أنّ الاستعارة المصيبة تتضمّن ما لا تتضمنه الحقيقة؛ من زيادة فائدة لكانت الحقيقة أولى منها استعمالا)[4].

وعرفها الرمّاني بقوله: (الاستعارة إجراء الكلام على غير ما هو له في الأصل للمبالغة)[5].

ونقل عنه الخفاجي أنّه عرّفها بقوله: (هي تعليق العبارة على غير ما وضعت في أصل اللغة على جهة النقل للإفادة)[6].

---

[1] ـ عبد الله بن محمد المعتز بالله، البديع في البديع، الناشر: دار الجيل، الطبعة الأولى، 1410هـ ـ 1990م، ص75.

[2] ـ أبو العباس أحمد بن يحي بن زيد ثعلب، قواعد الشعر، تحقيق: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة: الثانية، 1995م، ص53.

[3] ـ أبو الحسن علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم/ علي محمد البجاوي، الناشر: المكتبة العصرية . بيروت . لبنان، الطّبعة الأولى، 1427هـ ـ 2006م، ص45.

[4] ـ أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري، الصّناعتين الكتابة والشّعر، مصدر سابق، ص268. وله بعد الكلام الذي نقلناه كلام حسن يبيّن فيه فضل الاستعارة المصيبة على الحقيقة.

[5] ـ أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، رسالة الحدود، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الناشر: دار الفكر ـ عمان ـ الأردن، ص74. وينظر: العمدة في محاسن الشعر وآدابه لابن رشيق، مصدر سابق ، ج1، ص271.

[6] ـ ينظر سرّ الفصاحة لابن سنان الخفاجي، مصدر سابق ، ص118.

وقال السّكّاكي بعد أن شرحها ومثّل لها: (وإذ قد عرفت ما ذكرت فلا بأس أن أحكي لك ما عند السلف في تعريف الاستعارة. حدها عند بعضهم تعليق العبارة على غير ما وضعت له في أصل اللغة على جهة النقل للإنابة، وعند الأكثر جعل الشيء الشيء لأجل المبالغة في التشبيه كقولك: رأيت أسدا في الحمام وجعل الشيء للشيء لأجل المبالغة في التشبيه كقولك لسان الحال وزمام الحكم، ولا أزيد على الحكاية)[1].

وكلّ هذه الأقوال دلّت على نفس المعنى. وكتعريف مختصر يمكن القول أنّ:

الاستعارة هي: مجاز لغوي علاقته التشبيه[2].

أو هي تشبيه حذف منه المشبه أو المشبه به مع أداته ووجه الشبه.

تقسيم الاستعارة: تنقسم الاستعارة إلى:

استعارة تصريحيّة: وهي ما صرّح فيها بلفظ المشبّه به. أوهي التي حذف منها المشبّه.

استعارة مكنيّة: التي حذف منها المشبّه به ورمز له بشيء من لوازمه.

قال عبد القاهر الجرجاني: (فالاستعارة: أن تريدَ تشبيهَ الشيء بالشيء، فتدعَ أن تفصح بالتشبيه وتظهره، وتجيء إلى اسمِ المشبَّه به فتعيره المشبَّه وتجرِيَه عليه. تريد أن تقول: "رأيت رجلا هو كالأسد في شجاعته وقوة بطشه سواء"، فتدع ذلك وتقولُ: "رأيت أسدا".

وضرب آخر من الاستعارة، وهو ما كان نحو قوله: [الكامل]

.... إذْ أَصْبَحتْ بيدِ الشَّمال زِمامُها[3]

هذا الضرب، وإن كان الناس يضمُّونه إلى الأَوَّل حيث يذكرون الاستعارة، فليسا سواء. وذاك أنك في الأول تجعل الشيءَ الشيءَ ليس به، وفي الثاني للشّيءِ الشيءَ ليس له.

---

[1] ـ أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكّاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص384.

[2] ـ قال الخطيب القزويني في الإيضاح: (الضرب الثاني من المجاز: الاستعارة وهي ما كانت علاقته تشبيه معناه بما وضع له). ينظر الإيضاح في علوم البلاغة، مصدر سابق، ص212.

[3] ـ البيت للبيد بن ربيعة رضي الله عنه، من معلقته، وصدره: (وغداة ريح قد كشفت وقرة). ينظر ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ رضي الله عنه، تحقيق: حمدو طمّاس، الناشر: دار المعرفة . بيروت . لبنان، الطبعة: الأولى، 1425هـ ـ 2004م، ص114.

تفسير هذا: أنك إذا قلت: "رأيتُ أسدا"، فقد ادَّعيت في إنسانٍ أنه أسد، وجعلته إياه، ولا يكون الإنسان أسدا. وإذا قلت: "إذا أصبحَتْ بيدِ الشَّمال زمامُها"، فقد ادَّعيْتَ أن للشَّمال يداً، ومعلوم أنه لا يكون للريحِ يد)[1].

استعارة تمثيليّة: وهي اللفظ المركب المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة، مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي [2].

وسميت تمثيلية مع أن التمثيل عام في كل استعارة، للإشارة إلى عظم شأنها كأنّ غيرها ليس فيه تمثيل أصلا مقارنة معها [3].

والاستعارة التّصريحية والمكنيّة تكون:

أصليّة: تكون في الاسم غير المشتق. وغير المشتق: (المصدر النّكرة)

تبعيّة: تكون في الفعل أو الاسم المشتق. والاسم المشتق: (الفعل، اسم الفاعل، اسم المفعول، اسم الزمان، اسم المكان، اسم الآلة).

تقسيم آخر: كما تنقسم الاستعارة بالنّظر إلى ما ذكر من ملائم المشبّه أو المشبّه به إلى: **استعارة مرشّحة:** هي التي ذكر معها ملائم المشبّه به

استعارة مجرّدة: هي التي ذكر معها ملائم المشبّه

استعارة مطلقة: هي التي لم يذكر معها ملائم الطّرفين

---

[1] ـ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق ، ص67.

[2] ـ ينظر أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، مرجع سابق، ص275. أحمد بن مصطفى المراغي، علوم البلاغة، مرجع سابق، ص286 ـ 287. وعبد الرّحمن الميداني، البلاغة العربية، مرجع سابق، ج2، ص265. وحامد عوني، المنهاج الواضح للبلاغة، م، ج5، ص137.

[3] ـ الكلام مأخوذ من هامش كتاب جواهر البلاغة للهاشمي، مرجع سابق، ص275

الاستعارة وتنوّعها في أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري

أوّلا: الاستعارة التّصريحيّة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُجَاهِدُ؟ قَالَ: «لَكَ أَبَوَانِ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ».

في الحديث تشبيه طاعة الوالدين والقيام بمصالحهما، وما فيه رضاهما بالجهاد في سبيل الله بجامع أنّ كلاّ منهما فيه مرضاة لله، وفاعله موعود بعظيم الجزاء، فحذف المشبّه وأبقى على المشبّه به على سبيل الاستعارة التّصريحيّة التّبعيّة. وجيء بها مطلقة ليكون معنى الجهاد في برّ الوالدين وطاعتهما ألصق بهما، وآكد لمعنى الكلام؛ إذ أصل كلمة الجهاد يراد بها إلحاق الضّرر بالعدوّ، فأطلقت على بر الوالدين. قال القسطلّاني: (وقوله: «فجاهد» جيء به للمشاكلة)[1].

وفي شرح الموطّإ للزّرقاني: «ففيهما فجاهد» أي خصهما بجهاد النفس في رضاهما وبرهما، فعبر عن الشيء بضده لفهم المعنى)[2].

وذكر المغربي في البدر التّمام أنّ: (قوله: «ففيهما فجاهد» استعمل لفظ الجهاد هنا مشاكلة لما استأذن فيه، والمراد بالمعنى المستعمل فيه هو إتعاب النّفس في القيام بمصالحهما وإرغامها في طلب ما يرضيهما، وبذل المال في قضاء حوائجهما بجامع وهو يحمل الكلفة والمشقة فيكون لفظ: «فجاهد» استعارة تبعية، وحسَّن موقعَه المشاكلةُ، ويحتمل أن تكون العلاقة الضّدّيّة؛ لأنّ الجهاد فيه إنزال الضّرر بالمجاهد، فاستعمل في إنزال النفع بالوالدين؛ للمشاكلة المذكورة)[3].

وتبعه الصنعاني في ذلك، فقال: (سُمِّي إتعاب النفس في القيام بمصالح الأبوين، وإزعاجها في طلب ما يرضيهما، وبذل المال في قضاء حوائجهما جهاداً من باب المشاكلة لما استأذنه في الجهاد، من باب قوله تعالى: ﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ ﴾ [الشّورى:40]. ويحتمل أن يكون استعارة بعلاقة الضدّيّة، لأنّ الجهاد فيه إنزال الضّرر بالأعداء واستعمل في إنزال النفع بالوالدين)[4].

---

[1] ـ أحمد القسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج6، ص474.

[2] ـ أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، مصدر سابق، ج3، ص23.

[3] ـ الحسين بن محمد بن سعيد اللاعيّ، المعروف بالمغربي، البدرُ التمام شرح بلوغ المرام، تحقيق: علي بن عبد الله الزّبن، الناشر: دار هجر، الطبعة: الأولى، ج1 ـ 2 (1414هـ ـ 1994م)/ ج3 ـ 5 (1424 هـ ـ 2003 م)/ ج6 ـ 10 (1428هـ ـ 2007م)، ج9، ص198.

[4] ـ محمد بن إسماعيل بن صلاح الصنعاني، سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام، مرجع سابق، ج7، ص198.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «يَا نِسَاءَ المسْلِمَاتِ، لاَ تَحْقِرَنَّ جَارَةٌ لِجَارَتِهَا وَلَوْ فِرْسِنَ شَاةٍ».

شبّه الفرسن الذي يكون للإبل، بالظّلف الذي يكون للشّاة، فأبقى على ذكر المشبّه به وحذف المشبّه على سبيل الاستعارة التّصريحيّة الأصليّة.

قال الأصمعي في قوله: «فرسن شاة» (هذه استعارة وإنما يعرف الفرسن للبعير والظلف للشاة. قال واستعارة الفرسن لغير البعير هو كقول الشاعر [1] [الرجز]

أَشْكُو إِلَى مَوْلَايَ مِنْ مَوْلَاتِي تَرْبِطُ بِالْحَبْلِ أَكيرَعَاتِي).[2]

ونقل أبو محمّد السّرقسطي بسنده عن: يعقوب[3]، قال: إنما الفرسن للبعير، فاستعارته للشاة، وأنشد في مثله عن الفراء: [الرجز]

أَوْعَدَنِي بِالسِّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ رِجْلِي وَرِجْلِي شَثْنَةُ الْمَنَاسِمِ [4])[5].

قال الجوهري: (والفرسن بالنّون للبعير، كالحافر للدّابة. وربّما قيل: فرسن شاة على الاستعارة. وهو فِعْلِنٌ. قال أبو بكر بن السراج[6] : النّون زائدة لأنّها من فرست)[7].

---

[1] ـ لم أقف على نسبته لقائل معيّن.

[2] ـ الأصمعي نقلا عن ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطإ من المعاني والأسانيد، ج2، ص418.

[3] ـ الظّاهر أنّه ابن السّكّيت، وهو يعقوب بن إسحاق بن السكيت أبو يوسف النحوي اللغوي صاحب كتاب إصلاح المنطق كان من أهل الفضل والدين، موثوقًا بروايته. روى عن الأصمعي، وأبي عبيدة، والفراء، وغيرهم من أهل اللغة. توفّي سنة244هـ. ينظر: التّوخي، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تحقيق:د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية، 1412هـ ـ 1992م، ص201. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج16، ص397 ـ 400.

[4] ـ هو للعديل بن الفرخ، والرجز في ديوانه. ص(319).

[5] ـ أبو محمد السرقسطي، الدلائل في غريب الحديث، مصدر سابق، ج3، ص1173. الأجزاء بترقيم تسلسلي واحد.

[6] ـ محمد بن السري بن سهل، أبو بكر السرّاج البغدادي النحوي. أحد الأئمة المشاهير، المجمع على فضله ونبله وجلالة قدره في النحو والآداب، أخذ الأدب عن أبي العباس المبرد، وغيره، وأخذ عنه أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي وأبو سعيد السيرافي وأبو علي الفارسي وعلي بن عيسى الرماني وغيرهم. توفّي سنة: 316هـ ، من مصنّفاته: كتاب الأصول (وهو من أجود الكتب المصنفة في هذا الشأن، وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه)، جمل الأصول، الموجز صغير، الاشتقاق، شرح كتاب سيبويه، احتجاج القراء، الشعر والشعراء. ينظر وأبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في معرفة طبقات الأدباء، مصدر سابق، ص186 . 187. ياقوت الحموي، معجم الأدباء، مصدر سابق، ج6، ص2534 ـ 253. وابن خلّكان، وفيات الأعيان، ج4، ص339 . 340. والذّهبي، سير أعلام النّبلاء، ج14، ص483 . 484.

[7] ـ أبو نصر الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مصدر سابق، مادة (فرس)، ج3، ص132. وينظر مادّة (فرسن) ج6، ص49. والمبارك محمد بن الأثير المحدّث، النّهاية في غريب الحديث والأثر، مادّة (فرسن)، ج2. ص356.

وقال ابن بطّال: (وقوله: «ولو فرسن شاة»، أصل الفرسن للإبل، وهو موضع الحافر من الفرس، ويقال لموضع ذلك من البقر والغنم: الظلف. وقال الأصمعي: الفرسن ما دون الرسغ من يدي البعير، وهى مؤنثة، والجمع الفراسن. وقال ابن السكيت: إنما الفرسن للبعير، فاستعير للشاة، وأنشد في مثله: [الرجز]

أَشْكُو إِلَى مَوْلَايَ مِنْ مَوْلَاتِي تَرْبِطُ بِالْحَبْلِ أَكيرَعَاتِي

فاستعار الأكارع للإنسان، كما استعار الفرسن للشاة)[1].

وللقاضي عياض: («ولو فرسن شاة» والفرسن إنّما هو للبعير فاستعاره للشاة)[2].

ورد في حديث الغار: « بَيْنَمَا ثَلاَثَةُ نَفَرٍ يَتَمَاشَوْنَ أَخَذَهُمُ المطَرُ، فَمَالُوا إِلَى غَارٍ فِي الجَبَلِ فَانْحَطَّتْ عَلَى فَمِ غَارِهِمْ صَخْرَةٌ مِنَ الجَبَلِ فَأَطْبَقَتْ عَلَيْهِمْ...»

الظّاهر أنّ قوله: «عَلَى فَمِ غَارِهِمْ» استعارة تصريحية؛ حيث شبّه مدخل الغار بالفم الذي يكون للإنسان، والله أعلم.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى قَبْرَيْنِ، فَقَالَ: « إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا هَذَا: فَكَانَ لاَ يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ، وَأَمَّا هَذَا: فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ» ثُمَّ دَعَا بِعَسِيبٍ رَطْبٍ فَشَقَّهُ بِاثْنَيْنِ، فَغَرَسَ عَلَى هَذَا وَاحِدًا، وَعَلَى هَذَا وَاحِدًا، ثُمَّ قَالَ: «لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَيْبَسَا».

في الحديث تشبيه الاستتار بالتنزّه والتوقّي، بجامع أنّ كلا الأمرين فيه تحرّز، فحذف المشبّه، وأبقى المشبّه به. ولَمّا كان المؤمن مطالب بالاستتار عن أعين النّاس حال بوله، وبالتّوقّي منه أن يلمس ثوبه أو جسده، والنّاس قد لا يتحرّزون من التنزّه من البول بقدر ما يجتهدون بالاستتار من أعين النّاس، أطلق لفظ الاستتار على التنزّه إشارة اجتناب ملامسة البول كما يجتنب رؤية النّاس له على تلك الحال. والله أعلم.

قال ابن دقيق العيد رحمه الله: (قوله: «أما أحدهما: فكان لا يستتر من بوله» هذه اللفظة ـ أعني «يستتر» ـ قد اختلفت فيها الرواية على وجوه، وهذه اللفظة تحتمل وجهين:

أحدهما: الحمل على حقيقتها من الاستتار عن الأعين، ويكون العذاب على كشف العورة.

---

[1] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق، ج7، ص87.

[2] ـ القاضي عياض، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، مصدر سابق، ج1، ص329.

والثاني، وهو الأقرب: أن يحمل على المجاز ويكون المراد بالاستتار: التنزه عن البول والتوقي منه، إمّا بعدم ملابسته، أو بالاحتراز عن مفسدة تتعلق به، كانتقاض الطهارة، وعبر عن التوقي بالاستتار مجازا، ووجه العلاقة بينهما: أن المستتر عن الشيء فيه بعد عنه واحتجاب، وذلك شبيه بالبعد عن ملابسة البول، وإنما رجحنا المجاز ـ وإن كان الأصل الحقيقة ـ لوجهين:

أحدهما: أنه لو كان المراد: أن العذاب على مجرد كشف العورة: كان ذلك سببا مستقلّا أجنبيا عن البول، فإنه حيث حصل الكشف للعورة حصل العذاب المرتب عليه، وإن لم يكن ثمّة بول، فيبقى تأثير البول بخصوصه مطرح الاعتبار، والحديث يدل على أن للبول بالنسبة إلى عذاب القبر خصوصية، فالحمل على ما يقتضيه الحديث المصرح بهذه الخصوصية أولى. وأيضا فإن لفظة (من) لما أضيفت إلى البول ـ وهي غالبا لابتداء الغاية حقيقة، أو ما يرجع إلى معنى ابتداء الغاية مجازا ـ تقتضي نسبة الاستتار الذي عدمه سبب العذاب إلى البول، بمعنى أن ابتداء سبب عذابه من البول، وإذا حملناه على كشف العورة زال هذا المعنى.

الوجه الثاني: أن بعض الروايات في هذه اللفظة يشعر بأن المراد: التنزه من البول، وهي رواية وكيع «لا يتوقى»، وفي رواية بعضهم «لا يستنزه»، فتحمل هذه اللفظة على تلك، ليتفق معنى الروايتين)[1].

وعن ابن العطّار رحمه الله: (وقوله: «أما أَحَدُهُما فَكانَ لا يَستَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ»، اختلف في معنى لا يستتر؛ على وجهين: أحدهما ـ وهو الراجح ـ: أنه لا يستنزه من البول، وعليه حجابًا؛ من ماء، أو حجارة؛ فيكون مجازًا؛ لكونه عبَّر بالتستر بالماء، أو الأحجار، في إزالة النَّجو عن الاستتار عن الأعين في كشف العورة، إذ هو حقيقة فيه؛ لما بين الحقيقة والمجاز هنا من العلاقة، وهي: أنَّ المستتر عن الشيء فيه بعد، واحتجاب عنه؛ وذلك تنبيه بالبعد عن ملامسة البول)[2].

---

[1] ـ ابن دقيق العيد، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، مصدر سابق، ص116 ـ 117. ونقل عنه هذا الكلام ابن سيّد النّاس، النفح الشذي شرح جامع الترمذي، مصدر سابق، ج2، ص186 ـ 187. وتاج الدّين الفاكهاني، رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام، مصدر سابق، ج1، ص236 ـ237. وأحمد القسطلّاني، إرشاد السّاري، ج1، ص441. ج1، ص441.ج3، ص456/ ج13، ص72.

[2] ـ علاء الدّين علي بين داود بن العطّار الشّافعي، العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، تحقيق: نظام محمد صالح يعقوبي، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1427هـ ـ 2006م، ج1، ص140 ـ 141. ثمّ نقل كلام ابن دقيق وذكر بعده القول الثّاني.

وفي عمدة القاري للعيني رحمه الله: (و«يستنزه»: بالزاي والهاء، و«يستبرئ»: بالباء الموحدة وبالهمزة بعد الراء، وهذه في البخاري وغيره، وكلها صحيحة. و«يستنتر» من نتر الذكر بالنون والتاء المثناة من فوق، و«يستنثر» بالنون والثاء المثلثة. ومعنى الرواية الأولى يحتمل وجهين:

أحدهما: أن تحمل على حقيقتها من الاستتار عن الأعين، ويكون العذاب على كشف العورة

والثاني وهو الأقرب: أن تحمل على المجاز، ويكون المراد بالاستتار

التنزه من البول، والتوقي منه، إما بعدم ملابسته، وإما بالاحتراز عن مفسدة تتعلق به)[1].

وفي مصابيح الجامع لابن الدّماميني رحمه الله: («لا يستتر من بوله»: بتاءين مثناتين من فوق، كذا للبخاري، فيحتمل أن يكون المراد: الاستتارَ عن العيون، فالعذابُ على كشف العورة، والاستتارُ حينئذٍ يستعمل في حقيقته، ويحتمل أن يراد: التوقي من البول، إما بعدم ملابسته، وإما بالاحتراز عن مفسدة تتعلق به؛ كانتقاض الطهارة، فيكون الاستتار مستعملًا في التوقّي مجازًا؛ لأن المستتر عن الشيء فيه بعدٌ عنه واحتجاب، وذلك شبيه بالبعد من ملابسة البول، والثاني أرجحُ؛ لما يلزم من اطراح خصوصية البول من الاعتبار، فظاهرُ الحديث اعتبارُها في عذاب القبر)[2].

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَجِدُ مِنْ شَرِّ النَّاسِ يَوْمَ القِيَامَةِ عِنْدَ اللَّهِ ذَا الوَجْهَيْنِ، الَّذِي يَأْتِي هَؤُلاَءِ بِوَجْهٍ، وَهَؤُلاَءِ بِوَجْهٍ».

في الحديث تشبيه من يسعى بين قومين أو شخصين، ويبدي لكلّ طرف موافقته له وبغضه للآخر؛ لأجل نشر التّفرقة بينهما، أو لقصد رضى الطّرفين، فعبّر عن الجمع بين المدح والذّمّ بمن له وجهان، فحذف المشبّه، وأبقى على ذكر المشبّه به على الاستعارة التّصريحية.

قال الكرماني رحمه الله: (فان قلت: ما المراد بالوجهين؛ إذ لا يصح حمله على الوجه المشهور؟. قلت هو مجاز عن الجهتين مثل المدحة)[3].

---

[1] ـ بدر الدين العيني، شرح سنن أبي داود، تحقيق، أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري، الناشر: مكتبة الرشد . الرياض، الطبعة: الأولى، 1420هـ - 1999م، ج1، ص83.

[2] ـ محمد بن أبي بكر بن عمر المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بالدماميني، وبابن الدماميني، مصابيح الجامع. تحقيق: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، 1430هـ ـ 2009 م، ج1، ص345 ـ 346.

[3] ـ شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، ج24، ص221. وينظر: بدر الدّين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج24، ص380. وأحمد القسطلّاني، إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري، ج15، ص138. وزيد المنّاوي، فيض القدير، مصدر سابق ، ج3، ص230.

وقال الزّرقاني رحمه الله: («ذو الوجهين» مجاز عن الجهتين مثل المدحة والمذمة لا حقيقة، وفسره بقوله: «الذي يأتي هؤلاء (القوم) بوجه، وهؤلاء (القوم) بوجه»، فيظهر عند كلٍّ أنّه منهم، ومخالف للآخر مبغض لهم)[1].

عَنْ أَبِي قِلاَبَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ وَمَعَهُنَّ أُمُّ سُلَيْمٍ، فَقَالَ: «وَيْحَكَ يَا أَنْجَشَةُ، رُوَيْدَكَ سَوْقًا بِالقَوَارِيرِ» قَالَ أَبُو قِلاَبَةَ: فَتَكَلَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِكَلِمَةٍ، لَوْ تَكَلَّمَ بِهَا بَعْضُكُمْ لَعِبْتُمُوهَا عَلَيْهِ، قَوْلُهُ: «سَوْقَكَ بِالقَوَارِيرِ». وفي رواية: «ارْفُقْ يَا أَنْجَشَةُ، وَيْحَكَ بِالقَوَارِيرِ». وفي رواية «رُوَيْدَكَ يَا أَنْجَشَةُ سَوْقَكَ بِالقَوَارِيرِ» وفي رواية: «رُوَيْدَكَ يَا أَنْجَشَةُ، لاَ تَكْسِرِ القَوَارِيرَ». كلّها من طريق أنس.

شبّه النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم النّساء بالقوارير بجامع أنّ كلّ منهما يتحفّظ لهما مخافة الكسر، فحذف المشبّه الذي هو النّساء وأبقى على المشبّه به الذي هو القوارير على سبيل الاستعارة التّصريحيّة.

قال ابن بطّال رحمه الله: (وتشبيهه النساء بالقوارير من الاستعارة البديعة؛ لأن القوارير أسرع الأشياء تكسّرًا، فأفادت الاستعارة هاهنا من الحض على الرفق بالنساء في السير ما لم تفده الحقيقة؛ لأنه لو قال له عليه السلام: ارفق في مشيتك بهن أو ترسّل، لم يفهم من ذلك أن التحفظ بالنساء كالتحفظ بالقوارير كما فهم ذلك من الاستعارة لتضمنها من المبالغة في الرفق ما لم تضمنه الحقيقة)[2].

وعن الطّيبي رحمه الله: (أقول: القوارير استعارة لأن المشبه به غير مذكور والقرينة حالية لا مقالية، والكسر ترشيح لها)[3].

واستفهم الكرماني قول أبي قلابة ـ راوي الحديث عن أنس ـ بقوله : (فإن قلت: هذه استعارة لطيفة بليغة فلم تعاب؟، قلت: لعلّه نظر إلى أن شرط الاستعارة أن يكون وجه الشبه جليا بين الأقوام، وليس بين القارورة والمرأة، وجه التشبيه ظاهرًا والحقّ أنّه كلام في غاية الحسن والسلامة عن العيوب، ولا يلزم في الاستعارة أن يكون جلاء الوجه من حيث ذاتُهما، بل يكفي

---

[1] ـ أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ مالك، مصدر سابق، ج4، ص653.

[2] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطال، مصدر سابق، ج9، ص324.

[3] ـ شرف الدين الحسين بن محمد الطيبي، الكاشف عن حقائق السّنن، مصدر سابق، ج10، 3109.

الجلاء الحاصل من القرائن الجاعلة للوجه جليا ظاهرًا كما في المبحث، فالعيب في العائب،[الهزج]

وكَمْ مِنْ عائبٍ قَوْلاً صَحِيحاً وآفتُه مِنَ الفَهْمِ السَّقِيمِ[1]

ويحتمل أن يكون قصد أبي قلابة، أن هذه الاستعارة تحسن من مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم في البلاغة، ولو صدرت ممّن لا بلاغة له لعبتموها، وهذا هو اللائق بمنصب أبي قلابة. والله أعلم)[2].

وقال ابن باديس رحمه الله: (ولَمّا كان يدعوه إلى الرّفق اقتضى الحال أن يعبّر عن المطلوبِ الرفقُ به، وهنّ النساء، بالقوارير على طريق الاستعارة التصريحية، حيث شبهن بها بجامع الرقّة واللّطف والضّعف، وحذف لفظ المشبّه، وذكر لفظ المشبّه به. فكانت اللّفظة المجازية بالغة غاية البيان عن حالة النساء، وكان التركيب بها بالغا غاية البلاغة؛ باشتماله على ما اقتضاه حال الدعاء إلى الرفق ممّا صورهنّ بصورة تدعوا إلى الرفق وتستوجبه)[3].

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رِفَاعَةَ القُرَظِيَّ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَبَتَّ طَلاَقَهَا، فَتَزَوَّجَهَا بَعْدَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزَّبِيرِ، فَجَاءَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا كَانَتْ عِنْدَ رِفَاعَةَ فَطَلَّقَهَا آخِرَ ثَلاَثِ تَطْلِيقَاتٍ، فَتَزَوَّجَهَا بَعْدَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزَّبِيرِ، وَإِنَّهُ وَاللَّهِ مَا مَعَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا مِثْلُ هَذِهِ الهُدْبَةِ، لِهُدْبَةٍ أَخَذَتْهَا مِنْ جِلْبَابِهَا، قَالَ: وَأَبُو بَكْرٍ جَالِسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَابْنُ سَعِيدِ بْنِ العَاصِ جَالِسٌ بِبَابِ الحُجْرَةِ لِيُؤْذَنَ لَهُ، فَطَفِقَ خَالِدٌ يُنَادِي أَبَا بَكْرٍ: يَا أَبَا بَكْرٍ، أَلاَ تَزْجُرُ هَذِهِ عَمَّا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَا يَزِيدُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى التَّبَسُّمِ، ثُمَّ قَالَ: «لَعَلَّكِ تُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ، لاَ، حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ، وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَكِ»

شبّه الجماع بالعسل فحذف المشبّه وصرّح بالمشبّه به على سبيل الاستعارة التّصريحيّة الأصلية والقرينة حاليّة ، وذكر ملائم المشبّه به (تذوقي) ترشيح لها. وأنّث العسل في تصغيره؛ كونه يذكّر ويؤنّث، وقيل أراد حلاوة ولذّة الجماع، أو قصد التّقليل والتّحقير كأنّه أراد قطعة وجزء منه، وعنى من وراء ذلك أنّ الوقاع الواحد كاف للتّحليل. هذه أهمّ الأقوال التي ذكرها

---

[1] ـ البيت من شعر المتنبّي. ينظر ديوان المتنبي، الناشر: دار بيروت للطّباعة ـ بيروت، 1403هـ/ 1983م. ص232.

[2] ـ محمد بن يوسف الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج22، ص22 ـ 23.

[3] ـ عبد الحميد بن باديس، مجالس التذكير من حديث البشير النذير، مرجع سابق، ص 273.

العلماء في كتبهم، وأقربها للصّواب. وقد ثبت عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْعُسَيْلَةُ هِيَ الْجِمَاعُ» [1].

قال ابن دقيق العيد رحمه الله: (واستعمال لفظ " العسيلة " مجاز عن اللذة)[2].

وقال أبو العبّاس الحموي رحمه الله: (وهذه استعارة لطيفة، فإنّه شبّه لذّة الجماع بحلاوة العسل أو سمّى الجماع عسلا؛ لأن العرب تسمّي كل ما تستحليه عسلا. وأشار بالتصغير إلى تقليل القدر الذي لا بد منه في حصول الاكتفاء به)[3].

وفي شرح المشكاة للطّيبي رحمه الله: (وقوله: «حتى تذوقي عسيلته» شبّه صلى الله عليه وسلم لذة الجماع بذوق العسل، فاستعار لها ذوقاً)[4].

عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: سَمِعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا يُثْنِي عَلَى رَجُلٍ وَيُطْرِيهِ فِي المِدْحَةِ فَقَالَ: «أَهْلَكْتُمْ، أَوْ: قَطَعْتُمْ ظَهْرَ الرَّجُلِ»

وعن أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا ذُكِرَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَثْنَى عَلَيْهِ رَجُلٌ خَيْرًا، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَيْحَكَ، قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ ـ يَقُولُهُ مِرَارًا ـ إِنْ كَانَ أَحَدُكُمْ مَادِحًا لاَ مَحَالَةَ فَلْيَقُلْ: أَحْسِبُ كَذَا وَكَذَا، إِنْ كَانَ يُرَى أَنَّهُ كَذَلِكَ، وَحَسِيبُهُ اللَّهُ، وَلاَ يُزَكِّي عَلَى اللَّهِ أَحَدًا».

شبّه الإطراء في المدحة بالإهلاك، بجامع أنّ الإطراء يؤدّي إلى هلاك للمرء من جهة دينه، فحذف المشبّه، وترك المشبّه به على سبيل الاستعارة التّصريحيّة التّبعيّة.

---

[1] ـ ينظر أحمد بن حنبل، المسند، رقم: (24331)، ج40، ص388. والدّارقطني، مصدر سابق، السّنن، كتاب النّكاح، رقم: (3619)، ج4، ص370. وأبو يعلى، مسند أبي يعلى، رقم: (4881)، ج8، ص290. وفي إسناده من تُكلّم فيه، وقد صحّح معناه الألباني في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، رقم: (2083)، ج7، ص163. وصحيح الجامع الصّغير وزيادته، مصدر سابق ، رقم: (4129)، ج2، ص759.

[2] ـ ابن دقيق العيد، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، مصدر سابق، ص779.

[3] ـ أبو العبّاس أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، الناشر: المكتبة العلمية ـ بيروت، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ج2، ص409.

[4] ـ الطيبي، الكاشف عن حقائق السنن، ج7، ص2348. وينظر: القسطلّاني، إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري، ج6، ص78/ ج12، ص540. وأبو عبد الله محمد الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، ج3، ص208 ـ 209.

وشبّه الإطراء والمبالغة في المدحة بقطع الظّهر أو قطع العنق بجامع أنّ الإطراء يؤدّي إلى هلاك للمرء من جهة دينه، وقطع العنق يؤدّي إلى الموت والذي فيه هلاك للمرء من جهة دنياه، فحذف المشبّه، وأبقى على المشبّه به على سبيل الاستعارة التّصريحيّة التّبعيّة.

قال القاضي عياض رحمه الله: (ومعنى قطع العنق هنا، وقطع الظهر: الهلاك، وأصله القتل، وهذا استعارة له من ذلك بهلاكه من جهة الدين، وربما كان من جهة الدنيا أيضا، وما يسبّبه عليه عجبه)[1].

وقال النّووي رحمه الله: («قطعت عنق صاحبك» وفي رواية قطعتم ظهر الرّجل معناه أهلكتموه. وهذه استعارة من قطع العنق الذي هو القتل لاشتراكهما في الهلاك، لكن هلاك هذا الممدوح في دينه، وقد يكون من جهة الدنيا؛ لِما يشتبه عليه من حاله بالإعجاب، وقوله: "ويطريه في المِدحَة" هي بكسر الميم والإطراء مجاوزة الحد في المدح)[2].

وعن الكرماني رحمه الله: (وقطع الظهر مجاز عن الإهلاك؛ يعني أوقعتموه في الإعجاب بنفسه الموجب لهلاك دينه).[3] وقال أيضا: (وقطع العنق قيل هو استعارة من قطع العنق الذي هو القتل لاشتراكهما في الهلاك لكن هذا الهلاك في الدين وقد يكون من جهة الدنيا)[4].

وفي الفتح لابن حجر رحمه الله: (قوله: «لقد أهلكتم ـ أو قطعتم ـ ظهر الرجل» كذا فيه بالشك، وكذا لمسلم، وسيأتي في حديث أبي بكرة الذي بعده بلفظ: «قطعت عنق صاحبك» وهما بمعنى، والمراد بكل منهما الهلاك، لأنّ من يقطع عنقه يقتل ومن يقطع ظهره يهلك)[5].

وفي عمدة القاري للعيني رحمه الله: (قوله:(«قطعت عنق صاحبك»، وفي رواية: «قطعتم عنق الرجل»، وفي رواية أخرى: «قطعتم ظهر الرجل»، وهي استعارة من قطع العنق الذي هو القتل؛ لاشتراكهما في الهلاك)[6].

---

[1] ـ القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم، مصدر سابق، ج8، ص550.

[2] ـ يحي بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج، مصدر سابق ، ج18، ص127.

[3] ـ شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، ج21، ص199.

[4] ـ شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني، نفس المصدر، ج21، ص199. وينظر: ج22، ص29.

[5] ـ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج13، ص618.

[6] ـ عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج13، 337. ج22، ص208. وينظر القسطلّاني، إرشاد السّاري. (400/4)

عَنْ عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ المطَّلِبِ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَفَعْتَ أَبَا طَالِبٍ بِشَيْءٍ، فَإِنَّهُ كَانَ يَحُوطُكَ وَيَغْضَبُ لَكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، هُوَ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ، لَوْلاَ أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ».

قوله: «في ضحضاح من نار»: فيه استعارة، فإن الضحضاح من الماء ما يبلغ الكعب، والمعنى أنه في نار تحت رجليه فقط تخفيفا لعذابه. وهي استعارة تصريحية أصلية.

قال أبو عبيد القاسم بن سلّام: (في حديث أبي المنهال سيار بن سَلامَة قَالَ: "بَلغنِي أنّ فِي النَّار أَوْدِيَةً فِي ضَحْضَاح ... "[1] قَوْله: ضحضاح، أصل الضحضاح فِي المَاء إِذا كَانَ قَلِيلا رَقِيقا فَشبه قلَّة النَّار بِهِ وَمِنْه الحَدِيث الَّذِي يرْوى فِي أَبِي طَالب «أَنه فِي ضحضاح من نَار يغلي مِنْهُ دماغه»)[2].

ولابن السّكّيت رحمه الله: (ويقال: "ماء ضحضاح" إذا كان رقيقًا على وجه الأرض، ليس له عمق. وكذلك الضّحل)[3].

ولابن أبي نصر الميورقي رحمه الله: (ضحضاح النّار أخفّه مشقة، مشبّه بالضحضاح من الماء وهو ما كان إلى الكعبين)[4].

وجاء في مشارق الأنوار: (قوله: «فِي ضحضاح من نَار» بفتح الضّاد، أي شيء قليل كضحضاح الماء، وهو ما يبقى منه على وجه الأرض)[5].

وفي النّهاية لابن الأثير رحمه الله: (الضحضاح في الأصل: ما رقّ من الماء على وجه الأرض ما يبلغ الكعبين، فاستعاره للنار)[6].

---

[1] ـ أثر أبي المنهال الرّياحي رواه بلاغا. ينظر كتاب الزّهد لابن المبارك من رواية نعيم بن حمّاد عنه، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ج2، ص89.88

[2] ـ أبو عبيد القاسم بن سلّام، غريب الحديث، ج4، ص392. وينظر: ابن سيده المرسي، المخصّص، تحقيق: خليل إبراهم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي . بيروت، الطبعة: الأولى، 1417هـ 1996م، ج2، ص444. والمحكم والمحيط الأعظم، مادّة (ضحح)، ج2، ص491.

[3] ـ ابن السّكّيت أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، كتاب الألفاظ، مصدر سابق ، ج1، ص415.

[4] ـ أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الميورقي، تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، مصدر سابق، ص378.

[5] ـ القاضي عياض، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، مصدر سابق ، ج2، ص55.

[6] ـ المبارك محمد بن الأثير المحدّث، النهاية في غريب الحديث والأثر، (مادّة ضحضح)، ج2، ص71. وينظر: النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج3، ص84. والعيني، عمدة القاري، ج17، ص23. / ج23، ص194. والسيوطي، الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، ج1، ص273. وأحمد القسطلّاني، إرشاد السّاري، ج8، ص349.

قال النّبيّ صلى الله عليه وسلّم لما سئل عن ضالّة الإبل : «مَالَكَ وَلَهَا مَعَهَا حِذَاؤُهَا وَسِقَاؤُهَا حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا».

شبه في هذا الحديث خف وبطن النّاقة بالحذاء والسّقاء (القربة)، بجامع أنّ الكل من الخف والحذاء تقوى بها على السير وقطع البلاد الشاسعة وورود المياه النائية، وجوفها وسقاؤها بجامع أنّهما يشتركان في الحفاظ على الماء لأيّام، فحذف المشبّه به وهو خف وجوف النّاقة، وترك المشبه، والذي هو الحذاء والسّقاء على سبيل الاستعارة التّصريحيّة الأصلية.

قال القاضي عياض رحمه الله: (قوله في الضالة: «معها حذاؤها» بكسر الحاء ممدود استعار لأخفافها وقدرتها على السّير، وقطع البلاد لفظة الحذاء الذي يقطع به الماشي سفره، ويستعين به على كثرة مشيه وهو النعل، وأصله الواو من حذوته حذاء فسمي بمصدره)[1].

وعن ابن دقيق العيد رحمه الله قوله: (لَمّا كانت مستغنية عن الحافظ والمتعهد وعن النفقة عليها؛ بما ركّب في طبعها من الجلادة على العطش والحفاء، عبّر عن ذلك بالحذاء والسقاء مجازًا)[2]

وفي الفتح لابن حجر رحمه الله: («معها حذاؤها وسقاؤها» الحذاء بكسر المهملة بعدها معجمة مع المد؛ أي خفها، وسقاؤها؛ أي جوفها وقيل عنقها وأشار بذلك إلى استغنائها عن الحفظ لها بما ركب في طباعها من الجلادة على العطش وتناول المأكول بغير تعب لطول عنقها فلا تحتاج إلى ملتقط)[3].

وذكر بدر الدّين العيني رحمه الله أنّ: (قوله: «معها حذاؤها» بكسر الحاء المهملة وبالذال المعجمة ممدودا؛ أي: خفها. قوله: «وسقاؤها»، السقاء بالكسر في الأصل ظرف الماء من الجلد، والمراد به هنا: جوفها، وذلك لأنّها إذا شربت يوما تصبر أيّاما على العطش، وقيل: المراد به عنقها لأنّها تتناول المأكول بغير تعب لطول عنقها، فلا تحتاج إلى ملتقط)[4].

---

[1] ـ القاضي عياض، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، مصدر سابق، ج1، ص186. وينظر: أبو إسحاق بن قرقول، مطالع الأنوار على صحاح الآثار، مصدر سابق، ج2، ص250.

[2] ـ عن أحمد القسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج5، ص427..

[3] ـ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج6، ص239.

[4] ـ بدر الدين العبني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج12، ص379.

عن جُنْدَب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَيْنَمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْشِي إِذْ أَصَابَهُ حَجَرٌ، فَعَثَرَ، فَدَمِيَتْ إِصْبَعُهُ، فَقَالَ: «هَلْ أَنْتِ إِلَّا إِصْبَعٌ دَمِيتِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا لَقِيتِ»

شبه الإصبع بالإنسان الذي يخاطب ويعي ما يقال له، فحذف المشبّه وأبقى على ذكر المشبّه به على طريق الاستعارة التّصريحيّة الأصلية. وقد يكون خاطبها على الحقيقة من باب المعجزة كما نبع الماء من أصابعه صلّى الله عليه وسلّم على غير العادة؛ معجزة وتأييدا له، وعلى هذا فلا مجاز.

قال الطّيبي رحمه الله: (كأنها لما توجعت وتحرجت، خاطبها على سبيل الاستعارة . أو الحقيقة معجزة . مسليا لها، أي تَثبَّتِي على نفسك؛ فإنّك ما ابتليت بشيء من الهلاك والقطع، سوى أنّك دَمِيت، ولم يكن ذلك هدرا بل كان في سبيل الله ورضاه)[1].

ثانيا: الاستعارة المكنية

ورد في حديث الغار: « بَيْنَمَا ثَلاَثَةُ نَفَرٍ يَتَمَاشَوْنَ أَخَذَهُمُ المطَرُ، فَمَالُوا إِلَى غَارٍ فِي الجَبَلِ فَانْحَطَّتْ عَلَى فَمِ غَارِهِمْ صَخْرَةٌ مِنَ الجَبَلِ فَأَطْبَقَتْ عَلَيْهِمْ...»

شبّه كثرة هطول المطر بالخاطف، بجامع أنّ كلا الأمرين يفرّ منهم الإنسان، فحذف المشبّه به (الخاطف) ورمز إليه بشيء من لوازمه الذي هو (الأخذ) على سبيل الاستعارة المكنية التبعية.

عن عَمْرِو بْنِ العَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّ آلَ أَبِي ـ قَالَ عَمْرٌو: فِي كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ بَيَاضٌ ـ لَيْسُوا بِأَوْلِيَائِي، إِنَّمَا وَلِيِّيَ اللَّهُ وَصَالِحُ المؤْمِنِينَ، وَلَكِنْ لَهُمْ رَحِمٌ أُبُلُّهَا بِبَلاَهَا» يَعْنِي أَصِلُهَا بِصِلَتِهَا قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «بِبَلاَهَا كَذَا وَقَعَ، وَبِبَلاَلِهَا أَجْوَدُ وَأَصَحُّ، وَبِبَلاَهَا لاَ أَعْرِفُ لَهُ وَجْهًا».

شبّه الرّحم بالشّيء الحسّي الذي يبلّه الماء فيترطّب، فحذف المشبّه به، ورمز إليه بشيء من لوازمه الذي هو: البلل على سبيل الاستعارة المكنية التبعية.

---

[1] ـ الطيبي، الكاشف عن حقائق السّنن، ج10، ص3100. ونقل عنه هذا الكلام الكرماني، الكواكب الدّراري شرح صحيح البخاري، ج12، ص106. والعيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج14، ص139. والقسطلّاني، إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري، (89/9). وعلى القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ج9، ص36.

قال ابن بطّال رحمه الله: (وقوله: «ولكن لهم رحم إبلها ببلالها» يعنى: أصلها بمعروفها والبل هو الترطيب والتندية بالمعروف، وشبه عليه السلام صلة الرحم بالمعروف بالشيء اليابس يندى فيرطب، وذلك أن العرب تصف الرجل إذا وصفته باللؤم بجمود الكف فتقول: ما تندى كفه بخير وأنه لحجر صلد، يعنى لا يرجى نائله، ولا يطمع في معروفه، كما لا يرجى من الحجر الصلد ما يشرب، فإذا وصل الرجل رحمه بمعروفه قالوا: بلَّ رحمه بلا وبلالا قال الأعشى: [الكامل]

.... وَوصال رَحِمٍ قَدْ نَضَحَتْ بلَالَهَا [1].

وإنما ذلك تشبيه من النبي عليه السلام صِلةُ الرجلِ رحِمه بالنار يصب عليها بالماء فتطفأ)[2].

وقال الميورقي رحمه الله: (وفي مسند عمرو بن العاص رحم أبلها ببلالها من البلل والنداوة أي أنديها بالصلة والمراعاة والبر وهذه استعارة كما يقال للقطيعة يبس قال الشاعر[3]: [الطويل]

فَلَا تُوبِسُوا بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ الثَّرَى فَإِنَّ الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ مُثْرِي

واستعار للقطيعة اليبس وللصلة الثرى ويقال ثرى التراب يثريه تثرية؛ أي بلّه، وثرى السّويق؛ أي بل، وثر المكان؛ أي رشه. وبلال جمع بلل مثل جمل وجمال)[4].

وفي كشف المشكل لابن الجوزي رحمه الله: («وَلَكِن لَهُم رحم أبلها بِبلَالِهَا» أبلّها: من البلل والنداوة؛ أَي أنديها بالصّلة والبرّ، وهذه استعارة)[5].

ولابن الأثير رحمه الله: (وهم يطلقون النّداوة على الصّلة، كما يطلقون اليبس على القطيعة، لأنّهم لَمّا رأوْا بعض الأشياء يتصل ويختلط بالنداوة، ويحصل بينهما التجافي والتفرّق

---

[1] ـ الكلام من عجز البيت. وصدره: أُمّا لِصَاحِبِ نِعْمَةٍ طَرّحْتَهَا. وقد ذكره كلّ من أبو عبيد في غريب الحديث، ج1، ص348. والأزهري في تهذيب اللّغة، مادّة (بلّ)، ح11، ص283. والجوهري في تاج اللّغة وصحاح العربية، مادّة (رحم)، ج5، ص166. وهو في ديوان الأعشى، سبق ذكره، ص30.

[2] ـ شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق ، ج9، ص207.

[3] ـ البيت لجرير ذكر ذلك الجوهر، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، (6/ 2293)، وابن فارس، مجمل اللّغة، ج2، ص158. ومقاييس اللّغة، ج1، ص374. وابن سيده المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، مصدر سابق، ج10، ص188. وينظر ديوان جرير، الناشر: دار البدر ـ الجزائر، ص148.

[4] ـ ابن أبي نصر الميورقي، تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، مصدر سابق، ص 424. وينظر ص290.

[5] ـ أبو الفرج عبد الرّحمن بن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصّحيحين، مصدر سابق، ج4، ص109.

باليبس، استعاروا البلل لمعنى الوصل، واليبس لمعنى القطيعة. ومنه الحديث «فإنّ لكم رحما سأبلّها ببلالها»)[1].

وعن الطّيبي رحمه الله : (شبه الرحم بأرض إذا بلّت بالماء حقّ بلالها، أثمرت ويرى في ثمرتها أثر النّضارة. وإذا تركت يبست وأجدبت، فلم تثمر إلّا العداوة والقطيعة. هذا هو الوجه. والبيت ينظر إلى هذا المعنى. وعلى ذلك قول أهل اللغة: سنة جماد لا مطر فيها، وناقة جماد لا لبن لها. ولا تجعل السنة والناقة جمادا إلّا على معنى أنّ السنة بخيلة بالمطر، والنّاقة لا تستحقّ باللبن)[2].

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ الرَّحِمَ شَجْنَةٌ مِنَ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ اللَّهُ: مَنْ وَصَلَكِ وَصَلْتُهُ، وَمَنْ قَطَعَكِ قَطَعْتُهُ»

شبّه الرّحم بالشّجرة التي تكون لها عروق تشتبك وترتبط بها، فذكر المشبّه، وحذف المشبّه به ورمز له بشيء من لوازمه وهي: (شجنة)، على سبيل الاستعارة المكنية

قال أبو عبيد رحمه الله: (في حديثه عليه السلام في الرحم هي «شُجْنَةٌ مِنَ اللَّهِ». يعني قرابة مشتبكة كاشتباك العروق. وكأنّ قولهم: "الحديث ذو شجون" [3] منه إنما هو تمسك بعضه ببعض وهو من هذا)[4].

وفي الصّحاح للجوهري رحمه الله: (والشِّجْنَة والشُّجْنَة: عروق الشجر المشتبكة. ويقال: بيني وبينه شِجْنَة رحِمٍ وشُجْنَةُ رحمٍ، أي قرابةٌ مشتبكةٌ. وفي الحديث: «الرَحِمُ شِجْنَةٌ من الله» أي الرحم مشتقَّة من الرحمن، يعني أنَّها قرابةٌ من الله عز وجل مشتبكة كاشتباك العروق)[5].

---

[1] ـ المبارك بن محمد بن الأثير المحدّث، النهاية في غريب الحديث والأثر، مصدر سابق ، مادّة (بلل)، ج1، ص157. وينظر هذا الكلام الطيبي في شرح المشكاة (الكاشف عن حقائق السّنن)، مصدر سابق ، ج11، ص3398.

[2] ـ الكاشف عن حقائق السّنن، ج10، ص3157. وينظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ج13، ص24.

[3] ـ الحديث ذو شجون (أي فُنونٍ وأعراض أي أطراف ونواحٍ. معجم العين، ج6، ص36.) هو من أمثال العرب، وأوّل من قال هذا ضَبَّةُ بن أُدٍّ. ينظر القصّة في كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلاّم، تحقيق: تحقيق: عبد المجيد قطامش، الناشر: دار المأمون للتراث، الطبعة: الأولى، 1400هـ ـ 1980م، ص61. وأبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي، المجالسة وجواهر العلم، مصدر سابق ، ج2، ص367. وأبي هلال العسكري، جمهرة الأمثال، ج1، ص377 .

[4] ـ أبو عبيد القاسم بن سلام، غريب الحديث لأبي عبيد، ج1، ص209. وينظر أبو بكر بن الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، ج1، ص406. وابن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصّحيحين،ج3، ص405.

[5] ـ أبو نصر إسماعيل بن حامد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مصدر سابق، مادّة (شجن)، ج6، ص4 ـ 5.

وعن ابن العربي رحمه الله من سراجه: (وأما قول أبي عبيد: الشّجن قرابة مشتبكة، فغير صحيح؛ لأنّه لا قرابة بين الله والعبد، إنّما الشّجون في المحسوس هي الأغصان في الشجر والعروق في البدن، وفي العقول معاني الحديث الذي يتعلق بعضها ببعض، ففي المحسوس اتصال بعضها ببعض في حيز وتمامها في مكان، وفي العقول ارتباط بعضها ببعض، فارتباطها بالرحمن إنّما هو بالدلالة، والأمر بحفظها منه)[1].

قال ابن الأثير رحمه الله: («الرحم شُجنة من الرحمن» أي قرابة مشتبكة كاشتباك العروق، شبّهه بذلك مجازا واتساعا. وأصل الشّجنة . بالضّمّ والكسر . شُعبة في غصن من غصون الشّجر)[2].

عنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَيْسَ الوَاصِلُ بِالْمُكَافِئِ، وَلَكِنِ الوَاصِلُ الَّذِي إِذَا قُطِعَتْ رَحِمُهُ وَصَلَهَا»

في الحديث تشبيه الرّحم، وهي شيء معنوي، بشيء حسيٍّ يقطع ويوصل من طرف الإنسان كالحبل مثلا، فحذف المشبّه، وهو الحبل، وترك قرينة تدلّ عليه وهي القطع، وأبقى على لفظ المشبّه به وهي الرّحم، على سبيل الاستعارة المكنية. وهي استعارة مشتقّة، وذكر الوصل تجريد لها. والله أعلم.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لاَ يَجِدُ أَحَدٌ حَلاَوَةَ الإِيمَانِ حَتَّى يُحِبَّ المَرْءَ لاَ يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَحَتَّى أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ، وَحَتَّى يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا»

شبّه الإيمان بالعسل ، ثمّ حذف المشبّه به (العسل) ورمز إليه بشيء من لوازمه وهو (حلاوة) على سبيل الاستعارة المكنيّة والقرينة إثبات حلاوة الإيمان. وهي الاستعارة أصليّة لأنّ (حلاوة) غير مشتقّة؛ كونها مصدرا.

---

[1] ـ عن ابن الملقّن، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ج28، ص279 . 280. وينظر ابن الدّماميني، مصابيح الجامع، ج9، ص300.

[2] ـ المبارك بن محمد بن الأثير المحدّث، النهاية في غريب الحديث والأثر، مادّة (شجنة)، ج1، ص845. وينظر الرّازي، مختار الصحاح، مصدر سابق، مادّة (شجن)، ص143.السيوطي، قوت المغتذي على جامع الترمذي، ج1، ص467.

قال الطّيبي رحمه الله: (و«حلاوة الإيمان» استعارة، شبّهت شدّة رغبة المؤمن في إيمانه بشيء ذي حلاوة، وأثبت له لازم ذلك، وأضيف إليه على التخييلية)[1].

وقال الكرماني: (وأما ما يتعلق بخاصيّته فهو أنّ الحلاوة إنّما هي في المطعومات، والايمان ليس مطعوما، فتصرف فيه بأن شبّه الإيمان بالعسل، وذكره للجهة الجامعة؛ أي وجه الشبه الذى بينهما، وهو الالتذاذ وميل القلب إليه فذكر المشبه، وأضيف إليه ما هو من خواص المشبه به ولوازمه وهو الحلاوة على سبيل التخيل له، ومثله يسمّى: بالاستعارة بالكناية)[2].

وقال أيضا: (فإن قلت: الحلاوة إنّما هي المطعومات. قلت: شبّه الإيمان بالعسل بجامع ميل القلب إليهما، وأسند إليه ما هو من خواص العسل فهو استعارة بالكناية)[3].

وقال الدّماميني: («حلاوة الإيمان»: تشبيه الإيمان بالعسل مثلًا في ميل النفوس السليمة إليه استعارة بالكناية، وإثبات الحلاوة له استعارة تخييلية، ويجوز أن تكون الاستعارة في الحلاوة فقط بأن شبه استلذاذ الإيمان بالحلاوة، والجامع كونُ كلٍّ منهما أمرًا تميل النفوس إليه، وحينئذ يكون استعارة مصرحة)[4].

وعن العيني رحمه الله: (قوله: «حلاوة الإيمان» فيه استعارة بالكناية، وذلك لأنّ الحلاوة إنّما تكون في المطعومات، والإيمان ليس مطعوما، فظهر أنّ هذا مجاز، لأنّه شبّه الإيمان بنحو العسل، ثم طوى ذكر المشبه به، لأنّ الاستعارة هي أن يذكر أحد طرفي التشبيه مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به، فالمشبه: إيمان، والمشبه به: عسل ونحوه، والجهة الجامعة وهو وجه الشبه الذي بينهما: هو الالتذاذ وميل القلب إليه، فهذه هي الاستعارة بالكناية، ثم لما ذكر المشبه أضاف إليه ما هو من خواص المشبه به ولوازمه، وهو: الحلاوة على سبيل التخيل، وهي استعارة تخييلية، وترشيح للاستعارة)[5].

---

[1] ـ شرف الدين الحسين بن محمد الطيبي، الكاشف عن حقائق السّنن، ج2، ص444.

[2] ـ شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، ج1، ص100 . 101.

[3] ـ الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، ج21، ص187. ونقل عنه هذا الكلام عند العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج22، ص191. وأحمد القسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، (9 / 34).

[4] ـ محمد بن أبي بكر بن الدماميني، مصابيح الجامع، مصدر سابق، ج1، ص99. وينظر ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج1، ص118.

[5] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج1، ص242 ـ 243.

وقال زيد المنّاوي رحمه الله: («مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَجِدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ»[1] استعار الحلاوة المحسوسة للكمالات الإيمانية العقلية بقرينة إضافتها إلى الإيمان بجامع الالتذاذ بكل منهما)[2].

عن عُبَادَةُ بْن الصَّامِتِ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُخْبِرَ النَّاسَ بِلَيْلَةِ القَدْرِ، فَتَلاَحَى رَجُلاَنِ مِنَ المسْلِمِينَ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خَرَجْتُ لِأُخْبِرَكُمْ، فَتَلاَحَى فُلاَنٌ وَفُلاَنٌ، وَإِنَّهَا رُفِعَتْ، وَعَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكُمْ، فَالْتَمِسُوهَا فِي التَّاسِعَةِ، وَالسَّابِعَةِ، وَالخَامِسَةِ».

في الحديث تشبيه ليلة القدر، أي ثوابها الذي يرجى حصوله بشيء حسّيّ ثمين يطلب ويلتمس كالذّهب مثلا، فأبقى على ذكر المشبّه، وطوى ذكر المشبّه به مع ترك قرينة دالّة عليه وهي الالتماس، وبما أنّ عبارة (التمسوها) مشتقّة من اللّمس فالاستعارة تبعيّة.

قال ابن العربي رحمه الله: (قوله: «فَالْتَمِسُوهَا» وهو افتعلوا من اللّمس ولا لمس فيه؛ لأنّ اللّمس محسوس وهي معقولة، ولكنّه كنّى بالالتماس عن طلب المعنى فيه لَمّا كان اللّمس ممّا يعرف به الملموس، جعله كناية عن معرفة المعلوم مجازًا)[3].

قال ابن العراقي في طرح التّثريب: (وقوله «فالتمسوها»؛ أي اطلبوها استعار له اللمس)[4].

عن النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَرَى المؤْمِنِينَ فِي تَرَاحُمِهِمْ وَتَوَادِّهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ، كَمَثَلِ الجَسَدِ، إِذَا اشْتَكَى عُضْوًا تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ جَسَدِهِ بِالسَّهَرِ وَالحُمَّى».

شبّه العضو بالإنسان الذي يشتكي، فحذف المشبه به وترك ما يدلّ عليه على سبيل الاستعارة المكنيّة التبعية. وفي ذكر السّهر والحمّى ترشيح لها.

---

[1] ـ رواه بهذا اللّفظ محمّد بن نصر المرّوزي، تعظيم قدر الصّلاة، مصدر سابق ، رقم (467)، ج1، ص451. والحاكم، المستدرك على الصّحيحين، كتاب الإيمان، رقم (3)، والبيهقي، شعب الإيمان، رقم (8602)، ج11، ص327. وتمام الحديث «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَجِدْ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ، فَلْيُحِبِ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ»، وصحّحه الألباني في صحيح الجامع الصغير، رقم (6288)، ج2، ص1078. وصحيح التّرغيب والتّرهيب، رقم (3012)، ج3، ص158.

[2] ـ زين الدين محمد بن زين العابدين المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصّغير، ج6، ص151. وينظر المؤلّف، التيسير بشرح الجامع الصغير، الناشر: مكتبة الإمام الشافعي . الرياض، الطبعة: الثالثة، 1408هـ ـ 1988م، ج2، ص423.

[3] ـ أبو بكر بن العربي، المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك، مصدر سابق، ج4، ص268.

[4] ـ أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن العراقي،، طرح التثريب في شرح التقريب، مصدر سابق، ج4، ص143.

قال الملا علي القاري رحمه الله: («إذا اشتكى» أي: الجسد «عضوا» لعدم اعتدال حال مزاجه، ونصبه على التمييز، والمعنى: إذا تألّم الجسد من جهة ذلك العضو، وفي نسخة إذا اشتكي عضو بالرفع أي: إذا تألم عضو من أعضاء جسده)[1].

ويمكن حمل المثال على الاستعارة التّصريحيّة بإجرائها في كلمة: اشتكى.

عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لاَ يَرْمِي رَجُلٌ رَجُلًا بِالفُسُوقِ، وَلاَ يَرْمِيهِ بِالكُفْرِ، إِلَّا ارْتَدَّتْ عَلَيْهِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهُ كَذَلِكَ»

شبّه الفسوق و الكفر بشيء يرمى (كالحجر مثلا) فحذف المشبّه به ورمز إليه بشيء من لوازمه على سبيل الاستعارة المكنية التبعية. وذكر الارتداد ترشيح لها، كونه من ملائمات المشبّه به.

قَالَتْ عَائِشَةُ: سَأَلَ أُنَاسٌ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الكُهَّانِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسُوا بِشَيْءٍ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّهُمْ يُحَدِّثُونَ أَحْيَانًا بِالشَّيْءِ يَكُونُ حَقًّا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تِلْكَ الكَلِمَةُ مِنَ الحَقِّ، يَخْطَفُهَا الجِنِّيُّ، فَيَقُرُّهَا فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ قَرَّ الدَّجَاجَةِ، فَيَخْلِطُونَ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ كَذْبَةٍ».

في الحديث تشبيه الجن حال استراقه السّمع بالجارح الذي يتخطّف الطّير، فحذف المشبّه به ورمز إليه بشيء من لوازمه وهو الخطف على سبيل الاستعارة المكنيّة. وذكر قرّ الكلمة في أذن وليّه، وإضافة مائة كذبة إليها هي من ملائمات المشبّه، وعلى هذا فهي تجريد لها. ومجيء (يخطفها) فعلا يجعلها استعارة تبعيّة. كما أنّ ذكر الدّجاجة ترشيح لها؛ لصلته بجنس الطير المقترح في المشبّه به، والله أعلم.

قال ابن الجوزي رحمه الله: (وقوله: « قرّ الدجاجة» أي كصوتها إذا قطعته. يقال: قرت الدجاجة تقر قرّا. فإن رددته قيل: قرقرت قرقرةً)[2].

وقال الطّيبي رحمه الله: (أقول: لا ارتياب أن «قر الدجاجة» مفعول مطلق، وفيه معنى التشبيه، فكما يصح أن يشبّه إيراد ما اختطفه من الكلام في أذن الكاهن بصب الماء في

---

[1] ـ الملا على القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، مرجع سابق، ج9، ص165 ـ 166.

[2] ـ أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، مصدر سابق، ج4، ص294.

القارورة، يصح أن يشبّه ترديد كلام الجني في أذن الكاهن بترديد الدجاجة صوتها في أذن صواحبها، كما تشاهد الدّيكة إذا وجدت حبّة أو شيئا، فتقر وتسمع صواحبها فيجتمعن عليها. وباب التّشبيه باب واسع لا يفتقر إلّا إلى العلاقة، على أن الاختطاف ها هنا مستعار للكلام من خطف الطّير، قال تعالى: ﴿ فَتَخۡطَفُهُ ٱلطَّيۡرُ﴾ [الحج: 31] فتكون الدجاجة أنسب من القارورة لحصول الترشيح في الاستعارة. ويؤيّد ما ذهبنا إليه ما ذكره ابن الصلاح في كتابه [1] أن الأصل قرّ الدجاجة بالدال، فصحّف إلى قرّ الزّجاجة بالزاي)[2].

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحًا خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شِعْرًا».

في الحديث تشبيه الشّعر بالشّيء الحسّي الذي يملأ البطن، أو القلب خاصّة، فحذف المشبّه به وأبقى ما يدلّ عليه . وهو الامتلاء على سبيل الاستعارة المكنية التّبعيّة.

قال ابن أبي جمرة رحمه الله: (معنى: جوفه احتمل وجهين: أحدهما: أن يعني به الذي في جوفه وهو القلب. واحتمل أن يكون على ظاهره فيعني به الجوف كلّه وما فيه من القلب وغيره، والأوّل أظهر، والله أعلم)[3].

وقال بدر الدّين العيني رحمه الله: (وقوله: «جوف أحدكم» ظاهره الجوف مطلقا بما فيه من القلب وغيره ويحتمل أن يراد القلب خاصة، وهذا هو الأظهر؛ لأنّ القلب إذا وصل إليه شيء منه وإن كان يسيرا فإنّه يموت لا محالة بخلاف غير القلب)[4].

---

[1] ـ أبو عمرو عثمان (ابن الصلاح)، مقدّمة ابن الصّلاح (معرفة أنواع علوم الحديث)، مصدر سابق، ص388.

[2] ـ الكاشف عن حقائق السنن، ج9، ص2988 ـ 2989. وينظر كلامه في كتاب فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، ج13، ص197.

[3] ـ أبو محمّد عبد الله بن أبي جمرة الأندلسي، بهجة النّفوس، مصدر سابق، ج4، ص172.

[4] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج22، ص295.

ثالثا: الاستعارة التمثيليّة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «لاَ يُلْدَغُ المُؤْمِنُ مِنْ جُحْرٍ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ».

في الحديث تحذير وتنبيه للمؤمن أن يستغفل أو ينخدع من نّاحية أصيب منها[1]، بتشبيه ذلك بمن يلدغ من جحر واحد مرّتين بجامع أنّ كِلَا الأمرين ممّا لا ينبغي الوقوع فيه بعد معرفة ضرره وخطره، وهذا على سبيل الاستعارة التّمثيلية.

قال ابن الأثير: («من جحر مرتين» وفي رواية «لا يلدغ» اللّسع واللّدغ سواء. والجحر: ثقب الحيّة، وهو استعارة هاهنا: أي لا يدهى المؤمن من جهة واحدة مرتين، فإنّه بالأولى يَعتَبِرْ)[2].

وقال عبد الرّحمن الميداني: (قول الرسول صلى الله عليه وسلم: «لاَ يُلْدَغُ المؤمن من جُحْرٍ مرَّتَيْن» هذه العبارة النبوية تُستعمل على سبيل الاستعارة التمثيليّة للتّحذير من تكرار العمل الذي جَرَّ مُصِيبة في نفسٍ أو مالٍ، أو أفضى إلى أمْرٍ غير محمود)[3].

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالعَمَلَ بِهِ وَالجَهْلَ، فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ»

قال الطّيبي رحمه الله: (قوله: «فليس لله حاجة في أن يترك صاحبه الطعام والشراب» وهو من الاستعارة التمثيلية، شبه حالته عز وجل مع تلك المبالاة والاحتفال بالصوم بحالة من افتقر إلي أمر لا غنى له عنه، ولا يتقوّم إلا به، ثم ادخل المشبه في جنس المشبه به، واستعمل في المشبه ما كان مستعملاً في المشبه به من لفظ الحاجة مبالغة، لكمال الاعتناء والاهتمام.وفي الحديث دليل علي أنّ الكذب والزّور أصل الفواحش، ومعدن المناهي، بل قرين الشرك، قال تعالي: ﴿ فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ وَٱجۡتَنِبُواْ قَوۡلَ ٱلزُّورِ ﴿٣٠﴾ ﴾ [الحج: 30] وقد علم أن الشرك مضادُّ الإخلاص، وللصّوم مزيد اختصاص بالإخلاص، فيرتفع بما يضاده. والله أعلم)[4].

---

[1] ـ ينظر هذا المعنى عند أبي سليمان الخطّابي، معالم السّنن، ج4، ص116. ونقله عنه غيره من الشرّاح.

[2] ـ المبارك بن محمد بن الأثير المحدّث، النهاية في غريب الحديث والأثر، مصدر سابق، مادّة (لسع)، ج2، ص599. وينظر ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادّة (لسع)، ج8، ص318

[3] ـ عبد الرحمن حبنّكة الميداني، البلاغة العربية، مرجع سابق، ج2، ص266.

[4] ـ الكاشف عن حقائق السّنن، ج5، ص1590 . 1591. وينظر: القسطلّاني، إرشاد السّاري، ج9، ص77 ـ 87.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «جَعَلَ اللَّهُ الرَّحْمَةَ مِائَةَ جُزْءٍ، فَأَمْسَكَ عِنْدَهُ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ جُزْءًا، وَأَنْزَلَ فِي الأَرْضِ جُزْءًا وَاحِدًا، فَمِنْ ذَلِكَ الجُزْءِ يَتَرَاحَمُ الخَلْقُ، حَتَّى تَرْفَعَ الفَرَسُ حَافِرَهَا عَنْ وَلَدِهَا، خَشْيَةَ أَنْ تُصِيبَهُ».

في الحديث تشبيه وتمثيل لرحمة الله المخلوقة[1] بشيء قابل للتّجزئة والحصر في عدد معيّن تقريبا للأفهام، وهذا لأجل بيان عظم رحمة الله؛ بذكر الرّحمة الواحدة المبثوثة في الدّنيا مقابل التّسعة والتّسعون المضافة لها تلك الواحدة في الاخرة.

قال الكرماني رحمه الله: (فحصرها في مائة على سبيل التمثيل تسهيلا للفهم، وتعليلا لما عندنا، وتكثيرا لما عنده. فإن قلت فما قولك فيما قال أنزل في الأرض فإن القياس أن يقال إلى الأرض. قلت حروف الجر يقوم بعضها مقام البعض، أو فيه تضمين فعل والغرض منه المبالغة يعني أنزل منتشرة في جميع الأرض)[2].

وقال جمال الدّين الهندي الكجراتي: (وفيه: «إن لله مائة رحمة» قصد به ضرب مثل ليعرف به التفاوت بين القسطين في الدنيا والآخرة لا التحديد)[3].

وقال أيضا: («إن لله مائة رحمة»، لا يريد التحديد، بل تصويرًا للتفاوت بين قسط أهل الإيمان منها في الآخرة، وقسط كافة المربوبين في الدنيا)[4].

---

[1] ـ رحمة الله المخلوقة التي دلّ عليها الحديث غير رحمة الله التي هي صفة من صفاته فتنبّه. ينظر: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: 728هـ)، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ السعودية، الطبعة الثانية، 1411هـ ـ 1991م. ج7، ص262.

[2] ـ الكرماني، الكواكب الدّراري شرح صحيح البخاري، ج21، ص165. وينظر: بدر الدّين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج22، ص152. وأحمد القسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ج13، ص32 ـ 33.

[3] ـ جمال الدين محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي الكجراتي، مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الطبعة: الثالثة، 1387هـ ـ 1967م، ج2، ص307.

[4] ـ جمال الدّين محمد طاهر الكجراتي، المصدر نفسه، ج5، ص618.

المبحث الرابع: الكناية والتّعريض

المطلب الأوّل: الكناية

تعريف الكناية لغة واصطلاحا

أوّلا: الكناية لغة: أصل الكناية مأخوذ من: كنى يكنيه تكنية. يُقَال: كَنَيْتُه وكَنَوْتُه، وأَكْنَيْتُه، وكَنَّيْتُه، وكَنَيْتُ عن اللّفظ القبيح بلفظ أحسن منه [1]. وكنيت عن الأمر، إذا تكلمت بغيره مما يستدل به عليه [2].

قال الخليل رحمه الله: (كني: كَنَى فلان، يَكْنِي عن كذا، وعن اسم كذا إذا تكلم بغيره مما يستدل به عليه، نحو الجماع والغائط، والرفث، ونحوه)[3].

وقال ابن دريد رحمه الله: (كَنَيْتُ الرجلَ أكنيه وكنّيتُه أكنّيه تكنيةً، وكَنَيْتُ عن الشَّيءَ وغيره أكني عنهُ لا غير)[4].

وعن الجوهري رحمه الله: (الكناية: أن تتكلم بشيء وتريد به غيره)[5].

وقي مقاييس اللّغة لابن فارس رحمه الله: (الكاف والنّون والحرف المعتلّ: يدلّ على تورية عن اسم بغيره. يقال: كنيت عن كذا. إذا تكلمت بغيره مما يستدل به عليه. وكنوت أيضا)[6].

وأقوال من ذكرنا تعتبر ـ إلى جانب المعنى اللّغوي ـ تّعريفا اصطلاحيّا.

ثانيا: الكناية اصطلاحا: لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه الحقيقي[7].

---

[1] ـ أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللّغة، مصدر سابق، مادّة (كنى)، ج8، ص59. (204/10).

[2] ـ ينظر الخليل بن أحمد، معجم العين، مصدر سابق، (مادّة كني)، ج5، ص411. وابن فارس، مجمل اللّغة، ص771.

[3] ـ الخليل، معجم العين، مادّة (كني)، ج5، ص411. وينظر الأزهري، تهذيب اللّغة، مادّة (كنى)، ج8، ص59.

[4] ـ أبو بكر بن دريد، جمهرة اللّغة، مصدر سابق ، مادّة (كني)، ج2، ص985.

[5] ـ أبو نصر سليمان بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مصدر سابق، مادّة (كنى)، ج6، ص491.

[6] ـ أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، مصدر سابق، مادّة (كنو)، ج5، ص139.

[7] ـ ينظر الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، مصدر سابق، ص141. وأحمد بن علي بن عبد الكافي، بهاء الدّين السّبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1423هـ ـ 2003م، ج2، ص206.

أو هي: اللّفظ المستعمل فيما وضِع له في اصطلاح التّخاطب للدّلالة به على معنىً آخر لازمٍ له، أو مصاحبٍ له، أو يُشار به عادةً إليه، لِما بينهما من الملابسة بوجهٍ من الوجوه [1].

وقد عرّفها عبد القاهر الجرجاني رحمه الله بقوله: (أن يريد المتكلمُ إثباتَ معنًى من المعاني، فلا يذكره باللّفظِ الموضوعِ له في اللُّغة، ولكن يجيءُ إلى معنى هو تاليهِ وردِْفُه في الوجود، فيومئُ به إليه، ويجعله دليلا عليه)[2].

وقال السّكّاكي رحمه الله: (الكناية هي ترك التّصريح بذكر الشّيء على ما ذكر ما يلزمه، لينتقل من المذكور على المتروك كما نقول: فلان طويل النّجاد، لينتقل منه على ما هو ملزوم، وهو طول القامة)[3].

تقسيم الكناية باعتبار المكنّى: وتنقسم بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام هي[4]:

كناية عن صفة: إذا كان المكنّى عنه صفة

كناية عن موصوف: إذا كان المكنّى عنه موصوفا

كناية عن نّسبة: أن تنسب الكناية وتسندها إلى أمر له اتّصال بالمكنّى، مع عدم جواز حمل الكلام على معناه الحقيقي كقولهم: بيت الجود.

الكناية وحسن موقعها من خلال أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري

ورد في حديث الغار: «فَلَمَّا قَعَدْتُ بَيْنَ رِجْلَيْهَا قَالَتْ: يَا عَبْدَ اللَّهِ اتَّقِ اللَّهَ، وَلاَ تَفْتَحِ الخَاتَمَ، فَقُمْتُ عَنْهَا».

لَمّا كان الكلام عن شيء يستحى منه شرعا وعرفا وطبعا حسن استعمال الكناية للتّعبير عمّا أرادت قوله، وحسن موقع هذه الكناية في الكلام. وهي كناية عن موصوف.

قال الميورقي رحمه الله: (والخاتم كناية عن الفرج «إلا بحقّه»؛ أي ما يحلّ ويحسن ذكره)[5].

---

[1] ـ ينظر عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني، البلاغة العربية، مصدر سابق، ج2، ص127.

[2] ـ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق ، ص66.

[3] ـ أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكّاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق ، ص402.

[4] ـ ينظر حفني ناصف/ سلطان محمّد/ محمّد دياب/ مصطفى طموم، دروس البلاغة، دروس البلاغة، ص40. وأحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص288. وحامد عوني، المنهاج الواضح للبلاغة، ج1، ص156.

[5] ـ أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الميورقي، تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، مصدر سابق ، ص179.

وقال القاضي عياض رحمه الله: (والخاتم كناية عن عذرتها، أي لا يستبيح افتضاضها إلا بما يحل من النكاح)[1].

وفي المنهاج للنّووي رحمه الله: («لا تفتح الخاتم إلا بحقه» الخاتم كناية عن بكارتها. وقوله: «بحقه» أي بنكاح لا بزنا)[2].

وفي شرح المشكاة للطّيبي رحمه الله: (.والخاتم كناية عن البكارة)[3].

وعن ابن حجر رحمه الله: (قوله: «ولا تفضّ» بالفاء والمعجمة، أي لا تكسر، والخاتم كناية عن عذرتها، وكأنها كانت بكرا، وكنّت عن الإفضاء بالكسر، وعن الفرج بالخاتم؛ لأنّ في حديث النّعمان ما يدلّ على أنّها لم تكن بكرا، ووقع في رواية أبي ضمرة: «ولا تفتح الخاتم»، والألف واللام بدل من الضمير؛ أي خاتمي ووقع كذلك في حديث أبي العالية عن أَبِي هُرَيْرَةَ عند الطبراني في الدعاء بلفظ «إِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَفُضَّ خَاتَمِي إِلَّا بِحَقِّهِ»[4] وقولها: بحقه؛ أرادت به الحلال، أي لا أحل لك أن تقربني إلا بتزويج صحيح)[5].

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الجَنَّةَ، فَقَالَ القَوْمُ: مَا لَهُ مَا لَهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَرَبٌ مَا لَهُ» فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَعْبُدُ اللَّهَ لاَ تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلاَةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصِلُ الرَّحِمَ، ذَرْهَا» قَالَ: كَأَنَّهُ كَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ

قال العيني رحمه الله: (قوله: «وإقام الصلاة» كناية عن الإتيان بها بشروطها وأركانها)[6].

---

[1] ـ القاضي عياض، إكمال المعْلِم بفوائد مسلم، مصدر سابق، ج8، ص237.

[2] ـ يحي بن شرف النّووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج17، ص57. وينظر: الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، ج10، ص67. والعيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري. ج22، ص134. وأحمد القسطلّاني، والقسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلّاني. ج5، ص172 / ج13، ص9.

[3] ـ الحسين بن محمد الطيبي، الكاشف عن حقائق السنن، مصدر سابق، ج10، ص3170.

[4] ـ ينظر الطّبراني، كتاب الدّعاء، رقم (194)، ص79. والمعجم الأوسط، رقم (4597)، ج5، ص33، 34.

[5] ـ ابن حجر القسطلّاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج8، ص117 ـ 118. وينظر بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري. ج16، ص73. وأحمد القسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري.ج7، ص423. والصدّيقي الشّافعي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، ج1، ص88.

[6] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج1، ص200.

وقال أبو شامة رحمه الله: (والرّحم: كناية عن القرابة، وصلتها برُّ الأقارب والإحسان إليهم)[1].

وعن الطيبي رحمه الله: (وصلة الرحم كناية عن الإحسان إلى الأقربين من ذوي النسب والأصهار، والتعطف عليهم والرفق بهم والرعاية لأحوالهم، وقطع الرحم ضد ذلك)[2].

وللعيني رحمه الله في شرح سنن أبي داود: (وصلة الرحم: كناية عن الإحسان والتعطف والرفق والرعاية)[3].

عَنْ أُمِّ خَالِدٍ بِنْتِ خَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَتْ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ أَبِي وَعَلَيَّ قَمِيصٌ أَصْفَرُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سَنَهْ سَنَهْ» قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَهِيَ بِالحَبَشِيَّةِ: حَسَنَةٌ، قَالَتْ: فَذَهَبْتُ أَلْعَبُ بِخَاتَمِ النُّبُوَّةِ فَزَبَرَنِي أَبِي، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعْهَا» ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَبْلِي وَأَخْلِقِي، ثُمَّ أَبْلِي وَأَخْلِقِي، ثُمَّ أَبْلِي وَأَخْلِقِي» قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَبَقِيَتْ حَتَّى ذَكَرَ، يَعْنِي مِنْ بَقَائِهَا

قوله: «أبلي وأخلقي»؛ أي الثّياب وهي كناية عن الدّعاء لها بطول العمر؛ كون كثرة الإبلاء دلالة على كثرة اللّبس، والذي يدلّ بدوره على طول العمر.

قال ابن بطّال رحمه الله: (وقوله: «أبلى وأخلقي» هو كلام معروف عند العرب معناه الدعاء بطول البقاء)[4].

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ، اشْتَدَّ عَلَيْهِ العَطَشُ، فَوَجَدَ بِئْرًا فَنَزَلَ فِيهَا، فَشَرِبَ ثُمَّ خَرَجَ، فَإِذَا كَلْبٌ يَلْهَثُ، يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ العَطَشِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: لَقَدْ بَلَغَ هَذَا الكَلْبَ مِنَ العَطَشِ مِثْلُ الَّذِي كَانَ بَلَغَ بِي، فَنَزَلَ البِئْرَ

---

[1] ـ أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة، شرح الحديث المقتفى في مبعث النبي المصطفى، تحقيق: جمال عزون، الناشر: مكتبة العمرين العلمية . الشارقة . الإمارات، الطبعة: الأولى، 1420هـ . 1999م، ص137.

[2] ـ الحسين بن محمد الطيبي، الكاشف عن حقائق السنن، مصدر سابق، ج10، ص3154. وينظر هذا الكلام عند العيني في عمدة القاري شرح صحيح البخاري. مصدر سابق، ج22، ص126.

[3] ـ بدر الدين العيني، شرح سنن أبي داود، مصدر سابق، ج6، ص452.

[4] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، مصدر سابق، ج5، ص232.

فَمَلأَ خُفَّهُ ثُمَّ أَمْسَكَهُ بِفِيهِ، فَسَقَى الكَلْبَ فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَغَفَرَ لَهُ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَإِنَّ لَنَا فِي البَهَائِمِ أَجْرًا؟ فَقَالَ: «نَعَمْ، فِي كُلِّ ذَاتِ كَبِدٍ رَطْبَةٍ أَجْرٌ»

قال القاضي عياض رحمه الله: (وقوله: «في كل ذي كبد رطبة أجر»: إشارة إلى الحياة؛ لأنّ من مات جفّ جسمه وكبده أو فنى)[1].

وفي النّهاية لابن الأثير رحمه الله: (فأمّا معنى رطبة فقيل: إنّ الكبد إذا ظمئت ترطبت. وكذا إذا ألقيت على النار. وقيل كنّى بالرّطوبة عن الحياة، فإنّ الميت يابس الكبد. وقيل وصفها بما يؤول أمرها إليه)[2].

ونقل العيني عن الداودي رحمه الله: (يعني كبد كل حي من ذوات الأنفس، والمراد بالرطبة رطوبة الحياة أو هو كناية عن الحياة)[3].

وفي الفتح لابن حجر رحمه الله: (قوله: «في كل كبد رطبة أجر» أي كلّ كبد حيّة والمراد رطوبة الحياة، أو لأنّ الرّطوبة لازمة للحياة، فهو كناية)[4].

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صَلاَةٍ وَقُمْنَا مَعَهُ، فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ وَهُوَ فِي الصَّلاَةِ: اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا، وَلاَ تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا. فَلَمَّا سَلَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِلْأَعْرَابِيِّ: «لَقَدْ حَجَّرْتَ وَاسِعًا» يُرِيدُ رَحْمَةَ اللَّهِ.

الظّاهر في قوله: «لَقَدْ حَجَّرْتَ وَاسِعًا» أنّه كنّى عن الرّحمة بشيء ذي سعة غير قابل للتّضييق ولا للحصر، والله أعلم.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «يَا نِسَاءَ المُسْلِمَاتِ، لاَ تَحْقِرَنَّ جَارَةٌ لِجَارَتِهَا وَلَوْ فِرْسِنَ شَاةٍ».

في الحديث حضّ على التّحابب والتّوادّد بفعل جوالبه وأسبابه، وقد جاء التّمثيل بأحد أبرز مظاهره وجوالبه بالكناية، وهو التّهادي ولو بالقليل.

---

[1] ـ القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم، ج7، ص181. وينظر المؤلّف، مشارق الأنوار، ج1، ص288.

[2] ـ المبارك بن محمد بن الأثير المحدّث، النهاية في غريب الحديث والأثر، مصدر سابق، مادّة (حرر)، ج1، ص357. وينظر ابن منظور لسان العرب، مصدر سابق، مادّة (حرر)، ج4، ص178.

[3] ـ نقلا عن عمدة القاري شرح صحيح البخاري. مصدر سابق، ج12، ص291. وينظر ج22، ص166.

[4] ـ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج6، ص174. ج13، ص554.

قال الطيبي رحمه الله في شرح الحديث: (وهو كناية عن التحاب والتوادّ؛ كأنّه قيل: لتحاب جارة جارتها بإرسال هديّة ولو كانت حقيرة، ويتساوى فيه الفقير والغنى، ونحوه: قوله صلى الله عليه وسلم: «لَوْ أُهْدِيَ إِلَيَّ ذِرَاعٌ لَقَبِلْتُ»[1] وخصّ النهي بالنساء؛ لأنهن مواد الشنآن، والمحبة)[2].

و جاء في دليل الفالحين: (ولو كان «فرسن شاة» كناية عن القلة)[3].

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَضْحَكَ الرَّجُلُ مِمَّا يَخْرُجُ مِنَ الأَنْفُسِ، وَقَالَ: «بِمَ يَضْرِبُ أَحَدُكُمُ امْرَأَتَهُ ضَرْبَ الفَحْلِ، أَوِ العَبْدِ، ثُمَّ لَعَلَّهُ يُعَانِقُهَا»، وفي رواية: «جَلْدَ العَبْدِ»

في قوله: «ثمّ لعله يعانقها»، كناية عن الجماع. وقد ورد التّصريح بذلك من طريق آخر عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لاَ يَجْلِدُ أَحَدُكُمُ امْرَأَتَهُ جَلْدَ العَبْدِ، ثُمَّ يُجَامِعُهَا فِي آخِرِ اليَوْمِ» [4].

وعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رِفَاعَةَ القُرَظِيَّ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَبَتَّ طَلاَقَهَا، فَتَزَوَّجَهَا بَعْدَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزَّبِيرِ، فَجَاءَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا كَانَتْ عِنْدَ رِفَاعَةَ فَطَلَّقَهَا آخِرَ ثَلاَثِ تَطْلِيقَاتٍ، فَتَزَوَّجَهَا بَعْدَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزَّبِيرِ، وَإِنَّهُ وَاللَّهِ مَا مَعَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا مِثْلُ هَذِهِ الهُدْبَةِ، لِهُدْبَةٍ أَخَذَتْهَا مِنْ جِلْبَابِهَا، قَالَ: وَأَبُو بَكْرٍ جَالِسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَابْنُ سَعِيدِ بْنِ العَاصِ جَالِسٌ بِبَابِ الحُجْرَةِ لِيُؤْذَنَ لَهُ، فَطَفِقَ خَالِدٌ يُنَادِي أَبَا بَكْرٍ: يَا أَبَا بَكْرٍ، أَلاَ تَزْجُرُ هَذِهِ عَمَّا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَا يَزِيدُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى التَّبَسُّمِ، ثُمَّ قَالَ: «لَعَلَّكِ تُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ، لاَ، حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ، وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَكِ»

---

[1] ـ الحديث أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة ، كتاب الهبة وفضلها والتّحريض عليها، باب القليل من الهبة، رقم (2568)، ج3، ص153

[2] ـ الطيبي، الكاشف عن حقائق السنن، ج5، ص1544. وينظر ابن حجر، فتح الباري، ج13، ص564.

[3] ـ محمد علي الصديقي الشافعي. دليل الفالحين لطرق رياض الصّالحين، ج2، ص360.

[4] ـ صحيح البخاري، كتاب النّكاح. باب ما يكره من ضرب النّساء. رقم الحديث (5204)، ج7، ص32. وورد في السّنن الكبرى للبيهقي من طريق عبد الله بن زمعة أيضا بلفظ: « أَيَضْرِبُ أَحَدُكُمُ امْرَأَتَهُ كَمَا يَضْرِبُ الْعَبْدَ ثُمَّ يُجَامِعُهَا فِي آخِرِ الْيَوْمِ» كتاب القسم والنشوز. باب الاختيار في ترك الضرب. رقم (14780)، ج7، ص498.

لَمّا كان سؤال امرأة رفاعة القرظي النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم عن أمور يستحى منها شرعا وطبعا، كنّت عن المسئول عنه بلفظ: (الهدبة)، كما كنّى النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم عن عن لذّة الجماع بعبارة: (العسيلة) كما سيأتي بيان ذلك بكلام العلماء.

قال ابن قتيبة رحمه الله: (وإنَّما العسيلَة كناية عن حلاوة الجماع فكل من جامع حتَّى يجوز الخِتَانُ الخِتَانَ فقد ذاق وأذاق العسيلة وحلت بذلك المرأَة للزَوج الأول أنزل أَو لم ينزل)[1].

ونقل المازري عن أحمد بن يحيى: (هذا كناية عن حلاوة الجماع)[2].

وفي جمهرة اللّغة لابن دريد رحمه الله: («حَتَّى تذوقَ عُسيلتَها وتذوقَ عُسيلتَك»، كناية عَن النّكاح، وأُنِّث العسل على معنى اللُّعقة)[3].

وقال ابن بطّال رحمه الله: (والعسيلة كناية عن اللذة)[4].

وذكر ابن الجوزي رحمه الله أنّ: (العسيلة تصغير العسل. وهذا كناية عن بلوغ الشهوة في الجماع بالإنزال، شبّه ذلك بالعسل وحلاوته. وفي علة تأنيث العسيلة أربعة أقوال: أحدها: أن العسل يذكر ويؤنث. والثاني: أنها القطعة من العسل. والثالث: أنه أنث على معنى النطفة، وهي مؤنثة. والرابع: أنه أنث على نية اللذة)[5].

وعلّق ابن أبي جمرة على الحديث بقوله: («لا حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك» فهذا أيضا من أبدع ما يكون من الإبداع في الفصاحة والاختصار مع إيصال الفائدة، وحسن الكناية؛ لأنّه عليه السّلام كنّى عن نّفس الجماع بقوله: «حتّى تذوقي عسيلته» فكنّى بالعسل عن الجماع؛ لأنّ العسل فيه حلاوة ويلتذّ بأكله، والجماع له حلاوة من نّسبته أيضا ويلتذّ به)[6].

---

[1] ـ أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، غريب الحديث لابن قتيبة، مصدر سابق، ج1، ص208.

[2] ـ عن أبي عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري، المعْلم بفوائد مسلم، ج2، ص154. وينظر القاضي عياض، إكمال الْمُعْلِمِ بفوائد مسلم، ج4، ص606. وأحمد بن يحيى هو: أبو العباس ثعلب، والله أعلم.

[3] ـ أبو بكر بن دريد، جمهرة اللّغة ، مصدر سابق، مادّة (عسل)، ج2، ص842.

[4] ـ ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطال، مصدر سابق، ج7، ص479.

[5] ـ أبو بكر بن الحوزي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، مصدر سابق، ج4، ص259. وينظر ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج12، ص200.

[6] ـ أبو محمّد عبد الله بن أبي جمرة الأندلسي، بهجة النّفوس، مصدر سابق، ج3، ص33.

وفي شرح صحيح مسلم للنّووي رحمه الله: (قوله صلى الله عليه وسلم («لا حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك» هو بضم العين وفتح السين تصغير عسلة وهي كناية عن الجماع شبّه لذّته بلذّة العسل وحلاوته)[1].

وقال الكرماني رحمه الله: (و(العسيلة مؤنث وكنى بها عن لذة الجماع)[2].

وفي المفهم للقرطبي رحمه الله: (« حتى تذوقي عسيلته، ويذوق عسيلتك»؛ مذهب الجمهور: أنَّ هذا كناية عن الجماع)[3].

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحِي مِنَ الحَقِّ، هَلْ عَلَى المَرْأَةِ غُسْلٌ إِذَا احْتَلَمَتْ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا رَأَتِ المَاءَ» فَضَحِكَتْ أُمُّ سَلَمَةَ فَقَالَتْ: أَتَحْتَلِمُ المَرْأَةُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَبِمَ شَبَهُ الوَلَدِ».

يمكن اعتبار قوله: « إِذَا رَأَتِ المَاءَ» كناية عمّا يخرج من المرأة عند الجماع أو عند احتلامها، والله أعلم.

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحًا خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شِعْرًا»

في الحديث كناية بيّنها العيني رحمه الله بقوله: (امتلاء الجوف بالشعر كناية عن كثرة الاشتغال به حتى يكون وقته مستغرقا به فلا يتفرغ لذكر الله، عز وجل، ولا لقراءة القرآن وتحصيل العلم، وهذا هو المذموم)[4].

---

[1] ـ المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج10، ص2 . 3. وينظر بدر الدّين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج13، ص281. ج21، ص445. ج22، ص10. ج22، ص232. والقسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ج12، ص92. وتنوير الحوالك شرح موطأ مالك للسّيوطي، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى . مصر، 1389م ـ 1969هـ ، ج2، ص8. و شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، مصدر سابق ، ج8، ص208 ـ 209.

[2] ـ الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج21، ص214. وينظر: ابن حجر، هدي السّاري مقدّمة فتح الباري، ج1، ص373. والمناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، مصدر سابق، ج4، ص380.

[3] ـ أحمد القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم، مصدر سابق، ج4. ص234.

[4] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج22، ص293.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالعَمَلَ بِهِ وَالجَهْلَ، فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ».

في قوله: «فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ»، كناية عن عدم قبول صومه؛ لما خالطه من معاصي تشوبه، وتحول دون الارتقاء به إلى درجة الكمال، وهو أيضا بيانٌ بأنّ عبادة الصّوم غير مقتصرة على ترك الأكل والشّرب فحسب، بل على المرء ترك كلّ ما هو جهل في صومه.

وعن ابن المنير في الحاشية: (بل هو كناية عن عدم القبول كما يقول المغضب لمن ردّ عليه شيئا طلبه منه فلم يقم به: لا حاجة لي بكذا، فالمراد رد الصوم المتلبس بالزّور، وقبول السالم منه)[1].

قال حمزة محمّد قاسم: (فقوله: «وليس لله حاجة» إلخ مجاز يراد به عَدمُ القبول الكامل من إطلاق السبب وإرادة الْمُسَبِّبِ، قال ابن المنير: هو كناية عن عدم قبول الصوم)[2].

---

[1] ـ عن ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج5، ص235. وينظر: نور الدّين السندي في حاشيته على سنن ابن ماجه (كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه). مرجع سابق، ج1، ص517.

[2] ـ حمزة محمد قاسم، منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري، تحقيق: بشير محمد عيون، الناشر: مكتبة دار البيان، دمشق ـ الجمهورية العربية السورية، مكتبة المؤيد، الطائف ـ المملكة العربية السعودية، سنة النشر: 1410هـ ـ 1990م، ج3، ص206.

المطلب الثّاني: التّعريض

تعريف التّعريض لغة واصطلاحا

أولا: التّعريض لغة: التّعريض مأخوذ من العرض الذي يدلّ على معان كثيرة، منها التّعريض بالكلام، وهو الإشارة للّشّيء على وجه الإجمال والإيهام والتّلويح والإيماء دون تصريح.

قال الجوهري رحمه الله: (والتّعريض: خلاف التّصريح، يقال: عَرَّضْتُ لفلان وبفلان؛ إذا قلت قولاً وأنت تعنيه. ومنه المعاريضُ في الكلام، وهي التورية بالشّيء عن الشّيء)[1].

ولابن فارس في مقاييس اللّغة: (العين والراء والضاد: بناء تكثر فروعه، وهي مع كثرتها ترجع إلى أصل واحد، وهو العرض الذي يخالف الطّول. ومن حقق النظر ودققه علم صحة ما قلناه، وقد شرحنا ذلك شرحا شافيا. ....

ومن الباب: مَعَارِيضُ الكلامِ، وذلك أَنَّهُ يخرج في مِعْرَضٍ غَيْرِ لفظِهِ الظَّاهرِ، فَيُجْعَلُ هذا المِعْرَض له كَمِعْرَضِ الجَارِيَةِ، وهو لِبَاسُهَا الّذي تعرض فيه، وذلك مشتقّ من العَرْضِ)[2].

ثانيا: التّعريض اصطلاحا: تضمين الكلام دلالة ليس لها ذكر [3].

وقال ابن الأثير الكاتب رحمه الله: (التّعريض: فهو أن تذكر شيئاً يدلّ على شيء لم تذكره وأصله: التلويح من عرض الشيء، أي من جانبه)[4].

وقال في المثل السّائر: (وأمّا التّعريض: فهو اللّفظ الدّال على الشّيء من طريق المفهوم، لا بالوضع الحقيقي ولا المجازي، فإنّك إذا قلت لمن تتوقّع صلته ومعروفه بغير طلب: والله إنّي لمحتاج وليس في يديّ شيءٌ، وأنا عريان والبرد قد آذاني، فإن هذا وأشباهه تعريض بالطلب، وليس هذا اللّفظ موضوعا في مقابلة الطّلب، لا حقيقة ولا مجازًا، إنّما دلّ عليه من طريق المفهوم، بخلاف دلالة اللّمس على الجماع، وعليه ورد التّعريض في خطبة النكاح، كقولك

---

[1] ـ أبو نصر سليمان بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مصدر سابق، مادّة (عرض)، ج3، ص306.

[2] ـ أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، مصدر سابق، مادّة (عرض) ج4، ص269. و ص274.

[3] ـ ينظر شهاب الدين النّويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، مصدر سابق، ج7، ص60.

[4] ـ نصر الله بن محمد بن الاثير الكاتب، الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، مصدر سابق، ص157.

للمرأة: إنّك لخليّة وإني لعزب؛ فإن هذا وأمثاله لا يدلّ على طلب النكاح حقيقة ولا مجازا، والتّعريض أخفي من الكناية؛ لأنّ دلالة الكناية لفظية وضعية من جهة المجاز، ودلالة التعريض من جهة المفهوم لا بالوضع الحقيقي ولا المجازي، وإنّما سمّي التّعريض تعريضا، لأنّ المعنى فيه يفهم من عرضه: أي من جانبه، وعرض كل شيء: جانبه)[1].

التّعريض واستعماله في كتاب الأدب من صحيح البخاري

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا أَظُنُّ فُلاَنًا وَفُلاَنًا يَعْرِفَانِ مِنْ دِينِنَا شَيْئًا». قَالَ اللَّيْثُ: «كَانَا رَجُلَيْنِ مِنَ المُنَافِقِينَ».

في الحديث بيان من النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم أنّ المذكورين من المنافقين، فالظنّ محمول على اليقين، وحُكم النّبيّ عليهما بذلك جاء تعريضا على أنّهما لا يعرفان من الدّين شيئا.

قال ابن بطّال: (وأما قول النبي: «ما أظن فلانًا وفلانًا يعرفان ديننا» في رجلين من المنافقين، فإن الظن هاهنا بمعنى اليقين؛ لأنه كان يعرف المنافقين حقيقة بإعلام الله له بهم في سورة براءة)[2].

والظّاهر أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم ذكر لعائشة اسم الرجلين، لكنّها ـ أو أحد الرّواة ـ أخفى الاسمين وكنّى عنه بفلان وفلان.

قال الخليل: (وفلانٌ وفُلانة: كناية عن أسماء النّاس)[3].

ومن المعاريض الواردة في الكتاب على لسان الصّحابة حديث امرأة رفاعة المذكور في مبحث الكناية[4]، وكان زوجها الثّاني قد طلّقها، فاستعملت المعاريض لمعرفة هل يجوز لها الرّجوع للأوّل، ولَمّا فهم النبيّ صلّى الله عليه وسلّم منها ذلك قال لها ما قال. والله أعلم.

---

[1] ـ نصر الله بن محمد بن الأثير الكاتب، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، مصدر سابق، ج2، ص186.

[2] ـ شرح صحيح البخاري لابن بطال، مصدر سابق ، ج9، ص262.

[3] ـ الخليل بن أحمد، معجم العين، مصدر سابق، ج8، ص326. وينظر الأزهري، تهذيب اللّغة، ج11، ص294.

[4] ـ ينظر: ص430. وهو في صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب التبسّم والضّحك، ج8، ص22، رقم الحديث (6084).

الفصل الثّاني

علم البديع ومدى جوده في الحديث النّبويّ من خلال كتاب الأدب من صحيح البخاري

وفيه مبحثان:

المبحث الأوّل: المحسنات اللّفظية

المبحث الثّاني: المحسّنات المعنوية

الفصل الثّاني: علم البديع ومدى جوده في الحديث النّبويّ من خلال كتاب الأدب من صحيح البخاري

معلوم أنّ وضع اللّغة جاء لتبليغ المعنى المراد إيصاله بما يقتضيه حال السّامع، فانبنى على هذا علم المعاني؛ والذي به يعرف أحوال اللّفظ مع مراعاة تطابقه ومقتضى الحال. ولَمّا كان علم المعاني يحتاج لكشفٍ وبيانٍ وإيضاحٍ باساليبَ مختلفةٍ، احتِيج فيه لعلم البيان؛ لأجل إعمال طرقه المختلفة اختيارا، وما يتماشى مع سامعه بغية إيضاح مدلول الكلام. وإذا حسن اختيار ما سبق بيانه كان وصول المعنى المراد إلى القلب على أحسن حال.

ولَمّا كان جمال المعنى لا يكمل إلّا بجمال المبنى جاء علم البديع؛ والذي به يعرف وجوه تحسين الكلام بعد مراعاة ما سبق بيانه. وقد كان لهذا العلم نصيبه من الاهتمام والإعجاب منذ القدم استعمالا وتأليفا؛ بإظهار محاسنه، وبيان أنواعه وتقاسيمه وأشكاله،

ومن هذا المنطلق يتبيّن فائدة وأهميّة علم البديع في الكلام، ولأجل معرفة علاقة علم البديع بعلمي المعاني والبيان، وما المقدار المجزء لتحسين الكلام به، وإلى أيّ حدّ يمكن استعماله في كلام النّاس. جاء اختيار كلام النبيّ صلّى الله عليه وسلّم ـ كونه أفصح العرب ـ وتحديدا أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري، لبيان أهميّة وقيمة علم البديع، وأنّه يعود على جمال المبنى والمعنى، وهذا إذا لم يكن فيه تكلّف، ولم يكن على حساب المعنى.

تعريف علم البديع لغة واصطلاحا:

لغة: البديع: المحدث العجيب [1]. تقول: لقد جئت بأمر بديع، أي: مبتدع عجيب[2].

قال أبو عبيدة معمر بن المثنّى: («بَدِيعُ»: مبتدع، وهو البادئ الذي بدأها)[3].

وقال ابن جرير الطّبري: يعني جل ثناؤه بقوله ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ ﴾ [البقرة: 117. الأنعام: 101] مبدعها. وإنما هو مُفْعِل صرف إلى فعيل كما صرف المؤلم إلى أليم، والمسمع إلى سميع. ومعنى المبدع: المنشئ والمحدث ما لم يسبقه إلى إنشاء مثله وإحداثه أحد)[4].

وقال الزّجّاج رحمه الله في معنى الآية السّبق ذكرها: (يعني، أنشأهما على غير حِذَاءٍ ولا مِثَال، وكل من أنْشَأ ما لَمْ يُسْبَق إليه قيل له أبدعت، ولهذا قيل لكل من خالف السُّنَّةَ والإجماع مبتدع؛ لأنّه يأتي في دين الإسلام بما لم يسبقه إليه الصّحابة والتّابعون)[5].

اصطلاحا: هو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدلالة [6].

ومعنى رعاية وضوح الدلالة: الخلو عن التعقيد المعنوي [7].

وقد قسّم علماء البلاغة علم البديع إلى قسمين:

محسّنات لفظية يكون التّحسين فيها راجعا إلى الألفاظ،

ومحسّنات معنوية يكون التّحسين فيها عائدا على المعاني.

---

[1] ـ ينظر ابن سِيدَه المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، مصدر سابق ، مادّة (بدع)، ج2، ص33.

[2] ـ ينظر الخليل بن أحمد، معجم العين، مادّة (بدع)، مصدر سابق، ج2، ص54.

[3] ـ أبو عبيدة معمر بن المثنّى، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فواد سزگين، الناشر: مكتبة الخانجى . القاهرة، 1381هـ ،ج1، ص52. وينظر ابن قتيبة، غريب القرآن، تحقيق: أحمد صقر، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، 1398هـ ـ 1978م، ص60. والفارابي، معجم ديوان الأدب، مصدر سابق، ج1، ص412.

[4] ـ ابن جرير الطّبري، جامع البيان في تأويل القرآن، مصدر سابق ، ج2، ص540.

[5] ـ أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، مصدر سابق، ج1، ص199. وينظر المؤلّف، تفسير أسماء الله الحسنى، مصدر سابق، ص64.

[6] ـ الخطيب القزويني. الإيضاح في علوم البلاغة، مصدر سابق، ص255.

[7] ـ ينظر الشّريف الجرجاني، كتاب التّعريفات، مصدر سابق، ص233.

المبحث الأوّل: المحسنات اللفظية

المطلب الأوّل: الجناس

تعريف الجناس لغة واصطلاحا

أوّلا: الجناس لغة: مأخوذ من كلمة جنس، وهو الضَّربُ مِن الشَّيء، ويقال أيضا: المجانسة والتجنيس[1].

قال الخليل رحمه الله: (الجِنسُ: كلُّ ضربٍ من الشّيء والنّاس والطَّير، وحدود النَّحو والعروضِ والأشياء، ويجمع على أجناس)[2].

ثانيا: الجناس اصطلاحا: هو توافق لفظتين في النطقِ، وتفارقهما في المعنَى [3].

تقسيم الجناس: قسّم علماء البلاغة الجناس لقسمين رئيسيين[4]:

جناس تام: وهو ماتفق فيه اللّفظان في أربعة أشياء: في نوع الحروف، وعددها، وهيئتها، وترتيبها.

جناس غير تام (ناقص): وهو ما اختلف فيه اللّفظان في واحد من أربعة أمور السّالفة الذّكر.

ومنهم من يجعل لكلّ واحد من القسمين أنواع تندرج تحته على حسب الاختلاف الحاصل، وبما أنّ الأمثلة الموجودة في الكتاب المراد دراسته من الجناس النّاقص فسنكتفي بالإشارة لما ورد منها أثناء الدّراسة التّطبيقية.

---

[1] ـ ينظر: الجوهري. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مصدر سابق، مادّة (جنس)، ج3، ص75.

[2] ـ الخليل، معجم العين، مادة (جنس)، ج6، ص55. وينظر الأزهري، تهذيب اللغة، مادّة (جنس)، ج8، ص219.

[3] ـ ينظر: البديع لابن المعتز. والصّناعتين لأبي هلال العسكري، ص321. ومحمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي الخوارزمي، مفاتيح العلوم، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الناشر: دار الكتاب العربي، الطّبعة الثّانية، ص115.

[4] ـ ينظر قسمي الجناس: جلال الدين السيوطي، الإتقان في علو القرآن، ج3، ص310 ـ 312. ودروس البلاغة، ص48. وأحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص326. وأحمد المراغي، علوم البلاغة، ص354 ـ 360. وحبنّكة الميداني، البلاغة العربية، ج2، ص487 ـ 498. وحامد عوني، المنهاج الواضح للبلاغة، ج1، ص179 ـ 188.

الجناس ومدى وجوده في أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري

جاء في حديث الغار: «بَدَأْتُ بِوَالِدَيَّ أَسْقِيهِمَا قَبْلَ وَلَدِي».

نلحظ أنّ في العبارة جناس بين (والديّ وولدي)، وهو من جناس الاشتقاق[1]، فالكلمتان مأخوذتان من الولادة، وأطلق اللّفظ على الأبوين معا رغم اختصاص الأمر بالأمّ من باب التّغليب.

عَنِ المغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الأُمَّهَاتِ، وَمَنْعًا وَهَاتِ، وَوَأْدَ البَنَاتِ .... ».

بين كلمتي: (الأمّهات وهات) جناس وهو الذي يسمّيه البلاغيّون الجناس المرفق[2]، ويكون الاختلاف بزيادة حرفين أوّل الكلمة عن الأخرى.

عن حَكِيم بْن حِزَامٍ، أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ أُمُورًا كُنْتُ أَتَحَنَّثُ بِهَا فِي الجَاهِلِيَّةِ، مِنْ صِلَةٍ، وَعَتَاقَةٍ، وَصَدَقَةٍ، هَلْ لِي فِيهَا مِنْ أَجْرٍ؟ قَالَ حَكِيمٌ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَسْلَمْتَ عَلَى مَا سَلَفَ مِنْ خَيْرٍ».

بين (أسلمت وسلف) توافق في بعض حروفهما يجعلهما من قبيل الجناس النّاقص.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ الرَّحِمَ شَجْنَةٌ مِنَ الرَّحْمَنِ....».

نلحظ أنّ بين: (الرّحم والرّحمن) جناس يطلق عليه أئمّة هذا العلم اسم جناس الاشتقاق؛ لاتّفاقهما في الأصل الاشتقاقي. وقد يصحّ إطلاق اسم الجناس المذيّل[3] عليه؛ ويكون بزيادة حرفين فأكثر في آخر إحدى الكلمتين.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «السَّاعِي عَلَى الأَرْمَلَةِ وَالمِسْكِينِ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ: كَالَّذِي يَصُومُ النَّهَارَ وَيَقُومُ اللَّيْلَ». وفي رواية: «كَالقَائِمِ لاَ يَفْتُرُ، وَكَالصَّائِمِ لاَ يُفْطِرُ».

في الحديث جناس بين كلمتي: (يصوم ويقوم)؛ لتوافقهما في عدد الحروف ورسمها وشكلها إلاّ حرفي الصّاد والقاف وسط الكلمتين، فمخرج الصّاد طرف اللّسان مع ما فوق الثّنايا السّفلى،

---

[1] ـ ينظر جلال الدين السيوطي، الإتقان في علو القرآن، ج3، ص312. ودروس البلاغة، ص49

[2] ـ ينظر جلال الدين السيوطي، المصدر نفسه، ج3، ص312. ودروس البلاغة، ص49

[3] ـ ينظر جلال الدين السيوطي، المصدر نفسه، ج3، ص312. ودروس البلاغة، ص49

ومخرج القاف أقصى اللسان من فوق مما يلي الحلق مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى[1]. وعلى اعتبار الحرفين المختلفين تباعدا مخرجا فهو جناس لاحق[2]، والله أعلم. وكذا يقال في (قائم وصائم).

وبين (يفتر ويفطر) تقارب في مخرج الحرفين المختلفين؛ أي التّاء والطّاء، إذ أنّ مخرجهما من طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا [3]، وعلى هذا الاعتبار فهو جناس مضارع[4].

عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «وَاللَّهِ لاَ يُؤْمِنُ، وَاللَّهِ لاَ يُؤْمِنُ، وَاللَّهِ لاَ يُؤْمِنُ» قِيلَ: وَمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الَّذِي لاَ يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَايِقَهُ».

قال ابن حجر رحمه الله: (في المتن جناس بليغ وهو من جناس التحريف[5]، وهو قوله: «لا يؤمن» و«لا يأمن»، فالأول من الإيمان، والثّاني من الأمان)[6].

وعن العيني رحمه الله أيضا: (وبين قوله: «لا يؤمن» و«لا يأمن» جناس محرف فالأول: من الإيمان، والثاني: من الأمان)[7].

وفي إرشاد السّاري: («لا يَأمن» بفتح التحتية من يأمن وفيه مع قوله «لا يُؤمن» بالضم جناس التحريف والأول من الإيمان والثاني من الأمان)[8].

وفي حديث أبي ذرّ: «... وَلاَ يُكَلِّفُهُ مِنَ العَمَلِ مَا يَغْلِبُهُ، فَإِنْ كَلَّفَهُ مَا يَغْلِبُهُ فَلْيُعِنْهُ عَلَيْهِ»

بين لفظتي: (يغلبه وفليعنه) تشابه في هيئة الحروف، ولو أزيل التنقيط لكان التّشابه أقوى، وعلى هذا فبين الكلمتين مقاربة تجعلهما من جناس التّصحيف[9] بغضّ النظر عن حرف اللّام، والله أعلم.

---

[1] ـ ينظر الكتاب لسيبويه، مصدر سابق، ج4، ص433. ومقدّمة ابن الجزي في التّجويد مع شرحها المسمّى: الدّقائق المحكمة في شرح المقدّمة، زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري الشّافعي، النّاشر: دار الصّحابة للتّراث، مصر، ص13 . 15.

[2] ـ ينظر جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج3، ص312

[3] ـ ينظر الكتاب لسيبويه، ج4، ص433. وزكريا الأنصاري، الدّقائق المحكمة في شرح المقدّمة، ص13 ـ 15

[4] ـ ينظر جلال الدين السيوطي، المصدر نفسه، ج3، ص311. ودروس البلاغة، ص49

[5] ـ ينظر جلال الدين السيوطي، المصدر نفسه، ج3، ص311. ودروس البلاغة، ص49

[6] ـ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج13، ص562.

[7] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج22، ص172.

[8] ـ أحمد القسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج13، ص43.

[9] ـ ينظر جلال الدين السيوطي، المصدر نفسه، ج3، ص311

عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ السَّاعِدِيِّ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خَيْرُ دُورِ الأَنْصَارِ بَنُو النَّجَّارِ» بين الأنصار والنجّار جناس ناقص، والله أعلم.

وفي الحديث الذي فيه ذكر سحر النّبي صلّ الله عليه وسلّم: «.... قَالَ: وَمَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: لَبِيدُ بْنُ أَعْصَمَ، قَالَ: وَفِيمَ؟ قَالَ: قَالَ: فِي جُفِّ طَلْعَةٍ ذَكَرٍ فِي مُشْطٍ وَمُشَاقَةٍ، .... ».

الظّاهر أنّ بين كلمتي (مشط ومشاقة) جناس. وقد وردت في غير كتاب الأدب من الصّحيح بدل مشاقة مشاطة[1]، وهما بِمعنَى. فعلَى رواية: «مشط ومشاطة» فهو من جناس الاشتقاق. قال الأصمعيُّ رحمه الله: (الْمُشاقَةُ والْمُشاطَةُ: مَا سقَطَ من الشَّعر إِذا سُرِّحَ)[2].

وعن ابن قتيبة رحمه الله: (والمشاطة الشّعْر الَّذِي يسْقط من الرَّأْس إِذا سرح بالمشط)[3].

وقال القاضي عياض رحمه الله: (قوله: «في مشط ومشاطة» وعند أبي زيد «ومشاقة» بالقاف. فبطاء هو ما يمشط من الشعر، ويخرج من الامتشاط منه، وبالقاف، قيل مثله، وقيل ما يشمط عن الكتان، وكلها بضم الميم، وكذلك المشط الآلة التي يمتشط بها وحكى أبو عبيد في ميمه أيضا الكسر، قال: ويقال مشط بضمها وخطأ ابن دريد الكسر فيها قال إلا أن تزيد ميما فتقول مِمْشَط[4])[5].

وفي النّهاية لابن الأثير رحمه الله: (فيه «أنه سحر في مشط ومشاقة» هي المشاطة، وقد تقدّمت. وهي أيضا ما ينقطع من الإبريسم والكتان عند تخليصه وتسريحه)[6].

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الحَدِيثِ، وَلاَ تَحَسَّسُوا، وَلاَ تَجَسَّسُوا، وَلاَ تَحَاسَدُوا، وَلاَ تَدَابَرُوا، وَلاَ تَبَاغَضُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا»

بين لفظتي: (تحسّسوا وتجسّسوا) جناس مصحّف؛ بحيث لو تركنا التّنقيط لَمَا استطعنا التّمييز بين الكلمتين.

---

[1] ـ ينظر صحيح البخاري، كتاب الطّب، باب السّحر، رقم (5763)، ج7، ص136، وكتاب الدّعوات باب تكرير الدّعاء، رقم (6391)، ج8، ص83. وصحيح مسلم، كتاب السّلام، باب السّحر، رقم (2189)، ج4، ص1720.

[2] ـ عن أبي منصور الأزهري، تهذيب اللّغة، مادّة (مشق)، مصدر سابق، ج6، ص505.

[3] ـ أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، غريب الحديث لابن قتيبة، ج1، ص418. وينظر الأزهري، تهذيب اللغة، مادّة (مشط) ج9، ص51. ومادّة (مشق)، ج6، ص505. وغريب الحديث لابن الجوزي، ج2، ص360. والنّهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، مادّة (مشط)، ج2، ص661.

[4] ـ ينظر كلام ابن دريد في جمهرة اللّغة، مصدر سابق، مادّة (مشط)، ج2، ص867.

[5] ـ القاضي عياض، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، مصدر سابق، ج1، ص388.

[6] ـ المبارك بن محمد بن الأثير المحدّث، النهاية في غريب الحديث والأثر، مصدر سابق، مادّة (مشق)، ج2، ض661.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا».

بين (باء وبها) جناس ناقص، والله أعلم.

عَنْ حَارِثَةَ بْنِ وَهْبٍ الخُزَاعِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ الجَنَّةِ؟ كُلُّ ضَعِيفٍ مُتَضَاعِفٍ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبَرَّهُ. أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ النَّارِ؟ كُلُّ عُتُلٍّ جَوَّاظٍ مُسْتَكْبِرٍ».

الذي يظهر ـ والله أعلم ـ أنّ بين كلمتي ضعيف ومتضاعف جناس، وبما أنّ أصل الكلمتين من الضّعف، فهو من جناس الاشتقاق.

قال القاضي عياض رحمه الله: (وأهل الجنة كل ضعيف متضعّف، هو الخاضع المذل نفسه لله تعالى ضد المتكبر الأشر، وقد يكون الضعفاء هنا والضعيف المتضعّف الإرقاء القلوب، كما قال في أهل اليمن: «أَرَقُّ قُلُوبًا وَأَضْعَفُ أَفْئِدَةً»[1] عبارة عن سرعة قبولهم ولين جوانبهم لذلك، خلاف أهل القسوة والجفاء والغلظة. وفي الحديث الآخر «أهل الجنة كل ضعيف متضعف» ويروى: «متضاعف» قيل الضعيف عن أذى المسلمين بمال أو قوة بدن، وحلمه وعن معاصي الله، والتزام الخشوع والتذلل له ولإخوانه المسلمين)[2].

وعن الدّاودي رحمه الله: (الضعيف في جسمه وماله ولسانه، والمتضاعف: المتواضع)[3].

وفي عمدة القاري للعيني رحمه الله : (قوله: «كل ضعيف» مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي: هو كل ضعيف متضاعف، المراد بالضعيف ضعيف الحال لا ضعيف البدن، والمتضاعف بمعنى المتواضع، ويروى: متضعف ومستضعف أيضا، والكل يرجع إلى معنى واحد هو الذي يستضعفه الناس ويحتقرونه لضعف حاله في الدنيا أو متواضع متذلل خامل الذكر)[4].

---

[1] ـ الحديث من رواية البخاري، في صحيح البخاري بلفظ: «أَتَاكُمْ أَهْلُ اليَمَنِ، أَضْعَفُ قُلُوبًا، وَأَرَقُّ أَفْئِدَةً»، كتاب المغازي، باب قدوم الأشعريّين وأهل اليمن، رقم (4390)، ج5، ص174. وصحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب تفاضل الإيمان ورجحان أهل اليمن فيه، رقم (52)، ج1، ص72. وهو مخرج في الصّحيحين وغيرهما بألفاظ متقاربة.

[2] ـ القاضي عياض، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، مصدر سابق، ج2، ص60 ـ 61.

[3] ـ عن ابن الملقّن، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، مصدر سابق، ج28، ص425.

[4] ـ عمدة القاري شرح صحيح البخاري. ج22، ص220. وينظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ج13، ص90.

عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الجُهَنِيِّ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ اللُّقَطَةِ، فَقَالَ: «عَرِّفْهَا سَنَةً، ثُمَّ اعْرِفْ وِكَاءَهَا وَعِفَاصَهَا، ثُمَّ اسْتَنْفِقْ بِهَا، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَدِّهَا إِلَيْهِ».

بين: (عرّف واعرف) جناس، وهو من جناس الاشتقاق؛ كونهما اشتقّا من أصل واحد. كما يمكن اعتباره أيضا من قبيل الجناس المطرَّف، وهو ما كان الاختلاف فيه بزيادة في أوّل إحدى الكلمتين، والله أعلم.

قال العيني رحمه الله: (ومن البديع: فيه الجناس الناقص: وهو في قوله: (اعرف وعرّف)، والحرف المشدّد في حكم المخفّف في هذا الباب. فافهم)[1].

عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِي، قَالَ: لَمَّا بَعَثَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ، قَالَ لَهُمَا: «يَسِّرَا وَلاَ تُعَسِّرَا، وَبَشِّرَا وَلاَ تُنَفِّرَا، وَتَطَاوَعَا».

بين (يسّرا وبشّرا) الجناس المصحّف، ويسمّى أيضا بالجناس الخطّي؛ بأن تختلف الحروف في النقط.[2] كما أنّ بين (يسّرا وتعسّرا) جناس ناقص.

قال العيني رحمه الله : (اعلم أن بين: "يسّروا" وبين "بشّروا"، جناس خطي، والجناس بين اللفظين تشابههما في اللفظ، وهذا من الجناس التام المتشابه، وهذا باب من أنواع البديع الذي يزيد في كلام البليغ حسنا وطلاوة)[3].

وقال ابن حجر:(قوله: "بشّروا" بعد قوله "يسّروا" فيه الجناس الخطي)[4].

عن أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِنْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيُخَالِطُنَا، حَتَّى يَقُولَ لِأَخٍ لِي صَغِيرٍ: «يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ النُّغَيْرُ».

الذي يظهر ـ والله أعلم ـ أنّ بين (عمير والنّغير) جناس ناقص، ثمّ إنّ الحرفان المختلفان

---

[1] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري. مصدر سابق، ج2، ص166.

[2] ـ ينظر جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: 1394هـ ـ 1974م، ج3، ص312.

[3] ـ بدر الدين العيني، المصدر السابق، ج2، ص70.

[4] ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج1، ص288. وينظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج1، 249 / ج13، ص132.

متقاربين مخرجا؛ فمخرج العين من وسط الحلق، والغين أدنى الحلق؛ فالحرفان حلقيان[1]. كما أنّ الأوّل مهمل، بينما الثّاني معجم، فتقاربا مخرجا، واشتركا خطّا.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «أَلَمْ أُخْبَرْ أَنَّكَ تَقُومُ اللَّيْلَ وَتَصُومُ النَّهَارَ» قُلْتُ: بَلَى، قَالَ «فَلاَ تَفْعَلْ، قُمْ وَنَمْ، وَصُمْ وَأَفْطِرْ، فَإِنَّ لِجَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِعَيْنِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِزَوْرِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِزَوْجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا..»

بين: (زورك وزوجك) جناس ناقص. والاختلاف بين الكلمتين وقع في حرفيهما الأخيرين؛ بين الرّاء والجيم، فمخرج الرّاء: طرف اللسان من ظهره مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى فويق الثّنايا. ومخرج الجيم: وسط اللسان مع ما يحاذيه من وسط الحنك الأعلى[2]. وعلى اعتبار أنّ مخرج الحرفين متباعدين، فهو من الجناس اللاحق، والله أعلم. واستعمال لفظة: زورك في الحديث مع ما أفادته من الجناس البديع، هي أشمل وأعمّ من غيرها، فيدخل ضمنها كلّ زائر من الضّيفان والجيران ومن قصدك لأمر أو لحاجة تعينه عليها.

وجاء في آخر حديث سلمة بن الأكوع: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَذَبَ مَنْ قَالَهُ، إِنَّ لَهُ لَأَجْرَيْنِ ـ وَجَمَعَ بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ ـ إِنَّهُ لَجَاهِدٌ مُجَاهِدٌ، قَلَّ عَرَبِيٌّ نَشَأَ بِهَا مِثْلَهُ».

الذي يظهر ـ والله أعلم ـ أنّ بين جاهد ومجاهد جناس، ويسمّى جناس الاشتقاق؛ لاجتماعهما في الأصل الاشتقاقي، ويسمى أيضا بالمقتضب [3]. والكلام أفاد إلى جانب حسن العبارة، وتنميق الكلام، أفاد التّوكيد.

قال القاضي عياض رحمه الله: (وقوله: «لجاهد مجاهد» بكسر الهاء فيهما وضم الميم والدال وتنوينها في الحرفين، كذا لأكثر شيوخنا. وعند ابن أبي جعفر: «لجاهَدَ مُجاهِدَ» بفتح الهاء في الأول، وفتح الميم وكسر الهاء من الثاني، وفتح الدال فيهما. وكذا ـ أيضًا ـ عند بعض رواة البخاري، والأول الصواب ووجه الكلام. وكذا جاء في الحديث الآخر بعده: «مات جاهداً مجاهداً»، قال ابن دريد: يقال: رجل جاهد مثل ضارب، اسم فاعل، أي جاد في أمره.[4] قال القاضي: وكرر اللفظين

---

[1] ـ ينظر الكتاب لسيبويه، مصدر سابق، ج4، ص433. والدّقائق المحكمة في شرح المقدّمة، مصدر سابق، ص13.

[2] ـ ينظر الكتاب لسيبويه، مصدر سابق، ج4، ص433. والدّقائق المحكمة في شرح المقدّمة، مصدر سابق، ص14.

[3] ـ ينظر: جلال الدّين السّيوطي، الإتقان في علوم القرآن، مصدر سابق ، ج3، ص312.

[4] ـ قال ابن دريد في جمهرة اللّغة: (وَالرجل جَاهد فِي أمره: جاد فِيهِ). ينظر مادّة (جهد) ج1، ص452.

للمبالغة. وقال ابن الأنباري[1] : العرب إذا بالغت في الكلام اشتقت من اللفظ الأول لفظة على غير بنائها زيادة في التوكيد، ثم أتبعوها إعرابها فقالوا: جاد مجدٌ، وليل لائل، وشعر شاعر، وقد يكون قوله: جاهد؛ أي جاد مبالغ في سبيل الخير والبر وإعلاء كلمة الإسلام مجاهد عداه)[2].

وعن النّووي: (قوله صلى الله عليه وسلم: «إنه لجاهد مجاهد» هكذا رواه الجمهور من المتقدمين والمتأخرين، لجاهد بكسر الهاء وتنوين الدال مجاهد بضم الميم وتنوين الدال أيضا وفسروا لجاهد بالجاد في علمه وعمله أي إنّه لجاد في طاعة الله، والمجاهد في سبيل الله وهو الغازي. وقال القاضي فيه وجه آخر أنه جمع اللفظين توكيدا)[3]. ثمّ ذكر كلام ابن الأنباري.

ولابن الملقّن: (وقوله: «لجاهد مجاهد» الجاهد: من يرتكب المشقة، والمجاهد: من يجاهد في سبيل الله، وهو مشتق منه)[4].

وقال العيني: (قوله: «لجاهد مجاهد» كلاهما بلفظ اسم الفاعل، الأول من الثلاثي، والثاني من المزيد فيه، والمعنى: لجاهد في الأجر، ومجاهد للمبالغة فيه، يعني: مبالغ في سبيل الله)[5].

وفي إرشاد السّاري لأحمد القسطلّاني: («إنه لجاهد» مرتكب للمشقة واللام للتأكيد «مجاهد» في سبيل الله بكسر الهاء والتنوين فيهما بلفظ اسم الفاعل والأول مرفوع على الخبر، والثاني اتباع للتأكيد كقولهم جادّ مجدّ)[6].

وفي حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: فَسَارُوا حَتَّى إِذَا كَانُوا بِظَهْرِ المدِينَةِ ـ أَوْ قَالَ: أَشْرَفُوا عَلَى المدِينَةِ ـ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «آيِبُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ».

بين: (آيبون وتائبون) جناس ناقص، فالأوبة والتّوبة تقاربا لفظا ومعنى، ممّا أعطى الكلام حسنا من حيث نظمه، وتوكيدا وتقوية لمعناه ودلالته.

---

[1] ـ ينظر كلام أبو بكر بن الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، مصدر سابق، ج2، ص139 ـ 140.

[2] ـ إكمال المعْلِمِ بفوائد مسلم، ج6، ص484. وينظر مطالع الأنوار على صحاح الآثار، ج2، ص176 ـ 177.

[3] ـ يحي بن شرف النّووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، مصدر سابق، ج12، ص168 ـ 169.

[4] ـ التوضيح لشرح الجامع الصحيح،ج21، ص355. وينظر ابن الدّماميني، مصابيح الجامع، مصدر سابق، ج8، ص69.

[5] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري. مصدر سابق، ج17، ص316. وينظر: ج22، ص288.

[6] ـ إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج9، ص216، وينظر ج14، ص303.

المطلب الثّاني: السجع

تعريف السّجع لغة واصطلاحا:

أوّلا: السّجع لغة : مأخوذ من سجعت الحمامة إذا هدرت على نمط متوازن.

قال الأزهري رحمه الله:(تقول العرب: سجعت الحمامة تَسجَع سجعاً، إذا دعَتْ وطرَّبتْ في صوتها)[1]. وعلى هذا جاءت أقوال العلماء في معنى السّجع في الكلام.

قال الخليل رحمه الله: (سَجَعَ الرجلُ إذا نطق بكلام له فواصل كقوافي الشعر من غير وزن)[2].

وقال ابن دريد رحمه الله: (والسّجع: مُوالاة الكلام على رويّ واحد)[3].

وعن اللَّيْث رحمه الله: سجع الرجل، إذا نطق بكلامٍ له فواصل [4].

وللجوهري رحمه الله: (السَجْع: الكلام المقفّى، والجمع أَسجاعٌ وأَساجيعُ. وقد سَجَعَ الرجل سَجْعاً وسَجَّعَ تَسْجيعاً، وكلام مُسَجَّعٌ، وبينهم أُسْجوعَةٌ. وسَجَعَتِ الحمامةُ، أي هدرتْ. وسَجَعَتِ الناقةُ، أي مدَّت حنينها على جهةٍ واحدة)[5].

وفي مقاييس اللّغة: (السين والجيم والعين: أصل يدل على صوت متوازن. من ذلك السجع في الكلام، وهو أن يؤتى به وله فواصل كقوافي الشعر)[6].

وفي المحكم لابن سِيدَه المرسي رحمه الله: (سجع يسجع سجعا: استوى، واستقام، وأشبه بعضه بعضا. قال ذو الرمة: [الطّويل]

قطَعْتُ بهَا أرْضاً تَرَى وَجْهَ رَكْبِها إذَا مَا عَلَوْهَا مُكْفَأً غَيْرَ ساجِعِ[7].

وسجع يسجع سجعا: تكلم بكلام له فواصل كفواصل الشعر، من غير وزن، وهو من الاستواء

---

[1] ـ أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، مادّة (سجع)، ج1، ص312.

[2] ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، مصدر سابق، مادة (سجع)، ج1، ص214.

[3] ـ جمهرة اللغة، مصدر سابق ، مادّة (سجع)، ج1، ص474.

[4] ـ نقلا عن الأزهري، تهذيب اللّغة، مادّة سجع، ج1، ص312.

[5] ـ أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادّة (سجع)، ج3 ص499 ـ 500.

[6] ـ أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادّة (سجع)، ج3، ص135. وينظر: مجمل اللّغة، ص486.

[7] ـ ينظر البيت في ديوان ذو الرمّة،، مصدر سابق ، ص167.

والاستقامة والاشتباه، كأن كل كلمة تشبه صاحبتها، قال ابن جني: سمي سجعا لاشتباه أواخره، وتناسب فواصله)[1].

ثانيا: السّجع اصطلاحا: هو توافق الفاصلتين من النثر على حرف واحد.

قال العيني رحمه الله: (السجع: تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد، والفاصلة في النثر كالقافية في النظم، والسجع في النثر كالقافية في الشعر)[2].

السّجع ودورانه في كلام النّاس بين الحسن والقبح

قبل الشّروع في بيان ما ورد من السّجع في كتاب الأدب من صحيح البخاري، يرد تساؤل يستحسن بيانه وتوضيحه باختصار، وبما تيسّر نقله عن العلماء، وهو: هل يعتبر السّجع في الكلام حسن مستملح؟ أم هو ذميم مستقبح؟.

نصّ العلماء على أنّ السّجع في الكلام إذا كان عفويّا وبدون تكلّف فهو مأذون فيه، بل الأَوْلى استعماله لِما فيه من تحسين الكلام ليروق سامعه، فيُستَعذَبُ لفظه ومعناه، وعلى هذا جاءت أحاديث النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم التي استعمل فيها البديع، حيث جاءت بعفوية تامّة، بعيدة عن التّكلّف الذي من شأنه أن يؤثّر على نظم الكلام فيعود سلبا على معناه؛ بالتّعقيد أو الخفاء أو الإبهام، فلا هو نمّق الكلام وأحلاه، ولا هو وضّح المعنى وأجلاه. كما أنّ استعمال السّجع قصد إلباس الباطل لباس الحق، حتّى يتسنّى خداع النّاس، وترويج الباطل بالكلام المستملح مذموم. ولذا جاء النّهي عن مثل هذا السّجع الذي هو على نسق سجع الكهّان، فقد روى البخاري عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى فِي امْرَأَتَيْنِ مِنْ هُذَيْلٍ اقْتَتَلَتَا، فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى بِحَجَرٍ، فَأَصَابَ بَطْنَهَا وَهِيَ حَامِلٌ، فَقَتَلَتْ وَلَدَهَا الَّذِي فِي بَطْنِهَا، فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَضَى: أَنَّ دِيَةَ مَا فِي بَطْنِهَا غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ، فَقَالَ وَلِيُّ المَرْأَةِ الَّتِي غَرِمَتْ: كَيْفَ أَغْرَمُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ لاَ شَرِبَ وَلاَ أَكَلَ، وَلاَ نَطَقَ وَلاَ اسْتَهَلَّ، فَمِثْلُ ذَلِكَ يُطَلُّ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الكُهَّانِ»[3].

---

[1] ـ ابن سيده المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، مصدر سابق، مادّة (سجع)، ج1، ص297.

[2] ـ بدر الدين العيني، نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار، أبو تميم ياسر، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية . قطر، الطبعة الأولى، 1429 هـ - 2008م، ج15، ص310.

[3] ـ صحيح البخاري، كتاب الطّبّ، باب الكهانة، رقم (5758)، ج7، ص135.

قال الخطّابي رحمه عند هذا الحديث، قال معلّقا:(وقوله صلى الله عليه وسلم: «هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الكُهَّانِ» من أجل سجعه الذي سجع فإنّه لم يعبه بمجرد السجع دون ما تضمنه سجعه من الباطل. وإنّما ضرب المثل بالكهان، لأنهم كانوا يروّجون أقاويلهم الباطلة بأسجاع تروق السامعين، فيستميلون القلوب ويستصغون الأسماع إليها. فأمّا إذا وضع السّجع في موضع حقّ فإنه ليس بمكروه. وقد تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسّجع في مواضع من كلامه، كقوله للأنصار: «أما إنكم تقلون عند الطمع وتكثرون عند الفزع» [1]. وروي عنه أنه قال: «خَيْرُ مَالِ الْمَرْءِ سِكَّةٌ مَأْبُورَةٌ، أَوْ مُهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ» [2]. وقال: «يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ النُّغَيْرُ». وقال في دعائه: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ قَلْبٍ لَا يَخْشَعُ، وَدُعَاءٍ لَا يُسْمَعُ، وَنَفْسٍ لَا تَشْبَعُ، وَعِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَؤُلَاءِ الأَرْبَعِ» [3]. ومثل ذلك في الكلام كثير)[4].

وقال المازري رحمه الله: (أما قوله صلى الله عليه وسلم: «أَسَجْعٌ كَسَجْعِ الْأَعْرَابِ؟» قيل: إنّما ذَمَّهُ لأنّ هذا السجع قيل في مقابلة حكم الله سبحانه كالْمُسْتَبْعِدِ لَهُ، ولا شك أن

---

[1] ـ لم يوقف على من ذكر هذا الحديث من أهل المسانيد، وأصحاب السّنن. وإنّما هو في كتب أهل اللّغة، فذكره الجاحظ، البخلاء، الناشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الثانية، 1419هـ، ص216. والمبرّد، الكامل في اللّغة والأدب، ج1، ص7. وابن دريد، جمهرة اللّغة، مادّة (فزع) ج2، ص814. وأبو هلال العسكري، الصّناعتين الكتابة والشّعر، ص264. والجوهري، الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربية، مادّة (فزع)، ج3، ص541. وابن فارس، مجمل اللّغة، ص720، ومقاييس اللّغة، مادّة (فزع)، ج4، ص501. والخطّابي، غريب الحديث، ج1، ص682. وغيرهم من أصحاب الغريب والمعاجم.

[2] ـ حديث لسويد بن هبيرة، رواه بهذا اللّفظ: أبو بكر بن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، رقم: (1216)، ج2، ص424. ومحمّد الدّولابي، الكنى والأسماء، رقم: (1206)، ج2، ص686. والطّبراني، المعجم الكبير، رقم: (6470)، ج7، ص91. ورواه أحمد في المسند بلفظ: «خَيْرُ مَالِ الْمَرْءِ لَهُ مُهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ، أَوْ سِكَّةٌ مَأْبُورَةٌ»، رقم: (15845)، ج25، ص172. والحديث ضعّفه الألباني في ضعيف الجامع الصّغير وزيادته، مصدر سابق ، برقم: (2926)، ج1، ص429.

[3] ـ الحديث من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص، ينظر: أحمد بن حنبل، المسند، رقم: (14023)، ج21، ص421. والتّرمذي، السّنن، رقم: (3482)، ج5، ص467. والنّسائي، السّنن الكبرى، كتاب الاستعاذة، باب الاستعاذة من قلب لا يخشع، رقم: (8019)، ج10، ص27. والطّبراني، الدّعاء، رقم: (1372)، ص407. والمعجم الكبير، رقم: (11020)، ج11، ص52. والحاكم، المستدرك على الصّحيحين، كتاب العلم، رقم: (356)، ج1، ص136. والبيهقي، شعب الإيمان، رقم: (1643)، ج3، ص275. وابن عبد البر، جامع بيان العلم وبيان فضله، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي . السعودية، الطبعة: الأولى، 1414هـ ـ 1994م، رقم: (1074)، ج1، ص623 ـ 624. وأصل الحديث عند مسلم في صحيحه، برقم: (2722)، ج4، ص2088.

[4] ـ الخطّابي، معالم السنن، ج3، ص497. وينظر: ابن الجوزي، كشف المشكل، ج3، ص341 . 342.

كل ما عورضت به النبوءة مذموم إذَا كان القصد به ردّ الحكم وإلّا فقد سَجَّع النبيء صلى الله عليه وسلم في مواضعَ)[1].

وفي شرح الموطّإ لابن العربي رحمه الله: (فقال له النبيُّ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الكُهَّانِ» وليس هذا بإنكار لصورة السجع فإنه جائز وإنما بيّنَ به النبي صلى الله عليه وسلم إبطال كل سجعٍ ينظم في معارضةٍ حق، كما أنه يكره أن يتكلفَ ابتداءً في طريق الحق إلَّا أن يرد في مطّرد القولِ)[2].

وفي النّهاية لابن الأثير رحمه الله: (ومنه حديث الجنين «إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الكُهَّانِ» إنّما قال له ذلك من أجل سجعه الذي سجع، ولم يعبه بمجرد السجع دون ما تضمّن سجعه من الباطل، فإنه قال: " كيف ندي من لا أكل ولا شرب ولا استهل، ومثل ذلك يطل".

وإنما ضرب المثل بالكهان؛ لأنّهم كانوا يروجون أقاويلهم الباطلة بأسجاع تروق السامعين، فيستميلون بها القلوب، ويستصغون إليها الأسماع. فأما إذا وضع السجع في مواضعه من الكلام فلا ذمّ فيه. وكيف يذمّ وقد جاء في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا)[3].

وللنّووي رحمه الله: (وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «إنما هذا من إخوان الكهان» من أجل سجعه وفي الرواية الأخرى «سَجْعٌ كَسَجْعِ الْأَعْرَابِ؟» [4] فقال العلماء إنما ذم سجعه لوجهين: أحدهما أنّه عارض به حكم الشّرع، ورام إبطاله. والثاني أنّه تكلفه في مخاطبته. وهذان الوجهان من السّجع مذمومان. وأمّا السّجع الذي كان النّبيّ صلى الله عليه وسلم يقوله في بعض الأوقات، وهو مشهور في الحديث فليس من هذا؛ لأنّه لا يعارض به حكم الشرع ولا يتكلّفه فلا نَهْيَ فيه، بل هو حسن، ويؤيد ما ذكرنا من التأويل قوله صلى الله عليه وسلم:

---

[1] ـ المعْلم بفوائد مسلم، ج2، ص384 . 385. وينظر إكمال المعْلم بفوائد مسلم للقاضي عياض، ج5، ص492.

[2] ـ أبو بكر بن العربي، القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، مصدر سابق، ج4، ص101.

[3] ـ المبارك بن محمد بن الأثير المحدّث، النهاية في غريب الحديث والأثر، مصدر سابق، مادّة (كهن)، ج2، ص573.

[4] ـ الحديث في صحيح مسلم. برقم (1682). وأحمد في المسند. برقم (18138)، ج30، ص68. وأبو داود في السّنن، كتاب الديات، باب دية الجنين، برقم: (4568)، ج4، ص190. وأبو بكر البزّار في مسنده. (4778)، ج11، ص74. والنّسائي في السّنن الكبرى، كتاب القسامة، برقم (6996)، ج9، ص77. والطّبراني في المعجم الكبير. برقم (978. 979)، ج20، ص409.

«كسجع الأعراب» فأشار إلى أن بعض السجع هو المذموم، والله أعلم)[1].

وجاء في إحكام الأحكام لابن دقيق العيد رحمه الله: («إنّما هو من إخوان الكهان» إلخ، فيه إشارة إلى ذمّ السّجع، وهو محمول على السّجع المتكلّف لإبطال حقّ، أو تحقيق باطل أو لمجرد التكلّف، بدليل أنّه قد ورد السجع في كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وفي كلام غيره من السّلف. ويدل على ما ذكرناه: أنّه شبّهه بسجع الكهّان؛ لأنّهم كانوا يروّجون أقاويلهم الباطلة بأسجاع تروق السامعين، فيستميلون بها القلوب، ويستصغون إليها الأسماع. قال بعضهم: فأمّا إذا كان وضع السّجع في مواضعه من الكلام فلا ذمّ فيه)[2].

وكذا يقال في الأثر الذي ساقه البخاري عن ابْن عَبَّاس، أَنَّهُ قَالَ لعكرمة: "حَدِّثِ النَّاسَ كُلَّ جُمُعَةٍ مَرَّةً، فَإِنْ أَبَيْتَ فَمَرَّتَيْنِ، فَإِنْ أَكْثَرْتَ فَثَلاَثَ مِرَارٍ، وَلاَ تُمِلَّ النَّاسَ هَذَا القُرْآنَ، وَلاَ أُلْفِيَنَّكَ تَأْتِي القَوْمَ وَهُمْ فِي حَدِيثٍ مِنْ حَدِيثِهِمْ، فَتَقُصُّ عَلَيْهِمْ، فَتَقْطَعُ عَلَيْهِمْ حَدِيثَهُمْ فَتُمِلُّهُمْ، وَلَكِنْ أَنْصِتْ، فَإِذَا أَمَرُوكَ فَحَدِّثْهُمْ وَهُمْ يَشْتَهُونَهُ، فَانْظُرِ السَّجْعَ مِنَ الدُّعَاءِ فَاجْتَنِبْهُ، فَإِنِّي عَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابَهُ لَا يَفْعَلُونَ إِلَّا ذَلِكَ" يَعْنِي لاَ يَفْعَلُونَ إِلَّا ذَلِكَ الِاجْتِنَابَ [3].

قال ابن بطّال رحمه الله عند هذا الأثر: (إنما نُهيَ عن السّجع في الدعاء، والله أعلم؛ لأنّ طلب السّجع فيه تكلف ومشقة، وذلك مانع من الخشوع وإخلاص التضرّع لله تعالى، وقد جاء في الحديث: «إنّ الله لا يقبل مِنْ قَلْبٍ غَافِلٍ لَاهٍ» [4]. وطالب السجع في دعائه همته في

---

[1] ـ يحي بن شرف النّووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، مصدر سابق، ج11، ص178.

[2] ـ ابن دقيق العيد، إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، مصدر سابق، ص853 . 854.

[3] ـ أورده البخاري في كتاب الدّعوات. باب ما يكره من السجع في الدعاء.

[4] ـ الحديث أخرجه التّرمذي في سننه عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ادْعُوا اللَّهَ وَأَنْتُمْ مُوقِنُونَ بِالإِجَابَةِ، وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَجِيبُ دُعَاءً مِنْ قَلْبٍ غَافِلٍ لَاهٍ»، أبواب الدّعوات، رقم (3479)، ج5، ص465. وهو عند البزّار، المسند، برقم (10061)، ج17، ص307. والخرائطي، اعتلال القلوب، تحقيق: حمدي الدمرداش، الناشر: نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة– الرياض، الطبعة: الثانية، 1421هـ . 2000م، رقم (5)، ج1، ص16. والحاكم، المستدرك على الصّحيحين، (1817)، ج1، ص647. والبيهقي، الدّعوات الكبير، رقم (382)، ج2، ص497. ورواه الطّبراني في كتاب الدّعاء، رقم (62). ص39. والمعجم الأوسط بلفظ: (يستجيب) بدل (يقبل). رقم (5109)، ج5، ص211. والحديث صحّح إسناده الألباني في صحيح سنن التّرمذي، ج3، ص434. وفي سلسلة الأحاديث الصّحيحة، رقم (594)، ج2، ص141، 142.

تزويج الكلام وسجعه، ومن شغل فكره، وكدّ خاطره بتكلّفه، فقلبه عن الخشوع غافل لاه لقول الله تعالى: ﴿ مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلۡبَيۡنِ فِي جَوۡفِهِۦۚ ﴾ [الأحزاب: 4].

قيل: فقد وجد في دعاء النبيّ عليه السّلام نحو ما نهى عنه ابن عباس، وهو قوله: «اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الكِتَابِ، سَرِيعَ الحِسَابِ، اهْزِمِ الأَحْزَابَ» [1]. وقال في تعويذ حسن أو حسين: «أُعِيذُهُ مِنَ الهَامَّةِ والسَّامَّةِ وَكُلِّ عَيْنٍ لَامَّةٍ» [2]. وإنما أراد مُلمّة فللمقاربة بين الألفاظ واتباع الكلمة أخواتها في الوزن قال: «لامة». قيل: هذا يدل أنّ نهيه صلى الله عليه وسلم عن السّجع إنّما أراد به من يتكلّف السّجع في حين دعائه، فيمنعه من الخشوع كما قدمنا، وأما إذا تكلم به طبعًا من غير مؤنة ولا تكلف، أو حفظه قبل وقت دعائه مسجوعًا فلا يدخل في النّهى عنه؛ لأنّه لا فرق حينئذ بين المسجوع وغيره؛ لأنه لا يتكلف صنعته وقت الدعاء فلا يمنعه ذلك من إخلاص الدعاء والخشوع والله أعلم)[3].

وقال النّووي رحمه الله: (قوله صلى الله عليه وسلم: «للهُمَّ آتِ نَفْسِي تَقْوَاهَا، وَزَكِّهَا أَنْتَ خَيْرُ مَنْ زَكَّاهَا، أَنْتَ وَلِيُّهَا وَمَوْلَاهَا، اللهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَمِنْ قَلْبٍ لَا يَخْشَعُ، وَمِنْ نَفْسٍ لَا تَشْبَعُ» [4]، هذا الحديث وغيره من الأدعية المسجوعة دليل لما قاله العلماء أنّ السّجع المذموم في الدعاء هو المتكلّف فإنّه يذهب الخشوع والخضوع والإخلاص، ويلهي عن الضّراعة والافتقار وفراغ القلب، فأما ما حصل بلا تكلّف ولا إعمال فكر لكمال الفصاحة ونحو ذلك أو كان محفوظا فلا بأس به بل هو حسن)[5].

---

[1] ـ ينظر صحيح البخاري عن ابن أبي أوفى، كتاب المغازي، باب غزوة الخندق وهي الأحزاب، رقم (4115)، ج5، ص111. وكتاب الدّعوات، باب الدّعاء على المشركين، رقم (6392)، ج8، ص83. وصحيح مسلم، كتاب الجهاد والسّير، باب استحباب الدّعاء بالنّصر عند لقاء العدو، رقم (1742)، ج3، ص1363. وهو عند عامّة أهل السّنن.

[2] ـ ورد في صحيح البخاري بلفظ: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ، مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ وَهَامَّةٍ، وَمِنْ كُلِّ عَيْنٍ لاَمَّةٍ» كتاب أحاديث الأنبياء، باب ، رقم (3371)، ج4، ص147. وهو بهذا اللّفظ عند غيره من أصحاب المسانيد والسّنن.

[3] ـ شرح صحيح البخاري لابن بطال، مصدر سابق، ج10، ص97 . 98. وينظر: أبو الفرج ابن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، مصدر سابق، ج2، ص434.

[4] ـ ينظر صحيح مسلم من رواية زيد بن أرقم، كتاب الذكر والدعاء، باب التّعوّذ من شرّ ما عمل ومن شرّ ما لم يعمل، رقم (2722)، ج4، ص2088. والحديث أخرجه غيره من أصحاب المسانيد والسّنن.

[5] ـ يحي بن شرف النّووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، مصدر سابق، ج17، ص41.

وفي شرح المشكاة للطّيبي رحمه الله: (قوله: "وانظر السجع من الدعاء". فإن قلت: كيف حذّر عن السّجع في الدّعاء، وأكثر الأدعية المأثورة مسجّعة؟ قلت: التّعريف في السّجع للعهد، وهو السّجع المذموم الذي كان الكهّان والمتشدّقون يتعاطونه ويتكلّفونه في محاوراتهم، لا الذي يقع في فصيح الكلام بلا كلفة منهم؛ فإنّ كلّ الفواصل التنزيلية واردة على ذلك، ويعضّده إنكاره صلى الله عليه وسلم بقوله: «أسجع كسجع الكهان؟»[1] على من قال: "أأدّي لمن لا شرب ولا أكل، ولا نطق ولا استهل، ومثل ذلك يطل". المعنى تأمل في السجع الذي ينافي إظهار الاستكانة والتضرع والتخشّع في الدعاء فاجتنبه؛ فإنه أقرب إلى الإجابة. و"عهدت"، أي عرفت من حال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه أنّهم كانوا يجتنبون مثل ذلك السجع)[2].

السّجع واستعماله في الحديث النّبوي من خلال كتاب الأدب من صحيح البخاري

عَنِ المُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الأُمَّهَاتِ، وَمَنْعًا وَهَاتِ، وَوَأْدَ البَنَاتِ، وَكَرِهَ لَكُمْ: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ المَالِ».

في الحديث سجع يطلق عليه البلاغيّون اسم السّجع المطرف[3]؛ وذلك بأن تختلف الفاصلتان في الوزن وتتفقا في التّقفية.

قال القاري عند هذا الحديث: (وهو من جوامع الكلم، وبدائع الحكم، ومما يدل على جواز السجع حيث لا تكلف)[4].

---

[1] ـ الوارد في كتب السنّة باللّفظ الذي مصدر سابق («سَجْعٌ كَسَجْعِ الْأَعْرَابِ؟»)، وورد بلفظ «أَسَجْعٌ كَسَجْعِ الْجَاهِلِيَّةِ؟»، في مسند أبي داود الطّيالسي. برقم: (731)، ج2، ص72. والنّسائي في الكبرى، كتاب القسامة، صفة شبه العمد، وعلى من دية الأجنة، رقم (7198)، ج9، ص78. وأبي عوانة في مستخرجه. رقم (6200)، ج4، ص110. وابن حبّان في صحيحه رقم (6016)، ج13، ص371. والطّبراني في المعجم الكبير، رقم (352)، ج17، ص141. كما أنّه ورد عند النّسائي في السنن الكبرى بلفظ: «أَسَجْعٌ كَسَجْعِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَهَانَتِهَا؟» برقم (7203)، ج9، ص80. كما ورد بلفظ: «أَسَجْعَ الْجَاهِلِيَّةِ وَكَهَانَتَهَا؟» عند أبي داود في السّنن، برقم: (4574)، ج4، ص192. وأبي بكر البزّار في مسنده، برقم (4778)، ج11، ص74. ولم أقف عليه باللّفظ الذي ذكره الطّيبي، والله أعلم.

[2] ـ شرف الدين الحسين بن محمد الطيبي، الكاشف عن حقائق السنن، مصدر سابق، ج2، ص703.

[3] ـ ينظر جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج3، ص356.

[4] ـ الملا علي القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، مرجع سابق، ج9، ص137.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَأَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ».

السّجع الوارد في الحديث من السّجع المطرّف.

عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ السَّاعِدِيِّ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خَيْرُ دُورِ الأَنْصَارِ بَنُو النَّجَّارِ». أعطى استعمال السّجع في الحديث حسنا وحلاوة يجدها كلّ من يسمعه.

عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِي، قَالَ: لَمَّا بَعَثَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ، قَالَ لَهُمَا: «يَسِّرَا وَلاَ تُعَسِّرَا، وَبَشِّرَا وَلاَ تُنَفِّرَا، وَتَطَاوَعَا».

عن أَنَس بْن مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَسِّرُوا وَلاَ تُعَسِّرُوا، وَسَكِّنُوا وَلاَ تُنَفِّرُوا».

عن أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَال: إِنْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيُخَالِطُنَا، حَتَّى يَقُولَ لِأَخٍ لِي صَغِيرٍ: «يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ النُّغَيْرُ».

يمكن اعتبار السّجع الوارد في الحديث من قبيل السّجع المرصّع[1]؛ لتوافق الفقرتين في الوزن والتّقفية، والاختلاف اليسير لا يكاد يؤثّر على الوزن حال النّطق. والله أعلم.

قال الخطّابي عند هذا الحديث: (وفيه إباحة السجع في الكلام)[2].

وقد مرّ معنا عند ذكر المجاز كلام النّووي على هذا الحديث أنّه حمل فوائد كثيرة جدّا منها: (وجواز السجع بالكلام الحسن بلا كلفة)[3].

عَنِ جُنْدَب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: بَيْنَمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْشِي إِذْ أَصَابَهُ حَجَرٌ، فَعَثَرَ، فَدَمِيَتْ إِصْبَعُهُ، فَقَالَ: «هَلْ أَنْتِ إِلَّا إِصْبَعٌ دَمِيتِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا لَقِيتِ».

قال ابن دريد: (وقد أنشدوا: هَل أنتِ إلاّ إصبعٌ دَمِيتِ وَفِي سَبِيل الله مَا لقيتِ وهذا السجع للنَّبي صلّى الله عليه وآله وسلّم، والشعر عنه منفيّ، ولكنّ له علّة نشرحها في موضعهاإن شاء الله تعالى)[4].

---

[1] ـ ينظر جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج3، ص356.

[2] ـ أبو سليمان الخطّابي، معالم السنن، (وهو شرح لسنن أبي داود)، مصدر سابق، ج3، ص216. وينظر ابن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، مصدر سابق، ج3، ص261.

[3] ـ يحي بن شرف النّووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، مصدر سابق، ج14، ص129.

[4] ـ أبو بكر بن دريد، جمهرة اللغة، مصدر سابق، مادّة (دمي)، ج2، ص686.

وقال ابن عبد البر: (وفي قوله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث «إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الكُهَّانِ». دليل على أنّ الكهّان كانوا كلّهم يسجعون، أو كان الأغلب منهم يسجع، وهذا معروف عن كهان العرب يغني عن الاستشهاد عليه وكل ما نقل عن شَقّ وسَطِيحٍ وغيرهما من كهان العرب في الجاهلية فكلام مسجع كله، وإنما ينكر على الإنسان الخطيب أو غيره في المتكلمين أن يكون كلامه كله تسجيعا أو أكثره، وأما إذا كان السجع أقل كلامه فليس بمعيب بل هو مستحسن محمود، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنّه قال في بعض جراحاته:

«هَلْ أَنْتِ إِلَّا إِصْبَعٌ دَمِيتِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا لَقِيتِ».

وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبْ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبْ» [1]،

وقال: «اللَّهُمَّ لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ، فَاغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ» [2].

ومثل هذا كثير عنه وعن أصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم، وهذا دليل على أن السّجع كلام، فحسنه حسن، وقبيحه قبيح، وكذلك الشعر كلام منظوم، فالحسن منه حسن وحكمة، والقبيح منه ومن المنثور غير جائز النّطق به عصمنا الله برحمته)[3].

---

[1] ـ ذكره البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب من قاد دابة غيره في الحرب، رقم (2864)، ج4، ص30، وباب بغلة النبي صلى الله عليه وسلم البيضاء، رقم (2874)، ج4، ص32، وباب من صف أصحابه عند الهزيمة، ونزل عن دابته واستنصر، رقم (2930)، ج4، ص43، وباب من قال خذها وأنا ابن فلان، رقم (3042)، ج4، ص67. وكتاب المغازي، رقم (4315) (54316) (4317)، ج5، ص53. وصحيح مسلم، كتاب الجهاد والسّير، باب في غزوة حنين، رقم (1776)، ج3، ص1400 . 1401.

[2] ـ ينظر صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب البيعة في الحرب أن لا يفروا، رقم (2961)، ج4، ص50، وكتاب مناقب الأنصار، باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم: «أصلح الأنصار، والمهاجرة»، رقم (3795 ـ 3796 ـ 3797). ج5، ص34. وكتاب الرّقاق، باب لا عيش إلا عيش الآخرة، رقم (6413) (6414)، ج8، ص88. وصحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب غزوة الأحزاب وهي الخندق، رقم (1804) (1804)، ج3، ص1431.

[3] ـ أبو عمر يوسف بن عبد البر، التمهيد لما في الموطإ من المعاني والأسانيد، مصدر سابق، ج3، ص242 ـ 243.

المبحث الثّاني: المحسنات المعنوية

المطلب الأوّل: الطباق

تعريق الطّباق لغة واصطلاحا

لغة: هو الجمع بين الشّيئين.

قال الخليل: (وطابَقْتُ بين الشيئين: جعلتهما على حذو واحد وألزقتهما فيسمى هذا الْمُطابَقَ)[1].

وقال ابن المعتز بعد أن نقل كلام الخليل: (فالقائل لصاحبه: أتيناك لتسلك بنا سبيل التوسع فأدخلتنا في ضيق الضمان، قد طابق بين السَّعَة والضيق في وهذا الخطاب)[2].

اصطلاحا: هو الجمع بين الشّيء وضدّه في الكلام [3].

نوعي الطّباق:

طباق إيجاب: وهو أن تجمع بين كلمة وضدّها.

طباق سلب: هو أن تذكر كلمة ثمّ تعيد ذكرها مقترنة بإحدى أدوات النّفي.

---

[1] ـ الخليل بن أحمد، معجم العين، مصدر سابق، مادّة (طبق)، ج5، ص109. وينظر: ، أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي، غريب الحديث، تحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، الناشر: جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1405، ج2، ص862. وأبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللّغة، مصدر سابق، مادّة (طبق)، ج7، ص45.

[2] ـ أبو العباس، عبد الله بن محمد المعتز بالله، البديع في البديع، مصدر سابق، ص124، وينظر: الحسن بن علي الضبي التنيسي أبو محمد، المعروف بابن وكيع، المنصف للسارق والمسروق منه، تحقيق: عمر خليفة بن ادريس، الناشر: جامعة قات يونس، بنغازي، الطبعة: الأولى، 1994م، ص160.

[3] ـ ينظر ابن وكيع، المنصف للسّارق والمسروق منه، ص158. أبي هلال العسكري، الصّناعتين الكتابة والشّعر، مصدر سابق، ص307.

الطباق وتنوّع استعماله في كتاب الأدب من صحيح البخاري

أوّلا: طباق الإيجاب:

جاء في حديث الغار: «بَدَأْتُ بِوَالِدَيَّ أَسْقِيهِمَا قَبْلَ وَلَدِي». وفيه أيضا: «أَكْرَهُ أَنْ أُوقِظَهُمَا مِنْ نَوْمِهِمَا».

في الحديث طباق إيجاب بين كلمتي: (والديّ وولدي). وكذا الحال مع كلمتي: (أوقظهما ونومهما).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الخَلْقَ، حَتَّى إِذَا فَرَغَ مِنْ خَلْقِهِ، قَالَتِ الرَّحِمُ: هَذَا مَقَامُ العَائِذِ بِكَ مِنَ القَطِيعَةِ، قَالَ: نَعَمْ، أَمَا تَرْضَيْنَ أَنْ أَصِلَ مَنْ وَصَلَكِ، وَأَقْطَعَ مَنْ قَطَعَكِ؟ قَالَتْ بَلَى يَا رَبِّ»

وعَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أنّه قَالَ: «الرَّحِمُ شِجْنَةٌ، فَمَنْ وَصَلَهَا وَصَلْتُهُ، وَمَنْ قَطَعَهَا قَطَعْتُهُ»

نلحظ أنّ في الحديث طباق بين: (أصل وأقطع)، وهو طباق إيجاب؛ كونه جمع بين الشّيء وضدّه. وكذلك بين (وصلك وقطعك).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «السَّاعِي عَلَى الأَرْمَلَةِ وَالمِسْكِينِ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ: كَالَّذِي يَصُومُ النَّهَارَ وَيَقُومُ اللَّيْلَ».

«كَالقَائِمِ لاَ يَفْتُرُ، وَكَالصَّائِمِ لاَ يُفْطِرُ».

في الحديث طباق إيجاب بين (النّهار واللّيل). وكذا بين (الصّائم ويفطر).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ، اشْتَدَّ عَلَيْهِ العَطَشُ، فَوَجَدَ بِئْرًا فَنَزَلَ فِيهَا، فَشَرِبَ ثُمَّ خَرَجَ .... »

بين كلمتي: (نزل وخرج) طباق إيجاب، فلفظة: خرج فيها معنى الصّعود الذي هو ضدّ النّزول، كما أنّ النّزول في البئر فيه معنى الدّخول فيها، والذي ضدّه الخروج.

عن أَبِي هُرَيْرَةَ، لما قَال الأعرابي: اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا، وَلاَ تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا. فقال له النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَقَدْ حَجَّرْتَ وَاسِعًا» يُرِيدُ رَحْمَةَ اللَّهِ.

على اعتبار أنّ من معاني لفظة: (حجّرت) في هذا الحديث (ضيّقت)، فبين (حجّرت وواسعا) طباق معنوي. وقد اختلفا في كون الكلمة الأولى فعل، بينما الثّانية اسم.

وفي حديث أَبِي هُرَيْرَةَ: «... وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ».

في الحديث طباق بين قوله: (فليقل وليصمت)، وهو طباق إيجاب.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « إِذَا أَحَبَّ اللَّهُ عَبْدًا نَادَى جِبْرِيلَ: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ فُلاَنًا فَأَحِبَّهُ، فَيُحِبُّهُ جِبْرِيلُ، فَيُنَادِي جِبْرِيلُ فِي أَهْلِ السَّمَاءِ: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ فُلاَنًا فَأَحِبُّوهُ، فَيُحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، ثُمَّ يُوضَعُ لَهُ القَبُولُ فِي أَهْلِ الأَرْضِ».

ورد في الحديث طباق إيجاب بين (أهل السّماء وأهل الأرض).

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنِّي لَأَعْرِفُ غَضَبَكِ وَرِضَاكِ» قَالَتْ: قُلْتُ: وَكَيْفَ تَعْرِفُ ذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «إِنَّكِ إِذَا كُنْتِ رَاضِيَةً قُلْتِ: بَلَى وَرَبِّ مُحَمَّدٍ، وَإِذَا كُنْتِ سَاخِطَةً قُلْتِ: لاَ وَرَبِّ إِبْرَاهِيمَ» قَالَتْ: قُلْتُ: أَجَلْ، لَسْتُ أُهَاجِرُ إِلَّا اسْمَكَ.

بين: (غضبك ورضاك) طباق إيجاب.

عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِي، قَالَ: لَمَّا بَعَثَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ، قَالَ لَهُمَا: «يَسِّرَا وَلاَ تُعَسِّرَا، وَبَشِّرَا وَلاَ تُنَفِّرَا، وَتَطَاوَعَا».

عن أَنَس بْن مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَسِّرُوا وَلاَ تُعَسِّرُوا، وَسَكِّنُوا وَلاَ تُنَفِّرُوا».

بين كلمتي: (يسرا وتعسّرا)، طباق إيجاب. وكذا بين: (بشّرا وتنفّرا).

قال الطيبي: (قوله:«بشروا ولا تنفروا» من باب المقابلة المعنوية؛ إذ الحقيقة أن يقال: بشروا ولا تنذروا، واستأنسوا ولا تنفروا، فجمع بينهما ليعم البشارة والنّذارة الاستئناس والتنفير)[1]

[1] ـ شرف الدين الحسين بن الطّيبي، الكاشف عن حقائق السنن، مصدر سابق، ج8، ص2590.

وأضاق ابن حجر بعد نقله كلام الطّيبي: (ويظهر لي أن النّكتة في الإتيان بلفظ البشارة وهو الأصل، وبلفظ التنفير وهو اللازم، وأتى بالذي بعده على العكس للإشارة إلى أن الإنذار لا ينفى مطلقا، بخلاف التنفير، فاكتفى بما يلزم عنه الإنذار وهو التنفير، فكأنه قيل إن أنذرتم فليكن بغير تنفير، كقوله تعالى: ﴿ **فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا** ﴾ [طه: 44])[1].

وقال العيني رحمه الله: (فإن قلت: كان المناسب أن يقال بدل: «ولا تنفروا» لا تنذروا؛ لأنّ الإنذار وهو نقيض التبشير لا التنفير. قلت: المقصود من الإنذار التنفير، فصرح بما هو المقصود منه)[2].

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «أَلَمْ أُخْبَرْ أَنَّكَ تَقُومُ اللَّيْلَ وَتَصُومُ النَّهَارَ» قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «فَلاَ تَفْعَلْ، قُمْ وَنَمْ، وَصُمْ وَأَفْطِرْ».

في الحديث طباق بين (اللّيل والنّهار)، وكذا بين: (قم ونم)، وبين (صم وأفطر).

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قَالَ اللَّهُ: يَسُبُّ بَنُو آدَمَ الدَّهْرَ، وَأَنَا الدَّهْرُ، بِيَدِي اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ»

في الحديث طباق بين الكلمتين الأخيرتين،

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ العُطَاسَ، وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ ....».

بين: (يحب ويكره) طباق إيجاب.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «آيَةُ المُنَافِقِ ثَلاَثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ»

طباق الإيجاب بين كلمتي: (وعد وأخلف)، وبين كلمتي: (اؤتمن وخان). وفائدة هذا الطّباق إلى جانب تحسين الكلام، ساعد على توضيح المعنى، وإيصاله للسّامع بلفظ وجيز.

---

[1] ـ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج9، ص478.

[2] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري. مصدر سابق، ج2، ص70 ـ 71.

ثانيا: طباق السّلب

عَنْ عَمْرو بْن العَاصِ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جِهَارًا غَيْرَ سِرٍّ يَقُولُ: «إِنَّ آلَ أَبِي ـ قَالَ عَمْرٌو: فِي كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ بَيَاضٌ ـ لَيْسُوا بِأَوْلِيَائِي، إِنَّمَا وَلِيِّيَ اللَّهُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ».

في الحديث من البديع ما يسمّى بطباق السّلب بين (ليسوا بأوليائي، وإنّما وليّي)، فلفظ الولاية جاءت ابتداء منفيًّا بليس، ثمّ جاء مثبتًا.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَيْسَ الوَاصِلُ بِالْمُكَافِئِ، وَلَكِنِ الوَاصِلُ الَّذِي إِذَا قُطِعَتْ رَحِمُهُ وَصَلَهَا»

في الحديث طباق سلب بين: (ليس الواصل)، (ولكن الواصل). وطباق الإيجاب بين (قطعت) و(وصلها).

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لاَ يَجِدُ أَحَدٌ حَلاَوَةَ الإِيمَانِ حَتَّى يُحِبَّ المَرْءَ لاَ يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ».

في الحديث طباق سلب بين قوله: (يحب)، و(لا يحبه).

وفي حديث أبي ذرّ: «وَلاَ يُكَلِّفُهُ مِنَ العَمَلِ مَا يَغْلِبُهُ، فَإِنْ كَلَّفَهُ مَا يَغْلِبُهُ فَلْيُعِنْهُ عَلَيْهِ»

بين (لا يكلّفه) و(كلّفه) طباق سلب، فالعبارة الأولى جاءت منفية، بينما جاءت الثّانية مثبتة.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ بَعْضِ حِيطَانِ المَدِينَةِ، فَسَمِعَ صَوْتَ إِنْسَانَيْنِ يُعَذَّبَانِ فِي قُبُورِهِمَا، فَقَالَ: «يُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، وَإِنَّهُ لَكَبِيرٌ، كَانَ أَحَدُهُمَا لاَ يَسْتَتِرُ مِنَ البَوْلِ، وَكَانَ الآخَرُ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ».

في الحديث استعمال طباق السّلب في كلمة (يعذّبان)، حيث ذكرها في ابتداء الكلام لإثبات عذاب المقبورين، ثمّ أعقبها ببيان نفي كون عذابهما من الكبائر في اعتقاد النّاس، أو ليس بكبير عليهما تركه، والتّحرّز منه [1].

[1] ـ ينظر القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم، مصدر سابق، ج2، ص118، ويحي بن شرف النّووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج، مصدر سابق، ج3، ص201.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرَعَةِ، إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الغَضَبِ».

بين: (ليس الشّديد)، و(إنّما الشّديد) طباق سلب.

وفي حديث ابن صائد قَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَأْذَنُ لِي فِيهِ أَضْرِبْ عُنُقَهُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنْ يَكُنْ هُوَ لاَ تُسَلَّطُ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ فَلاَ خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ».

في الحديث طباق السّلب بين: (يكن)، و(لم يكن).

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّاسِ، فَأَثْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ ذَكَرَ الدَّجَّالَ، فَقَالَ: «إِنِّي أُنْذِرُكُمُوهُ، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ أَنْذَرَهُ قَوْمَهُ، لَقَدْ أَنْذَرَهُ نُوحٌ قَوْمَهُ، وَلَكِنِّي سَأَقُولُ لَكُمْ فِيهِ قَوْلًا لَمْ يَقُلْهُ نَبِيٌّ لِقَوْمِهِ، تَعْلَمُونَ أَنَّهُ أَعْوَرُ، وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ».

نلحظ أنّ في الحديث طباق سلب، حيث بيّن النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم بأنّ الدّجّال الذي يدّعي الرّبوبية أعور، بينما الله جلّ وعلا ليس بأعور؛ إذ هو منزّه عن كلّ نقص وعيب.

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لاَ يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ خَبُثَتْ نَفْسِي، وَلَكِنْ لِيَقُلْ لَقِسَتْ نَفْسِي».

ورد في متن الحديث طباق السّلب بين: (لا يقولنّ)، و(ليقل)

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: عَطَسَ رَجُلاَنِ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَشَمَّتَ أَحَدَهُمَا وَلَمْ يُشَمِّتِ الآخَرَ، فَقِيلَ لَهُ، فَقَالَ: «هَذَا حَمِدَ اللَّهَ، وَهَذَا لَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ».

في الحديث طباق سلب بين: (حمد الله)، و(لم يحمد الله).

المطلب الثّاني: المقابلة

تعريف المقابلة لغة واصطلاحا:

أوّلا: المقابلة لغة: المواجهةُ [1].

قال ابن فارس عند مادّة (قبل): (القاف والباء واللام: أصل واحد صحيح تدلّ كَلِمُهُ كلُّها على مواجهة الشيء للشيء، ويتفرع بعد ذلك)[2].

ثانيا: المقابلة اصطلاحا: هي أن تجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وبين ضديهما[3].

وممّن ذكر المقابلة: قدامة بن جعفر في كتابه: نقد الشّعر، فقال: (صحة المقابلات وهي أن يصنع الشّاعر معاني يريد التوفيق بين بعضها وبعض، أو المخالفة، فيأتي في الموافق بما يوافق، وفي المخالف بما يخالف على الصحّة، أو يشرط شروطاً، ويعدد أحوالاً في أحد المعنيين، فيجب أن يأتي فيما يوافقه بمثل الذي شرطه وعدده، وفيما يخالف بأضداد ذلك)[4]. ثمّ مثّل لذلك بأمثلة.

المقابلة وأهميّة استعمالها من خلال كتاب الأدب من صحيح البخاري

عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ يَهُودَ أَتَوُا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكُمْ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: عَلَيْكُمْ، وَلَعَنَكُمُ اللَّهُ، وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ. قَالَ: «مَهْلًا يَا عَائِشَةُ، عَلَيْكِ بِالرِّفْقِ، وَإِيَّاكِ وَالعُنْفَ وَالفُحْشَ» قَالَتْ: أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ: «أَوَلَمْ تَسْمَعِي مَا قُلْتُ؟ رَدَدْتُ عَلَيْهِمْ، فَيُسْتَجَابُ لِي فِيهِمْ، وَلاَ يُسْتَجَابُ لَهُمْ فِيَّ».

ورد في الحديث مقابلتين، فالأولى عند قوله: «عَلَيْكِ بِالرِّفْقِ، وَإِيَّاكِ وَالعُنْفَ». وفائدتها تأكيد المعنى، وأنّ الأمر مبنيّ على الرّفق قطعا ومطلقا كما ذكر في باب الاطناب.

---

[1] ـ ينظر أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، معجم ديوان الأدب، مصدر سابق، ج3، ص279. وأبو نصر محمد بن أحمد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مصدر سابق، مادّة (قبل)، ج5، ص75.

[2] ـ أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، مصدر سابق،مادّة (قبل)، ج5، ص51.

[3] ـ أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكّاكي مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص424.

[4] ـ قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادي، أبو الفرج، نقد الشّعر، الناشر: مطبعة الجوائب ـ قسطنطينية، الطبعة: الأولى، 1302هـ ، ص47.

والثّانية عند قوله: «فَيُسْتَجَابُ لِي فِيهِمْ، وَلاَ يُسْتَجَابُ لَهُمْ فِيَّ».

وجاء في حديث الغار: «اللَّهُمَّ إِنَّهُ كَانَ لِي وَالِدَانِ شَيْخَانِ كَبِيرَانِ، وَلِي صِبْيَةٌ صِغَارٌ».

في الحديث مقابلة بين: «شَيْخَانِ كَبِيرَانِ»، و«صِبْيَةٌ صِغَارٌ».

عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «كُلُّ أُمَّتِي مُعَافًى إِلَّا المجَاهِرِينَ، وَإِنَّ مِنَ المجَاهَرَةِ أَنْ يَعْمَلَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ عَمَلًا، ثُمَّ يُصْبِحَ وَقَدْ سَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَيَقُولَ: يَا فُلاَنُ، عَمِلْتُ البَارِحَةَ كَذَا وَكَذَا، وَقَدْ بَاتَ يَسْتُرُهُ رَبُّهُ، وَيُصْبِحُ يَكْشِفُ سِتْرَ اللَّهِ عَنْهُ»

في الحديث مقابلة بين: «وَقَدْ بَاتَ يَسْتُرُهُ رَبُّهُ، وَيُصْبِحُ يَكْشِفُ سِتْرَ اللَّهِ».

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى البِرِّ، وَإِنَّ البِرَّ يَهْدِي إِلَى الجَنَّةِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَصْدُقُ حَتَّى يَكُونَ صِدِّيقًا. وَإِنَّ الكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الفُجُورِ، وَإِنَّ الفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَكْذِبُ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَّابًا»

كلّ من: الصّدق والبر والجنّة ويصدق وصدّيقا، قد قابلتها: الكذب والفجور والنّار ويكذب وكذّابا.

عَنْ حَارِثَةَ بْنِ وَهْبٍ الخُزَاعِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ الجَنَّةِ؟ كُلُّ ضَعِيفٍ مُتَضَاعِفٍ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبَرَّهُ. أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ النَّارِ؟ كُلُّ عُتُلٍّ جَوَّاظٍ مُسْتَكْبِرٍ».

جاء ضمن سياق الحديث مقابلة في الكلام؛ حيث إنّه ذكر أهل الجنّة وأخصّ صفاتهم، ثمّ أردف بذكر أهل النّار وأخصّ صفاتهم. وفي قوله: «كُلُّ ضَعِيفٍ مُتَضَاعِفٍ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبَرَّهُ» قد حملت معنى الذلّ والخضوع الافتقار لله عزّ وجل، وهي أعلى مقامات العبودية لله، والتي تنافي الكبر والبطر والجفاء والغلظة المذكورة آخر الحديث.

وقد مرّ ذكر معنى: (الضّعيف والمتضاعف) عند ذكر الجناس. وسنذكر معنى (العتل والجوّاظ) عن العلماء، ثمّ نردفه بذكر شيء من كلام الشّراح في معنى الحديث، لتتّضح صورة المقابلة بين ألفاظ الحديث ومعانيه.

قال الخليل رحمه الله: (الجوَّاظةُ: الرَّجل الأكول، ويقال: بل الفاجِر)[1].

وقال أبو عمر إسحاق بن مرّار رحمه الله: (الجوَّاظْ: الذي لا يستقيم على أمر واحد، الذي يُصانع هؤلاء وهؤلاء)[2].

وقال ابن قتيبة رحمه الله: (أخبرني السجستاني سهل بن محمد عن أبي زيد الأنصاري سعيد بن أوس بن ثابت أنه قال: الجواظ الكثير اللّحم المختال في مشيته يقال جاظ يجوظ جوظانا. وقال الأصمعي فيه نحو ذلك)[3].

وقال في غريب القرآن عند الآية من سورة القلم: (العتل: الغليظ الجافي)[4].

وقال ابن دريد رحمه الله: (الجَوّاظ: الغليظ الجافي)[5].

وقال أيضا: (ورجل عتل إِذا كَانَ جَافيا غليظا)[6].

وقال الأزهري رحمه الله: (وأمّا قَوْله تَعَالَى: ﴿ عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ﴿١٣﴾ ﴾ [القلم: 13] جاء فِي التَّفسير أَن العُتُلّ ههنا: الشَّديد الخصومة، وجاء في التَّفسير أَيضا أنه: الجافي الخُلُق اللئيمُ الضَرِيبةِ، وهو في اللُّغَة: الغليظ الجافي)[7].

---

[1] ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، مصدر سابق ، مادّة (جوظ)، ج6، ص170.

[2] ـ أبو عمرو إسحاق بن مرّار الشيباني، معجم الجيم، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الناشر: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1394هـ ـ 1974م، ج1، ص135.

[3] ـ أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، غريب الحديث لابن قتيبة، ج1، ص256. وينظر الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادّة (جوظ)، ج3، ص421. و ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، مادّة (جوظ)، ج1، ص495. وابن سيده المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، مصدر سابق، ج7، ص537.

[4] ـ أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، غريب القرآن، مصدر سابق ، ص478. وينظر ابن جرير الطّبري، جامع البيان في تأويل القرآن، مصدر سابق ، ج23، ص535 . 536.

[5] ـ أبو بكر بن دريد، جمهرة اللغة، مصدر سابق، مادّة (جوظ)، ج2، 1042.

[6] ـ أبو بكر بن دريد، المصدر نفسه، مادّة (عتل)، ج1، ص403.

[7] ـ أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللّغة، مصدر سابق، مادّة (عتل)، ج2، ص90. وينظر أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مصدر سابق، مادّة (عتل)، ج5، ص19.

وفي معنى الحديث قال القاضي عياض رحمه الله: (وقوله: في أهل الجنة: «كل ضعيف متضعف»، وفى الرواية الأخرى: «أَشْعَثَ مَدْفوعٌ بِالْأَبْواب»[1] هو صفة نفى الكبرياء والجبروت التي هي صفة أهل النار، ومدح التواضع والخمول والتذلل لله ـ عز وجل ـ وحضّ عليه. وقد يكون الضعف هنا رقة القلوب ولينها، وإجابتها للإيمان، كما قال: «أَتَاكُمْ أَهْلُ اليَمَنِ، أَضْعَفُ قُلُوبًا»[2]. ويروى: «ألين، وأرق أفئدة» [3]. وقد يكون المراد: أنّها لأكثر أهل الجنة، أي ضعف الناس عامتهم، والمستضعفون: المحتقرون في الدنيا عند أهلها منهم، وهو الأظهر بالحديث، كما قالوا: ﴿ قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ ﴿١١١﴾ ﴾ [الشّعراء: 111] وكقولهم: ﴿ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنۢ بَيۡنِنَآۗ ﴾ [الأنعام: 53] وهم سواد المؤمنين وجمهورهم كما قدمناه؛ ولأن أهل الظهور في الدنيا والرياسة يحجبهم ذلك عن الإيمان؛ لقساوة قلوبهم، وشموخ نفوسهم، واستكبارهم ورغبتهم في الاتباع، ولأنّ أكثر الكفار والعتاة والمترفين بخلاف هذه الصفة التي وصف بها أهل الجنة، وبالصفة التي وصف بها أهل النار. فالحال راجعة في الوجهين إلى الأكثر والأغلب)[4].

وقال النّووي رحمه الله: (أهل الجنة كل ضعيف متضعف أنه الخاضع لله تعالى المذل نفسه له سبحانه وتعالى ضد المتجبر المستكبر)[5].

وفي عمدة القاري لبدر الدّين العيني رحمه الله: (قوله: «كل ضعيف» مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي: هو كل ضعيف متضاعف، المراد بالضعيف ضعيف الحال لا ضعيف البدن، والمتضاعف بمعنى المتواضع، ويروى: «متضعف» و«مستضعف» أيضا، والكل يرجع إلى معنى واحد هو الذي يستضعفه الناس ويحتقرونه لضعف حاله في الدنيا أو متواضع متذلل خامل الذكر، ولو أقسم يمينا طمعا في كرم الله بإبراره لأبرّه، وقيل: لو دعاه لأجابه. قوله: «عتلّ» هو

---

[1] ـ جزء من حديث أبي هريرة أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل الضّعفاء والخاملين، رقم (2622)، ج4، ص2024. وكتاب الجنّة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، رقم (2854)، ج4، ص2191. وتمامه: «رُبَّ أَشْعَثَ، مَدْفُوعٍ بِالْأَبْوَابِ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ لَأَبَرَّهُ».

[2] ـ ينظر هامش صفحة 443.

[3] . ينظر صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب تفاضل الإيمان ورجحان أهل اليمن فيه، رقم (52)، ج1، ص73. وهو عند غيره.

[4] ـ القاضي عياض، إكمال المعْلِم بفوائد مسلم، مصدر سابق، ج8، ص383، 384.

[5] ـ يحيى بن شرف النّووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، مصدر سابق، ج17، ص181.

الغليظ الشديد العنف. والجواظ، بفتح الجيم وتشديد الواو وبالظاء المعجمة: المنوع أو المختال في مشيته، والمراد أن أغلب أهل الجنة وأغلب أهل النار، وليس المراد الاستيعاب في الطرفين)[1].

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَالَ فِي المِسْجِدِ، فَثَارَ إِلَيْهِ النَّاسُ لِيَقَعُوا بِهِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعُوهُ، وَأَهْرِيقُوا عَلَى بَوْلِهِ ذَنُوبًا مِنْ مَاءٍ، أَوْ سَجْلًا مِنْ مَاءٍ، فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُيَسِّرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ»

في هذا الحديث نجد المقابلة في قوله: «فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُيَسِّرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ» وسيقت المقابلة تأكيدا للمعنى الذي دلّ عليه الحديث، وتحسينا للكلام. وكما هو ملاحظ فالعبارة جمعت من أنواع البديع السّجع والجناس والطّباق لتزيد المعنى المراد قوّة والكلام بهاء، وهذا دون أدنى تكلّف لتظهر لنا بلاغته صلّى الله عليه وسلّم وجوامع كلمه التي خُصّ بها.

أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: اسْتَيْقَظَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، مَاذَا أُنْزِلَ مِنَ الخَزَائِنِ، وَمَاذَا أُنْزِلَ مِنَ الفِتَنِ، مَنْ يُوقِظُ صَوَاحِبَ الحُجَرِ ـ يُرِيدُ بِهِ أَزْوَاجَهُ حَتَّى يُصَلِّينَ ـ رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ فِي الآخِرَةِ».

في قوله: «رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ فِي الآخِرَةِ» مقابلة؛ إذ الكاسية جاءت في مقابل العارية، والدّنيا قابلتها الآخرة.

[1] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري. مصدر سابق، ج22، ص220. وينظر: أحمد القسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج13، ص90.

المطلب الثّالث: التورية :

تعريف التّورية لغة واصطلاحا:

أوّلا: التورية لغة: الإخفاء والسّتر. يقال: ورّيت الخبر أوريه تورية: إذا سترته وأظهرت غيره[1]. ووارَيْتُ الشيء، أي: أخفيته. وتَوارى هو، أي: استتر[2].

قال الخليل: التَّوْرِيةُ: إخفاء الخبر وعدم إظهار السِّر، تقول: وَرَّيته تَوْرِيةً [3].

وعن أبو عبيد: (قال أبو عمرو: التورية الستر يقال منه: وريت الخبر أوريه تورية؛ إذا سترته وأظهرت غيره. قال أبو عبيد: ولا أراه مأخوذا إلا من وراء الإنسان لأنه إذا قال: وريته، فكأنه إنما جعله وراءه حيث لا يظهر)[4].

وقال الحميري اليمني: (ورَّى الأمرَ؛ أي أخفاه. وورّى عمّا في نَفْسِه إذا أخفاه وأظهر غيره)[5]

ثانيا: التورية اصطلاحا: أمّا تعريفها اصطلاحا، فقد عرّفها أبو المظفّر رحمه الله بقوله: (التورية هي أن تكون الكلمة بمعنيين، فتريد أحدهما، فتورّي عنه بالآخر)[6].

وقال عنها ابن أبي الأصبع العدواني رحمه الله: (هي أن تكون الكلمة تحتمل معنيين، فيستعمل المتكلم أحد احتماليها ويهمل الآخر، ومراده ما أهمله لا ما استعمله)[7].

وعرّفها الشّريف الجرجاني رحمه الله بقوله: هي أن يريد المتكلم بكلامه خلاف ظاهره [8].

---

[1] ـ أبو بكر بن الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، مصدر سابق، ج1، ص330.

[2] ـ أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مصدر سابق، مادّة (ورى)، ج5، ص552.

[3] ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، مصدر سابق ، مادّة (وري)، ج8، ص301.

[4] ـ أبو عبيد القاسم بن سلام، غريب الحديث لأبي عبيد، مصدر سابق، ج1، ص197 ـ 198. وينظر : أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق البغدادي الحَرْبي، غريب الحديث، مصدر سابق، ج2، ص760. وأبو بكر بن الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، ج1، ص330. وأبو منصور الأزهري، تهذيب اللّغة، مادّة (وري)، ج11، ص257.

[5] ـ نشوان بن سعيد الحميري اليمني، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري / مطهر بن علي الإرياني / د يوسف محمد عبد الله، الناشر: دار الفكر المعاصر ـ بيروت ـ لبنان، دار الفكر ـ دمشق ـ سورية، الطبعة الأولى، 1420هـ ـ 1999م، ج11، ص7141. الأجزاء بترقيم تسلسلي واحد.

[6] ـ أبو المظفر الشّيزري، البديع في نقد الشعر، مصدر سابق، ص60.

[7] ـ ابن أبي الأصبع العدواني، تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، مصدر سابق، ص268.

[8] ـ الشّريف الجرجاني، كتاب التّعريفات، مصدر سابق، ص 134.

وقد يطلق عليها البعض اسم الإيهام؛ لكون المتكلّم يوهم المخاطب عكس ما يعنيه ويريده. قال شهاب الدّين النّويري: (وأما الإيهام ـ ويقال له التورية والتخييل ـ فهو أن يذكر ألفاظا لها معان قريبة وبعيدة، فإذا سمعها الإنسان سبق إلى فهمه القريب، ومراد المتكلّم البعيد)[1]

روعة تورية النّبيّ وأصحابه من خلال كتاب الأدب من صحيح البخاري

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ البَادِيَةِ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَتَى السَّاعَةُ قَائِمَةٌ؟ قَالَ: «وَيْلَكَ، وَمَا أَعْدَدْتَ لَهَا» قَالَ: مَا أَعْدَدْتُ لَهَا إِلَّا أَنِّي أُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، قَالَ: «إِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ» فَقُلْنَا: وَنَحْنُ كَذَلِكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ» فَفَرِحْنَا يَوْمَئِذٍ فَرَحًا شَدِيدًا، فَمَرَّ غُلاَمٌ لِلْمُغِيرَةِ وَكَانَ مِنْ أَقْرَانِي، فَقَالَ: «إِنْ أُخِّرَ هَذَا، فَلَنْ يُدْرِكَهُ الهَرَمُ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ».

قال القاضي عياض: (وحديث: «إن يعش هذا الغلام فعسى ألاّ يدركه الهرم حتى تقوم الساعة» يفسره الحديث الذى قبله: كانت الأعراب إذا قدموا على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يسألونه عن الساعة، متى الساعة؟ فنظر إلى أحدث إنسان منهم فقال: «إن يعش هذا لم يدركه الهرم، قامت عليكم ساعتكم»، وهذا يدل أن المراد بساعتكم: موتكم، ويكون هذا مثل الحديث الآخر: «أرأيتكم ليلتكم هذه على رأس مائة عام، لا يبقى ممن هو على وجه الأرض أحد» [2])[3].

وقال القرطبي رحمه الله: (وقوله: «إن يعش هذا لم يدركه الهرم، قامت عليكم ساعتكم» هذه الرواية: رواية واضحة حسنة، وهي المفَسِّرةُ لكل ما يرد في هذا المعنى من الألفاظ المشكلة، كقوله في حديث أنس: «حتى تقوم الساعة» وفي لفظ آخر: «القيامة»، فإنَّه يعني به ساعة المخاطبين وقيامتهم، كما تقدم في تفسير الراوي، لقوله: يعني بذلك: أن ينخرم ذلك القرن)[4].

---

[1] ـ شهاب الدين أحمد النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، مصدر سابق، ج7، ص131. وينظر ابن حجة الحموي، خزانة الأدب وغاية الأرب، تحقيق: عصام شعيتو، الناشر: مكتبة الهلال . بيروت . لبنان، الطّبعة الأولى، 1987م، ج2، ص39.

[2] ـ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب السّمر في العلم، رقم (116)، ج1، ص34. وكتاب الصّلاة، باب ذكر العشاء والعتمة ومن رآها واسعا، رقم (564)، ج1، ص117، وباب السّمر في الفقه والخير بعد العشاء، رقم (601)، ج1، ص123. وصحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، رقم (2537)، ج4، ص1965. وهو عند غيرهما.

[3] ـ القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم، مصدر سابق، ج8، ص508، 509. وينظر المؤلّف، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، ج1، ص359. وابن قرقول، مطالع الأنوار على صحاح الآثار، مصدر سابق، ج3، ص437.

[4] ـ أحمد القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، مصدر سابق، ج7، ص304.

وقال الدّاودي: («تأتيكم ساعتكم»: يعني: موتكم. وكانوا أعرابًا خشي أن يقول لهم: ما أدري متى الساعة، فيرتابوا، فكلمهم بالمعاريض التي فيها مندوحة عن الكذب)[1].

وللتوربشتي عند قول النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم «حتى تقوم عليكم ساعتكم» قوله: (الساعة جزء من أجزاء الزمان، ويعبر بها عن القيامة. وقد ورد في كتاب الله تعالى، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم على أقسام ثلاثة: الساعة الكبرى. وهي بعث الناس للجزاء. والساعة الوسطى: وهي انقراض القرن الواحد بالموت. والساعة الصغرى وهي موت الإنسان. والمراد منها ها هنا الساعة الوسطى)[2].

وقال الكرماني: (يريد بساعتهم موتهم وانقراض عهدهم إذ من مات فقد قامت قيامته وكيف والقيامة الكبرى لا يعلمها إلا الله تعالى. فإن قلت السؤال عن الكبرى والجواب بالصغرى فلا مطابقة قلت هو من باب الأسلوب الحكيم ومر الحديث في آخر كتاب الأدب توجيهات أخر مثل أنه تمثيل لتقريب الساعة لا يراد منها حقيقة قيامها إذ الهرم لا حد له أو علم صلى الله عليه وسلم أن ذلك المشار إليه لا يعمر ولا يعيش)[3].

وبناء على ما مرّ نقله من كلام العلماء، يمكن القول أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم أراد بقيام السّاعة انقراض أهل ذلك العصر، وعلى اعتبار أنّ السّائل فهم من هذا القيامة الكبرى فهي تورية. ويدلّ على هذا حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رِجَالٌ مِنَ الأَعْرَابِ جُفَاةً، يَأْتُونَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَسْأَلُونَهُ: مَتَى السَّاعَةُ؟ فَكَانَ يَنْظُرُ إِلَى أَصْغَرِهِمْ فَيَقُولُ: «إِنْ يَعِشْ هَذَا لاَ يُدْرِكْهُ الهَرَمُ حَتَّى تَقُومَ عَلَيْكُمْ سَاعَتُكُمْ»، قَالَ هِشَامٌ: يَعْنِي مَوْتَهُمْ[4].

---

[1] ـ عن ابن الملقّن في التّوضيح لشرح الجامع الصّحيح، ج28، ص581. قال في ج29، ص609 (قال الداودي: والذي جاوبهم به هو من المعاريض التي فيها مندوحة عن الكذب، وقال لهم ذلك؛ لئلا يرتابوا إذا قال لهم: لا علم لي، فإذا تمكن الإيمان معهم قبلوا ما يقال لهم). وينظر ابن الدّماميني، مصابيح الجامع، ج9، ص359. وابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج14، ص38. وأحمد القسطلّاني، إرشاد السّاري لشرح البخاري، ج13، ص515.

[2] ـ التوربشتي، الميسر في شرح مصابيح السنة، مصدر سابق، ج4، ص1181. وينظر: الطيبي، الكاشف عن حقائق السنن، مصدر سابق، ج11، ص3481. والمظهري، المفاتيح في شرح المصابيح، مصدر سابق، ج5، ص456.

[3] ـ شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج23، ص28. وينظر: وبدر الدين العيني، مصدر سابق، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج23، ص147.

[4] ـ صحيح البخاري. كتاب الرّقاق. باب سكرات الموت. رقم (6511)، ج8، ص107. ومسلم. كتاب الفتن وأشراط الساعة. باب قرب الساعة. برقم (2952)، ج4، ص2269

قال البيضاوي عند هذا الحديث: (أراد بالساعة انقراض القرن الذين هم من عدادهم، ولذلك أضاف إليهم)[1].

أمّا إذا اعتبرنا أنّ السّائل فهم مقصود كلام النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم فهو جواب بالأسلوب الحكيم، (معناه: دعوا السؤال عن وقت القيامة الكبرى فإنها لا يعلمها إلا الله واسألوا عن الوقت الذي يقع فيه انقراض عصركم فهو أولى لكم؛ لأن معرفتكم به تبعثكم على ملازمة العمل الصالح قبل فوته لأنّ أحدكم لا يدري من الذي يسبق الآخر)[2].

ومن تتبّع روايات الحديث يجد أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم كان يتكرّر عليه هذا السّؤال، فكان يجيب كلّ سائل بحسبه. فيستعمل التّورية مع من يريد معرفة الإسلام، أو هو حديث عهد به يخشى عليه أن يكذّبه خاصّة من يتصوّر أنّ مثل هذا لا يخفى على الأنبياء والمرسلين. أمّا غير هذا فيرشده إلى ما هو أجدر بالسّؤال عنه، والاهتمام والاشتغال به. والله أعلم.

ومن تورية الصّحابة في كتاب الأدب، ما ذكره البخاري، قال: قَالَ إِسْحَاقُ: سَمِعْتُ أَنَسًا: مَاتَ ابْنٌ لِأَبِي طَلْحَةَ، فَقَالَ: كَيْفَ الغُلاَمُ؟ قَالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ: هَدَأَ نَفَسُهُ، وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ قَدِ اسْتَرَاحَ. وَظَنَّ أَنَّهَا صَادِقَةٌ.

وأصل الحديث ذكره البخاري في كتاب الجنائز باب من لم يظهر حزنه عند المصيبة، عن أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: اشْتَكَى ابْنٌ لِأَبِي طَلْحَةَ، قَالَ: فَمَاتَ، وَأَبُو طَلْحَةَ خَارِجٌ، فَلَمَّا رَأَتِ امْرَأَتُهُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ هَيَّأَتْ شَيْئًا، وَنَحَّتْهُ فِي جَانِبِ البَيْتِ، فَلَمَّا جَاءَ أَبُو طَلْحَةَ قَالَ: كَيْفَ الغُلاَمُ، قَالَتْ: قَدْ هَدَأَتْ نَفْسُهُ، وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ قَدِ اسْتَرَاحَ، وَظَنَّ أَبُو طَلْحَةَ أَنَّهَا صَادِقَةٌ، قَالَ: فَبَاتَ، فَلَمَّا أَصْبَحَ اغْتَسَلَ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ أَعْلَمَتْهُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ، فَصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ أَخْبَرَ النَّبِيَّ بِمَا كَانَ مِنْهُمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُبَارِكَ لَكُمَا فِي لَيْلَتِكُمَا» قَالَ سُفْيَانُ: فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ: فَرَأَيْتُ لَهُمَا تِسْعَةَ أَوْلاَدٍ كُلُّهُمْ قَدْ قَرَأَ القُرْآنَ.

---

[1] ـ القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، مصدر سابق، ج3، ص385. وينظر الطيبي، الكاشف عن حقائق السنن، مصدر سابق، ج11، ص3482.

[2] ـ نقله كلّ من ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج14، ص708، وبدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج23، ص147. وأحمد القسطلّاني، إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري، ج13، ص515. عن الكرماني ولم أجده في مظانّه من كتابه؛ الكواكب الدّراري.

ففي قولها: "هَدَأَ نَفَسُهُ" فهم منها أنّه قد زال عنه ألم المرض، وارتاحت نفسه، ومقصودها من الكلام أنّه قد مات؛ بأن لم يعد يتنفّس ورفعت روحه عن جسده. وفي قولها: " وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ قَدِ اسْتَرَاحَ"، فهِمَ قد استراح من المرض وألمه، لكن أرادت قد استراح من نّصب الدّنيا.

قال المهلب رحمه الله: (في قول أم سليم: "هدأ نفسه، وأرجو أن يكون قد استراح" التسلية عن المصائب بالتعريض من الكلام الذى يحتمل معنيين، فإنها أخبرت بكلام لم تكذب فيه، ولكن ورّت به عن المعنى الذى كان يحزنها، ألا ترى أنّ نفَسُه قد هدأ كما قالت بالموت وانقطاع النفس، وأوهمته أنّه استراح قلقُه، وإنّما استراح من نّصب الدنيا وهمّها)[1].

وقال القاضي عياض رحمه الله: (وقوله في حديث أم سليم في ابنها: "هدأ نفسه" رويناه بفتح الفاء من النَّفَسْ، وبسكونها من النَّفْس عرضت له بسكون وجعه، وكان قد مات فجاءت بلفظ مشترك يصلح للوجهين معا)[2].

وفي كشف المشكل لابن الجوزي رحمه الله: (وقولها: "قد هدأت نفسه". وهذا لأنّ النفس كانت قلقة شديدة الانزعاج بالمرض فسكنت بالموت، فلذلك قالت: "أرجو أن يكون قد استراح"، وهذا من المعاريض، وإنّما يستعمله أرباب الذّكاء والفطنة عند الحاجة إليه)[3].

وعن بدر الدّين العيني رحمه الله: (قولها: "وأرجو أن يكون قد استراح"، من حسن المعاريض، وهو ما احتمل له معنيان: فإنّها أخبرت بكلام لم تكذب فيه، ولكن ورت به عن المعنى الذي كان يحزنها، ألا يرى أن نفَسه قد هدأَ، كما قالت بالموت وانقطاع النّفس، وأوهمته أنّه استراح من قلقه، وإنّما استراح من نّصب الدّنيا وهمّها)[4].

تنبيه: قول سفيان فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ: "فَرَأَيْتُ لَهُمَا تِسْعَةَ أَوْلاَدٍ كُلُّهُمْ قَدْ قَرَأَ القُرْآنَ". هم أولاد مولودهم عبد الله. قال ابن الجوزي: (وهذا المولود سماه النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله، وجاءه أولاد. وقوله: فرأيت تسعة أولاد كلهم قد قرأ القرآن، يعني لهذا المولود. واسم أولاد

---

[1] ـ عن ابن ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطال، مصدر سابق، ج3، ص285. وينظر ج9، ص357. وابن الملقّن، التّوضيح لشرح الجامع الصّحيح، ج28، ص637.

[2] ـ القاضي عياض، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، مصدر سابق، ج2، ص22. وينظر: ابن قرقول، مطالع الأنوار على صحاح الآثار، مصدر سابق ، ج4، ص197.

[3] ـ أبو الفرج بن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، مصدر سابق ، ج3، ص200.

[4] ـ بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج8، ص142. وينظر ج22، ص340.

عبد الله: القاسم وعمير وزيد وإسماعيل ويعقوب وإسحاق ومحمد وعبد الله وإبراهيم وعمر ومعمر وعمارة، وكان مِنْ هؤلاء تسعةً قد قرأوا القرآن، وكان له من البنات عبدة وكلثم ورقية وأم أبان)[1].

قال ابن بطّال: (قال الشيخ أبو الحسن بن القابسي[2] : إنما حملت أم سليم حين مات الغلام بعبد الله بن أبي طلحة، والتسعة الذين قرءوا القرآن هم أولاد عبد الله هذا. وروى معمر عن ثابت، عن أنس، "أنه لما جامعها قالت له: أرأيت لو أن رجلاً أعارك عارية، ثم بدا له فأخذها، أكنت تجزع؟ قال: لا، قالت: إن الله أعارك ابنك وقد أخذه، فالله أحق أن ترضى بفعله وتُسلم إليه، فغدا إلى الرسول فأخبره بقولها، فقال: «اللهم بارك لهما في ليلتهما»، فولدت غلامًا كان اسمه عبد الله، وكان من خير أهل زمانه"[3] ولقد أخذت أم سليم في الصبر إلى أبعد غاية، على أنّ النّساء أرقُّ أفئدة، لأنّنا نقول: ما في النّساء ولا في الجِلّة من الرّجال مثل أمّ سليم، لأنها كانت تسبق الكثير من الشجعان إلى الجهاد، وتحتسب في مداواة الجرحى، وثبتت يوم حنين في ميدان الحرب والأقدام قد زلت، والصفوف قد انقضت، والمنايا قد فغرت، فالتفت إليها الرسول وفى يدها خنجر، فقالت: يا رسول الله أُقتل هؤلاء الذين ينهزمون عنك كما تقتل هؤلاء الذين يحاربونك، فليسوا بشرٍ منهم[4])[5].

---

[1] ـ أبو الفرج بن الجوزي، المصدر السابق، ج3، ص200. وينظر أسماءهم عند ابن سعد (أبو عبد الله محمد بن سعد)، الطّبقات الكبرى، مصدر سابق، ج5، ص55.

[2] ـ أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري القروي المالكي، المعروف بابن القابسي، الإمام، الحافظ، الفقيه، العلامة، عالم المغرب، كان إماماً عالما في علم الحديث ومتونه وأسانيده وجميع ما يتعلق به، وصنف في الحديث كتاب " الملخص " جمع فيه ما اتصل إسناده من حديث مالك بن أنس، في كتاب " الموطإ " رواية أبي عبد الله عبد الرحمن بن القاسم المصري، وهو على صغر حجمه جيد في بابه. ولد سنة: 324هـ، وتوفّي سنة: 403هـ . ينظر ابن خلّكان، وفيات الأعيان،ج3، ص320.322. والذّهبي، سير أعلام النّبلاء، ج17، ص158.162.

[3] ـ ينظر الحديث في مصنف عبد الرزاق(كتاب الجامع للإمام معمر بن راشد الأزدي رواية الإمام عبد الرزاق الصنعاني منشور كملحق بمصنّفه)، مصدر سابق ، باب من مات له ولد، رقم (20140)، ج11، ص139 . 140.

[4] ـ ينظر السّيرة النّبويّة لابن هشام، مصدر سابق، ج2، ص446. وابن حبّان، السيرة النبوية وأخبار الخلفاء، تحقيق: عزيز بك وجماعة من العلماء، الناشر: الكتب الثقافية ـ بيروت، الطبعة الثالثة، 1417هـ، ج1، ص349 ـ 350. والثّقات لابن حبّان، ج2 ص71.

[5] ـ شرح صحيح البخاري لابن بطال، مصدر سابق ، ج3، ص285 ـ 286.

المطلب الرّابع: أسلوب الحكيم

تعريف أسلوب الحكيم

الحكيم لغة: الحكيم مأخوذ من الحكمة، وهو المنع.

قال ابن فارس رحمه الله: (الحاء والكاف والميم أصل واحد، وهو المنع. وأول ذلك الحكم، وهو المنع من الظلم. وسميت حكمة الدابة لأنها تمنعها، يقال حكمت الدابة وأحكمتها. ويقال: حكمت السفيه وأحكمته، إذا أخذت على يديه. قال جرير[1]: [الكامل]

أَبَنِي حَنِيفَةَ أَحْكِمُوا سُفَهَاءَكُم إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمُ أَنْ أَغْضَبَا.

والحكمة هذا قياسها، لأنها تمنع من الجهل. وتقول: حكمت فلانا تحكيما منعته عما يريد)[2].

وهو منسوب إلى الحكمة قال الخليل رحمه الله: (الحِكمةُ: مرجعُها إلى العدل والعِلم والحلم. ويقال: أحْكَمَتْه التَجارِب إذا كان حكيما. وأحْكَمَ فلانٌ عنّي كذا، أي: مَنَعَه، قال: [الوافر] "أَلَمّا يَحْكُمُ الشُعَراءُ عَنّي" [3])[4].

وقال أبو بكر بن الأنباري رحمه الله: (وقولهم: رجل حكيم فيه ثلاثة أقوال:

حكى لنا أبو العباس عن ابن الأعرابي أنه قال: الحكيم: المتيقظ المتنبّه العالم. واحتج بقول بشر بن أبي حازم[5]: [الطويل]

تناهَيتَ عن ذكرِ الصبابِة فاحكُم وما طربي ذكراً لرسمٍ بسَمْسَمِ

معناه: فتنبّه وتيقّظ.

وقال آخرون: الحكيم معناه في كلام العرب: المتقن للعلم، الحافظ له. أُخذ من قول

---

[1] ـ ينظر ديوان جرير، مصدر سابق ، ص13.

[2] ـ أبو الحسين أحمد بن فارس، مقاييس اللّغة، مادّة (حكم)، مصدر سابق ، ج2، ص91.

[3] ـ الشّاهد مذكور بلا نسبة، ولم أقف من عزاه لقائل معيّن ممّن ذكره من علماء أو محقّقين.

[4] ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، مصدر سابق، مادّة (حكم)، ج3، ص66. وينظر: جمهرة اللّغة لابن دريد، مصدر سابق، مادّة (حكم)، ج1، ص564.

[5] ـ ينظر البيت في ديوان بشر بن أبي حازم، مصدر سابق ، ص192.

العرب: قد أحكمت الأمر والعلم إذا أتقنته. قالوا: فأصل الحكيم: المحكم، فصرف عن: مفعل، إلى: فعيل؛ كما قال عمرو بن معدي كرب:[الوافر]

أَمِنْ ريحانةَ الداعي السَّميعُ يُؤَرِّقُني وأصحابي هجوعُ[1]

معناه: المسمع.

وقال آخرون: الحكيم معناه في كلام العرب: الذي يردُّ نفسه ويمنعها من هواها. أخذ من قولهم: قد أحكمت الرجل: إذا رددت عن رأيه. قال أبو بكر: حكاه لنا أبو العباس عن ابن الأعرابي. قال: ويقال: يا فلان أحكم بعضهم عن بعض؛ أي: ردَّ بعضهم عن بعض. وقال: إنما سُميت حَكَمَة الفرس حَكَمَة، لأنها ترد من غَرْبِهِ .

ويقال: حكم الرجل يحكم: إذا تناهى وعقل. وإنما قيل للقاضي: حاكم، وحكم، لعقله، وكمال أمره)[2].

تعريف أسلوب الحكيم اصطلاحا: هو تلقي المخاطب بغير ما يترقب، أو السّائل بغير ما يتطلّب [3].

قال الخطيب القزويني رحمه الله: (ومن خلاف المقتضى ما سمّاه السكّاكي الأسلوب الحكيم، وهو تلقي المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده تنبيها على أنّه الأولى بالقصد، أو السّائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيها على أنّه الأولى بحاله، أو المهمّ له)[4].

وممّن ذكر أسلوب الحكيم من القدامى: أبو الفرج المعافى في كتابه: الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي[5]، ثمّ مثّل له بذكر قصّة الحجّاج مع الغضبان القبعثري[6]، وقال

---

[1] ـ ينظر ديوان الشاعر، جمع: مطاع الطرابيشي، الناشر: مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الثانية، 1405هـ.1985م، ص140.

[2] ـ أبو بكر بن الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، مصدر سابق ، ج1، ص109 ـ 110.

[3] ـ أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكّاكي، مفتاح العلوم للسّكّاكي، مصدر سابق، ص327.

[4] ـ الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، مصدر سابق، ص70.

[5] ـ ينظر أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحي الجريرى، الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى 1426هـ ـ 2005م، ص259.

[6] ـ غضبان بن يزيد القبعثري الشّيباني البصري، روى عن ابن مسعود رضي الله عنه، ينظر محمد بن إسماعيل البخاري، التّاريخ الكبير، ج7، ص108. وابن عساكر، تاريخ دمشق، ج48، ص62 ـ 67.

عبد القاهر الجرجاني في معرض كلامه عن التّقديم والتّأخير (وكقول الذي قال له الحجَّاجُ: "لأَحْمِلَنَّكَ على الأَدْهمِ". يريد القَيْد، فقال على سبيل المغالَطةِ: "ومِثلُ الأميرِ يَحْملُ على الأَدهم والأشْهب")[1]، فعبّر عليه باسم المغالطة. وقد عبّر عنه الجاحظ قبلُ باسم اللغز في الجواب[2]. ثمّ ذكر أمثلة في ذلك.

الأسلوب الحكيم واستعماله في كتاب الأدب من صحيح البخاري

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَتَى السَّاعَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَا أَعْدَدْتَ لَهَا» قَالَ: مَا أَعْدَدْتُ لَهَا مِنْ كَثِيرِ صَلاَةٍ وَلاَ صَوْمٍ وَلاَ صَدَقَةٍ، وَلَكِنِّي أُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، قَالَ: «أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ».

قال الطّيبي: (قوله: «مَا أَعْدَدْتَ لَهَا» سلك مع السائل طريق الأسلوب الحكيم؛ لأنه سأل عن وقت الساعة وإبان إرسائها، فقيل له: فيم أنت من ذكراها؟ وإنما يهمك أن تهتم بأهبتها، وتعتني بما ينفعك عند إرسائها من العقائد الحقة والأعمال الصالحة)[3].

قال الكرماني: (فإن قلت كيف طابق ما أعددت لها للسؤال قلت سلك مع السائل طريق الأسلوب الحكيم وهو تلقي السائل بغير ما يطلب مما يهمه)[4].

وعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَنَازَةٍ، فَجَعَلَ يَنْكُتُ الأَرْضَ بِعُودٍ، فَقَالَ: «لَيْسَ مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ فُرِغَ مِنْ مَقْعَدِهِ مِنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ» فَقَالُوا: أَفَلاَ نَتَّكِلُ؟ قَالَ: «اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ، ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝ ﴾ [الليل:5] » الآيَةَ.

قال الطّيبي: ("أفلا نتكل" أفلا نعتمد على ما كتب لنا في الأزل، ونترك العمل؟ يعني: إذا سبق القضاء لكل واحد منا بالجنة أو النار، فأيّ فائدة في السعي؛ فإنّه لا يردّ قضاء الله

---

[1] ـ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق ، ص138. وما ذكره الجرجاني جزء من قصّة الغضبان القبعثري.

[2] ـ ينظر أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، مصدر سابق ، ج2، ص90.

[3] ـ الحسين بن محمد الطيبي، الكاشف عن حقائق السنن، ج10، ص3201. وينظر: بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري. ج22، ص305. وأحمد القسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ج8، ص179 / ج13، ص179. وعلي القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، مرجع سابق، ج9، ص214.

[4] ـ شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، ج22، ص35 ـ 36. وينظر ابن حجر القسطلّاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج14، ص44.

وقدره؟ وأجاب عليه الصلاة والسلام بقوله: «اعملوا» وهو من الأسلوب الحكيم، منعهم صلى الله عليه وسلم عن الاتّكال وترك العمل، وأمرهم بالتزام ما يجب على العبد من امتثال أمر مولاه، وهو عبوديته عاجلا، وتفويض الأمر إليه آجلا، يعني: أنتم عبيد، ولا بد لكم من العبودية، فعليكم بما أمرتم به، وإيّاكم والتّصرف في الأمور الإلهية، لقوله تعالى: ﴿ **وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦** ﴾ [الذّاريات: 56] فلا تجعلوا العبادة وتركها سببا مستقلا لدخول الجنة والنار، بل أمارات وعلامات لها، ولا بد في الإيجاب من لطف الله وكرمه، أو خذلانه كما ورد «وَلَا يَدْخُلُ أَحَدُكُمْ الجَنَّةَ بِعَمَلِهِ»[1] الحديث)[2].

وفي ختام هذا الفصل يقال أنّ الكلام عن علم البديع جاء وفق ما وُجد من أنواعٍ في أحاديث كتاب الأدب، وبما ظهر لي، كما أنّ هناك بعض الوجوه تنازعها علمان، فاكتُفيَ بذكرها في أحدهما. وهذا مع يقيني الأكيد بوجود نقص، وأخطاء سواء في هذا الفصل أو في الفصول السّالفة الذّكر، والمعصوم من عصمه الله، ونستغفر الله من كلّ خلل، والحمد لله رب العالمين.

---

[1] ـ ينظر صحيح البخاري، كتاب الرّقاق، باب القصد والمداومة على العمل، رقم (6463) (6464) (6467)، ج8، ص98 . 99. وصحيح مسلم، كتاب صفة القيامة والجنّة والنّار، رقم (2816) (2818)، ص2169 ـ 2171. والحديث مخرج في عامّة كتب السّنّة بألفاظ متقاربة عن جابر بن عبد الله.

[2] ـ الطيبي، الكاشف عن حقائق السنن، ج2، ص538. وينظر: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري للكرماني، ج7، ص139 ـ 140. والعيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري. ج8، ص273. والقسطلّاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ج3، ص460. والمناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، مصدر سابق، ج2، ص13.

الخاتمة

الحمد لله على ما أعطى وأنعم، وعلى ما تفضل به وأكرم، والشكر له بما علّم وألهم، وأوضح وأفهم، والصّلاة والسّلام على من أرسله الله إلى سائر الأمم، وخصّه ربّه بجوامع الكلم، ودقائق الحكم، فانقذ الله به البشريّة من ظلمات وظلم، إلى نور من اتّبعه نجى وسلم.

يستخلص من خلال ما سبق ذكره من أحاديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وما حوته من درر بلاغيّة غالية، ومحاسن ذات درجات من الفصاحة عالية، مع وضوح العبارة، ودقّة الإشارة، وغير ذلك من الصّفات التي ميّزت كلام رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، ليدلّ جميل كلامه واعتداله في كمال، على عظم خلقه وفضله على غيره في جميع الأمور والخلال. يستخلص مجموعة من الفوائد التي يصعب عدّها، ومن أهمّ النّتائج والتّوصيات التي تستفاد من هذا البحث؛ بما دلّ وأرشد إليه العلماء، ما يرد إجماله ذكرا كالآتي:

ـ تقع بلاغة النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم في أعلى درجات البلاغة التي حباه الله بها، ولا يمكن لأحد أن يدّعي أنّه قد يأتي بكلام قد يصل به ـ فضلا من أن يتعدّاه ـ لشيء من محاسن عباراته، وعلوّ وبلاغته صلّى الله عليه وسلّم.

ـ من ميزات كلامه صلّى الله عليه وسلّم، أنّه يجتمع له صنوف من المحاسن البلاغيّة مع كثرتها في كلام له قصير حتّى إنّك تلحظ أنّ المتضادّات تتنازعه لتَوافُقِ كلّ فنّ مع تلك العبارة من دون ما تناقض.

ـ كثرة الشّواهد البلاغية في كلامه صلّى الله عليه وسلّم، مع ملاءمتها لسياق الكلام، وتناسبها مع مقتضى الحال دون أدنى تكلّف في استعمال هذه الشّواهد.

ـ استعماله صلّى الله عليه وسلّم كلمات سهلة واضحة بعيدة عن حدّ الغرابة، خالية من أيّ تعقيد أو غموص يعود سلبا على معنى الكلام أو مبناه، ممّا يجعل فهم كلامه في متناول كلّ من لّه أدنى دراية بلسان العرب، وأساليب كلامها.

ـ كلام النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم صورة واضحة لتعاليم الدّين الإسلامي السّمحة التي جاء بها، ومرآة تعكس عظيم خلق النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وحسن تعامله مع كلّ شرائح

المجتمع بتنوّعها، ومن فاتته صحبة النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم تأدّبا وتعلّما، لا يفوته أن يستقيَ ذلك من أحاديثه عليه الصلاة السّلام.

ـ الاعتناء بإبراز بلاغة كلام النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وبيان محاسنه هو أحد أهمّ الأسباب التي تجعل اللّغة العربيّة في علوّ عن كلّ اللّغات، وبعيدة عن كلّ ما يُكادُ لها ولأهلها للحطّ من قدرها وصهرها؛ من خلال نظريّات ودسائس غربيّة مغشوشة، ومدارس أدبية ـ زعموا ـ مشبوهة.

ـ لا بدّ من الاعتناء باستعمال الشّاهد البلاغي المأخوذ من الحديث النّبوي حال التّعرّض لعلم البلاغة، لأجل إبراز بلاغة النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، والتّنبيه على علوّ مرتبتها.

ـ تعتبر البلاغة النّبوية المتميّزة التي تظهر في ثنايا كلام رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، أحد الأدلّة التي يستأنس بها في ردّ ودحض شبه أهل الزّيغ والضّلال الذين يشكّكون في سنّة رسوله الله صلّى الله عليه وسلّم، ويطعنون في أئمّتها الذين تكفّلوا بنقلها إلينا مع تمييز صحيحها من سقيمها، على مرّ الأزمنة والقرون إلى يوم النّاس هذا، وكلام نبيّنا صلّى الله عليه وسلّم قد أوتي من وجوه البلاغة ما يجعل حديثه متميّزا على كلام غيره من الفصحاء البلغاء، بَلْهَ إذا كان كلام غيرهم.

ـ الاتّفاق على تقديم بلاغة النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وفصاحة كلامه على غيره من البلغاء الفصحاء، علم من أعلام نبوّته؛ حيث أخبر صلّى الله عليه وسلّم بأنّه أفصح العرب، وبأنّه أعطيَ جوامع الكلم، وصدقه بما أخبر دليل على نبوّته.

ـ النّظر في كلام النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وما معه من فصيح كلام العرب، يحمل المرء على الإقرار بتقدّم هؤلاء في ذا الميدان، ويكسب المرء بلاغة عالية تمكّنه من حسن التّعبير، كما تكسبه ملكة تمكّنه من الحكم على كلام غيره. ثمّ الانتقال بعد ذلك إلى الوقوف على حقيقة إعجاز القرآن الكريم الذي تحدّى الله به الثّقلين على أن يأتوا بمثله، فما استطاعوا، وهذا رغم عدائم الشّديد لنبيّه وتكذيبه، وحرصهم العنيد على معارضة، وهم البلغاء الفصحاء.

والحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على نبيّه وآله وصحبه أجمعين.

الفهارس العامّة

1 ـ فهرس الآيات القرآنية

2 ـ فهرس الأحاديث النّبويّة

3 ـ فهرس الآثار

4 ـ فهرس الأعلام المترجم لهم

5 ـ فهرس الأشعار والأرجاز

6 ـ فهرس المصادر والمراجع

7 ـ فهرس تفصيلي للموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

الآية	السّورة	رقم الآية	الصّفحة
الفاتحة			
﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ ﴾		6	188
البقرة			
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ﴾		21	270
﴿ كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ۝٦٥ ﴾		65	122
﴿ وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦٓ ﴾		67	47
﴿صَفۡرَآءُ﴾ ﴿ فَاقِعٞ ﴾		69	48
﴿ لَّا ذَلُولٞ ﴾ ﴿ تُثِيرُ ٱلۡأَرۡضَ ﴾		71	48
﴿مُسَلَّمَةٞ ﴾ ﴿ لَّا شِيَةَ ﴾		71	48
﴿فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ﴾		72	48
﴿ وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ ﴾		87	16
﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾		117	438
﴿ فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ ﴾		194	345
﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ ﴾		210	232
﴿ وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ﴾		220	36
﴿ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِ ﴾		220	36
﴿ فَأۡتُواْ حَرۡثَكُمۡ أَنَّىٰ شِئۡتُمۡ ﴾		223	346
﴿فَإِذَا بَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ﴾		232	11
﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾		274	35
﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَا ﴾		286	93

آل عمران

﴿ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ ﴾.....64..... 347

﴿ وَكَيۡفَ تَكۡفُرُونَ وَأَنتُمۡ تُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ ﴾.....101..... 306

﴿لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ ﴾.....128..... 158

﴿ فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡۖ ﴾.....159..... 285

النساء

﴿ وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ ﴾.....34..... 328

﴿ وَٱضۡرِبُوهُنَّۖ ﴾.....34..... 135

﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ ﴾.....36..... 62

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ ﴾.....48 ـ 116..... 83

﴿مَّن يَشۡفَعۡ شَفَٰعَةً حَسَنَةٗ يَكُن لَّهُۥ نَصِيبٞ مِّنۡهَاۖ ﴾.....85..... 110.47

﴿ وَمَن يَكۡسِبۡ خَطِيٓـَٔةً أَوۡ إِثۡمٗا ﴾.....112..... 329

﴿ وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلٗا ۝١٢٢ ﴾.....122..... 266

المائدة

﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ ﴾.....5..... 38

﴿ وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلۡإِيمَٰنِ فَقَدۡ حَبِطَ عَمَلُهُۥ ﴾.....5..... 215

﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ فِيهَا هُدٗى وَنُورٞۚ ﴾.....44..... 16

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ ﴾....101..... 263

الأنعام

﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ﴾..... 232

﴿ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنۢ بَيۡنِنَآۗ ﴾.....53..... 465

﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ﴾.....58..... 232

﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ ﴾.....90..... 187

﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلۡجِنَّ وَخَلَقَهُمۡۖ ﴾ .....100..... 202
﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ ﴾ .....101..... 438
﴿ وَلَا تَسُبُّواْ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾.....108..... 160
﴿ أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ ﴾.....122..... 367
﴿ قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ ﴾.....151..... 264

الأعراف

﴿ وَنَزَعۡنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنۡ غِلّٖ ﴾.....43..... 378
﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ ﴾.....53..... 232
﴿ وَرَحۡمَتِي وَسِعَتۡ كُلَّ شَيۡءٖۚ ﴾.....156..... 144. 203
﴿ وَإِذۡ نَتَقۡنَا ٱلۡجَبَلَ فَوۡقَهُمۡ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٞ ﴾.....171.....337. 364

الأنفال

﴿ فَٱنۢبِذۡ إِلَيۡهِمۡ عَلَىٰ سَوَآءٍۚ ﴾.....58..... 348
﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يُهَاجِرُواْ ﴾.....72..... 222

التوبة

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَابَآءَكُمۡ ﴾.....23..... 222
﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ ٱللَّهِۖ ﴾...30..... 202
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ١١٩ ﴾ .....119..... 36

يونس

﴿ لَهُمۡ قَدَمَ صِدۡقٍ عِندَ رَبِّهِمۡ ﴾ .....2..... 180
﴿ إِنَّمَا بَغۡيُكُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡۖ ﴾ .....23..... 36
﴿ إِلَّا قَوۡمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُواْ كَشَفۡنَا عَنۡهُمۡ عَذَابَ ٱلۡخِزۡيِ ﴾ .....98..... 273

هود

﴿ وَلَقَدۡ اَرۡسَلۡنَا نُوحًا اِلٰى قَوۡمِهٖۤ اِنِّىۡ لَكُمۡ نَذِيۡرٌ مُّبِيۡنٌ ٢٥ ﴾ .....25..... 37

﴿ بَادِيَ ٱلرَّأۡيِ ﴾ .....27..... 37

﴿وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ﴾ .....40..... 37

﴿ أَقۡلِعِي ﴾ .....44..... 37

﴿ٱلۡجُودِيِّۖ ﴾.....44..... 37

﴿ يَقۡدُمُ قَوۡمَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَأَوۡرَدَهُمُ ٱلنَّارَۖ ﴾ .....98..... 180

يوسف

﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلۡعِيرَ ﴾ .....82..... 312. 389

﴿ يَٰبَنِيَّ ٱذۡهَبُواْ فَتَحَسَّسُواْ مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ ﴾ .....87..... 335

الرعد

﴿ وَٱلَّذِينَ يَصِلُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ ﴾ .....21..... 223

﴿ يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ ﴾.....39..... 272. 273

إبراهيم

﴿ كَشَجَرَةٖ طَيِّبَةٍ أَصۡلُهَا ثَابِتٞ﴾ .....24 ـ 25 370

﴿ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٖ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ﴾ .....26..... 126

النّحل

﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ .....33..... 232

﴿ فَهَلۡ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ﴾ .....35..... 232

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ ﴾ .....90..... 36

﴿ فَإِذَا قَرَأۡتَ ٱلۡقُرۡءَانَ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ ﴾ .....98..... 392

الإسراء

﴿ قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡ ﴾ .....31..... 264

﴿قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ ﴾.....100..... 143. 251

﴿ قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ ﴾.....110..... 313

الكهف

﴿مَّوۡبِقٗا ﴿٥٢﴾﴾ .....52..... 48

﴿مَصۡرِفٗا ﴿٥٣﴾﴾ .....53..... 37

طه

﴿ قَالَ خُذۡهَا وَلَا تَخَفۡۖ ﴾ .....21..... 298

﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا ﴾ .....44..... 459

﴿ مَكَانٗا سُوٗى ﴿٥٨﴾ ﴾ .....58..... 347

﴿وَعَنَتِ ٱلۡوُجُوهُ لِلۡحَيِّ ٱلۡقَيُّومِۖ ﴾ .....111..... 36

الأنبياء

﴿ وَجَعَلۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ كُلَّ شَيۡءٍ حَيٍّۖ ﴾ .....30..... 35

﴿ فَفَهَّمۡنَٰهَا سُلَيۡمَٰنَۚ ﴾ .....79..... 129

الحج

﴿ ثَانِيَ عِطۡفِهِۦ ﴾ .....9..... 48

﴿ فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ ﴾ .....30..... 422

﴿وَٱجۡتَنِبُواْ قَوۡلَ ٱلزُّورِ ﴿٣٠﴾ ﴾ .....30..... 36

﴿ فَتَخۡطَفُهُ ٱلطَّيۡرُ ﴾ .....31..... 422

﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ ﴾ .....52..... 17.15

﴿ثُمَّ بُغِيَ عَلَيۡهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُۗ ﴾ .....60..... 36

﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٍۚ ﴾ .....78..... 341

المؤمنون

﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيۡنَهُمۡ ﴾ .....101..... 252

الفرقان

﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ﴾ .....68..... 49

الشعراء

﴿ قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ ١١١ ﴾ .....111..... 465

﴿ وَأَنذِرۡ عَشِيرَتَكَ ٱلۡأَقۡرَبِينَ ٢١٤ ﴾ .....214..... 252

النمل

﴿ قَالَتۡ إِنَّ ٱلۡمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرۡيَةً أَفۡسَدُوهَا ﴾ .....34..... 228

القصص

﴿ إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ ﴾ .....56..... 188

﴿ إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَوۡمِ مُوسَىٰ ﴾ .....76..... 48

﴿لَتَنُوٓأُ ﴾ .....76..... 48

﴿أُوْلِي ٱلۡقُوَّةِ ﴾.....76..... 48

﴿ٱلۡفَرِحِينَ ﴾ .....76..... 48

﴿وَيۡكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقۡدِرُۖ ﴾ .....82..... 48

العنكبوت

﴿ وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيۡهِ حُسۡنٗاۖ ﴾.....8..... 36

﴿ فَإِيَّيَ فَٱعۡبُدُونِ ٥٦ ﴾ .....56..... 260

الأحزاب

﴿ مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٖ مِّن قَلۡبَيۡنِ فِي جَوۡفِهِۦۚ ﴾.....4..... 452

يس

﴿ نُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَنَكۡتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمۡۚ ﴾ .....12..... 392

الصّافّات

﴿ فِي سَوَآءِ ٱلۡجَحِيمِ ٥٥ ﴾.....55..... 348.347

﴿ طَلۡعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ ٦٥ ﴾.....65..... 368.348

﴿ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ بِفَٰتِنِينَ ١٦٢ إِلَّا مَنۡ هُوَ صَالِ ٱلۡجَحِيمِ ١٦٣ ﴾.....163.162..... 165

غافر

﴿ ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ ﴾ .....7..... 203

﴿مِثۡلَ دَأۡبِ﴾ .....31..... 37

فصلت

﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ فَٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡعَمَىٰ ﴾ .....17..... 188

﴿ وَلَا تَسۡتَوِي ٱلۡحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُۚ ﴾ .....34..... 283

﴿ ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡۖ ﴾ .....40..... 114

الشورى

﴿ وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴿٥٢﴾ ﴾ .....52..... 188

﴿يُوبِقۡهُنَّ﴾ .....34..... 48

﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ ﴾ .....40..... 404

الزخرف

﴿وَكَمۡ أَرۡسَلۡنَا مِن نَّبِيّٖ فِي ٱلۡأَوَّلِينَ ﴿٦﴾ ﴾ .....6..... 15

الدّخان

﴿ يَوۡمَ تَأۡتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٖ مُّبِينٖ ﴿١٠﴾ ﴾ .....10..... 136

الأحقاف

﴿ وَإِذۡ صَرَفۡنَآ إِلَيۡكَ نَفَرٗا مِّنَ ٱلۡجِنِّ ﴾.....29 إلى 32..... 37

الحجرات

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ ﴾ .....1..... 180

﴿ إِنَّ بَعۡضَ ٱلظَّنِّ إِثۡمٞۖ ﴾ .....12..... 119

﴿ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ ﴾ .....13..... 227

الذّاريات

﴿ ضَيۡفِ إِبۡرَٰهِيمَ ٱلۡمُكۡرَمِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾ .....24..... 48

﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾ .....56..... 476.270

النجم

﴿ مِن نُّطْفَةٍ إِذَا تُمْنَىٰ ﴿٤٦﴾ ﴾ .....46..... 167

الرّحمن

﴿ حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ ﴿٧٢﴾ ﴾ .....82..... 218

الواقعة

﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱلْمَآءَ ٱلَّذِى تَشْرَبُونَ ﴾ .....70.68..... 36

الحديد

﴿ كِفْلَيْنِ ﴾ .....28..... 47

الممتحنة

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ ﴾.....1..... 222

﴿ لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ ﴾ .....8..... 97

المنافقون

﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ ﴾ .....6..... 150

الطلاق

﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ ﴾ .....2..... 11

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ۚ ﴾ .....3..... 11

القلم

﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿٤﴾ ﴾ .....4.....283

﴿ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍۭ بِنَمِيمٍ ﴿١١﴾ ﴾ .....11..... 48

﴿ عُتُلٍّۭ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ﴿١٣﴾ ﴾ .....13..... 464

نوح

﴿ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ﴾.....4.3..... 272

القيامة:

﴿ وُجُوهٌ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ ۝٢٣ ﴾ .....22.23..... 145

المرسلات

﴿ جِمَٰلَتٞ صُفۡرٞ ۝٣٣ ﴾ .....33..... 48

النّبأ

﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلۡعَظِيمِ ۝٢ ﴾ .....1 ـ 2..... 14

البروج

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ﴾ .....10..... 166

الطارق

﴿ فَمَهِّلِ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَمۡهِلۡهُمۡ رُوَيۡدَۢا ۝١٧ ﴾ .....17..... 121

البلد

﴿ وَهَدَيۡنَٰهُ ٱلنَّجۡدَيۡنِ ۝١٠ ﴾ .....10..... 187

الليل

﴿ فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ ﴾ .....5..... 118.49

﴿ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلۡعُسۡرَىٰ ۝١٠ ﴾ .....10..... 318

الزلزلة

﴿ فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ ۝٧ ﴾.....8.7..... 282.157

التكاثر

﴿ كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ۝٤ ﴾ .....4.3..... 332

الهمزة

﴿وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ ۝١ ﴾ .....1..... 48

فهرس الأحاديث النّبويّة

طرف الحديث	الرّاوي	الصّفحة
«ابْتَاعِيهَا فَأَعْتِقِيهَا، فَإِنَّ الوَلاَءَ لِمَنْ أَعْتَقَ»	عائشة	152
«أَبْلِغُونِي حَاجَةَ مَن لَّا يَسْتَطِيعُ إِبْلَاغَهَا»	أبو الدّرداء وغيره	110
«أَتَاكُمْ أَهْلُ اليَمَنِ، أَضْعَفُ قُلُوبًا»	أبو هريرة	443 ـ 464
«أَتَدْرُونَ مَا الْمُفْلِسُ؟»	أبو هريرة	228
«إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ فَحَسُنَ إِسْلَامُهُ»	أبو سعيد الخدري	274
«إِذَا القَوْمُ نَصَرُوا النَّبِيَّ»	ابن سيرين	158
«إِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فِيهِ»	أبو سعيد الخدري	46
«إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ»	عمر بن الخطاب	152
«إِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ قَائِمٌ فَلْيَقْعُدْ»	الحسن البصري	297
«أَسَجْعٌ كَسَجْعِ الْأَعْرَابِ؟»	المغيرة بن شعبة	449
«أَشْعَثَ مَدْفوعٌ بِالْأَبْوابِ»	أبو هريرة	465
«أُعِيذُهُ مِنَ الهَامَّةِ والسَّامَّةِ وَكُلِّ عَيْنٍ لَامَّةٍ»	عبد الله بن عباس	452
«أَلَا إِنَّ مَثَلَ الْمُؤْمِنِينَ وَمَثَلَ تَوَادِّهِمْ»	النعمان بن بشير	67
«الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً»	أبو هريرة	300
«الْإِيمَانُ قَيَّدَ الْفَتْكَ، لَا يَفْتِكُ مُؤْمِنٌ»	الزبير بن العوام وغيره	300
«السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ»	أبو هريرة	81
«الشيخُ أملكُ لإِرْبِهِ»	عائشة	139
«الْعُسَيْلَةُ هِيَ الْجِمَاعُ»	عائشة	411
«العُلَمَاءُ أُمَنَاءُ الرُّسُلِ»	عائشة	17

طرف الحديث	الرّاوي	الصّفحة

«الْعُلَمَاءُ أُمَنَاءُ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ».....أنس بن مالك.....17

«الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ».....أبو بكرة..... 143

«الْكَرَمُ التَّقْوَى».....سمرة بن جندب..... 227

«اللهُمَّ آتِ نَفْسِي تَقْوَاهَا».....زيد بن أرقم..... 452

«اللهُمَّ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ فَمَنْ دَعوتُ عَلَيْهِ».....أنس بن مالك وغيره.....141

«اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ قَلْبٍ لَا يَخْشَعُ».....عبد الله بن عمرو..... 149

«اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الكِتَابِ، سَرِيعَ الحِسَابِ».....ابن أبي أوفى..... 452

«اليَمِينُ حَنَثٌ أَوْ نَدَمٌ».....عبد الله بن عمر..... 296

«أما إنكم تقلون عند الطمع ».....لا أصل له..... 449

«إِنَّ أَعْظَمَ المسْلِمِينَ جُرْمًا، مَنْ سَأَلَ».....سعد بن أبي وقاص..... 263

«إنّ الله لا يقبل من قلب غافلٍ لاهٍ».....أبو هريرة..... 451

«إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَبْعَثْكَ سَبَّابًا وَلَا لَعَّانًا».....خالد بن أبي عمران.... 158

«إِنَّ مِنَ البَيَانِ لَسِحْرًا».....ابن عُمر وغيره..... 354

«إِنَّمَا النِّسَاءُ شَقَائِقُ الرِّجَالِ».....عائشة..... 74

«إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الكُهَّانِ».....أبو هريرة..... 448 ـ 450

«أَهْوَنُ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا أَبُو طَالِبٍ».....عبد الله بن عباس.....58

«بِئْسَ مَطِيَّةُ الرَّجُلِ زَعَمُوا».....أبو مسعود الأنصاري، وحذيفة...40 ـ 261

« دَبَّ إِلَيْكُمْ دَاءُ الْأُمَمِ قَبْلَكُمُ الْحَسَدُ وَالْبَغْضَاءُ».....الزّبير بن العوّام..... 292

«تُسَمُّونَ أَوْلَادَكُمْ مُحَمَّدًا، ثُمَّ تَلْعَنُونَهُمْ».....أنس بن مالك..... 39

«خَيْرُ مَالِ الْمَرْءِ سِكَّةٌ مَأْبُورَةٌ».....سُوَيْد بن هُبَيْرَة..... 449

طرف الحديث	الرّاوي	الصّفحة

«ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ».....أبو هريرة..... 265

«سَمَّيْتُمُوهَ الْوَلِيدَ، غَيِّرُوا اسْمَهُ».....عمر بن الخطاب..... 39

«عُلَمَاءُ أُمَّتِي كَأَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلْ».....لا أصل له..... 17

«كُفْرٌ بالله مَن اِنْتَفَى مِن نَّسَبٍ وَإِنْ دَقَّ».....أبو بكر الصدّيق..... 82

«لَا تَحْقِرَنَّ مِنَ الْمَعْرُوفِ شَيْئًا».....جابر بن سليم..... 157

«لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَكُونَ السَّنَةُ كَالشَّهْرِ».....أبو هريرة وغيره..... 286

«لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ، حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»..... ...أنس بن مالك..... 281

«لَوْ أُهْدِيَ إِلَيَّ ذِرَاعٌ لَقَبِلْتُ».....أبو هريرة..... 430

«مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ».....أنس بن مالك..... 152

«مَا تَقُولُونَ فِي الزِّنَا؟».....المقداد بن الأسود.... 210

«مَنْ بَاعَ الْخَمْرَ فَلْيُشَقِّصِ الْخَنَازِيرَ».....المغيرة بن شعبة..... 115

«مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خُيَلاَءَ، لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ القِيَامَةِ».....عبد الله بن عمر..... 57

«مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ».....أبو هريرة..... 281

«مَنْ رَمَانَا بِاللَّيْلِ فَلَيْسَ مِنَّا».....أبو هريرة..... 265

«مَنْ وَجَدَ مِنْكُمْ سَعَةً فَلَمْ يُضَحِّ».....أبو هريرة..... 116

«وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، » .....أبو هريرة..... 124

«وَلَا يَدْخُلُ أَحَدُكُمْ الجَنَّةَ بِعَمَلِهِ».....جابر بن عبد الله... 476

«يَا حَكِيمُ، إِنَّ هَذَا المالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ ».....حكيم بن حزام..... 262

«يُجْمَعُ خَلْقُ أَحَدِكُمْ فِي بَطْنِ أُمِّهِ».....عبد الله بن مسعود... 272

«يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ».....أبو هريرة..... 125 ـ 126

فهرس الآثار

طرف الأثر	اسم قائله	الصّفحة
إذا غضب أعرض وأشاح	هند بن أبي هالة	100
أربت عن ذي يديك	عمر بن الخطاب	139
إنّ في النار أودية في ضحضاح	أبو المنهال الرياحي	413
تعلموا العربية، فإنها	عمر بن الخطاب	19
جهادك نفسك وهواك	الحسن البصرى	290
حدّث النّاس كلّ جمعة مرّة	عبد الله ابن عباس	451
حقيقة حسن الخلق بذل	الحسن البصري	285
خدمت رسول الله عشر سنين	أنس بن مالك	298
الظن ظنان	سفيان الثوري	120
فتنة الرجل في أهله وماله	حذيفة بن اليمان	251
كان ـ عمر بن الخطاب ـ لا يدع أحدا يتكنّى	ابن أبي حبيب	39
كره رسول الله المسائل وعابها	سهل بن سعد السّاعدي	263.268
لا تغتر بقولك: المرء مع من أحب	الحسن البصري	307
لا يأوي الضالة إلا ضال	عمر بن الخطاب	148
لا يحل لمسلم يسمع	عمر بن الخطاب	119
لست بحليم ولكني أتحالم	الأحنف بن قيس	293
اللهم إن كنت كتبتني	عمر بن الخطاب	273
ما غضبي على من أقدر عليه	معاوية بن أبي سفيان	297
مر من قبلك بتعلّم العربيّة	عمر بن الخطاب	19
معاذ الله، ولكن كنّا نقول: مؤمنين مذنبين	جابر بن عبد الله	289
من استطاع إلى الحج سبيلا ولم يحج	عمر بن الخطّاب	116
من علم من أخيه مروءة جميله	علي بن أبي طالب	119

فهرس الأعلام المترجم لهم

اسم العلم **الصفحة**

إبراهيم بن محمد بن عرفة النحوي..... 361
أحمد بن حفص..... 22
أحمد بن يحيى (ثعلب) 114
ثابت بن أسلم..... 44
أبو إسحاق المروزي..... 114
ابن الأعرابي..... 206
جبلة بن الأيهم..... 296
أبو البقاء العكبري..... 306
أبو بكر بن السراج..... 405
ابن التّين..... 388
ابن أبي جمرة..... 85
أبو الحسن بن القابسي..... 472
حمّاد بن سلمة..... 44
خالد بن أحمد الذّهلي..... 29
الدّاودي..... 166
أبو دلف العجلي..... 117
أبو الزّبير محمّد بن مسلم..... 43
أبو الزناد سراج..... 330
سهيل بن أبي صالح ذكوان..... 43
شمر..... 206
أبو صالح ذكوان السمان..... 43
أبو الصبر أيوب..... 99
صحار بن عيّاش..... 12

اسم العلم **الصفحة**

عبد الرحمن بن يعقوب الجهني..... 44
عبدان..... 26
العتابي..... 12
ابن عطاء الله..... 16
عكرمة مولى ابن عبّاس..... 43
العلاء بن عبد الرحمن..... 44
أبو العيال الهذلي..... 149
الفارسي..... 12
الغضبان القبعثري..... 474
أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين..... 360
ابن القوطية..... 238
الكرابيسي..... 41
ابن كلّاب..... 41
محمّد بن إسحاق..... 41
محمد بن الفضل البَلْخيُّ..... 22
محمّد بن يحيى الذّهلي..... 29
معمر بن راشد..... 159
أبو منصور (الكوسج) 266
المهلب بن أحمد..... 75
أبو موسى المديني..... 136
موسى بن عقبة..... 41
النضر بن شميل..... 41
يحيى بن أبي كثير..... 334
يعقوب بن إسحاق..... 405

فهرس الأشعار والأرجاز

البيت	البحر	القائل	الصفحة
قافية الألف			
إِذَا لَمْ تَخْشَ عَاقِبَةَ اللَّيَالِي وَلَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا تَشَاءُ فَلَا وَاللَّهِ مَا فِي العَيْشِ خَيْرٌ وَلَا الدُّنْيَا إِذَا ذَهَبَ الْحَيَاءُ	الوافر	أبو تمام	117
.... قَدْ مَاتَ قَوْمٌ وَهُمْ فِي النَّاسِ أَحْيَاءٌ	البسيط	سابق البربري	272
قافية الباء			
أُعاتِبُ ذَا المودَّةِ مِنْ صَديقٍ إذا مَا رَابَني مِنْهُ اجْتِنابُ إذا ذَهَبَ العِتابُ فَلَيْسَ وُدٌّ ويَبْقَى الوُدُّ مَا بَقِيَ العِتابُ	الوافر	على بن الجهم	137
يَلُفُّ طَوائفَ الفُرْسانِ وَهُوَ بلَفِّهِم أَرِبُ مجزوء	الوافر	أبو العيال الهذلي	149
لَعَمْرُ أبي عَمْرٍو لَقَدْ ساقَه المنَى إِلَى جَدَثٍ يُوزَى لَهُ بالأهاضِب	الطويل	صخر الغي	167
.... لَا يُعْرَفُ الحِلْمُ إِلَّا سَاعَةَ الْغَضَبِ	البسيط	مجهول قائله	292
الْعَقَلُ آفتُهُ الإِعْجَابُ وَالغَضَبُ وَالمالُ آفتُهُ التَّبْذِيرُ وَالنَّهَبُ	البسيط	علي بن ثابت	292
وَلَمْ أَرَ فِي الْأَعْدَاءِ حِينَ خَبَرْتُهُمْ عَدُوًّا لِعَقْلِ الْمَرْءِ أَعْدَى مِنَ الْغَضَبِ	الطويل	أبو العتاهية	292
شديد الأَسر يحملُ أَرْيَحِيّاً أخا ثقةٍ إذا الحدثان نابا	الوافر	بشر بن أبي حازم	308
أَبَنِي حَنِيفَةَ أَحْكِمُوا سُفَهَاءَكُم إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمُ أَنْ أَغْضَبَا	الكامل	جرير	472
قافية التاء			
سميتها إِذْ وُلدتْ تَمُوت والقبر صِهْرٌ ضَامِن زِمَّيْتُ لَيْسَ لِمَنْ ضُمِّنَه تَرْبِيتُ يَا بنت شيخ مَا لَهُ سبروت	الرجز	مجهول	266
أَشْكُو إِلَى مَوْلَايَ مِنْ مَوْلَاتِي تَرْبِطُ بِالْحَبْلِ أَكيرَعَاتِي	الرجز	مجهول	404
قافية الجيم			
بعيدُ نَدَى التغريد أَرفَعُ صَوْتِه سَحيلٌ وأدناه شَحيجٌ مُحَشرَجُ	الطويل	الشماخ	154

البيت	البحر	القائل	الصفحة
قافية الدال			
فأثْنُوا عَلَيْنا لَا أَبَا لأبِيكُمُ بأحْسابِنا إنَّ الثَّناءَ هُوَ الخُلْدُ	الطويل	الحادرة	272
فعدِّ عمّا تَرَى إذ لا ارتجاعَ لَهُ وانْمِ القُتُودَ على عَيْرانَةٍ أُجُدِ	البسيط	النابغة الذبياني	288
قافية الراء			
تَمَنَّى كتابَ اللهِ أوَّلَ لَيلهِ وآخِرَه لاقى حِمامَ المقادِرِ	الطويل	حسان أو كعب	16
نَحن فِي المِشْتاة نَدْعُو الجَفَلَى لَا ترى الآدِبَ فِينَا يَنْتقِرْ	الرمل	طرفة بن العبد	18
حتى إذا حَصَلَ الأمورُ وصارَ للحسبِ المصائِرْ أنشأتَ تطلبُ ما تَغَيّرَ بعدما نَشِبَ الأظافِرْ	مجزوء الكامل المرفل	الحطيئة	89
فيابن آدمَ مَا أَعدَدْتَ فِي مَهلٍ للَّه دَرُّك مَا تَأتِي وَمَا تَذَرُ	البسيط		121
وسِقْطٍ كعَينِ الدِّيكِ عاوَرْتُ صُحِبتِي أَبَاهَا وهَيَّأْنا لموقِعِها وَكْرَا	الطويل	ذو الرمة	399
فَلَا تُوبِسُوا بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ الثَّرَى فَإِنَّ الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ مُثْرِي	الطويل	جرير	415
يَسْعَى الفتَى لأُمُورٍ ليس يُدْرِكُها والنَفْسُ وَاحِدَةٌ وَالهَمُّ مُنْتَشرُ والمرءُ مَا عَاشَ مَمْدُودٌ لَهُ أَمَلٌ لَا يَنتَهِي العُمرُ حتَّى يَنتَهِي الأثرُ	البسيط	كعب بن زهير	391
قافية العين			
إِذَا لَمْ تَصُنْ عِرْضًا وَلَمْ تَخْشَ خَالِقًا وَتَسْتَحِ مَخْلُوقًا فَمَا شِئْتَ فَاصْنَعْ	البسيط	أبو دلف العجلي	117
أبَى اللهُ إلا عَدْلَهُ وقَضاءَهُ فلا النُّكْرُ مَعْروفٌ ولا العُرْفُ ضائع	الطويل	النابغة	190
قطَعْتُ بهَا أَرْضاً تَرَى وَجْهَ رَكْبِها إذَا مَا عَلَوْهَا مُكْفَأً غَيْرَ ساجِعِ	الطويل	ذو الرمة	446
أَمِنْ ريحانةَ الداعي السَّميعُ يُؤَرِّقُني وأصحابي هجوعُ	الوافر	عمرو بن معدكرب	473
قافية الغين			
تزج مِنْ دُنْياكَ بالبَلاغ وَبَاكِرِ الْمَعِدَةَ بِالدِّبَاغِ	الرجز	مجهول قائله	11

البيت	البحر	القائل	الصفحة
قافية الفاء			
عَنْجَرِدٌ تَحْلِفُ حين أَحْلِفُ كمِثْلِ شَيْطانِ الحَماطِ أَعْرَفُ	الرجز	مجهول قائله	367
قافية القاف			
رُزِقْتَ مَالاً وَلَمْ تُرْزَقْ مَنَافِعَهُ إنَّ الشقيَّ هُوَ المِحْرُومُ مَا رُزِقَا	البسيط	مجهول قائله	269
سَاهِمُ الوَجْهِ مِنْ جَدِيلَةَ أَو نَبْ هَانَ أَفْنَى ضِرَاءَهُ الإِطْلاَقُ	الخفيف	الأعشى	206
قافية اللام			
أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللَّهَ بَاطِلُ	الطويل	لبيد بن ربيعة	248
مَنَتْ لكَ أنْ تُلاقيني المنايا أُحادَ أُحادَ في الشهرِ الحلال	الرجز	عمرو ذو الكلب	
لَيْسَ الشجاع الَّذِي يحمي كتيبته يَوْم النزال ونار الْحَرْب تشتعل لَكِن فَتى غضّ طرفا أَو ثنى بصرا عَن الْحَرَام فَذَاك الْفَارِس البطل	البسيط	قائله مجهول	209 291
ولَقِيتُ ما لَقِيتْ مَعَدٌّ كلُّها وفقدتُ راحي في الشباب وخالي	الكامل	الجميح بن الطماح	308
وَقَدْ أَغْتَدَي والطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ قَيْد الأَوَابِدِ هَيْكَلِ	الطويل	امرؤ القيس	207
أَيَقْتُلُنِي وَالْمَشْرَفِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كأنْيابِ أغوَالِ	الطويل	امرؤ القيس	368
قافية الميم			
.... والخمرُ مشتقةٌ من الكرمِ	السريع	مجهول قائله	308
مَاذَا عَليّ أَن أَقُول كلما سبحت أَو صيلت يَا اللَّهُمَّ مَا أردد علينا شَيخنَا مُسلما	الرجز المشطور	منسوب للأعشى	177
إن تغد فِي دوني القِنَاعَ فإنني طَب بِأخذ الفارِسِ المستلئِم	الكامل	عنترة بن شداد	392
أَوْعَدَنِي بِالسِّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ رِجْلِي وَرِجْلِي شَثْنَةُ الْمَنَاسِمِ	الرجز	العديل بن الفرخ	405
وَكَمْ مِنْ عائبٍ قَوْلاً صَحِيحاً وآفتُه مِنَ الفَهْمِ السَّقِيمِ	الهزج	الْمتنبّي	410
تناهَيتَ عن ذكرِ الصبابةِ فاحكُم وما طربي ذكراً لرسمٍ بسَمْسَمِ	الطويل	بشر بن أبي حازم	473

البيت	البحر	القائل	الصفحة
قافية النون			
مهلاً أعاذلَ قد جَرَّبْتِ من خُلُقي أنِّي أجودُ لأقوام وإنْ ضنِنوا	البسيط	قعنب بن أمّ صاحب	121
فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُ فَإِنَّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ	الطويل	دثار بن شيبان	154
ولا تقولَنْ لشيءٍ سوفَ أفعَلُهُ حتى تَبَيَّنَ ما يَمني لكَ الماني	البسيط	أبو قلابة الهذلي	167
لَا تَأْمَنَنَّ وَإِنْ أَمْسَيْتَ فِي حَرَمٍ حَتَّى تُلَاقِيَ مَا يَمْنِي لَكَ الْمَانِي	البسيط	أبو قلابة الهذلي	168
سَأُعْمِلُ نَصَّ الْعِيسِ حَتَّى يَكُفَّنِي غِنَى الْمَالِ يَوْمًا أَوْ مَنَا الْحَدَثَانِ	الطويل	أعرابيّ من باهلة	168
أَلَمّا يَحْكُمُ الشُعَراءُ عَنّي	الوافر		472
قافية الهاء			
.... إياكِ أَعنِي واسمعي يَا جارهْ	الرجز	سهل بن مالك	53
.... إذْ أَصْبَحتْ بيدِ الشَّمال زِمامُها	الكامل	لبيد بن ربيعة	401
.... وَوصال رَحِمٍ قَدْ نَضَحَتْ بلَالَهَا	الكامل	الأعشى	415
من نظم ألفية ابن مالك الأندلسي			
ولا يجوز الابتدا بالنّكرة ما لم تفد كعند زيد نمره.			184
ونحو عندي درهم ولي وطر ملتزم فيه تقدم الخبر.			184

فهرس المصادر والمراجع

ـ **القرآن الكريم** برواية حفص عن عاصم

1. ابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي (المتوفى: 658هـ)، تحفة القادم، تحقيق: د. إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1406هـ ـ 1986م.
2. إبراهيم بن إسحاق الحربي، أبو إسحاق (المتوفّ: 285هـ)، غريب الحديث، تحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، الناشر: جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1405هـ.
3. الآبي، أبو سعد منصور بن الحسين الرازي (المتوفى 421هـ) نثر الدّرر على المحاضرات، تحقيق: خالد عبد الغني محفوظ، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1424هـ ـ 2004م
4. ابن الأثير الكاتب، أبو الفتح نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، ضياء الدين (المتوفى: 637هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية ـ بيروت ـ لبنان، 1420هـ
5. ابن الأثير الكاتب، أبو الفتح نصر الله بن محمد بن محمد، الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تحقيق: مصطفى جواد، الناشر: مطبعة المجمع العلمي، 1375هـ
6. ابن الأثير المحدّث، أبو السّعادات، مجيي الدّين المبارك بن محمّد بن عبد الكريم الجزري (المتوفى: 606هـ)، الشافي في شرح مسند الشافعي. تحقيق: أحمد بن سليمان/ أبي تميم ياسر إبراهيم، النّاشر: مكتبة الرّشد ـ الرّياض ـ السّعودية، الطّبعة الأولى، 1426هـ ـ 2005م.
7. ابن الأثير المحدّث، مجيي الدّين المبارك بن محمّد، النّهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: خليل مأمون شيحا، النّاشر: دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان، الطّبعة الثّالثة، 1430هـ ـ 2009م.
8. الآجُرِّي، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله (المتوفى: 360هـ)، الشّريعة، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الدميجي، الناشر: دار الوطن ـ الرياض ـ السعودية، الطبعة الثانية، 1420هـ ـ 1999م.
9. أحمد القرطبي، أبو العبّاس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي. (المتوفى 656) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم. تحقيق: محيي الدّين ديب متو. يوسف علي بدوي. أحمد محمد السّيّد. محمود إبراهيم بزّال. النّاشر دار ابن كثير ـ دمشق/ بيروت، الطّبعة الثّالثة، 1426هـ ـ 2005م
10. أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (المتوفى: 1362هـ)، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، تحقيق د. يوسف الصميلي. الناشر: المكتبة العصرية ـ بيروت.

11. أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني (المتوفى 241هـ) المسند، تحقيق: مجموعة من المحقّقين، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1421هـ- 2001م.
12. أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، فضائل الصّحابة ، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة: الأولى، 1403هـ - 1983م.
13. أحمد مطلوب أحمد الناصري الصيادي الرفاعي، أساليب بلاغية، الناشر: وكالة المطبوعات ـ الكويت، الطبعة الأولى، 1980م.
14. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي (المتوفى: 370هـ)، الزّاهر في غريب ألفاظ الشّافعي، تحقيق: عبد المنعم طوعي بشنّاتي، النّاشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان، الطّبعة الأولى، 1419هـ - 1998م
15. الأزهري، أبو منصور محمّد بن أحمد بن الأزهر الهروي، تهذيب اللّغة، تحقيق: د. أحمد عبد الرّحمن مخيمر، النّاشر: دار الكتب العلميّة - بيروت - لبنان، الطّبعة الأولى، 1425هـ- 2004م.
16. ابن أبي الإصبع العدواني، عبد العظيم بن الواحد بن ظافر (المتوفى: 654هـ)، تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تحقيق: د. حفني محمد شرف، الناشر: الجمهورية العربية المتحدة ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. لجنة إحياء التراث الإسلامي.
17. الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع (المتوفى: 216هـ) الإبل، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: دار البشائر دمشق ـ سوريا، الطبعة الأولى 1424هـ- 2003م.
18. ابن الأعرابي، أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد البصري (المتوفى 340هـ)، معجم ابن الأعرابي، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم، الناشر دار ابن الجوزي - السعودية، الطبعة الأولى 1418هـ- 1997م.
19. الأعشى؛ ميمون بن قيس، ينظر ديوان الأعشى الكبير،
20. الألباني ناصر الدين، أبو عبد الرّحمن محمد بن الحاج نوح بن نجاتي (المتوفى: 1420هـ)، سلسلة الأحاديث الصّحيحة، النّاشر: مكتبة المعارف - الرّياض، الطبعة الأولى، (ج1 ـ 4: 1415هـ ـ 1995م/ ج6: 1416هـ ـ 1996م/ ج7: 1422هـ ـ 2002م).
21. الألباني ناصر الدين، أبو عبد الرّحمن محمد بن الحاج نوح بن نجاتي ، ضعيف الجامع الصغير وزيادته، النّاشر: المكتب الإسلامي، الطّبعة الثّالثة، 1408هـ - 1988م.
22. الألباني ناصر الدين، أبو عبد الرّحمن محمد بن الحاج نوح بن نجاتي ، ضعيف سنن ابن ماجة، النّاشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطّبعة الأولى للطّبعة الجديدة، 1417هـ- 1997م.

23. الألباني ناصر الدين، أبو عبد الرّحمن محمد بن الحاج نوح بن نجاتي ، مشكاة المصابيح، الناشر: المكتب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة: الثالثة، 1985
24. الألباني ناصر الدين، أبو عبد الرّحمن محمد بن الحاج نوح بن نجاتي، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السّبيل، الناشر: المكتب الإسلامي ـ بيروت، الطّبعة الأولى، 1399هـ. 1979م.
25. الألباني ناصر الدين، أبو عبد الرّحمن محمد بن الحاج نوح بن نجاتي، التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، الناشر: دار با وزير ـ جدة ـ السعودية، الطبعة الأولى، 1424هـ ـ 2003م.
26. الألباني ناصر الدين، أبو عبد الرّحمن محمد بن الحاج نوح بن نجاتي، تحقيق سنن أبي داود الأم، الناشر: مؤسسة غراس للنشر، الكويت، الطبعة: الأولى، 1423هـ – 2002م
27. الألباني ناصر الدين، أبو عبد الرّحمن محمد بن الحاج نوح بن نجاتي، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، النّاشر: مكتبة المعارف ـ الرّياض ـ السعودية.
28. الألباني ناصر الدين، أبو عبد الرّحمن محمد بن الحاج نوح بن نجاتي، صحيح سنن أبي داود، الناشر: مؤسسة غراس للنشر، الكويت، الطبعة: الأولى، 1423هـ – 2002م.
29. الألباني ناصر الدين، أبو عبد الرّحمن محمد بن الحاج نوح بن نجاتي، صحيح سنن أبي داود، الناشر: مؤسسة غراس للنشر، الكويت، الطبعة: الأولى، 1423هـ – 2002م.
30. الألباني ناصر الدين، أبو عبد الرّحمن محمد بن الحاج نوح بن نجاتي، صحيح الأدب المفرد للبخاري، الناشر: دار الصديق للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، 1418هـ ـ 1997م.
31. الألباني ناصر الدين، أبو عبد الرّحمن محمد بن الحاج نوح بن نجاتي، صحيح الجامع الصّغير، النّاشر: المكتب الإسلامي، الطّبعة الثّالثة، 1408هـ ـ 1988م
32. الألباني ناصر الدين، أبو عبد الرّحمن محمد بن الحاج نوح بن نجاتي، صحيح التّرغيب والتّرهيب، النّاشر: مكتبة المعارف ـ الرّياض ـ السّعودية، الطبعة الأولى، 1421هـ ـ2000م
33. الألباني ناصر الدين، أبو عبد الرّحمن محمد بن الحاج نوح بن نجاتي، صحيح سنن ابن ماجة، النّاشر: مكتبة المعارف ـ الرياض، الطّبعة الأولى للطّبعة الجديدة، 1417هـ ـ 1997م.
34. الألباني ناصر الدين، أبو عبد الرّحمن محمد بن الحاج نوح بن نجاتي، صحيح سنن التّرمذي، النّاشر: مكتبة المعارف ـ الرياض، الطّبعة الأولى للطّبعة الجديدة، 1420هـ ـ 2000م.
35. الألباني ناصر الدين، أبو عبد الرّحمن محمد بن الحاج نوح بن نجاتي، ضعيف سنن التّرمذي، النّاشر: مكتبة المعارف ـ الرياض، الطّبعة الأولى للطّبعة الجديدة، 1420هـ ـ 2000م.

36. الألباني ناصر الدين، أبو عبد الرّحمن محمد بن الحاج نوح بن نجاتي، ضعيف التّرغيب والتّرهيب، النّاشر: مكتبة المعارف ـ الرّياض ـ السّعودية، الطبعة الأولى،1421هـ ـ2000م.
37. الألباني ناصر الدين، أبو عبد الرّحمن محمد بن الحاج نوح بن نجاتي، ضعيف الأدب المفرد لبخاري، الناشر: دار الصديق للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، 1419هـ - 1998م
38. الألباني ناصر الدين، أبو عبد الرّحمن محمد بن الحاج نوح بن نجاتي، وضعيف التّرغيب والتّرهيب، النّاشر: مكتبة المعارف ـ الرّياض ـ السّعودية، الطبعة الأولى 1421هـ ـ 2000م
39. الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله (المتوفى: 1270هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ.
40. امرؤ القيس، ديوان امرِئ القيس، تحقيق: عبد الرّحمن المصطاوي، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة: الثانية، 1425هـ ـ 2004م.
41. ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار (المتوفى: 328هـ)، الزّاهر في معاني كلمات النّاس، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن (اعتنى به: عزّ الدّين البدوي النّجّار)، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الثّانية، 1432هـ ـ 2011م.
42. ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت ـ لبنان، 1407هـ ـ 1987م
43. ابن باديس، عبد الحميد محمد بن باديس الصنهاجي (المتوفى: 1359هـ) مجالس التذكير من حديث البشير النذير، الناشر: وزارة الشؤون الدينية ـ الجزائر، الطبعة الأولى، 1403هـ ـ1983م.
44. البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الأوسط، تحقيق: محمود إبراهيم زايد. دار الوعي ـ حلب ـ سوريا، الطبعة: الأولى، 1397هـ ـ1977م
45. البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل (المتوفى: 256هـ)، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، النّاشر دار طوق النّجاة ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى 1422هـ.
46. البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ، الأدب المفرد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، الطبعة: الثالثة، 1409 ـ 1989م.
47. البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، الضّعفاء الصّغير، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، النّاشر: دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى، 1406هـ ـ 1986م

48. البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، التّاريخ الكبير، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، النّاشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ـ الدكن. الهند، (دون رقم وتاريخ الطّبع)
49. أبو البركات عبد الرّحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء ـ الأردن، الطبعة: الثالثة، 1405هـ ـ 1985م.
50. البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي (المتوفى: 292هـ)، مسند البزّار (البحر الزّخّار)، تحقيق: محفوظ الرّحمن زين الله، (حقق ج 1 إلى 9)، وعادل بن سعد (حقق 10 إلى 17)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق ج 18)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، الطبعة: الأولى (بدأت 1988م، وانتهت 2009م).
51. بشر بن أبي حازم، ديوان بشر بن أبي حازم الأسدي، تحقيق: د عزّة حسن، النّاشر: وزارة الثّقافة والإرشاد القومي في الإقليم السّوري. دمشق، 1379هـ ـ 1960م.
52. ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال الخزرجي الأنصاري الأندلسي (المتوفى: 578 هـ)، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، تحقيق: عزت العطار الحسيني، الناشر: مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، 1374هـ ـ 1955م.
53. ابن بطال، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: 449هـ)، شرح صحيح البخاري لابن بطّال، تحقيق: أبو تميم ياسر بن سعيد الصّبيحي/ أبو أنس إبراهيم بن سعيد الصّبيحي، دار النشر: مكتبة الرشد. الرّياض. السعودية، الطبعة: الثالثة،1425هـ – 2004م
54. البغوي، أبو القاسم، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان، (المتوفى: 317هـ)، معجم الصّحابة، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، الناشر: مكتبة دار البيان. الكويت، الطبعة: الأولى، 1421هـ ـ 2000م.
55. البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: 516هـ)، شرح السّنّة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي. بيروت، الطبعة: الثانية، 1403هـ – 1983م.
56. أبو بكر الدينوري، أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي (المتوفى: 333هـ)، المجالسة وجواهر العلم، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: جمعية التربية الإسلامية (البحرين ـ أم الحصم)، دار ابن حزم (بيروت – لبنان)، الطّبعة الأولى، 1419هـ. 1998م.

57. أبو بكر الزبيدي، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الأندلسي (المتوفى: 379هـ) طبقات النّحويّين واللّغويّين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعارف ـ القاهرة ـ مصر، الطّبعة الثّانية
58. أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: 235هـ)، مصنّف ابن أبي شيبة، تحقيق: حمد بن عبد الله الجمعة / محمّد بن إبراهيم اللّحيدان، النّاشر: مكتبة الرّشد ـ الرّياض ـ السعودية، الطّبعة الثّانية، 1427هـ ـ 2006م.
59. البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي(المتوفى 487هـ) سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، تحقيق: عبد العزيز الميمني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان
60. البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز، التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه، تحقيق: دار الكتب والوثائق القومية، الناشر: دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة: الثانية 2000م.
61. البيضاوي، أبو الخير القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي (المتوفى: 685هـ)، تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، تحقيق: مجموعة من المحقّقين بإشراف نور الدّين طالب، النّاشر: دار النّوادر ـ الدّوحة ـ قطر، الطّبعة الأولى، 1433هـ ـ 2012م.
62. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (المتوفى: 458هـ) السّنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة، 1424هـ ـ 2003م.
63. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، الآداب، تحقيق: أبو عبد الله السعيد المندوه، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1408هـ ـ 1988م.
64. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، البعث والنّشور، تحقيق: الشيخ عامر أحمد حيدر، الناشر: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ ـ 1986م.
65. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، القضاء والقدر، تحقيق: محمد بن عبد الله آل عامر، الناشر: مكتبة العبيكان ـ الرياض ـ السعودية، الطبعة: الأولى، 1421هـ ـ 2000م.
66. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، المدخل إلى السّنن الكبرى، تحقيق: د. محمد ضياء الرّحمن الأعظمي، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ـ الكويت.
67. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، شعب الإيمان، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، النّاشر: مكتبة الرّشد ـ الرّياض، السّعودية، الطّبعة الثّانية، 1425هـ ـ 2004م.
68. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، الأربعون الصغرى، تحقيق: محمّد نور بن محمّد أمين المراغي، النّاشر: إدارة إحياء التراث الإسلامي ـ الدوحة ـ قطر، (دون رقم وسنة الطّبع).

69. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، الدّعوات الكبير ، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الناشر: غراس للنشر والتوزيع ـ الكويت، الطبعة الأولى للنسخة الكاملة، 1429هـ ـ 2009م.
70. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، السنن الصغير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي ـ باكستان، الطبعة الأولى، 1410هـ ـ 1989م.
71. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، دلائل النّبوّة، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان/ دار الريان للتراث ـ مصر، الطبعة الأولى، 1408هـ. 1988م.
72. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك (المتوفى: 279هـ)، سنن التّرمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، الطّبعة الثّانية.
73. أبو تمام، ديوان أبي تمّام بشرح الخطيب التبريزي، تحقبق: راجي الأسمر، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة الثانية، 1414هـ ـ 1994م
74. التُّبُكْتي، أبو العبّاس أحمد بابا بن أحمد السوداني (المتوفى 1036هـ) نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تحقيق: عبد الحميد عبد الله الهرامة، لناشر: دار الكاتب، طرابلس ـ ليبيا، الطبعة الثانية، 2000م.
75. التنّوخي، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر، (المتوفى: 442هـ)، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تحقيق:د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة، القاهرة، الطبعة الثانية، 1412هـ ـ 1992م
76. التُّورِبِشْتِي شهاب الدين، أبو عبد الله فضل الله بن حسن (المتوفى 661هـ)، الميسر في شرح مصابيح السنة، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، الناشر مكتبة نزار الطبعة الثانية 1429هـ. 2008م.
77. ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: 728هـ)، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ السعودية، الطبعة الثانية، 1411هـ. 1991م.
78. الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (المتوفى: 429هـ)، الإعجاز والإيجاز، تحقيق: إبراهيم صالح، الناشر: دار البشائر ـ دمشق ـ سوريا، الطّبعة الأولى، 1422هـ. 2001م.
79. الثّعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، تحقيق: إبراهيم صالح، النّاشر: دار البشائر ـ دمشق، الطّبعة الأولى، 1414هـ ـ 1994
80. ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد ، قواعد الشعر، تحقيق: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة: الثانية، 1995م.

81. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء،الليثي (المتوفى: 255هـ)، البيان والتّبيين، تحقيق: عبد السّلام هارون، النّاشر: مكتبة ابن سينا ـ القاهرة، 2010م.
82. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، كتاب الحيوان، تحقيق: عبد السّلام هارون، النّاشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطّبعة الثّانية، 1385هـ ـ 1965م
83. الجاحظ، عمرو بن بحر، البخلاء، الناشر: مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الثانية، 1419هـ.
84. ابن الجارود، أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري، (المتوفى: 307هـ)، المنتقى من السنن المسندة، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، الناشر: دار الجنان ومؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، 1408هـ ـ 1988م.
85. الجرجاني أبو الحسن علي بن عبد العزيز القاضي (المتوفى: 392هـ)، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم/ علي محمد البجاوي، الناشر: المكتبة العصرية ـ بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى، 1427هـ ـ 2006م.
86. الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمد، (المتوفى: 471هـ)، أسرار البلاغة، تحقيق: محمود محمد شاكر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة / دار المدني بجدة
87. الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمد، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمّد شاكر، الناشر: مطبعة المدني ـ القاهرة ـ مصر، الطبعة الثالثة، 1413هـ ـ 1992م.
88. جرير، ديوان جرير، الناشر: دار البدر ـ الجزائر
89. ابن أبي جمرة، أبو محمّد عبد الله بن أبي جمرة الأندلسي، (المتوفّى: 695هـ) بهجة النفوس، النّاشر: مطبعة الصّدق الخيريّة بجوار الأزهر ـ مصر، الطّبعة الأولى، 1353هـ.
90. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، كتاب العروض، تحقيق: د أحمد فوزي الهيب، الناشر: دار القلم ـ الكويت، الطبعة الأولى، 1407هـ 1987م.
91. الجورقاني، أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر الهمذاني (المتوفى: 543هـ)، الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، تحقيق: د عبد الرّحمن بن عبد الجبار الفريوائي، لناشر: دار الصميعي ـ الرّياض ـ السّعودية، الطّبعة الثّالثة، 1415هـ ـ 1994م.
92. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرّحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ) غريب الحديث لابن الجوزي، تحقيق: د. عبد المعطي أمين القلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، 1405هـ ـ 1985م.

93. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرّحمن بن علي بن محمد المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق: محمد عبد القادر عطا / مصطفى عبد القادر عطا، النّاشر: دار الكتب العلمية . بيروت، الطبعة: الأولى، 1412هـ ـ 1992م
94. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرّحمن، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الطبعة: الثانية، 1401هـ. 1981م.
95. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرّحمن بن علي بن محمد، الموضوعات، تحقيق: عبد الرّحمن محمد عثمان، النّاشر: المكتبة السلفية . المدينة المنورة . السّعودية، الطبعة: الأولى، (جـ 1،2: 1386هـ ـ 1966م/ جـ 3: 1388هـ ـ 1968م).
96. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرّحمن بن علي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، تحقيق: د على حسين البوّاب، النّاشر: دار الوطن . الرّياض . السّعودية، الطّبعة الأولى، 1418هـ. 1997م.
97. ابن الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ)، الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، د بديع يعقوب، د محمّد نبيل طريفي، النّاشر: دار الكتب العلميّة . بيروت . لبنان، الطّبعة الأولى، 1420هـ . 1999م.
98. الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ) المستدرك على الصّحيحين، تحقيق: صالح اللّحّام، النّاشر: دار ابن حزم ـ بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى، 1428هـ. 2007م.
99. حامد عوني، المنهاج الواضح للبلاغة، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث
100. ابن حِبَّان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي الدارمي البُستي (المتوفى 354هـ) صحيح ابن حبّان، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: 739هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، الناشر: مؤسسة الرسالة . بيروت، الطّبعة الثّالثة، 1418هـ ـ 1998م.
101. ابن حِبَّان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، السيرة النبوية وأخبار الخلفاء، تحقيق: عزيز بك وجماعة من العلماء، الناشر: الكتب الثقافية . بيروت، الطبعة الثالثة، 1417هـ.
102. ابن حِبَّان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، كتاب المجروحين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي . حلب، الطبعة: الأولى، 1396هـ.
103. ابن حِبَّان، أبو حاتم محمد بن حبان، الثّقات، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى، 1393هـ. 1973م.

104. ابن حجة الحموي، أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي (المتوفى 837هـ)، خزانة الأدب وغاية الأرب، تحقيق: عصام شعيتو، الناشر: مكتبة الهلال ـ بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى، 1987م.
105. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد (المتوفى: 852هـ) فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمّد الفاريابي، النّاشر: دار طيبة ـ الرّياض ـ السّعودية، الطّبعة الثّانية، 1429هـ ـ 2008م
106. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد. التّلخيص الحبير في تلخيص أحاديث الرّافعي الكبير، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ. 1989م.
107. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد، تقريب التّهذيب، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد ـ سوريا، الطبعة الأولى، 1406 ـ 1986.
108. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ
109. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: د ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1404هـ ـ 1984م.
110. الحطيئة، ديوان الحطيئة، تحقيق: حمدو طمّاس، النّاشر: دار المعرفة ـ بيروت لبنان، الطّبعة الثّانية، 1426هـ ـ 2005م.
111. حمزة محمد قاسم، منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري، تحقيق: بشير محمد عيون، الناشر: دار البيان، دمشق ـ سوريا/ مكتبة المؤيد، الطائف ـ السعودية، 1410هـ. 1990م.
112. الحمِيدي ابن أبي نصر الميورقي، أبو عبد الله محمد بن فتوح بن عبد الله الأزدي (المتوفى: 488هـ)، جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، الناشر: الدار المصرية ـ القاهرة.
113. الحمِيدي ابن أبي نصر الميورقي، أبو عبد الله محمد بن فتوح بن عبد الله الأزدي، تفسير غريب ما في الصّحيحين البخاري ومسلم، تحقيق: الدكتورة زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، الناشر: مكتبة السنة ـ القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، 1415 ـ 1995م.
114. الخرائطي، أبو بكر محمد بن جعفر (المتوفى327هـ)، اعتلال القلوب، تحقيق: حمدي الدمرداش، الناشر: نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة ـ الرياض، الطبعة الثانية، 1421هـ. 2000م.

115. الخرائطي، أبو بكر محمد بن جعفر، مساوئ الأخلاق ومذمومها، تحقيق: مصطفى بن أبو النصر الشلبي، الناشر: مكتبة السوادي ـ جدة، الطبعة: الأولى، 1412هـ ـ 1992م.
116. ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السّلمي (المتوفى 311هـ)، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: د محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، 1424هـ. 2003م.
117. الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم البستي،(المتوفى 388هـ) غريب الحديث للخطابي، عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، الناشر: دار الفكر ـ دمشق، 1402هـ – 1982م.
118. الخطّابي، أبو سليمان حمد، معالم السُّنن (شرح سنن أبي داود)، تحقيق: محمّد صبحي بن حسن حلاق، النّاشر: مكتبة المعارف ـ الرّياض ـ السّعودية، الطّبعة الأولى، 1431هـ. 2010م.
119. الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم البستي، إصلاح غلط المحدّثين، تحقيق: د. حاتم الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية، 1405هـ – 1985م.
120. الخطابي، أبو سليمان حمد ، أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، تحقيق د. محمد بن سعد بن عبد الرّحمن آل سعود، الناشر جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، 1409هـ 1988م
121. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (المتوفى: 463هـ) تاريخ بغداد، تحقيق: د بشّار عوّاد معروف، النّاشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1422هـ. 2001م.
122. الخَلَّال، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلَّال (المتوفى 311هـ) السنّة لأبي بكر الخلال، تحقيق: د عطية الزهراني، الناشر: دار الراية ـ الرياض، الطبعة الأولى، 1410هـ. 1989م.
123. ابن خلفون، أبو بكر محمّد بن إسماعيل بن خلفون (المتوفى 636هـ)، المعلم بشيوخ البخاري ومسلم، تحقيق: أبو عبد الرّحمن عادل بن سعد، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى.
124. ابن خلكان، أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الإربلي (المتوفى: 681هـ) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، تحقيق د إحسان عبّاس، النّاشر: دار صادر ـ بيروت.
125. خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العصفري البصري أبو عمرو (المتوفى: 240هـ)، طبقات خليفة، تحقيق: د سهيل زكار، الناشر: دار الفكر للطباعة، 1414هـ ـ 1993م.
126. الخليل بن أحمد الفراهيدي، أبو عبد الرّحمن (المتوفى: 170هـ)، معجم العين، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.
127. الخليل بن أحمد الفراهيدي، أبو عبد الرّحمن، الجمل في النحو، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، النّاشر: مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى، 1405هـ ـ 1985م

128. الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي الخوارزمي، مفاتيح العلوم، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الناشر: دار الكتاب العربي، الطّبعة الثّانية.
129. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد (المتوفى: 385هـ)، سنن الدّارقطني، تحقيق: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، 1424هـ ـ 2004م.
130. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محفوظ الرّحمن زين الله السّلفي، النّاشر دار طيبة ـ السّعودية، الطّبعة الأولى، 1405هـ. 1985م.
131. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد، المؤتَلِف والمختَلِف، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ ـ 1986م.
132. الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرّحمن (المتوفى: 255هـ)، سنن الدّارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني ـ السعودية، الطبعة الأولى، 1412هـ ـ 2000م.
133. داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ)، سنن أبي داود تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت.
134. داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السِّجِسْتاني، المراسيل، تحقيق: د. عبد الله بن مساعد بن خضران الزّهراني، النّاشر: دار الصّميعي.
135. ابن الدجاجي، سعد الله بن نصر بن سعيد الحنبلي، سفط الملح وزوح الترح، تحقيق: خالد أحمد الملا السويدي، مؤسسة بين النهرين، دمشق ـ سوريا، الطبعة الأولى، 1426هـ / 2005م.
136. ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: 321هـ)، جمهرة اللّغة، تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1987م.
137. ابن دريد، أبو بكر محمّد بن الحسن بن دريد، الاشتقاق، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، النّاشر: مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ مصر، الطّبعة الثّالثة.
138. ابن دقيق العيد، أبو الفتح تقي الدين محمد بن علي بن وهب القشيري (المتوفى: 702هـ)، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، تحقيق: حسن أحمد ياسر، النّاشر: دار ابن حزم ـ بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى، 1423هـ ـ 2002م
139. ابن دقيق العيد، أبو الفتح تقي الدين محمد بن علي بن وهب القشيري، شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية، الناشر: مؤسسة الريان، الطبعة السادسة 1424هـ ـ 2003م.

140. الدماميني، بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر المخزومي القرشي (المتوفى 827هـ)، مصابيح الجامع. تحقيق: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، 1430هـ-2009م.
141. الدولابي، أبو بِشْر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد (المتوفى 310هـ)، الكنى والأسماء، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار ابن حزم - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1421هـ-2000م.
142. الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (المتوفى: 748هـ)، سير أعلام النّبلاء، تحقيق: مجموعة من المحقّقين، الناشر: مؤسّسة الرّسالة، الطّبعة الثالثة، 1405هـ-1985م
143. الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز شمس الدين، العبر في خبر من غبر، تحقيق محمّد بن السعيد بن بسيوني زغلول. ط دار الكتب العلميّة
144. الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز شمس الدين، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة الأولى، 1413هـ - 1992م.
145. الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز شمس الدين، تاريخ الإسلام الذهبي، تحقيق: د بشّار عوّاد معروف، النّاشر: دار الغرب الإسلامي، الطّبعة الأولى، 2003م.
146. الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز شمس الدين، تذكرة الحفّاظ، النّاشر: دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1998م.
147. ذي الرمّة، ديوان ذي الرُّمّة، تحقيق: عبد الرّحمن المصطاوي، النّاشر: دار المعرفة - بيروت - لبنان، الطّبعة الأولى، 1427هـ - 2006م.
148. الرازي زين الدين، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي (المتوفى: 666هـ)، مختار الصّحاح، النّاشر: دار الفكر - بيروت - لبنان، الطّبعة الأولى، 1421هـ - 2001م.
149. ابن رجب الحنبلي، أبو الفرج عبد الرّحمن بن شهاب الدّين، (المتوفى: 795هـ)، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمّد، النّاشر: دار ابن الجوزي - السّعودية، الطّبعة الثّامنة، 1430هـ
150. ابن رجب الحنبلي، أبو الفرج عبد الرّحمن بن شهاب الدّين، الحكم الجديرة بالإذاعة، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار المأمون - دمشق، الطبعة: الأولى، 1990م
151. ابن رجب الحنبلي، أبو الفرج عبد الرّحمن بن شهاب الدّين، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمّد، النّاشر: دار ابن الجوزي - السّعودية، الطّبعة الثّالثة، 1425هـ.

152. ابن رشيق، أبو على الحسن بن رشيق القيرواني (المتوفى 463هـ)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الجيل، الطبعة الخامسة، 1401هـ. 1981م.
153. الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله (المتوفى: 384هـ)، رسالة الحدود، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الناشر: دار الفكر ـ عمان ـ الأردن.
154. الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي، النكت في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله/ د. محمد زغلول سلام، الناشر: دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة، 1976م.
155. الروياني، أبو بكر محمد بن هارون (المتوفى: 307هـ)، مسند الروياني، تحقيق: أيمن علي أبو يماني، الناشر: مؤسسة قرطبة ـ القاهرة، الطبعة: الأولى، 1416هـ.
156. الزبير بن بكار بن عبد الله القرشي الأسدي المكي، (المتوفى: 256هـ)، جمهرة نسب قريش وأخبارها، تحقيق: محمود محمد شاكر، الناشر: مطبعة المدني، 1381م
157. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (المتوفى: 311هـ)، تفسير أسماء الله الحسنى، المحقق: أحمد يوسف الدقاق، الناشر: دار الثقافة العربية.
158. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1408هـ ـ 1988م.
159. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي (المتوفى: 337هـ)، حروف المعاني والصفات، المحقق: علي توفيق الحمد، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، 1406هـ ـ 1986م.
160. الزّرقاني، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري (المتوفى 1099هـ) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية.
161. الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: 794هـ)، اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروف (التذكرة في الأحاديث المشتهرة) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1406هـ ـ 1986م.
162. زكريا الأنصاري، أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري الشافعي (المتوفى: 926هـ)، منحة الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: سليمان بن دريع العازمي، الناشر: مكتبة الرشد ـ الرياض ـ السعودية، الطبعة: الأولى، 1426هـ - 2005م.
163. زكريا الأنصاري، الدّقائق المحكمة في شرح المقدّمة، النّاشر: دار الصّحابة للتّراث، مصر،

164. الزمخشري جار الله، أبو القاسم محمود بن عمرو، الفائق في غريب الحديث والأثر، تحقيق: علي محمد البجاوي ـ محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعرفة ـ لبنان، 1414هـ ـ 1993م.
165. الزمخشري جار الله، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (المتوفى: 538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة 1407هـ.
166. الزمخشري جار الله، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ ـ 1998م
167. الزّمخشري جار الله، أبو القاسم محمود بن عمرو، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بوملحم، الناشر: مكتبة الهلال ـ بيروت، الطبعة الأولى، 1993م.
168. الزّمخشري جار الله، أبو القاسم محمود بن عمرو، ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، تحقيق: عبد الأمير مهنا، النّاشر: مؤسّسة الأعلمي ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1412هـ ـ 1992م.
169. زهير بن أبي سلمى، ديوان زهير بن أبي سلمة، تحقيق على حسن فاعور، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان. الطبعة الأولى، 1408هـ ـ 1988م.
170. السّبكي بهاء الدّين، أحمد بن علي بن عبد الكافي (المتوفى: 773 هـ)، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1423هـ ـ 2003م.
171. السبكي تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين (المتوفى 771هـ) طبقات الشّافعيّة الكبرى، تحقيق: د محمود محمد الطناحي/ د عبد الفتاح محمد الحلو، النّاشر دار هجر، الطّبعة الثانية 1413هـ.
172. السخاوي، أبو الخير محمد بن عبد الرّحمن بن محمد (المتوفى: 902هـ)، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة. تحقيق محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، 1405هـ - 1985م.
173. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان،
174. ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع (المتوفى: 230هـ)، الطّبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1410هـ ـ 1990م
175. السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي (المتوفى 626هـ)، مفتاح العلوم، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، 1407هـ ـ 1987م.

176. ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: 244هـ)، الكنز اللّغوي في اللّسن العربي، تحقيق: أوغست هفنر، الناشر: مكتبة المتنبي ـ القاهرة.
177. ابن السكّيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، كتاب الألفاظ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة: الأولى، 1998م.
178. السّلمي أبو عبد الرّحمن محمد بن الحسين بن محمد بن موسى (المتوفى 412هـ) طبقات الصّوفيّة، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى 1419هـ ـ 1998م.
179. السمعاني، أبو سعيد عبد الكريم بن محمّد بن منصور التّميمي (المتوفى 562هـ)، الأنساب، تحقيق: عبد الرّحمن بن يحيى، النّاشر: مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة، الطّبعة الثّانية، 1400هـ ـ 1980م.
180. ابن سنان الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي (المتوفى: 466هـ) سرّ الفصاحة، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1402هـ ـ 1982م.
181. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (المتوفى: 180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ ـ 1988م.
182. ابن سيد الناس، أبو الفتح محمد بن محمد بن محمد بن أحمد اليعمري الربعي (المتوفى: 724هـ)، النفح الشذي شرح جامع الترمذي، تحقيق: أبو جابر الأنصاري/ عبد العزيز أبو رحلة/ صالح اللحام، الناشر: دار الصميعي، الرياض، الطّبعة الأولى، 1428هـ ـ 2007م.
183. ابن سيده المرسي، أبو الحسن علي بن إسماعيل (المتوفى: 458هـ)، المخصّص، تحقيق: خليل إبراهم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة: الأولى، 1417هـ 1996م.
184. ابن سيده المرسي، أبو الحسن علي بن إسماعيل المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ ـ 2000م.
185. السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: 385هـ)، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: د. محمّد الرّيح هاشم، النّاشر: دار الجيل ـ بيروت، الطّبعة الأولى، 1416هـ ـ 1996م.
186. السيوطي جلال الدين، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، تحقيق: صلاح بن محمّد عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، لطبعة: الأولى، 1417هـ ـ 1996م،
187. السيوطي جلال الدين، عبد الرّحمن بن أبي بكر (المتوفى: 911هـ)، الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، تحقيق: د محمد بن لطفي الصباغ، الناشر: جامعة الملك سعود، الرياض.

188. السيوطي جلال الدين، عبد الرّحمن بن أبي بكر، التّوشيح شرح الجامع الصّحيح، تحقيق: رضوان جامع رضوان، الناشر: مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة الأولى، 1419هـ-1998م.
189. السيوطي جلال الدين، عبد الرّحمن بن أبي بكر، الجامع الصّغير في أحاديث البشير النّذير، النّاشر: دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، الطّبعة الثّانية، 1425هـ - 2004م.
190. السيوطي جلال الدين، عبد الرّحمن بن أبي بكر، الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، تحقيق: أبو إسحاق الحويني، النّاشر: دار ابن عفان ـ السعودية. الطبعة الأولى 1416هـ-1996م.
191. السيوطي جلال الدين، عبد الرّحمن بن أبي بكر، تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى ـ مصر، 1389م ـ 1969هـ
192. السيوطي جلال الدين، عبد الرّحمن بن أبي بكر، جامع الأحاديث، تحقيق: عبّاس أحمد صقر/ أحمد عبد الجواد، النّاشر: دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان، 1414هـ ـ 1994م.
193. السيوطي جلال الدين، عبد الرّحمن بن أبي بكر، قوت المغتذي على جامع الترمذي، ناصر بن محمد بن حامد الغريبي، الناشر: جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، 1424هـ.
194. السيوطي جلال الدين، عقود الزّبرجد في إعراب الحديث النّبوي (على مسند الإمام أحمد)، تحقيق: د. سلمان القضَاة، الناشر: دار الجيل ـ بيروت ـ لبنان، 1414هـ ـ 1994م
195. السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: 1394هـ ـ 1974م
196. السيوطي، طبقات الحفاظ، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، 1403هـ.
197. أبو شامة، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرّحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي (المتوفى: 665هـ)، شرح الحديث المقتفى في مبعث النبي المصطفى، تحقيق: جمال عزون، الناشر: مكتبة العمرين العلمية ـ الشارقة ـ الإمارات، الطبعة الأولى، 1420هـ ـ 1999م.
198. الشجري المرشد بالله، يحيى بن الحسين بن إسماعيل الشجري الجرجاني (المتوفى 499هـ)، ترتيب الأمالي الخميسية للشجري الجرجاني، ترتيب: القاضي محيي الدين محمد بن أحمد القرشي العبشمي (المتوفى: 610هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ ـ 2001م.
199. ابن الشجري، أبو السعادات ضياء الدين هبة الله بن علي بن حمزة (المتوفى 542هـ) مختارات من شعراء العرب، تحقيق: محمود حسن زناتي، الناشر: مطبعة الاعتماد، مصر، الطبعة الأولى 1344هـ.

200. الشّريف الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين (المتوفى: 816هـ)، التّعريفات، تحقيق: د. محمّد عبد الرّحمن المرعشلي، النّاشر: دار النّفائس ـ بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى 1424هـ. 2003م.
201. الشمّاخ بن ضرار الصحابي الغطفاني رضي الله عنه، ديوان الشماخ، شرح: أحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة السعادة ـ مصر، 1327هـ
202. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني (المتوفى: 1250هـ)، نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، تحقيق: محمّد صبحي بن حسن حلاق، النّاشر: دار ابن الجوزي . السّعودية، الطّبعة الأولى، 1427هـ.
203. الشّيباني، أبو عمرو إسحاق بن مرّار الشيباني (المتوفى: 206هـ)، معجم الجيم، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الناشر: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1394هـ. 1974م.
204. صالح بن عبد العزيز بن محمّد آل الشّيخ، شرح الأربعين النّوويّة، تحقيق: عادل بن محمّد مرسي رفاعي، النّاشر: دار الحجاز ـ مصر، الطّبعة الثّانية، 1433هـ.
205. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله (المتوفى: 764هـ) الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، النّاشر:دار إحياء التّراث العربي ـ بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى، 1420هـ ـ 2000م.
206. ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرّحمن (المتوفى: 643هـ) معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، تحقيق: عبد اللطيف الهميم/ ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1423هـ . 2002 م
207. ابن الصّلاح، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، النّاشر: دار الغرب الإسلامي . بيروت، الطبعة الثانية، 1408هـ
208. الصنعاني، أبو إبراهيم عز الدين محمد بن إسماعيل بن صلاح (المتوفى: 1182هـ) سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام، تحقيق: محمّد صبحي حسن حلاق، النّاشر: دار ابن الجوزي . السّعودية، الطّبعة الثانية، 1421هـ.
209. الصنعاني، التّحبير لإيضاح معاني التّيسير، تحقيق: محمّد صبحي بن حسن حلاق، النّاشر: مكتبة الرّشد ـ الرّياض ـ السّعودية، الطبعة: الأولى، 1433هـ ـ 2012م
210. الصنعاني، التَّنوير شرح الجامع الصّغير، تحقيق: د. محمَّد إسحاق محمَّد إبراهيم، الناشر: مكتبة دار السلام . الرياض . السّعودية، الطبعة: الأولى، 1432هـ ـ 2011م.

211. ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (المتوفى: 643هـ)، المنتقى من مسموعات مرو
212. أبو طاهر السّلفي، أحمد بن محمّد بن أحمد، (المتوفى: 576هـ)، مشيخة الشّيخ الأجل أبي عبد الله محمّد الرّازي (المعروف: بابن الحطّاب)، تحقيق: الشّريف حاتم بن عارف العوني، النّاشر: دار الهجرة ـ الرّياض. الطّبعة الأولى، 1415هـ ـ 1994م.
213. أبو طاهر المخَلِّص، محمد بن عبد الرّحمن بن العباس البغدادي (المتوفى: 393هـ)، المخلصيات وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلص، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، الطبعة: الأولى، 1429هـ - 2008م.
214. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي (المتوفى: 360هـ)، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد، الناشر مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة، الطبعة الثانية.
215. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين ـ القاهرة، 1415هـ ـ 1995م.
216. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، المعجم الصّغير، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار ـ بيروت، الطبعة: الأولى، 1405هـ ـ 1985م.
217. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، كتاب الدّعاء، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة: الأولى، 1413هـ.
218. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير (المتوفى: 310هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1420هـ ـ 2000م.
219. الطّحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة (المتوفى: 321هـ)، شرح مشكل الآثار، (تحقيق: شعيب الأرنؤوط، لناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1415هـ ـ 1494م.
220. طرفة بن العبد، ديوان طرفة بن العبد، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثالثة، 1423هـ ـ 2002م.
221. الطّيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود (المتوفى: 204هـ)، مسند الطيالسي، تحقيق: د محمّد بن عبد المحسن التّركي، الناشر: دار هجر ـ مصر، الطبعة الأولى، 1419هـ ـ 1999م.
222. الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله (المتوف 743هـ)، الكاشف عن حقائق السنن، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى1417هـ ـ 1997م.

223. ابن الظاهري، أحمد بن محمد بن عبد الله، الحنفي (المتوفى: 696هـ)، مشيخة ابن البخاري، تحقيق: د عوض عتقي سعد الحازمي، الناشر دار عالم الفؤاد ـ مكة ، الطبعة الأولى 1419هـ.
224. ابن عاشور، محمد الطّاهر بن عاشور التونسي، (المتوفى: 1393هـ)، التّحرير والتّنوير، الناشر: الدار التونسية للنشر ـ تونس، 1984م.
225. ابن أبي عاصم، أبو بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: 287هـ) الآحاد والمثاني، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، الناشر: دار الراية ـ الرياض ـ السّعودية، الطبعة الأولى، 1411هـ ـ 1991م.
226. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي (المتوفى 463هـ)، بهجة المجالس وأنس المجالس، تحقيق: محمّد مرسي الخولي، النّاشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.
227. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ)، جامع بيان العلم وبيان فضله، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي ـ السعودية، الطبعة: الأولى، 1414هـ ـ 1994م.
228. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف القرطبي، الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمّنه الموطّأ من معاني الرّأي والآثار، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ.2000م
229. ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد ، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، النّاشر: دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ لبنان، الطّبعة الثّانية، 1424هـ ـ 2003م.
230. عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي، عادات الإمام البخاري في صحيحه، تحقيق محمّد بن ناصر العجمي، النّاشر: مكتب الشّؤون الفنّيّة ـ الكويت، الطّبعة الأولى، 1428هـ ـ 2008م
231. عبد الرّحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي (المتوفى: 1425هـ)، البلاغة العربية، الناشر: دار القلم ـ دمشق/ الدار الشامية ـ بيروت، الطبعة: الأولى، 1416هـ - 1996م.
232. عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر بن حمد آل سعدي، بهجة قلوب الأبرار وقرة عيون الأخيار في شرح جوامع الأخبار، تحقيق: عبد الكريم بن رسمي آل الدريني، الناشر: مكتبة الرشد، السّعودية، الطبعة الأولى، 1422هـ ـ 2002م.
233. عبد الرزاق الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: 211هـ)، مصنّف عبد الرّزّاق "ومعه كتاب الجامع للإمام معمر بن راشد الأزدي

(المتوفى 153هـ) رواية عبد الرّزّاق الصّنعاني"، تحقيق: حبيب الرّحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي ـ باكستان، الطبعة الثانية، 1403هـ ـ 1983
234. عبد العزيز عتيق (المتوفى 1396هـ) علم العروض والقافية، الناشر: دار النهضة العربية ـ بيروت.
235. عبد العزيز عتيق، علم البيان، دار النهضة العربية ـ بيروت ـ لبنان، 1405هـ ـ 1982م.
236. عبد المتعال الصعيدي (المتوفى: 1391هـ)، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، الناشر: مكتبة الآداب، الطبعة: السابعة عشر: 1426هـ - 2005م.
237. ابن عبد ربه، أبو عمر شهاب الدين أحمد بن محمد الأندلسي (المتوفى 328هـ) العقد الفريد، تحقيق: د.مفيد محمّد قميحة، النّاشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطّبعة الأولى 1404هـ. 1983م
238. أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: 224هـ)، غريب الحديث لأبي عبيد، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ـ الدكن ـ الهند، الطبعة: الأولى، 1384هـ ـ 1964م
239. أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: 224هـ)، كتاب الأمثال، تحقيق: عبد المجيد قطامش، الناشر: دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، 1400هـ ـ 1980م.
240. أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (المتوفى: 209هـ)، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فواد سزگين، الناشر: مكتبة الخانجى ـ القاهرة، 1381هـ
241. ابن عثيمين، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: 1421هـ)، شرح رياض الصّالحين، الناشر: دار الوطن للنشر ـ الرياض ـ السّعودية، الطبعة: 1426هـ.
242. ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد الجرجاني (المتوفى: 365هـ)، أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه في جامعه الصحيح، المحقق: د. عامر حسن صبري، الناشر: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ.
243. ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد الجرجاني (المتوفى: 365هـ)، الكامل في ضعفاء الرّجال، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود/ علي محمّد معوّض، النّاشر: دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، 1418هـ ـ 1997م.
244. عراق الكناني، نور الدين علي بن محمد بن علي بن عبد الرّحمن، (المتوفى: 963هـ)، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف/ عبد الله محمد الصديق الغماري، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، 1399هـ.

245. العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى 806هـ). أكمله ابنه: أحمد أبو زرعة ولي الدين (المتوفى: 826هـ). طرح التثريب في شرح التقريب، تحقيق: عبد القادر محمّد على، النّاشر: دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى، 1421هـ، 2000م.
246. ابن العربي، أبو بكر محمّد بن عبد الله المعافري الاشبيلي المالكي الأندلسي المالكي (المتوفى: 543هـ)، القبس في شرح موطّأ مالك بن أنس، تحقيق: أيمن نصر الأزهري ـ علاء إبراهيم الأزهري، النّاشر: دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى، 1419هـ ـ 1998م.
247. ابن العربي، أبو بكر محمّد، المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك، تحقيق: محمد بن الحسين السُّليماني وعائشة بنت الحسين السُّليماني الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1428هـ- 2007م.
248. ابن أبي العز الحنفي، صدر الدين محمد بن علاء الدين، شرح العقيدة الطّحاويّة، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، النّاشر: وزارة الشؤون الإسلامية، السّعودية، الطبعة الأولى، 1418هـ
249. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (المتوفى: 571هـ)، تاريخ دمشق، تحقيق: محب الدّين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، النّاشر: دار الفكر، 1415هـ- 1995م.
250. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (المتوفى: 571هـ)، معجم الشّيوخ، تحقيق: د. وفاء تقي الدّين، الطّبعة الأولى، 1421هـ ـ 2000م.
251. ابن العطار، أبو الحسن علي بن إبراهيم بن داود بن سلمان، علاء الدين الشّافعي (المتوفى: 724هـ)، العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، تحقيق: نظام محمد صالح يعقوبي، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1427هـ ـ 2006م.
252. عطيّة بن محمد سالم، شرح الأربعين النّوويّة.
253. العظيم آبادي، أبو عبد الرّحمن محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر الصديقي (المتوفى: 1329هـ)، عون المعبود شرح سن أبي داود، تحقيق: عبد الرّحمن محمّد عثمان، الناشر: المكتبة السّلفية ـ المدينة المنوّرة، الطبعة: الثانية، 1388هـ ـ 1968م.
254. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرّحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : 769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محيي الدّين عبد الحميد، الناشر : دار التراث ـ القاهرة، الطبعة : العشرون 1400هـ – 1980م.
255. العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد (المتوفى: 322هـ)، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر المكتبة العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى 1404هـ- 1984م

256. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ)، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي. النّاشر: مؤسسة المختار ـ مصر. القاهرة. الطبعة: الأولى، 1420هـ – 1999م
257. ابن علان، محمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري الصديقي الشافعي (المتوفى: 1057هـ)، دليل الفالحين لطرق رياض الصّالحين، تحقيق: خليل مأمون شيحا. الناشر: دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الرابعة، 1425هـ ـ 2004م.
258. أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون (المتوفى: 356هـ)، أمالي القالي، تحقيق: محمد عبد الجواد الأصمعي لناشر: دار الكتب المصرية، الطبعة: الثانية، 1344هـ.1926م
259. علي بن الجَعْد بن عبيد الجَوْهَري البغدادي (المتوفى: 230هـ) مسند ابن الجعد، تحقيق: عامر أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة نادر ـ بيروت، الطبعة: الأولى، 1410هـ ـ 1990م.
260. علي علي صبح، التصوير النبوي للقيم الخلقية والتشريعية في الحديث الشريف، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة: الأولى، 1423هـ – 2002م
261. عمرو بن معد كرب، ديوان عمرو بن معدّ كرب، جمع: مطاع الطرابيشي، الناشر: مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الثانية، 1405هـ ـ 1985م، ص140.
262. ابن عميرة، أبو جعفر أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة الضبي الضّبّي (المتوفى: 599هـ)، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، الناشر: دار الكاتب العربي ـ القاهرة، 1997م.
263. عنترة بن شداد، ديوان عنترة مع شرح الخطيب التبريزي، تحقيق: مجيد طراد، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ ـ 1992م
264. أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري (المتوفى: 316هـ) مستخرج أبي عوانة، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ.1998م.
265. العيني بدر الدين، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى الغيتابى الحنفى (المتوفى: 855هـ)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، تحقيق: عبد الله محمود محمّد عمر، النّاشر: دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى، 1421هـ ـ 2001م
266. العيني بدر الدين، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى ، نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار، تحقيق: عبد الكريم بن رسمي آل الدريني، الناشر: مكتبة الرشد، السّعودية، الطبعة الأولى، 1422هـ – 2002م.

267. العيني بدر الدين، أبو محمد محمود بن أحمد، شرح سنن أبي داود، تحقيق، أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري، الناشر: مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة الأولى، 1420هـ – 1999م
268. الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين (المتوفى 350هـ)، معجم ديوان الأدب، تحقيق: د أحمد مختار عمر، النّاشر: مؤسسة دار الشعب القاهرة، 1424هـ ـ 2003م
269. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (المتوفى: 395هـ)، معجم مقاييس اللّغة، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، النّاشر: دار الفكر، 1399هـ ـ 1979م.
270. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، مجمل اللغة، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، النّاشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الثانية، 1406هـ ـ1986م.
271. الفاكهاني تاج الدين، أبو حفص عمر بن علي بن سالم اللخمي الإسكندري المالكي (المتوفى: 734هـ)، رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام، تحقيق: نور الدين طالب. الناشر: دار النوادر. دمشق ـ سوريا، الطبعة: الثّانية، 1431هـ – 2010م.
272. الفَتَّنِي، جمال الدين محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي الكجراتي (المتوفى: 986هـ) ، مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الطبعة: الثالثة، 1387هـ ـ 1967م
273. فخر الدين الرازي خطيب الري، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن التيمي (المتوفى: 606هـ)، مفاتيح الغيب، النّاشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الثالثة ـ 1420هـ.
274. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: 207هـ)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة ـ مصر، الطبعة: الأولى
275. ابن فرحون، برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد اليعمري (المتوفى: 799هـ)، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث ـ القاهرة.
276. ابن الفرضي، أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي، (المتوفى: 403هـ)، تاريخ علماء الأندلس، تحقيق: عزت العطار الحسيني، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثانية، 1408هـ ـ 1988م.
277. ابن فُورَك، أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني (المتوفى 406هـ)، مشكل الحديث وبيانه، تحقيق: موسى محمد علي، الناشر: عالم الكتب ـ بيروت، الطبعة الثانية، 1985م.

278. الفيومي، أبو العبّاس أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي (المتوفى: نحو 770هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الناشر: المكتبة العلمية ـ بيروت.
279. قاسم السرقسطي، أبو محمّد قاسم بن ثابت بن حزم العوفي (المتوفى: 302هـ)، الدّلائل في غريب الحديث، تحقيق: د محمّد بن عبد الله القنّاص، النّاشر: مكتبة العبيكان ـ الرّياض، الطّبعة الأولى، 1422هـ ـ 2001م.
280. القاضي عياض، أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي (المتوفى: 544هـ)، إكمال المعلم بفوائد مسلم، تحقيق: د يحيى إسماعيل. الناشر: دار الوفاء ـ مصر، الطبعة الأولى، 1419هـ ـ 1998م
281. القاضي عياض، أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، الناشر: المكتبة العتيقة ـ تونس/ ودار التراث ـ القاهرة.
282. القاضي عياض، أبو الفضل عياض بن موسى، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تحقيق: مجموعة من المحقّقين، الناشر: مطبعة فضالة ـ المحمدية ـ المغرب، الطّبعة الأولي.
283. ابن قانع، أبو الحسين عبد الباقي بن قانع (المتوفى: 351هـ)، معجم الصّحابة، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية ـ المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1418
284. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: 276هـ)، غريب القرآن، تحقيق: أحمد صقر، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، 1398هـ ـ 1978م
285. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، تحقيق: نور الله شوكت بيكر، النّاشر: مؤسّسة الريّان ـ بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى، 1429هـ ـ 2008م.
286. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، غريب الحديث، تحقيق: د عبد الله الجبّوري، النّاشر: دار الغرب الإسلامي ـ تونس، الطّبعة الثّانية، 2010م.
287. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله، عيون الأخبار، النّاشر: دار الكتب المصرية ـ القاهرة، 1996.
288. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، الجراثيم ، تحقيق: محمد جاسم الحميدي، الناشر: وزارة الثقافة، دمشق.
289. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المعاني الكبير في شرح أبيات المعاني، تحقيق: المستشرق د سالم الكرنكوي/ عبد الرّحمن بن يحيى بن علي اليماني، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد الدكن ـ الهند، الطبعة الأولى 1368هـ، 1949م.

290. ابن قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادي أبو الفرج ، (المتوفى: 337هـ)، نقد الشّعر، الناشر: مطبعة الجوائب ـ قسطنطينية، الطبعة: الأولى، 1302هـ.
291. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين (المتوفى: 671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية ـ القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384هـ – 1964م.
292. ابن قرقول، أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني، (المتوفى: 569هـ)، مطالع الأنوارِ على صحاح الآثار، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ دولة قطر، الطبعة: الأولى، 1433هـ ـ 2012م
293. القزويني خطيب دمشق، أبو المعالي أحمد بن عبد الرّحمن بن عمر، جلال الدين القزويني الشافعي (المتوفى: 739هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، النّاشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1424هـ ـ 2003م.
294. القسطلاني، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر (المتوفى: 923هـ)، إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري، تحقيق: محمّد عبد العزيز الخالدي، الناشر: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، 1416هـ ـ 1996م.
295. القضاعي، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي (المتوفى 454هـ) مسند الشّهاب تحقيق: حمدي بن عبد المجيد، النّاشر: دار الرّسالة العالميّة ـ دمشق، الطّبعة الثّالثة 1431هـ ـ 2010م.
296. ابن القَطَّاع الصقلي، أبو القاسم علي بن جعفر بن علي السعدي، (المتوفى: 515هـ)، كتاب الأفعال، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى 1403هـ ـ 1983م
297. ابن القوطية، أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز الأندلسي القرطبي (المتوفى 367هـ)، كتاب الأفعال، تحقيق: علي فوده، النّاشر: مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطّبعة الثّانية 1993م.
298. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (المتوفى: 774هـ)، البداية والنّهاية تحقيق: علي شيري، النّاشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 1408هـ ـ 1988م.
299. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (المتوفى: 774هـ)، مسند الفاروق، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، النّاشر دار الوفاء ـ المنصورة، الطبعة: الأولى، 1411هـ ـ 1991م.
300. كراع النمل، أبو الحسن علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، (المتوفى 321هـ)، المنجد في اللّغة، تحقيق: د أحمد مختار عمر، د ضاحي عبد الباقي. الناشر عالم الكتب، القاهرة. الطبعة الثانية 1988م

301. الكرماني شمس الدين، محمد بن يوسف بن علي (المتوفى 786هـ)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية 1401هـ ـ 1981م.
302. كعب بن زهير، ديوان كعب بن زهير، تحقيق: علي فاعور، النّاشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، 1417هـ ـ 1997م
303. الكلاباذي، أبو بكر محمد بن أبي إسحاق بن إبراهيم بن يعقوب، (المتوفى: 380هـ)، بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار، تحقيق: محمد حسن/ محمد حسن إسماعيل/ أحمد فريد المزيدي، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، 1420هـ ـ 1999م.
304. اللالكائي، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور (المتوفى: 418هـ)، كرامات الأولياء، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي. دار طيبة ـ السعودية. الطبعة الثامنة، 1423هـ ـ 2003م.
305. لبيد بن ربيعة، ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ، تحقيق: حمدو طمّاس، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، 1425هـ ـ 2004م.
306. ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (المتوفى: 273هـ)، سنن ابن ماجة، تحقيق: بشّار عوّاد معروف، النّاشر: دار الجيل ـ بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى، 1418هـ ـ 1998م.
307. المازري، أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري (المتوفى 536هـ) المعلّم بفوائد مسلم، تحقيق محمد الشاذلي النيفر، المؤسّسة الوطنية للكتاب بالجزائر، الطبعة الثانية، 1988م.
308. ابن ماكولا، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر (المتوفى: 475هـ) ، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، النّاشر: دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى، 1411هـ ـ 1990م.
309. مالك بن أنس بن عامر الأصبحي المدني، أبو عبد الله (المتوفى: 179هـ)، الموطّأ (برواياته الثّمانية)، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، النّاشر مكتبة الفرقان ـ دبي، 1424هـ ـ 2003م.
310. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد (المتوفى: 450هـ)، تفسير الماوردي (النّكت والعيون)، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.
311. ابن المبارك، أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي (المتوفى: 181هـ)، كتاب الزّهد لابن المبارك ، تحقيق: حبيب الرّحمن الأعظمي، الناشر دار الكتب العلمية ـ بيروت.
312. المباركفورى، أبو العلا محمد عبد الرّحمن بن عبد الرحيم (المتوفى: 1353هـ)، تحفة الأحوذي بشرح جامع التّرمذي، تحقيق: عبد الرّحمن محمّد عثمان، دار الفكر، (دون رقم وسنة الطّبع)

313. المباركفوري، أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد، (المتوفى: 1414هـ)، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للمبارك فوري، الناشر: إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء ـ الجامعة السلفية ـ بنارس الهند. الطبعة الثالثة ـ 1404هـ، 1984م.
314. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (المتوفى: 285هـ)، الكامل في اللّغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي ـ القاهرة، الطبعة الثالثة، 1417هـ ـ 1997م.
315. المتنبي، ديوان المتنبي، الناشر: دار بيروت للطّباعة ـ بيروت، 1403هـ/ 1983م.
316. محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي بالولاء، المدني (المتوفى: 151هـ)، كتاب السير والمغازي، تحقيق: سهيل زكار، الناشر: دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الأولى 1398هـ ـ 1978م.
317. محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف (المتوفى: 1360هـ)، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تحقيق: عبد المجيد خيالي، الناشر: دار الكتب العلمية ـ لبنان، الطبعة: الأولى، 1424هـ - 2003م
318. محمد عبد العزيز بن علي الشاذلي الخَوْلي (المتوفى: 1349هـ)، الأدب النّبويّ، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة: الرابعة، 1423هـ.
319. محمّد محمود الشنقيطي، ديوان الهذليين، النّاشر: دار الكتب المصرية ـ القاهرة الطّبعة الثّانية 1995م.
320. المديني، أبو موسى محمد بن عمر بن أحمد الأصبهاني (المتوفى: 581هـ)، المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، النّاشر دار المدني ـ جدة ـ السعودية، الطبعة الأولى، (ج1: 1406هـ ـ 1986م، ج3/2: 1408هـ ـ 1988م)
321. المراغي أحمد بن مصطفى (المتوفى: 1371هـ)، علوم البلاغة «البيان، المعاني، البديع».
322. المروزي، أبو عبد الله محمد بن نصر (المتوفى: 294هـ)، تعظيم قدر الصّلاة، تحقيق: د. عبد الرّحمن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: مكتبة الدار ـ المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1406هـ.
323. المزّي، أبو الحجّاج يوسف بن عبد الرّحمن (المتوفى 742هـ) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عوّاد معروف، النّاشر: مؤسّسة الرّسالة، الطّبعة الأولى، 1413هـ ـ 1992م.
324. مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
325. مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير، (المتوفى: 236هـ)، نسب قريش، تحقيق: ليفي بروفنسال، الناشر: دار المعارف، القاهرة، الطبعة: الثالثة

326. ابن المظفر الحاتمي، أبو علي محمد بن الحسن بن المظفر، حلية المحاضرة
327. مظهر الدين الزَّيْداني، الحسين بن محمود بن الحسن الكوفي الضَّريرُ الشِّيرازيُّ الحَنَفيُّ المشهورُ بالمِظْهِري (المتوفى: 727هـ)، المفاتيح في شرح المصابيح، تحقيق: لجنة مختصة من المحققين، الناشر: دار النوادر ـ الكويت، الطبعة الأولى، 1433هـ ـ 2012م.
328. المعافى بن زكريا بن يحيى الجريرى أبو الفرج (المتوفى: 390هـ) ، الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى 1426هـ ـ 2005م.
329. ابن المعتز، أبو العباس عبد الله بن محمد بن المعتز العباسي (المتوفى: 296هـ)، البديع في البديع، الناشر: دار الجيل، الطبعة: الطبعة الأولى، 1410هـ ـ 1990م
330. ابن المعتز، أبو العباس عبد الله بن محمد بن المعتز العباسي (المتوفى: 296هـ)، طبقات الشّعراء، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، الناشر: دار المعارف ـ القاهرة، الطّبعة الثّالثة
331. المغرِبي، الحسين بن محمد بن سعيد اللاعيّ (المتوفى: 1119 هـ)، البدرُ التمام شرح بلوغ المرام، تحقيق: علي بن عبد الله الزّبن، الناشر: دار هجر، الطبعة: الأولى، ج1 ـ 2 (1414هـ ـ 1994م)/ ج3 ـ 5 (1424هـ ـ 2003م)/ ج6 ـ 10 (1428هـ ـ 2007م).
332. المفضل بن سلمة بن عاصم، أبو طالب (المتوفى: نحو 290هـ)، الفاخر، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، النّاشر: دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، 1380هـ
333. الملا علي القاري، أبو الحسن علي بن سلطان محمد، نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: 1014هـ)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، تحقيق جمال عيتاني، النّاشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ ـ 2001م.
334. ابن الملقّن، أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي (المتوفى: 804هـ)، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، تحقيق: مجموعة من المحقّقين بإشراف: خالد الرّباط ـ جمعة فتحي، الناشر: دار النوادر، دمشق ـ سوريا، الطبعة: الأولى، 1429هـ – 2008م
335. ابن الملقّن، أبو حفص عمر بن علي، المعين على تفهّم الأربعين، تحقيق: د. دغش بن شبيب العجمي، الناشر: مكتبة أهل الأثر، حولي ـ الكويت. الطبعة الأولى، 1433هـ ـ 2012م.
336. المناوي، زين الدين محمد المناوي، التيسير بشرح الجامع الصغير، الناشر: مكتبة الإمام الشافعي ـ الرياض، الطبعة: الثالثة، 1408هـ ـ 1988م.

337. المناوي، زين الدين محمد بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: 1031هـ)، فيض القدير، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى ـ مصر، الطبعة الأولى، 1356هـ.
338. ابن مَنْدَه، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (المتوفى: 395هـ)، كتاب الإيمان، تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة: الثانية، 1406هـ.
339. المنذري زكي الدين، أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي (المتوفى656هـ)، التّرغيب والتّرهيب، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الناشر دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى 1417هـ.
340. ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن على، جمال الدين الأنصاري الإفريقي (المتوفى 711هـ)، لسان العرب، الناشر: دار صادر ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة، 1414هـ.
341. ابن منقذ، أبو المظفر مؤيد الدولة مجد الدين أسامة بن مرشد بن علي بن مقلد الكناني الكلبي الشيزري (المتوفى: 584هـ) البديع في نقد الشعر، تحقيق: د. أحمد أحمد بدوي/ د. حامد عبد المجيد، الناشر: الجمهورية العربية المتحدة ـ وزارة الثقافة والإرشاد القومي.
342. ابن المنير، أبو العباس أحمد بن محمد بن منصور، ناصر الدين الإسكندراني (المتوفى 683هـ)، المتواري على أبواب البخاري، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، الناشر: مكتبة المعلا ـ الكويت.
343. ابن ميمون، محمد بن المبارك بن محمد البغدادي، منتهى الطّلب من أشعار العرب، تحقيق: د. محمّد نبيل الطّريفي، النّاشر: دار صادر ـ بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى، 1999م.
344. النابغة الذّبياني، ديوان النّابغة الذّبياني، تحقيق: حمدُو طمّاس، النّاشر دار المعرفة بيروت ـ لبنان، الطّبعة الثّانية، 1426هـ ـ 2005م.
345. ابن ناصر السَّلَامي، أبو الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن علي السلامي (المتوفى 550هـ)، التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف وخطأ في تفسيرها ومعانيها وتحريف في كتاب الغريبين عن أبي عبيد أحمد الهروي، تحقيق: حسين بن عبد العزيز بن عمر باناجه. الناشر: كنوز إشبيليا للنشر ـ الرياض ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1429هـ ـ 2008م.
346. نجم الدين الطوفي، أبو الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم، (المتوفى 716هـ)، التعيين في شرح الأربعين، تحقيق: أحمد حَاج محمّد عثمان، الناشر: مؤسسة الريان ـ بيروت ـ لبنان/ المكتَبة المكيّة ـ مكّة ـ السعودية، الطبعة: الأولى، 1419هـ ـ 1998م

347. النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحوي (المتوفى 338هـ)، عمدة الكتاب، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الأولى 1425هـ ـ 2004م
348. ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق (المتوفى: 438هـ)، الفهرست، تحقيق: إبراهيم رمضان، النّاشر: دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان، الطّبعة الثّانية، 1417هـ ـ 1997م
349. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني (المتوفى 303هـ) السّنن الكبرى تحقيق: مركز البحوث، النّاشر: دار التّأصيل ـ مصر، الطّبعة الأولى، 1433هـ ، 2012م.
350. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد، السنن الصغرى (المجتبى من السنن) تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، الطبعة الثانية، 1406هـ ـ 1986م.
351. نشوان بن سعيد الحميري اليمني (المتوفى 573هـ) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري/ مطهر بن علي الإرياني/ د يوسف محمد عبد الله، الناشر دار الفكر المعاصر (بيروت ـ لبنان)، دار الفكر (دمشق ـ سورية)، الطبعة الأولى، 1420هـ ـ 1999م.
352. نشوان بن سعيد الحميري اليمني، الحور العين، تحقيق، كمال مصطفى، الناشر: مكتبة الخانجي ـ القاهرة، 1948،
353. نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (المتوفى: 430هـ)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، الناشر: مكتبة السعادة ـ مصر، 1394هـ – 1974م.
354. نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي أبو عبد الله (المتوفى: 228هـ)، الفتن، تحقيق: سمير أمين الزهيري، الناشر: مكتبة التوحيد ـ القاهرة، الطبعة الأولى، 1412هـ ـ 1991م.
355. نور الدين السندي، أبو الحسن محمد بن عبد الهادي التتوي (المتوفى: 1138هـ) حاشية السندي على سنن ابن ماجه (كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه) الناشر: دار الجيل ـ بيروت.
356. نور الدين السندي، أبو الحسن محمد بن عبد الهادي التتوي، حاشية السندي على سنن النسائي، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، الطبعة: الثانية، 1406هـ ـ 1986م
357. النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج، النّاشر: المطبعة المصرية بالأزهر، الطّبعة الأولى، 1348هـ ـ 1929م
358. النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تهذيب الأسماء واللّغات، تحقيق: مجموعة من المحقّقين، النّاشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

359. النويري شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم، (المتوفى 733هـ) نهاية الأرب في فنون الأدب، الناشر دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة. الطبعة الأولى، 1423هـ.
360. ابن هُبَيْرَة، أبو المظفر يحيى بن محمد الذهلي (المتوفى: 560هـ)، الإفصاح عن معاني الصحاح، تحقيق: د فؤاد عبد المنعم أحمد، النّاشر: دار الوطن ـ الرّياض، الطّبعة الثّانية، 1417هـ ـ 1996م.
361. ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (المتوفى: 761هـ)، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى، 1406هـ ـ 1986م.
362. ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري (المتوفى: 213هـ)، السيرة النّبوية لابن هشام، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، الناشر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية، 1375هـ ـ 1955م
363. هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل (المتوفى: نحو 395هـ)، الفروق اللّغويّة، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، الناشر: دار العلم والثقافة، القاهرة ـ مصر.
364. أبو هلال العسكري الحسن بن عبد الله بن سهل، الصناعتين الكتابة والشّعر، تحقيق: علي محمد البجاوي/ محمد أبو الفضل إبراهيم. الناشر: المكتبة العنصرية ـ بيروت، 1419هـ
365. أبو هلال العسكري الحسن بن عبد الله بن سهل، جمهرة الأمثال، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم / عبد المجيد قطايش، النّاشر: دار الفكر، الطّبعة الأولى، 1988م
366. أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل، الوجوه والنّظائر، تحقيق: محمد عثمان، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1428هـ ـ 2007م.
367. الواقدي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن واقد السهمي (المتوفى: 207هـ) المغازي، تحقيق: مارسدن جونس، الناشر: دار الأعلمي ـ بيروت، الطبعة: الثالثة، 1409هـ ـ 1989م
368. ابن وكيع، أبو محمد الحسن بن علي الضبي التنيسي (المتوفى 393هـ) المنصف للسارق والمسروق منه، تحقيق: عمر خليفة بن إدريس، الناشر: جامعة قات يونس، بنغازي، الطبعة الأولى، 1994م.
369. أبو الوليد الباجي، سليمان بن خلف بن سعد القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: 474هـ) المنتقى شرح الموطإ، تحقيق: محمّد عبد القادر أحمد عطا، النّاشر: دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى، 1420، 1999م.

370. ابن وهب، أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي (المتوفى: 197هـ)، الجامع في الحديث، تحقيق: د مصطفى حسن أبو الخير، الناشر: دار ابن الجوزي ـ الرياض، الطبعة: الأولى 1416هـ - 1995م.
371. اليافعي، أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان (المتوفى: 768هـ) مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان. تحقيق خليل المنصور. النّاشر: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، 1417هـ 1997م.
372. ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: 626هـ)، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1414هـ - 1993م.
373. يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي المؤيد باللّه (المتوفى 745هـ) الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، النّاشر مطبعة المقتطف ـ مصر، 1322هـ. 1914م.
374. أبو يعلى أحمد بن علي الموصلي (المتوفى: 307هـ)، مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث ـ دمشق ـ سوريا، الطبعة الأولى، 1404 ـ 1984.
375. أبو يعلى بن الفراء، محمد بن الحسين بن محمد (المتوفى 458هـ) إبطال التّأويلات لأخبار الصّفات، تحقيق: محمد بن حمد الحمود النجدي، الناشر: دار إيلاف الدولية ـ الكويت
376. أبو يعلى، أبو الحسين محمد بن محمد (المتوفى 526هـ) طبقات الحنابلة، تحقيق: د. عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، النّاشر: مكتبة العبيكان ـ السّعودية، الطّبعة الأولى، 1425هـ ـ 2005م.
377. مجموعة من المؤلّفين، مناهج جامعة المدينة العالمية (ماليزيا)، البلاغة2،علم المعاني، الناشر: جامعة المدينة العالمية
378. عبد المحسن العباد البدر، شرح سنن أبي داود. دروس صوتية (شريط رقم: 528).

فهرس تفصيلي للموضوعات

الموضوع **الصفحة**

المقدّمة..... أ

الفصل التمهيدي: مفاهيم ومصطلحات

تمهيد..... 10

المبحث الأول: شرح المصطلحات الواردة في العنوان

المطلب الأول: تعريف البلاغة لغة واصطلاحا.....11

المطلب الثّاني: تعريف النّبيّ لغة واصطلاحا..... 14

المطلب الثّالث: تعريف الأدب لغة واصطلاحا..... 18

المبحث الثاني : ترجمة موجزة للإمام البخاري

المطلب الأول : نسبه ومولده..... 21

المطلب الثاني: نشأته، وطلبه للعلم..... 22

المطلب الثالث: شيوخه، وتلاميذه..... 24

المطلب الرابع: ثناء العلماء عليه..... 26

المطلب الخامس: محنته وفاته..... 29

المطلب السادس: مصنّفاته..... 31

المبحث الثّالث: منهجه الفنّي والعلمي في كتابه الصّحيح الجامع

توطئة..... 33

المطلب الأوّل: منهجه الفني..... 35

المطلب الثّاني: منهجه العلمي..... 41

الباب الأوّل

علم المعاني وتجلّياته في البلاغة النّبوية أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري سندا

الفصل الأول: الكلام عن الجملة وأحوال عناصرها، وأسرارها البلاغيّة من خلال أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري

تمهيد..... 52

تعريف علم المعاني لغة واصطلاحا..... 53

المبحث الأول: الخبر

تعريف الخبر لغة واصطلاحا 54

أغراض إلقاء الخبر..... 54

أضرب الخبر..... 55

أهم أغراض وأضرب الخبر الموجودة في كتاب الأدب من صحيح البخاري

1 ـ إفادة المخاطب الحكم الذي تضمنته الجملة ويسمى ذلك الحكم (فائدة الخبر)..... 56

2 ـ إفادة المخاطب أن المتكلم عالم بالحكم ويسمى ذلك (لازم الفائدة)..... 60

3 ـ أغراض أخرى للخبر تفهم من سياق الكلام

أ ـ بيان سعة رحمة الله..... 61

ب ـ الارشاد..... 61

جـ ـ الترغيب..... 63

د ـ الحضّ والحث..... 66

هـ ـ المدح 69

و ـ العرض..... 70

ز ـ التّأسّي والتّسلّي..... 72

حـ ـ التّقرير أو التّصديق..... 72

ط ـ التّعليل..... 74

ي ـ السؤال أو الامتحان 75

ك ـ الدّعاء..... 75
ل ـ التّأديب..... 76
م ـ التّحذير..... 78
ن ـ النهي..... 82
س ـ الإنكار..... 85
ع ـ التّوبيخ..... 87
ف ـ الذّم و التّقبيح..... 87
المبحث الثّاني: الانشاء
تعريف الإنشاء لغة واصطلاحا..... 89
أقسام الأسلوب الإنشائي (الإنشاء الطّلبي، الإنشاء غير الطّلبي) 90
المطلب الأوّل: الأمر
تعريف الأمر لغة واصطلاحا..... 91
صيغ الأمر 91
أهمّ أغراض الأمر المبثوثة في ثنايا أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري
1 ـ دلالة الأمر على ظاهره، والذي يراد منه وجوب فعل الأمر 92
2 ـ الأغراض البلاغيّة التي يخرج إليها الأمر 96
أ ـ الإباحة والجواز..... 96
ب ـ النّصح والإرشاد..... 98
جـ ـ الحض والحث..... 99
د ـ العرض..... 101
هـ ـ الرفق..... 102
و ـ الاشفاق..... 105
ز ـ الدّعاء..... 106
حـ ـ الخبر..... 107
ط ـ البيان..... 111

ي ـ السؤال، أو الاستفهام..... 111
ك ـ التّأديب..... 112
ل ـ التهديد..... 113
م ـ النهي..... 118
ن ـ الإنكار..... 120
س ـ الزّجر والاحتقار..... 121
المطلب الثّاني: النهي
تعريف النّهي لغة واصطلاحا..... 123
صيغته..... 123
أسلوب النّهي واستعماله في كتاب الأدب من صحيح البخاري
1 ـ حمل النّهي على ظاهره..... 123
2 ـ الأغراض البلاغية التي يخرج إليها النّهي تفهم من سياق الكلام..... 125
أ ـ التحذير..... 125
ب ـ التأديب..... 125
جـ ـ الرفق 128
المطلب الثالث: الاستفهام
تعريف الاستفهام لغة واصطلاحا..... 129
أدوات الاستفهام، وتقسيمها على حسب المستفهم عنه:..... 130
أسلوب الاستفهام، استعماله في كتاب الأدب من صحيح البخاري، وأهم أغراضه
1 ـ دلالة الاستفهام على ظاهره..... 130
2 ـ الأغراض البلاغية التي تفهم من سياق الكلام..... 132
أ ـ العرض والتخيير..... 132
ب ـ التّحريض..... 134
ج ـ التّشويق..... 134
د ـ التّسلية..... 134

هـ ـ الاختبار، أو بيان الحال..... 135
و ـ التصحيح. (أي تصحيح السّؤال)، أو الامتحان قصد بيان حاله..... 137
ح ـ التعجب..... 138
ز ـ التقرير..... 143
ط ـ الإنكار..... 146
ي ـ النّهي..... 149
ك ـ اللّوم والعتاب..... 150
ل ـ التوبيخ..... 152
م ـ الزّجر..... 153
المطلب الرابع: النّداء
تعريف النّداء لغة واصطلاحا..... 154
أسلوب النّداء ودلالاته في كتاب الأدب من صحيح البخاري
1 ـ نداء يحمل على ظاهره..... 155
2 ـ الأغراض البلاغيّة التي يخرج إليها النّداء، تفهم من السّياق..... 156
أ ـ التّذكير بالله والتخويف من عقابه..... 156
ب ـ التحريض..... 156
ج ـ المدح..... 160
د ـ بيان الفضل..... 161
هـ ـ المزاح والدعابة..... 162
و ـ المواساة..... 163
ز ـ العتاب..... 163
ح ـ الإنكار 164
ط ـ التوبيخ..... 158
تتمّة: أسلوب التمنّي وروده في كتاب الأدب من صحيح البخاري
تعريف التمني لغة واصطلاحا..... 167

أدوات التّمنّي..... 168
أسلوب التّمنّي وروده في كتاب الأدب من صحيح البخاري..... 169
المبحث الثّالث: الحذف والذّكر، والتّقديم والتّأخير
المطلب الأوّل: الحذف والذّكر
تعريف الحذف والذّكر لغة..... 171
أغراض ودواعي الحذف والذّكر من خلال كتاب الأدب من صحيح البخاري
أوّلا: أغراض دواعي الحذف
أ ـ كونه يمكن إدراكه لدى السّامع من قرائن الكلام أو الحال..... 172
ب ـ كونه قد دلّ عليه ما قبله..... 173
ج ـ كونه سبق ذكره فيستغنى عن إعادته لعلم المخاطب به..... 173
د ـ إرادة التّعميم..... 174
هـ ـ تفخيم الأمر وبين سعته..... 175
و ـ تنزيه اللّسان عن التلفّظ بما هو قبيح أو غير لائق..... 175
ثانيا: أغراض ودواعي الذّكر
أ ـ مخاطبة المرء بما يظنّ به أنّه يفكّر فيه، على طبع غالب البشر..... 176
ب ـ تقرير وتأكيد الكلام..... 176
ج ـ إظهار الاحتفاء بالمذكور والإكرام له..... 178
د ـ إرادة التعظيم والتفخيم..... 178
هـ ـ التسجيل على المخاطب، حتّى يكون هو المقرّ بقوله..... 178
المطلب الثّاني: التقديم والتّأخير
تعريف التّقديم والتّأخير..... 180
أغراض ودواعي التّقديم والتّأخير من خلال كتاب الأدب من صحيح البخاري
أ ـ تهويل الأمر المقصود في نفس السّامع قبل ذكره..... 181
ب ـ تشويق السّامع بتأخير الشّيء المراد ذكره..... 183
ج ـ كون المتقدّم محل الإنكار والتّعجّب..... 183

د ـ لتمكين الكلام من إفادة العموم والإطلاق..... 184
هـ ـ كون المتقدّم هو المراد من مساق الكلام..... 186
و ـ مراعاة نظم الكلام..... 186
ز ـ إظهار الاهتمام بالمتقدّم..... 187
ح ـ تقديم ضمير الشّأن لإفادة الحصر..... 189
المبحث الرّابع: التّعريف والتّنكير، والإطلاق والتّقييد
المطلب الأوّل: التّعريف والتّنكير
تعريف التّعريف والتنكير لغة..... 190
التّعريف والتّنكير ودواعي اسعماله في أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري
أوّلا: أغراض ودواعي التّنكير
1 ـ التّعريف بالإضمار وداعي استعماله 191
2 ـ التّعريف بالعلمية وداعي استعماله 193
3 ـ التّعريف باسم الإشارة وداعي استعماله 194
4 ـ التّعريف بالاسم الموصول وداعي استعماله 196
5 ـ التّعريف بالألف واللّام وداعي استعماله 196
6 ـ التّعريف بالإضافة وداعي استعماله 199
ثانيا: أغراض ودواعي التّنكير
أ ـ إرادة العموم..... 201
ب ـ إرادة الإطلاق وعدم حصر المذكور بمعيّن..... 202
ج ـ تكثير المذكور وتفخيمه وتعظيمه..... 203
د ـ إرادة التّقليل..... 203
هـ ـ أن يقصد المتكّلّم عدم تعيين من يتحدّث عنه وإخفائه على السّامع..... 204
و ـ إخفائه لقصد امتحان المخاطب لمعرفته بعينه..... 204
ز ـ تفخيم حال المذكور والاحتفاء به..... 205

المطلب الثاني: الإطلاق والتّقييد
تعريف الإطلاق والتقييد..... 206
الإطلاق والتّقييد من خلال كتاب الأدب من صحيح البخاري
أوّلا الإطلاق..... 207
ثانيا: التّقييد
التّقييد بالمفاعيل..... 209
التّقييد بالتّوابع..... 212
التقييد بالحال والتمييز..... 212
التّقييد بالنّواسخ..... 213
التقييد بالشرط..... 214
التّقييد بالمضاف والجار والمجرور..... 215
الفصل الثّاني: الكلام عن علاقة الجمل بعضها ببعض، من خلال أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري
تمهيد..... 217
المبحث الأوّل: القصر
تعريف القصر لغة واصطلاحا..... 218
طرق القصر..... 218
أنواع القصر..... 219
القصر واستعماله في أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري
المطلب الأوّل: قصر صفة على موصوف..... 219
المطلب الثّاني: قصر موصوف على صفة..... 230
المبحث الثّاني: الوصل والفصل
تعريف الوصل لغة واصطلاحا..... 234
مواضع الوصل..... 234
تعريف الفصل لغة واصطلاحا..... 235

مواضع الفصل..... 235
الفصل والوصل من خلال كتاب الأدب من صحيح البخاري
المطلب الاوّل: الوصل
1 ـ الاتّفاق في الأسلوب والمعنى، أو الأسلوب فقط..... 236
2 ـ قَصْد إشراكهما في الحكم الإعرابي..... 245
3 ـ إذا اختلفتا خبرا وإنشاءّ، وأوهم الفصل خلاف المقصود..... 246
المطلب الثّاني: الفصل
1 ـ كمال الاتّصال..... 247
2 ـ كمال الانقطاع..... 252
3 ـ شبه كمال الاتّصال..... 256
المبحث الثّالث: الإيجاز
تعريف الإيجاز لغة واصطلاحا..... 258
أنواع الإيجاز..... 259
بلاغة الإيجاز في أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري
المطلب الأوّل: إيجاز قصر..... 259
المطلب الثّاني: إيجاز حذف وهو أقسام:
1 ـ حذف حرف..... 310
2 ـ حذف مفرد:
أ ـ حذف المبتدأ..... 311
ب ـ حذف الخبر..... 312
ج ـ حذف اسم وخبر إنّ..... 312
د ـ حذف اسم وخبر كان..... 312
هـ ـ حذف الفاعل..... 312
و ـ حذف نائب الفاعل..... 313
ز ـ حذف المفعول به..... 313

ح ـ حذف الجار والمجرور..... 315
ط ـ حذف المضاف إليه..... 316
ي ـ حذف حرف الاستفهام.....317
3 ـ حذف جملة:
أ ـ حذف جملة فعلية..... 317
ب ـ حذف جملة إسميّة..... 318
ج ـ حذف جمل..... 319
المبحث الرابع: الإطناب
تعريف الإطناب لغة واصطلاحا..... 320
أقسام الإطناب: (إطناب بالبسط، إطناب بالزّيادة)..... 321
دقّة وروعة الإطناب في أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري
1 ـ إطناب بالبسط: 322
2 ـ إطناب بالزّيادة:
أ ـ الإيضاح بعد الإبهام..... 323
ب ـ ذكر الخاصّ بعد العامّ..... 325
ج ـ ذكر العامّ بعد الخاصّ..... 326
د ـ الاعتراض..... 327
هـ ـ بيان النّوع..... 328
و ـ التّكرار لداع:
1ـ التّأكيد..... 328
2 ـ المبالغة في الإنكار..... 335
3ـ المبالغة في التّحذير..... 335
4 ـ زيادة التقرير والتأكيد..... 336
ز ـ الطرد والعكس..... 339
حـ ـ التوشيع..... 342

ط ـ التذييل..... 343
ي ـ التّعليل 344
ك ـ الاستقصاء..... 345
ل ـ الاحتراس..... 346
إضافة: المساواة وورودها أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري
تعريف المساواة لغة واصطلاحا..... 347
المساواة وورودها أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري..... 348

الباب الثاني

علمي البيان والبديع أهميّة استعمالهما ومدى وجودهما في الأحاديث النّبوية. كتاب الأدب من صحيح البخاري سندا

الفصل الأوّل: علم البيان وروده في الحديث النّبويّ، وأهميّة استعماله في كتاب الأدب من صحيح البخاري
تمهيد..... 352
تعريف علم البيان لغة واصطلاحا..... 353
المبحث الأوّل: التشبيه
تعريف التّشبيه لغة واصطلاحا..... 355
أركان التشبيه وتقسيماته..... 356
التّشبيه واستعماله في أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري
1 ـ التشبيه التّام..... 357
2 ـ التشبيه البليغ..... 359
3 ـ التشبيه المرسل المجمل..... 362
4 ـ تشبيه المؤكد المفصل..... 374
المبحث الثّاني: المجاز
تعريف المجاز لغة واصطلاحا..... 375

قسمي المجاز..... 376
المطلب الأوّل: المجاز العقلي
تعريف المجاز العقلي..... 376
أشهرعلاقات المجاز العقلي على حسب وجودها في كتاب الأدب من صحيح البخاري
أ ـ الإسناد إلى الزّمان..... 376
ب ـ الإسناد إلى المكان..... 377
جـ ـ الإسناد إلى السبب..... 378
د ـ إسناد ما بني للفاعل إلى المفعول..... 380
هـ ـ إسناد الفعل إلى المصدر..... 380
و ـ إسناد ما بني للمصدر إلى الفاعل..... 381
ي ـ مجاز في النسبة الإيقاعية..... 382
المطلب الثّاني: المجاز المرسل
تعريفه اصطلاحا..... 383
أهم علاقات المجاز المرسل حسب استعمالها في كتاب الأدب من صحيح البخاري
أ ـ السببية..... 383
ب ـ المسبّبيّة..... 384
جـ ـ الجزئية..... 385
د ـ الكلّيّة..... 387
هـ ـ الحالّيّة..... 388
و ـ المحلّية..... 388
ز ـ العموم..... 390
حـ ـ لازمية..... 391
ط ـ اعتبار ما كان..... 392
ي ـ اعتبار ما سيكون..... 393
ك ـ الآلية..... 395

ل ـ المبدليّة..... 395
م ـ مجاز بالحذف أو الزّيادة..... 396
ن ـ تحويل الموضع إلى غيره..... 398
س ـ التعلق الاشتقاقي: هو إقامة صيغة مقام أخرى..... 399
المبحث الثالث: الاستعارة
تعريف الاستعارة لغة واصطلاحا..... 400
تقسيم الاستعارة..... 401
الاستعارة وتنوّعها في أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري
أوّلا: الاستعارة التّصريحيّة..... 404
ثانيا: الاستعارة المكنية..... 415
ثالثا: الاستعارة التمثيليّة..... 423
المبحث الرابع: الكناية والتّعريض
المطلب الأوّل: الكناية
تعريف الكناية لغة واصطلاحا..... 425
تقسيم الكناية باعتبار المكنّى..... 426
الكناية وحسن توظيفها في أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري..... 426
المطلب الثّاني: التّعريض
تعريف التّعريض لغة واصطلاحا..... 434
التّعريض واستعماله في كتاب الأدب من صحيح البخاري..... 435
الفصل الثّاني: علم البديع ومدى جوده في الحديث النّبويّ من خلال كتاب الأدب من صحيح البخاري
المبحث الأوّل: المحسنات اللفظية
تمهيد..... 437
تعريف علم البديع لغة واصطلاحا..... 438

المطلب الأوّل: الجناس
تعريف الجناس لغة واصطلاحا..... 439
تقسيم الجناس..... 439
الجناس ومدى وجوده في أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري..... 440
المطلب الثّاني: السجع
تعريف السّجع لغة واصطلاحا..... 447
السّجع ودورانه في كلام النّاس بين الحسن والقبح..... 448
السّجع واستعماله في الحديث النّبوي من خلال كتاب الأدب من صحيح البخاري..... 453
المبحث الثّاني: المحسنات المعنوية
المطلب الأوّل: الطباق
تعريق الطّباق لغة واصطلاحا..... 456
الطباق وتنوع استعماله في كتاب الأدب من صحيح البخاري
أوّلا: طباق الإيجاب..... 457
ثانيا: طباق السّلب..... 460
المطلب الثّاني: المقابلة
تعريف المقابلة لغة واصطلاحا..... 462
المقابلة وأهميّة استعمالها من خلال كتاب الأدب من صحيح البخاري..... 462
المطلب الثّالث: التورية
تعريف التّورية لغة واصطلاحا 467
روعة تورية النّبيّ وأصحابه من خلال كتاب الأدب من صحيح البخاري 468
المطلب الرّابع: أسلوب الحكيم
تعريف أسلوب الحكيم
معنى الحكيم لغة..... 473
تعريف أسلوب الحكيم اصطلاحا..... 474
الأسلوب الحكيم واستعماله في كتاب الأدب من صحيح البخاري..... 475
الخاتمة مع أهم النّتائج والتوصيات..... 177

الفهارس العامّة

1 ـ فهرس الآيات القرآنية..... 480
2 ـ فهرس الأحاديث النّبويّة..... 489
3 ـ فهرس الآثار..... 492
4 ـ فهرس الأعلام المترجم لهم..... 493
5 ـ فهرس الأشعار والأرجاز..... 495
6 ـ فهرس المصادر والمراجع..... 499
7 ـ فهرس تفصيلي للموضوعات..... 532

ملخّص البحث

الحمد لله وحده، والصّلاة والسّلام على من لا نبيّ بعده، وعلى أله وصحبه ومن سار على نهجه، وبعد:

عنوان المذكّرة: البلاغة النّبويّة من خلال كتاب الأدب من صحيح البخاري ـ دراسة وصفيّة تحليليّة ـ

موضوع المذكّرة: دراسة أحاديث كتاب الأدب من صحيح البخاري من النّاحية البلاغية، وذلك باستخراج الشّواهد البلاغية من أحاديث الكتاب ما أمكن، مع إبراز حسن وقوّة ودقّة البلاغة النّبوية دون ما تكلّف. والتّأكيد على وفرة وكثرة الشّواهد البلاغيّة بمباحثها المتنوّعة في أحاديث محدودة.

وقد جاء مطلع البحث بمقدّمة تمّ التّمهيد فيها لموضوع البحث وذكر إشكالية البحث، أعقبها ذكر أهميّة الموضوع وأسباب اختياره، والأهداف المرجوّة من خلاله، ومنهج البحث المتّبع.

وبعدها انتقلت إلى الفصل التّمهيدي الذي تضمّن بيان مصطلحات ومفاهيم، وتلخّص الأمر بإيراد شرح مختصر للمصطلحات الواردة في عنوان المذكّرة، ثمّ التّعريف بمؤلّف كتاب صحيح البخاري؛ أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري دون استرسال. ثمّ إعطاء لمحة مختصرة وشاملة عن منهج المؤلّف الفنّي والعلمي من خلال مصنّفه صحيح البخاري.

وبعد ذلك الانتقال إلى لبّ البحث؛ والشّروع في الكلام عن البلاغيّة النّبويّة الموجودة في ثنايا كتاب الأدب من صحيح البخاري، وذلك في بابين.

فالباب الأوّل كان الحديث فيه عن علم المعاني في فصلين:

الفصل الأوّل تضمّن دراسة أسلوب الخبري والإنشائي في مبحثين. وأحوال عناصر الجملة؛ الحذف والذّكر، والتّقديم والتّأخير في مبحث، والتّعريف والتّنكير، والإطلاق والتّقييد في مبحث.

والفصل الثّاني خصّص لدراسة بقيّة مباحث علم المعاني؛ القصر في مبحث، والفصل والوصل في مبحث، والإيجاز والإطناب في مبحثين.

والباب الثّاني لعلم البيان والبديع، في فصل لكلّ علم.

الفصل الأوّل تضمّن في طيّاته دراسة علم البيان، وذلك بإفراد التّشبيه في مبحث، والمجاز بنوعيه؛ المجاز العقلي، والمجاز اللّغوي (المجاز المرسل، والاستعارة) في مبحثين، والكناية والتّعريض في مبحث.

والفصل الثّاني خصَّ بدراسة علم البديع بنوعيه في مبحثين، مبحث للمحسّنات اللّفظية، وقد ورد منها الجناس والسّجع، ومبحث للمحسّنات المعنوية، والتي وُجد منها الطباق، والمقابلة، والتّورية، وأسلوب الحكيم.

وصاحَبَ هذا العمل بيان أهم ما تمتاز به البلاغة النّبويّة، بإبراز وجوه محاسنها، ودقائق لطائفها، مع التّركيز على الاستشهاد بكلام العلماء في بيان وتوضيح ذلك من باب الاستئناس والتّدليل على ما تمّ ذكره واختياره.

وخاتمة البحث ضمِّنت أهم النّتائج والتّوصيات، والتي من أبرزها تميّز بلاغة النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وعلوّ درجتها على غيرها، لذا وجب على الباحثين إعطاؤها حقّها من الاعتناء؛ دراسة بيانا واستشهادا. وتمّ البحث بوضع فهارس تفصيلية للآيات والأحاديث والآثار والأعلام المترجم لهم والأرجاز والأشعار والموضوعات.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله وسلّم على خاتم النّبيّين، وسيّد المرسلين، محمّد النّبيّ الأمّيّ الأمين، وعلى آله وصحبه ومن اقتفى أثرهم إلى يوم الدّين.

talking about the prophetic rhetoric which was included in the book of literature from Sahih Bukhari in two chapters.

In the first me, I talked about semantics in two chapters:

The first chapter was about studying affirmative style.

In the second one was devoled to studying sementics which include two partes, the first part speak on metaphor and the second part speak be on beauty of words that how the words can attract the learner.

This work hilighted The prophetic rhetoric and its advantages, focusing on citation speech of scientists.

The conclusion of this research included the most important consequences and recommendations, one of these is prophetic rhetoric of the prophet Mohamed -peace be upon him –.

Finally, thank to God, May Allah send blessings and peace upon Mohamed, his messengers.

Summary of memory

Praise be to Allah and blessing and peace be upon, the one whom there is my prophet, his family and companions and all those who followed his way

The Memory title: prophetic rhetoric a through the book of literature from sahih Bukhari -Description analytical study-.

The Memory Topic: study of Ahadith of literature book from Sahih Bukhari rhetorically by extracting rhetorical evidence from Ahadith of the book as much as possible, with good visibility of prophetic rhetoric.

The research come with an introduction which was introduced to the topic of the theme followed by mentioning the importance of the topic, the reasons of choosing it, the objectives to be achieved and the syllabus which was followed.

I moved to the introductory chapter which contains terms and concepts.

Everything was summarized by a brief explanation to the terms Which were included in the title.

Next, I briefly presented the author of Sahih Bukhari, Abo Abdullah Mohamed Ben Ismail Bukhari.

After that, I moved deeply into the research and Started

UNIVERSITY OF ALGIERS 1

FACULTY OF ISLAMIC SCIENCES

Part of: Language and Islamic Arabic civilization

Prophetic rhetoric through the book of literature from sahih Bukhari

-Description & analytical study-

Memory of presentation to obtain a Magister degree in Islamic sciences

Specialty: Language and holly Koran studies

Prepared by the student : MADJI Mourad

Supervised by the: Dr.MEZILAKH Achour

Academic year: 1437/1438

2016/2017